

١٢٤٠

دور المحكم شرح

غور الاحكام

١٩٥٧
ملا خسرو

Copyright © King Saud University

٢١٧،٤

د. م.



Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين على القوم الكافين
كتاب الديان جمع دية مصدر ودي القاتل المقترل اذا اعطي وليه
المال الذي هو بدل النفس ثم قيل لذلك المال دية تسمية بالمصدر وقاوها
مخدوفة كافي عدة كذا في الغرب والارض اسم للتواجب على ما دون النفس
الدية الف دينار من الذهب وعشرة الاف درهم من الفضة **وما دية من الابل**
فقط يعني ان الدية عند ابي حنيفة لا تكون الا من هذه الاموال وقال المنجاوي
البقرا بيا بقره ومن الغنم الغاشاة ومن الخيل ما يتاحله كل حلة ثوبان **وهذه**
اي الابل في شبه العمد اربع يعني الارباع بقوله من بنت مخاض خمس وعشرون
بنت لبون خمس وعشرون ومن حقة خمس وعشرون ومن جذعة خمس
وهي الدية المغلظة تغلظ في غاية البيان عن شرح العنودري ان تغليظ الدية
روى عن عمر وعيا و ابن مسعود وزيد و ابي موسى الاشعري والفقيرة بن
شعبة روي عن الله عنهم ان اختلفوا في كيفية التغليظ فعند ابي حنيفة
وابي يوسف ما ذكره هنا وعند محمد والشافعي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة
واربعون ثنية كله ان كان في بطونها اولادها **وفي الخطا** عطف عيا في
شبه العمد اي الابل في احسن منها اي من المذكورات الاربع **ومن ابن**
مخاض عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون
جذعة وعشرون ابن مخاض وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه فاخذ به
وكفارتها ما ذكر في النص وهو عتق رقبة مومنة وان عجز عنه صام شهرين
ولا يصح الاطعام اذ لم يرد به نص والمقادير تعرف بالتوقيف **والجنين**
اذا لم تعرف حياته ولا سلامته **ويصح رضيع** احد ابويه مسلم لانه مسلم يتبع
والظاهر سلامة اطرافه **ودية المرأة** نصف دية الرجل في النفس وما دونها
وقد ورد هذا اللفظ موقفا على عيا رضي الله عنه ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم
والذي فيها اي الدية كما في قول الله عليه وسلم كذا في عهد في عهده الف
دينار وبه قضى ابو بكر وعمر رضي الله عنهما **وفي النفس** هو ما عطف عليه خبر لقول
الاي دية والمأون واللسان ان منع النطق او ادا اكثر الحروف والذكر والمختار

والعقل والسبع والبصر والشم والذوق والمخة ان خلقت ولم تنبت **وشعر الراس**
ايضا ان خلق ولم ينبت **دية** اعلم ان الجاني ان قوتني الاطواف جنس منفعت
على الكمال ازال ما قصد في الاذي منه كمال الجمل يجب عليه كل الدية لانلافه النفس
من وجه وهو ملحق بالانلاف منه كل وجه تعظيما للادمي اصله قضاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالدية كلها في اللسان والاذن وقد قضي عمر رضي الله عنه على رجل
باربع ديات بضر به واحدة وقت عيار اسه ذهب عقله وسبعه وبصره
كذا كما في البدن انسان كالحاجبين والعينين واليدين والرجلين والاذنين والاشفتين
وتدلي المرأة فان الواجب في كل اثنين منها دية كاملة **وفي احدهما نصفها**
روى في حديث سعيد بن المسيب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي كل واحد
من هذه الاشياء نصف الدية وفيما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعرو ابن حزم رضي الله عنه
وفي العينين الدية وفي احدهما نصف الدية ولان في تقويت الاثنين منها تقويت
جنس المنفعة او كمال الجمل فيجب كمال الدية في تقويت احدهما تقويت النصف فيجب
نصف الدية **وكذا اشعار العينين** حيث يجب في كلها دية كاملة **وفي اثنين منها**
نصفها وفي واحد ها اي احدا الاشعار ربعها اي ربع الدية لما ذكره **وفي كل اصبع**
بها ورجل عشرها بقوله صلى الله عليه وسلم في كل اصبع عشر من الابل وما فيها من اصيل
ثلاثة في احدها ثلث دية اصبع لانه اليد على الاصابع **كافي دية كل من** يعني يجب
في كل من نصف عشر الدية وهو خمس من الابل بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابي موسى
الاشعري رضي الله عنه وفي كل خمس من الابل ومن الدراهم خمس مائة درهم فان قيل لو
قلنا بذلك يزيد على دية واحدة اذا اتلف كل الانسان لانها في الغالب انسان وثلاثون
مساوي انلاف النفس من وجه لتقويت جنس المنفعة لانها تصير كالحالك وحكم
الاتلاف من وجه لا يجوز ان يزيد على الاتلاف من وجه قلنا هذا ثابت بخلاف القياس
بالنفس فلا يرد السؤال كذا في غاية البيان واذا ثبت هذا جلا في القياس كان غير
معقول الغي فلا يجب ان يذكر له وجه معقول وان اريد ذلك بطريق الشرح فاقول
ما ذكره صدر الشريعة ان عدد الاسنان وان كان اثنين وثلاثين فالاربعة الاخيرة
وهي اسنان الحكم فدل ان ثبت لبعض الناس وينبت لبعضهم وبعضها والبعض كلها فاعلم

ثلاثة ها ونصفها اي نصفه دية
كالابهام لانه نصفها وهو تنظير
على الاصابع هم

المتوسط للامانة ثلاثون ثم للامانة منفعتان الزينة والضعف فاذا سقط سن بطل
منفعتهما بالكلية ونقص منفعة السن التي تقابلها وهو منفعة الضعف وان كان الضعف
الاخر وهو الزينة باقيا واذا كان العدد المتوسط ثلاثين فنفعه السن الواحد تلك
العشر ونقص المنفعة سدس العشر ومجموعها نصف العشر وفي **عضو زائد** **نصفه**
كيد شلت وعين عميت وصلب انقطع نسله لان وجوب الدية يتعلق بتفويت
جنس المنفعة ولا عبرة للصورة بلامنفعة الا اذا اجتردت عن المنفعة عند الاتلا
فحجب فيه حكومة عدل ان لم يكن فيه حال كاليده السلا وارسته كاملا ان كان ذلك
كالاذن الشاحفة ذكره الزيلعي **فصل الاقود في الشجاج الا في الموضع** **عده** او في
التي توضع العظم اي يبينه لامكان اعتبار المساواة فيها بان يسير عورها
بالتسار ثم يتخذ حديدية بعد ذلك فتقطع مقدار ما قطع وفي ظاهر
الرواية تجب القصاص في ذواتها ايضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصح
لامكان اعتبار المساواة فيه ايضا بما ذكر في الموضع ذكره الزيلعي **ومنها**
حظ نصف عشر الدية وفي العاشمة عشرها وهي التي تكسر العظم والمنفعة
عشرها ونصف عشرها وهي التي تنقل العظم بعد الكسر والامة وهي التي تنقل
الى الدماغ فهي جلدة رقيقة جمع الدماغ وبعد الامة شجة تسمى الدامة
بالعين العجة وهي التي تنقل الى الدماغ لم يذكرها محمد لان النفس لا يتغير بعد
عادة فتكون قتلا لامن الشجاج والكلام فيها **والجائفة** وهي التي تنقل الى الجوف
تلتها كذا ثبت بالحدث وفي جائفة تعدن الى الجانب الاخر **تلتها** لان
ابا بكر رضي الله عنه هكذا حكم ولا تقا حاجيقتان وفي **القارصة** هو وما عطف عليه
حبر لقوله الا في حكومة عدل وهي بالحال المملة التي تحرم اي تحبس منه ولا يخرج الله
والدامة بالعين المملة وهي التي تظهر الدم ولا تسيل بل تجمع وفي موضع الجراحة
كالدمع في العين **والدامية** وهي التي تسيل الدم **والباطنة** وهي التي تنقع الجلاي
تقطع **والمتلاحة** وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه **والسحاق** وهي التي تنقل
الى جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الراس تسمى **سحاق** **حكومة عدل** اذ ليس فيها ارتق
مقدر شرعا ولا يمكن اهدارها فيجب فيها حكومة عدل وهو ما ثور عن ابراهيم النخعي

وعمر

وعمر بن عبد العزيز بن الحكم في قوله فيقوم عبد الله هذا الاثر ثم معه فقد ر
التفاوت بين الغنيمة من الدية هو الحكومة فيفرض ان هذا الحر عبد وقبته
بلا هذا الاثر الى درهم ومعه تسوية والتفاوت بينهما مائة درهم وهو عشر
الالف فيؤخذ هذا التفاوت من الدية وهي عشرة الاف درهم فعشرة الف درهم
فهو حكومة العدل **وبه يعني** احتراز عما ذكر الكرخي انه ينظر مقدار هذه الشجة
من الموضحة فيبقي بعد ذلك من نصف عشر الدية وقال شيخ الاسلام قول الكرخي
اصح لان عليا رضي الله عنه اعتبره بهذا الطريق فيمن قطع طرف انسانه ذكره
الزيلعي وفي **اصابع يد بلاكف وبها نصف الدية** يعني ان الارش لا يزيد بسبب
الكف لانه تابع بل الواجب في كل اصبع عشر من الابل فيكون في الخمسة خمسون
منورة وهو نصف الدية ومع نصف الساعد نصف دية للاصابع والحكومة
نصف الساعد وفي كف فيها اصبع عشرها للاصبع وان كان اصبعان فخمسة
للاصبعين **ولاني في الكف لما روي في اصبع زائدة هو وما عطف عليه حبر لقوله**
الا في الحكومة وفي عين صبي وذكره ولسانه ان لم تقلم صمى اي صمى كمن الثلاثة
بما دل على نظره في العين وحركة ذكره في الذكر وكلامه في اللسان **الحكومة وان**
علمت اي صمته فالدية فان حكمه بعد ذلك حكم البالغ في العمد والخطا ودخل
ارش موضحة اذ هبت عقله او شعر راسه في الدية يعني اذا شج رجله موضحة
قد هبت عقله او شعر راسه ولم يثبت دخول ارش الموضحة في الدية لان قوت
العقل يطر منفعته جميع الاعضاء اذا لا تنفع يدونه فصار كما اذا اوصته فمات
وارش الموضحة تجب بغوات جز من الشعر حتى لو نبت الشعر سقط ارشها
والدية وجبت لغوات الشعر وقد نقلت جميعا بسبب واحد وهو قوت الشعر
فقد خال الجز في الكف كمن قطع اصبع رجل فثلثت به يده بخلاف اذهب السمع
او البصر او النطق اي لو شج موضع قد هبت احدى هذه الاشياء لا يدخل ارش
الموضحة في ارش واحد منها لان كل منها اجنبية فيادون النفس والمنفعة
مختصة به فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان نفعه عايد الى جميع الاعضاء
كم طريق معرفة ذهاب السمع ان يترك المحي عليه حتى يفعل بياديه ان ا

او التفت علم انه لم يذهب كذا في القناري الصغري وطريق معرفة ذهب البصر
ان يراه اهل البصرة فان قالوا بذهابه وجب الدية وان قالوا لا يذهب اعتبر
الدعوى والا نكار بان يقول المجني عليه للجاني اذهبت بصري فاذا انكر بطلب المدعي
البينة فاذا عجز فكون القول للضارب مع بينة على الشك دون العلم اي
يخلق بان هذه الجنابة بقدر عنده فان نكل حاكم عليه ذكره في الصغري ايضا لا فؤ
فان اذهب عينيه بل ونية الوجه والعينين يعني شج رجلا موضوعة قد ذهبت
عنه فلا قصاص فيه بل يجب الدية فيها لان سرية الفعل مع ابتداء الفعل كشي واحد
فان السرية لا تنفصل عن الجنابة وقد اخذ الحنفية من وجه بواسطة الفضال
احدهما بالآخر واذ لم يكن اخر الفعل موجبا للقتل لا يكون اوله موجبا لانه
بالنظر الى الاقتداء ان كان عمدا فالتظلم الى انتهائها خطا فصار من وجه دون
فلا يكون موجبا للقتل للشبهة ولا ينقطع اصبع شجاره لانه انما من قبيل السرة
بل الدية فيها لان القصاص لما سقط وجب ارش كل منها لكونها عضوين مستقلين
او اصبع المفصل اي لا فؤ ايضا في اصبع قطع مفصلها العيا فسل ما بقي لا تنقأ
التقدير الشرعي المفصل لانه مقدر شرعا فقط ان لم يتنعق فيما بقي والحكومة فيما بقي
لا تنقأ التقدير الشرعي فيه ان استغوبه وانما كان كذلك لكونها عضوا واحدا ذكره
الزيلي ولا فؤ ايضا كسر بضيق سن اذا اسود باقيها او احمر او اخضر ودخلها
عيب بوجه ما يلزم كل دية السن كذا في الكافي وقال في الخلاصة ثم فيما اذا اخضر
او اسودت او احمرت اما يجب الدية اذا فات منفعة النفع ولا فؤ وكان السن مما
يري حال التكلم يجب اي الدية ايضا ام لا في الوجه الاول والا فلا شي وعليه هذا لا ينبغي
كلام الكافي على اطلاقه واختلق في الاصغر او المختار الدية كما في سائر الاصول
كذا في الخلاصة افاد يعني تزج رجل سن رجل فان شترج المتروعة سنة من النازع
فثبت سن الاول او قطعهما اي قطع رجل سن رجل فودت الى مكانها وثبت عليها
الدم وجب الارش في صورتين اما في الاولى فلا بد بان الاستيفاء كان بغير حق
لكن لا يجب القصاص للشبهة فيجب المال لان الوجوب فساد السبب ولم يفسد حيث
مكانه اخري فان قدمت الجنابة واما في الثانية فلا بد بان الدم لا اعتبار لان العود

لا فؤ كذا الاذن يعني اذ قطع اذنه فالصقها فالتجيب الارش لانها لا تعود الى
ما كانت عليه لا اي لا تجب الارش ان قلعت سن فثبت اخرى لان الجنابة قد زالت
ولهذا الوقع سن صبي فثبت في مكانها اخرى لا يلزمه شي بالاجماع لعدم فساد السبب
حيث ثبت مكانها اخرى فلم تقف المنفعة ولا الزينة او النجم شجرة يعني شج رجلا فالتجيب
ولم يبق لها اثر وثبت الشعر سقط الارش لزوال الشيبين للوجوب لانه اوجرم بقتل
يعني ان ضرب رجلا مائة سوط مثلا فحجر فبر او لم يبق امر سقط الارش لزوال الشيبين
ولم يبق اثر فثبت للصورتين صبي ضرب سن صبي فان تزجها فتنظر بلوغ المضروب ان
بلغ ولم يستجب على ما قلناه الدية ولو من العم في ماله كذا في الخلاصة وسياتي في كتابنا
المعاقلة المختار وطول لم جل رجلا فكسر بعض اسنانه يستحق المضروب من
سن الضارب ذلك المقدار كذا في الخلاصة وطريقه ان يبرد بالمبرد حتى يكون سن
مثل سن المضروب فان قلت هذا ليس بعد بل شقة وقد مر ان لا فؤ فيما دون
العمد قلت قد مر ايضا ان شبه العمد فيما دون النفس عمدا فلا تغفل لا فؤ اذ جرح
الابعد بر لقله صيا الله عليه ولم يسياتي في الجراحات سنة اي يتنظر ولان هو
الجراحات يعتبر فيها ما لها لاحالها لاحتمال السوابه الي النفس فيطهرانه قتل
وا يستقر الامر بالبر بعد المجنون والصبي خطا وعيا قلناه الدية لما روي عن
عيا رضي الله عنه انه جعل عقل المجنون عيا عاقله وقال عمده وحطاه سوا وان
الصبي مظنة التحقيق والعاقلة الخاطي لما استحق التحقيق حيث وجبت الدية
عيا العاقله والصبي وهما عذر اولي بهذا التحقيق ان لم يكن من العجم وان منهم
قوي ماله لما مر انه المختار بل كفارة لانها كما سبها ستارة ولا ذنب لها تستره
لا انها مرفوعة العلم وحرمان ارثه لانه عقوبة وهما لبيان اهلها فصل
ضرب بطن امرأة حرة اجترأ من الامة وسياتي في بيانها فان قتلت جنينا ميتا واجب
عنة وهي بضيق عشرة دية الرجل وهو خمس مائة درهم لو كان الجنين ذكرا او
عشرة دية المرأة لو كان الجنين انثى وهو ايضا خمس مائة درهم لما روي انه صيا
الله عليه وسلم قال في الجنين عشرة عمدا وامة قيمته خمسمائة وروي او خمسمائة
فلكون العنة بضيق عشر الدية اما سبي الرقيق عنة لانه عنة ما يملك خيره وفضل

Copyrighted material

او اطلق الفرة وهي الوجه على الجملة كما قيل رقة كذا في الفائق وتقسم بين وريثة
سوي صار به ان كان وارثا لما مر ان القاتل لا يرث ولا كفارة عليه اي الضارب
لان فيها معنى العقوبة وقد عرفت في النفوس المطلقة فلا تبعدها ودية
عطف على عزة اي وفيه دية واحدة جنينين فماتا لان الجنين يتعدد بتعدد الجنانة
وعرة ودية كانه الجنين ميتا فماتت الام الفرة للجنين والدية للام ودية الام
فقط ان ماتت الام فالقت جنينا ميتا لان موت الام سبب لوته ظاهر لان حيا
تحياها وتنفسه بتنفسها وديتان انما لقت حيا فماتت دية للام ودية للجنين
لانه قلها ضارب كما اذا اقلت حيا وميتا وفي جنين الامة نصف عشر قيمته في الذكر
وعشر قيمته في الانثى لان القيمة في الامة كالدية في الحرية ولا يلزم منه كون الواجب
في الانثى اكثر من الواجب في الذكر فيما اذا كان قيمة الحرية اكثر من قيمة الغلام لانه
نادر وفي الغالب ان قيمته تزيد على قيمتها بكثير حتى ان قومت جارية بالف درهم
يقوم غلام مثلها في الصفات الرغوبة بالفي درهم فلا يلزم الاكثرية هذا اذا كان
الجنين من غير مولاها ومن غير المورور واما ان كان من احدهما ففيه الفرة المذكورة
في جنين الحرية ذكر كان او انثى لانه حر ذكره الزيلعي فان ضربت فاعتق سيدها
وقع في عبارة الوقاية سيده كان نفسه من الناحية لان الصغير للحمل وهو موخر مطلقا
حملها فالقت فماتت وجبت قيمته حيا لادنيه لانه قتل بالضرر السابق وهو كان في
حالة الرق وقد مر ان العبرة بحالة الرمي لا الوصول ويلزم منه كونه القيمة للمولى
لامورثته واما استيان اي ظهر بعضه كالتمام اي الجنين الذي استبان بعض خلقه
بمنزلة الجنين التام فماتت كونه الاحكام لاطلاق ما روي ان امرأة استقطت ميتا بلوا
وفعل كغيرها بطنا خلا ففقه الفرة تجب على عاقلها في سنة واحدة الا ان
يكون باذن الزوج فحينئذ لا يلزم شي ولو امرت امرأة ففعلت لا تضمن المأمو
كذا في الخلاصة باب ما جددته في الطريق وغيره وحدث
في طريق العامة كينفا وهو الاستراح او ميراك وهو مجيء الماء وجر صاقي
مجرى ما يركب في الحايطة وقيل جنع بحري من الحايطة ليس عليه واذا كان جارا احدا
ولكل من المارة نفقة لان كل منهم صاحب الحق بالمرور بنفسه وبدوا به فكان له

حق النفق كما في الملك المشترك وفي طريق الخاصة بان يكون غير نافذ لا اي لا يجوز
احداث شي منها بلا اذن الشريك وان لم يضر لانه كملك الخاص به ومن دية من
مات بسقوطها عليه لانه صار بسيما لونه كولو وضع حجر او حفرة في الطريق او
في غير ملكه قتلوا به نفس ومن قيمته بهيمة تلتف بواحد من المورور ان لم ياد
به الامام فان الضمان في جميع ما ذكر باحداث شي في طريق العامة ان يكون اذالم
ياد به الامام لان اذن او مات في طريق جوغا او في طريق العامة ان يكون اذالم
ههنا اختناق من هو البير وعند اي يوسق ان مات غراب الضمان لان الام
بسبب الوقوع في حجر وضعه اخر قطب به رجل ضمن النجى لان فعل الاول اتفق
بفعله فالضمان عليه كن حمل على راسه او ظهره شي في الطريق فسقطت منها
على اخر قتلوا به فانه يضمن او ادخل حصيرا او قنبرا او حصاة في مسجد غيره
فسقطت منها قتلوا به انسان ضمن قيد بمسجد غيره لانه ان كان مسجد حية
لم يضمن لان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لاهله لا غيرهم كنصب الامام واختيار المتولي
وكونه كن فكان فعلهم مباحا مطلقا غير مفيد بشرط السلامة وفعل غيرهم تعديا
او مباحا مقيدا بشرط السلامة او جلس في مسجد سوا كان في مسجد حية او مسجد
حال كونه غير مصل فغضب به احد بان سقط عليه امر قتل يضمن قيد بكونه غير
مصل لانه لو كان مصليا سوا صلي الغرض او النفل لم يضمن لان المسجد اما بني للصلاة
وان لم يكن مصليا سوا اجلس لقراءة القرآن او للتعليم او للصلاة او نام فيه
انما الصلاة ضمن لا اي يضمن من سقط منه رد اللبس على انسان فغضب به قيد
باللبس لانه ان كان حاملا له فسقط على انسان فغضب به او سقط فعثر به
انسان ضمن والفرق ان حامل الشيء يقصد حفظه فلا حرج في التقيده بوضع
السلامة بخلاف اللابس فلو قيد بما ذكر لزم الحرج فجعل مباحا مطلقا ومن
دو حايطة مال الى طريق العامة وطلب نفقه مسلم او ذي رجل او امرأة
حر او مكاتب لان الناس في الضرر في الطريق شركا وطريق الطلب ان يقول
الي تقدمت الي هذا الرجل ليهدم حايطة وهذا القدر يكفي ولا حاجة
الي الاشهاد وذكره في الكتب ليمكن من الاثبات عند الاكار من متعلق



بطلب يمكنه اي التقصير كالمراهن للحايط فانه يمكنه بملكه اي ملك الرهن وارجاع
الرهنون الي بيده **واب الطفل والوصي** فان لها ولاية التصرف في مال الصبي
ثم ما تلقى بالسقوط ان كان مالا فهو في رقبته وان كان نفسا فحق **والمكاتب** لانه
ما لك يد اولاية التقصير له **والعبد الناجر** ولومدينون الان له ولاية التقصير ثم
ما تلقى بالسقوط ان كان مالا فهو في رقبته وان كان نفسا فحق عاقلة المولى
لولة عاقلة لانه الاكسهاد من وجهه على المولى وضمان المال اليق بالعبد وضمان
النفس بالمولى فلم ينقض من مملكته في مدة يمكن اي تقضه فيها اي في تلك
المدة ما لا متغول ضمن **وعاقلة عطف** على صير ضمن وجاز للفصل نفسا متغولا
ضمن المقدور قلنا اي المال والنفس به اي بذلك الحايط لا اي لا يضمن من **الشهد**
عليه فباع داره وفضله المشتري او لا كذا في الكافي وليس في لفظ الهداية
اولا فسقط الحايط بعد البيع فخلق به مال او نفس وانما لم يضمن لان الجناية
مترك الهدم مع ملكه الهدم مع ملكه وقدر ال بالبيع بخلاف اشراع الجناح
لانه كان جائزا بالوضع ولم ينفسح بالبيع ولا ضمان على المشتري اذ لم يشهد
عليه الا ان يشهد عليه بعد شرايه فحينئذ يضمن لتركه التفرغ مع ملكه
بعد الطلب او طلب ممن لا يمكن تقضه اي لا يضمن لانه لا يمكن تقضه
وان طلب منه كالرهن والمستاجر والمودع والسكن لعدم قدرته على التقصير
مال الحايط اذ رجل فله الطلب لان الحق له فيصع ناجيله و ابراهه سفاه
اي من الجناية لان مال ال بالطريق فاجله القايح هو الطالب لانه حق العا
فلا يجوز لها ابطاله وان بني ما يلا بد ضمن بلا طلب كما في اشراع الجناح
وهو اخراج الجذع من الجدار الي الطريق والنا عليه وخوة كالكتيف
مثلا حايط خمسة طلب تقضه من اهدم وسقط على رجل فطلب به ضمن
عاقلة اي عاقلة المطلوب منه **خمس الدية** لان الطلب صغ في الخمس فيكون متغ
فان قيل الواحد منه السركا لا يقدر ان يهدم شيان الحايط فكيف يقع الطلب
منه قلت ان لم يمكن من عدم نصيبه يمكن من اصلاحه بوجه وهو المراقبة
الي الحكم وبه يحصل الغرض فاذا ترك ضمن العاقلة لم ضمنوا اي العاقلة تلتبها

ان حفر احد ثلاثة في دراهم بيوت او بي حايط فطلب به انسان لان الحافر والبا
في الثلثين **باب** **جناية البهيمة والجناية عليها** الاصل ان الر
في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة ليعتدل النظر من الجانيين فيما يمكن الاحتراز
عنه لا فيما لا يمكن لان تعييده بها مطلقا يودي الي النفع من التصرف وسيد بانه
وهو مقتوم اذ انقرر هذا فتقول ضمن الراكب في طريق العامة ما وطيت دابة
وما اصابه بيدها او رجلها او راسها وكذا من اي عقت بمقدم اسنانها
او حبطت اي ضربت بيدها او صدمت اي ضربت بنفسها شيئا لا اصطدم
الفارسان اذ اضر به احدهما الاخر بنفسه فان الاحتراز عن هذه الاشياء يمكن
لانها ليست من ضرورات السير فتعديت بشرط السلامة عنها **ولو حدثت**
هذه الاشياء في السير **وملكه** لم يضمن لانه غير متغ الا في الوطى وهو ركبها
لان الايطا مباشرة لانه قتله بتغله حتى يحرم الميراث ويلزمه الكفارة وغيره
تسبب وفيه يشترط التقصير فصار كحفر البير في ملكه وفي المباشرة لا
يشترط ولو حدثت في السير **وملكه** غيره فلو كان سيره باذنه اي باذن الغير
ذلك الملك كملكه والسير فيه كالسير في ملكه حيث لا ضمان عليه **والا** وان لم يكن باذنه
ضمن ما تلقى مطلقا لانه متغ **لما نحت** عطف على قوله ما وطيت دابته
نفع الدابة بالحا المله من بها احد حا وها اي لا يضمن من نحت **برجلها**
او ذنبها سايرة اذ لا يمكنه عن النخعة فصار متغيا لا يتقاف **الا** يكون
الاتقاف في موضع اذن من قبل الامام باتقافها فيه او **وقتها** لانه فان
بعض الدواب لا يعمل او عطف بما رقت او بالتي في الطريق سايرة
فانه لا يضمن ايضا لما مر من استناع الاحتراز او **وقتها** لانه فان بعض
الدواب لا يعمل ذلك الا بعد الوقوف فلو او فقها لغيره ضمن لانه متغ بالاتقاف
الا ان يكون الاتقاف في موضع اذن من قبل الامام باتقافها فيه فحينئذ لا يضمن
لعدم التقدي وان اصابته بيدها او رجلها حصاة او نواة او **ثابت غارا**
او **صغير فقعا عينا** او افسد ثوبا لا يضمن لتغذر الاحتراز وبالكبير
ضمن لامكان الاحتراز السابق للدابة والقائد كراكب في الضمان اي كله

صوره ضمن فيها الركب ضمن فيها السابق والقائد لانها مسان كالركب في
الابطاه فيجب فيها الضمان بالتقدي كالركب وهذا الحكم مطرد ومنعكس في الصحيح
فذكر القدر في ان السابق يضمن النسخة بالرجل لانه براد عينه فيمكنه الاحتراز في
السيرة وغايتها عن بصر الركب والغايد فلا يمكنها الاحتراز عنها وعليه بعض الشايع
واكثرهم على الاول **وعلى** اي الركب الكفارة لانه مباشر وهي حكم المباشرة والبر
ان كان المقتول مورثة لذلك ايضا **خلافا** اي السابق والقائد حيث لا كفارة عليهما
ويرتبان لانها مسان والكفارة وحرمان الارث ليسا من احكام التسيب **ضمن عاقلة**
كل حر فارس او را حبل ذكر الرجل في المبسوط وغيره **دية الاضرار** اصطدام
مرمعي الاصطدام **وما قاتل ولم يكونا من العمد** ولو كانا من وجب الدية في مالهم
كما مر مرارا **ولو كان الاصطدام خطأ** لان موت كل منهما مضاف الي فعل صاحبه لان
فعله في نفسه مباح وهو المتيقن في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الي
نفسه لانه مباح مطلقا في حق نفسه ولو اعتبر لوجب نضيق الدية فيما اذا وقع
في طريق قارة الطريق اذ لو لاسية وثقله في نفسه لما هو في البر وفعل صاحبه وان
كان مباحا لكنه مفيد بشرط السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلقا
وفي خلافه زفر والسابع **ولو كان الاصطدام عدا اقتضاه** اي الواجب نضيق الدية
لان كلاهما مات بفعله وفعل الآخر فيعتبر نضيق الدية ويهدر النضيق كما اذا جرح كل منهما
نفسه وصاحبه ولم ينكر في الهداية والكافي صورة العمد صريح في ضمن دليل الحضم
قال في الكفاية اي يجب نضيق الدية في العمد عاقلة كل واحد وفي الخطا يجب الدية الكاملة
عليها ما ذكره الكتب خلافا لانه ذكر الخطا في وضع السيلة والعمد في بيان قول الحضم **ولو كان**
المصطدمان عمدين يهدر دمهما لان المانية تعلقت برقبتهما دفعا وقد اوتت
لا اخلق **ولو كان احدهما حراد الاخر عبدا فمما عاقلة الحر المقتول قيمة العبد الخطا**
فما خذها ودية الحر المقتول اذ هو اصل في حيفته ومحمد جيب القيمة على العاقلة لانه ضمان
الادبي عندهما فقد اخلق العبد الجاني بدلا لهذا القدر فباخته ورثة الحر المقتول وبطل
ما زاد عليه لعدم الخلق **ونفسهما في العمد** اي يجب على عاقلة الحر نضيق قيمة العبد لان
النضيق في العمد النضيق وهذا القدر يخلو ولي المقتول وما على العبد في رقبته وهي نضيق

دية الحر يفظ الا قدر ما اخلق من البدل وهو نضيق القيمة **ضمنها** اي الدية عاقلة
سابق دابة وقو بعض ادا كالتسريح والجمام ونحوهما **على رجل ضامن** لانه مما يمكن
التحرر عنه اذ سقوطه اما لعدم شدة عليها او لعدم احكامه **ضمن** ايضا عاقلة **قائد**
قطار وطي بغير منه **رجلا فمات** لانه القائد عليه حفظ القطار كالسابق وقد امكنه
التحرر عنه فصار متعديا بالتقصير فيه الا ان ضمان النضيق على العاقلة وضمان المال
في ماله كذا في الكافي **ولو معه** اي مع القائد سابق **في جانب** الا بل ضمنا ان لم يكن لهما
عاقلة وان كانت ضمن عاقلة لانه قائد الواحد قائد الكل وكذا سابقه لا تضال الا لزمته
واما اذا لم يكن في جانب الا بل **توسطها** اي دخلا بين الايل **واخذ دما واحدا** منها
ضمن وحده ما عطي بما هو خلفه ويضمن ما عطي بما بين يديه لان القائد لا يعود
خلق السابق لا تقطع الذمام والسابق يسوق ما كان امامه **قتل بغير ربط عظام**
قطار يسير بلا علم قائده متعلق بربط **رجلا** بمفعول **قتل** **ضمن عاقلة القائد**
الدية لانه قائد لكل فيكون قائد ذلك البعير والقود سبب لوجوب الضمان في
تحقق سبب الضمان متلا يسقط الضمان لجهله **ورجعو** اي العاقلة اي بالدية
على عاقلة الرابط لان الرابط هو الذي اوقعه في هذا الضمان حيث ربطه بالقطار وهو
متعد فيما صنع فصار في التقدير هو الجاني **فلو ربط والقطار واقف ضمنا** اي الدية
عاقلة الغاية بلا رجوع لانه قائد بغير غيره بلا اذنه لا صرخا ولا لاله فلا يرجعون
بما حقق على احد عاقلة الامرانه متعده بالربط والابقاف على الطريق لكنه لا يلقو
فصار كالو وضع حجر وجوله غيره **كذا اذا على القائد** بالربط لا يرجعون على عاقلة
الرابط بما حقق من الضمان لان القائد برصه به والتلق قد انضيق فعمله فلا يرجع به
ارسل كلبا او طيرا وساقه اي متع خلفه معه وان لم يمش خلفه فما دام في فوره فهو
سابق له في الخطا **فلم يجر** بالسوق وان ترحي قطع السوق ذكره الرافي **فاصاب**
في فوره ضمن في الكلب ما اقله لانه محمول عليه من جهة فاضيق فوله اليه كالمكره
مضاف فعل الي المكره فيما يصح له لا يلا يضمن **الطير** اي البازي وانقر ان الكلب
يجر السوق فيعتبر سوقه والطير لا يجتمع فصار وجود السوق وعنده سوا ولا
كلب لم يسقم لعدم سبب الضمان ولادابة متعلقة **اصابت** نفسها او مالا ليللا او

نهار القود صيا الله عليه لم جرم العجا جباري هدر وهي المتقلة ولان الفعل المضي
اليه اذ لم يوجد منه ما يرجب النسبة اليه من الارسال والسوق وخوهم له كلب ياكل عيب
الكروم فاشهد عليه فيه فلم يخطه في اكل العنب لم يقين وانما يقين اذ الشاهد عليه فيما
يخاف منه تلغه بني ادم كالحايط الماير ونظرة الثور وعقود الكلب المعقور فيضن اذ المخط
ضرب دابة عليها راكب او خسهما اي طعنهما بعود وخفه **فنفخت او ضربت بيده**
شخصا اخر غير الطاعن او نفرت من ضربه او خسه وضد منه وقتله ضمن هو
اي الضارب او الناحس لا اكراب لانه المروى عن عمر و ابن مسعود رضي الله
عنه ولان الناحس متعد في التشبيب والركب في فعله غير متعد فيخرج جانب
في التفرق للتقدي حين لو كان موقفا دابة على الطريق يكون الضمان على الراكب والنا
نصفين لانه متعد في الاتقاء ايضا وان نفخت الناحس فاهلكه كان دمه هدر
لانه كالحايط على نفسه وان اوقت الراكب فقتله كانت ديتة على عاقلة الناحس
لانه متعد في تشبيه ثم الناحس انما يقين اذ كان الوطي في فور الناحس يكون
السوق معافا اليه واذ لم يكن في فوره فالضمان على الراكب لا تقطع اثر الناحس
فبقي السوق مضافا الي الراكب **ضمن في فقاء عين شاه القصاب ما نقصها**
لا القصود منها اللحم فلا يعتبر فيها نقصان الاجسبه **ضمن في عين بقر جزر**
وجزوه اي ابله او الحمار او البغل او الفرس ربع القيمة لما روي انه عليه
الله عليه وسلم في عين الدابة بربع القيمة وهكذا اقصي عمر رضي الله عنه لان اقا
العمل بها انما تترك بربع اعين عيناها واعين المستعمل لها فضاوت كانها دان اعين
اربع فيجب ربع بغوات احدها **باب جناية الرقيق**
والجناية عليه حين عبد عمد افي النفس يجب القود لما مر الا ان يصالح
القتيل مولى العبد اي يقع الصلح بين الولي والولي او يعفي اي يقع العفو من الولي
ولم يجز السترقا ف لكونه مباح الدم وبيئت اي القود باقرا ره اي العبد
لا اقرار المولى لان هذا الاقرار من العبد لا نفقة فيه لكونه عابدا عليه بالضر
فيقتل وهو تجزي على اصل الحرية باعتبار الادمية فيما يرجع الي العدم فلها
لا يقبل اقرار المولى عليه نخذ ولا قضاص وان كان هذا الاقرار وصيا دف

حق

حق المولى لكنه ضمنى فلم يجب مراعاة وفيلعطف على النفس **دونها اي دون ه**
النفس كالحط اي يكون كقتل الخطا في الحكم وبين الحكم بقوله دفعه سيده بها
اي بمقابلة الجناية وملكه **وليها او فداه بارشها** يعني ان سيده بخير بين دفع
العبد والقدا بالارش لتخليص عبده لكن الواجب الاصا هو الدفع في الصلح وهذا
سقط الواجب بموت العبد لغوات محل الواجب بخلاف موت الحر لما في حيث
يجب الارش على عاقلة **حالا اي** كايما كل من الدفع والقدا اعيا الحلولة اما الدفع فلانه
عين ولا ناجيا في الاعيان واما القدا فقلانه بدل العيني فيكون في حكمه وان الجني
شياحي مات العبد بطل حق الجني عليه لغوات محل حقه كما مر وان مات بعد اختيار
القدا لم يبر التحول الحق من رتبة العبد الي دمه المولى **فان فداه جني فحالا** **ول**
قانه اذ اذني خلص الجاني عن الاول فضاوت كان لم تكن في الثانية الدفع او
القدا **وان جني جانيتين دفعه بها الي وليها** يقسمانه بنسبة حقيهما اي على
قدس ارش الجانيتين او فداه بارشهما لان تعلق الاول برقبته لا يمنع تعلق
الثانية بها كالدبون المتلاحقه الا يري ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجناية
حق الجني عليه الاول او لي ان لا يمنع وان كانوا جماعة فيقسمون العبد المدفوع اليهم
على قدر حصصهم وان فداه فداه جميع اروشم لما ذكر ان تعلق الاول برقبته
لا يمنع تعلق الثانية بها **وان وهب** اي المولى العبد الجاني او باعه او اعنته
او دبره او استولدها اي الجارية الجانية ولم يعلم بها اي بالجناية ضمن الاقل
من قيمته ومن الارش **وان علم عزم الارش** فان المولى قبل هذه التصرفات
كان مختارا بين الدفع والقدا ولما لم يبق محلا للدفع بلا علم المولى بالجناية
لم يصح مختار الارش فقامت القيمة مقام العبد ولا فائدة في التخيير بين الاقل
والاكثر فوجب الاقل بخلاف ما اذا علم فانه يصير مختارا للارش كما لو علم
عنته ضرر فقات منه حرومي او قال ان كسحت راسه فانت حر بقتل زيد
او رميه او شججه فعلم اي قال ان قتلت زيدا فانت حر فقتل او قال ان رميت زيدا
فانت حر فميت او قال ان شجحت راسه فانت حر فميت عزم الارش لانه يصير
مختارا للقدا حيث اعتقه على تقدير وجود الجناية **قطع** عبيد حر عمد او

اليه بقصا او لا فاعتقه فصرى فمات منه والعبد صلح بقاءه اذ اعق
دل على ان قصده بفتح الصلح اذ لا يصح له الا بان يكون صلحا عن الجناية وما
يحدث منها وان لم يعتقه برحمة سيده لانه اذا لم يعتقه وسرى ظهر ان الوالي
ليس المال بالعتق وكان الدفع باطلا فيرد العبد على سيده فبعتله الولي
يعتقواي بخير الولي بين القتل والعفو لانه مباح الدم كما مر حتى ما دون مديونة
خطا فاعتقه سيده بلا علم بها عزم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه
ولو لم يعلم بها عزم لولي الجناية الاقل منها اي القيمة ومن الارش فان السيد
اذا اعتق المادون عزم لرب الدين الاقل من قيمته ومن الدين فاذا اعتق العبد
الجاني جناية خطا عزم الاقل من قيمته ومن الارش فكذا عند الاجتماع لعدم
الزام بينهما اذ لولا الاعتاق يذم مع الولي الجناية فترباع للدين ولان
ما دون مديونة ولد الا بدفع معها لجنايتها وجاع لديها لان دينها في
فوتها متعلق برقيتها فصرى الى الولد والدفع للجناية في ذمة المولى وانما
يلاقيها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والسراية تكون في الامور الشرعية لاه
الحقيقية عبد لرجل زعم رجل اخر ان مولاه اعتقه فقتل اي العبد المعتق
ولما له اي للزاعم خطا فلا شيء له اي للزاعم لانه لما زعم ان مولاه اعتقه فقتل
لا يستحق على المولى دفع العبد ولا القدر بالارش وانما يستحق الدية على العاقلة
لانه قد مضى الزام في حق نفسه فيسقط الدفع والقدر ولا يصدق في
دعواه الدية عليم الا بالحق قال قلت اخا زيدا قتل عتقي خطا وقال زيدا
بعده صدق الاول لان زيدا يدعي عليه شيئا لوافقه به لزم عليه الضمان لا على
العاقلة لانه يدعي عليه القتل الخطا بعد العتق فلو اقر به لزم الضمان لان الثاني
بالاقرار لا يتحمل العاقلة فراه بقوله قتل عتقي ما قتله بعده حذراف
لزوم الضمان على لامعناه الظاهر ليقيم لزوم الضمان على المولى بالاقل من قيمة
ومن الدين ان لم يعلم بالجناية والدية ان علم بها مع انقول ليس بحجة على المولى وان
قال قطع يد ما قتل عتقا وقالت كان بعده صدق وتذا في اخذه منها
اي اعتق امه ثم قال ما قطع يدك او اخذت منك هذا المال قبل اعتقك

وقالت

وقالت بل بعده في القول لعل الله اقرب سبب الضمان ثم ادعى البراة وهي تنكر القول
للمكر لا الجماع والغلة يعني اذا قال بما معناه جازي الاعانة او اخذت الغلة قبله
فالقول له لانه الظاهر كونها حال الرقة امر عبد مجبور او مبيعا بقصا او
فقتله فالدية على عاقلة العاقل لان المباشرة هو العبي المأمور فيعتق عاقلة
وجعلوا على العبد بعد عتقه لانه اوقع العتق لا على العبي في هذه الورطة لكن قوله عني
معتق في حق المولى فيصير بعد العتق لا على العبي الامور لقصور اهليته ولو كان
مأمورا عبد المجبور عبد المجور استلم دفع السيد العبد العاقل او فداه من الخطا
بالارجوع حال الان لا امر قوله وقول المجبور غير معتبر فلا يواخذ به في الحال بل بعد
عتقه لزوال المانع وهو حق المولى بالاقل من قيمته ومن القدر الله مختار في دفع
الزيادة لا مضطر لذلك الحكم في العبد اي دفع السيد العاقل او فداه ثم رجع على العبد
الامر باقل قيمته ومن القدر ان كان العبد العاقل صغيرا لان عبد الصغير كالخطا
ولو كان كبيرا اقص لانه يجري بين الحر والعبد قتل فزعم احد من لفظ واحد
وليان فيني احد ولي كل منهما دفع نفسه الي الاخرين او قد يبدى به في عشرة
الاقدرهم لان الرقبة تحكم القود صارت بينهم كواحد احد بعده فاذا عتق اثنان
بطل حقهما وبقي حق الاخرين في النصف فلذا اقبل له ادفع نصفه واما القدر
فقد كان بعشرين الفا فاذا عتق اثنان بطل حقهما وبقي حق كل من الباقيين
في خمسة الاف درهم فلذا فداه بعشرة الاف درهم ان شاء وان قتل العتق
احدهما اي احد الطرفين خطا والاخر عتقا او عتق احد وليي العبد فزعم
بدية لولي الخطا وينصفها لاحد وليي العبد الذي لم يعف لان نصف الحق
بطل بالمعفو فبقي النصف فصار ما لا يكون خمسة الاف ولم يطل شيء
وليس الخطا وكان حقهما في كل الدية عشرة الاف او دفع اي العتق المثل
يعني ان سيده كان محيرا بين العتق والدفع فان دفعه دفعه السيد اذ لا
فيضرب وليا ثلثاه لولي الخطا وثلثه للذي لم يعف من وليي العبد هو لا
عند الوصية فيضرب وليا الخطا بثلثه وهو العاقل بالنصف لان حقه في النصف
وعتق في الكل فصار كل نصف سهم فصار حق وليي الخطا في سهمين وحق

غير العاق في ستم فيقيم بينهما اثلاثا وارباعا من اربعة عند ثلاث اربعة اربعة
لولي الخطا وركبة لاحد ولي الولد لان النصف لولي الخطا بلا منازعة واستوى
منازعة الغريقين في النصف الاخر فيقتصف فلها نصف او باعها قبل عبد
قريبها **وعلى احداهما بطل كل** لان ما يجب من المال يكون حق المقتول لانه لا بد
منه ولان مقتني منه ديونه وتنفذ وصاياه ثم الورثة يخلفونه فيه عند
الفرار من حاجته والولي لا يستوجب عيابه دينا ولا يخلفه الورثة فيه
فصل دية عبد او امرأته قيمته فان بلغت اى قيمتها دية حر وهي عشرة الاف درهم
او حرة وهي خمسة الاف درهم **تقتض من كل منها عشرة** اى عشرة دلام اشعارا بال
بالخطا ط درجة الرقيق من الحر وتقتض العشرة باثر عبد الله بن عباس رضي
الله عنهما ولو كانت القيمة اكثر من عشرة الاف من الدرام في العبد ومن خمسة
الاف في الامه وعند ابي يوسف والشافعي يجب قيمة بالغة ما بلغت في العبد
وفي الامه **ايقتض قيمتها اى قيمة كل منهما بالغة** ما بلغت فلو غصب عبد اقيمة
مائة دينار وهكذا اى يديه تلزمه تلك القيمة وما قدر من دية الحر قدره
الغن لان القيمة في الغن كالدية في الحر لانه بدل الدم ففي يده اى تلاق يد الغن
يلزم نصف قيمته كما في دية الحر بالغة ما بلغت في الصحيح الا في رواية عن حماد
انه يجب في قطع يد العبد خمسة الاف درهم عند قطع يده **عبد او امرأته** فقتل
اقتيدان ورثة سيده فقط ان كان وارث العتق سيده فقط او ادعته
الى حقيقته وابي يوسف رضي الله عنه وعند محمد لا لان القود يجب بالموت
مستند الى وقت الجرم فان اعتبر وقت الجرم فبسبب الولاية الملك وان
اعتبر وقت الموت فبسبب الولاية بالولاية في حالة سبب الاستحقاق
تمنع القود كحالة المستحق وانما ان جهالة السبب لا تعتبر عند تيقن
منه الحق والافلاحي وان لم يكن الوارث السيد فقط بل له وارث غيره لم يقد
بالانفاق لان الاعتبار كان وقت الجرم فالسبب السيد وان كان وقت الموت
فذلك الوارث او ميراث السيد في حالة القتل لا يقع الحكم قال الولي لعبد
احدكم قتلني ابي صار ابي حريين فبين الولي واحد للحرية بان قال اودت

هذا فادشها لاي الولي وان قتلها رجل وجب دية حر وقيمة عبد والحر
ان اتيان انشائي حق الممل الاظهار في حق الولي وله اذ ارات للولي قبل البيان يبيع
العتق بينهما وبعد الشجة بقي محل البيان واعتبر انشائي وحقه وبعد الموت ابقى
محل البيان فاعتبر اظهارا واحضا واحدا يتقن في قيمته عبد ودية حر
ولو قتل كلاهما رجل فقيمة العبد لان ما يتقن تقتل كل واحد حر او كل من
القائلين يتكر ذلك فعليهما قيمتهما **اي فقتل عيني عبده فقتل سيده واخذ**
قيمه او امسكه بلا اخذ النقصان يعني اذا فقتل رجل عيني عبده فان ثلث مولاه
دفعه اليه واخذ قيمته وان شأ مسكه ولم ياخذ النقصان وقال الخضر بن الدغ
والامسك مع اخذ النقصان لان معنى المالة لما كان معتبرا وفاقا وجب ان
يتمخر المولي على الوجه المذكور كما في سائر الاموال فان من حرقت ثوب غيره حرقا
فا حشا الخير المالك بين دفعه اليه وتقسيمه قيمته وبين امسك الثوب مع تقنين
النقصان وله ان المالة ان كانت معتبرة في الذات فالادمية غير مهددة
فيها وفي الاطراف ايضا ولهذا لو قطع عبد يد عبد يومر المولي بالدفع او القفا
ولو كان مالا محضا لوجب ان يباع فيها ثم من احكام الدمية ان لا ينقص النقصان
على الاخر ولا تتمك الجثة ومن احكام المالة ان تنقسم وتتمك فوفوا على
الشيعين خطما من الحكم **فصل اقرم برادام ولد** ولم يذكر المالك اذ قد
علم حكمه فيما سبق من بان كتابه بحماية خطا لم يجز ولا في عليا اي على واحد
ولو بعد العتق لانه وجب جنابة الخطا منه على سيده واقراره لا ينفذ عليه
وبعد اثباتها بالبيته ضمن مولاه الاقل من الارش والقيمة لما روي ان ابا
عبيده بن الجراح رضي الله عنه فقتل بجناية المدبر على مولاه وكان اميرا بالشام
يخضع من الصحابة رضي الله عنهم فصار ارجاعا ولانه بالندبير والاستقلال صار
ما نفاذ دفع الرقبة عند الجنابة ولم يصير به محتا والدية لانه غير على امانة يعني
فصار كما فعل بعد الجنابة وقد تغذر الدفع بسبب من الولي فقتل القيمة
علم لم ينع منه ولا منع من المولي في الثمن من القيمة ولا حق لولي الجنابة في الثمن
من الارش ولا يثبت الخيار بين الاقل والاكثر في منخدي الجففس خلاف القن حيث

حيث خير بين الدفع والتدبير او جنسهما مختلفان حتى انه بر جنايات لم يلزمه
القيمة واحدة بمخالفة عين واحدة فيشارك ولي الجناية الثانية ولي الاول
في قيمة دفعته اليه اي ولي الاول بقضا ولا يطلب من الولي شي الا انه يجوز دفع
ويبيع مولاه او وليه لو دفع اليه بدونه اي بدو القضا لانه حينئذ لم يكن
مجبورا في الدفع حينئذ يحفظ قيمته لم تنقص القيمة عن مولاه لانها تثبت عليه
بسبب تدبيره وبالوث لا يسقط ذلك قبل المدبر مولاه خطأ يسعي في قيمته لان
التدبير وصية برقبته وقد سلمت له لانه عتق بموت سيده ولا وصية للقاتل
فوجب عليه رد رقبة وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهي القيمة ولو قتلها عمد اقبل
الوارث واستعاه قيمته ثم قتلها اما الاول فظاهر واما الثاني فلا ذكر ان القيمة
وصية لا غصب عبد اقطع سيده فستر ضمن قيمته اقطع وان قطعه سيده
في يد غاصبه ضري عنده لم يضمن لانه الغصب يوجب ضمان ما غصب وبما
الغاصب باسئراد القصبوب والاستيلاء عليه في المسئلة الاول لما قطعه
الولي في يده تنقصت قيمته بالقطع فوجب على الغاصب قيمته اقطع وفي
الثانية لما قطع الولي يد عبده في يد الغاصب صار مستردا له لاستيلائه
عليه فبما الغاصب من ضمانه لو صول ملكه اليه وضمن عبده محجور غصب
مملكه فمات بيده فان المحجور يواخذ بافعال حرة لو ثبت الغصب بالبيعة
بياع فيه دون اقواله خيلا فزبه لا يباع بل يواخذ به بعد عتقه حتى مدبره
غاصبه ثم عند مولاه ضمن قيمته لهما يعني اذا غصب رجل مدبرا اخي عنده
نثر رده الي مولاه فحينئذ عنده اخري ضمن الولي لولي الجنايتين فتكون بينهما
نصفين لانه وجب جناية المدبر وان كثرت قيمة واحدة فوجب على الولي
لانه اعجز نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يصير مختارا للتدبير
كافي القن اذا اعتقه بعد الجنايات من غير ان يعلمها وانما كانت القيمة
بينهما نصفين لا استواء في السبب ورجع بنصفهما اي رجع الولي بنصف
ما ضمن من قيمة المدبر على الغاصب لانه ضمن القيمة بالجنايتين بنصفهما
بسبب كان عند الغاصب والنصف الاخر بسبب كان عنده ف يرجع عليه

بسبب لحقه من جعة الغاصب والنصف فصار كأنه لم يرد نصف العبد لان رد
النصف بسبب كان عند الغاصب كالارد ودفعه الى الاول اي دفع
الولي نصف القيمة الذي اخذه من الغاصب الي ولي الجناية الاول عند
اي حيلة واي يوسف وقال محمد لا يدفعه اليه لان الذي رجع به
الولي على الغاصب عوض ما سلم لولي الجناية الاول لانه انما رجع على
الغاصب بسبب ذلك فلا يدفع اليه ليلالاجتماع البذل لان في ملك واحد
فيستحق كلها وانما ينقص باعتبار من اوجه الثاني فاذا وجد شيان
بدل العبد في يد المالك فارغا ياخذ منه ليم حقه وبعبارة يعني اذا جنى
عند الولي خطأ ثم غصبه رجل فحينئذ عنده لا يرجع الولي لان الجناية الاولى
كانت في يده والعن في الفصلين يعني اذا جنى عند غاصبه ثم مولاه او باطلس
كالمدبر لكن الفرق بينهما ان الولي يدفع العن نفسه وقيمة المدبر فاذا
دفع العن يرجع بنصف قيمته على الغاصب ويسلم عند المالك عند محمد
وعنده لا يسلم له بل يدفعه الي الاول واذا دفعه اليه يرجع في الفصل الا
الاول على الغاصب وفي الثاني لا مدبر غصب مرتين فحينئذ كل مرة يعني
رجع غصب مدبرا فحينئذ عنده ثم رده على مولاه ثم غصبه فحينئذ عنده جناية
اخرى ضمن مولاه قيمته لهما اي لولي الجنايتين لانه منع عن العبد
عن الدفع بالتدبير فوجب عليه قيمته كما مر ورجع بها اي بتلك القيمة
على الغاصب لان الجنايتين كانتا في يده فاستحق الولي كله بسبب
كان عنده والنصف بسبب كان في يد الغاصب فيرجع عليه بالكلية
المسئلة السابقة فانه بفناء استحق النصف بسبب كان عنده والنصف
بسبب كان في يد الغاصب ودفع اي الولي نصفها اي نصف القيمة
الماخوذة من الغاصب ثانيا الى الاول اي الى ولي الجناية الاول لانه
استحق القيمة لعدم الزامه عند وجود جنايته وانما انتقص حقه
بحكم الزاخرة من بعد ورجع اي المولي به اي بالنصف الذي دفعه ثانيا

والذين عندنا يظهر القتل يتوجه من اليه الكافية فيقتلوا في القضاة ولذا اختلفوا
حصل البراءة عن القضاة من يفتي على اهلها اي المحلة بالدية لوجود القتل بينهم
وقد ثبت انه صل الله عليه وسلم جمع بين الدية والقسامة وكذا عمر رضي الله عنه وان
ادعي ولي القتل على واحد من غيرهم سقط القسامة عنهم يعني اذا ادعي ولي القتل
القتل على رجل من غير اهل المحلة كان ذلك ابرأ منه لاهل المحلة لانه لا تسع دعواه بعد ذلك
عليهم وان منهم فلا اي ادعي على واحد منهم بعينه لا تبطل القسامة والدية عن اهلها
وعنه اي حبيفة في رواية يكون ابرأ منه لاهل المحلة كذا في الجانية وان لم توجد اي
الخصون فيما اي المحلة لمر الحلق عليهم الي ان تم اي الخصون ومن نكل منهم حبس
يخلق لان اخلق فيه واجب تعظيلا لمرادهم وهذه ايجع بينه وبين الدية بخلاف
النكول في الاسئلة لان اخلق فيها بدل عن اصل حقه وهذا يسقط بين الا
وهنا لا يسقط بين الدية وسقط قال قتله زيد خلق بالله ما قبلت
ولا عرفته قال لا غير زيد لانه يريد اسقاط الخصومة عن نفسه بقوله
ولا يفتل فيخلق على ما ذكر لانه لما اقر بالقتل صار مستثنى عن الذين في حكم من
سواه فيخلق عليه ولا قسامة على ابيه ومجنون لانها ليس من اهل القول القبيح
لما عرفت واليه قول وامرأة وعبد لانها ليس من اهل النصف واليه على اهلها
ولا قسامة ولا دية على احد في حق ميت لان زبده او خنزير دم من فيه اوانه
او دبره او ذكره لانه ليس بقتل الا بد من اثر يستدل به على كونه قتيلا ومن
ما ذكر في اول الباب بخلاف ما ذكره من لان الدم يخرج من هذه المواضع على
بلا فضل احد وما تم خلقه كالكيبر ايم اذا وجد سقط تام اخلق به اثره الا
المذكورة فهو كالكيبر في الاحكام المذكورة لان الظاهر ان تمام اخلق ينفع
حيار جليسون في دابة عليها قتل ضمن عاقلة اي عاقلة الرجل ديتا
اي دية القتل لاهل المحلة لانه في يديه فضا كان في دارة كذا الوفا دما
او كسها فان اجتمعوا الي القايه والسابق والراكب ضمنوا لانه في ايديهم
ذكره الزيلي ولويين قريتين او قبيلتين ضلوا اقر بها لان قتيلا وجدا
بين قريتين على عهد النبي صل الله عليه وسلم فامران يسع بينهما فوجدوا

احد القريتين اقرب فتعفى عليهم بالقسامة والدية وروي عن عمر رضي الله عنه
مثله وان اسويتا اي القريتان او القبيلتان فعليهما ان كان اي القتل
في موضع يسع منه الصوت لاهل قرية في الصورة الاولى واهل قريتين في
الصورة الثانية لانه اذا كان بحيث يبلغ الصوت لا يلزم نصرته فلا يفتي
اي القسامة ولا يجعلون قاتلين تقدير وجد اي قتل في دار رجل ضل القسامة
وتدعي عاقلة اذا ثبت انها له بالجهة لان التدبير في حفظ الملك الخاص
الي المالك والدية على عاقلة لان نصرته وقوته به وهذا اذا كان له عاقلة هو
والافلية كما مر مرارا لا بمجرد اليد كما كان به لاندعي عاقلة ولا نفسه ووجد
قتل في دار نفسه تدعي عاقلة وروى عنه اي حبيفة لان الدار حين ظهور
القتل لورثته فالدية على عاقلة ومعهما وعند زفر لاشي فيه وبه يعني لما
قالوا ان الدار في يد صاحبها ظهور القتل فيجعل كانه قتل نفسه فكان هذا وان
كانت الدار للورثة فالعاقلة انما يتحملون ما يجب عليهم خفيتم والممكن
الاجاب على الورثة القسامة على اهل الخطه اي على اصحاب الاملاك القديمة
الذين كانوا يملكونها حين فزع الامام البلية وقسمها بين العامة بين بخطه
خطة لستين اقباضا وقم لامع السكان اي لا يدخل السكان يعني المشاجرين
والمتعدين مع الملاك في القسامة عند اي حبيفة ومحمد رحمه الله قال
ابو يوسف عليه السلام لان والدية التدبير تكون بالسك كما تكون بالملك الاكثر
ان النبي صل الله عليه وسلم جعل القسامة والدية على اليهود وهم كانوا سكانا غير
ولما ان المالك هو المختص بنصرة البقعة لا السكان واهل خبر مقرون
على املاكهم ولا المشتري عندهم ايضا وقال ابو يوسف كلهم مشتركون لان جو
الضمان تبرك الحفظ من له ولاية الحفظ وهي بالملك وقد استوفاه
ولما ان صاحب الحفظ هو المختص بتدبير المحلة وهو تنسب اليه
لا المشتري وقال ما نزل حقه المشتري في التدبير والقيام بحفظ المحلة فكان
هو المختص بالقسامة والدية لا المشتري وقيل انما اجاب ابو حنيفة
لهذا ابتاع ما شاهد من عادة اهل الكوفة في زمانه ان صاحب



الخطة في كل محلة يقومون بتدبير الحيلة ولا يشاركون المشتري في ذلك فان
باع كلفه يعني فان بقي واحد من اهل الخطة فذلك الحكم لان المشتري ابتاع
لاهل الخطة فما بقي من الاصل يكون الحكم دون البيع وان لم يبق بل باع
كلهم في المشتري اتفاق الزوال من يتقدم عندهما او يراحم عنده
فان تقلت عندهما اليم وخلصت عنده لم وجد قبيل في دار مشتركة بين
قوم بعضهم اكثر من كان نصفها لرجل مثلاً وعشرها لرجل وباقيها لآخر
ففي الروس ولا يعتد بالانصاف الاستواء صاحب القليل والكثير في الحقة
والنقصير وان بيعت دار ولم تقبض حصة وجد فيها قبيل فعلي اي فائدة
على عاقلة البائع وفي البيع خيار فعلي عاقلة ذي اليد عند اي خبيثة
وعندها ان لم يكن فيه خيار فعلي عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فعلي
عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فعلي عاقلة من تقبضه الدار سواء كان
الخيار للبائع او المشتري فانه يعتبر اليد والملك وان وجد القليل في
الملك فلقسامة والدية على من فيه من الركاب والملاحين والراكب وفيه
فيه سواء وكذا العجالة وفي مسجد او شارع اي شارع المحلة احترازا
الشارع الاعظم كاساني على اهلها لانهم احق الناس بالتدبير فيه وفي سوق
ملوك فعلي المالك وفي غيره اي غير الملوك والشارع الاعظم والسم
والجامع لا قسامة ملوك فعلي المالك لان المقصود بها نفي لقيمة
القتل ودالا يتحقق في حق العامة والدية على بيت المال لان القرم بالغنم
اغل ان الطريق ينقسم ابتداء الى قسمين احدهما طريق خاص وهو
ما يخص بواحد او اكثر ويكون له مدخل لا يخرج كما ذكرنا في تحت
الزائفة المستطيلة والآخر طريق عام وهو ما لا يخص بواحد
او اكثر ويكون له مدخل لا يخرج ويسمى هذا بالشارع وهو ايضا قسامة
احدها شارع المحلة وهو ما يكون الرو في اكثر اهل المحلة وقد يكون
لغيره ايضا وهذا على ما قال في النايح وفي مسجد محلة على اهلها
كلو وجد في شارع المحلة والآخر الشارع الاعظم وهو ما يكون مرو

112
وجع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج البلد
وهذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم فلا قسامة
فيه هكذا يجب ان يعلم هذا المقام حتى تدفع الشبهة وتضمن الاوهام
وفي قوم النقباء بالسوق واجلوا عن قبيل الى تقربوا فطهر في موضع اجتمع
قبيل على اهل المحلة لان حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب عليهم فاذا لم يعرف من
بما شره جعل عليهم القسامة والدية الا ان يدعي الولي على القوم او على بعض
فلم يكن على اهل المحلة شيء لان هذه الدعوى تضمنت برائتهم عن القسامة
والاعمال القوم حتى يقع السببة ان مجرد الدعوى لا يثبت الحق لكن يسقط
الحق عن اهل المحلة لان قوله حجة على نفسه وجد قبيل في بركة لا عمارة بغير
معنى القرب على ما سبق سماع الصواب او في نهر كبير وهو ما ليس في
يد احد ولا ملكه كالغرات مثلاً هذا بخلاف النهر الذي يستحق به القسامة
لاختصاص اهلها به لقيام يدهم عليه فكون القسامة والدية عليهم
فقول الوقاية او ما يبره ليس على اطلاقه لانه اذا كان بهذه الحالة
لا يحمي الغوث من غيبه فلا يوصف بالتقصير وعلى اهل القتل محاسبة
بالشأطي فعلي اقرب القرى من ذلك الموضع على التقدير المذكور للقرب
ولو في ارض اودار موقوفين على ارباب معلومة فليس لانهم احق
الناس بالتدبير فيها ولو كانت موقوفة على مسجد فليس على اهلها
كلو وجد في المسجد وقد مر ولو وجد في معصرة فلا غير ملوك
في الحية والقسطاط على ساكنيها وفي خارجها ان كانوا اهلها
خارجها قبيل فعلي قبيل وجد القتل فيها ولو بين القبائل كان
كابين القرينين وقد مر بانه وان نزلوا اجلة مختلفين فعلي اهل
معسكرهم لانهم لما نزلوا اجلة صارت الامكنة كلها بمنزلة محلة
واحدة منسوبة اليهم فحق عن امة ما وجد في خارج احياء عليهم
ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلي المالك اي
القسامة والدية بالاجماع لانهم سكان ولا يراحمون المالك في القسامة

والدنية جرح في حق قتل اهل اهل فبيع ذان فرائض فان القصاص والدنية
على الجرح الا ان يوسف لان الجرح اذا انضاب اليه الوت صار قتلا وله اوجه
القصاص بخلاف ما اذا لم يكن صاحب فرائض رجل معه جرح به رفق
فجعله اهل اهل فمكث زمانا فمات لم يضمن اهل اهل في قول ابي يوسف
ومحمد وفي قياس ابي حنيفة يضمن لان اليد بمنزلة الجرح فوجوده جرح
في يده كوجوده فيها رجلان في بيت بلان ثالث وجد احدهما قتيلا ضمن
الاخر ومنه عند ابي يوسف خلافا لما في فانه لا يضمن عنده لاحتمال انه
قتل نفسه ولا في يوسف ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه وجد
قتل في قرية امرأة كثر الحلق عليها وتدي عاقلتها عند ابي حنيفة
محمد وعند ابي يوسف القصاص لثبوت التهمة من المرأة متحقة بطل
شهادة اهل المحلة بقتل غيره يعني اذا ادعى الولي على غيره اهل المحلة
وشهد شاهدان من اهل المحلة لم تقبل عند ابي حنيفة وقال لا تقبل
لانهم كانوا يصد ادن بصير واحضا وقد بطل بدعوى الولي القتل
على غيره فثبتا شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا حمل قتل الخصومة وله
الخصم باثر اهل قاتلين للخصم المار منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا
من الخصومة كالوكيل اذا خرج من الوصية بعد ما قبلها ثم شهد او على
واحد منهم اي بطل شهادتهم على واحد منهم بعد ما ادعى الولي القتل
عليه بعينه لان الخصومة قائمة مع الكل على ما ذكره والشاهد يدفعها
عن نفسه فيكون منها **كتاب العاقل**
جمع معقولة بفتح الميم وضم القاف بمعنى العقل اي الدية سبقت به لانها
تقتل الدمان ان تستغفك ومنه العقل لانه يبيع العاقل هو الدية
تقسم عليهم دية القتل خطأ اهل الديوان لمن هو منهم يوخد من عطايا
في ثلاث سنين من وقت القضاء وهو الجيش الذين كسبت اساسهم في
الديوان بعد اعندنا وعند الشافعي في العشرة لما روي ان النبي صلى الله عليه
عليه وسلم حكم عليهم ولائهم بعده ولا فاصلة والا فارب اولي بها كالا

والنفقات ولما قضية عمر في النفقة فانه لا دون الدواوين جعل الدية على اهل
الديوان بمحض من النفقة رضي الله عنهم غير تكبير منهم فكانه اجماعا وليس ذلك
بنسخ بل بتقرير بمعنى لان العقل كان على اهل النفقة وقد كانت با نواع كالاولا والطلق
والعد وهو ان يعد رجل من قبيلة ففي عهد عمر صار بالديون فخلصها على اهل
اشباع المعنى ولهذا قالوا لو كان اليوم يوم تيناصرون بالحرف ففما قلتم اهل
الحرفة وان كانوا تيناصرون وبنا الحلق فاهله والدية صلة كما قال الاشافعي رحمه
الله انما بها فاهل هو صلة وهو العطا اولي من اهلها في اصول اموالهم
لانها حق وما لم تكن العاقلة الا للتخفيف والتعد بربثلاث سنين مروي عن
النبي صلى الله عليه وسلم ومحمد بن عمر رضي الله عنه كذا ما يجب في مال القتال من
الدية يعني يوخد في ثلاث سنين عندنا ويجب حاله عند الشافعي وسائر امثله
انما الله تعالى وان خرجت اهل العطا بالاكثرت من اهل من ثلاث سنين او اقل
منها وخذ منه اهل الاكثر او اقل والي عطف على اهل الديوان اي العاقلة القليل
لن ليس منهم اهل من اهل الديوان وقع في عبارة الوفاية هكذا اوصيه لن ليس
وكان سهوا الناس لان صيرحيه لن ولا وجه لارجاعه اليه والصواب
والهي لن ليس منهم يوخد من كل اهل من كل واحد من احاد العاقلة في مجموع
سنتين ثلاثة **درهم او اربعة فقط** بحيث يوخد من كل واحد منهم في كل سنة
درهم ليكون الماخوذ في ثلاث ثلاثة دراهم او مع ثلثي درهم يكون
الماخوذ في ثلاث سنين اربعة دراهم وان لم يبيع اهل ضم اليه اقرب الا
الا قرب كما في الصبايات طما الا بالانصاف في وصولهم والقيل كاجتمع
الجاني فلا معنى لاجراجه وفيه خلاف الشافعي والعاقل للمعتق حية
لان ارضته بم يوبده قوله صلى الله عليه وسلم لم يولي القوم منهم ولم يولي الله
المولاة مولاه اي الذي عاقده وحيه اي قبيلة مولاه لان العرب تيناصرون
بهم فاشبه مولي العتاقة وتخي العاقلة ما يجب بنفس القتل الاصل
في الجاني الدية على العاقلة بالخطا وشبهه الذي قوله صلى الله عليه وسلم قاله
حين ضربت امرأة فالتقت جرينا فرفعوا الامر اليه صلى الله عليه وسلم فقال

Copyright

rsity

عليها الصلاة والسلام لا وليا القارية قوما قدوه ولا في الخاطي معذور ولا
وكذا المباشرة منه الهدى لان الاله للتاديب لا للتقيل ولتفقد احترام
لا يجوز اهدارها ولا وجه لا يحاب القود عليه وفي ايجاب مال عظم
استصلا له فصر اليه العاقلة لانه انما قصر بقوة فيه وهي بافكاره وهم
العاقلة فكانوا متكررين في ترك مراقبته فخصوا به وقد راسوا موضع
فصاعدا لما في فضل الشجاعة ان الواجب في الموضحة فصاعدا اليه
وهي عيا العاقلة لا اي لا تتحمل العاقلة ما يجب بصله او اقراره بصدق
العاقلة او عدم سقط قوده بنسبه او قتله ابنه عمدا ولا جنابة عبد
وعمد وما دون ارضي موضحة لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل
العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا مادونا ارضي الموضحة
لان التحمل للحر من الاستيصال والا استيصال في التقيل والتقدير
الفصل عن عرف بالسبع وما نقص عنه لا تتحمل العاقلة بل الجاني
ولو صدق العاقلة الجاني ان سمع الدية لانها تثبت بنصا دقهم والاشارة
كان لحقهم ولم ولاية على انفسهم فيجب عليهم ومن ليس له ديوان ولا
فعاقلته بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال
عصام وي محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه يجب في مال الجاني
ولا يجب في بيت المال بالاجماع كذا في الخلاصة ولا عاقلة للعق في الخلاصة
لو كان الرجل من العجم عن شمس الائمة الخوان ان الائمة اختلفوا في قتله
بعضهم للعاقلة لاهل العجم وهو اختيار الفقيه ابي جعفر قال وبه كان يعني
الشيخ الامام طهر الدين المرعشي كتاب **الابن** لا تخفى ناسبه
كتاب الجنائيات ونواصب العاقلة لاهل العجم وهو مملوك فانه مال الله
فصدا فندب اخذه لقادر عليه لان فيه احكاما مالية ولما حرمة كالتفص
مولاه واختلف في الصلح قبل اخذه افضل احياله لاجتماع البيع وقيل ترك
افضل لانه لا يبرح مكانه فيلقاه مولاه وان عرف الواحد بيت مولاه
فالولاء لا ولي ان يوصل اليه في اي الاخذ به اي لا يبق الي العاقلة فيجب

تقريباً له ولا يملك الا يوم من الايام فاني انا وهذا لا يوجره ان كان له منفعة وينفق
عليه من بيت المال ويجعلها دنيا عيما لكه في اخذه منه اذا احب او من ثمنه اذا
باع ولا تجبس الصلح لانه لا يستحق التقدير ولا يبق وان كان له منفعة اخرى
وانفق عليه من اجرة اليه مولاه فاذ اجاب اقام البيعة انه له في اقل
وقيل من ينسبه القاض **الخط** الا وابق وخوها جلفه اي القاض او من ينسبه
الولي بالله ما اقرجه عن ملكه بوجه من الوجه فيدفعه اليه في اي دفعه
لزيادة الاحياط وقيل لا يكون الدفع بعد الاثبات وان لم ينفقها عطف على اقام
البيعة واقر اي العبد انه عبده او وصي الولي علامته وحليته دفعه القاض
اليه بالقبول وان نكر الولي اذقه مخافة اخذه الجعل منه بحلق بالله ما ابق ويد
اليه فان طال بجنيته اي بحل الولي اعنه القاض وان علم مكانه لئلا يتضرر الولي
بكثرة النفقة وامسك ثمنه وانفق عليه اي لا يبق منه اي التمس ودفع
الباقى اليه اي الولي ان اثبت انه له بالبيعة او بين الخلية والعلامة وليس له
اي الولي **فصل** في بيع القاض لانه يبيعه بامر الشرع حكمه لا يتبع وان ربح
الولي انه كان كاتبه او دبره لم يصدق على تقص البيع كذا في فتاوى السعود
فصل خبر لقوله الا ان اربعون درهما اليه اي لو اذ ابقى الي مولاه سواء كان
الابق عبداً محجورا او ما ذونا او مدبراً او ام ولد لا ينفق مملوك فيحصل له احياء
المالية من هذه الوجهة خلاف الكاتب لانه احق بكاسبه لانه غير مملوك يد
كاسبي من مدة سفره والتمس بغيره بالوصول اربعون درهما وان لم يعدها
اي وكانت قيمته اقل منه ان اشهد انه اخذه للرد وان لم يشهد فلا شيء له
كاسبي ولو وصله من اقل منها اي مدة السفر بقسطه اي بحسبانه لان العرض
يوزع على العرض من ورة المعاملة وفي الاخيرين اي المدبر وام الولد اذا مات
الولي قبل وصوله اليه فلا جعل له لان ام الولد يقيق بموته اي موت الولي فيكون
جدة ولا جعل في الحر وكذا المدبر ان خرج من الثلث وان لم يخرج فلما عندها
لانه حرمد يوزن اذا اعان لا يجزي عندها وعنده مكاتب ولا جعل في المكاتب
كاسبي فان اشهد اي احد الا بقاء يرد له الي مولاه وابق منه لم يبق

Copyright

لانه امانة عنده ولم يتعد **قائه** **الشهادي** **الابن** بانه يردده الي مولاه وابق منه
 لم يضمن لانه امانة عنده ولم يتعد **والا** **اي** وان لم يشهد **منه** لانه غاصب
 ولا شيء له في الوجهين اما في الاول فلانه لم يردده الي مولاه واما في الثاني فلانه
 يترك الاشهاد وصار غاصبا هذا اعتدما واما عند **اي** يوسف فلا يضمن ويستحق
 الجمل اذا رده لان الاشهاد عنده ليس بشرط فيه ولا في النقطة
 لا جعل **مرد** المكاتب لانه ليس بمملوك **يبدأ** **على** **الرهن** **جعل** **الرهن** لان **جود**
 الجمل للراد بلحيا به ماله العبد وماله حق الرهن اذ موجب الرهن
 بثبوت به الاستيفاء للرهن من المالك فكان الراد عا ماله فيجب الجمل
 عليه وان رده بعد موت الراهن اذ الرهن لا يبطل بالموت وهذا اذا كانت **قبة**
مثل الدين او اقل منه وفي الاكثر قد **الدين** عليه **والباقي** **على** **الراهن** لان حق
 بالغدر المضمون فيه وصار كمن ادوا والتخلص عن الجناية بالغداة **فانه** **على**
 الرهن بالغدر المضمون وان كان **مدى** **بنا** **فعل** **اي** **الجمل** **على** **الولي** **ان** **اختار** **القضاء**
اي **فقتا** **ما** **على** **العبد** **من** **الدين** **وان** **الي** **عن** **القضاء** **بيع** **العبد** **فبذل** **الجمل**
اي **اخذ** **صاحب** **الجمل** **جمله** **او** **لا** **بالي** **للعقود** **لانه** **موت** **الملك** **فيجب**
على **من** **يستقر** **الملك** **له** **فان** **كان** **العبد** **جائزا** **ففعلا** **الولي** **في** **الغدا** **اي** **الجمل** **على**
الولي **ان** **اختار** **الغدا** **لانه** **طهره** **عن** **الجناية** **باختياره** **الغدا** **وتبين** **ان**
الرد **احيا** **ماله** **والاول** **في** **الدفع** **اي** **الجمل** **على** **الاول** **ان** **اختار** **الولي**
دفع **العبد** **الي** **لانه** **احي** **حقه** **وان** **كان** **العبد** **موت** **بافعال** **الوهاب** **بالي**
وان **رجع** **الواهب** **في** **هبة** **بعد** **الرد** **لان** **الملك** **للموهاب** **له** **عند** **الرد**
فرد **له** **بالرجوع** **يتقصر** **منه** **وهو** **ترك** **التصرف** **فيه** **فلا** **يسقط** **عنه** **الوا**
بالرد **وان** **كان** **لصبي** **في** **ماله** **لانه** **موت** **ملكه** **وان** **ردده** **وصيه** **فلا** **يجعل** **له**
لان **تدبره** **وجب** **عليه** **فلا** **يستحق** **الا** **جوبه** **ابق** **بعد** **البيع** **وفل** **القبض** **حين**
المشتري **اي** **المشتري** **يخبر** **ان** **شاه** **حي** **يجب** **الابق** **او** **دفع** **الاموال** **القاض**
لنفسه **العق** **يحكم** **بغير** **الباع** **عن** **التسليم** **ذكره** **في** **الحا** **في** **باب** **التصرف** **في**
الرهن **كتاب** **المفقود** **هو** **لعة** **من** **فقد** **الشي** **عني** **وانا** **فاقد** **وهو**

مفقود

مفقود واصطلاحا غائب لم يدر الله في امره موضع هو ولم يسمع خبره احي هو او
حي **في** **حق** **نفسه** **بالاستصحاب** **فلا** **تكام** **لعم** **سلكونه** **مخالفا** **للقول** **لما** **والذين**
 يتوفون منكم الاية ولا يقيم ماله قيل ان يعرف ماله لان ظاهر حاله الحياة
 والقسمه بعد المات **ولا** **لا** **نفسه** **اجارته** **لانها** **لا** **تقع** **قبل** **الموت** **ويقيم** **القاضي**
من **يعلم** **حقه** **في** **دم** **الناس** **ويحفظ** **ماله** **وباع** **ما** **يخاف** **فساده** **لان** **القاضي**
 ناظر الكل على جز عن النظر لنفسه كالصبي والمجنون والمفقود كذلك وفي نصب الحاكم
 له والقائم عليه نظره فانه يقبض غلته والدين الذي اقرب عزيم من عز ماله
 لانه من باب الحفظ له وتخاصم في كل دين وجب بعينه لانه اصيل في حقوقه ولا
 يخاصم في الدين الذي تولاه العقود ولا في نصيب له في عقار او عروس في يد الاخر
 لانه ليس بمالك ولا ناسب عنه بل هو وكيل بالقبض من جهة القاضي انه لا يملك
 الخصومة بلا خلاف وانما الخلاف في الوكيل بالقبض من جهة المالك في الدين فان ادعى
 احد على المفقود حقا من الحقوق لم يلتفت الي دعواه ولم تقبل منه وبينه وبين
 وكيل القاضي ولا احد من الورثة حضرا وان ادى القاضي سماع البينة وحكم بذلك لم
 ينفذ حكمه لان الاختلاف في نفس القضاء ذكره الزبلي وينفق على اقربا به بالولاد
 كولد وابويه وعريسه لما مر في باب النفقات الاصل ان كل من يستحق النفقة
 في مال المفقود حال بل القضاء القاضي ينفق عليه من ماله عند حبيته لان القضاء
 حينئذ يكون امانة وكل من الاستحقاق في حضوره الا بالقضاء لا ينفق من ماله
 لان النفقة حينئذ يجب بالقضاء والقضاء على الغائب لا يجوز لا يعرف بينه وبينها
 اي بين المفقود وعريسه لقوله صيا الله عليه ولم انها امراته هي ياتي اليها
 ولو لا ربع سنين وعند ملك اذا مخر اربع سنين يعرف بينهما وتعد عدة
 الوفاة ثم تخرج ان شأت وميت عطف على حي في حق غيره فلا يبرئ بعد
 غيره ولا يستحق ما اوصى له اذا مات الموصي بل يوقف قسطه من مال مورثه
 ويوصيه الى موت اقربائه فله اخلاف في تعد برودة حياته وظاهر الرواية
 ما ذكرها فان ما يقع الحاجة الي معرفة فطرته في الشئ الرجوع الى اماله
 لقيم النفقات ومهر المثل للنساء وتباوه بعد كل اقربائه نادر وبنا الاصل

Copyri

rsity

الشرعية على الظاهر الغالب واعتبر انما في بلده لان التخصيص على الاقران في كل
 البلد ان خارج عن الامكان وقال الزبلي المختار ان يقوض الي رأي الامام لانه
 مختلف باختلاف البلاد وكذا اختلف الظن خلق باختلاف الاشياء صرنا الملك
 العظيم اذا قطع خبره يغلب على الظن في ادني مدة انه مات لاسيما اذا دخل
 مهلكة ولم يكن سبب اختلاف الناس في مدته الاختلاف ارايم فيه فلا
 معنى لتقدير المدة له فان ظهر قبله اي قبل موته اقرانه حيا قبله ذلك
 القسط للوقوف وبعده اي بعد موته اقرانه حيا بموته في حق ماله يوم يموت
 الطرف متعلق بماله اي يحكم بمدته في حق ماله الا ان مات في يده وتحت تصرفه
 او حكم يوم تمام المدة فتعد مرسه لانه كانه ان مات قبل اربعة اشهر
 ويقسم ماله بين من يريته الآن ولا يريته وارث ما قبل المدة وفي ما لا يريه عطفه
 ماله اي يحكم بموته في حق ماله عطف من حين قد حيا لا يكون بعد ذلك الحين ماله كمال
 الغير لانه كانه ميت واليت لا يملك ما لا يرد ما وقفته الي من يرث مورثه
 عند موته لانه السحق لهذا المال الوقوف اي الان وذلك لما تقر في الاصول
 الاستصحاب وهو ظاهر جهة دافعة لا مبينة فالفقود قبل المدة هي فلا يريته
 التوارث الذي كان حيا وقت فقده ومات قبل الحكم بموته لان الظاهر انه كان حيا
 فيصل جهة دفع ان يريته الغير وفي ما لا يريته ميت لان الظاهر لا يصلح له جهة دفع
 ارثه من الغير كمن قد رد ما وقف للفقود الي من يرث مورثه يوم موته ليس
 تزوج امة الغائب والجنت وعندها وله ان يكاتبها ويبيعها كذا في الفصول
 العادية كتاب **اللقيط هو لغة ما يلط اي ما يرفع من**
 الارض فيعمل معنى مفعول غلب على الصبر المنبوء باعتبار ماله لانه عنه عزيم
 يلط ويشرع الموت وطرحا على خوفه من العيلة او اقرارا من النية
 رفعه ان لا يخفى هلاكه بان يوجب الامصار لان فيه لها السقعة على الاطفال
 وهو من افضل الاعمال ووجب ان خفي هلاكه بان وجب مغارة وتوهمان
 المها لك ان رأي اعم يقع في البر وخوفه عليه حفظه عن الوقوع وهو
 فمن كفاية حصول التصور باليقين وهو حصر الانجحة وقه لان الاصل في

بني ادم الحرية كونه اولاد ادم وحيه ولان الاصل في دار الاسلام ايضا الحرية ثم
 انه حر في جميع الاحكام حتى ان قاضيه لا قاض له لو هو ودولته لا يعرف له ان
 ونفقة وجباته في بيت المال وارقته له لان الغرم بالغنم انفاق الملتقط عليه
 تبرع لا يكون دينا عليه اي للقط وان امره اي الملتقط العاقل اي بالانفاق في الامع
 الا ان يقول على ان يكون دينا عليه فيمن يتكلمون دينا على اللقيط يرجع به الملتقط
 عليه لان القاض ولا يله عليه وانما في الامع لانه مجرد امر القاض بالانفاق عليه
 في الرجوع على اللقيط فيما ذكره الطبري او يكمل اذا قطع دينا على شخص بامره فانه يرجع
 عليه وفي الامع لا يرجع الا اذا صرح بما ذكره لان مطلقه قد يكون للحث والشرع غيب
 فلا يرجع عليه بالاحتمال فان ادعى الملتقط الانفاق كما ذكره اي يقول القاض على ان
 يكون دينا عليه فكذلك به اي الملتقط الملتقط لا يرجع الا بسببه بخلاف الوحي اذا
 انفق على الصغير حيث يصيد في الانفاق التهمات ولا يرجع الي بيينة
 اي الملتقط ان ينفق عليه وسأل القاض ان ياخذ منه فانه اي القاض
 لا يقبل اي اللقيط الابينة على كونه لغيره لانه منهم لاحتمال ان يكون ولده او بعض
 من يلزمه نفقته واحتمال هذه الحيلة ليدفع النفقة من نفسه واذا اقامها
 قلها القاض بلا خصم حاضره بعد هذا اي بعد البيينة الاولى تولد ان علم غيره
 اي غير الملتقط فانه اي بعد ما قبله ان وضعه اي القاض عند اخر ضللت
 الاول فهو اي القاض مخير بين الدفع وعدمه لا يؤخذ من اخذ له سقعة في
 فان دفعه اي اخذه الي اخر ليس له الاخذ منه لاسقاط حقه ونسبه تثبت
 من بعض من ادعاه ولو كان للمدعي رجلين فيكون ولد المدعي في الجارية
 المشتركة او يثبت من يصنف منها اي الرجلين الدعيين علامة به فانه حينئذ
 يكون ولد الواصي دون الاخر وذا ان زوج عطف على رجلين اي ولو كان
 المدعي امرأة ذات زوج فانه يكون ولدها ان صدقها اي زوجها وبعدها
 على انه ولدها او كذا المدعي امرأتين فربما ثبت على انه ولدها فانه يكون ولدها
 لها او بعد اي لو كان المدعي عبدا يثبت نسبه منه فكونه حرا لان الاصل في
 دار الاسلام الحرية او دمي يثبت نسبه منه فيكون مسلما ان لم يكن في غير



اي مقر الدين بل في مصر من اعمار المسلمين **الغنية** من قوام او موضع فيه كفار
وسلمون **وديميا** ان كان مقر الدين في قرية من قري اهل الذمة او
بيعه او كنيسة ما سدد عليه من المال او دابة هو عليها **اي اللقيط** اعتبره
للظاهر صرفه **اي الملتقط** ذلك المال اليه **اي اللقيط** باسرافه لانه مال
ضايح وللغايه ولاية صرفه اليه **ويقال** بونه لانه للقيط ظاهر اوله ولايه
الاتفاق عليه **الملتقط** قبضه **اي ما** وحب اللقيط لانه يقع بمحض ونظر
حيث شاذ كره قاضي خان وتسلية في حرفة لانه من تاديبه وحفظ حاله
لا انكاحه لا تناسب الولاية من القرابة والمالك والحكومة ولا تصرف في مال
كلام فان ولاية التصرف لستير المال وهو يحصل بالراي الكامل والشفقة لو
الوافر والوجود في كل مني احدها **ولا اجارته** لانه لا يملك اطلاق مناصه
فان شبه العم خلاف الام قانها تنكحها كما ذكر في كتاب الكراهة في الاصح احتارا
عما قيل بجواز اجارته لانه يرجع اليه تاديبه والاول رواية الجامع الصغير
ولا ان يخته قان فعل وهلك به **ضمن** كذا في الخاتمة كتاب
اللفظة وهي اسم للقيط في المعنى لكن غالب استعمال اللقيط في الادبي واللفظ
في غيره **ندب** رفعها **صاحبها** لانه ان تركها بما يصل اليها يد خائنة فيكتم
عن مالها فيضيع ماله فان رفعها وسيلة الي ابطال الحق الي المستحق
ولهذا قالوا يجب اذا خاف الضياع كما مر فان **اشهد عليه** بان اخذ له
علي صاحبه وعرف في مكان وجد فيه وفي الجامع بان ينادي الي وحدت
لفظة الادري مالها فليان مالها وليصفها الاردها عليه **اي ان علم ان**
صاحبها لا يطلبها او انها تغيب ان بقيت بعدها **اي لا اطعمه** المعدة لا
وبعض الثمار كانت امانة عنده **حيث** اذا هلك بلا نقد لم يضمن قلت او كثر
او اخذت من اهل او الحرم وعند الشافعي يجب تغريب لفظة الحرم
ان يجي صاحبها فينتفع **اي الرفع** بها **اي باللفظة** كغيره **والله**
تصدق بها **اي فقير** ولو على اصله من الايا والامهات الفقراء **وقرعي**
من الاولاد والادم الفقراء وعرضه الفقيرة **قان** صاحبها اجاره **اي**

التصدق

التصدق وله اجره **اي الثواب** او اخذها من الفقير لو كانت قايمة والآخر **صاحبها**
الاخذ او الفقير بلا رجوع فبنيها **يعني** اذا ضمن الاخذ لا يرجع على الفقير وان ضمن
الفقير لا يرجع على الاخذ **وان** يشهد عطف على قوله فان اشهد **قان** **اي**
الملتقط باخذها له نفسه **ضمن** وفاقا ان هلك في يده لانه متعدد وان تصاد **دقا**
اي للملتقط والصاحب **علي** اخذها **الصاحب** لم يضمن وفاقا لان تضاد وقرا
حجة في حقها وصار كالبيضة **وان** اختلفا بان قال الملتقط اخذها **قالك** وقال الاصل
اخذها **قالك** ضمن عند ابي حنيفة ومحمد **الاخذ** **اي** يوسف بن القزالي في انه اخذ للرد
واما بعد من يشهد به او وجد كلفه تركه **خوفه** من اخذ الظالم اياها **قلا**
لم يضمن ذكره الزيلعي كذا **البهيمة** في الاحكام المذكورة **وما** **التفق** **الملتقط** **عليها**
اي البهيمة **بلا** اذن القاضي **تبرع** وبها يادنه **دين** **صاحبها** **قلا** **اي** اذا حضره
منه **الملتقط** **لحكم** القاضي **واجبر** القاضي **ماله** **نفع** **اي** ينتفع به بالاجارة كالفرس
والنقل والمار والثور **وانفق** **عليها** **من** يومين او ثلاثة بقدر ما يقع عنده ان
المالك لو كان حيا لمضرا **فيه** **اي** العين **علي** ملكه **بلا** الزام الدين **عليه** **قلا** **اي**
الهداية **والكافي** في هذا المقام وكذلك يفعل بالابق ولم اجده في غيرهما **بلا** **اي**
في المحيط والبدائع والملازمة خلافة حيث قالوا **الاجور** **اجارة** **الابق** **لا** **اي**
ان **يباق** **ولهذا** **تركته** **وما** **لا** **نفع** **له** **من** **البهايم** **كالشاة** **وخوها** **اذن** **القاضي**
بلا **اتفاق** **عليها** **وشروط** **الرجوع** **عليها** **صاحبها** **لما** **موانه** **الاصح** **ان** **كان** **الاتفاق**
هو **الاصح** **والا** **امرا** **ابتدا** **ببيعها** **وحفظ** **عنها** **لان** **التفقة** **لدار** **مستأ**
والتفق **حسبها** **اي** منع البهيمة عن صاحبها **لا** **اخذ** **تفقها** **لان** **تقاه** **الي**
لان **كان** **تفقها** **فصا** **ركانه** **استغفار** **المالك** **منه** **قان** **هلك** **بعد** **حسبه**
سقطت **لانه** **في** **معني** **الرهن** **في** **هالك** **بالحسبه** **به** **وقبل** **لا** **اذ** **انقلق** **له**
واما **ياخذ** **حكم** **الرهن** **عند** **اختيار** **الحسبي** **بين** **منه** **عينا** **علا** **مستأ** **النس**
لقوله **صا** **الله** **عليه** **ولم** **قان** **صاحبها** **وعرف** **عفا** **صا** **وعدها** **فادفعها**
وهذا **الامر** **لا** **باحة** **لان** **وجوب** **الدفع** **انما** **هو** **بالبيضة** **علا** **بالمشهور** **وهو**
قوله **صا** **الله** **عليه** **ولم** **البيضة** **علي** **المدعي** **والبيضة** **علي** **من** **انكر** **والاجب** **بلا** **حجة**

Copy

ersity

لما ذكرنا وعند الشافعي يجب بيان العلامة **رجليات** بالبادية جاز في المار بعد
 بيع مناعه ومركبه وحملته الى اهله كذا في الفصول العاديه **حطب** **وحد**
 في الما ان كان له قيمه فليقله يراعى فيه حكمه او لا فالحال لمن اخذه كسائر
 الباحات الاصلية **كتاب الوقف** هو وقف الحبس فان وقف
 الذي مصدرة الوقف متعه معناه ما ذكره وقف الذي مصدرة الوقف
 لازم وشرعا حبس العين على ملك **الواقف والتصدق بالنافع** بمثل
 العارية **خلافا لها** فان عندها حبس العين على ملك الله تعالى فيزول ملك الوا
 عنه الى الله تعالى وجه يعود نفقة الى العبد فيلزم ولا يباع ولا يورث
 ان عمره الله عنه قال يا رسول الله اني استندت ما لا وهو عندي نفسي
 تصدق به فقال صلى الله عليه وسلم تصدق باصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث
 ولكن لينفق ثمرته فقد نص على الله لازم وله قوله صلى الله عليه وسلم لا حبس عن
 الله تعالى لا مال الحبس بعد موت المالك عن القسمة بين ورثته فن قال
 بانه لا يبقى على ملكه يلزم القول بالحبس عن فريض الله تعالى وقيل الفتوى
 على قوله كذا في الكافي ووقع على قوله والتصدق بالنافع بقوله **فلم ينفق**
 يعني اذا تقضى الوقف التصديق بالناع لم يخرزلان المنفعة بعد ومعه والتصدق
 بالمقدور لا يجوز **وصح في الاصح** يعني ان الاصح انه صحيح اجماعا لان التصديق
 بالنافع جائز عندها ايضا كما جاز الوصية بخدمة عبده وسكن داره
 لكنه غير لازم عندها لاقال **ولم يلزم** بقا الملك في العارية والمراد باللزوم
 ان لا يجوز للواقف ابطاله في حياته ولو ارثه بعده فلو وقف على الفقرا او
 بني سقاية او حانا لبني السيل او رباطا او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملك
 الواقف ووقع على عدم اللزوم بقوله **فليس عليك في حياته وارثه** اي
 كونه مورثا بعد موته **والرجوع عنه** ولو في مرتبة موته **الاباقتضا** استا
 من قوله لم يلزم اي لا يكون الواقف لازما الا باحدى امور اربعة ذكر الاول بقوله
 بالقتضا **قاضي يري ذلك** مولى من قبل السلطان غير محكم بان كان قاضيا
 بتحكيم الخصمين اياه فانه ان حكمه لم يتخذ حجة جاز للمولى ان ينقض حكمه

في موضعه وطريق القضا ان يسلم الواقف ما وقف الى المولى ثم يرجع بحكم انه غير لازم
 فاذا اترضا الى الحاكم وحكم بانقطاع ملكه على قوله عن الوقف لزوم بالاجماع لانه فضل
 بمجتهد فيه فاذا اخذه حكم المولى لزم كسائر الاحكام الصادرة من الحاكم وما يذ كر
 في صك الواقف ان قام ببيان القضاة فيلزم من هذا الوقف وبطلان حق المولى
 ليس بشي في الصحيح كذا في الكافي والخامية وذكر الثاني بقوله **او بالموت اذا علق**
به بان قال اذا مات فقد وقف داري على كذا ثم مات صح ولزم ان يخرج من
 الثلث لان الوصية بالبعدوم جائزة كالوصية بالنافع كما مر ويكون ملك
 المتوفي باقيا حكم فيصدق منه دايم وان لم يخرج منه جاز بقدر الثلث
 وفي الباقي الي ان يظهر له مال اخر وخير الورثة وان لم يظهر له ولم يخرج
 واضم الغلة بينهما اثلا ثلثها للوقف والثلثان للورثة وفي قوله او
 بالموت اذا علق به اشارة الى ان مجرد التعلق بالموت لا يفيد زوال
 الملك بل لا بد من الموت بعد التعلق ليعقده وذكر الثلث بقوله **او بقوله**
وقتها في حياته وبعد ما في موته فانه جائز عندهم لكن عند الحن
 حنيفة مادام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالغلة فكان عليه الوفا بالنية
 وله ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله
 سبيل من اوصى بخدمة عبده لانسان كان الخدمة لله ووجهه والرقبة
 على ملك المالك حتى اذا مات الموصي له بالخدمة يصير العبد مورا ثا لورثة
 المالك الا ان في الوقف لا يتصور انقطاع الرمي لهم فابده هذه الوصية
 وذكر الرابع بقوله **او بنا مسجد وافرقة بطريقه** بشرط الافراز لان
 المسجد لان ان يكون خالصا لله تعالى لقوله تعالى وان المساجد لله اي
 مخصصة به تعالى فلا تخلف له تعالى الاب والادنين **لكن** بالصلوة في
وصلاة جماعة وقيل الحاجة للمصرو رته الى صلاة جماعة قبل كني واحد
 اذا صلوا فيه بشرط الاذن له بها لان التسليم بشرط الصلوة مسجد اعند
 خلافا لا ييؤمن ويشرط في كل نوع تسليم يليق به وهو المسجد بالصلوة
 فيه وهذا الوجه والوجه الاول مع اذ قد تم للزوم بالنظر الى الواقف ووار

يغيب ان يخرج الوقف عن ملك الواقف والوجه الثاني فيغيب موت الواقف
الوقف بالنظر اليه وخروجه عن ملكه ايضا ولزومه بالنظر الي الوارث ان خرج
من الثلث والوجه الثالث لا يغيب خروجه عن ملكه مادام حيا ولزومه
بالنظر اليه لجواز رجوعه بالنظر الي الوارث ان خرج من الثلث ثم انما بعد
ما خالفنا الامام في عدم زوال ملك الواقف وقال ابن زواله اختلافا فيما يتم به
الوقف فذكره بقوله **ولم يتم عطفها** قوله لم يلزم يعني بعد ما لزم باحد الا
الامور المذكورة لم يتم **الا بدكر مصرف موبد** عند محمد لانه تصدق بالنفقة
او الغلة وذلك اكد يكون موقفا وقد يكون موبدا فمطلقه لا يدل على
التأييد فلا بد من التقييد **فلو وقف على اولاده** مثلا بان قال وقفته
على اولادي ولم يزد عليه وانقر منواي الاولاد عاذا الوقف الي الملك عنه
لكونه منقطع **الارض ولو وقف** بان قال وقفته الي عشرين سنين مثلا **بطل** اعادة
لانه كالتوقيف في البيع **وعند ابي يوسف يتم بدونه** اي بدونه ذكر الثلث
لان المقصود التقرب الي الله تعالى وهو تارة يكون بالمصرف الوجهة يتوهم انقطاع
واخرى بالمصرف الي جهة لا يتوهم ذلك فيصح في الفصلين تحصيل المقصود
الواقف **واذا انقطع الموقوف** عليه كالا ولاد مثلا **ص** فوقف عنده
الي الفقراء فالصحيح انه التأييد بشرط اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عند ابي
يوسف لان قوله وقف او تصدق يتحقق الازاله الي الله تعالى وهو متحقق
فلا حاجة الي ذكره كالاعتاق كما سأتى وعند محمد بشرط ذكره لما مر **وهو**
اي الوقف عنده اي عند ابي يوسف **اسقاط** اي شرع لاستقاط ملكه
الواقف عن العين **كالاعتاق** فانه اسقاط لحق المولي **لا تملك** لله تعالى
لاستغنايه تعالى عما ذكر ذلك لانه المالك للواقف والوقف ولللعبد
طالما ان يبعه وسائر تصرفاته **فيهم** اي ابي يوسف الوقف عن الملك
نفس القول بالحاجة الي القضاء وغيره **وقد خبر الشيع** لان النفس متعلقة
القبض لانه الحازة وتامها فيما يقسم بالنفس واصلا القبض عنده ليس
فكذا ائتمه وقد عرفت ان الوقف عنده اسقاط الملك كالا اعتاق

الشيع لا يمنع الاعتاق فلا يمنع للوقف ايضا وبه يعني **مشايخ العراق** ومنه
محمد بن قيس لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه تصدق باصلها لا ثمارها
ولا ثوبها ولا ثورت فيشترط ابي محمد التسليم اي تسليم الواقف الوقف الي المولى
والقبض اي قبض المولى الوقف في الصدقة النفقة دون الموصى بها فانها لا
توكل عن ملك المصدق بمجرد القول بل بتسليمه وقبض المعتبر وذلك لان
الملك لله تعالى لا يتحقق قصد الماسر الا ان ما يثبت له تعالى من الحق في
الصدقة يثبت في ضمن التسليم الي العبد فتزل منزلة الصدقة والزكاة ولو تم
قبول التسليم يلزمه التسليم فيصير يترعد سببا للزوم ما لم يتبرع به **والشيع**
الشيع فيما قبل **القسم** لان اصل القبض عنده شرط فكذا ما يتم به القبض
وتامه فيما حمل القسم وفي ما لا يحمل القسم وفي ما لا يحملها يصح مع
الشيع حتى لو وقف نصف الحمام جاز **كالصدقة** النفقة فانه اعتبر الوقف
بها فانها لا تتم في مشاع يقسم كما اذا قال تصدق نصف هذه الدار درهم
العشرة لهذا الفقير فانها لا تتم ما لم يقبضه ذلك الفقير ويتم في مشاع لا
يقسم كنصف الحمام **وبه يعني مشايخ بخاري** قال في مجمع الفتاوى ثم عا قول
محمد لو كانت الارض بين رجلين فتصدق اياها صدقة موقوفة على المساكين
او على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها او دفعها الي قيم يقوم
عليها كان جائزا لان المانع من لجواز عا قوله هو الشيع وقت القبض لا
وقت العقد وهذا الممجد الشيع عند العقد لان تصدقا بالارض ولا
وقت القبض لانها سلا الارض جرد ولو تصدق كل واحد منهما بنصف هذه
الارض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف من مولى واحد
لا يجوز لوجود الشيع وقت العقد لان كل واحد منهما با شرع عقد واحد
وتكن الشيع وقت القبض ايضا لان كل واحد من المولى قبض نصفها
شايعا فان قال كل واحد منهما لمولى اقبض نصيبه مع نصيب صاحبه
جاز ولو تصدق احدهما بنصف الارض صدقة موقوفة على المساكين
ثم تصدق الاخر بنصفها كذلك وجعل ذلك قبا واحدا لانه ان

ان وجد الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان التولية قبض الارض حمله
سما اليه حمله وكذا الوجها التولية الي رجلين معا لانها صار المتول واحد وكذلك
لو اقلن جهة الوقف جاز وكذا لو كان الواقف واحد فجعل نصف الارض وقفا
على الفقراء مشاعا والنصف الاخر على امرأه جاز هذه اكله على قول محمد اما على
قول ابي يوسف يجوز الوقف في كلها لان الوقف عنده يجوز غير مقبوض
وغير مقسوم وبعض مشايخ زماننا افتوا بقول ابي يوسف وبه يفتي
و اذا ازم الوقف دم لا يملك اي لا يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك اي لا يقبل
الملك لغيره بالبيع وخوذه لاستحالة ملكك الخارج عن ملكه ولا يعار ولا
يوهب لا يقتضايها الملك ولا يقيم الا عندها اذا كانت اي القيمين الواقف
و الملك اي اذا وقع فاض بجواز وقف الشاع ونقد قضاؤه وصار
منفقا عليه كسائر المشتقات فاذا اطلب احدهما القسي فغده لا يقيم
وتتبايون وعندهما يقيم واحموا ان الكل لو كان موقوفا على الارباب
فأرادوا القسي لا يقيم كذا في المحيط وهو معنى قوله لا الوقف عليهم
ان القسي تميزوا فإز لا يمنع وتلك فجوز وله انها بيع معنى الاشهاد
على الافراز والمبادلة وجهة المبادلة راجحة في غير المتليات ازال ابو يوسف
السجد عن ملك الواقف بقوله جعلته سجدا لان التسليم ليس بشرط
عنده لانه اسقاط كالاقتاف وشرطا الصلاة كما مر ما ذكره السيد لانه
ذكره اولي نقد اذ موجبات النجوم وذكره ههنا الخالفات احكامه
سائر الاوقات في عدم اشتراط التسليم الي التولي عند محمد ومنع الشيوع
عند ابي يوسف وخروجه عن ملك الواقف عند ابي حنيفة وان لم
يحكم به الحاكم وان جعل تحت سردابا وهو مغرب شرابه وهو بيت تحت
تحت الارض للتبريد لصلحه جاز في بيت القدس ولا يجعل لغيرها او جعل
فوقه اي فوق السرداب وجعل باب السجد الى الطريق وعزله عن ملكه
فلا اي لا يكون مسجد اوله بيعة ويورث عنه اذ مات لان المسجد يجب خلوص
لله تعالى ولم يخلص هذا ليقحق العبد متعلقا باسفله او باعلاه فلا تثبت

احكامه وعن ابي يوسف انه جوز الوجهين حين قدم بقدا ضرورة ضيق
المنازل وعن محمد انه حين دخل الرب احاز ذلك كله للضرورة **كل جعل**
وسط داره مسجدا واذن للصلاة فيه حيث لا يكون مسجدا وله بيعة
ويورث عنه لانه ملكه محيط بجوانبه فكان له حق المنع والسجد لا يكون لاحد
فيه حق المنع قال تعالى ومن اعظم من منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه
ولتضرب ما حولها **واستغنى عنه ببيت مسجدا عند ابي حنيفة** و ابي يوسف ولا
يعود الي ملكه بانه ان كان حيا ولا الي ملك وارثه ان كان ميتا وعاد الي ملكه عند
محمد لانه عليه لغزبه معينة فاذا انقطعت عاد الي ملكه كالحصير **الحج اذا بقى** القدر
ثم زال الا حصار وادرك الحج كان له ان يضع يديه ماشا ولها ان القرية التي
فقد هالم تزل بخراب ما حولها اذا الناس في المساجد سوا فيصا فيه الباقون
والمارة وهدى الا حصار لم يزل عن ملكه قبل الترخ **ومثل حصير السجد** **حيث**
اذا استغنى عنها حيث لا يدخله في الملك عنده ما خلا فالجهد والرباط والبير
اذ لم يتفق بها فانها ايضا على هذا الخلاف فيصرف وقف السجد والرباط
والبير الي اقرب مسجد او رباط او بير الي تقرب على قولها اذا اخذ الواقف
والجهة بان بني رجل مسجدا وعين اصله كل منهما وقفا وقل مرسوم بعض
الوقوف عليه بان انتقص مرسوم امام احد السجدين او مودنه مثلا بسبب
كون وقفه خرابا جاز الحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانه حينئذ
كثير واحد وان **اختلف** **احد** بان بني رجلان مسجدا او رجل مسجدا ومدرسا
ووقفوا لهما او قافلا اي لا يجوز الحاكم ان يصرف من فاضل وقف احدهما
الي الاخر كذا في البرازية وقف صبيعة على الفقراء وسلمها للمتولي ثم قال
لوصيه اعط من غلتها فلانا كذا فقل ما رايت من الصواب فجعله
لهم باطل لان الوقف بعد الاستحصال خرج عن ملكه فلا يقدر وصيه
على التصرف فيه الا اذا كان مشروطا في الوقف قبل الاستحصال ان يصرف في
الواقف **ظلمها الي من** شاك في الخلاء لانه جاز جعل بيتي من الطريق
مسجدا **وعكسه** كذا في كتاب الكراهية من الخلاصة وفي الفصل العاشر من



من العادة وجاز ايضا جعل الطريق **سجدة الاعكاس** ويجوز الصلاة في الطريق
لا البرور في المسجد كذا في العادة وجاز ايضا اخذ ارض بجنب المسجد اذا
ضاق على الناس بالقبعة كرها كذا في مجمع الفتاوى وجاز ايضا جعل الوقف
الولاية لنفسه لانه التولي يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورية
لكنه بعد ذلك ان كان غير مامون على الوقف فللقاض ان ينزعها من يده
تطرا للفقر او كذا الوشرط ان لا يجوز له سلطان او قايص من يده ويولي
غيره لانه شرط مخالف حكم الشرع **واجاز ابو يوسف جعل غلة الوقف**
لنفسه يعني اذا وقف عند محمد وهذا العنوان معنى القرية بازالة الملك
مادام حيا وبعد له للفقر ابطال الوقف عند مجمل وهذا العنوان معنى
القرية بازالة الملك الى الله تعالى وقال ابو يوسف يصح اعتبار التلا
بالانتها فانه يجوز على جهة تقطع فيعود الى ملك المالك ومشاغ
يلم اخذوا يقول ابي يوسف وعليه الفتوى بتزجيا للناس في الوقف
كذا في الحاشية واجاز ايضا شرط الواقف ان يستبد له او يبيعه **ويشترى**
بثمنه ايضا ارضه اخرى اذا شافا فافعل صارت الثانية كالاولى
في شرائها بلا ذكرها لم لا يستبد لها بثالث لانه حكم ثبت بالشرط والشرط
وجد في الاولى لا الثانية وما بدون الشرط فلا يملكه اي الاستبدل **الالتقاء**
كذا في الحاشية ومع وقف العقار بغيره والكره وهم عبيده وسائر ال
الحرارة تنال للعقار لا النقول لانه لا يابى من محله **صحته في المتعارف**
وقبته كالناس والرد الغدوم والمشار واجتازة وثا بها والعقد
والواجل والمصحى اذا وقف مصحفا على اهل مسجد لقراءة القرآن ان كانوا
يحصون جاز وان وقف على المسجد جاز ويقوا فيه ولا يكون مقصورا
عليه واما وقف الكتب فكان محدثا سلة لاخيرته ونصيرين يحي تخيره ووقفي
كنه والفتي ابوجه فخيرته وبه فاحذ كذا في الخلاصة وعن الانصا
وكان من اصحابه زفر فبين وقف الدرام والطعام او ما ياكل او ما يوزن الجوز
ذلك قال نعم قال وكفى قال يدفع الدرام مضاربة ثم يتصدق بفضلهما

وشرط الكل او البعض
لنفسه م

في الوجه الذي وقف عليه وما ياكل ويوزن يباع بخفة فيدفع منه مضاربة او نضا
كالدرهم فلي هذا الكرم الحنطة كذا في الخلاصة **بني على ارضه فوقه اي** النبا
بدون نفاي الارض لم يجز لان الاصل فيه العقار لانه مما يابى بد والحق به **مسا**
يتبعه وما ورد فيه الاثار وما فيه التعامل في الباقي على اصل الغناس **وقد**
جاز في الكافي ولو وقف النافذ لم يجز في الصحيح وفي القاعدية عن ابي حنيفة
انه جاز وقف المعبرة والطريق كما اجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها
رجل للمسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون بنا وهامرا لورثة ثم قال في
المسيلة دليل على جواز وقف النبا بدون الاصل وذكر في الاصل ان وقف النبا
بدون اصل الدار لا يجوز **ولو بني على ارض موقوفة لجهة موقوفة اي النبا**
لها اي تلك الجهة جاز بالاجماع لاخذ الجهة ولو وقف لغيرها **اختلق**
قيل جاز وقيل لم يجز ثم الوقف اذا احتاج الى العمارة بجنب عمارة سوا شرط
الواقف العمارة او لا فانها ان لم تكن مشروطة نضا في مشروطة اقضا
لان مقصود الواقف ادرار الغلة موبدا على المصارف وهذا انما يحصل
باصلاحها وعمارتها فيثبت شرط العمارة اقضا والثابت به كالثابت
نضا على الوقوف عليه متعلق يجب اي يجب عليه عمارته بما لنفسه ولا يؤ
من الغلة شيء **لو كان معينا** بان كان وقف دارا على سكنى اولاده مثلا لانه
المنتفع به والعزم بالغنم ولهذا يكون نفقة العبد الوصي تخدمته على
الموصي له بها **والا اي وان لم يكن معينا** **بيد اي** بالعمارة **من غلة اي غلة**
الوقف لان الوقف اذا كان على غير معين لم يمكن مطالبة بغيره **وعلة الوقف**
اقرب اموالهم فتجني منها **لم يزد في الاصح** يعني انما يجب العمارة عليه بقدر ما ينبغي على
الصنعة التي وقفه المالك عليها وان حارب بيني على تلك الصنعة لاقه
بصفته صار غلة مستحقة الصرف الي الوقوف عليه فاما الزيادة فلا
والغلة مستحقة له فلا يجوز صرف غلة مستحقة له الى جهة غير مستحقة
الارضاه **ولو الى اي المعين** عن عمارة الوقف **او عجز عنها عمره** **الحاكم**
بان اجره وعمره **باجرة فرده الي اي** الى الوقوف عليه **ولا يجز اي** الا الى

Copyrsity

عليها اي العارية لان فيها اتلاف ماله ولا يجوز الا ان كان عليه كما لا يخبر صاحب
البدن في المزرعة ولا يكون اباؤه رضاي بطلان حقه لانه في حين الضرر لا احتمال
ان يتبع لرضاه به ويتبع حد الامن اتلاف ماله فلا يبطل بالشك **ولا يجوز اجاره**
من له السكنى اذ لا ولاية له عليها لانه غير مالك ولا نائب عنه بل يوجبه
المستولي او القاض **وصرف نقض او منعه اليها** اي العارية اذا احتاج الوقف
اليها يعني ان نقض الوقف ان صلح لان يصرف الي عارته صرف والايضحة
للمالك ويصرف منه اليها صرفا للبدل الي مصرف المبدل **وان لم يخف حفظ للمحتاج**
ولم يقسم بين مصارفه لانه جز من العن وحقق في الانتفاع بما فقهه دون
العن لانه حق الله تعالى او حق الوقف فلا يصرف اليه مالا ليس حق الوقف
اذا اقتصر واحتاج الي الوقف يرفع الي القاضي لينسخه **ان لم يكن مسجدا**
كذا في الخلاصة **وفسخ** لو كان ان يأخذ لو ارث الوقف كان ذلك حكما يبطل
الوقف والافلا قال في مجمع الفتاوى القاض اذا اطلق بيع وقف وجوز بيع
وان اطلق غير مسجدا ان اطلق لو ارث الوقف كان ذلك منه حكما يبطلان
الوقف وجوز بيعه وان اطلق لغير وارثه لان الوقف اذا بطل عاد الي ملك
وارث الوقف وبيع ماله لغيره لا يجوز **وقف صحيح** وبالله اخرج من
بيده **ودارقه يعلم خلافه** اي انه لم يقفه ولم يخرج من بيده **جاز** اي الوقف
في مرض الموت كالحبة فيه فيعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط
فيها من القبض والافراز فان خرج من الثلث او اجاره الوارث **نقد**
في الكو الا بطل في الزايد على الثلث وان اجاز البعض دون البعض جاز
بقدر ما اجاز وبطل في الباقي الا ان يظهر للبيت مال غيره فينقض في الكل
كذا في الحائبة **الوقف اما للفقراء** وهو ظاهر **او للاغنياء** ثم للفقراء
كالوقف على الاولاد الاغنياء وبعد انقرضهم على الفقراء **ويستوي في الفقراء**
اي الفقراء والاعنياء فان خرج من الثلث كالباطات والخانات والقابر
والمساجد والسقايات والقناطر ونحو ذلك وكلها ثمانية عشر ذكرا
للمرأة **فصل تتبع شرط الوقف في اجاره** حتى اذا شرط ان لا يوجد

أكثر من سنة والناس لا يرغبون في امتلاك سنة فكل اجاره اكثر من سنة
اضر على الوقف وانقع للفقراء ليس للغير ان يخالف شرطه ويوجره اكثر من سنة بل
يوقع الامر الي القاضي حتى يوجره القاض اكثر من سنة لان للقاضي ولاية النظر الي
الفقراء والغايبين والميت وان لم بشرطه الواقف فللغير ان يوجره اكثر من سنة
بلا اذن القاضي كذا في الحائبة **فلو اهل الوقف مد بها الي** اي يبيعها فيل يطل
على اطلاقها ولا يقيد بمدة فللغير ان يوجر كين شجرة با على سنن الوقف
وقيل يقيد بسنة سواء كان الوقف دارا وارضا لزيادة احتياطي امر
الوقف **وبها** اي بالسنة **يقضي في الدار** اي المدة اذا طالت تؤدى الي بطلان
الوقف فان من رآه يتصرف فيه تصرف الملاك على طول الزمان يوجبه
مالكا **وثلاث سنين في الارض** يعني ان الارض اذا كانت مما تزرع في كل سنة
لا يوجرها اكثر من سنة وان كانت مما تزرع في كل سنة مرة او في كل ثلاث
سنين مرة كان له ان يوجرها مدة يمكن فيها المستاجر من الزراعة
وبالمثل يوجر لا باقل من اجرة الثلث دفعه الاخر من الوقف **فلو رخص اجاره**
بسبب من الاسباب بعد العقد على مقدار **لا يفسخ** العقد لزوم الضرر ولو
زاد اي اجرة على اجرة **قبل ينفذ** به اي باجر مثله **ثانيا** الذي من الزمان
واما المايه فله حصه من الاجر الاول **وقيل لا** اي للعقد به **ثانيا** كزيادة
واحد ثغنا في الذخيرة اذا استأجر ارض وقف ثلاث سنين باجره
معلومة هي اجرة المثل في جازت الاجارة فرفضت اجرة الانتفاع
الاجارة واذا اراد اجرة مثله بعد مضي مدة فعلى رواية فتاوى سقدي
لا يفسخ العقد وعبار رواية الطحاوي يفسخ ويحدد العقد والوقف
الفسخ بحسب السعي وزيادة الاجرة تعتبر اذا زادت عند الكافي ولو
زاد واحد ثغنا لا يعتبر وعبار رواية الشرح لو زادت الاجرة فمضي
المستأجر الاول بالزيادة كان هو واولي من غيره **ولا يوجبه الوقف**
عليه كالامام والمدرس والاولاد ونحوهم لعدم قصرهم في سعيه **الاستيلاء**
اي بان يجعله الواقف متوليا له يكون له حق التصرف فيه **سئل اجاره** يد

اجر المثل له انما كذا اباحه من قبله **صغيره** يدور فيه اي يدور اجر المثل
يعني لو فيه ايضا انما ما اذ ليس كل من لا ية لخطو الاستطاعة كذا في العادة
لا تفسد اي اجازة الوقف **بموت الزوج** لان العقد لغيره كالوكيل والاب والوقف
لا يمان ولا يره من رعاية الحق الوقف عليه لان فيهما ابطال الحق فلو سكن
المرتفع فيه يجب عليه الاجر **فيكون بالانصاف** لان ان كان له من ارضه
سكن رجل بدا الى الوقف او اسكنه المتولي بلا اجر قيل لا تضي على الساكن وما
المتاخرين على ان عليه اجر المثل وعليه القوي وكذا انما وقع مال اليتيم كذا
في العادة **وعنه** عطاءه يعني ان القوي في نصب العقار والدور
الموقوفه بالانصاف نظر الموقوف ومقتضى عليه رافعة بوجه منه
القيمة فيشترى به شيعة اخرى فيكون على سبيل الوقف لان هذا بدل الولي
كذا في الاستدلال **وتقبل فيه اي الوقف الشهادية** على الشهادة وشهادة
الرجال بالنساء والشهادة بالاشهره لاثبات اصله وان صحوا به اي شهد
بالشهادت وقالوا عند القاضي **شهادة** بالتسامع تقبل بخلاف سائر ما يجوز
الشهادة بالتسامع كالنصب فانهم اذا صحوا بانهم شهدوا بالتسامع لا تقبل
لان الوقف حق الله تعالى وفي تحوير القبول يتضح التسامع حفظ للاوقاف
القديمة عن الاستهلاك وغيره ليس كذلك للاثبات **شرطه في الاصح**
فانما الشهادة على اصل الوقف بالاشهره يجوز على الجواب المختار وان كان
الوقف على قوم باعيانهم واما على الشرايط فلا هو المختار كذا في الهادية
وبيان المصروف من الاصل يعني اذا شهدوا ان هذه المصنعة وقف
على كذا تقبل فيه الشهادة بالتسامع **متولى** اي في عريضة الوقف فهو
اي الباقي يكون للموقف فيصرف عليه الى مصارف الوقف ان بناءه من
مال الوقف او مال نفسه ونواة للموقف او لم يثبتوا وان بني لنفسه
واشهد عليه كان له اي للمتولي نفسه والاجنب اذا بني ولم يثبتوا
فله ذلك وان لم يكن الوقف كان وقفا كذا الغرض يعني انه كالبا
في جميع ما ذكرناه الغرض في المسجد **المسجد** مطلقا اي سواء بني او لم يبنو

باع دارا ثم اوصى ابا كثر وقعتها او قال وقف على لا يصح قلت قضى فليس
له ان يخلق المشتري ولو قامت العينة قبلت كما لو شهد واعلى غنى امرة
تقبل بلا دعوى الولاية في امر الوقف **للاوقف** وان لم يشترطها لانه احق من
الاجنب **ويجوز له** ان يوصي رعا يخلصه الوقف **للاوقف** وان لم يشترط
الوقف **ان لا يعزل** لانه شرط مخالف لتقضي الشرع **ولاد** اي الوافي المتولي
واخرجه صرح وان لم يكن له جرمية وان شرط ان لا يخرج لانه في معنى التوكيل
ولا عبرة بالشروط طلب التولية لا يولي كما لا يولي طالب القضاء مرض للمتولي
المتولي وفوض التولية الى غيره **جاز** لان المتولي بمنزلة الوصي والموصي ان
يوصي الى غيره كذا في الحاشية ولومات اي المتولي بلا نفوذ فيها الى غيره
اوبه اي بتقويين وهو في حال صحته **والراي** في نصب المتولي **اي الوقف**
للقاضي **ثم** ان مات الواقف والراي فيه **اي وصيه** ثم ان مات وصيه
فالراي فيه **اي القاضي** ويجعل المتولي من اهل الوقف ما امكن لا الاجانب
والباقي للمسجد اوله بنصب العام والودن في المختار **الاذا عين القوم**
اصح من غيره اي الباقي والشرايط التي يصير بها الوقف لازما كلاما
كثيرا ولم يوجد ههنا كذا في العادة **جاز** للحاكم ترقية امة الوقف لا عبدا
ولومن امته وجنابة عبده في ماله اي مال الوقف كذا في الخلاصة **فصل**
فيما يتعلق بوقف الاول **قال** اوصى هذه موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد
صليبي يستوي فيه الذكر والانثى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة وهي
موجودة فيها **الا ان يعيد بالذكر** بان يقول على الذكر من ولدي فلا بد
فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف **فما يوجد** واحد من الولد الصليبي كانت
اي الغلة لا لغيره واذا التقى اي الصليبي صرفت اي الغلة الى الفقراء
الا ان ولد الولد لا تقطع الموقوف عليه هذا اذا كان حين الوقف ولده
صليبي وان لم يكن حين الوقف ولده صليبي بل ولد الاب ذكر كان او انثى كانت
الغلة له خاصة لا لشاركه فيها من دونه من البطون ويكون ولد
الاب عند عدم الصليبي بمنزلة الصليبي ولا بدخوله ولد البنت في الصبي

وهو ظاهر الرواية وبه أخذ هلال لأنه أولاد البنات فيسبون الي ابايهم لا اباها انهم
بخلاف ولد الابن ولوزاد في العبارة وقال **ولد وولد** فقط اي لم يزد على هذا **يدخل**
فيه الصلي واولاد بنيه يشتركون في العلة ولا يقدم الصلي على ولد الابن ولو زاد في
لأنه سوي بينهما في الذكر وهو يدخل فيه ولد البنت قال هلال **يدخل ولو قيد بالذكور** اي قال
ارضه منه موقوفه على وليه وولد وولد في الذكر قال هلال **يدخل فيه الذكور** من ولد البنين
والبنات وهو الصحيح لأن اسم ولد الولد كما يقال اولاد البنين يتناول اولاد البنات كما قال
الامام السرخسي ان ولد الولد اسم لمن ولده ولده وابنته ولده ومن ولدت ابنته
يكون ولد وله حقيقة بخلاف ما اذا قال على وليه فانه ثمة ولد البنت لا يدخل في ظاهر
الرواية كما مر لانه اسم الولد يتناول وله الصلي وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه
عرفانهم اذا انقضت الاولاد واولادهم ولا صورتيين المذكورتين صحت العلة الى ان
لا ينقطع الوقف على **ولوزاد البن** الثالث وقال على وليه وولد وولد وولد وولد
صرف الي اولاده ما نتا سلوا الفقرة ما بقي من احد من اولاده وان سفل يستوي
فيه الاقرب والابعد الا ان يكون ما يدل فيه على الترتيب بان يقول الاقرب فالاقرب
او يقول على وليه ثم على ولد وولي او يقول بطن بعد بطن فيزيد بيده اباي ابيه الو
لأنه لما ذكر البطن الثالث فحق النقاوت فتعلق الحكم بنفس الاقرب لا غير والا
تساب موجود في حق من قرب ومن بعد بخلاف البطن الثاني لانه واسطة له
واحد كذا في الخلاصة كذا اي صرف الي اولاده ما نتا سلوا لا الفقرا اذا قال على وليه
داوود او لاديه او قال **ابنتا على اولادي** يستوي فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر
ما يدل فيه على الترتيب كما مر وقت **صبي على اولاده** ثم الفقرا فمات بعضهم صفت
العلة الى الباقي لانه وقت على اولاده ثم الفقرا فما بقي منهم واحد وان سفل لا تصرف
الي الفقرا ولو وقف على اولاده وسام فقال على فلان وفلان وفلان **وجعل اخوه**
للفقرا فمات واحد منهم صرف نصيبه الي الفقرا لانه وقت على كل واحد منهم وجعل
اخوه لفقرا فاما مات واحد منهم كان نصيبه لفقرا بخلاف السيل الاول فان
الوقف هناك على الكل لكل واحد واحد ولو وقف على **اسوانه** واولاده اي اولاد
الواقف ثم ماتت امراته لا يكون نصيبها لابنتها المتولدة من الواقف

خاصة

خاصة اذا لم يشترط في الواقف نصيب الميت اي من مات منهم الي ولده
حتى اذا شرطه كان نصيبه لابنتها لا يكون نصيبه اي من الاولاد ولو لم يشترط
وولد وولد اي بعد ما نتا سلوا ولم يقل بطن بعد بطن لكن بشرط الشرط المذكور
وهو ونصيب الميت الي ولده وانفله جميع ولده ونفسه منهم على السوية
ولو مات بعض ولد الواقف وترك ولدا من حبات العلة فنقسم على الولد
وولد الولد وان سفلوا بمقتضى عبارة الواقف وعلى الميت لانه استحق
النصيب قبل موتهم ما اصابه اي الميت من العلة كان لولده بالارث فيصير له
اي لولد الميت سهمه الذي عينه الواقف حكم نصيبه وسهم والده بالارث
ولو وقف على ولديه فاذا انقضت في اولادهما اهدا ما نتا سلوا فاذا
مات احداهما وخلق ولدا صرف نصيب العلة الي الباقي والنصيب الي
الفقرا كما مر في صورة نصيبه من الاولاد فاذا مات الاخر صرف الكل الي اولاد
الاولاد وينقسم بين ولديها وكل واحد من اولاد الاخر على السوية وقت على
قريبته لم يدخل في ولده وجده وولده رجل قال ارضي بمدة موقوفه على اقرار
او على ذوي قرائني قل هلال **يصح الوقف** والامتنع الذكر على الانثى ولا يدخل
فيه والد الواقف ولا احده ولا ولد له كذا في الخاصة **دار في يد برهن** فق
انها وقفت عليه وبرهن قيم الوقف انها للمسمى فانه ارضا فللسابق
والافينهم بصفقات كما هو الحكم في دعوى الملك وقف بين اخوين مات
احدهما وبقي في يد اهل واحد من اولاد الميت ثم اهل برهن على واحد من اولاد الاخ
ان الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واخروا الوقف واحد
تقبل وينتصب حقا عن الباقي ولو برهن اولاد الاخ ان الوقف
مطلق عليك وعليها قبينة مبدع الوقف بطن بعد بطن اولى كذا في الغيرة
والله اعلم **قنا سيب السيوغ** هو اي البيع الذي دل عليه السيوغ لغة
مبادلة مال بمال مطلقا وهو من الاخذ اذ يقال باع الشيء اذا اشتراه
او اشتراه ويعدى الي المفعول الثاني بلا حرف وبها يقال باعه
الشيء وباعه منه وانما جمع لكونه انواعا اربعة باعنا بالبيع لانه

كور

اما بيع سلعة بمثلها او بشي مقايضة او ببيعها بالثمن ويسمى بيع الكونه
الانواع او بيع ثمن بثلث كبيع النخيل بثلث او ببيع دين بدين
ويسمى سلا وباعتبا الثمن ايضا لان الثمن الاول ان لم يعتبر يسمى مساوية
او اعتبر مع زيادة يسمى من الجواب وبها يسمى بولية او مع النقص
وضيقت وشرعا **دالة مال بمال بطريق الكتاب** اي التجارة
خرج به مبادلة رجلين بالمال بطريق المبرع او الهبة بشرط العوض فانه
ليس بيعا ابتدا وان كان في حكمه فقام بفعل سبيل التراضي التناول
بيع الكره فانه منعقد وان لم يلزم **ينعقد** الانعقاد تعلو كلام احد
العاقدين بالآخر شرعا على وجه يظهر اثره في الحال **بالاجاب** وهو الاثنان
سمى به اول كلام احد العاقدين سواء كان بعت او اشتريت لانه ثبت للاخر
حيا **القبول والقبول** وهو باي كلام احدهما سواء كان بعت او اشتريت
المأصنين قال في الهداية البيع ينعقد بالاجاب والقبول اذا كانا بلفظ
الماضي ثم قال ان البيع انما يقضى بالاشعار بالوضع والوضع لا يخفى
قد استدل فيه فيستعمله ولا بد بالوضع للعلم بلفظ الماضي اذا كان في
اللفظ فلا وجه للاعتراض عليه بانه لا بد من شيء الى ذلك وهو ان يقال
وكان استعمال بلفظ الماضي والا لاقم الدليل ثم قال ولا ينعقد بلفظي احدهما
لفظ المستقبل بخلاف النكاح وقد مر العرف هناك واراد بلفظ المستقبل
صبغة الامر بخوبه فيه بكذا فقال بعت لانه قال هناك مثل ان يقول
زوجي فيقول زوجتك فلا وجه لجملة المضارع كما ذهب اليه بعض
سراجه ثم ينعقد به البيع اذا قارنته النية كما نقل صاحب النها
عن الطحاوي ونخبة الفقهاء **وينعقد ايضا بما في معناه اي**
المأصنين بخور ضيقت او اعطيتك بكذا وحده يعني ان كلما
دل على معنى بعت واشتريت ينعقد البيع به ايضا فاذا قال
بعت منك هذا بكذا فقال رضيت او قال اشتريت هذا منك
بكذا فقال حده يعني بعت بذلك فحده فانه امر بالاحد بالبدل وهو

لا يكون الا بالبيع فكذلك قال بعتك منك به فحده فقد ربيع اقتضا خيشت
العقد باعتبارهما لا بلفظي احدهما الامر بان في ما مر فان المعنى هو الاعتبار
في هذه العقود وان اعتبر اللفظ في بعضها كشركة القارضة حيث لا يبيع
اذا وصل اليها جميع ما يقبضه **حرم المتعاقب** اي اعطى البيع والتمن من الما
بين فان البيع ينعقد به بلا وجود لفظ فضلا عن المأصنين لوجود
العقود وهو النزاع **مطلقا** اي في التخيير والخسیر هو الصحيح لا ما
قال الكرخي ينعقد به في الخسیر فقط كالبيع ونحوه **وينعقد ايضا بما**
يلفظ من اخذ **كم في بيع الاب من طغيا** بان يقول بعت هذا منه بكذا او **اشتر**
منه بان يقول اشتريت هذا من ابني فان عبارة الاب للمال اقيمت مقام
الجارتي فلم يحج الى القول وكان اصيلا في حق نفسه ونابيا عن طغيا
حيث اذا بلغ كانت العهدة عليه دون ابته بخلاف ما اذا باع مال طفله
من اجني فباع كانت العهدة على ابته فاذا لزم عليه الثمن في صورة
شيء انه لا يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضي وكما لا يقبض للصغير **فتر**
على ابته فيكون اما بعهده وكذا لو قال بعت منك هذا بدينه فقبض
الشري ولم يقل بيا ينعقد البيع **وتخير القابل في المجلس** لانه لو لم يخبر
لزمه حكم العقد جبرا وهو مستق **بين قول الكل بالكل والترك** يعني
الباع اذا وجب في شرف قبل الشري في بعض ذلك او اوجب
المشري في شرف قبل الباع في بعضه لم يخبر لانه فيه تغريق في
الصيغة واحد المتعاقدين لا يملك ذلك لان فيه ضمير المشتري
او الباع لان البيع ان كان واحد الزم ضمير الشركة للمشتري
وان كان متعدد اقام العادة ضم الجيد الى الردي ونقص من الجيد
لنقص الردي فلو ثبت خيار فقول العقد في البعض قبل
المشري العقد في الجيد وترك الردي فزال الجيد عن يد
الباع باقرب ثمنه وفيه ضمير له واذا لم يخرج احد البعض
بالبعض فلان لا يجوز اخذ الكل بالبعض اولى وان تعدد

الصفة فله ذلك لا تنافي بين البائع واليه اشار بقوله **الاذا كور**
اي البائع **لفظ بيعت** **وفصل الثمن** اشار الى ما ذكر في الكافي ان قوله
في الهداية الا ان يبين عن كل واحد لانه صفتان مع الاتم الا ان
يذكر نكرا لفظ العقد اذ به تنعقد الصفة لا يجرى بيان نكرا
واحد وقال الزبيدي وليس له ان يقبل بعض المبيع دون البعض وان
فصل الثمن الا اذا كور البائع لفظ الثمن بيعت مع ذلك الثمن لكل واحد عند
عندهما له ذلك ان فصل بانه قال بعتك هذين كل واحد بكذا او
بعتك هذه العشرة كل واحد منها بكذا او رضي اي البائع بقوله ان
قول المشتري **اشتريت هذا بكذا** قال القدوري ان رضي البائع في
المجلس بتفريق الصفة نقه ويكون ذلك من الشتر في الحقيقة
استيفان ايجاب لا قبول او رضي البائع به قبولا واعترض عليه بانه
انما نقه اذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصته من الثمن كالصو
المذكورة وفي فقيرين باعها بعشرة لان الثمن منقسم عليها با
باغفار الاجزاء فيكون حصته كل بعض معلوم واما اذا اضاف
العقد الى عبدين او ثوبين فلم ينعقد العقد بقبول احدهما وان
رضي البائع لانه يلزم البيع لانه يلزم البيع بالحصص ابتداء او انه
لا يجوز اقول منشاؤه العقلية عن مراد القدوري فان نسبته
عامرة المشتري والبائع ذكر الثمن في معاملة بعض المبيع فانه مجز
قول المشتري استوفيت به لا ذكر الثمن لا يكون ايجابا ولا قول البائع
رضيت قبول عدم صدق تعريف البيع عليه وهو ما دللته
المال بالمال فظهر عدم لزوم البيع بالحصص ابتداء او لهدا فله
او رضي بقوله استوفيت هذا بكذا **ونمتد** اي خيار القبول اليه
احد المجلس ولا يبطل بالاختيار اليه وان طال لان المجلس جامع للتفرقات
كما في كتاب الطهارة واذا عدت الامور المتعددة بسببه واحدة
فلان يعتبر ساعة واحدة او دفعا للعشر وتحتفل بالسير

وانما

وانما يكن الخلع والعتق على مال كالكفيل توقف الايجاب فيهما على ما
ووجه المجلس انهما لا يثبتان الا على ما يثبت من ماله فلو كان
ذلك ما نفعا عن الرجوع في العتق **وامكنه ليس والمرسل في الخطا**
يعني اذ كتب اما بعد فقد بعتك عبدا فلا يملك اذ قال الرسول ان
هذا من فلان الغائب بكذا فانه هبة واجبة في ماله لا في مال غيره
اليه او اخر الرسول المرسل اليه فقال في ماله لا في مال غيره
اشتريته او قبلته ثم البيع بينهما لان الكتاب من الغائب كالماله
من الحاضر والرسول معروض وسفر وكلامه كلام المرسل فان الرسول
عليه السلام كان يبيع ثار في الخطا وتارة في الكتاب **ويظهر**
فيما يقول بالرجوع اي رجوع الموجب لان المانع من الرجوع ما يوجب
ابطال الحق الغير وهو متحقق ههنا لان الايجاب لا ينفك الحكم بكون
القبول اعترض بان الحق غير مخصص بالملك بل هو التملك ايضا حق وفيه
ابطال ورد بانه الايجاب اذ لا يثبت في الرجوع **ولا يملك** اي لا يملك البائع
في التملك للمشتري لا يباع في ماله **ولا يملك** اي لا يملك البائع في الرجوع
منه ولا يمتنع بانه اذا دفع الزكاة في الحول الى الساعي فان الزكاة
لا تغدر على الاسترداد لتعلق حق الغنير بالحق فوقع لا يمتنع
الملك زالت عن التوكي فحق الغنير لا يمتنع لما هو اقوى منه
وتبطل ايضا الايجاب فيما يقول **بقيام** اي من الرجوع والى قبل
عن مجلسه لان القيام دليل الرجوع والدلالة تفعل على الصحيح اعترض
بانها انما تفعل عمله اذ لم يوجد صحيح يعارضها وهذا لو قال بعه
القيام قبلت وحده الصحيح ولم تقبل ورد بان الصحيح اعترض
بعد الدلالة ولذا يعارضها **ولم** اي البيع **بما** اي بالاجاب
والقبول **ملاحيات** لاحد في المجلس وقال الشافعي في كل منهما
خيار المجلس لقوله عليه السلام انما يبيعان بالخيار ما لم يتفرقا
ولنا ان في البيع ابطال الحق الاخر فلا يجوز اقول يريد

ظاهره ان اراد بيمينه الاخر من التملك فله كنه لا يغير لما
 وانما يريد بيمينه الملك فله كنه لا يغير لما
 بان حق التملك ثابت قبل القبول ولو لم يثبت حقيقة الملك بعده
 لم يكن للقبول فامية زائدة بل كان موجوده وعدمه متوابع كونه ركناً
 فالاحسن ان يقال ان بيمينه الاخر من التملك فله كنه لا يغير لما
 التملك لما قلنا ان بيمينه الاخر من التملك فله كنه لا يغير لما
 الا انه تكونه تجارة عن تراض من ملكه باح الاكل وفي المجلس كوجوده
 للمالك من التراضى والبيع تجارة فله باطلا فله على الخيار وصحة
 وقوع الملك للمشتري والقول بالخيار يقيده وهو شرط فلا يجوز والظن
 هو انه يثبت ان يثبت على خيار القبول أي قبول كل من المتعاقدين
 العقد في المجلس وفائده دفع نومه ان الموجب بعد ما اوجب
 لا يكون له ان يرجع لخيار الفسخ بعد الانجاب والقبول وفي
 الحديث انما يكون له ان يرجع لا يملك حاله لم يوجد فيها احد
 والاخر موقوف واظن من يبيع على غيره في الاول بمجان
 باعتبار ما يؤول اليه وفي الثانية بمجان باعتبار ملكه وفي الثاني
 حقيقة لما نقرر في موضعنا ان اسم الفاعل حقيقة في الحال
 يعني اجراء من يبيع المبيع والاول المستقبل وهي حال الباء
 بشرط ان يقبل المبيع في المجلس والاخر متوقف فيه فتعين
 الثالثة فانها مغبية ببيان حقيقة حال المباشرة لا ما
 فيها ولا بعدها او يثبتها في حال المباشرة لا ما
 حق الاخر والتعريف المذكور في الحديث محمول على تفرق
 الاقوال بان يقول احدهما بعت ويقول الاخر لا اشتري
 او بالعكس حيث لا يبقى الخيار بعدة فان قيل التعريف يلو
 بعد الاجتماع وهو لا يتصور هنا قلنا المراد بالتعريف
 عدم الاجتماع ابتداء وهذا مبني على قاعدة مشروطة في المقام

والكشف

والكشاف انهم يقولون فبيعه والركبة وهي البيرو ومع كل الثوب والمراد
 في الاول جعل في الركبة مبيعا ابتداء وفي الثاني جعل كل الثوب واسعا ابتداء
 فلا يفعل وكفي في صحة البيع الاشارة في اعوان اعم من البيع والتمتع
 غير بوجه احتراز عن بيع درهم ودنانير وعقبة وهو ما جسد فان
 الاشارة فيعلا تكمي بل لا بد من مساواة قدرا الاحتمال الربو كما ساق
 وانما كفي الاشارة لكونها الباطن طريق التعريف فلا يحتاج الى بيان القدر
 والوصف بخلاف السلم فان معرفة قدر السلم فيه ووصفه واجبه
 فيما كونه غير مشار اليه كما ساق بشرط معرفة سيب سلم اي
 يحتاج الى التسليم احتراز عما اذا اقر ان اعلان عنده متاعا فاشتراه
 منه ولم يعرف مقداره فانه يجوز لعدم احتياجه الى التسليم ذكره الزا
 باستغنى بمعرفة **بيع الجاهل** القضية الى التراجع المقتضى الفساد
 البيع بان بلغ غايها واشار اليه مكانه وليس فيه مسمى بذلك الاسم غيره
 فانه جائز كما ساق في خيار الروية وبشرط ايضا معرفة قدره
 كعشرة مثلاً كاني في **الدية** احتراز عن المشار اليه كما سبق وما حصل
 فيها هو المكيلان والعديدات المتعارفة والموزونات كالدراهم
 والدنانير وسائر ما يوزن اذا قولت بالاعيان القيمة ومعرفة
 وصفه كونه تجاريا او مستغرقا لان جهاتهما تنضم الى النزاع في
 العقد عن القصد **ومع البيع بحال** اي بشرط حال **وموجب** لاطلاق قوله
 نقول واحل الله البيع وقنه عليه السلام انه اشترى من يهودي ثوبا
 الى اجل ورهنه درهم ولا بد من ان يكون الاجل معلوما لان الجهالة
 فيه ما نفع من التسليم الواجب بالعقد فهذا بطلان به في قريب
 المدة وذلك سلم في بيعها كذا في الهداية والكافي وغيرها اقوال فيه
 اشكال لكن نص البيع مطلق كما قالوا واشترط معلومة الاجل بالدليل
 العقلية بقتيد المطلق بالبراي وهو غير صحيح لما نقرر في الاصول ان
 بقتيد المطلق نفع ونفع الكتاب بالبراي لا يجوز ويمكن دفعه

هذه

Copy

ersity

بان اطلاق النص انما هو بالنظر الى نفس الاجل وهي لم تقتيد بالعلومية
 كما يساق في حصار الشرط انه اذا قل بفك او موحلا مع ضرب النقص
 يوم ثلثة ايام او شهر والمقيد بالعلومية انما هو وقت الاجل
 والنص ليس بمطلق بالنظر ولهذا قلت **معلوم الوقت** حتى اذا
 جهل وقت فسد البيع كالبيع الى المصار وخصوه وحقيقة ان البيع
 مطلق والمطلق هو المتصرف للذات دون الصفات لا بالنسبة ولا
 ثبات وذات البيع وحقيقته كما عرفت مبادلة المال بالمال
 فالتمن مغتبر في مفهوم البيع ولهذا يقال بيع موحلا بالنظر
 الى التاجر يكون البيع مطلقا لا يجوز تقييده بطنى واما تعيين
 وقت الاجل فليس من صفات البيع بل امر له نوع تعلق بصفتة
 في النظر اليه لا يكون البيع مطلقا فيجوز تقييده بما لا يقيده
 الاشكال وبعد ما علم الاجل ان مات الباع لا يبطل الاجل وان مات
 المشتري حل المال لان فائدة التاجر ان يتصرف في الثمن من غا
 المال فاذا مات من له الاجل تعين المترك لقضا الدين فلا يغير
 التاجر واذا منع الباع السلعة **سنة الاجل** فالتسري **اجل سنة**
فانية يعني اذا اشترى بتمن موحلا الى سنة غير معينة ولم يقبض
 حتى مضت السنة فالمشتري سنة اخرى بعده فبضه وقال ليس له
 ذلك **بمطلق** اي وجه البيع بتمن مطلق عن ذكر الصفة لا القدر
 لوجوب ذكره لما عرفت فالقصد اي بالقصد يقع **على غالب التقدير**
 اي غالب تعدد البلد في الروح لانه المتعارف **فان استوي** اي لم
 الغالب بل استوي **الروح في القول** **المالية** بل تباينة **فيما قد**
 اي البيع اي لم يبيع اي الثمن انه من اي نوع لانه الجهالة يقضى
 الى التزاع كما مر **واستوي** **المالية** ايضا اي كما استوي الرواج
واختلف **الاسم** كالا حادي والثاني والثلاثي مع ان اطلاق
اسم الدرهم على كل منها حيث يطلق على الواحد من الاول والاثنين

او

من

من الثاني والثالث **من الثالث** اسم الدرهم اذا تزاوع عند عدم
 الاختلاف في المالية وهو المانع من الجواز **وصرف** **الى ما قلنا**
به من كل نوع مثلا اذا بلغ عبد اياق درهم فله ان يعطى الغامق
 الاحادي او الغنى من الشاى او ثلاثة الا في من الثلاث هذا ما
 ذكره الكافي واراها صاحب الهداية وان كان من عاترته نوع
 ممنوع **ولا يتعين التقدير** التقدير ليس بمصوغا من الذهب
 والفضة مصلوكا او لا والفلوس الناقصة كذا في العارضة **وصحفي**
 اي صحيح البيع **وان عينا** يعني اذا عين العاقد ان درهم مثلا ثم اراد
 المشتري ببديله بدرهم اخر جاز عندنا ولا يسمع نزاع الباع عند
 الشاى في تعيينه بالتعيين حتى لا يجوز تبديله باخر ولو كان
 قبل التسليم او استحق بعده او قبله ينتقض البيع عنده لا عند
 بل يطالب بالتسليم مثله وانما قال في صححه لما ذكر في العارضة
 ان الدرهم والدينارين تعينان في البيع القاسد من الاصل
 ولا تعينان فيما ينتقض بعده الصحة صورة الاول ما اذا باع
 عبد او قبض الثمن فظهر انه حر او باع جارية وظهر انها ام
 ولله يتعين درهم الثمن للرد لان هذا القبض حكم القصد وهو
 الثاني ما اذا باع عبد او هلك قبل التسليم فالثمن الغبوض لا
 يتعين في رواية وهو الاصح **وجه البيع في الطعام** وهو الخطه
 ودقيقها لانه يقع عليها عرفا وساقا في الوكالة **والجواز**
 وهو غيرها كالعديس والحمص وخوها ولو كان البيع **جرا** واي
 بطريق التجارة معرفة كذا في لوسيع بغير حبسه لقوله عليه
 السلام اذا اختلف النوعان فيبيعوا اليك شيئا بخلاف ما اذا باع
 بحبسه محارفة فانه لا يبيع لاحتمال الربو او وجه ايضا بيع الكيلان
 والوزونان بانا وجر معين كل منهما جهلا فذكره لانه المانع من الصحة
 جهالة يقضى الى التزاع وهذا الست كذلك لانه التسليم في البيع

ثاني

Copy

ersity

متجلف فيه رهاك ليس بنادر فيه **الآن** الخلاف التسليم فان
 التسليم فيه متاخرا فالهلاك ليس بنادر فيه فيتحقق المنازعة
 وعن أبي يوسف ان الجواز فيما اذا كان المكمل لا ينكس باللبس
 كالقصبة وخوها واما اذا كان كالريش وخوها فلا يجوز وكذا
 اذا كان الحجر ثيغته او باعه بوزن شئ اذا جنى بحق **وصح** ايضا
في القدر المسمى واحد اكان **او اكثر اذا بيع صبرة كل فقير او فقيرتين**
مثلا بكذا يعني اذا قال بعتك هذه الصبرة كل فقير او فقيرتين او ثلثة
 بكذا اذ البيع جائز في القدر المسمى من عدد الفقير ان عند ابي حنيفة
 لا ياتي الا اذا زالت الجهالة بعلم جميع الفقير ان نسيها او بالكيل في الحما
 في المجلس قبل الافتراق وما لا يجوز مطلقا **لا صبرتان** اي لا يبيع البيع
 عند ابي حنيفة في القدر المسمى اذ يبيع صبرتان من **خمس** كصبرتين بوزن
 كل فقير او فقيرتين بكذا حيث لم يبيع البيع عنده في فقير واحد لتفاوت
 الصبرتين وعندهما يبيع فيهما ايضا وذكر في المحيط والاصحاح ان
 العقد يبيع على فقير واحد منها ولا يبيع ايضا البيع عنده في
 القدر المسمى اذ يبيع متقاوفا كالثلة وهي قطع غنم كاشات او شاة
 بكذا لا يعدل شاة على الاثواب كل ثوب او ثوبين بكذا لان التفاوت
 في ابعاضها يقتضي الجهالة الودية الي النزاع بخلاف الصبرة
 وان سمي الجملتين اي جملتي المبيع والثمن بان قال بعت هذه
 الثلثة وهي مائة بالف درهم او بعت هذا العدل وهو عشرة اثواب
 بمائة **بلا تفصيل** اي لا يقول كل شاة بكذا او كل ثوب بكذا **مع البيع في**
الكل احاطا مستقانا **ولا** لا معلومية المبيع والثمن **فان باعها هذا**
 تفصيل القول وان سمي الجملتين بلا تفصيل مائة فقير يعني بعد ما سمي
 الجملتين ولم يفصلها فان باع الصبرة **على انها مائة** اي مائة فقير
بمائة مع البيع ولا يتفاوت الحكم ههنا بين ان يبيع لكل فقير مائة
 بان يقول كل فقير بدرهم وبين ان لا يبيعي لعدم التفاوت بخلاف

العدديات

العدديات المتفاوتة كما سياتي **في** اي الصبرة اقل من المائة احدة اي
 المشتري الاقل **بخصته** من الثمن **او فسخ** العقد يعني انه مخير بين الامر
 لتفرق الصفقة عليه فلم يتم رضاه بالموجود **او هي اكثر** من المائة
فالراي على المائة **للبايع** والمائة للمشتري لان البيع وقع على مقدار
 معين وقد وجد فسخ العقد والقدر ليس بوصف حتى يدخل في البيع
 كما في الثوب فيكون للبايع **وان باع الزرع هكذا** اي سمي الجملتين
 ولم يغل كل ذراع او ذراعتين بكذا **مع البيع** فان وحده المشتري
 تاما اخذه بكل الثمن بلا خيار وان وحده اقل خيرا **ان شاة اخذ**
الاقل بالكل اي كل الثمن **او ترك** لان الذراع وصف في الثوب لا بمعنى
 كونه صفقة عرسية له بل هو قيد اصطلاح الفقهاء ما يكون ما يكون
 تابع للثمن عن منفصل عنه اذا حصل فيه زيادة حسا وان كان
 في نفسه هو هو كذراع من ثوب وبدا من ذراع كما سبق في الايام
 فان باع ثوبا هو عشرة اذرع وهو يساوي عشرة دراهم اذا
 انتقص منه ذراع لا يساوي تسعة بخلاف الكيلان والعدديات
 فان بعضها منها يسوي قد راوا صلا ولا يغيد انضامه الى
 بعض اخر كالا للمجوع فان خطه هي عشرة او فقيرة اذا
 ساوت عشرة دراهم كانت التسعة منها شاة ويشتعة في
 اختلافها في تفسير الوصف والاصل والكل يرجع الى ما ذكرنا
 والوصف بهذا المعنى لا يقابل به ثمن الثمن كاطرافه
 الحيوان الا اذا كان مقصودا بالتناول كما سياتي **واخذ** اي
 المشتري **الاكثر بلا خيار للبايع** لانه وصف فكان كما اذا باعه مائة
 فاذا هو سليم **وان باع المتفاوت هكذا** اي سمي الجملتين ولم يفصل
 مع البيع في الكل حتى اذا تساوى البيع والثمن لزوم البيع لمع
 كل منهما **الاقل والاكثر** قال في غاية البيان فعلا عن الاصحاح
 اذا قل بعتك هذا القطيع عا انه خمسون راسا وهذا

يات

Copy

ersity

القطيع على انه خمسون راسا وهذا العدل على انه خمسون ثوبا
بكذا فالبيع جائز لان حيلة البيع والتمن صار معلوما بالتسليم
فاد اوجد البيع زائدا او ناقضا فالبيع فاسد لان الزيادة
لم يقع عليها العقد فيصير كأنه باع ثوب من احد وخمسين
وهذا فاسد لانه مجهول متفاوت وان كان ناقضا فيحتاج
الى ان يحط حصة الثوب الناقص وهي مجهولة فيفسد ايضا
وهكذا في سائر ما يخلق قيمة وان زاد اي في بيع الذروع بعد
ذكر الحملتين كل ذراع بدرهم لم يتعرض لذكر القيمة لما ذكر ان
ان الحكم لا يختلف هناك بين ذكر هذه الغنم وبين تركه لعدم
التفاوت مع في الكل لما ذكرناه **وجده اقل او اكثر اخذ الاقل**
بالاقل او بتركه في الصورة الاولى لان الوصف وان كان قابلا
للتقابل شي من الثمن صار ههنا أصلا بافراده بذكر الثمن قائم
قالوا الوصف يقام له شي من الثمن اذا كان معصودا بالثمن وله
حقيقة كما اذا قطع البائع كما اذا حدث عيب عند المشتري
او كان للمشتري من العقد المبيع قبل القبض يستقطب نصف الثمن
او حكم الحق البائع كما اذا حدث عيب عند المشتري او الحق
السابع كما اذا خاطب المشتري الثوب المبيع ثم اطلع على عيب
يكون للوصف قسط من الثمن ما اذا صار أصلا ووحدة ناقضا
نصيب الخار ان تشاء احده حصته وان كان تركه لتعرق الصفة
عليه او لغوات الوصف المرغوب فيه وفي الصورة الثانية اخذ
الاكثر بالاكتر او فسخه لانه ان حصل له الزيادة في البيع لزمه
زيادة الثمن لما ذكرناه فان نفعنا يسو به منه فيتحيز ولو اخذته بالا
بالاقل لم يكن عاملا بفتحة اللفظ وانما قال في الاولى او ترك
وقال ههنا او فسخ لان البيع لما كان ناقضا في الاول لم يوجب
البيع فلم ينعقد البيع حقيقة وكان اخذ الاقل كالبيع بالتفاوت

وفي الثانية وجد البيع مع زيادة وهي تابعة في الحقيقة فتدبر
وان وجدته اي الذروع عشرة ونصف او تسعة ونصف اخذ
في الاول او بتركه في الاول ما وجدته باحد عشر او في الثاني
بغيره وفي الثالث ما وجدته في الاول ما وجدته بغيره وفي الثاني
وفي الثاني بتسعة ونصف لانه من نصفه وفي مقابل الذراع
بالذراع متعابله نصفه بنصفه فيجوز عليه حكمه ولا يوجب
انه لما افرد كل ذراع بمعدل ثلث كل ذراع منزلة ثوب وفيه
انتقضى وله ان الذراع وصف في الاصل وانما اخذ حكم المقدر
بالشرط وهو معني بالذراع فلذا اعمد بما ذكره في الاصل وقلنا
في الكرياسي انه لا يتفاوت جوا بانه لا يطيب للمشتري ما
زاد على المشروط لانه مع كماله وان جئت لا تضره الفصل
في بيع ذراع منه **وهو فسخه** اي العبد المذكور في بيع المتفاوت
مع في الاقل بغيره لانه لما سلك منها مما كانت كل منها مبيع
ففسخ في العدد الموجود لكنه حين تعرق الصفة عليه وفيه
في الاكثر لانه اذا كان مراد بتبني الجمال في الوجود المتفاوت
فيؤدي الى التراجع مع بيع عشرة فاسم من مائة منهم من ذراع او اقل
اعشيرة اذرع من مائة ذراع منها عند اي وعندهما جائز ذلك
في عانة السان بعلا عن الصديق الشهيد والامام الثاني ان قولها
تجوز البيع اذا كانت الذراع مائة ذراع ويقيم هذا من تعليمها
ايضا حيث قال لا عشرة اذرع من مائة ذراع عشر الذراع
فان شبه عشرة اسم متعابله لسم وله ان البيع وقع على قدر
معين من الذراع على ما يشاء لا الذراع في الاصل اسم متعابله
واستعمل ههنا الجملة وهو معني لا مشاء لانه لا يفسد كونه
بذرع فاذا اراد به ما يحله وهو معني لكنه مجهول الموضع بطل

ش
ر

العقد ولا يثبت على الغير **وإن كان قد ابرأه من ماله** يكون
 الراوان بين عن كل لا نه جعل القبول في المروي شرط جواز العقد
 في المروي واشتراط قبول المدة وفي العقد يفسده فصل
فصل أما ان هذا اصولا للمعدوم الاول ان كل ما هو متنا
 اسم البيع عرفا يدخل في البيع وان لم يذكر صراحة والثاني
 ان كل ما كان متنا بالبيع اتصال قدر كان قابلا داخل
 في البيع وما لا فلا والاول ان ما وضع لانه تقضيه البشرا لا
 ليس ما اتصال قدر وما وضع لانه تقضيه فهو اتصال قدر
 والثالث ما يكون من القسمة ان كان من حقوق البيع ومال
 فقه يدخل في البيع بذكرها والافلا اذا تغرر هذا فيقول **لا بد**
العلو بشران بيت بكل حق له وخضوه اي مراقبه او بكل قليل وكثير
 هو فيه او منه لان البيت اسم لما يبني فيه والعلو مثله والشي
 لا يستتبع مثله فلا يدخل فيه الا بالانحصار عليه **ولا** يدخل العلو
 ايضا بشران **الاب** اي بالقبة المذكور لان النزل بين الدار
 والبيت اذ يتألف فيه مراقبه السكن بنوع قصور بانتقام
 الدواب فيه فله شاهد بالدار يدخل العلو فيه بقباعه عند ذلك
 الحقوق ولشبهة بالبيت لا يدخل فيه بدونه **ويدخل** هو اي
 العلو والبناء من خارج غلق متصل بباب الدار بخلاف الفصل وهو
 الفصل فان لم يتناحه لا يدخل ان يحد القيد **والكسبي** **بشرا**
دار **تخذ** **ودها** **ونه** اي بدون ذكر ذلك القيد اما العلو
 فلان الدار اسم لما تدار عليه الحدود والعلو متنا وكذا البناء
 واما القناع فلان القلق المتصل به من متنا والقناع يدخل في بيع
 القلق بلا شبهة لانه كالجزمه اذ لا يقع به الا به والقناع متنا
 لا يدخلان والسلم المتصل بالبناء يدخل ولو من خشب لا غير المتصل
 والسري كاسلم كذا في الكافي لا يدخل في بيع الدار **الظلة** **والغرف**

والشرب والمسبل **الاب** اما الظلة فلانها متبعية على هو الطريق فاحد
 حكمه واما الطريق والشرب والسبل فلا نه خارجة عن الحدود
 للبناء من الحقوق فيدخل بذكرها ويدخل في الاجارة بلا ذكرها لانها
 تعدد للانتفاع ولا يحصل الابن بخلاف البيع لانه قد يكون للخازنة
ويدخل الشجر وان لم يسمه **الذرع** الا بالسمية بشرا الارض لان
 الشجر متصل بها للقرار فاشبه البناء والذرع متصل به للفصل فاشبه
 متنا فيها **والا** **التميز** **بشرا** **شجرة** لان الاتصال وان كان خلقا فهو
 للمقطع لا للتباعد كما لذرع **الاب** **كل ما فيها** او متنا لانه يكون من
 البيع **لا يجوز** **فما** لانه ليس متنا لا يبيع **الذرع** **قل** **صبر** **ورنه** **تغلا**
 لانه ليس بمنفعة به وتابع للارض فيكون كالوصف فلا يجوز ايراد
 العقد عليه بانقراده وان باع على ان يتركه حتى يدرك لم يجر وكذا الزرع
 والبقول **وبعد** **ها** **يبيع** **ان** **شرط** **تخلط** **الشري** اي تخلط ارض البقل
 بان يقطع او يرسل عليه دابته فتأكل في يبيع كان الشرط مقتضى
 العقد فلا يفسده ويجوز بيع حصة من شريكه لوجود المقتضى
 وعدم المانع لانه بالنظر اليه كالاصل لا اختلاط ملكها مطلقا اي سوا
 بلغ او ان الحصاد او لا ومن غيره بغير اذنه ان لم يفسح الى الحصاد
 فانه يحسب ينقلب الى الهواء كذا اذا باع الجذع في السقف ولم يفسح
 البيع حتى اخرجه وسلمه ولو كان الارض والذرع مشتركين فباع نصيب
 الارض مع نصيب الذرع من شريكه او اجني بغير رضا شريكه
 حاز وقام المشتري مقام البايع ثم يبيع نصيب الذرع بدون الارض
 انما يجوز في موضع كان لصاحب الذرع حق القرار فيه بان يزرع
 في ملك نصيبه ما اذا كان متعديا في الذراع كالفاص فحاز
 بيع النصيب كذا في الخلاصة كذا متفق وباع كله اي حاز ببيع
 ايضا ان لم يفسح الى الحصاد اذ لم يرفع الفاص **بمسألة**
صحا **د** **لم** **يدخل** **في** **البيع** يعني اصطاد سمكة في بطنها ذرة

لام

شرب

فكذلك العسكة والدرة لثبوت اليد عليها فلو باع السكة لم يدخل الدرة في
 البيع لانها ليست من اجزائها كذا في الهداية والكافي في باب الركازة
 مع بيع البرقي تسبيله والباقي في نقد اللام والنقد واذ اقلت البيا
 فلا بالمدخول اللام كذا في المصالح **والاخر والسير في فترها الاول**
 وكذا الجوز واللوز في الفستق في فترها الاول وقال الشافعي لا يجوز ذلك
 كله وله في بيع السبلة قولان وعندنا يجوز بيع ذلك كله له ان الثمن
 عليه مستور بما لا منفعة له فاشبه تراب الصاعه اذا بيع لجنسه
 ولما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع الخراج بزهق
 وعن بيع السبل ببييض وبان الطاحنة وحكم ما بعد الغاية خلاف
 حكم ما قبلها قال في الغاية وفيه نظر لانه استدل اللفظ بمفهوم الغاية
 والاولى انه مستدل بقوله نعمي فان النهي يقتضي الشريعة اقول فيه
 بحث لانه الشريعة هي التي تقتضيها التي عن الافعال الشرعية هي مشروطة
 التي الاصل مع عدم مشروعية الوصف وهو عين الفساد فالدليل
 يفيد خلاف الذي لان الذي صحته البيع والدليل يفيد ضاوة
 بل الصواب ان يقال ان الاستدلال به مبني على ما قال صاحب الجمع
 في البيع ان الغاية عند فاقيل الاشارة لا المفهوم او
 على ما قال صاحب التلويح في بحث العارضة والرجوع ان مفهوم
 الغاية متفق عليه ومع بيع ثمرة وان لم يبد صلاحها لانها مال يتقوى
 حالا وما لا لزوم على المشتري قطعها اذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع
 وشرط ابقائها على الشرح حال البيع بعسدة لانه شرط لا يقتضيه
 العقد وفيه تقع للمشتري وجدة اي الثمن زوفا ليس له استرداد
 السلعة وحسبها به اي بالثمن يعني اذا باع سلعة بثمن فله حق حبسها
 حتى يستوفي ثمنها فان سلمها الى المشتري بطل حقه في الحبس وليس له
 استرجاع السلعة وانما المطالبة بالثمن فلو قبض الثمن وسلم البيع ثم
 وجد الثمن زوفا لم يكن له استرجاع السلعة وانما المطالبة بحقه

وقال

وقال زفر له **ذلك خصا زوفا بل الجاهل** يعني كان له على اخذ اثم جيا
 فاستوفي زوفا على انها حيا فاقطعها **ثم على انها زوفا**
قائمة بردها واستود الجاهل والا اي وان لم تكن قائمة نسوا كانت
 هالكة او مستهلكة على اي لا يرد ولا يسترد وقال ابو يوسف يرد مثل
 الزبوق ويرجع بالجيا لان الرجوع بالنقصان باطل لا سئلزامة الزبوا
 ولا وجه لا يطل الحق في الجوده لعدم رضاه فكان النظر في عيانه
 ولها ان قضا الدين حصل بقبض جنس حقه وبعد العلم حقه في قبض
 ذلك القضا وهو منتج لهلاك ما به حصل النقصا وانما قال زوفا
 لانها لو كانت رصاصا او مستوفة نرد انفا وانما قال ثم علم لانه
 لو علم عند القبض انها مستوفة سقط حقه **اشترى شيئا وقضيه**
وما من مغلصا قبل فترته والبايع اسوة للمغرم ما يعني اشترى
شيئا وقضيه ولم يتقيد الثمن في مات مغلصا والبايع اسوة للمغرم
 يقتضونه ولا يكون البايع احق به وعند الشافعي هو احق به
 وانما قال قضيه اذ لم يقبضه فالبايع احق به اتفاقا **باب**
 خيار الشرط والتعيين اعلم ان البيع تارة يكون لازما واخرى غير لازم
 واللازم ما لا خيار فيه بعد وجود شرائطه وغير اللازم ما فيه الخيار
 وكون اللازم اقوى قدمه ثم ذكر خيار الشرط والتعيين واراها لانه
 يكون العاقد مختارا بين قبول اصل العقد ورده وازا بالثاني اذ هو
 يشتري احد الشيئين او الثلاثة على ان يعين ما شاء وقدمه على باقي
 الخيارات لانها جميعا ان ابتدا الحكم ثم ذكر خيار الروية لا يمنع تمام
 الحكم واخر خيار الغيبة لانه يمنع لزوم الحكم **وخيار الشرط** انواع فاسد
 وفاقا كما اذا قال اشترى ثوبا على ان باختيار او على ان باختيار او على ان
 باختيار او باختيار او باختيار وهو ان يقول على ان باختيار ثلثة ايام
 فما دونها ومختلف فيه وهو ان يقول على ان باختيار شهر او شهرين
 فانه فاسد عند ابي حنيفة والشافعي جازع عند ابي يوسف ومحمد

شر
 الا

بسم الله **حالة خيار الشرط المتعاقبين** أي لكل منهما معا فلا يوجد
البيع مالم يرضى **والأحد** **والغيرها** كما سيأتي **الذاتة أيام** إلى آخرها
لقوله عليه السلام **لحيان بن منقذ** إذا بايعت قفلا لخلابة ولي الخيار
مكة ثلاثة أيام **وغير الاستئذان** أن شرط الخيار يخالف مقتضى العقد
وهو اللزوم فيكون مفسده **لكنه** جوز بهذا النص الدال على
الخيار في البيع والشراء **بلفظ** **بايعت** على خلاف القياس فيقتصر على
المدة المذكورة فيه **والأجور** إذا سمي مدة معلومة **وإن أجاز**
أي من له الخيار بعد العقد إلى الترتيب **والأجور** من ثلاثة أيام **فيها**
أي في ثلاثة أيام **جاء** البيع لزوال المفسد قبل تقدر **وأنشأ** لم يذكر
بالفعل كما ذكره الوقفة **إشارة** إلى أنه ليس من صورها الشرط
حقيقة ليتفرغ عليه بل أوردته عقبيه لأنه في حكمه **معني** **على أنه** **لن يتعد**
القول في ثلاثة فلا يبيع مع وال **التر** **الآن** **ان يتعد** في الثلاثة قالوا
لأن هذا في معنى اشتراط الخيار إذا الحاجة مست إلى الانقضاء عنه
عدم النقص من إعن الماطلة في الفسخ ويكون ملحقا به أقول يرد
ظاهره أنك قد عرفت أن النص الوارد في شرط الخيار يخالف للقياس
وقد تقرر في كتب الأصول أن ما ثبت على خلاف القياس فغيره عليه
لا يقياس ودفعه أنه المقرر في كتب الأصول عدم جواز القيا الجلي
على ما ثبت خلاف القياس الحق إذا قد تقرر فيها أيضا جواز
الحاق حكم ثبت على خلاف القياس بغيره بطريق دلالة النص وبطريق
الاستحسان الذي هو القياس الحق وكل منهما محتمل ههنا كما لا
يحتج على الناظر المتأمل **والأجور** **البيع** **فيها** **من** **البايع** **من** **ملك** **لأن**
تمام هذا السبب بالرضا والتمتع **الخيار** ولهذه الواقعة البيع
تعد ولا يملك المشتري التصرف فيه وإن قبضه بأذن البايع **فإن**
فهذه **المشتري** **وهلك** في يده **الخيار** **من** **فيه** **لأن** **انقضاء** **البيع** **بأنه**
لأنه كان موقفا ولا تعاد **فإن** **الحل** **فبقي** **موقوف** **في** **يده** **على** **سواء**

الشر أو فيه القيمة ولو هلك في يد البايع هلك عليه وانفسخ البيع ولا شيء
على المشتري كما في البيع المطلق ويخرج البيع عن ملك البايع **خيار**
المشتري يعني إذا كان الخيار للمشتري فقط يخرج البيع عن ملك البايع
للزوم البيع في جانبها **تتعلق** الخيار **فإن** هلك البيع عنده أي المشتري
من **الشر** **فإن** **الهلاك** **لا** **يخلو** **عن** **مقدرة** **عيب** **وسا** **بأن** **إنه** **إذا**
دخله عيب يبيع الرد وإذا امتنع لزم العقد ولم فيلزم الثمن **المشتري**
ما إذا كان الخيار للبايع لأن الخيار إذا كان له بهلك والبيع موقوف كما مر
فيلزم القيمة **ولا يملك** أي لا يملك المشتري المبيع وقالوا يملكه لأنه خرج
عن ملك البايع فلو لم يدخل في ملك المشتري كان ملكا بلا ملك ولا نظير
له في الشرع وله أن الثمن لم يخرج عن ملكه فلو دخل البيع في ملكه
لا جتمع اليه لأن في ملك شخص واحد حكم للمعاوضة ولا نظير له في
الشرع وخرج هذا بأن الخيار إنما شرع بغير المشتري ليؤتيه فيفق
على المصلحة فلو دخل في ملكه ربما كان **لأن** **البايع** **كان** **البيع** **قد** **فيه**
فيبقى عليه ولم أي لعدم ملك المشتري **للمبيع** **فخرج** **الأمر** **لأن** **المشتري**
فخرج **نفي** **النكاح** **لعدم** **ملك** **اليمن** **الزبيل** **الثاني** **أن** **وطيه** **أي** **ولي**
المشتري بالخيار **وجنه** **جاء** **لأن** **وطيه** **بأن** **الملك** **اليمن**
ليتمع الرد **أي** **الملك** **لأنه** **تقيد** **وسا** **بأن** **إنه** **بيط** **الرد** **الثالث** **أن** **المشتري**
فخرج **لأن** **المشتري** **لعدم** **ملك** **فيها** **والعقود** **مربط** **عليه**
البايع **أي** **لا** **يعتق** **أيضا** **من** **مصر** **أما** **إن** **ملك** **مدا** **أوهو** **مصر** **لعدم**
وقوع الشرط **الخامس** **في** **المدة** **لأنه** **من** **الاستمرار** **لأنه** **إنما**
يجب بعد ثبوت الملك ولم يثبت **المدة** **من** **الاستمرار** **لأنه** **إنما**
أي **بالخيار** **والبايع** **فلا** **يخرج** **المدة** **أذ** **لم** **يملك** **المشتري** **ليتم** **ذلك**
فوجب **الاستمرار** **لأنه** **من** **المدة** **لأن** **المشتري** **لم** **يملك** **المشتري** **لأنه** **يعني**
أن المشتري **من** **مصر** **فلا** **يخرج** **المدة** **في** **المدة** **لأن** **المشتري** **لم** **يملك** **المشتري** **لأنه** **يعني**
ولللمشتري فيملك الرد **وإنما** **فإن** **في** **يد** **البايع** **لأنها** **لو** **ولدت** **في** **يد**

شر
ال

البائع لانها لو ولدت في يده الشترى لم يملك البيع ويبطل الخيار لان الولاية
عيب الثامن انه اي البيع بالخيار يجب ان يكون على البائع ان ينفذ المشتري
ما ذنه ولو رده عنده اي عند البائع لا يرتفع القبض بالرد لعدم
الملك التاسع هو خيار ما رده بشرط ان يرد ما رده ما رده
في المدة ان اشترى عبد ما دون مائة بالخيار و ابراهه بايعه غنمه
في مدة الخيار بقي خيارا لانه لما يملكه كان رده في المدة امتناعا عن
التملك ولما دون ولاية ذلك فانه اذا وهب له شيء فله ولاية
ان لا يقبله العاشر هو خيار ما رده بشرط ان يرد ما رده ما رده
فتملكها مسلما باستقاط خياره وفي الخيار شوا كان بايعا او مشتريا
او اجنيا فله ان يبيع وله ان يخرجه فاذا اراد الاجازة فخير للا
على ما حذر ولا يفسد بغيره اي بدونه عليه ولو كان غائبا
وقال ابو يوسف والشافعي له النقص ايضا بدونه كالا جازة
ولانه سلطان عليه من قبله ولهذا لا يشترط رضاه كالوكيل بالبيع فان
له ان تصرف فيما وكل به بلا علم الموكل لانه سلطان من قبله ولما انه
تصرف في حق الغير بالبيع ولا يعبري عن الضرر لان الخيار ان كان
للبائع جاز ان يغير المشتري تمام العقد فتصرف فيه فيلزمه غرامة
القيمة بهلاك البيع وان كان للمشتري جاز ان لا يطلب البائع
لسلخته مشتريا وهذا نوع من فتيوف على علمه كعزل الوكيل
خلاف الجازة اذ لا الزام فيها مع انه موافق له فيها ولا نسلم
انه سلطان عليه من قبله كيف وهو نفسه لا يملك النقص وانما
ينقص لكون العقد غير لازم وله الخيار ويغور ضمان ما ذكره
نتم من الزام الضرر وان دل على اشتراط العلم ولكن عندنا ما
منفيه وهو انه ان لم يتغير د بالقبض لربما الختفي من ليس له
الخيار الى مضي المدة فيلزم البيع اجيب بان الضرر من مضي المدة
حيث تركه الا تبيها في يأخذ الكليل مخافة الغيبة فان نقص

العقد من له الخيار فلو لم يرد اي علم الآخر القفص في المدة اشتط العقد
لحصول العلم به والا وان لم يعلم به في المدة بل بعدها ثم العقد لضي
المدة قبل النقص ولا يورث هذا اي خيار الشترى بمعنى انه العقد لا
ينقص بنفسه الوارث كما كان ينقص بنفسه الوارث حال حيوته واذا
كان الخيار للبائع ومات ملك المشتري البيع ولا يورثه وارث البائع
واذا كان للمشتري ومات ملكه وارث المشتري بالخيار فان قيل
كيف يملك الوارث والوارث لم يكن مالكا فله العقد الموجب للملك
كان موجودا في حقه ولكن الخيار كان مائفا فاذا بطل الخيار فيحق الوارث
ظهر اثر الموجب فمدر وقال الشافعي يورث عنه لان حق من حقوق
البيع خيار العيب والتعيين واجمعا على انه لو مات من علمه الخيار
وهو من الخيار له يبقى الخيار له ولما ان الارث فيها يقبل الانتقال
والخيار ليس الامسية واردة والارث في خيار العيب والتعيين
لما ساقى في المدة انما حار الروية لانه ان لم يفسد الامسية
وارادة حتى ان المشتري لو مات قبل الروية فليس لورثته الروية بعدها
كالكلام في خيار التعيين لما ذكرنا فيثبت للوارث ابتداء الاطلاق ملكه
ملك فمروا اذ بطل الخيار لزم البيع ولا خيار العيب بل الوارث
استحق البيع سائما فلهذا الوارث لقيامه مقامه ولهذا ثبت
له الخيار فيما عيب في يد البائع بعد موت الوارث وان لم يثبت
للمورث شرط اي الخيار احداهما يعني ان احد العاقدين اذا شرط
الخيار لغيره جاز فاني من العاقدين والغير اجازة ونقص
استحسانا والقياس ان لا يبيع وهو قول من فمروا لان الخيار من احكام
العقد فلا يبيع ما تشترط للغير كالتنقيد وجه الاستحسان انما
لغير العاقد يثبت بالنيابة عنه فيقدم الخيار للعاقدة اقتضا
فيجعل هو نائب عنه فينقص التصرف فيكون كل منهما الخيار وفي
اجازة لعلمها من الاصيل والاقاب ونقص الاصل الاول والوجود

بشر
الار

في زمانه لا يراحم غيره فيه وفي **المعنى** اي ان خرج الكلامان
منها معا يعتبر تصرف العاقد في رواية لان التائب يستفيد
التصرف منه ويصرف التافض في اخرى لان الماز يلحقه التقض
والنقض لا يلحقه الاجازة فاذا اجتمعا كان **النقض** اولي كنكاح
الحرية مع نكاح الامة اذا اجتمعا كان نكاح الحرية اولي لانه يرد
على نكاح الحرية مع نكاح الامة اذا اجتمعا كان نكاح الحرية اولي لانه
يرد على نكاح الامة بلا عكس ولان الاحتياط فيه اذا انفسخ
الحرية على المشتري والاحارة توجب الاباحة والحرم راجع على
المبيع **باب عقد في الخيار في احدى** **الفصل** اي التين **وعن** اي
محل الخيار مع ابي العقد **والا فلا** وهذه اربعة اوجه احدها
ان لا يفصل التين ولا يعين ما فيه الخيار وهو فاسد لجهالة المبيع
والثاني لان ما فيه الخيار كاخارج من العقد لانه مع الخيار لا ينفقه
في حق الحكم في ابي الداخل فيه احدهما وهو محمول وثانيها
ان يفصل التين ويعين ما فيه الخيار وهو جائز لكون المبيع
والثين معلومين وقبول العقد فيما فيه الخيار وان كان
لا ينفق العقد في الاخر لكنه غير مفيد لكونه محله عليه
كالجمع بين فن ومدة بره الثالث ان يفصل ولا يعين وهو الرابع
عكسه وهو فاسد في جهالة المبيع او التين فاذا اشتوب
كليا او ورثا او عبدا واحدا على انه بالخيار في نصفه
وقيل التين او لا لان النصف من التين الواحد لا يتفاوت قيمته
ايضا لا يتفاوت فاذا كانت ثني الكل معلوما كان ثني النصف
ايضا معلوما فالمبيع معلوم اذا الشئوع لا يمنع الجواز كذا في
الكافي **ومع المبيع فادون الاربع** وهذا خيار التين
يعني اشتري ثوبين عما ان ياخذ اياها ثوبا عشرة حار وكذلك
الثلاثة استحسننا وان كانت اربعة فسد وهو القياس

في

في الكمال جهالة المبيع وهو قول من فرو الشافعي وجه لاختار الاق
والا وفق مع انه مخالف لنقض العقد فكذا اجاب هذا الى احوار
من يشق به او من يشتره له فخور المبيع بما هذا الوجه دفعا للحاجة
ولجهالة انما توجب الفساد اذا كانت مفوضة الى التراجع واذا شرط
للمشتري فهي لا تقضي الى التراجع لان الامر صار موقفا الى اختيار اياها
ويرد الاخر والحاجة تدفع بالتسليم لا سيما لما على الجيد والردوي
والوسط وفي الاربع لم يوجد الحاجة وهذه الرخصة قائمة بها
فلا يحصل باحدها ثم قيل يشترط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط
وقيل لا يشترط واذا لم يذكر خيار الشرط لا بد من توفيت خيار التين
بالتسليم عنده وبمدة معلومة عندها من توفيت **استبرأ بالخيار**
فرض احدهما لا يردده الاخر يعني اشتري رجلان عبد اعلم انما بالخيار
ثلاثة ايام فرضي احدهما دون الاخر فليس للاخر ان يردده عند فسخ
احدهما لا الاخر والردية يعني اشتري ثوبا لم يرياه فراه احدهما
فرضي لا الاخر فانما ايضا على هذا الخلاف ان انشأت الخيار
لها اثبات لكل واحد منهما لانه شرع لدفع الفين وكل منهما يحتاج
الى دفعه عن نفسه فلو بطل هذا بابطال الاخر خياره لم يحصل
مقصوده ويلحق به من روله الشروط خيارها لا خيار كل منها
بالافراد فلا تنفرد احدهما بالرد اقول حقيقة ان الخيار يحتاج
فيه الى الراي كالبيع والخلع ونحوهما وكل ما هو كذلك اذا فوض الى
رجلين لا يستند واحد منهما فيه كالوكالة فانه اذا وكل رجلين
بالمبيع ونحوه لا يقد واحد منهما على التصرف بدون الاخر لان الوكل
مريض برأيه لا راي احدهما بخلاف الوكل بطلاق زوجته بلا عرق
اورد الودعية او نحوه فانه لا يحتاج الى الراي بل يقتصر بحضور
وعبارة الواحد والاشين في شوا **او يبطل** اي خيار الشرط **الا**
الشفعة دار لمفعولا لا احد يعيب صفة دار **فحين** حال من دار

الاستحسان انه في معنى شر
الجواز منه للحاجة الى الت

او صفة لها **ما شرط** الخيار **في** وفي الدار المستأجرة يعني من اشتراها دارا
انه بالخيار فبيعت دارا بخبرها فاحدها بالشفعة وهو من الدار
وهو فهو رضى لان طلب الشفعة دليل اختياره الملك فيها لان
ثبوته لدفع ضرر الدخيل وهو بالاستدانة فتضمن سقوط الخيار
سابقا عليه فثبت الملك من وقت الشراء بالاستناد فثبت ان الخيار
كان قابلا لخلاف خيار الروية فانه لو اشترى دارا ولم يرها
فبيعت دارا بخبرها فاحدها بالشفعة له ان يرد الدار الاولى
خيار الروية ولو عرض عليه بيع كالا يبطل ايضا خيار ولو قال الروية
ويبطل خيار الشرط الروية لانه لو قال ابطلت خيار الشرط سقط
الخيار ولو قال ابطلت خيار الروية لم يبطل خيار الروية لان ثبوته
موقوف على الروية كما سيأتي كذا في غاية البيان **ويبطل ايضا**
ما يعيب ما شرط فيه الخيار بما يعيب لا يرتفع كقطع يده
فانه الردح يتبع حيث لو مرض و زال رده **ويبطل ايضا** **مضى المدة**
لان الخيار لم يثبت له الا فاما كالمخبر في وقت مقدر لم يبق لها
الخيار بعد مضيه ويبطل ايضا **نقص في الانفس** **كالاعتاق والامانة**
او نقص الاجل **لا في الملك كالوطي والتفيل والدمى** **وهو** او نقص
لا ينقض الا في اي في الملك **كالبيع والرهن والامارة والهدية**
فان كلامها دليل اختيار الملك واستغفاه **الا للبيس والركوب**
سوة ونحو ذلك فانه يعمل للامان والخبرة فلا بد على الاستيفاء
الشري بالخيار الى الغد **دخل** اي الغد فيكون خيار في الغد ايضا
وكذا اذا قال الى الظهر **والليل** **دخل** الظهر **والليل** عند اي ح
وعندها لا بد **دخل** لان الغد ونحوه جعل غاية والغاية لا بد **دخل**
في المبدأ كالليل في الصوم وله ان الغاية اذا كانت له الحكم اليها
لا بد **دخل** كالليل في الصوم فانه يتناول صوم ساعة فاذا قل الى
الليل مد الحكم اليها لانه **دخل** كالليل الى موضع الغاية واذا كانت

لا حرج ما وراها فيبقى موضع الغاية داخل كما في المرافق فانه مطلق
الا بدى يتنظم الاباط وكان ذكر الغاية لاحكام ما وراها فيبقى موضع
الغاية داخل وهو ما لو اقتصر على انه بالخيار يثبت الخيار متوقفا
فيفسد البيع فاسقطت الغاية ما وراها بخلاف التامعيل فانه لو باع
موجلا الى رمضان لم يبد **دخل** رمضان فان مطلق التامعيل بان قال
بعثك موجلا ولم يوقت للتباديل يصر في الي نفس يوم او ثلاثة
ايام او شهر فيقي فكانت الغاية له **دخل** **فان** **القول** **القول**
في الخيار يعني اذا اختلف الموقوف ان في اشتراط الخيار والقول ان
ينكره مع اليقين في ظاهر الرواية لانه الخيار لا يثبت الا بالشرط
من العوارض فيكون القول لمن ينفيه كما في دعوى الاجل **والله**
اذا اختلفا في قدره والقول لمن يدعي اخضر الوقتين لا فلاخر
يدعي زيادة شرط عليه وهو ينكر **الشري عبد** **الشرط** **خبره**
او كنه **ووجد** **والخلافه** **احد** **ثمة** **او ترك** لان هذا وصف
مرغوب فيه فيستحق بالشرط في المصنف ثم قواه في موجب الخيار
لانه لم يرض به دونه وذلك فانه لا يقدر على الخبر والكتابة قد
ما ينطلق الخيار والكتاب في تخير القبول لجميع الثمن وبين الرد
اذ لم يمنع سبب من الاسباب **كشرا** **اشارة** **على انها** **ملوب** **او**
لم يوجد **كذلك** فانه تخير لما ذكر **الخلاف** **فان** **بها** **بها** **بها**
او **خلاف** **كذلك** **حيث** **يفسد** **العقد** **لانه** **ذلك** **ليس** **من** **قيل** **الوصف**
بل **من** **قيل** **الشرط** **الفاسد** **اذ** **لا** **يعرف** **ذلك** **حقيقة** **اشارة**
بالحيار **في** **غيرها** **بها** **قابلة** **لما** **المشتراة** **فتتازع** **البائع**
والشري **فقال** **البائع** **غير** **والمبيعة** **ليست** **هذه** **وان** **الشري**
التعين **وليس** **للبائع** **بينة** **فان** **القول** **في** **الشري** **مع** **المن**
بها **للبائع** **لانه** **الشري** **لما** **رضي** **بها** **من** **البائع**
بذلك الثمن فكان للبائع ان يملكها كذا في الواقعات **باب**

حاشا لروية حاشا لبيع والمشتري والمشتري اي الرابع والمشتري يعني
بحول ان يبيع رجلا شيئا ملكه ولم يره كما اذا ورثه وكذا الجواز ان يبيع
رجلا شيئا لم يره لاروي ان عثمان رضي الله عنه باع أرضا له بالبحر
من طلحة بن عبد الله رضي الله عنه فقبل لطلحة انك قد عرفت
فقال ان الخيار لا يبيع ما لم يره وقبل عثمان رضي الله عنه
انك قد عرفت فقال لي الخيار لا يبيع ما لم يره فقبل جبير
مطم رضي الله عنه فقامت ففقدت بالخيار لطلحة رضي الله عنه وكان
ذلك بحضور من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين **حضر** اي سوا
حضر البيع الغير المروي في المجلس بان يكون زنيا في زك او برا
في جوالق او دره في حقه او ثوب في ك او جارية مستقيمة
وانتقانا في موجود في مكة ولم يره المشتري شيئا منه **او غائب**
المبيع عن المجلس **والشهر** والى **حاشا** اي عن تسمية اي ليس
في ذلك المكان مسمى بذلك الاسم غيره والشافعي اذا لم يره لم يبيع العقد
لجهالة المبيع ولان العرفان الجوزة بلا قيد الروية فلا يرد
فيه الروية عليها لانها كالسبع وقد روي انه عليه السلام
قال من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه ولان الجهالة
انما تقسد اذا افضت الى النزاع كما في شاة من القطيع واما اذا
لم تقض اليه فلا تغتفر من البصرة والجهالة بعدم الروية لا
تقضي اليه اذ لو لم يوافقته يورده فصار كجهالة الوصف في
المعائن الشارعية بان اشترى ثوبا ولم يعلم عدد درعاته
وان رضي فله يعني اذا قال رضيت عن رايه ان يرده لانها
معلق بالروية فله رايه فلا يثبت فله كما اذا قالوا فله
اما اولها فمقرر في الاصول ان كل ما حمله خبر والشروط لا يجب
ان يكون مشروطا بمسمى ما يتوقف عليه وجود الشريعة يلزم من
انتقائه انتفاء الشرط واما ثانيا فلان هذا استدلال بمقرر

الشرط

الشرط ونحن لا نقول به فالوجه انتفاء المولزم العقد بالروية فله
الروية لزم انتفاع الخيار عندها وهو ثابت بالنظر فيما يورث الي
ابطاله كان باطلا **والروية** اي ليس له خيار الروية لما روي
فقا جبير بن مطعم رضي الله عنه **ولا يتوقف** اي ليس له وقت يبين
لان الحد مشور ونحوه مطلق لا يتوقف والتوقيت فيه من باق على
التصديق الي ان يوجد مبطلة **والامثلة** **اي الشراء والاعطية**
والعقبة **والبيع** عن **دعوى المالك** **اي** لا كلامها معا
وكفي روية ما يعلم به المقصود فان روية جميع البيع غير لازم
لتعذره فيكفي بروية ما يبراه العلم بالمقصود فان كان البيع
فان لم يتفاوت احاده كالكيل والوزون وعلامته ان تفرق بالبر
فج التي بروية واحد منها الا اذا كان الباقي اراد ما راي في نك
بخير او ان تفاوت كالشباب والدواب لزم روية كل واحد والبر
والوزن من هذا والبيض القيل فما ذكره الكرخي وقال صاحب الهداية
ينبغي ان يكون مثل الخط والشعر كدونهما متعارفة اذا تقرر هذا
فتقول ما يعلم به المقصود **كروية العبرة** لا تفرق حلا البقية
وان وجدت اراد منه خبر وجه **البيع** لان الوجه هو المقصود
في الادمي وجه **الدابة** **وكلفها** لانها المقصود ان في الدابة وشرط
بعض روية القوائم والاول هو الروي عن ابي يوسف **ولف**
شاة **العتبة** عطف على كوجه فانه ايضا ما يعلم به المقصود
فيكي روية **وهو** **مطون** **في** **علم** **لانه** ايضا يعرف
البقية اما اذا كان في باطنه ما يكون مقصودا كوضع العلم فلا بد
من روية **موصوف** **على** **اقواله** **وحبي** عطف على روية كفي
حاشا **الخ** لان المقصود وهو الم يعرف به **الروية**
لان العرف المقصود لا يكتفي خارج الدار ومحمدا بل يوجب روية
جميع بيوتها وما روي من عدم الخيار لن راي ضمن الدار وخارجها

فانما هو على عادة القدماء في الامنية فان روى يومئذ لم يكن متداوله
فالنظر اليه الظاهر كان يوقع العلم باله اخلافا لما اليوم فليس الامر
كذلك **او جردته الرخصة في احوال الرجاء** فانما لا يكون روية بلوهن
حقيقة لوجود الحابل وكفى بغيره **او كيلة بالقبض** **او كيلة بالقبض**
او كيلة بالقبض **او كيلة بالقبض** **او كيلة بالقبض** **او كيلة بالقبض**
صورة التوكيل بالشرا ان يقول الموكل كن وكيلاً عنى شرا كذا او صورة
التوكيل بالقبض ان يقول كن وكيلاً عنى قبض ما اشتريته وما رايت
وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا عنى قبضه فروية التوكيل الاول
يستقط الخيارات بالاجماع وروية التوكيل الثاني يستقطه عند ان حصة
اذا اقتضيه ناظر اليه في ليس له ولا الموكل ان يردده الامن عيب واما اذا
قبضه مستورا ثم رآه فاستقط الخيارات فانه لا يستقط لانه اذا قبضه
مستورا ينتمى التوكيل بالقبض الشاقص فلا يملك استقاطه قصد
الصبر وروية اجنيا وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه بعد ما رآه
فلم يشترى ان يردده وقال التوكيل بالقبض والرسول سوا في ان قبضه
بعد الروية لا يستقط خيار المشتري **مع عند الاعبي** اي ببيعته وشرا
استقط خياره اذا اشترى بقبضه في يدرك بالحبس **سواء** في يد
بالحبس **وذا وقه وشبهه** فيما يدرك بالشتم **ودوقه** فيما يدرك بالذوق
ووصف العقار ولا غبرة لو قوفه في مكان لو كان بصير الراة كرو
من اي يوسف **ونظر وكيلة** لانه كنظره **اي احد التوبين** **فانما**
ثم راي الاخر فوجده معيبا **قله** **دله** **لا غني** اي لارد المعيب وجه
ليلا يلزم بتقريب الصنعة قبل تمامها فانما لا تتم مع خيار الروية
قبل القبض وبعده **شرا ما راي** اي ما رآه قبل الشرا **ان تغيب**
لانه اشترى ما لم يره اذا بالتغير صار شرا **الاخر** **والاخر** **وان لم يتغير**
ولا اي لا خيار له لانه اشترى بشرا رآه الا اذا لم يعرف انه الذي رآه
قبل العقد لانه لم يرض به **وان اختلفا في التغير** فقال المشتري قد تغير

وقال

وقال البايع لم يتغير **فالمقول** **مع بيع** **وعلى المشتري** **البيعة**
لان سبب لزوم العقد وهو الروية السابقة فظاهره والتغير حادث
فالمقول لم يتغير بالظاهر هذا اذا كانت المدة فزمية بعينه لا
بتغيره مثل تلك المدة فان بعدت بان راي امة شاة ثم اشترىها
بعد عشرين سنة وزعم البايع انها لم تتغير فالمقول للمشتري لان الظاهر
شاهد له واختلفا في الروية فلم يشترى اي القول مع بینه لانه
ينكر امر احادنا وهو الروية **شرا** **عند ثوب** **وغيره** **فانما**
سواء **او وجب** **وسلم** **يرده** اي العدل **خيار** **روية** **او شرط** **بما يجب**
لان الرد بعد رفا خرج من ملكه وفي رد ما في تقرب الصنعة
قبل تمامها بعد القبض وفي موضع المسئلة لان الخيارين معيبان
تماما كما مر واما خيار العيب فلا يمنع تمامها بعد القبض وفي موضع
المسئلة لانه لو كان قبل القبض لما جاز التفرق فيه فان عاد الثوب
الذي باعه المشتري اليه بسبب هو وضع بان رد المشتري الثاني اليه
بالعيب بالقبض او رجوع الاول في العيب فهو خياره فحاز ان يودم
الكل خيار الروية لارتفاع المانع من الاصل وهو لزوم تقرب الصنعة
وعن اي يوسف ان خيار الروية لا يعود سقوطه خيار الشرط
وعليه اعتماد القدر **ويبطله** اي خيار الروية **سقط خيار الشرط**
وعليه قد مر ذكره **مطلعا** اي سواء كان قبل الروية او بعد **ويبطله**
مالا **يوجب** **حق الغير** كالبيع بالخيار والمساومة والعتة بلا تسليم
بعد الروية **لا قبلها** لان هذه التصرفات لا تزيد على صريح الرضا
وهو انما يبطله بعد الروية واما التصرفات الاول فهي اقوى
لان بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها اوجب حق الغير فلا يمكن
ابطاله **كما طلب الصنعة** **عالم** **يرده** **او يبطله** بعد الروية لا
قبلها **بالبيع** **سواء** **خيار** **العيب** **مستورا** **وحده**
مستورا **ما يتقص عنه** **عند التجار** وهو العيب المعتبر شرعا والمرد

فانه يرجع بالنقصان في هذه الصورة اما في البيع بعد الروية فلا بد
كان متعاقبا للبيع فلا يكون الشراء بالبيع حاسبا للمبيع حتى لو كان البيع
قبل الخياطة كان حاسباً واما في الموت فلا بد الملك ينتهي به واستتبع
الروية حكم الموت لا بفعله ولا بغير الرجوع واما في الاعتراف فالأصل
فيه ان يرجع بالنقصان وهو قول القاضي لان استتبع الموت بفعله فصار
كالقتل وفي الاستحسان يرجع لان الاعتراف انما للملك اي انما له خلافاً
للبيع قبل الخياطة فانه قاطع للملك البايع الى غيره لا منه في
العبد ولهذا ملكه المشتري فصار البايع كالمستغني ملكه فلم يرجع
بالنقصان وانما قلنا ان الاعتراف انما للملك لان الملك في الأولي
ثبت على منافاة الدليل الى غاية العتق والشيء ينتهي بمضي مدته
والشئ مستعدي في نفسه ولهذا ثبت الولاء بالعتق بمجرد مدوه
من اثار الملك فتناوه كبقا اصل الملك فالاعتاف لا يكون كالقتل بل
كالنكاح واما في النكاح والاستيلاء فلا بد ان يكون للملك ولكن
الحمل بها يخرج من ان يكون قابلاً للنقل من ملك الى ملك فقد
تعد الرد مع بقاء الملك الاستفاد بالشري حقيقة او حكم فيرجع
بنقصان العيب لانه استحق ذلك الملك بوصف السلامة كما لو
نقيب عنده وان اعترف على مال او كتاب او قتل او كل في الطمان
بعضه او ليس الثوب في حقيقته لم يرجع اما في الاعتراف على مال فلا بد
حسب بدله وحسب البدل كحسب البدل وعن ابي حنيفة انه يرجع
لانه انما للملك وان كان بموضع واما في الكتابة فلا تها كالاعتاف
على مال لحصول العوض فيها وان عجز الكاتب ينبغي ان يرد به بالعيب
لزوال المانع وهذا كما قالوا ان ثبت العبد المبيع ثم ظهر عيبه
لا يرجع بالنقصان لانه الرجوع خلف عيب الرد فلا يصار الى الخلف ما
دام حيا لان رجوعه محتمل فيمكن رده فاذا رجع رده لزوال المانع
واما في القتل وما بعده فالأصل فيه ان امتناع الرد اذا كان بفعله

مضمون

مضمون من المشتري لا يرجع بشئ لانه اذا كان مضموناً كان مضموناً للمبيع
ومن شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون مسكاه واذ امتنع الرد
لا بفعله بل بان هلك او بفعله غير مضمون منه يرجع لان امتناع مسكاه
ثم القتل فعمل مضمون اذ لو باشره في ملك الغير يضمن وانما يبرأ من القتل
هنا بملكه فيه ففعل سقوط الضمان عنه بسبب الملك فصار كالاستفاد
بالمالك عوضاً واما الاكل واللبس فعلى الخلاف لا يرجع عند ابي حنيفة
وعندهما يرجع لانه ضاع في البيع ما يقا دفعه فيه ويشترى لاجله
فلا يمنع من الرد الاحراق والقتل **شري عيبه ويطه ووجد فاستد**
ينفع به في الجملة ولو بالنظر الى الدواب **فله نقصان** اي لا يردده لان العيب
حادث ولكنه يرجع بالنقصان دفعاً للضرر بقدر الامكان **والادى وانما**
ينفع به اصلاً **فكل الشئ** اي فكل شئ يملك لانه ليس بمال فالبيع باطل
ولا يعتبر في الجوز صلاح قشره كما قيل لان ما لبيته باعتبار اللب **بالحج**
شريه ورد عليه عيب نقصان متعلق بقوله رد بعد ما تعلق به قوله
بعيب **رد على ما بعد** يعني بلغ عبداً فباعه المشتري ثم رد عليه بعيب فاما
ان قيل بنقصان القايح او لا كما قاله كان الاول فاما ان يكون باقراً بمعنى
المشتري بالبيعة وانما يرجع الى هذا الثاني ويل لانه اذا اقر باقراره
لا يكون الرد محتاجاً الى القضا بل يرد عليه باقراره بالعيب فلا
يكون له ان يرد على بايعه لانه اقاله واما ان يكون بيعة او يكتول
وفي كل منهما انه ان يردده على بايعه لانه ضاع من الاصل فعمل البيع
الثاني كالمعدوم والبيع الاول قائم فله الخصومة والرد بالعيب
غاية الامرانه انكر قيام العيب فلم يمتنع التناقص لكنه صار مثلاً
شريعاً بنقصان القايح فامتنع التناقص وصار كمن اشترى مثلاً واقر
البايع باع ملك نفسه ثم ظهر المستحق لا يبطل حقه في الرجوع على
البايع بالتمن وان كان الثاني وهو ان يكون الرد برضى من المشتري
له الرد على بايعه لانه اقاله وهي بيع حديد في حق ثالث والبايع

Copy

الاول ثالثها هذا اذا ارد المشتري الثاني على الاول بعد القبض واما اذا
 قبل فلا فرق بينهما سواء كان الرد بقضا او بغيره لان الرد بالعب
 قبل القبض فضع من الاصل في حق الكلف فصار كالرد بخيار الرد وقيل
 الشرط ثم اذا ارد عليه بغير قضا بعب لا تحدث مثله لاصح التراخي
 ليس له ان يخاصم البائع هو الصحيح **فرض شريه وادعي عيبا محسوسا**
 المشتري بعد دعوى العيب **عند دفع ثمنه** اذ لو دفعه فلما العيب
 يظهر فيقضي القضا فلا يقضي به صونا لقضائه عن الاشتغال
بل يبرهن على ثبوت العيب فيرد العيبان امكن والا يرجع بالنقصان
 كما مر **وحلف** اي المشتري البائع على عدم العيب ان لم يكن له شاهد
 ويدفع الثمن غاب شهوده دفعه ايضا **التمن ان حلف باي يمين**
 لانه في الانتظار صدر ابا البائع وليس في الدفع كثير ضرر بالمشتري
 لانه متى اقام البينة رد عليه البيع واخذ ثمنه **ولزم عيبه ان تكلم**
لانه حجة فالزام العيب قد وقعت العبارة في الهداية هكذا
 انه اشترى عبد افترضه فادعي عيبا لم يجز على دفع الثمن حتى يحلف
 البائع او يقيم المشتري بينة وقد تكلفوا في توضيحها ما تكلفوا
 والحق انها من قبيل اللق والنشر التعديري بتقديره لم يجد المشتري
 عيبا دفع الثمن ولا يكون للمشتري حق الرد على البائع حتى يحلف البائع
 او يقيم المشتري بينة وهذه فائدة افادها صاحب كشف
 المكشاف في تحقيق قوله تعالى يوم ياتي بعض آيات ربك لا
 ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا
 انه من قبيل اللق والنشر التعديري والمعنى لا ينفع نفسا ايمانا
 ولا عملها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا **الهداية**
اي يعني المشتري بعد دفع الثمن فادعي انه ابق وان حلف البائع
 عا انه لم يبق **عنده** اي الدعي لم يحلف **البائع** **مع ثبوت العيب** **المعني**
 انه ابق عنده اي عند نفسه لان القول وان كان قول البائع

كن انكاره اما يعتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري ومع فنه يكون
 بالبينة ثم اذا اثبتته **حلف** اي البائع على التثبت مع انه فعل الغير قال
 شمس الامية الحلواني لم يخلق على فعل الغير يكون على العلم مطرد في جميع
 المسائل الا في دعوى الاباق حيث يحلف على التثبت لان البائع يملك
 تسليم البيع تسليميا فلا استعلاف يرجع اليه ما ضمن بنفسه ويقال
 في التحليف **بالله ما ابق قط اذ اقال حق الرد عليك من دعواه هذه**
لقد سلمه وما به هذا العيب **لا بالله ما ابق** عنك قط فان هذه
 العبادة وان وقعت في الكتب لكن قال المتأخرون فيه ترك النظر للمشتري
 لانه يحتمل انه باعه وقد كان ابق عند غيره وبه يرد عليه وفيه
 دهرول ولا بالله بعد باعه وما به هذا العيب لانه فيه ترك النظر
 للمشتري ايضا لان العيب قد تحدث بعد البيع قبل التسليم وهو متصور
 للرد ولا بالله بعد باعه وسلمه وما به هذا العيب لانه يوم تعلقه
 بالشروطين فثبتا وله في الثمن عند قيامه في ايدي المالكين وهي
 حالة التسليم **واذا المبينة** متعلق بقوله حتى يثبت يعني اذا لم يثبت
 انه ابق عند نفسه **حلف باي يمين** **عنده** اي البائع **لا يبرهن** **اي** العبد
ابق عنده **لا** **الدعوى** صحيحة حتى يثبت عليها البينة فكذا البينة
واختلفوا في قول النعمان **وله** عا ما قال البعض ان الدعوى لا تقع
 الا من خصم ولا يصير اي المشتري خصما الا بعد قيام العيب واذا
 فكر عند البينة فعندها يحلف ثانيا لطلب المشتري الرد عليه فان
 منكوله ثبت العيب عند المشتري فاذا اراد الرد على البائع بهذا
 العيب تحلف البائع على التثبت كما تقدم من قوله بالله ماله حق
 الرد عليك فان حلف وان لم يرد عليه ثم الدعوى ان كانت في ابا
 الكمين فحلف بالله ما ابق منذ بلغ الرجل لان الاباق في الصغير لا يبرهن
 رده بعد بلوغه اذ في الهداية اقول ينبغي ان يكون الحكم في البول في القول
 والسرقة ايضا كذلك لاشترائها في العلة واليه اشار في غاية البيان

ولا تشل الا اي لا يرددهم

۱۰

[illegible]

رحمہ

فان كان الباعث في العقد في الركن فلم يكن بيعا وحيث لا يتقدم لان البيع
لانه في العقد واذ لم يقع نفعه صار كأنه لم يملك من ذلك الشيء ولو
باع وسكن عنه في العقد البيع ونثبت الملك بالقبض كما سيأتي وحكم
اي حكم البيع الباطل **ان البيع به لا يملك** اي لا يكون ملكا للشيء **لان**
الباطل لا يترتب عليه الحكم بخلاف الفاسد كما مر في حاشية البيع عند
المشتري لم يضمن لان القبض امانة عنده لان العقد اذا باطل بقي
مجرد القبض باق في الملك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي وقيل
يكون جبريا لانه يوجب القبض على عموم الشراطين وان بقي الثمن
فيقول ان ذهب بهذا فان وضيقت به اشترته بما فكره ما اذ الباع
فذهب به فملك عنده لا يضمن نفس عليه التقدير ابو الليث قلا
وعليه الفتوى كذا في النهاية ثم لما فرغ من بيان البيع الباطل
شرع في بيان الفاسد فقال **وعند ما يبيع بعت** اي وضع
الشكوك **فيه عن الشرائع** فان البيع لا يبطل ببيع به بل يفسد ويثبت
الملك بالقبض لا بغيره **البيع** يتحقق المعاوضة فاذا سكت عنه
غرضه القيمة فيفسد ولا يبطل **فسد ايضا ببيع عرض على امر**
لان مشتري بغيره انما يقصد تلك العرض بغيره فغيره اقرار للعرض
لا امر في ذلك الامر معتبرا في تلك العرض لا في غيره ففسد
فسد بالتقصير ووجوبه قيمة العرض لا بالامر **ففسد اذا باع امر**
بالعرض باق او خال الباقي العرض اذ يعتبر شرعا العرض للامر لونه
مقايضة **فسد ايضا ببيع امر العرض بغيره** **اي بغيره**
حيث لو تعاين بملك مشتري العرض العرض لانهم يدخلون في العقد
حيث لا يبطل العقد فيما ضم الي واحد منهما وبيع منه ولو كانا كالحمل لبطل
وفسد ببيع سكت لم يفسد لانه بيع مالا يملك **اي بغيره** **اي بغيره**
اي بغيره **لان غير مقدور التسليم** **اي بغيره** **اي بغيره**
لانه مقدور التسليم **الا اذا دخل في الخطيئة بفسده ولم يسله**

مدخله عدم الملك ففسد ببيع طريق الصواب لانه قبل الاخذ غير مملوك
فيكون الفساد بمعنى البطالة وبعده غير مقدور التسليم وانما قال لا يرجع
لما قال الزبلي اذا كان الطير يطير في الهواء ولا يرجع لم يجر ببيعها واما
اذا كان له وكر عنه يطير منه في الهواء يرجع اليه جاز ببيعها ولما
اذا علم عددها وامكن تسليمها جاز ببيعها لانها مالا مقدور التسليم
وفسد ايضا ببيع الحمل جاز ببيع الساج باطلا وبيع الحمل فاسد لان
عدم الاول مقطوع به وعدم الثاني مشكوك فيه **فسد ايضا ببيع**
انه الاصل لما تقررت ان مالا يبيع امر اذ به بالعقد لا بغيره استأوه
من العقد والحمل كذلك لانه غير له اطراف الحيوان لا اتصال بهاء
حلقة وبيع الاصل يتناولها فلا يشاء ويكون على خلاف الواجب
فلم يبيع شرط فاسد او البيع يفسد به وفسد ايضا ببيع **لن في بيع**
للمر لا احتمال كونه انتفاعا والولوي صدق للمرر وموقوف على طهر
الغنم لان النبي صلى الله عليه وسلم يبيعه **جذع في سق** ودرع من ثوب اذا
باع جذعا في سق ودرعا من ثوب يعني ثوبا يضره التبعض كما
لتمريض لا الكرياس فالبيع لا يجوز ذكر القطع او لا اذ لا يمكن التسليم الا
بغيره لم يوجب العقد ومثله لا يكون لازما فيمكن من الرجوع ويحقق
المائة على خلاف مالا يضره التبعض كبيع عشرة دراهم من نقرة
فضة ودرع من كرياس فان بيعه جاز لا انتقا المانع وبهذا
التقرير يتدفق ما انفك ان هذا العرض مرضي به فيسقط انتقا
ان لا يكون مفسدا ولو لم تكن الجذع معينا لا يجوز للزوم القدر والجملة
ايضا ولو قطع الباع الذراع او قلع الجذع قبل ان يبيع المشتري غاد
البيع صحيحا والفسد قبل التقرر **والجذع القاصي** وهو ما يخرج
من الاضحية بالشك مرة لانه مجهول **والزانية** وهو بيع النمر بالثا
المنقولة بالثالث على الحمل بمراباة المنقولة بثنتين جدد ومثل كيلة
خوصا للثمن عنه ولشبهة الربو **والسلامة** **والسابقة** **والعالم**

فانما يبيع كانت في الجاهلية بان يتباين الرجلان على سلعة فاذا
لسمها الشتر او يذ بها الله الباع او وضع الشتر على حمله
لزم البيع فالاول الامة والثاني النابتة والثالث الثا الهجر
نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الاولين والحق هو الثالث بدلالة
النص **وهو ايضا بيع الكلا بالمصر** وهو ما خويه الارض من الثمرات
كذا ان يفسد ايضا اجارته اما فساد بيعه فلا نه ورد على ما ليس بمملوك
للبايع اذ بمجرد ان الكلا في ارضه لا يتقطع شركة الناس عنه ولا
يصير مملوكا له فيبقى على اصل الاجارة ما لم يوجد الاضرار قال عليه
السلام الناس شركاء في ثلث في الماء والكلا والنار واما فساد اجارته
فلورودها على استهلاك العين ومحل الاجارة المنافع دون الاعيان
ولما يلزم الضيع والدين في استيجار الصاع والظير لان العين بغير
اللة لا قامة العمل المستحق بالاجارة والحد فيه ان يستاجر موه
من الارض ليضرب فيه فسطاطا او يجعلها حظيرة لغنمة فيضع
الاجارة ويبيع صاحب الرعي لا انتفاع له بالرعي فيحصل مقصودا
كذا في الكافي **والفعل** فان بيعه فاسد عند ابي ج وابي يوسف
ومحجج عند محمد اذا كان لا يملك الكلا **والفعل** والمارك **لها** انه من الهوام
محرمة الله حيوان منتفع به حقيقة وشوا وان كان لا يملك
كالبعول والمارك **لها** انه من الهوام فلا يجوز بيعه كالرناير
والانتفاع ليس به على بل يخرج منه فلا يكون منتفعا به قبل
الخروج **الامح كوارات فيها العسل** في يجوز بيعه تبعا لها ذلك
الغدوري في شرحه وقال الكرمي لا يجوز بيعها ايضا لان الشا
يدخل في البيع تبعا لغيره اذا كان من حقوقه كالشرب والظن
كذا في الكافي **ودود والقن وبه** فان بيعها لا يجوز عند
الاجا وابي يوسف معه في الدود ومع في بيضه وقيل فيه
ايضا معه والورغاث وبيضها ولحمه ان الدود ينتفع به

لاي حبيفة ان الدود من الهوام وبيضه لا ينتفع به قاشه لثا
والورغاث وبيضها ولحمه ان الدود ينتفع به ولكن كذا يبيع
في المال فصار كاللحم والحرولان الناس قد تعاطوه تحت
الضرورة اليه فضاكا لا استغناء وبه يفتي كذا في الكافي والابن
النبي عليه السلام عن بيعه ولانه غير مقدور الشيل **الامر** **ببيع**
انه عند لان المبيع منه بيع ابق مطلق وهو ان يكون انتا في حق
المتعاقدين وهذا غير ابق مطلق وهو ان يكون انتا في حق
المشتري فلو قال هو عند قلان فبيعه مني لغير الله انت في حق المتعا
قدين ولو باعه ثم عاد من الباقي لان العقد وقيل **نعم** **وليس** امر اخر
كانت او امة لانه جزا لادمي وجميع اجزائه مكرم مضمون عن الابتدا
بالبيع وعن ابي يوسف انه يجوز بيع لبن الامة اذ يجوز ايراد العقد
على نفسها فكذا اجزائها قلنا نفسها محل الفرق لاقتصاصه محل القوة
التي هي ضد وهي الحي والحياة في اللبن في وعاء قد حاك ان او غيره
ففيه دفع لما عسى ان يتوهم ان بيعه في الضرع لا يجوز كما يراي بالباب
الحيوانات وفي لو غا تجوز وشعر الخنزير لانه خيس العين فلا يجوز
بيعه وحاز الانتفاع به للخرم وخوه للضرورة فان الاما كفة
تحتاجون في حرز النعال والاختلاف اليه لانه لا ياتي في الالة ولا ضرورة
في شرابه لوجوده مباح الاصل ولو وقع في الماء القليل اضده عند
ابي حنيفة وعند محمد لان الاطلاق الانتفاع به دليل على طهارته
ولا يي يوسف ان الاطلاق للضرورة فلا يظهر الا في حالة الاستسما
وحالة الوقوع نقايرها **ومشعر الاسنان** لان ادمي مكرم مبتدأ فلا
يجوز ان يكون شي من اجزائه مهانا مبتدأ لا كذا اي كذا لا يجوز بيعه لا
يجوز **لا ينتفع به** لما ذكر **ومشعر المشيمة** **خمس الدبع** لانه غير منتفع به
لقوله عليه السلام لا تستغنوا من المشيمة باهاب وهو غير المذكور
المذبوغ منه **وبياض** **ويشفع به بعد** لانه طهر بالذباغ **كعظم المشيمة**

وعصا وصوفها ووبرها وقرنها فان كانها يباع ويتفق به
لكونه طاهرا باصل الخلقة لعدم حلول الحيوة فيها كما مر في كتاب
الطهارة والخلع كاسبع حتى يجوز بيع عظمه والانتفاع بعظمه
وعند محمد بن الحسن العيني وحسنه ايضا **بيع زيت عيان بورق نصر**
ويطرح عنه كظرف كذا رطل بخلاف شرط طرف الطرف
لان الشرط الاول لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه وذلك لان
مقتضى العقد ان يخرج عنه وزون الطرف فكذا رطل الخيل
ان يكون اكثر من الطرف او اقل الادامه وان وزنه كذا رطل لا يجوز
لانه مقتضى العقد **اختلاف في الزق** يعني اشترى مني زق ورد
الطرف فوزنه ثمانية عشر رطلا فقل البائع الزق غير هذا وهو خمسة
ارطلا والقول للمشتري لان هذا الاختلاف اما ان يعتبر في تعيين
الرف القبوض او مقدار السن فان كان الاول فالمشتري قابض والقول
قول القابض ضمينا كالغائب او امينا كالودع وان كان الثاني فهو
في الحقيقة اختلاف في السن فيكون القول للمشتري لانه ينكر
الزيادة والقول للبائع يمينه **وشرا ما يباع عطف على قوله وبيع**
عرض اي فسد شرا ما يباع بالاقبل اي باقل ما يباع قبل التقدير اي نقد
الثمن الاول صورته اشترى جارية بالثمن الاول او نسبتها فقبضها
ثم باعها من البائع بخمس مائة قبل نقد الثمن الاول البيع الثاني
وقال الشافعي يجوز لان الملك قد تم فيها بالقبض وضار البيع من
البائع وغيره سواء وصار كما لو باع بمثل الثمن الاول او بالزيادة او بال
لعرض ولما ان الثمن لم يدخل في ضمان البائع فاذا وصل اليه البيع
ووفقت المقاصة بقي له خمسمائة وهو بلا عوض بخلاف ما اذا
باع بالعرض لان الفصل انما يظهر عند الحائسة **اختلاف ما امر**
اليه وبيع الجوز بالثمن الاول قبل نكته صورته اشترى جارية
خمسمائة ثم باعها واخرى معها من البائع بخمسمائة قبل نقد

الثن الاول فالبيع فاسد في الثمن اشترىها من البائع بخمسمائة وبيع
في الثمن لم يشتريها منه اذ لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلته التي لم يشتريها
منه فيكون مشتريا الاخرى باقل مما يباع وهو فاسد ولم يوجد هذا
المعنى في صاحبها ولا يشيع الغش دلالة باعتبار رتبة الربو افلو
اعتبرت فيما ضمت اليها كان اعتبار السبعة وهي غير معتبرة **بيع**
الطريق حده اعني له طول وعرض **اولا** لم يجد اما الاول فظام
واما الثاني فلانه اذا لم يبين فيه ربح من باب الدار العظمى كذا في
النهاية وعلى التقديرين يكون عينا معلوما في بيعه وبيعه وضمه
وفي التارخانية الطرف ثلثة طريق الى الطريق الاعظم وطريق
الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فالطريق الخاص
في ملك الانسان لا يدخل في البيع من غير ذكره امانضا او بذكر الحق
او المرافقة والطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر **البيع**
مسيل الماء وبيعه لانه مجهول اذ لا يدري قدر ما ينشغل من الماء
ومع بيع من المرور يتبع الارض بالاجماع ووجهه في رواية وهي
رواية ابن ساعدة وفي رواية الزيادات لا يجوز وصحة الفقيه
ابو الليث بانه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز
والسرق كذا اي مع بيعه يتبع الارض بالاجماع ووجهه في رواية
وهو اختيار مشايخ بل لانه نصيب من الماء لم يجز في اخري وقوله
مشايخ جاز الاجمالة **لا يبيع حق التسييل وبيعه** لانه ان كان على
السطح كان حق التعليل وقد مر ان بيعه باطلا وان كان في الارض كان
مجهولا لاجمالة محالة ووجه الفرق بين حق السرو على الصادي
الروايتين وحق التعليل ان حق التعليل يتعلق بعين لا بشئ وهي البناء
فان شئ الشافع وحق السرو يتعلق بعين يتقوى وهي الارض فان شئ
الايمان **ولا يبيع الى النهر** ووجهه في رواية وهو اول يوم من
الربيع **والنهر حده** وهو اول يوم من الحريف واغلام بحران النهر وز

الحزب بالدرهم ولنا ان ركن البيع صفة من اهلها ووقع في محل قو
القول بانفسه وده ولاشك في الاهلية والمحلية وكنهه ما دل
المال بالمال وهو حاصل والنقي عن الافعال الشرعية يقتضي تقرر
الشرعية لانه يقتضي تصور لغو وتحقيق ما دل في مرارة الامر
ان مدار الامر والنهي العقد وربة فالنهي عن الافعال المحسنة يقتضي
كونها مقدورة وما دونها من الامور العقلية يقتضي كونها مقدورة
عقلا وعن الافعال الشرعية يقتضي كونها مقدورة شرعا والا
كان غنا محضا فان الطمان من الامور المحسنة فاذا قلت لشخص
لا تظن بغيره كل من يسمعه لا تتفاد القدرة وكذا اذا قلت للآخر
تصور البيع من الافعال الشرعية فاذا نفى عنه وجب ان يكون
مقدورا شرعا وهو العنق بقوله على هذا النقي عن الفعل الشرعي
يقتضي الشرع وعينه باصله وغير الشرعية بوصفه فان الا
ناظر الى المقدور وربة شرعا والثاني الى النقي فتنفس البيع
مشروع وبه نال نفع الملك وانما الحرمة لا شرعا رضى وعد
ثبوت الملك قبل القبض حذر الفساد الى اوسر الله واجب
الرفع بالاستيراد بما لا ينفذ الركن وان كان للمضامنة
من وجهه **وليس** اي ان ملك المضمون في يد المشتري لانه
مصلحة حقيقة وهو الذي يات له صورة وهو عمنه ان كان العاقل
مثليا او مثله معنى فقط وهو القيمة ان كان الظاهر في اليد
مضمون بالقبض كالغصب ويقتير قيمته يوم القبض وان رآه
قيمة في يده فالتلف لانه دخل في ضمانه بالقبض ولا يتغير كالمضون
كذا ان الكافي **ويجب على كل من** اي المتبايعين لم يقل كل منهما اشار
الى وجوب النسيء واللام بعينه الحوا **وصح** قبل القبض رها
للفساد **كذا** اي العيب ما دام اي البيع في يد المشتري
ان كان الضاد في جلب العقد كبيع درهم بدرهمين ولزم الشرط

ان كان بشرط مزاييد لما نقل صدر الشريعة عن الذخيرة وصاحب
المخلاصة عن الترمذي انه قول محمد واما عندنا فكل من اشترى حق النسيء
لاذ الغصب حق النسيء لا حق احد المتبايعين فانها ارضيان با
بالعقد **فان** اي باع المشتري شرا فاصدا ما قبضه او **وهيه**
وعليه او **اعتد** نفذ بيعه وحيثه واعتقده لانه لما ملكه ملكه
التصرف فيه فلا يتصور الغصب فيه لتعلق حق العبد بالقبض الثاني
وضع البيع الاول كان الحق الشرع وحق العبد يقدم طاعة **فول** **ميت**
لما يراد به معنونه بالقبض كالغصب والكسابة والرهنة كالبيع لانها لا
لا زمان فيثبت عجزه عن رد العين فيلزمه القيمة الا ان حق الاسترداد
يعود بعجز المكاتب وفك الرهن لزوال المانع قبل دخول الحق في القيمة
كذا ان الكافي **ولا يشترط القبض في بيع القاسد** لان الواجب شرعا
لا يحتاج الى القبض **ولا يبطل حق الغصب بغير احد** اي احد من البائع
والمشتري وبه يعني كذا في الخلاصة وفيه من زيادة تفصيل ان اراد
فليست بتمت **ولا ياخذ** **السابع** اي لا ياخذ البيع باعده بعد الغصب
حتى يدركه لان البيع مقابل به فيصير محسوسا به كالرهن **فان** **كان**
اي البائع **فالمشتري** **احق به** اي بما اشتراه كالرهن **حتى ياخذ منه**
الانه مقدم عليه في حيوته فكذا عي ورثته وعمره ما به بعد وفاته
كالرهن ثم ان كانت دراهم الثمن فائمة ياخذها بعينها لانها تعين
في البيع القاسد في الاصح وان كانت مستحكمة اخذت بالاصح
مثلية **طاب للبائع ما ربح في الثمن لا المشتري في البيع** صورته
المشتري جارية سقا فاسدا وتعايبا فباعها ورشح فيها هي
تصدق بالرخ ويطلب للبائع ما ربح في الثمن قال في الهداية والتم
ان الجارية ما تبين فيعلق العقد بها فيمكن الخس في الرخ
والدراهم والدنا يبر في العقد فلم يتعلق العقد الثاني بعينها
فلم يتمكن الخس فلا يجب التصديق وقال صدر الشريعة **فان** قيل

ذكر في الهداية في السيرة المتابعة في اذا كانت دراهم النثر قايمة
ياخذها بعينها لا ياتتقين بالتعيين في البيع الفاسد وهو الاصح
لانه بمنزلة الغصب فعندنا فخر ما قلناه من عدم تعيين الدرام
والدنا نبر قلنا يمكن التوقف فيها بان لهذا العقد شبهة
الغصب وشبهة البيع فاذا كانت قايمة اعتبر شبهة الغصب معها
في رفع العقد الفاسد ولا يمكن ظهيرة فاشترى بها شيئا اعتبر
شبهة البيع حتى لا يبرئ الفاسد اليه بل اذكره في من شبهة
الشبهة اقول لا يخفى على الناصر المنصف ان ما ذكره لا يفيده التوقف
بين كلامي الهداية واما يفيد دليلا للمسئلة لا يرد عليه ما يرد على
الهداية فالوجه ما قال في العناية انه انما يستقيم على الرواية
الصحيحة وهي انها لا تتعين لا على الاصح وهي ما سرائها تتعين في الي
الفاسد اعلم ان الحبث في المال نوعان فحبث لعدم الملك كالمهر
وحبث لفساد في الملك والمال ايضا نوعان ما يتعين كالعروض
وما لا يتعين كالنقود فالحبث لعدم الملك يعالج في النوعين كالقوة
والفاسد اذا تصرف في العرض او العقد ويرى في تصديق بالخ
عند ايج ومحمد لتعلق العقد بمال غيره ظاهر فيها يتعين
فيتمكن حقيقة الحبث وفيها لا يتعين يتمكن شبهة الحبث في
العقد به من حيث تكون علامة للمبيع به او تقدير الثمن فها
ملك الغير وسيلة الى الرجوع من وجه فيتمكن فيه شبهة الحبث
واما الفاسد واما الحبث لفساد الملك فيعمل فيها يتعين
فيها لا يتعين لان فساد الملك دون عدم الملك فتشكك حقيقة
الحبث فيها يتعين في شبهة هنا فتعتبر ومشجته فيها لا يتعين
فيها تشكك شبهة الشبهة هنا فلا تعتبر **طالع** في
فقتض في **ظهور عدمه بالنظر** في صورته ادعي على جرحه ما لا
فقتضاه في وجهه الذي في تصادق على ان هذا المال ليس على

عليه فالرغم طيب لان الحبث من الفساد الملك لان الدين وجب بالاول
ثم التمسك بالتصادق وبذل المستحق ملوك فلا يبرأ في لا يتعين
في دار اسرار فاسد او عرض في امر من شرائها فاسد الزينة **فقتض**
اي قيمة الدار والارض واللا يتقضى الشاويين الدار وكذا الغرس
لا يحق الشفع اضمن من حق البائع ان يحتاج فيه الى الغنا او
الرضا ويطلب بالتأخير ولا يورث بخلاف حق البائع ولا يضمن اذا
لم يطلب شي فالاقوى اولى ان لا يطلب به وحق الشفع لا يطلب بالتأ
والغرس في حق البائع كذلك وله ان التأ والغرس حصل للشري
بسلط من جهة البائع وكلما هو كذلك يتقطع به حق الاستزاد
كالبيع الحاصل من الشري بخلاف الشفع لا التسلط لم يوجد منه
ولهذا الوجهها الشري لم يطلب حق الشفع وكذا الوباها من اخ
فانه ياخذ بالشفعة بالبائع الثاني بالثمن او بالاول بالقيمة وان لم
يكن في الفاسد شفعة لان حق البائع قد انقطع ههنا وعلى
هذا صار حق الشفع لعدم التسلط منه اقوى من حق البائع
لوجوده منه ثم لما فرغ من بيان البيع الفاسد واحكامه شرع
في بيان البيع الموقوف واحكامه فقال **ووقف بيع مال الغير على**
اجازة وبيع العبد والحي المحرم على اجازة مولاه وفي اجازة
الان او الوصي وبيع ماله من فاسد عقل غير رشيد على اجازة العا
الرهن والستاجر والزارع ولو تقاسمنا الاجازة لزومه ان
يسلمه الي المشتري وكذا الوفقي الراهن المال او ابراه الرهن
ورد الرهن عليه **ثم البيع وبيع شي برفعه** والبائع يعلم والشري
لا يعلم يتوقف ان علم المشتري في مجلس البيع نقد وان تحرق
فقل العلم بطل **وبيع البيع من غير المشتري** يعني باع شيامن زيد ثم
باعه من بكرة لا يتعقد الثاني حتى لو تقاسمنا الاول لا يتعقد الثاني
لكن يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله

Copy

versity

في النقول لافي الغمار فيما خلاص المعروف الذي سياتي **وبيع المبيع**
 عند البيع وقد مر في باب **البيع** ما باع فلان والبائع يعلم المشتري
 لا يعلم ان علم في المجلس **والابطل والبيع** مثل ما بيع الناس به او بثل
 ما احدث به فلان ذكر في شرح الشافعي انه لا يجوز وفي نسخة الامام
 السرخسي هذا اذا لم يعلم المشتري بذلك فاما علم في المجلس فعن ابي
 فيه روايتان **وبيع الثمن** فبقيته لم يجر للمحال ولو عينت في
 المجلس جاز **وبيع فيه جاز المجلس** وقد مر في اول البيوع **وبيع**
القاص فانه موقوف على اجارة المالك ان افته به القاص
 ثم البيع وان محم والمفتوب منه مبيعة فكذا ان لم يكن ولم
 يسلم له شيء ملك ينتقض البيع **وحكمه** اي حكم البيع الموقوف
لله انما يقبل الاجازة **وقوله** كذا **البائع** **والشترى** **والبيع** **قائما**
 المراد يكون البيع قائما ان لا يكون متغيرا بحيث يعد ثابته
 فانه لو باع ثوب غيره بغير امره فبيعه المشتري فجاز
 به الثوب البيع جاز ولو قطعه وحاطه ثم اجاز البيع لا
 يجوز لانه صار شيئا اخر **كذا الثمن** لو كان **عرضا** اي كايستوف
 قيام البيع **والثمن** الثمن ايضا اذا كان **عرضا** **وصاحب المتاع**
ايضا اي كايستوف قيام البيع **والثمن** كذا لورين **يشترط** قيام
 صاحب المتاع البيع حق لو باع غيره فمان صاحب المتاع فل
 ان يغير البيع فاجاز ولورين لا يجوز **وحكمه** ايضا ان **احد**
الثمن اي احذ المالك الثمن او طلبه من المشتري **ليس باجازه**
لبيع الموقوف **واختلف في احسن** فقيل اجازة وقيل
 لا وهو لا يجوز له اي للبيع الموقوف بخلاف المتاجر
 فانه اذا قال لا اجيز بيع ثم اجاز جاز كل ذلك من الخلاف
 ثم لما منع عن البيع الموقوف واعكامه شرع في بيان المكروه
 فقال **ولكره البيع** **عند الاذن** **الا** **والجمعة** لان فيه اخلاص

يشترط قيام

بواجب السعي اذا فقد او وقتا يتناهيان واما اذا تناهيان شيئا
 فلا كراهة وكره النحر وهو ان يزيد في الثمن ولا يريد الشري لغير
 غيره لقوله عليه السلام لا تاجشوا وكره **السوم** **على سوم غيره**
بعد رضاه **بشتر** لقوله عليه السلام لا يستام الرجل على سوم احده
 ولا يجلب على خطبته احده فانه نهى بصيغة النفي وهو ان يبيع فاما
 اذا ساومه عياني ولم يركز احدهما الي صاحبه فلا بأس للغير ان
 يساومه ويشترى فانه بيع من يريه وكذا قال اخلاف بيع من يريه
 فانه جاز لورين والاشترى وهو محل النفي في الخطبة ايضا تلحق الجلب
 اي يتلحق ببعض اهل البلد المجلوب من خارج البلد اليه من الطعام
 المضر لاهل البلد للشيء عنه ولان فيه تضيق الامر على الحاضر
 فان كان لا يضر فلا بأس به الا اذا لبس السعر على الواردين واشترى
 باقل من القيمة **وبيع الحاضر للبادي** **وماذا** **الخط** **لقوله** **عليه السلام**
للبيع **الحاضر للبادي** وهذا اذا كان اهل البلد في فخط وموبيع من اهل
 البلد ومريضة في الثمن الغالي فيكره لانه اضرارهم فان لم يكن كذلك فلا
 بأس به لعدم الاضرار وقيل صورته ان يبيع البادي بالطعام الي
 مصر فيق كل الحاضر من البادي ويبيع الطعام ويغالي السعر على
 الناس فانه منعي عنه فانه لو تركه لباع بنفسه وخصه في السر
والتعريف بين الصغير **وديه** **رحم** **رحم** **منه** **لقوله** **عليه السلام** **من**
من فرق بين والدته **وولدته** **فرق الله** **بما بينه وبين** **احبه**
يوم القيمة **ووهب** **صلى الله عليه وسلم** **علامين** **صغيرين** **ثم**
قال **له** **ما** **فعل** **الغلامان** **فقلت** **بعت** **احدهما** **فقال** **عليه السلام**
ادرك **ادرك** **ويروي** **ازداد** **ازداد** **ولان** **الصغير** **ميتا** **من**
بالصغير **وبالكبير** **والكبير** **ثاني** **في** **الصغير** **ويوم** **مواحه**
باعت **الشقة** **الناسية** **من** **فرق** **الغرامة** **فكان** **في** **بيع** **احدهما**
قطع **الاستيناس** **والنوع** **من** **المتعاهد** **وفيه** **ترك** **الرحمة** **علي**

Copy

ersity

على الصغار وقد اوعده عليه **خلاف الكبيرين** اذ ليس هنا ترك الرحمة
عليهم **والزوجين** لان النص معلول بالقرابة المحرمة للزواج لا لغيره
فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا بد من اجتماعهما في
ملكه حتى لو كان لحد الصغيرين له والاخر لغيره لا باس ببيع واحد
منهما ولو كانت التفرقة حتى مستحق لا باس به كدفع احدهما
بالجناية وبيعه بالدين ورده بالعيب لان التطور اليه ورفع اليد
عن غيره الا الاضرار به وحكمة اي حكم البيع الكرويه انه لا يفسد
لان النقص باعتبار معنى مجاور للبيع لا في صلبه ولا في شرائط
صحته ومثل هذا النهي لا يوجب الفساد بل الكراهة **ولا يفسد**
لان وجوبه في الفساد لرفع الحرمة ولا حرمة ههنا **وعليك البيع**
قبل القبض لما مر من ان عدم ثبوت الملك قبل القبض في البيع
الفاسد حذر لا يقترب من الفساد المجاور ولا فساد ههنا **وتجوز**
لا الغيبة انه علمك القبض من قبل المشتري لان وجوب المفاوضة
الغيبه في البيع الفاسد لكونه في حكم الغيب وهذا ليس كذلك
يا **الاقالة** هي لغة الاستقاط والرفع
وشرحا **رفع المبيع** ونقصه **يلفظين احدهما** مستقبلي في شرع
العدوي **الاقالة** تثبت بلفظ من احدهما يعبر به عن المانع
والاخر عن المستقبل كقول الرجل اقلن وتقول صاحبه اقلت
وقال محمد هو كالبيع لا يقع الا بلفظين يعبر بهما عن المانع وفي
الغناوي اختيار قول محمد كذا في الخلاصة **وتوقف على قول**
الاخر في المجلس في الخبر يتيوقف قول الاقالة على المجلس وم
بيع قولها في مجلسها نصا بالقول يبيع قولها دالة بالان
كما اذا فظها فقيها فور مغالبة المشتري **وهي صيغة**
من موجبات العقد قال الزيلعي قوله فسخ في حق التعاقب
غير مجري على اطلاقه لانه انما يكون فسخا في حق موجبات

العقد من غير شرط واما اذا لم يكن معايل وجب بشرط اريد
قال اقاله فيه تعتبر بعبارة جديدة في حق التعاقدني ايضا كما اذا
اشترى بالدين الموجه معا قبل حلول الاجل ثم تقابل احد الدين
حالا كانه باعه منه وكما اذا تقابل اثنان ادعى رجل ان البيع ملكه
وشهد المشتري بذلك لم تقبل شهادته كانه هو الذي باعه
ثم شهد انه لغيره ولو كانت فسخا لقلت الا ترى ان المشتري
لو رد البيع بعيب نقصا وادعى البيع رجل وشهد المشتري
بذلك تقبل شهادته اذ الفسخ عاد ملكة القديم في يديك متلقيا
من جهة المشتري لكونه فسخا من كل وجه وفتح على كونها فسخا
فروعا ذكر الاول بقوله **فطلت** اي الاقالة بعد وفاة البيعة
لاستناع الفسخ بسبب الزيادة ولو كانت بيبعا محضا لجازة الوا
هذا اذا ولدت بعد القبض واما اذا ولدت قبله فالاقالة صحيحة
عنده وذكر الثاني بقوله **وصحبت** بمثل **الثن الاول** اذا باع التو
اولومي شيئا لكثيرين فبنته حيث لا يجوز اقالته وان كانت بمثل
الثن الاول رعاية لحاجات الوقت وحق الصغير **وان** وصلته
شرط غير حنيفة اي جنس الثمن الاول او الكثر منه اي من الثمن
الاول او الاقل اي صحبت الاقالة بمثل الثمن الاول وان شرط غيره
اما الاول فلان الاقالة فسخ والفسخ لا يكون الا على الثمن الاول
واما الثاني فلان الشرط فاسد والاقالة لا تفسد بالشرط
الفاسد كما ساقى **الا اذا نقيب** اي البيع عند المشتري استثنى
من قوله او الاقل فان الاقالة تجوز باقل من الثمن الاول لان نقصان
الثن يكون بمقابلته الثاني بالعيب وذكر الثالث بقوله **ولا**
تفسد بالشرط الفاسد لان فساد البيع به لزوم الربوا كما مروى
ربوا في الفسخ وذكر الرابع بقوله **وجاز للبايع بيع البيع قبل**
قبضه يعني اذا تقابل اثنان برى المشتري البيع حتى باعه منه

ثانيا جاز ولو كانت بيعا فسد لانه عابه قبل القبض ولو باعه
من غير المشتري لم يجز لانه بيع جديد في حق غيره وذكر الخامس
بقوله وجاز بيع الكيل والوزن بلا اعادة الكيل والوزن يعني
اذا كان البيع مكيلا او موزنا وقد باعه منه بالكيل او الوزن
ثم تقابلا واسترد البيع من غير ان يعيد الكيل او الوزن جاز
ولو كان بيعا لم يجز وذكر السادس بقوله وجاز منه البيع للمشتري
بعد الاقالة قبل القبض يعني اذا وهب البيع من المشتري بعد الاقالة
فما القبض جازت الهبة ولو كانت بيعا لم يجز لان البيع يتقسط
للبايع قبل القبض ومعنى حق ثالث عطف على قوله ففسخ قال في الفا
لخلافا عما اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ الفاسخ او
التاركة لا يجعل بيعا اتفاقا اعلا لا بموصوفاه اللغوي وقد فرع على كونه
بيعا فزوعا ذكر الاول بقوله فتسليم الشفعة في البيع لا ينافي اقله
في الاقالة يعني لو كان البيع عقارا فسلم الشفعة ثم تقابلا يتقسط
بالشفعة لكونه بيعا جديدا في حقه كانه اشتراه منه وذكر الثاني
بقوله ولا يرد البايع الثاني على الاول يعيب عليه بعد الاقالة
يعني اذا باع المشتري البيع من اخر ثم تقابلا ثم اطاع على عيب كان في
البايع كما راد ان يرد على البايع لم يسهل ذلك لانه بيع في حقه كانه
اشتراه من المشتري منه وذكر الثالث بقوله وليس للواهب الرجوع
اذا ابلغ الموهوب له الموهوب من اخر فتنقلا يعني اذا كان البيع
موهوبا فباعه الموهوب له ثم تقابلا ليس للواهب ان يرجع في
هبة لانه الموهوب له في حق الواهب كالمشتري من المشتري منه
وذكر الرابع بقوله والشترى اذا باع البيع من اخر قبل النقصان
للبايع شراء منه بالاقال يعني اذا اشتري شيئا فقصصه ولم ينفذ
حين باعه من اخر ثم تقابلا وعاد الى المشتري فاشتراه اي البايع
الاول منه قبل نقد ثمنه باق من الثمن الاول جاز وكان في حق البايع

كالهوك بشر اجد بين المشتري الثاني وذكر الخامس بقوله واذا
اشتري بغير وجه للتجارة عند الترخيم بعد الحمول وجده بغيرها
فرد بغير قضا واسترد العروضة فملك في يده لم يسقط الزكوة
يعني اذا اشتري بغير وجه التجارة عند الخدمة بعد ما حال عليها
الحول فوجده بغيرها فرد بغير قضا واسترد العروضة فملك
في يده فان الزكوة لا تسقط عنه لانه بيع جديد في حق الثالث
وهو الغير لان الرد بغير قضا اقله وهلاك البيع يمنعها اي
الاقالة لا هلاك الثمن لانها مرفوعة البيع والاصل فيه المبيع لا الثمن
ولهذا اذا هلك المبيع قبل القبض يبطل البيع بخلاف هلاك الثمن
الثمن وهلاك بعضه لا يبطل البيع يمنعها بقدره اعتبارا بالبيع
بالكل ولو تقابلا جاز الاقالة بعد هلاك احدها ولا تبطل بهلاك
لان كل واحد منهما مبيع فكان البيع باقيا باب المراجعة والتولية
والوصية الاولى ما ملك لم يعل بيع يتاول ما اذا ضاع المضمون
عند الغاصب ومن قيمته ثم وجده حيث جاز له ان يبيعه مراجعة
وتولية على ما ضمن وان لم يكن فيه شرع عليه بل ما قام عليه لم يبيعه
الاول لان ما ياحده من المشتري ليس ثمنه الاول بل مثله وقال المثل
بمثل ما قام عليه لما ساء له ان له ان يضم اجر الفصار وخوه الى
الثمن ويقول قام على كذا بزيادة عما قام عليه وان لم يكن من جنسه
والثانية بيعه اي بما قام عليه بدونها اي بدون الزيادة والثالثة
بيعه باقل منه اي بما قام عليه بشرطها اي البيوع الثلاثة شرا وه
اي شرا ما يبيعه مراجعة او خوها بمثل من التوفات والمكيلا
والعدديات المتعارفة او يملك من البايع الاول واللام في
المشتري متعلق بملاك والرجع مثلي معلوم جله حاله يعني
ان هذه البيوع لا تنقح اذا كان عوض البيع الذي اشتراه
البايع سائفا قيميا لان منها ما عاى الاحتراز عن الخيانة

وشبهتها والاعتزاز عن الحياة في الغيبة ان امك فقد لا يمكن
والاعتزاز عن شبهتها لان المشتري لا يشتري البيع الا بقيمة ما رفع فيه
من الثمن اذا لم يكن دفع عليه حيث لا يملكه ولا دفع مثله اذا الغرض
عدمه فتعنت القيمة وهي مجهولة تعرف بالظن والخبير فيمكن فيه شبهة
الا اذا كان المشتري مراجه من يملك ذلك البذل من البائع الاول بسبب
من الامساج فاشتراه مراجه بخرج معلوم من درهم او شي من الكيل او
الوزن والوزن الوصوف لاقتداره على الوفاء بالتزم واملا ان اشتراه
بخرج ذه يارده فانه لا يجوز لانه اشتراه برأس المال وبيع في قيمته
لانه ليس من ذوات الاموال فصار البائع بايعا للمبيع بذلك الثمن الذي
كالنوب مثلا وتجر من احد عشر جرامة النوب والجزل ادي عشر
لا يعرف الا بالقيمة وهي مجهولة فلا يجوز له ان يبيع **صم اجرة**
لغضار والصنع بالغنة مضد روبا كسوما يصنع به والطراز علم
النوب والفعل والحل وطعام البيع وكسوته وسوق الغنم والسيار
الشروط اجرة في العقد فان اجرة السيار ان كانت شروط
في العقد تضم والا فاكثر السائح عا انما لا تضم خلافا لاجرة الدلال
فانها لا تضم اتفاقا **الى ثمة** متعلق بقوله ضم وانما ضمت اليها
تزيد في عين البيع كاصنع واحوانة او في قيمته كالحمل والسوق
لان القيمة تختلف باختلاف المكان فتلحق اجرة براس المال
وان فعل المشتري بيده شيئا مما ذكر من الغنم وخفه لا يضم والحمل
كما يزيد في البيع او قيمته يضم وما لا فلا ذكره الزبلي لا الى ليس
ضم **اجرة الطبيب** لانه لا يزيد شيئا في العني ولا القيمة **واجرة المعلم** لان
اجره لم يزيد مال به البيع فان التعلم حصل فيه لذته وشغفه فان
انه يكون تلبية شرطه وهو لا يكفي في العلم **والدلال والراعي**
ونفقة نفسه فانها لا تزيد في البيع شيئا بخلاف اجرة السيار
الشروط ونفقة البيع كما مر **وجعل الابن وكرا بيت الحنفية** قالوا

ايضا

ايضا لا يزيدان من خلاف كالمبيع فانه يضم لافادته عزاء في الغيبة
ويقول البائع حين البيع وضع ما يجوز منه قام **على يده الا ان يشترطه بكذا**
بحر الا ان الكذب جاء اي البائع في **الراحة** اي ظهر حياثته بالينة او
قتراره او يكتوله خير للمشتري ان شاخذه اي البيع **ثمة او من يده**
التولية اذا لم يخط في التولية لم يبق تولية لانه يزيد على الثمن الاول
فيغير مراجه فيتغير به الضرف ولو لم يخط في المراجعة يبق مراجه
على حالها وان كان البيع الشر ما ظنه المشتري ولا يعتبر الضرف
ونثبت للمطهر لا يتغلبه الرضا **ولو ملكه البيع** او امتلكه قبل ان يخط
فان الرضا وجد به مانع منه اي من الرد **لزمه نكاح الثمن** **وسقط**
حياؤه لانه مجرد اختيار لا يتغلبه شي من الثمن كخيار الرقية والشرط
مخلاف حياؤه لانه لا يتغلبه من المشتري **الحمل** **الحيث** **الحيث** **الحيث**
الحيث عن تسليمه لا يخط ما يتغلبه من الثمن **سكنى** **كانا** **بعد بيعه**
فان راجع اي اراد المشتري ان يبيع مراجه **طرح عنه ما راجع** اي كان راجع كان
قبل ذلك **وان استغرق البيع الثمن لم يراج** صور رقة انشترى بقر
بعشرين ثم باعه مراجه بثلاثين ثم اشترى بعشرين فانه يبيعه
شراجه ثم على عشرة **ويقول** قام على عشرة ولو اشتراه بعشرين
وباعه باربعين مراجه ثم اشترى بعشرين لا يبيعه مراجه
اصلا لان شبهة حضور البيع الاول بالعقد الثاني زائفة لانه
ناكذه بعد كون عا مشرفا لزواليا وقوفه على عيبه والحيث
في بيع المراجه كالحقيقة احتياط لخلاف ما اذا اخطأ ثالث بان
اشترى من مشترى لان الثاني حصل بغير **سراج** **اي** **ما راجع**
بيع مراجه **مسبة** **تقرب من ما في يده** **الحيث** **بقر** **قده** **اي**
لو لم يكن عا العبد دين وراج من مولاة شيلا يبيع لانه لا يفسد للمو
شيا يمكن له قبل البيع لامت الرقية والمعك الضرف **فيما اشترى**
الادون متعلق بقوله سراج صور رقة اشترى عبد مائة وانه في الفارة

تؤبى بعشرة وعليه دين محيط فباعه من المولى بخمسة عشر فانه
بيعه مائة على عشرة كوكبه وهو ان يشتري المولى ثوبا بعشرة
فباعه من عبده المائة وله الدين بخمسة عشر فانه ايضا
بيعه مائة على عشرة لان في هذا العقد وان كان صحيحا في
نفسه شجة العدم لان العبد ملكه وما في يده لا يخلو عن حقه
فاعتبر ما في حق المراجعة لانها على المالك فحق الاعتبار
للمشتري الاول فصار كالمشتري الاول في المولى بعشرة في
الفصل الاول وبيعه للمولى في الفصل الثاني فاعتبر الثمن الاول
وبراخ عرب المال على ما شره مضافا به بالنصف متعلق بمضاف
اولا متعلق بشراؤه وعلى نفق ما عجز به ثابته اي
من مضاف به متعلق بقوله بشرائه يعني اذا كان مع المضاف
عشرة دراهم بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه من ثوب
المال خمسة عشر فانه بيعه مائة بدين عشرة ونصف لان
هذا البيع وان قدر جوازه عندنا اذا عدم الرجح كما هو كذلك
صفا لان الرجح انما يحصل اذا بيع من الاجنبي فحقه شجة
العدم لان المضاف وكما عجز به رب المال البيع الاول وما
فاعتبر البيع الثاني مضافا في حق نصف الرجح **ببراه بلا بيان**
بالنقيب ووطي النقيب يعني ان يشتري جارية فاعور او وطيها
وهي ثيب ولم ينفقها الوطي ببيعها مائة ولا تخير على
البيان اذا لم ينفق عنده شي يقابل له التمثال الاوصاف ليقا
التمثيل الاول كان مقصودا باللائحة كما مر مرارا ولما قال
ولم ينفقها الوطي قال الزليعي الراد بقوله بيعه مائة
بلا بيان انه اشتراؤه مسلما بكذا من الثمن ثم اصله الق
عنده بعد ذلك واما نفس القبي فلا بد من بيان بان يبين
القبي والثمن من غير ان يبين انه اشتراؤه مسلما بكذا

العبي عنده كقرض الغار وحرق النار **للمشتري** فان ماضاع بالقرض
او اطرق وان كان حبرا يقابل شي من الثمن كالعذرة لم ينجس عنده
وبراخ بيان بالعبي بان قفا عينها بنفسه او قفاها اجنبي فاخذ
ارسلها لانه صار مقصودا باللائحة فبقاها شي من الثمن **وطي**
الكر لان العذرة حرم من العين يقابلها الثمن بنفسه وقد حبسها
ككسرة بنقوه ووطي لانه مقصودا باللائحة **شره بنفسه وبراخ**
بلا بيان يعني ان يشتري شي بالف درهم ببيعة وباعة بربح مائة ولم
يبيعه فعلم المشتري **حبره** ان مضافا وان شاردلان الاجراء
يشبه البيع حتى يراعى البيع لاجل الاجل والشبهة قبل وان كان
ودلالة الاجل بمكسبه ههنا محقة بالحقبة فصار كانه اشتري
شئ وباع احدها مائة مائة ببيعة فثبت له الخيار عند علمه
بالخيانة **فان ابلغه ثم علم لزومه كل ثمن** وهو الف ومائة لان الاجل
لا يقابل شي من الثمن كذا **التولية** يعني ان كان ولاه اياه ولم يبين
حيز لان الخيانة في التولية مثلها في المراجعة لانه بنا على الثمن
الاول وان كان استهلكه ثم علم لزومه بالف حال الما مران الاجل
لا يقابل شي من الثمن **ولي رجلا شيما قام عليه ولم يعلم مشتريه**
قدرة اي قدر ما قام عليه **فقد** البيع لجملة الثمن وان علم اي
المشتري قدره **في المجلس** البيع لزوال الغيب قبل تفرقه وخبر
المشتري ان شاقبل وان شاردلان الرضا لم يتم قبله لعدم العلم
فيتخير في خيار الروية **فقد** مع بيع العقار قبل قبضه **لا**
المنقول عند ابي حنيفة والي يوسف وعند محمد ولا تقدر على
تسليمه اذا اشترى شيئا فلا يتبعه كالتنقل حتى تقبضه
ولانه لا يقدر على تسليمه قبل قبضه فلا يجوز بيعه كالتنقل
ولها ان ركن البيع صدق من اهله ووقع في محله والحدث
مطلوب لاحتمال الهلاك وهو في العقار فادري لو تصور هلاكه

يجوز لقوله عليه السلام



قبل القبض بان كان على شرط النهر وخو قالا لا يجوز بيعه قبله
 فلا يفسر على المنقول وقد اضطرب هذا كذا في شرح الهداية
 وغيرهم والظاهر الموافق لقواعد الأصول ما ذكر في الغاية وهو
 ان الاصل ان يكون بيع المنقول وغير المنقول قبل القبض جائزا
 نقا واحل الله البيع وحرم الربو لكن حصر منه الربو ما لا يستل
 مقارن وهو قوله نقا وحرم الربو والعلم العام المخصوص يجوز
 تخصيصه بخبر الواحد وهو ما روينا عليه السلام نفى عن بيع ما
 يفيض ثم لا يخلو اما ان يكون معلولا بعذر الانفساخ او لافاد
 كانت ثبت المطلوب حيث لا يتناول العقار وان لم يكن وقع
 التعارض بينه وبين ما روينا في السنن مسند الى الاخرم عن
 ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نفى عن بيع
 الغرور وبينه وبين ادلة الجواز ذلك يشترط الترك وجعل
 معلولا بذلك اعمالا لثبوت التوفيق مع الاعمال متعين
 لا محالة ويكون مختصا بعقد ينفسخ بهلاك الغرض قبل القبض
شري الكيل كمالا اجازة وقدم انه معرب كذا في ويجوز في الجيم
 الحركات الثلاث لم يبعد ولم ياكله **خبر كليل** نفى النبي عليه السلام عن
 بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري
 ولانه يجزأ ان يزيد على الشروط وذلك للبائع بخلاف ما اذا
 باع جزأ لان الزيادة للمشتري بخلاف ما اذا باع الثوب بما
 لان الزيادة له اذا الذرع وصف في الثوب بخلاف القدر كما ذكره
 الشرا او وصية للمالك ان يتصرف فيه قبل القبض وقبل الكيل
 وقبل يكون الكيل مبيعا لانه اذا كان تمنا جاز التصرف فيه مطلقا
 كذا في النهاية **الا ان يكيل بعد بيعه عند المشتري** لان البيع به
 معلوم بالكيل واحد ويحقق معنى التسليم وحمل الحديث
 اجتماع الصفتين كما سيأتي في التسليم انشا الله تعالى اذا كالا البائع

لانه اذا ملك
 مكيلا او موزونا
 فبهيته

قبل

قبل البيع وان كان تحضرة المشتري لم يعتبر لانه ليس صاع البائع والشرا
 وهو الشرط وكذا لو كان بعد البيع بغية الشرا لان الكيل من باب
 التسليم اذ به يعلم البيع ولا تسلم الا تحضرة **كذا الورق والصدور**
اي لا يبيعه ولا ياكله حين يرفد او بعده ثانيا ويكره ان وزنه او عد
 بعد البيع تحضرة الشرا **لا الذرع** اي لا يشترط ما ذكر في الذرع
 وان اشتراه بشرط الذرع لما مر من ان الذرع وصف لا يقابل
 شي من الثمن فيكون المشتري قال ابن الزبيلي هذا اذا لم يسلم لظلم
 ذراع ثمانية نسي فلا يحل له التصرف فيه حتى يذرع **حالة القرف**
قال الشافعي فبهيته كذا كان مما لا يتعين كالنقود او يتعين كالكيل
 والوزن حين لو باع اولا بذر او ثوبا من الخيل جاز ان يأخذ
 بذر او خيلا اخر او جعة اخرى وهو الملك وانما المانع هو
 غرر الانفساخ بالهلاك لما مر ان الاصل في البيع هو البيع ولا
 ينفسخ البيع بخلاف الثمن اما اذا كان من النقود فظاهر واما
 اذا كان من الكيل او الموزون فلا يبيعه من وجهه وبين من
 وجهه ولهذا لا ينظر الا في صورة القايضة بهلاك
 احدها وقد مر **اجازة زيادة المشتري فيه اي في الثمن ان قام**
البيع لانه ان لم يتم لم يبق محالة بغير الاضمار عنه لانه ان يكون
 في موجود والشيء يثبت ثم يستند ولم يثبت الزيادة لعدم ما
 يقابل له حال يمكن احرازه بالذرع بما يقابل له كونه استا طاولا
 سقاط لا يشترط ثبوت ما يقابل له فثبت الخط في الحال ويحق
 باصل العقد استنادا **وجاز زيادة اي البائع في البيع** لا التصرف
 في حقه ومكته **ويعلق الاستناد اي استحقاق البائع والشرا**
بالكيل اي كذا الثمن والبيع والزاوية والزيادة عليه والزيادة والخط
 يلحقان باصل العقد فاجازة في الخط والزيادة يعتبران العقد من
 وصف مشروع الى وصف مشروع وهو كونه من اجزاء او خاسرا

Copy

University

او عدلا ولما ولاية الرفق فافق ان يكون ولاية التغيير قال صدر الشريفة
ويمكن ان يقال انه اذا استحق مستحق البيع او الثمن والاستحقاق
تعلق بجميع ما يتعاقب من الزيد والنقص عليه فلا يكون الزايد
ضلة منه **ان** كما هو مذهب زفر الساطع في اقول لا يمكن ذلك
لان مدار الاستحقاق على الدعوى والسببية فان ادعى المستحق
مجرد الزيد عليه واثبت اخذه وان ادعاه مع الزيادة هو
واثبت اخذه وكذا ان ادعى الزيادة فقط ثم انحل الاستحقاق
يظهر في التولية والمراجعة **فراخ ويولي عليه** أي الكل **ان**
ويدعي الباقي ان يحط فان البايع اذا حط بعض الثمن عن
المشتري قال الاخر وليتك هذا الثمن وقع عقد التولية
على ما بقي من الثمن بعد الحط فان الحط بعد العقد ملحق باصل
العقد فكان الثمن في ابتدا العقد هو ذلك المقدار قلنا
اذا اراد المشتري على اصل الثمن او البايع على اصل المبيع
والشحيح ياخذ بالاقبال فيها اي في الزيادة على الثمن والحط
وان كان مقتضى الاطلاق بالاصل ان ياخذ بالكل في صورة
الزيادة لان حقه تعلق بالعقد الاول وفي الزيادة هو
ابطال له وليس لها ابطال قال **رحم الله الاجمعي** **عبد**
من ويد بالثمن على المبيع من كذا من الثمن يسوي الالف
اخذت له يسوي العبد الالف من زيد والزيادة من الثمن
ويؤم فقل من الثمن والالف على زيد لانه ثمن العبد ولا يفي
عليه اي على القابل لاصل ان الزيادة في الثمن والمثل جائرة
عندنا وتلتحق باصل العقد كان العقد وردا ابتدا على
الاصل والزيادة كما مر وان اصل الثمن لم يشرع بغير مال
فما لم يشرع له الا يصح ايجابه على الوجه لانه لا يستفيد
بالزيادة مالا واما فصول الثمن فيستفي عنه حتى يقع

الزيادة

الزيادة من الاضيق كما يقع من المشتري اذا سأل عن بمقابلته الزيادة
فصار كمثل الخلع فانه يقع على غير المرأة اذا لم يكن لها شيء بمقابلته الزيادة
اذ الصنيع عند الخروج غير مقوم لكن من شرط الزيادة المتعاقبة
تسمية وصورة حتى يثبت حسب وجوب الثمن بواسطة المتعاقبة
فاذا قال من الثمن فقد جعل المالمية بمقابلته المبيع صورة فوجد
شرطها فحقه واذ لم يقل من الثمن لم يوجد المتعاقبة صورة ولا معنى فلم
يوجد شرطها فلا يقع وفي التزام المالمية ابتداء البيع داره من غيره
وهو رشوة وهو حرام **مع تأجيل الديون** وان كانت حالة في الاصل
لان الدين حقه فله ان يوجزه فشيء على المديون كماله ابراهم
الي اجل معلوم او مجهول اجهاله يسيرة كالتأجيل الى الحصاد خلا في
مالوكات فاختصة كهوب الرج **سوي الغرض** فان تأجيل لا يصح لانه
يصير بيع الدوام بالديناء يرضى لانه معاوضة اشتقا وان كان
اعارة وصلة ابتدا **الا اذا اوصى** فانه اذا اوصى ان يقرض من ماله
الف درهم فلا تا اليسته لزم من ثلثه ان يقرضوه ولا يطلبه
فيل السنة لانه وصية بالنزع والوصية يتسام فيها نظر الدين
ولا يجوز ان ياخذ منه والسكنى ولزمت **اما حال المستقرض** **الرج**
على اخر يد يديه فاجله الغرض **معدة معلومة** فانه فيجب حتى لو اراد
القرض ان يطالب المستقرض ذلك الدين ليس له ذلك لان الحوالة
مبررة بركة الدين في رواه فيقراة مطالبة في اخذ كذا في
العادية **باب** **الربوا** هو لغة الفضل مطلقا
فضل احد النعمتين على الاخر ففضل فقري شعير على فقير
لا يكون ربوا الا انتقا المائسة بالمعيار الشرعي وهو الكسب
والوزن ففضل عشرة وروا لا انتقا اذ ربح من الثوب المروي
على خمسة اذ ربح منه لا يكون ربوا الا انتقا المقدار الشرعي غالبا
من عوض احتراز عن بيع كبربر وكبر شعير وكبربر وكبر شعير

Copy

University

فان الثاني فاضل على الاول لكن غير خالي عن الموضوع بصرف الجنس الخ
الجنس شرط لا احد العا قد ينحى لوضوحها لا يكون رويها
العا ومنه حتى لم يكن الفضل الثاني عن موضوع في العينة رويها **وعلة القد**
بالجنس لانه الاصل فيه الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام هـ
الخطبة بالخطبة مثلا بمثل والفضل رويها اي بيعوا مثلا
بمثل او بيع الخطبة بالخطبة مثلا بمثل والفضل رويها لانه اذا كان الامر
للوجوب والبيع مباح صرف الوجوب الى رعاية المائنة كما في قوله
تعالى فانه مقتبضة حيث صرف الاجاب الى القرض فصار شرط
للرهن والمائنة بين الشيء تكون باعتبار الصورة والمعنى معا
والقدر يسوي الصورة والجنسية يسوي المعنى فيظهر الفضل الذي
هو الروي ولا يقتصر الوصف لقوله عليه السلام جيدها ورديها
سواء **فان وجد** اي القدر والجنس **حرم الفضل** كقوله في بيع
منه **والنساء** ولو مع التماز في كقوله في بيع منته (احدها) او كلاما
نسبة **وان عدم** اي كل منهما خلا اي الفضل والنساء وان وجد احده
فقط حل الفضل كما اذا بيع قنبر حنطة بقنبر يشعري ابيد
خل فان احدث جنس ب العلة وهو الكيل موجودا لاجز الآخر
وهو الجنس وان بيع خمسة اذرع من الثوب ستة اذرع منه
بيد حل ايضا لوجود الجنسية وان عدم القدر **لا النساء** اي لا
حل النساء فيهما بين الصورتين ولو بالتساوي في حصة رويها
الفضل بالوصفين وهو النسبة باحدها لان جز العلة لا يوق
الحكم لكنه يورث النسبة وهي باب الربو بالحقيقة بالحقيقة
وان كان ادي منها فلا بد من اعتبار الطرفين في النسبة احد
الدين معدوم وبيع المعدوم عن جائر فصار هذا المعنى
مرجا لتمام النسبة فلم يحل وفي بيع غير النسبة لم يغير النسبة
لما ذكرنا انها ادي من الحقيقة **كسلم** ثوب هزوي في هزوي فانه

لم يحجز

لم يحجز لا بخاد الجنس ويرى شعير فانه ايضا لم يحجز لوجود القدر
و **الجيد والروي** متساوي لقوله عليه السلام جيدها ورديها سواء
في اعتبارهما سد باب البياعات ثم خرج على قوله فان وجد احده
الفضل والناسق **فحرم بيع الكيل والوزن** **فحرم** اي بيع الكيل بالكيل
كيل والوزن بالوزن **متساويا** ولو غير متطوع كالحصاة فانه
من الكليات والحدود فانه من الموزونات والطعن غير معتبر
عندنا بل عند الشافعي **وبالفلسا** عطف على متساويا لانه كتم التعرير
الا ان لا يتفقا اي العوضان امتسا من قوله فحرم بيع الوزن بخسبه
في صفة الوزن **للتعود والزعفران** والظن والحدود وخوها بغير
يوزن الاخر لكانها تختلفان في صفة الوزن وسفاهه **اما الاول** فلان
الزعفران يوزن بالامنا والتعود بالسجنان **واما الثاني** فلان لوبا عفران
من يتعين والتعود بالتعيين **واما الثالث** فلان لوبا عفران
من لا يتعين موازنة بان يقول اشترى هذا الزعفران بهذا القدر
المسار الى على انه عشرة نابر مثلا وقبضه البائع مع التصرف فيه
فان الوزن ولو باع الزعفران على انه منوان مثلا وقبضه المشتري ليس
له ان يتصرف فيه حتى يعيد الوزن وان اختلفا في صفة الوزن ومفاه
وحكمه لم يجمعهما القدر من كل وجه فتزول الشبهة فيه الى شبهة هـ
الشبهة فان الموزونين اذا انتقا كما ذل المنع للشبهة **واذا لم يتفقا**
كان ذلك شبهة الشبهة وهي غير معتبرة **وحل** عطف على حرام اي
حل بيع الكيل والوزن **متساويا** بلا تفاضل وحل ايضا بيعهم **بلا قدر**
كما يبيع ما دون **نصف صاع** فان المعتبر في قدر الكليات نصف
الصاع لامادونه اذ لا تقرير في الشرع **ما دون** باقل منه متعلق
بالبيع القدر اي يبيع ما دون نصف صاع باقل منه **حققت** من يرد
حققت منه فان يجمعها بها جائز وان وجد الفضل لا انتقا القدر الشرعي
الا ان يكون امتسا من قوله بلا قدر اي انما اجل بيع الاقل من القدر

Copy

ersity

الشعير باقل منه اذا كان حالا اما اذا كان بالنسبة فلا يحل الوجود جزئيا
للنساء وهو الجنس حتى اذا اتفق الجنس اصيل محل البيع مطلقا ولو با
بالنساء لا يتناول من جزاء العلة كبيع خفية من بر خفتين من شعير
كل عدي متعارف فان بيع العدي المتعارف بحسنه متفاضلا
حاز ان كانا موجودين لانعدام المعيار وان كان احدهما نسبة لا غير
لان الجنس بانفراذه يحرم للنساء والعقود في غير الصرق المتعين
لا المتفاضل حتى لو باع براء بيمينها وتفرقا قبل القبض حاز وقال
الشافعي يعتبر المتفاضل قبل الافتراق في بيع الطعام بالطعام كما في
الصرق لقوله عليه السلام في الحديث المعروف بيد ابنته ولسانها بين
متعين فلا يشترط فيه القبض كالشوب ومعني بيد ابنتها بعين كذا
رواه عباد بن الصامت روي عنه النبي والشعير والنمر والي
كلى والذهب والفضة وزكى فان كل ما نص رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حزم المتفاضل فيه كىلا فهو كىلي ابدأ وان ترك الناس الكىل فيه مثل
الخططة والشعير والنمر والمخ وكل ما نص على حزم المتفاضل فيه وزكى فهو
وزكى ابدأ وان ترك الناس فيه الوزنة كالذهب والفضة لا يغيران
يعرف لان النص اقوي من العرف والاقوي لا يترك بالادنى خلافا
ما عداها اي ما عدا الاشياء الستة فان ما لم ينص عليه فهو محمول
على عادات الناس لقوله عليه السلام ما رواه المنون حسا فهو عند
الله حتى فلم يجر بيع البر بالبر متساويا ومنه ما والذهب بالذهب
متساويا كىلا كما لم يجر جازفة وان تعارفوا ذلك لاحتمال الفضل
على ما هو المعيار فيه الا ان السلم يجوز في الخططة وخوها وزكى
السلم في معلوم وجاز بيع الفليس بالفلسين باعيا لها عند الم
والم يوصف وقال محمد لا يجوز لان الثمنية تثبت باصطلاح
الكل فلا يطل باصطلاحها واذا ثبت اما لا تثبت فصار بيع
الدرهم بالدرهمين ولما ان الثمنية في حقها تثبت باصطلاحها اذا

ولاية

ولاية للغير عليها فتطل باصطلاحها واذا بطلت تثبت بالتعيين بخلاف
التعدي لانها الثمنية خلقة وجاز بيع الرطب بالرطب وبالتمر ببيع التمر
بالسرو وبيع الغنم بالزبيب وبيع السررطيا ومسلولا بمثل او باليا
وبيع التمر والزبيب المتفق بالمتفق منها وبيع الدقيق مثله نقل عن حماد
بن الفضل ان بيع الدقيق بالدقيق انما يجوز اذا كانا مكبووسين والا
لم يحز قوله متساويا في الجوارح البيع في الاشياء المعدودة ووجه
الجواز انه ان كان بيع الدقيق بالدقيق انما يجوز اذا كانا مكبووسين
بالجنس بالاختلاف الصفة جاز متساويا وكذا مع اختلاف الصفة
لقوله عليه السلام جيدها وردتها سواء والجارح كيف ما كان
لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فيبيعوا كيف شئتم
وجاز بيع اللحم بالحبوب وبيع اللحوم والالبان المختلفتين اي ببيع
لحم الغنم لحم البقر وبالعكس وكذا البنات بعضها وبيع الكرايس بالفتن
والافضل او ببيع خلد الفل وهو اراد النمر بخل الغنم وبيع شحم البطن
باللبنة او بالتمر وبيع الخبز بالبر والدقيق متفاضلا هذا هو الجواز
البيع في الاشياء المعدودة من اللحم البهيم متساويا وجه جواز متفاضلا
اختلاف اجناسها وبالنسبة عطف على متفاضلا اي وجاز البيع
بالنساء ايضا في الاخير وهو بيع الخبز بالبر والدقيق وبه يعني طاعة
الناس لكن يجب ان يخطأ وقت القبض حتى يفيض من الجنس الذي
يسمى ليلا يصير اسنيد الا بالسلم فيه قبل القبض لا يبيع البر بالبر
او بالسويق او بالخالة فان بيعه بها لا يجوز مطلقا لبقا لها
من وجه لانها من اجزاء البر والمعيار فيها الكىل لكنه غرضو بينها
وبين البر لاكتنازها في الكىل وتخليجات البر فلا يجوز وان
كان كىلا بلى ولا يبيع الدقيق بالسويق مطلقا ايضا اذا لم
يبيع الدقيق بالسويق ولا يبيع السويق بالخططة فكذا يبيع اجزا
يهما لقيام المجامعة من وجه ولا الترتيبون بالزيت والسهم بالتمر

كحضور الملك لا تنقض العبد خاصته ولا ينتصب
الخاصة خصا بها الغائب لعدم ما يوجب انتصابه خصا الا
ان من تلقى الملك من جهة غير متقضا عليه ايضا لتعدي
انرا القضا اليه لا اتحاد الملك ومن قضى عليه في حادثة لم يضر
له فيما قبل تلك الجهة **واما الحكم في الملك الورع فعلى كافة**
من الناس لا قبله يعني اذا مال زيد بكرا فاك عبيدي ملكك منذ
حصة اعوام فقال بكر اني كنت عبيد لشرى ملكي منذ سنة اعوام
فاعطني فزهره عليه اندفع دعوي زيد ثم اذا قال عمر وليك
انك عبيدي ملكك منذ سنة اعوام وانك ملكي الان فيه
عليه بفعل ونفس الحكم خروجه ويجعل ملكا لعمر ويدل عليه
يقول ونفس الحكم خروجه ويجعل ملكا لعمر ويدل عليه ان قاضي
خان قال في اول البيوع من شرح الزيارات بعد ما حقق
السبيل حق التحقيق فصار في مسائل الباب على قسمي احدهما
عنى في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء
قضا على كافة الناس والثاني القضا بالعتق في ملك مود
وهو قضا على كافة الناس وقت التارخ ولا يكون قضا
قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خاليت
عن هذه الفائدة والنوع **الثاني لا يوجب انعساخها** اي
انعساخ العقود في ظاهر الرواية لانه لا يوجب بطلان
الملك **والحكم به** اي بهذا النوع من الاستحقاق **على** اي
البدعي يوحده المدعي من يديه **وعلى من تلقى** **والملك** الملك
منه بلا واسطة او وساطة **فلا يسمع** **وقوى** **الملك** **من**
لكونه محكوما عليه تقريعا على قوله والحكم على ذي اليد الى
اخره **بل** وهو فيحتاج بان يقول بايع من الباعة حين
رجع عليه بالثمن انا لا اعطي الثمن لان المستحق كاذب لان البيع

تج في ملكي او ملكك يا بني بلا واسطة او بها فسمع دعواه
الحكم ان اثبت او تلقى الملك **من المستحق** بان يقول انا لا اعطي
الثن الا في الشريته من المستحق فسمع ايضا **والا فاد البيعة للرجوع**
هذا ايضا تقريعا على قوله والحكم به الى اخره يعني اذا كان الحكم
للمستحق حكم على الباعة فاذا اراد احد من المشتري ان يرجع على
بايعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البيعة ولكن لا يرجع **احد** من المشتري
على بايعه **فيل الرجوع** **عليه** حتى لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع
على بايعه **فيل** ان يرجع عليه المشتري الاخير **والا يرجع** بصيغة
المحصل اي لا يحصل رجوع المحكوم عليه **في الكفيل** اي الضامن بالرك
فان انقضا على الكفول عنه لانه الاصل ومنه يسري الحكم الى الكفيل
وانما لا يرجع **فيل الرجوع** عليه لانه لا يحتاج ثمن في ملك المستحق
واحد لان بدل المستحق مملوك ثم الرجوع المشتري بالثمن على
الباع **انما يكون** **اذا ثبت الاستحقاق** **بالبيعة** لما عرفت انما
جهة متعديه اما اذا ثبت باقرار المشتري او بتكوله فلا يوجب
الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون جهة في حق غيره وفي زيار
دان اي بكر بن جاهد البخاري اشترى دارا واستحقها رجل
باقرار المشتري او بتكوله عن المين لا يرجع على بايعه بالثمن لا
يسمع بيئته اما لو اقام البيعة على اقرار البائع ان المبيع ملك
المستحق يقبل ويأخذ البائع بالثمن ولم يتم بينه على اقرار البائع
بذلك ولكنه طلبت يمينه بالثمن ما هي للمدعي كان له ذلك
لانه يحتاج ان ينكل عن اليمين فيصير بتكوله كالمفروض فيرد
منه الثمن بعد ذلك كذا في التمارية وهذا مما يجب حفظه
والناس عاقلون عنه وقد فرغ عليه بقوله **بيعة** **ولم يسمع**
المشتري **لا** **باعتبار** **ما** **استحققت** **بيئته** **باعتبار** **لدها** **اي** **ياخذها**
المستحق وولدها **وان** **اقر** **بها** **رجل** **لا** **اي** **ببيعها** **ولدها** **بل** **ياخذها**

Copy

ersity

المقر له لا ولدها والفرقة ان البينة تثبت الملك من الاصل والو
كان متصلا بها بوميد فثبت لها الاستحقاق فيها والاقترار
قاصرة بثبت الملك في الخبر بضرورة صحة الخبر وما ثبت بالقر
نقد رتقد الخبر ورتقة التناقض **دعوى الملك** لانه يكون من
فيها لا دعوى **للربة** اما الحرية الاصلية فلحقا حال العلوق
فان الولد يخلب من دار الحرب صغيرا ولا يعلم الحرية ابيه وامه
فيقر بالرق ثم يعلم الحرية ابيه وامه فيدعي الحرية والتناقص
صافي طريقه خفا لا يمنع صحة الدعوى واما العارضة فلا
الولي يتخرد بالاعتاق والتدبير بلا علم العبد فيجزي فيه اما
الحقا فيجعل التناقص فيه عقوا واذا اقام الكاتب بينة على
اعتاق نسبه قبل الكتابة فيقبل لاستقلال نسبه بالخبر
والطلاق فانه المرأة اذا اختلعت ثم اقامت بينة على انه
طلقها ثلاثا قبل الخلع فانها تسع وان تناقضت للحقا
في بطلان الاستقلال به **والنسب** كما اذا قال ليس هذا
ابني تسع وكذا اذا قال هذا ابني تسع وكذا اذا قال لست انا
بوارث فلان ثم ادعي انه وارثه وبين حجة ارثه بجمع وقم
عليه بقوله **فلو قال من رجل الاخر اشترى في فاني عبد فاشترته**
ثم ادعي احرته فثبتت حرته من العبد مالم يعلم ما كان بايعه
لان المقر بالعبودية ضمن سلامة نفسه او سلامة النكاح عند
تعدرا استيفائه من البايع فجعل المشتري مغرورا والتقدير
في المعادضة بسبب الضمان دفعا للضرر بقدر الامكان فاذا
ظهر حرته واهله المضارة وتعدرا الاستيفاء من البايع حكم عليه
بالضمان **ورجوع** اي العبد عليه اي البايع اذا وجدته لانه قضى
دينه على البايع وهو مضطر فيه فلا يكون منبرا على غير الرهن اذا
قضى الدين لتخليص الرهن حيث يرجع على المديون ولو لم يقل في

عبد لا يجعل ضامنا لانه مختص بعقد المعاوضة والرهن ليس كذلك
بالحيث بلا عوض بغير ابله وقايدة ذكر السبل بطريق التفرع
على ذلك الاصل دفع الاشكال من اول المراد كرف الكتب المشهورة
ان الدعوى بشرط في حرية العبد عند البيع والتناقص مفسد
الدعوى **لا عبرة لتاريخ الغيبة** بالعبدة التاريخ الملك **فلو قال**
الستحق غابت عني منذ سنة يعني استحق رجل دابة من يداخر وقال
الستحق عند الدعوى غابت عني هذه الدابة منذ سنة فقيل ان
يقضي القاضي بالدابة للمستحق اخبر المستحق عليه البايع عن الغيبة
فقال البايع لي بئنه انما كانت ملكا لي منذ سنتين لا بد من الغيبة
بليقني القاضي بالدابة المستحق لان الستحق ما ذكرنا تاريخ الملك بالذكر
تاريخ غيبته الدابة فيثبت الدعوى الملك بلا تاريخ والبايع ذكر
تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري يملك الملك منه
فصار كان المشتري ادعي ملك بايعه بتاريخ سنتين الا ان التاريخ
لا يعتبر حالة الانفراد كما يسأل فيسقط اعتبار ذكره وبقيت
الدعوى في الملك المطلق فيقضي بالدابة **العلم بالاستحقاق لا يمنع**
صحة الرجوع يعني اشترى شيئا من رجل يعلم انه ليس ملكا له بلام
غيره فقد ما استحق ذلك الغير واخذ المشتري من يد المشتري
يرجع المشتري على البايع ولا يمنع علمه بالاستحقاق صحة رجوعه
فاذا استولد مخرجه يعلم غصب البايع اياها كان الولد فيقتل
لانعدام الغرور لعلمه بحقيقة الحال **ولكن يرجع بالتين** على البايع
ولو اقام البايع بينة ان المشتري اقر بعد الشراء بملكه المبيع
للمستحق لا يبطل حق الرجوع بالتين كذا في العاديات لا يجوز
الاستحقاق بشهادة واحدة كتاب كذا **باب اذا اشهاد في مصرية**
يعني اذا استحق دابة من يد المشتري بخاري وقبض المستحق
عليه السجل ووجد بايعه بسمرقند وازاد الرجوع عليه بالتين

Copyr

ersity

واظهر سحر قاضي بخاري واقام البيته ان هذا الكتاب قاضي بخاري
لا يجوز لقاضي سمرقندي ان يجعله وفيه المستحق عليه بالرجوع يا
بالنظر ما لم يشهد الشهود ان قاضي بخاري قضى بخاري على الشح
عليه والدابة التي اشتراها من هذا البائع واخرجها من يد الشح
عليه هذا الان الخط يشبه الخط ولا يجوز الاعتراف على نفس السحر
بل يشترط ان يشهدوا قاضي القاضي وعلى قدر المستحق عليه
كذا في العادة كذا ما سوي نقل الشهادة والوكالة والرد باموال
المخاضرات والسجلات والصكوك فان في كل منها يجب الشهادة
على مضمون المكتوب لان المقصود بكونها كونه حجة على الخصم وهو
لا يكون الا به خلاف نقل الوكالة والشهادة فان الغرض من
حصول العلم للخاص ولهذا لا يجوز كون شهود الطرفين كفارا وان
كان الخصم كافرا فيبطل البيع واستحق بعضه بطل البيع في قدر
اي في قدر ذلك البعض فان اوردت اي استحقاق البعض العيب
في الباقي او كان المستحق شيئين كشي واحد كلاسق بالغد والقوس
بالوتر حتى المشتري فيه اي الباقي وهو ظاهر والا اي وان لم يؤ
عيا في الباقي ولم يكن شيئين كشي واحد لوجه اي لزم الباقي الشح
لخصه من التين نوصيه ان البيع اذا بطل في قدر البعض المستحق
ينظر ان كان استحقاق ما استحق بورت العيب في الباقي كما
اذا كان العقود عليه شيئا واحدا مما في تنعيبه صدر كلالا
والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي
ان شارعه كالمطلوب من التين وان شارد وكذا اذا كان
المعقود عليه شيئين وفي الحكم كشي واحد فاستحق احدهما
فله الخيار في الباقي وان كان استحقاق ما استحق لا يورث
عيا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه ثوبين او عبدتين
استحق احدهما او صرة خضراء او حلة وريه فاستحق بعضه

فانه لا ضرر في تنعيبه فلزم الباقي كما اذا كان المعقود المشتري
من التين وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي او بعض عطف على
كل البيع في استحقاق العيوب او غير اي غير العيوب بطل البيع وبه اي
فيما اذا قبض البعض اي كما بطل في القدر المستحق العيوب في
صورة قبض الكل وخير المشتري في الباقي سواء استحقاق البعض
العيب فيه او لا لتفرق العنققة على المشتري بسبب الاستحقاق قبل
النظام ادعى حقا مجهولا في دار فصول على كونه درهم مثلا فاستحق
بعضها اي الدار لم يرجع صاحب الدار شي من البديل على الدعي بخلاف
ان يكون دعواه فيما في دار او لا يستحق فلها اي كل الدار درهم العوض
للعلم بانه اخذ عوضا عما يملكه فيرد وان ادعاها اي الدار كل ما قصي
على كونه فاستحق بعضها اي بعض الدار يرجع بخصته لان الصلح
على ما ية وقع عن كل الدار فاذا استحق منها شي تبين ان المدعي يملك
ذلك القدر فيرد تحسابه من العوض صلح من الدار على دارهم
وفيها اي الدارهم فاستحق اي الدارهم بعد التفرق يرجع بالد
لان هذا الصلح في معنى الصلح فاذا استحق البديل بطل وجوب الرجوع
جاء اتفاق مشتري من غاصب با حارة بيعه يعني لو غصب رجل عبدا
وباعه فاعتقه المشتري فاجاز الملك بيع الغاصب جازعتة عند
ايح والي يوسف رحمه الله وعند محمد لا يجوز الا اعتق بدون
الملك لقوله عليه السلام لاعتق فيما لا يملك ابن ادم والوقوف لا ينفذ
الملك ولو اذ ثبت مستندا وهو ثابت من وجه دون وجه والبيع
له الملك الكامل الحديث ولها ان الملك ثبت موقفا بتصرف
مطلق موصوع لا فادة الملك فيتوقف الاعتراف مرتبا عليه
وينفذ بفساده وصار كاعتاق المشتري من الداهن واعتاق
الوارث بعد اموال تركته مستغففة بالدين حيث بيعه ويتعبد
اذا قضى الديون بعده لا يبيعه اي لا يجوز بيع المشتري من الغا

بعد ما اجاز المالك بيع الغاصب اذا بالاجازة ثبتت للبايع وهو
المشتري الاول ملك بات فاذا طرأ على ملك موقوف لغيره ابطأ
لاستحالة اجتماع الملك البات والمالك الموقوف في محل واحد **باب**
عبد غيره بغير امره ويرعى المشتري على اقرار البايع او التولي
لم يومه بالبيع واراد رد البيع لم يقبل للتا قضي في الدعوى اذا قد
عاشرا اقرارها بضمه ونفاذه لان الظاهر من حال المسلم
العاقل ما يشتره العقد الصحيح الناقذ والبيينة مبينة على دعوى
صحيحة فاذا بطلت لا تقبل البيينة **وان اقر البايع به عند القاضي**
نظر ان طلب المشتري لان التا قضي لا يمنع صحة الاقرار لانه غير
متم فيه فطلب المشتري ان يبيعه فان من انكر شيئا لم اقره ببيع او
خلاف الدعوى لانه متم فيه فطلب المشتري ان يبيعه عليه
فيحقق الاتفاق بينهما فلهذا طلب المشتري **باب دار غيره**
بلا امره واعترف بالغصب وانكر المشتري لم يضمن البايع قال
في اكثر من باع دار غيره فادخلها المشتري في بناءه لم يضمن البايع
وقال الزيلعي معنى المسئلة اذا باع دار غيره بغير اذنه ثم اعترف
البايع بالغصب وانكر المشتري لم يضمن البايع الدار لان اقرار
البايع لا يصدق على المشتري ولا بد من اقامة البيينة حتى ياحد
فاذا لم يغم المستحق وهو صاحب الدار البيينة كان التلق مضافا
الى غيره عند اقامة البيينة لا الى عقد البايع لان الغاصب لا يبيع
بيعه فخل في هذا التقدير يعلم ان قوله وادخلها المشتري في بناء
وقع اتفاقا اذ لا تأثير للاقتال في البناء في ذلك ولهذا ترك
تلك العبارة ههنا **باب السلم** هو لغة بمعنى السلف
فانه اخذ عاجلا سريه هذا العقد لكونه محلا على مقته فان
وقت البيع بعد وجود البيع في ملك البايع والسلم عادة يكون
بالمسلم بوجوده في ملكه فيكون العقد معجلا وهو مشروع بالذ

وهو قوله

وهو قوله نقا اذا تدايتهم يدين الى احيل المانية فانها يشترى السلم والبيع
بين موحل وتاجيله بعد الحلول والسنة وهي قوله عليه السلام
من اسلم منك فليعلم في كل معلوم الى اجل معلوم والاجماع وبما
القياس لا يبيح العدوم لكنه ترك لما ذكره يوم يستدل بما روي
الله عليه السلام بغيره عن بيع ما ليس عند الامتنان ورخصه في
السلم لان محمد بن العلاء في قوله في حواشي المصنف في هذا العقد
هكذا لم يرد من احد من الصحابة في كونه الموهبة وكانه من كلامه
من الغفلة وسرها ببيع الشيء على ان يكون ذلك الشيء دينا على البيع
شرايطه في بيعه بشرط علمه بان يبايعه والبايع في الاصل مطلق
من البيع والحرر الميراث السلم والبيع مطلق وهو ليس المال
باب ما يعلم قدره اي مقداره اعم من الكيل والوزن والزرع
وسنة في جوده ودره دانه **باب العيب** العيب احقره
عن الدناير والميراث فانها من الورق وطلبت كلفتها ليست بمقنة
بل ان كان ولا يجوز بيع السلم والعدوى التقديرات **باب العيب**
والعيب واللبس والاصبر بطلان كفتي واقره على ما هو به قديم
اي طوله وعرضه وسمته اي مظهر ورقته وورقه ان يبيع به
اي بالوزن **باب في المسك** المسك اي العذبة بالمح دتال مسك مبيع
ومملوح ولا يقال ملح الا في لغة روية **باب العيب** عيب يوجد غير
مقيد بوقت دوت وقت حتى لو كان في بلد لا يتقطع بخور
مطلقا وزنا وصرفا اي يوصف بمطلوب من فيه للمال والطريق
وصح في الطشت والتمرة والحقيق اذا عين كل منهما بما يرفع
النزاع **باب لا يعلم قدره** وصنفه عطف على قوله فيما يعلم
قدره وصنفه كالحب والواطاف والتمر والحلوة عند اقتداء
الحلوة والخطاط **باب حرمه** وهو حرمته وهي بالخارجية في بيعه
باب الربط حرمه راجع حرمته وهي بالخارجية في بيعه **باب حرمه**

والخبر والحق الذي ينظم فان كل من عاينها وتافا فاحشا يمنع السلم
حتى ان بين الطول والعرض والصفة في الجلود وقد مر ما يشد به
الحزمة جازد **المنقطع** اي ولا في انقطاع ولم يوجد من حين العقد
الى حين **الحل** اي الاجل بان استغرق العدم جميع الوقت من
العقد الى الاجل **ولا يكيل او يباع** معي لم يعلم قدره لان القيل
يتأخر فيه فربما يضيع فيؤدى الى النقص ولا يبر فيه او يبر
تخله معينة اه قد يمتد فيه افة ولا يغير رعا التسليم وشرط صحة
بيان الحبس كبر وشعر والتنوع كسقية ونخسبة والصفة
كحيد وريج **والقدر** فهو كذا كذا لا ينقص ولا يثبت **والاجل**
واقله شهر في الاصح وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر من ثمنه يوم
وقد رر **راس المال في الكيل والوزن والعدد** يعني بشرط
بيان قدر راس المال وان كان مشار اليه فيما يتعلق بالعقد على ما
كالكيل والوزن والعدد **والتقار** كالموز والبيع قال
ولا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالابشارة حتى لو قال
لقبره اسلمت اليك هذه الدراهم في كذا او لم يدرون الدراهم
او قال اسلمت اليك هذه الدراهم في كذا من الزعفران وان لم يد
قد رر **الاربع** متد موعدها بيع واجمعوا ان راس المال اذا
كان مؤبدا او موقتا يصير معلوما بالابشارة **ومكان** ابتعا بها
موتة والاداء وان لم يكن محله موتة فيعرف فيه حينه ما هو
الاصح **لما** الامكان كذا سوا ولا وجوب في الحال كذا **الشر** ان القيل
الوجيل بائنا باع عبد احصا اير موصوف في الذمة الى اجل حيث
يشترط جازم كان لا ينافي **والغنى** بان اقتساد ار او شرط اجلا
على صاحبه شياله حمل وموتة لزيادة عرض او نيا في حقيقته بشرط
بيان مكان **الابعا** **والاداء** جازم كان لا ينافي **والاداء** على الحمل
موتة ونيا في الذمة بشرط بيان مكان **الابعا** **وشرط** بقا بها

اي تقاصحة السلم **قصر راس ماله** قبل الاقتراف فانه يتعقد صحيحا
ثم ينظر بالاقتراف الا عند قبض **وان السلم** مائة تعد او ما في السلم
الذي لو لم يثبت في حقيقته لا يثبت في القبض في المجلس وجاز
في حصة النقد لاجتماع شرائطه ولا يشيع الفساد لانه طار لوقوع
السلم صحيحا ابتداء حتى لو نقد راس المال في المجلس **مع لا يتصرف في**
راس المال **والسلم** فيه قبل القبض اما الاول فلان فيه تقويت القبض
الواجب بالعقد واما الثاني فلان السلم فيه بيع والقيل فيه قبل
قبضه لا يجوز كما مر بشركة متعلق بقوله لا يتصرف بان يقول رب
السلم اعطني نصف راس المال ليكون نصف السلم فيه لك **او يولى**
بان يقول اعطني مثل ما اعطيت السلم اليه ليكون السلم فيه لك **او يولى**
وانما خصهما بالذكر لانهما الترويعا من المراجعة والوضعية وفتح
على قوله لا يتصرف الي اخره بقوله **فان نقا** **بالا** **السلم** **المشترى** اي وبالسلم
من السلم اليه **شرا** **راس المال** **الذي** يقبضه يلزم التصرف في راس المال
قبل قبضه **الشرا** **اي** **وامر** **رب السلم** يقبضه **فمنه** **البيع** يعني السلم
كرا فلا حل الاجل **المشترى** السلم اليه من رجل كرا **وامر** **رب السلم** يقبضه
فقالم يكن قبضا وان امره ان يقبضه له ثم يقبضه لنفسه فاقاله
له ثم اكثاله لنفسه جاز لاجتماع الصفتين بشرط الكيل والاداء
من الكيل مرتين لزج النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري
فيه صاعان **وان امر مفرضة** **مع** يعني ان لم يكن سلا او كان مفر
فامر مفرضة يقبض الكرا لان المفرضة عارة ولهذا منع من
يلفظ العارة وكان المردود عين الماخوذ مطلقا حكما فلا يمنع
الصفتان كذا **اي** **مع** ايضا في الاصل صورة الاول **المشترى** السلم
اليه كرا **وامر** **رب السلم** يقبضه **اي** **الاجل** **السلم** اليه **مع** **نفسه** **فصل**
او اكثاله **السلم** اليه **مع** **اكثاله** **نفسه** **وانما** **مع** **لا اجتماع** **الكيلين** **والاداء**
رب السلم **اي** **المرد** **السلم** **السلم** اليه ان يكيل السلم فيه في ظرف رب

السلم فكل في طرفه بعينه او امر المشتري **البائع** فقال في طرفه اي
 طرف البائع لم يكن **قضا** لان الامر بالكيل لم يقع لعدم مصادق
 ملك الامر لان حقه في الدين لا العين فصار السلم مستغنيا عن
 مربي السلم واما ملك نفسه فيها **خلاف** كونه في طرف **المشتري**
بامره يعني لو اشترى مثلا حنطة فامر المشتري البائع ان
 يكيله في ظرف المشتري بعينه صار قاضيا لانه ملك الحنطة بالكيل
 فامره صار في ملكه **كامل العين** ثم كمل الدين **فطرف المشتري** في
وعكسه لاصورته رجل السلم في كونه حنطة ثم السلم طرف الي السلم
 اليه ليكمل الكيل السلم فيه والكيل المشتري في ذلك الطرف فان بدا
 بكيل العين المشتري في الطرف صادقا ايضا للعين لصحة الامر ولان
 السلم منه لصادقته ملكه كن استقرض حنطة وامر المقترض ان
 يزرعها في ارضه وان بدا بالدين لم يصرفها بغيره منها اما
 فلم يرد صحة الامر فيه واما العين فلانه خلطه بملكه قبل التسليم
 فصار مستهلكا عند اي تم فيقضى البيع وهذا الخلط غير مرضي
 له لجواز ان يكون مراده البداية بالعين وعند ما بالخير ان
 يقضى البيع وان شاركه في الخلط لان الخلط ليس باستحالة
 عندهما **السلم** انه في كونه **مستحضر** اي قبضه السلم اليه **فتعاقبا**
فما انت يعني اي التقابل او ماتت **فتعاقبا** اي التقابل **وعند**
 علي السلم اليه **فبمها يوم قبض** اي في الموت بعد التقابل
 وقيله يعني اذا اشترى كرا بعقد السلم ثم ماتت وجعل راس
 المال امة وسلمها الي السلم اليه ثم تقابل بعقد السلم ثم ماتت
 الامة في يد السلم اليه بقي التقابل ولو ماتت فتعاقبا **بلا**
 لان الجارية راس المال وهو في حكم النسي في العقد والبيع
 هو السلم فيه وصحة الاقالة تعقد في ام البيع لا النسي كما مر
 الامة لا يغير حال الاقالة من النسي في الاولى والصحة في الثانية

فلما حل الاجل اشترى ربه السلم
 المسلم اليه حنطة بعينه
 ودفع ثم

فاذا انقضى العقد في السلم فيه انفسه في الجارية بتعاقب عليه
 ردها وقد عجز عنه فوجب رد قيمتها **لذا المعنا** **بعضه** وهي بيع
 العين بالعين كما مر في وجهه يعني في الاقالة وعلى من وجهه في
 في الباقي يعتبر البيعة وفي الهلاك **الثنية** **خلاف** **الشران** **لن**
فيها يعني اذا اشترى امة بالغ فتعاقبا لماتت في يد المشتري
 بطلت الاقالة ولو تعاقبا لم يعد موتها الاقالة باطلة لانه الامة
 هي الاصل في البيع فلا يبيعي بعد هلاكها فلا تقع الاقالة ابتدا
 ولا يبي في انتها عدم محلها **القول** **لدي** **الرد** **او الاجل** **اي** اذا
 اختلف عاقد السلم في شرط الرد او الاجل فالقول لمديهما اما
 الردا فبان بقول المسلم اليه شرط الردا وقال ربه السلم
 الشرط شيئا ليكون العقد فاسد اقول للسلم اليه لان ربه
 السلم متعنت في انكاره الصحة لان السلم فيه راكبا على راس المال
عاقبة ولو ادعي ربه السلم بشرط الردا وقال السلم اليه لم بشرط
 شيئا فقول ربه السلم لانه يدعي الصحة وبالجملة القول في
 الصورتين لمدي الصحة عنده وللمكر عندها واما الاجل فاقا
 ادعاه فقول له عنده لانه يدعي الصحة والمكر عندهما
لاستحضار وهو ان يقول كالحقاق اصنع من مائة حنطتين
 هذا الحسن بهذه الصفة بكذا باجل كان يقول الى شهر **مثلا**
سوا **املوا** **خروج** **وطنت** **وقرة** **وخوها** **اولا** **كالشاد** **وخوها**
 اما كون الاستحضار باجل اسما اذ لم يتعاقبا لوفاق واما اذا
 تعاقبا لموا فبعد اي ح يصير سلا وعندها لا لان اللفظ حقيقة
 للاستحضار في اقط على مقتضاه ويجعل الاجل على التعجيل
 خلاف ما لا تعاقبا فيه لانه استحضار فاسد فيهما **السلم**
الصحيح وله انه دين يجمل السلم وجواز السلم بالجماع لا يشترط
 فيه وفي تعامل الاستحضار نوع شبهة فكان الحمل على السلم ولي

Copyr

ersity

والاستضعاف **بذنه** اي بدونه للاجتماع استحضارنا بالاجماع والالتزام بالتعامل من زمن النبي صلى الله عليه وسلم الي يومنا هذا وفي القياس لا يجوز لانه بيع العدو والمبيع انه يبيع ببيع الامم كما نقل عن الحكم الشهيد وفرع على قوله مع ببيع بقوله **والصانع** **عبر على عمله** ولو كان عدة لم يجز ويقوله **والامر لا يرجع عنه** ولو كان عدة لجاز رجوعه **المبيع هو العين** لا العمل كما ذهب اليه ابو سعيد البردعي فولا بان الاستضعاف استعمال من الموضع وهو العمل وفي كونه العين بقوله **فلو جاز ما صنعته قبل العتق او غيره** عطف على صير صناعه وحاز لفصل **مع** ولو كان المبيع على ما صح **ولا يتعين** اي المبيع له اي لا امر بل امرضاه فوضع بيع مخبر وفي الامر ولو تعين له لما صح بيعه **وله** اي لا امر **الحيار** بعد روثه لانه اشترى بالمره **ولم يرجع** اي السلم غير غير المتعامل كالشوب **الا باجل يعني** ولو كان يكا ان يسهل له ثوبا ينزل من عنده بدراهم معلومة لم يجز اذا لم يجوز فيه التعامل فحق على اصل القياس الا اذا شرط فيه **البيع** وبين شرائط السلم في يجوز بطريق السلم **مسائل** **شئ** جمع **شئ** بمعنى المتفرق **مع** **بيع كل ذي ثوب** **او** **مخلب** كالكلب والفهد والظبور الجوارح **علت** اولا لانه مال متقوم **الله** الاصطاد **المختار** لانه نجس العين والذي فيه اي في البيع **كالمسلم** لقول عليه السلام فافطع عليهم انواهم **مالمسلمين** وقيلهم ما على المسلمين مكفون يحتاجون كالمسلمين **الا في بيع الخمر والخنزير** فان عدم فيها كعقد السلم على العير والشاء **وسيتي** لم تمت **حتى** **انفق** فانها كخنزير وانما قال لم تمت حتى انفق لانها لو ماتت كذلك بطل بيعها **انفاقا** لانها ليست بمال عند احد وقد عرف في البيع وقوع على قوله والذي فيه كالمسلم بقوله **قادر** **اشترى** اي الذي **عند** **اسم** او **سمي** **بها** **بيع** **لحقوله** تحت اطلاق الحديث

على

على بيعه لان في اقباله في يده اذ لا لاله **وطي** **روح** **المشتري** **فحق** **لا** **يحق** **عنه** يعني اذا اشترى ببارية وزوجها قبل قبضها صح وان وطئها زوجها فقد قبضت المشتري والا فلا يكون مجرد تزويجها فانها لها **اشترى** **بها** **فحق** **البايع** **على** **بيعته** **وعدم** **فمن** **منه** **ان** **علم** **مكانه** **لم** **يج** **لديه** **اي** **دين** **المشتري** **البايع** **لا** **مكانه** **ان** **يصل** **البايع** **الي** **حقه** **بدون** **البيع** **وفيه** **ابطال** **حق** **المشتري** **والا** **اي** **وان** **لم** **يعلم** **مكانه** **بيع** **العبد** **واي** **الثن** **لان** **ملك** **المشتري** **لم** **يأقر** **البايع** **في** **طهر** **على** **الوجه** **الذي** **اقتربه** **مشغولا** **حقه** **واذا** **تقدر** **استغاره** **بيعه** **القاضي** **كالراهن** **اذا** **مات** **مغلسا** **بيعه** **القاضي** **الرهن** **ويقضي** **الدين** **وان** **اشترى** **اي** **ان** **كان** **المشتري** **اثني** **وعتق** **احدا** **من** **اخرى** **فقد** **فعل** **كل** **الدين** **وقضيه** **اي** **المبيع** **وجبه** **في** **صنفه** **شريكه** **لانه** **مضطر** **في** **الدفع** **اذا** **لا** **يمكنه** **الاستعانة** **بنعميه** **الا** **بأد** **جميع** **الثن** **لان** **البيع** **صنفه** **واحدة** **وله** **حق** **الحبس** **ما** **بقي** **منه** **والمضطر** **يرجع** **كغير** **الرهن** **واذا** **كان** **له** **ان** **يرجع** **عليه** **كان** **له** **حق** **الحبس** **عنه** **اي** **ان** **يستوفي** **حقه** **كالوكيل** **يا** **بالشرا** **اذا** **قضي** **الثن** **من** **مال** **نفسه** **باع** **شيا** **بالف** **مشترا** **ذهب** **وقضيه** **تتصف** **اي** **الذهب** **والفضة** **اي** **بالمشتقال** **بان** **يجب** **حسمانية** **مشتقال** **من** **الذهب** **وحسمانية** **مشتقال** **من** **الفضة** **لانه** **اضاف** **الثقال** **البيعا** **على** **السوا** **وبه** **شيا** **بالف** **من** **الذهب** **والفضة** **تتصف** **اي** **الذهب** **والفضة** **مشتقال** **ودرهم** **وزن** **سبعة** **ان** **يجب** **من** **الذهب** **مشتقال** **ومن** **الفضة** **درهم** **وزن** **سبعة** **لانه** **اضاف** **في** **الوزن** **العصود** **في** **كل** **منها** **قبض** **ربعا** **عن** **حيث** **بلا** **عل** **وتلف** **اي** **الذهب** **كان** **قبضا** **يعني** **اذا** **كان** **له** **على** **اخر** **عشرة** **درهم** **جاء** **ففضاه** **زبوا** **وهو** **لا** **يعلم** **فانفقها** **او** **صكها** **فهو** **قضاء** **عند** **اي** **م** **ومحمد** **وقال** **ابو** **يوسف** **يرد** **مثل** **زبوفه** **ويرجع** **حياده** **لان** **حقه** **في** **الو**

مرعى كحقه في الاصل ولا يمكن رعايته بانجاب ضمان الوصف
اذ لا قيمة له عند المقابلة تجنسه فوجب الرجوع الى ما قلنا ولما
انه من جنس حقه في لوجوزه في الاجور الاستبداد اجاز
فيقع به الاستيغناء ولا يبقى حقه الا في الجودة ولا يمكن تداركها
بانجاب ضمانها لمر ولا بانجاب ضمان الاصل لانه اجاب له عليه
ولا نظير له كذا في الكتب المشهورة قال صدر الشريعة يرد على
ان مثل هذا في الشرع فان تكاليف الشرع من هذا القبيل لانها
ضمن قليل الاجل تنفع كثيرا قول ليس شيء من تكاليف الشرع من هذا
القبيل فان الضرر فيها دينوي والنفع اخروي ولا يجوز للعبد
ترك النفع الاخرى لانه حق الله تعالى بخلاف ملكه فيه فان الف
والنفع فيه دينويان ويجوز للعبد ترك النفع الدينوي لانه
ولهذا اجاز المحور به كما مر وبالمعثور على صدور امثال هذا الفاضل
يتبادر الى الظن انه كثيرا ما يفعل غير ذلك في هذا الفن **وضع**
و يا من او تكسب بلى في ارضه فيد للجميع كان كل من الفرج واليف
و ولد الطيبة للاخذ للرب الارض مباح سبقت حده اليه
نشيت بنسلة نضبت المحقق و درهم او سكر نر فوقع
نوعه لم يعر له اي سا بقا لم يلف اي لا حقا حتى اذا اعد الثوب
لذلك فهو لصاحب الثوب وكذا اذا لم يعد له لم اوقع فيه كذا
صار بهذا الفعل له خلاف ما اذا غسل النمل في ارضه لانه
عد من ازاله بتملكه تبع لارضه كالتحريم الثابت فيها والذ
الجميع فيها يحرم بيان الماء **ما يبطل بالشرط الفاسد والبيع**
بالشرط ههنا اصلان احدهما ان كل ما كان مبادلة مال بما ليس
بالشرط الفاسدة لان الشرط الفاسدة من باب الربا وهو
في المعاوضات المالية لا غيرها من المعلومات والشرعيات
لان الربا هو الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة

كما مر هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلزمه فيكون فيها فضل
خال عن العوض وهو الربا ولا يتصور ذلك في المعاوضات
غير المالية كالنكاح والطلاق على ما اصح واحلح وعونها ولا في
الترعات كالحبة بل يفسد الشرط ويصح التصرف وثانيها ان التعليق
بالشرط المحض الذي لا يجوز في التملكيات لانه من باب العمار
وما هو من باب الاستقاط المحض الذي يحل في يجوز تغليقه
مطلقا وذلك كالطلاق والعناق وهو من باب الاطلاقات
والولايات يجوز تغليقه بالشرط الملايم وكذا التحريميات
قال عم من قتل قتيلا فله نكاح وهو اربعة اربعة عشر **بيع** وقد
مرى انه في البيع الفاسد واجازة فان اجازة البيع كالباع حزن او
قال ان زاد فلان الثمن فغنى بغيرت البيع بطلت الاجازة **والنقمة**
والاجارة فان في الاول معنى المبادلة وفي الثانية معنى تملك
المنفعة والجرية **والرجعة** فانها استدامة الملك فيكون مقترا
بابتدائه فلا يجوز تغليقه بالشرط **والصلح** عن مال بمال فيكون
معاوضة مال بمال فيكون تبعا **والابراء** عن الدين فانه تملك
من وجهه حتى يرتد بالرد وان كان حقه من الاستقاط فيكون
معتبرا بالتملكات **الالة اعلى بكاي** اي بشرط واقع حتى لو قال
لدي بونه مال بمن ده فقال شريك بؤداده ام فقال المدعي الردا
ببؤداده ان بؤداده است حصة البراء لانه هذا تعليق
البراء بشرط كاي كذا في الاستنز وشبهه **وعن الوكيل والاعتكاف**
فانها ليسا مما يخلف به فلا يجوز تغليقه بالشرط **والزراعة**
والعاملة فانها اجازة ان من يجيرها لم يجزها الا بما اعتار الاجازة
فيكون معاوضة مال بمال فيفسد بالشرط **والاقرار** فانه اجازة
متردد بين الصدق والكذب فان كان كذبا لا يكون صدقا وبطل
الشرط ولا بالعكس وانما التعليق في الانجاب لانه ليس في

فيل وجود الشرط والوقت فان فيه تملك النفعه والتحكم فانه
تولية صورية وصلح معنى اذا لا يفسد اليها الا بشرط صحتها لقطع
الخصومة بينهما فاعتبار انه صلح لا يقع تعليقه ولا اضافته
وباعتبار انه تولية يقع فلا يقع بالشك وما لا يبطل به انه بالشرط
الفاصد ستة وعشرون القرض والصبة والصدقة والتكاح
والطلاق والخلع والقبول والرضي والايضا والوصية والشرك
والضامية والنقضاء والامارة والكفالة والحالة والوكالة والاقال
والكتابة الا اذا كان الفساد في الصلح العقد صلح الشيء ما يقوم به
الشيء وقيام البيع بالمؤمنين فكل فساد يكون في احد الموضفين يكون
فسادا في صلح العقد قال الزبيدي الكتابة انما تنقصد بالشرط الفاسد
اذا كان الشرط غير داخل في صلح العقد بان كانت عليه ان لا يخرج
من البلد او علي ان يعاد الى مكانه فان الكتابة على هذا الشرط يصح
ويبطل الشرط واما اذا كان الشرط دخلا في صلح العقد بان
كانته المسلم على اخير او خيرا فانه تنقصد به وانما كانت كذلك
الكتابة فتشبه البيع من حيث ان العبد مال في حق الولي وتثبه
التكاح من حيث انه ليس بمال في حق نفسه فعلمنا بالشبهتين فلهذا
فالشبههما بالبيع تنقصد اذا كان الفساد في صلح العقد وليس
بالتكاح لا يبطل بالشرط الزايد اقول بهذا اقول ان ما قال في الاسد
وشنية والهادية اولا فليق الكتابة بالشرط لا يجوز وان
تبطل بالشرط الفاسد مبني على كون الفساد في صلح العقد
وما قال الاثنا في الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف تقع
وتبطل الشرط مبني على كون الشرط زائدا ليس معه فساد
في صلح العقد ولهذا قيد الشرط في الاول بالفساد دون
الثاني فلا وجه لما قال بعض المصنفين هذا الكلام لا يتم على
اطلاقه لانه لو كانت عنده بشرط ان لا يخرج من المدينة مع ذلك

ويبطل

وتبطل الشرط في هذه الصور فليبطل الكتابة بفساد الشرط والادب العبد في
الاجارة بان ياذن الولي لعبده بشرط ان يوقت شهر او سنة او نحوها
ودعوة الولد بان يقول الولي ان كان بهذه الامه خيرا فهو مني والصلح من
دم العبد وكذا الامراء عنه ولم يذكره الكتاب بالصلح اذ ليس بينهما فرق
كثير فان الولي اذا قال للعتاق له عبد ابراهيم ذمتك علي ان لا نعيم في هذه البلاد
مثلا او صلح معه عليه مع الابن والصلح ولا يعتبر الشرط وعرض المرحلة
التي فيها القصاص فان الصلح اذا كان عن القتل الخطا او الجرحا التي فيها
الارث كان من القسم الاول والصلح من جنس القصاص اي الغصون وجنات
الوديع او العزبة او غيرها اي موجبات الصلح في الصور المذكورة
حظر بشرط فيها كماله او حواله فان الصلح صحيح والشرط باطل وعقد
الامة فان الامام اذا وقع ببلده واقرباء له املاكم وشرطوا مع الامام
في عقد الذمة ان يعطوا الجزية بطريق الامانة كما هو الشروع والعقد
صحيح والشرط باطل والرد بالعيب وكذا الرد بخار الشرط كان يقول لفلان
خديعة بعد ادله الخار الزمن ذلك يبطل الشرط وله الرد بالعيب وخيار
الشرط عن القصاص بان يقول لفلان القاصي اذ اوصلي كتابي اليك فا
قالت محرولة قتيلا ببيع الشرط ويكون معزولا وفي الاصل الشرط ولا
يكون معزولا وبه يعني كذا في العمادية والاستبروشنية وانما يبطل
هذه النقصات بالشرط الفاسد لانها اما من معاوضات غير مالية
او تبرعات او من استقاطات وما يبيع ايضا فانه الي المستعجل اربعة
عشر العجالة وقصحه اما الاجارة فلا تملك المنافع وصورها
التي صور في الحال فيكون مضافة ضرورية وفي معنى قول علي ان الاجارة
تتخذ ساعة فساعة على حسب حد ونظا واما فسخها فمختار بها
فمختار مضافا كما ان فسخ البيع وهو الاقاله معتبرة به حتى لا يجوز
تعليق الشرط ولا اضافته الى الزمان كالبيع اقول هكذا من المعتبر
في حق العبارة منضاه في العبارة الى الاجارة في الغصون وغيرها

والاستقرار من فيه يكون بالوزن وان كان يروج بالعدد في العدد وان كان يروج بها فكل واحد منهما لان القدر هو المتعارف في الا
رض فيه **والثاني** كمال الخالص **المباينة** والاستقرار من حيث لا
البيع بها والاستقرار منها لان الوزن بمنزلة الدراهم الرديئة ولا يقتض
العقد بها كمال النظم **والثالث** كمال الخالص موجود فيها
حقيقة ولم يصير غلويا في كمال الخالص بل هو في شرعا الا ان يشار إليها
كما في الخالص **وقالت** **الغلبة** على اذا ما عاينتها كما
على وجه الاعتبار ولو باعها بالخالص لم يصحح فيكون الخالص اكثر
فيه من الخالص فان احدثها لم يخلب على الاخر ويجب اعتبارها
بما **اي** بالغالب الغنى **او** **بفلوس** **تأخذ** **فلس** **واحد** **مهما**
النسبة **بطل** **البيع** **عند** **اي** **ح** **لان** **الذين** **ملك** **بالفساد** **لان** **التمية** **لا**
صطلح **و** **لم** **يبيع** **فبي** **بما** **بلا** **من** **و** **بطل** **و** **اذا** **بطل** **بطل** **المبيع** **ان**
ولم **يملك** **والافضل** **ان** **كان** **مستلما** **او** **فقط** **ان** **كان** **قينا** **اي** **اي**
بفلوس **بما** **وقد** **تلا** **تقين** **لانه** **من** **بلا** **صطلح** **و** **بما** **سدة** **به** **اي**
لتعين **لانه** **سلعة** **ولا** **يد** **من** **تعيينه** **استقر** **من** **فلوس** **فلس**
مستقر **عند** **اي** **ح** **لانه** **اعارة** **و** **موجبا** **رد** **العين** **معنى** **و** **اذا** **بطل**
والتمية **فبما** **اي** **اذا** **صحة** **استقر** **منه** **لم** **يكن** **باعتبار** **مستلما**
مثلي **و** **بما** **اذا** **لم** **يخرج** **من** **كونه** **مثليا** **ولذا** **ص** **استقر** **منه**
الكس **دشري** **ينصف** **درهم** **فلوس** **او** **درهم** **فلوس** **او** **درهم** **فلوس**
ط **وكال** **من** **لا** **يصح** **لانه** **استقر** **بالفلوس** **فانها** **تعد** **بالعد**
لا **بالدرا** **نفة** **والدرا** **من** **فلا** **يتم** **بيان** **هددها** **فلما** **ما** **يباع**
الدرا **من** **الفلوس** **او** **الدرا** **من** **الفلوس** **عند** **الناس** **فان** **من**
البيان **وعلى** **ما** **على** **المس** **اي** **البيان** **قد** **ما** **ما**
اي **ينصف** **درهم** **او** **ذائق** **او** **ضابط** **سما** **اي** **من** **الفلوس** **قال**
لكن **اعطاه** **درهما** **من** **الصيارفة** **اعطى** **نصفه** **فلوسا** **ونصفه**

اي ما ضرب من الغضة مما وزن نصف درهم **الاحية** **فسد** **اي** **البيع**
في **اللزوم** **الربوا** **اخلاف** **اعطى** **نصف** **درهم** **فلوس** **ونصف** **الاحية**
او **لا** **يكون** **النصف** **الاحية** **مثلة** **وما** **بق** **بالفلوس** **ولكن** **اعطى** **ان**
قال **اعطى** **نصفه** **فلوسا** **واعطى** **نصفه** **نصف** **الاحية** **نصف** **اي** **البيع**
الفلوس **فقط** **ولم** **يبيع** **في** **نصف** **درهم** **الاحية** **لانه** **لا** **اكر** **رعا** **عقد**
وفي **التفريغ** **او** **فساد** **احد** **البيع** **لا** **يوجب** **فساد** **الآخر** **فقد**
لكن **البيع** **بيع** **الوفا** **فيل** **وهن** **قال** **الشخ** **الامام** **نجم** **الدين** **النسفي** **في** **قنا** **وا**
البيع **الدين** **ان** **ار** **اهل** **ما** **ان** **الدين** **او** **يبيع** **او** **يبيع** **او** **يبيع**
الحقيقة **وهن** **وهذا** **المبيع** **ان** **قال** **الدين** **نصف** **درهم** **فلوس** **نصف** **الاحية**
ولا **يطلق** **له** **في** **الانتفاع** **الابا** **قال** **ان** **معد** **اي** **الحا** **مل** **كل**
استهلك **من** **شجر** **والدين** **يا** **تأمل** **في** **الحية** **بذره** **شرع** **فيما** **يتر**
عليه **في** **الزيادة** **اذا** **هلك** **عم** **له** **اذا** **سبحان** **الله** **لك** **ما** **وقع** **في** **سما**
دنيه **لا** **عرف** **عند** **ناصيه** **و** **اي** **الام** **من** **صير** **ايها** **لا** **فيها** **من** **ضما**
سما **يبيع** **لو** **كن** **عرضها** **و** **الثالث** **لا** **قنا** **الضبعة** **وقيل** **بما** **له** **فقد**
لك **واحد** **بعد** **هذا** **العقد** **من** **اعراض** **بطل** **من** **رست** **دار** **وصيغة** **كل** **شئ**
ملك **فلا** **ق** **والعبدة** **في** **النصف** **من** **الملك** **يستحق** **بالشفعة**
والمباي **ان** **اصحابها** **قالوا** **الملك** **من** **الملك** **او** **الملك** **او** **الملك**
والحوالة **بشرط** **ان** **لا** **يبرأ** **كفالة** **وهية** **الحر** **نفسا** **المضمو**
والشهود **مع** **تسمية** **المهر** **نكاح** **والاستنضاع** **القاسد** **اذا** **ه**
ضرب **فيه** **الاجل** **سلم** **ونظا** **يره** **كثيرة** **وكان** **الامام** **السيد** **ابو** **شجاع**
على **هذا** **او** **فيل** **بيع** **ذكر** **في** **مجموع** **النوازل** **ان** **تق** **مشا** **خنا** **في** **هذا**
الزمان **ما** **صحة** **يباع** **على** **ما** **كان** **عليه** **بعض** **السلف** **لا** **فيها** **تغطاه**
يلغظ **البيع** **من** **غير** **ذكر** **بشرط** **فيه** **والعبدة** **للمنفوط** **دون** **ه**
القصور **فان** **من** **تزوج** **امراة** **ومن** **نيته** **ان** **يطلقها** **بعند**
معها **ص** **العقد** **وقيل** **قايله** **قاضي** **خان** **الصحيح** **انه** **اي** **العقد** **الذي**

جري بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون وهذا لان كلامهما عقد مستقل
لكل منهما احكام مستقلة بآ يكون بيعا فان شرط اي العاقد ان الغيب
فيه اي في العقد ضد لان البيع يغيب به كذا اي يغيب ايضا ان لم
يشرطه اي الغيب ولكن بلفظ البيع بشرط الوفاء لان هذا
الشرط مغيب له او بلفظ البيع الجار عليه اي والحال ان في
منعها هو بيع غير لازم كراهه اي الشرط وان كراهه وجهه
جار اي البيع مخلوطة عن الغيب ويلزم الوفاء لان الواحد قد يكون
لازمة فيجعل في يد المشتري كرهه في يديه لعموم الحاجة وفي
الشيء ان لا يكون ذلك ماله وهو ضمان من المالك
لا يصح لخصوم قط بهلاكه اذا كان به وفاء عليه وهذا احسن من
ما وقع من البيع غير حصة وللبيع اسم من الكتب هي لغة من الشئ
خيرها الي او ائتم الرهن في حكم من الاحكام التي ملك الشئ
وهو الصم من الرهن والاستيفاء بالدين من ضم المشتري الي ملك
ملك العقار في الرهن والاشتياق بالدين من ضم المشتري الي ملك
الشئ اصله في ملكي فلان الشئ في المغرب وما في ملكه كالم
قال في الكافي العاقل للمقاصد والموثوق به الشفعة في الشئ
وان لم يكن طريق الصوري في ملكه التحقق بالعقار بماله من
القرار جبر اعلى من غير ذلك متعلق بالملك ما قام عليه من الثمن
وتثبت اي الشفعة بعد البيع للمخيط اي الشريك في نفس البيع
اي بعد ما سلمها تثبت للمخيط في حقه اي حق البيع كالمقاصد والم
الخامس من معنى خصوصها ان يكون الشرب من نهر لا يجري فيه الشئ
لا يكون نافعا الجار الماصق ولو دما او ماء او حيا او اطلاق ما روي
من قوله صلى الله عليه وسلم الشفعة لشريك لم يتسام وقوله صلى الله عليه
جار الدار احق بالدار والارض ينظر له وان كان غائبا اذا
واحد والمراد جار هو شريك في الطريق وتثبت الحكم في الشئ

لان الشفعة اذا تثبتت بالشركة في الطريق باعتبار الخلطة وقد ثبت
في الشرب بالله في سكة اخرى فان بابه ان كان في تلك السكة كان خليطا
في حق البيع فلا يكون جاريا ملاصقا صورته منزلة بين اثنين في داره فيقوم
في سكة غير نافذة فاذا باع احد الشريكين نعيبه من المنزلة فالشريك
في المنزلة احق بالشفعة فان اسلم فالشريك في الدار احق من الشريك في
في السكة لانهم اقرب للشركة بين من في الدار فان سلكوا فاهل السكة
للشركة في الطريق فان سلكوا فاهل السكة والشريك في الدار على ظهر هذا التعلل
وبان داره في سكة اخرى بمساحة ولو كان الجار الملاصق واقع
الحق على حائطه اي حائطه وقال لا يفتي في بيع في حصة على اي حال
فان الجار يهتد العذر لا يملك وان كان في البيع ولا يخرج عن كونه
جاريا ملاصقا لداره في الدار في الحصة دارها وهذه العياضة
احسن من عبارة الوقاية لانه او سبحانه الله الجار على عهد الروس
منطق بقوله وتثبت لانه بيع الا ان صدر الا في تثبت على قدر الملك
صورته دارين ثلاثة احدهما والثالث لاقتباسها وللتالث
تلقاها صاحب النصف الاعراض بلفظ متناهية الشفعة قطع بام
بالشئ البيع بينهما عند الشئ لا يفتي في البيع وان باع صاحب
السدس قضي بينهما احرارا وان باع صاحب الثلث قضي بينهما ارباعا وعندنا
يقضي بينهما نصفين في الكل ويستغنى عن قولنا تثبت اي تستقر
بالاشهاد اذ لا بد من طلب الموائمة لان حق الشفع ضيق يطرأ بالا
عراض فاذا شهد اربعة اعيان طلبها تيسراخذ المقصود بحكم القاضي
ولم يبق حاجة الي البين على ما سياتي وبذلك اي العقار وما في حكمه
بالعصا والاحد بالرضي بين الشفع والمشتري قال في الوقايع والكنز وبذلك
بالخذ بالمرأى او بقضا القاضي ومنه شارحا ما بان قوله (وقضاها
القاضي عطف على الاخذ لا على الرضا لان القاضي اذا حكم بميث الملك للشفع
قبل اخذه ولما كان عبارة المشتري موجبة لعطف بقضا القاضي اذا حكم على

على التراضي بل ظاهرة فيه غيرت العبارة الى ما هي احسن منها ثم اذا ثبت
الملك للشيخ قبل اخذه بعد حكم القاضي كان حكم هذه العبارة احسن مما
الحدانية ايضا حيث قال وتلك بالاختار اذا سلمها المشتري او حكم
بالحكم لان قوله او حكم عطف على سلم فيلزم ان يكون الاختار معتبرا
في كل من تسليم المشتري وحكم القاضي وليس كذلك في الثاني **ويطلب**
اي الشيخ الشفعة اعلم ان العلم من ثلثة طلب الموائبة وطلب
الاشهاد والتقرير وطلب **الاشهاد** هو الاول بقوله ويطلبها
الشفيع في مجلس **عن** **باب** **الشفيع** اي الذي بالعلم من رجلين او رجل
وامرأتين او واحد **عند** **الاشهاد** **او** **عند** **الاشهاد** **او** **عند** **الاشهاد**
امرأة اذا كان الخبر صدق في خطيبا في حق مجلس لانه لما ثبت له خياره
الملك اتيه الى زمان الهداية والكافي وهو قول بعد ما بلغه البيع
ولا حول ولا قوة الا بالله المتبادر فغيره لا يقطع بشفعته لان الاول
على الخلاص من جواب **باب** **الملك** وهذا الذي قيل بالشفعة والثاني
فجب منه بقصد **امر** **م** بشفعها وللخروج الكلام كما هو عرف بعض
الناس فلا يدل منه على ان فيه وطلب الاصل بطلبها **بغير** **منه** **طلب**
كطلبت الشفعة او انما طالت في ثلثة فغير طلبها ونحو ذلك قاله
ملحق وفي الحرف بزيادة الاشارة الى الطلب **للملك** **الا** **الخبر** **عن** **امر** **ما**
او مستقبل حتى قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل اذا سمع بيع ارض نجبا
فقال شفعة شفعة كان ذلك منه طلبا كذا في الكافي **ويطلب** **باب**
سنة **خ** **لو** **الخبر** **بكتاب** **والشفعة** **في** **اوله** **او** **وسطه** **فقد** **الكتاب**
الي اخره بطلت شفعته قال في الايضاح الاول اصح **وسمي** **هذا** **الطلب**
طلب **الموائبة** **لبدل** **عما** **بانه** **التجمل** **كان** **الشفيع** **يبث** **ويطلب** **الشفعة**
والاشهاد **فيه** **ليس** **بلازم** **واما** **الاشهاد** **بمخافة** **المجور** **كذا** **في** **الهداية**
والكافي **وسمي** **له** **من** **بانه** **مخفي** **ان** **شاهد** **تعا** **وذكر** **الثاني** **بقوله**
ثم **يشهد** **عند** **الدار** **لان** **الحق** **معلق** **بها** **او** **حيث** **الباح** **ان** **كان** **الدار** **في** **ما**

ولم

ولم يسم الى المشتري فانها اذا سلمت اليه لم يبيع الاشهاد عليه لخروج من
ان يكون خفيا اذا لا يد له ولا ملك **او** **المضرب** **واما** **لم** **يكن** **ذا** **ميد** **لانه** **ملك**
فان **لا** **حال** **من** **ضرب** **يشهد** **الشر** **اولا** **لان** **هذه** **الدار** **و** **بما** **سعيها** **فان**
طلب **الشفعة** **واطلبها** **لان** **فا** **شهد** **واسلمه** **وسمي** **طلب** **الاشهاد**
وهذا **الطلب** **واجب** **حيث** **لا** **تكن** **من** **الاشهاد** **عند** **الدار** **او** **علا** **في** **اليه**
ولم **يشهد** **بطلت** **شفعته** **فاذا** **كان** **في** **مكان** **بعيد** **فسمع** **فطلب** **طلب**
الموائبة **ومخرج** **عن** **طلب** **الاشهاد** **عند** **الدار** **او** **علا** **في** **اليه** **يوكل**
وكيلا **ان** **وجد** **والا** **يرسل** **رسولا** **او** **كنا** **با** **فان** **لم** **يجد** **فهو** **على** **شفعته**
فاذا **احضر** **طلب** **وا** **له** **وهو** **لم** **يجز** **بطلب** **شفعته** **كذا** **في** **الذخيرة** **او**
اشهد **في** **الاول** **يعني** **طلب** **الموائبة** **عند** **الدار** **او** **البائع**
او **المشتري** **استغنى** **عن** **اي** **عن** **الاشهاد** **في** **الثاني** **لقيامه** **مقام** **هو**
الطلبين **نقله** **في** **الكافي** **عن** **القاضي** **الطبري** **وفي** **شرح** **الهداية** **عن**
مبسط **شيخ** **الاسلام** **واما** **قال** **عند** **احد** **ها** **لان** **الاشهاد** **دعا** **بغير** **طلب**
الموائبة **بلا** **حضور** **واحد** **ما** **ذكر** **لا** **يقوم** **مقام** **الطلبين** **ثم** **بطلت**
واما **قال** **استرا** **قلنا** **دا** **ركنا** **او** **الاستعانة** **بدا** **ركنا** **فله** **صلى** **الى** **وي**
طلب **تمليك** **ومقتضى** **منه** **وسا** **خبر** **بطلت** **اي** **شهدا** **كان** **او** **اكثر** **انقل**
اي **الشفعة** **عند** **اي** **حنيفة** **فقال** **محمد** **اذا** **ترك** **شهاد** **بلا** **عذر** **بعد** **الا**
شهاد **بطلت** **وهو** **قول** **من** **فر** **لان** **الاول** **تسقط** **به** **تضرر** **المشتري** **اذا**
لا **يمكنه** **التصرف** **حين** **ارفضه** **من** **جهة** **الشفيع** **فقد** **ربط** **لانه**
احل **وما** **دونه** **عاجل** **كامر** **في** **الايمان** **قال** **شيخ** **الاسلام** **الفتوي** **اليوم**
على **هذا** **التغير** **احوال** **الناس** **في** **قصد** **الاضرار** **بالغير** **والضار** **في**
الوقاية **وجه** **قول** **اي** **حنيفة** **وهو** **ظاهر** **المذهب** **ان** **حقه** **قد** **تقرر**
شعرا **ولا** **يجز** **لنا** **غيره** **كسائر** **المقوق** **الا** **ان** **يستظلم** **لسانه** **وما**
ذكر **من** **المضرب** **يمكن** **ان** **يدفع** **الامر** **الى** **القاضي** **حيث** **يا** **امر** **الشفيع** **بالاختار**
او **الترك** **فمن** **لم** **يفعل** **فهو** **المضرب** **بنفسه** **وبدنيته** **كذا** **في** **الهداية** **والكافي**

واعلم انه اذا لم يكن في البلدة قاض لا ينظر شفيعته بالتأخير اتفاقا لا لا يمكن
من الخصومة الا عند القاضي فكان عند **الاداء** اي الشفيع الشفعة
عند القاضي سال القاضي الخصم عن ما كلفه الشفيع لما **يشفع به** فان امر
بها او نكل عن الخلف على العلم بان يحلف بالله ما يعلم انه مالكت الدار التي
يشفع بها او برهنه الشفيع بكونه مالكا لما يشفع به **سأله** اي سال القاضي
المدعي عليه عن الشرائع ان اقر به او نكل عن البين على الحاصل والسبب
فان ثبوت الشفعة ان كان متاعا عليه يحلف على الحاصل والله ما يستحق
هذا الشفيع الشفعة وان كان مختلفا فيه كشفعة الجواز تخلف على السبب
بالله ما لا يشترط هذه الدلائل ان يحلف على الحاصل بذهب الشافعي
او برهنه الشفيع وقوي له اي للشفيع بها اي بالشفعة وان وصل به
لخصم اي الشفيع **التمن** وقيل الدعوى بعد القضاء **لزمه** اي الشفيع
أحضار التمن والتمن **حيث** الدار يقبض اي التمن **ويأخذه** او
اي التمن لا ينظر اي الشفعة يعني اذا قبل للشفيع اذا التمن فاحر لا ينظر
الشفعة والخصم للشفيع **البائع قبل التسليم** اي تسليم البيع الى المشتري
لانه ذو اليد ولكن لا ينسحب البينة للشفيع اي بينة الشفيع **عليه** اي
البائع بغيره المشتري **وتيسر** اي البيع **محمولة** اي المشتري لانه لا يملك
ويقبض بالشفعة والمهنة على **البائع** حتى يجب تسليم الدار عليه وعند
الاستحقاق يكون عهدة التمن عليه فيبطل منه خلاف ما اذا قبض المشتري
البيع من يده حيث لا يعتبر حضوره ولا تكون المهنة عليه لانه صاه
اجنيا الوكيل بالشرا خصم للشفيع لانه العاقد والاخذ بالشفعة من
حقوق العقد لم يسهل اليه الموكل فاذا سلمه اليه يكون هو الخصم اذ لم
يبقى له يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل للشفيع **حيث** **الرد**
والعيب وان شرط المشتري البراءة منه (من العيب) لان الاخذ بالشفعة
شرا من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشر من البائع في
الشفعة اليه فيثبت له الخيار كما اذا اشتراه منها ولا يقطع خياره برونه

برودة الشري ولا بشرط البراءة عنه لان الشري ليس يتأيب عن الشفيع فلا
يجز بشرطه ورتبه في حقه **احلها** اي الشفيع والمشتري **اي** **قال**
المشتري الي ومائة وقال الشفيع الف **والقول** **للمشتري** مع بيته لانه الشفيع
يدعي استحقاق الدار منه بالتعد الاقل والمشتري ينكره **والقول** **للمشتري**
اول لان بيته اكثر اربا تامعي وان كان بيته الشري اكثر اربا بصورة لان
البات للالزام وبينة الشفيع ملزمة بخلاف بينة المشتري فان بينة
الشفيع اذا قبلت وجب على المشتري تسليم الدار اليه بالف ما او اي واذا قبلت
بينة الشفيع لا يجب على الشفيع شي بل غير مبني الاخذ والترك **ادعي السبب**
عند **الادعاء** **القول** **منه** **ولا حجة** **فان** **القول** **له** اي للبائع **اي** **بالقبض** **للمشتري**
يعني ان ادعي المشتري فنادا دعي بائعه اقل منه ولم يقبض التمن اخذها الشفيع
بما قال البائع لان الامن ان كان كما قاله البائع فالشفيع ياخذ به وان كان كما قاله
المشتري يكون خطأ عن المشتري بدعواه الاقل وخطأ البعض يظهر في حق
الشفيع كما مر وسألي فياخذ به وان كان البائع قبض التمن اخذها الشفيع
بما قال المشتري اذا ثبت ذلك بالبينة او بغيره لان البائع باستيفاء التمن
خرج من البين والتحق بالاجانب فبقي الخلاف بين الشفيع والمشتري
وقد ثبت ان القول فيه للمشتري **خطأ** **بعض** **يظهر في حق الشفيع** حيث
ياخذ البيع بالاقل لانه يلحق بالحصل العقد كان التمن ما بقي **الخطأ** **القول** لان
العقد حينئذ يكون بينا باطلا لا اوهية وعيا هذه بين العقد بين لا يقع به
الشفعة **ولا الرأية** **على التمن** **الاول** لان استحقاقه الاخذ دونها **وفي**
القول **ياخذ** **الشفيع** **عقله** **وفي** **حين** **ياخذ** **بالقيمة** **في** **بيع** **عقار** **وبعنا**
ويجوز **للمشتري** **الاعتراف** **بني** **اذا** **بيع** **عقار** **وبعنا** **ياخذ** **شفيع** **كل** **من** **العقار**
كلها بقيمة الاخر لانه بدله وهو من ذوات القيم **وفي** **من** **اي** **في**
بيع **من** **سوا** **ياخذ** **عقار** **او** **يطلب** **الانه** **ياخذ** **بالقيمة** **الاجل** **اذا** **الاجل**
يطلب بالشرط وليس من لوازم العقد واشترطه في حق المشتري
ايكون اشترطا في حق الشفيع كالحيار والبراءة من العيوب ورضاء

البائع في حق المشتري لا يدل على إرضاءه في حق الشفع لتفاوت أحوال الناس
ولو لم يطلب الشفع الآن **وسلك** عن طلبها وجبر كطلبها عند الإخلال **طلب**
شفعته لأن حق الشفع قد ثبت وهذا كان له أن يأخذه الآن بمن حاله
والسكون عن الطلب بعد ثبوت حقه بطلب الشفعة **وفي شراؤه في حقه**
بأحد الشفعين **فيما ذكره** لو كان الشفع مسلما وفيه **المشتري في الدار** والآن
فقد حلت **في حقه** حال كونها **مسماة** **في حقه** **المشتري** **فأعلم** يعني إذا
بني المشتري أو غرس ثم قضى للشفع فهو بالخيار أن يأخذها بالثمن وفيه
البناء والغرس **مسماة** **في حقه** **المشتري** **فأعلم** كما في الغصب **ولا**
قلعه أي البناء والغرس **الشفعين** **فأستحب** **رجوع** **بالثمن** **فقط** **ولا يرجع** **بقيمة**
البناء والغرس **علا من** **أخذه** **منه** **بأيا** **كان** **أو** **مشتريا** **بأخر** **اختلاف** **المشتري** **فإن**
يرجع **بقيمة** **علا** **البائع** **لأنه** **سلطه** **فقبله** **اختلاف** **الشفع** **لأنه** **أخذ**
وإن **خرجت** **الدار** **أو** **أخذت** **بها** **أو** **أخذت** **بغير** **البيت** **فلا** **يخل** **أحد**
فالشفع **بأخيار** **أنه** **يأخذها** **بثمن** **لأن** **البناء** **والغرس** **ثابتان** **حتى**
البيع **بلا** **ذكر** **فلا** **يتأيد** **بشيء** **من** **الثمن** **الآن** **يكونا** **مقصودين** **بالاقتلاف** **كأن**
أوترك **لأنه** **إن** **ممنوع** **عن** **ملك** **الدار** **بماله** **أو** **بقيمة** **الوصية** **عطف** **على** **تمام**
الثمن **أن** **تقص** **المشتري** **في** **البائع** **أن** **تقص** **المشتري** **البناء** **قبل** **الشفع** **أن**
ثبت **فخذ** **العرصة** **بجصتها** **وإن** **ثبت** **فدع** **لأنه** **صار** **مقصودا** **بأبلا**
فينا **بها** **شيء** **من** **الثمن** **بجلاف** **الأول** **لأن** **الملك** **فيه** **بأفة** **سماوية** **في**
والنقص **له** **أي** **للمشتري** **لأن** **الشفع** **لأنه** **صار** **مقصودا** **فلم** **يفي** **بتعاقب**
يكون **للمشتري** **وفي** **شراؤه** **يخل** **عليها** **بثمن** **يعني** **إذا** **اشتري** **أرض** **مسلما**
يخل **عليها** **بثمن** **ذكر** **ثم** **يخل** **إذا** **لا** **يخل** **دون** **الذكر** **أو** **شراؤها** **لم** **يكن** **علا**
يخل **شراؤها** **عنده** **أي** **عند** **المشتري** **بأخذها** **أي** **الشفع** **الأرض** **والثمن**
كل **الشيء** **فيها** **أي** **في** **الفصلين** **أما** **في** **الأول** **فلأنه** **باعتبار** **الاقتضا** **كان** **تباعا**
كالباقي **الدار** **وأما** **في** **الثاني** **فلأنه** **مبيع** **تباعا** **لأن** **البيع** **سري** **اليه** **كما** **إذا**
حامل **أقول** **لأن** **عنده** **كان** **ملكه** **تباعا** **وإذا** **أخذ** **المشتري** **ثم** **حاله** **الشفع** **لا** **يأخذ**

فيها

فيها أي في الفصلين أما في الأول فلأنه باعتبار الاقتضا كان تبعا للعقار
كالباقي الدار وأما في الثاني فلأنه مبيع تبعا لأن البيع سري اليه كما إذا اشترى
حامل أقول لأنه كان ملكه تبعا وإذا أخذ المشتري ثم حاله الشفع لا
يأخذ **العرصة** **لأن** **عدم** **تبعية** **للعقار** **وقت** **الاقتضا** **الاقتضا** **الآن** **في** **الأول**
وهو **إذا** **اشتري** **أرض** **مسلما** **يخل** **عليها** **بثمن** **يعني** **إذا** **اشتري** **أرض** **مسلما**
فقد **كان** **له** **فقط** **من** **الثمن** **فبقوة** **فقط** **بقوة** **لأنه** **لا** **يتأيد** **بشيء**
من **الثمن** **لأنه** **مقصود** **فلم** **يرد** **عليه** **العقد** **ولا** **القبض** **الذي** **له** **شبه**
بالعقد **فبقوة** **لا** **يوجب** **سقوط** **من** **الثمن** **بأشياء** **بأن** **تكون**
في **الشفعة** **فقد** **أو** **لأن** **كونه** **مسلما** **لا** **يثبت** **فمنه** **الآن** **في** **عقار** **أما** **قال**
فقد **الآن** **أن** **ثبت** **في** **غير** **العقار** **بقيمة** **العقار** **كالشجر** **والثمن** **وأي** **حكمه** **كالعقار**
وقد **سريانه** **ملك** **علا** **لأنه** **مقصود** **علا** **أي** **بموضع** **مال** **حي** **ألم** **يكن** **بموضع** **بأهنية**
لم **يثبت** **فيه** **الشفعة** **وكذا** **إذا** **كان** **العوض** **غير** **مالي** **حي** **لو** **خولع** **على** **دار** **لم**
يثبت **وإن** **لم** **تقسم** **أي** **العقار** **وما** **في** **حكمه** **ذكره** **لأن** **الشفعة** **لا** **تثبت** **فيه**
عند **الثاني** **لأنها** **عنده** **لوضع** **ضرر** **القسمة** **وعنده** **لوضع** **ضرر** **الجوار** **لحام**
وهو **سري** **بشيء** **صغير** **حيث** **لا** **يتبع** **به** **إذا** **قسم** **بغير** **وطريق** **ملك** **لكن**
لأن **أقول** **فإن** **الملك** **باعتبار** **ولا** **في** **حكمه** **بما** **قصد** **أو** **قد** **عرفت** **أنها** **إذا**
باعتبار **للعقار** **وتثبت** **فيها** **الشفعة** **وعلى** **ذلك** **خلاف** **الملك** **وأي** **قوله**
موروث **فإن** **الدار** **أما** **ملك** **بأثر** **لا** **تثبت** **فيها** **الشفعة** **وصدقة** **وصية**
الاشترط **عونه** **بلا** **السيوع** **فيها** **أي** **الموهوب** **وعوضه** **فإنها** **ليست** **بمعا** **وضه**
مال **بالأضار** **تكاليف** **الآن** **أن** **تكون** **بموضع** **مسلما** **لأنها** **مبيع** **انتها** **وكن**
يشرط **التناقص** **وعدم** **السيوع** **في** **الموهوب** **وعوضه** **لأنها** **هبة** **أثدا**
وإن **لم** **يكن** **العوض** **مسلما** **فلا** **شفعة** **فيها** **ولا** **في** **القسمة** **بني** **الشركا**
لأن **القسمة** **فيها** **معني** **الافراز** **ولهذا** **يجوز** **فيها** **الجبر** **والشفعة** **لم** **تشرع**
إلا **في** **البادنة** **المطلقة** **أو** **بجملته** **أجرة** **أو** **بدل** **خارج** **أو** **بدل** **عقار** **أو**
صنع **عن** **دم** **عند** **المهر** **وإن** **يؤخذ** **بعضها** **بأن** **تزوج** **إسراة** **على** **دار** **على**

عيا ان نرد هي عيا الزوج المددوم فلا شفعة في شي منها لانها عند ما تختم مال
مطلق فيتم عليها **او بيعت** عطف بما جعلت ابي لا شفعة في دار بيعت
تجار البائع **وامسقط خياره** لانه زوال الملك عن البائع فان اسقط وجب
لزوال المانع الملك لكن يشترط الطلب عند سقوط الخيار في الصحيح لان
البائع يصير سائر زوال الملك يشترط عند ذلك **او بيعت ببيعاً قاسداً** يعني
اشرى دار اشراق سدا فلا شفعة فيها لما قبل القبض قبل ان ملك البائع
فيها واما بعد فلا حرج الا شفع لان لكل واحد من المتبايعين سبيلاً من الغشقة
وامسقط فسخه فانها اذا بيعت ببيعاً قاسداً او سقط حق الفسخ بانه
نبا المشتري فيها تثبت الشفعة **او رد اي البيع عيبراً وبه او شرطاً**
تقضي منطلق برده **ما يملك** يعني اذا بيع وملك الشفعة ثم ورد البيع
بأحد ما ذكر بقضا القاض فلا شفعة لانه فسخ البيع **ولا تقضي** لان
الرد لما يجب فاخذه بالرضا فكانه اشتراه **او باقالة** فانها بيع في حق
الثالث والشفيع ثالثها وتثبت اي الشفعة **للعبد المستغرق بالدين** حيث
خط برقبته وكسبه في بيع **سيده** وله اي لسيده في بيعه اي العبد
لان عاقب يده حيث يدين ملكاً مولاه وتثبت **اقتلن** **شرا سوا شرا**
او وكالة او اشتراك اي لمن وكل احوي بالشر فاشترى الاجل فلو كل والموكل شفع
كانه الشفعة صورة دار بين ثلاثة والدار جار ملاءم فاذا بيع الدار
واشترها احد الشركاء تثبت الشفعة للمشتري سوا اشتراكه او
وكذا تثبت للموكل اذا اشترها الوكيل الاجله وتثبت ايضا للشريك الا
وفاديه انما تثبت للجار لان الشريك مقدم عليه لا اي يثبت
بائع وكيله اذا صلا لان اخذه بالشفعة يكون سعيان تقضي ما تم منه
وهو الملك واليد للمشتري وسعي الانسان في تقضي ما تم من جهته مردود
او بيع له وهو الموكل لان تمام البيع به اذ لو انكره لما جاز البيع **وهو الذي**
اي من ضمن الدرك عن البائع وهو شفيع لا تثبت له الشفعة لانه تقضي
فكان البائع كذا اي كما لا تثبت الشفعة فيما ذكر لا تثبت ايضا **بيع الاذلي**

عذر ولام

ما وقع في الوقايه من قوله الاذراعاً بالنصب كانه سهم من التماس
طوار **احداً** **الشفيع** اي الامتداد عرضة ذلي او اشتراك او صبيح وطوله
تمام ما يلاصق دار الشفع فان ما يلاصقها اذا لم يبيع لا تثبت الشفعة
لانقطاع الجوار وهذه حيلة لا سقط شفعة الجوار كذا اذا وصفت
هذا الغدار وقبضه وله حيلة اخرى ذكرها بقوله **او شرا سهمين** يعني
ما يلاصق **بتم** **اخر** **الجوار** **الشفيع** **في الاول** لانه البيع او لاني الثاني بل هو
جار **والشريك** **شريك في القاض** والشريك مقدم على الجار وهذه حيلة لا
يطلب حق الشفع ابتداء وهذا حيلة تقيد عدم نزعية الشفع في
الشفعة فان وفي انه اذا اراد ان يشتري الدار بالف اشتراكه واحداً
من الف سهم منها بالف الادرها ثم اشترى الباقي بردهم فالشفيع لا يأخذ
بالشفعة الا الاول بتمه لا الباقي لان المشتري صار شريكاً وهو احق من
الجار وله حيلة اخرى ذكرها بقوله **او شرا اي الدار** **شرا** **كالف**
ولا يقد **بما يدين** عشرة **به** اي بمقابلته الثمن **والشفعة** **بالثمن** **لا المثل**
للمعتد احر والتم هو العوض من الدار وهذه حيلة نعم الشركة والجوار
فيشتري المنزل الذي قيمته ما يوفى بالف لئلا يعطى عن الف ثوباً قيمته
عشرة لكن المنزل اذا اشترى بجمع المشتري عيا البائع بالالف لئلا العقد
الثاني فيتصرف البائع فالاولي ان يبيع بالدرهم الثمن ويأخره اذا اشترى
المنزل يطل الضرف فيجب حرم الدنيا فقط اذا ظهر ان الف لم يكن عليه
فصار كمن اشترى من احر دينار بعشرة ثم تضاد قال ان لادني عليه فانه
يرد الدينار وله حيلة اخرى اسمها **واحد** **ذكرها** **بقوله** **او شرا بدينار**
مطلوبه **اما بالوزن** **والاشارة** **بقبضه** **اي مع قبضة** **فلو شرا** **اشترى** **الجار**
وجهاً **فقد رها** **وضيح** **الجار** **بعد القبض** **ان الثمن** **معلوم** **حال العقد**
ومعقول **حال الشفعة** **وجهاً** **التمن** **تبع الشفعة** **كرو** **الحيلة** **لا سقط**
الشفعة **في** **وقا** **بابان** **يقول** **المشتري** **للشفيع** **انما يبيعها** **ملك** **بما رحت**
فلا بد **في** **الاخذ** **بها** **فيسلم** **الشفيع** **ولاخذها** **بعد** **الاثبات** **فتسقط**

الشفعة كن يكره **واما الحيلة لعدم ثبوتها** **انما** **فمنع** **اي** **يؤتى** **لا** **تكره** **لانه**
يحتمل لدفع ضرره عن نفسه لان في تلك الدار عليه بلا رضاه ضرر اعليه
والحيلة لدفع الضرر عن نفسه جائز وان نضره الغير في ضمنه **وعند محمد**
تكره لان الشفعة انما تثبت لدفع الضرر وفي ابلحة الحيلة انما الضرر **وما**
لاول **يعني** **ههنا** **وبالتالي** **في** **الركعة** **قال** **صدر** **الشريعة** **الشفعة** **انما** **شرعت**
لدفع ضرر الجوار والمشتري ان كان من يتضرر به الحيوان لا يحل استقاطها
وان كان رجلا صالحا ينتفع به الجار والشفيع متعنت لأجب جواره
فحينئذ يحتمل في استقاطها **بطلها** **اي** **الشفيع** **لا** **يطلب** **الموالة** **وترك**
الاشهاد **عليه** **اي** **عيا** **طلب** **الموالة** **فان** **اعليه** **اما** **الاول** **فان** **ترك** **طلب**
الموالة حين علم بالبيع قادر اعليه بان لم يأخذ احد فله او لم يكن في الملاءة
فان شفعته بطل بالاعراض وهو انما تثبت حالة الاختيار وهي بالاختيار
واما الثاني فانه يترك الاشهاد علم طلبها حين علم بالبيع فلا راعليه بان
كان عنده رجلا او رجلا وامراة فان تركت ولم يشهد بها علم طلبها فانه انما
دليل الاعراض قال في الهداية اذا ترك الشفع الشفعة الانشاد وهو
علم ذلك بطلت شفعته وقد قال قبله في باب طلب الشفعة الانشاد
في طلب الموالة ليس بلازم واعترض عليه بان بين كلاميه تناقضا
الغفلة عن قوله وهو يتقدم على ذلك فان مراده من الشفع ان اذا سمع
يسمعه لحد لا بالبيع في مكان خال عن الشهود فترك بطل شفعته وانما
قال طلب الشفعة وان لم يسبق احد لا يتطرح اذا حضر عند القاضي وقال
الشفيع طلبت الشفعة ولم اتركها وحلف على ذلك كان بارا في مبيته وبيته
طلب الموالة وسيا في هذا من زيادة تحقيق عند قريب **وبطلها ايضا**
اي **الشفيع** **من** **اي** **من** **الشفعة** **بموضع** **لانه** **تسليم** **فبده** **اي** **العوض** **بطلها**
الصالح لانها مجرد حق التملك بالملك فلا بيع الا بغيره عنه لانه رتبة فرد
وبطلها **اي** **موت** **الشفيع** **بعد** **البيع** **فان** **الشفيع** **اي** **بالشفعة** **ولم** **يكن** **اول**
حق الاخذ بالشفعة حين اذ امان بعد القضا ربحا ولو قبل تعدا التث وقبض

لا يتطل

لا يتطل تقبضه بالقضا ووجه بطلانها انها مجرد حق التملك وهو لا ينبغي بعد
موت صاحب الحق فليكون يورث **لا** **لا** **بطلها** **اي** **موت** **الشفيع** **لان** **الشفيع**
قبول الشفع عليه لا يتغير بسبب الاستحقاق **وبطلها ايضا** **اي** **بطلها**
يشفع **به** **في** **القضا** **اي** **يعني** **اذا** **باع** **الشفيع** **داره** **التي** **يشفع** **بها** **بعد** **شرا**
المشتري قبل ان يقضى له بالشفعة وهو يعلم بالشر او لا بطلت شفعته لان
الاستحقاق بالجوار والشركة وقد رآه قبل التملك **وبطلها ايضا** **اي** **بطلها**
من لا يشفع بها **سجد** **اد** **فقط** **سجد** **قال** **فان** **شحن** **شرط** **قيام** **ملك** **الشفيع**
فيما يشفع به الشفعة وقت القضا فلو جعل داره التي يشفع بها الشفعة سجما
او مقبرة او وقفا مسجلا ففقد له بالشفعة لم يكن شفعيا للبيعة فان المسجد
والقبرة والوقف المسجل مبرور بالشر او لم يكن **فان** **الشفيع** **طلب** **موت** **عليه** **فان**
فان **له** **بيته** **قوله** **فان** **قوله** **له** **بديل** **اي** **ان** **الصلح** **ان** **يقوم** **المشتري** **البينة** **اما** **بان**
يقول للشفيع ترك الطلب ليكون صورة الاثبات كما تقدم في الاصول **وعليه**
الشفيع او يقول ما طلبت لانه وان كان بغير ظاهر الكنتي محصور فيكون الا
الاثبات كما تقدم في الاصول **وعليه** **التقدير** **ان** **اقام** **البينة** **تقبل** **والا** **لا** **تقبل**
بانه لم يترك او طلب وان لم يكن له بينة على تركه واقام الشفع البينة
بطلبه تقبل وان كان له بينة ترجح بينة المشتري لانه الشفع متمسك با
بظاهر وهذا كان يقول له ولم يكلف باقامة البينة بخلاف قوله عليه
وسئل في سياي ويدي لعل ذلك ما ذكر في بعض شروط تلخيص الجامع ان الشفع
لو امكن جضرته احد يسع بيبغي ان يطلب لانه يصح بلا اشهاد وانما الاشهاد
لا يكره فيمنع ان يطلب حين اذ اخلقه المشتري يمكنه ان يحلف انه طلب
كاسع فطر ان الحكم ههنا ان المشتري ان اقام البينة حكم بها والا فان اقامها
الشفيع حكم بها وان لم يكن لواحد منها بينة حلف الشفع فحكم بالشفعة
وبطلها **اي** **موت** **الشفيع** **بعد** **البيع** **فان** **الشفيع** **اي** **بالشفعة** **ولم** **يكن** **اول**
طلب الي وقت ما من قد حيا ما لا يملك استيفاه للحال ومن حيا ما لا
يملك استيفاه للحال لا يصدق في حكمي بالبيينة واذا لم يصف الطلب

أي بطريقه السكنى
كون السكنى صدقة

فان معناه دارى لك بطريق السكنى حال كون السكنى هبة فيكون عارية
لا هبة **او** دارى لك **على** سكنى فان تغذيره خلته غلة وقوله سكنى
او دارى لك **صدقة** عارية اي حال كونها صدقة بطريق العارية فعارية
بغير نفع منه المنفعة **او** دارى لك **عارية** هبة اي بطريق العارية حال
كون منافعها هبة فان هذه العبارات تدل على العارية لا الهبة **وقوله**
على انجاب فانها كالبيع لا يقع الا بالانجاب والقبول **وتتم** عطف على نفع
بالقبض قال الامام حيد الدين ركن الهبة الانجاب في حق الواهب لانه
شريع فيمن جهة الشروع اما في حق الوهب لانه فلا يتم الا بالقبول ثم لا
تغذ ملكه فيه الا بالقبض **الكامل** المكن في الوهب فبالقبض الكامل
فيما يخص القسمة في المنقول ما يماسه وفي العقار ما يماسه فقبض
مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يخص القسمة حتى يقع
القبض على الوهب بالاصالة من غير ان يكون بتبعية قبض الكل
وفيما لا يجزئ القسمة بتبعية الكل **ولو** وصلة **شأغلا** ملك الواهب
لا مشغولانه **فتم** تغريغ على قوله **وتتم** بالقبض الكامل بالقبض في
مجلسها اي مجلس الهبة **بل** الله اي الواهب **وبعد** اي بعد المجلس
به اي بآذنه **ولو** **بها** اي نفي الواهب الوهب له عن القبض **اي**
القبض سطلما اي في المجلس **وبعد** اذ لا عبرة للدلالة بتبعية التمسك
في **مجلس** متعلق بقوله **تم** بالقبض والراد به ان يكون مغرغا غير
ملك الواهب وحقه واحترز عن هبة التمسك على التحل وضوء كاسا
مقسوم اي متعلق به القسمة ولم يبق مشاعا **ومشاع** لا يقسم
ليس من شأنه ان يقسم يعني انه لا يبقى متفقا به بعد القسمة اصلا
واحد وادبه واحدة او لا يبقى متفقا به بعد القسمة من جنس الانتفاع
الذي قبل القسمة اي كالبيت الصغير والطعام الصغير والثوب الصغير
لا اي لانهم بالقبض فيما اي في مشاع **يقسم** من شأنه القسمة كالارض والذئ
المذرع ويخوذ ذلك **ولو** وصلة اي ولو كانت الهبة **لشريك** اي لشريك

الواهب

الواهب لان القبض الكامل لا يتصور فيه **ان** قسما اي ارض من الجبل الواهب
المشاع **وسلم** اي الواهب **له** **تحت** الهبة لان تمامها بالقبض وعنده لا يتبع
فيه ولو سلمه متاعا لا يملكه حتى لا يتغذ بضره فيه ويكون مضرا عليه
ويتغذ فيه بضره الواهب ذكره قاضي خان **تحت** **في** **سبع** **وصوف** **على** **عنه** **في** **ع**
وتحلى **في** **ارض** **ومرتق** **خل** **هذه** **نظاير** **المشاع** **لا** **امثلتها** **اذ** **لا** **شروع** **في** **شي** **منها**
لكنها في حكم المشاع حتى اذا فصلت هذه الاشياء عن ملك الواهب وتسلت
مع هبتها في المشاع **خلاف** **دقيق** **في** **بر** **ورده** **في** **سبع** **وسم** **في** **حيث**
اي **اصلا** **اي** **سوا** **افترها** **وسلم** **او** **لا** **ان** **الواهب** **في** **حكم** **العدوم** **وسم**
ان الحنطة استجالت وصارت دقيا وكذا غيرها وبعد الاستحالة هو عين اخرى
على ما عرف في الغصب بخلاف المشاع فانه يحل للملك حتى يجوز بيعه لكن لا يمكن
تسلبه فاذا زال المانع **جاز** **قسم** عطف على قوله **وتتم** بالقبض وتغريغ على قوله
ولو شاغلا ملك الواهب لا مشغولانه **في** **مشاع** **داره** **وطعام** **في** **جوانه** **اذ** **ه**
سما **بما** **في** **خلاف** **العكس** يعني لو وهب متاعا في داره او طعاما في جوانه
وسلمها اي الدار والجواب بما فيها صحته الهبة في المشاع والطعام ولو وهب
دارا وبعث متاع الواهب وسلم الكل الي الوهب له او وهب جوابا وفيه
طعام الواهب وسلم الجواب لا يقع الهبة والاصل ان الوهب متى كان مشغولا
ملك الواهب ينفع التسليم فبمع صحة الهبة ومتى كان شاغلا لا يمنع التسليم
فتصح الهبة في الفصل الاول الوهب شاغلا لا مشغول وفي الثاني الطرف
الوهب مشغول بملك الواهب وهذا لان الطرف يشغل الطرف واما
الطرف فلا يشغل الا اذا وهب المشاع والطعام **اي** **قبض** **الكل** **بآذنه**
يعني **في** **الكل** يعني لو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المشاع او وهب الجراب
ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم الكل صحته الهبة في الكل لانه اذا سلم الكل
جملة صار كله وهب الكل جملة بخلاف ما اذا تفرق التسليم وانما قال بآذنه
لانه ان لم ياذن له بالقبض فقبض ضمن لانه افسد ملك غيره كذا في الكافي
وبقوة **المقبض** **في** **المجلس** **من** **القبول** يعني اذا صدر الانجاب من الواهب

Copyright

ersity

فقبل قبول الوصوب له العقد اذا قبض الوصوب باذنه صحت الهبة لان
القبض في المجلس دليل القبول ثم ان القبض في المجلس هل يحصل بالتخلية
بين الوصوب له والوصوب اخذ في المشايخ حتى قال الامام ابو الله
هي قبض عند محمد لا عند ابي يوسف والمختار انه يقع في جميعها اي الهبة
بالتخلية **الفاسدة كذا في القواعد الظهيرية وهب دارا لاجتماعها**
فاستحق الشئ من في الدار اذا استحقا فظهر ان يده في الشئ كانت
بد عيب وصار كالعقب الدار والشئ ثم وهب له الدار او اودعه
الدار والشئ ثم وهب له الدار فانه يقع **ولو وهب ارضا وزرعها**
فاستحق الزرع بطلت الهبة في الارض لان الزرع مع الارض حكم الانفاك
فاذا استحق احد ما صار كانه استحق البعض الشائع فيها جمل القسمة
فتطال الهبة في الباقي كذا في الكافي **الصدر الشريعة** القسمة هو الشئ
المقارن لان الشيوع الطاريئ كذا اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع او
البعض الشائع بخلاف الرهن فان الشيوع الطاريئ يفسد وفي الفصول
ان الشيوع الطاريئ لا يفسد الهبة لا نقاق وهو ان يرجع في بعض الهبة
شائعا اما الاستحقاق فيفسد الكالانه مقارن لطارئ كذا ذكر شيخ الاسلام
ابو بكر في هبة المخط افول عده اي صدر الشريعة صورة الاستحقاق من امثلة
الشيوع الطاريئ غير صحيح والصحيح ما في الكافي والفصولي لان الاستحقاق اذا
ظهر بالبيينة كان مستندا الي ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طاريا عليها
الهبة الفاسدة تعيد الملك بالقبض وبه يقع كذا في الفصولي وفي القواعد
الرجوع فيها اي في الهبة الفاسدة يعني اذا ثبت الملك فيها هل ثبت
ولانية الرجوع للمواهب فيها وهب هبة فاسدة لذي رحم محرم منه قال
بعض المشايخ كانت المسئلة واقعة الفتوى وقررت بين الهبة الفاسدة
والصحة وافيت بالرجوع وقال الامام الاسترغيني والامام عماد الدين هبة
الجواب مستقيم اما على قول من لا يرى الملك بالقبض في الهبة الفاسدة فقام
واما على قول من يرى فلا ان القبض يحكم الهبة الفاسدة مضمون على ما تقره فاما

كان مضمونا بالقيمة بعد الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك فيملك الرجوع
والاسترداد **قال ومثل هذه القارة المخططة والزق السمن صحت الهبة**
في المخططة والسمن فقط لما عرفت ان كلامها شاعرا لملك الواهب لا استحقاق
به وهبت دارها لزوجها وحياتها **اعلم** ان في الهبة الفاسدة وهب
الزوج فابطل الدار لان المرافقة معها في يد الزوج فضع التسليم ذكره فانه
حان وهبت دارا في صدوق فمعمل ودفعها اي الصند وفي القواعد **فصل**
فلا تم الهبة لان القبض انما يحصل اذا وقع الانتفاع بها ولا انتفاع مع العقل
وتم هبة ما مع الوصوب **فصل في قبض جديد** يعني اذا كان قبض الهبة الوصوب
في يد الوصوب له ودفعه او علم به او امانة ملكها بالهبة والقبول وان علم
فيها قبضا لان القبض في باب الهبة غير مضمون فيعتبر فيه اصل القبض
وهو موجود منها فتابع قبض الهبة **خلاف البيع** يعني اذا باع الوالد
او غيرها من قبضه يحتاج الي قبض جديد لذلك البيع يقتضي قبضا
مضمونا وقبض الوالد قبض امانة فلا ينوب عن قبض الضمان بل يحتاج
الي تجديد القبض والاصل فيه ان القبضين اذا اجتمعا ناب (احدهما) نأب
الآخر لا خادما جنسا واذا اختلفا ناب الاقوى عن الاضعف بلا علم
لان في الاقوى مثل الادبي وزيادة وليس في الادبي ما في الاقوى ثم ايضا
ما وهب اي الاب لم ينل بالعقد لانه في قبض الاب فينبوب عن قبض
الصغير فيشترط قبضه سحرا كان في يده حقيقة او يد مودعه لان
يد الوالد كيد المالك خلافا لما اذا كان في يد الوهاب او المتاحرا او
الرهن حيث لا يجوز الهبة لعدم قبضه لان كل واحد منهم قابض
لنفسه **اذا كان** اي الوصوب **معلوما** قال في النهاية لفظ البسوط وكل
شئ وهبه لابنه الصغير واشهد عليه وكذلك الشئ معلوم وهو جائز
والقبض فيه باعلام ما وهب له والاشهاد عليه ثم قال والاشهاد ليس
بشرط بل الهبة تتم بالاعلام لانه ذكر الاشهاد احتياطا للخبر عن مجود
سائر الورثة بعدموته وعن مجوده بعد ذلك الولد ويتم ايضا ما وهب

لحي
احيي له اي للطفل يقبضه اي الطفل عاظا لانه في النافع المحض ملحق بالاب
او قبض ابيه او جده او وصي احد من اولادهم لانه قائم مقامهم او قبض ام هو اي الطفل
منها او قبض ابيه بوجهه وهو اي الطفل معه وقبض زوجها اي للمصير
بعد الوفا لان الاب اقامه مقام نفسه في حفظها وقبض الهبة لها او قبض
الاب ايضا لان اصل الولاية وولاية الزوج منه ولم يجز حبسها لكونه
وصفا للامة لانضاله بها منزلة اطرافها ولا له اي لم يجز الهبة للحمل
وان جاز الاقرار له ان يبيها صالحا وسيا في بيانه في الاقرار
ان شأ الله تعالى **منه هبة** **الرجوع** لانها سلمها حاملة وهو
قد قبضها فلا يشوبه **وعليه** وهو هبة واحد لاثنين اي لا يقع
لانها هبة النصف من كل واحد فلزم الشوب كصدق عشرة على
عشرين فانه لا يجوز لان التصديق على الغني هبة فلا يجوز للشوب
هو اي تصديق عشرة **وهيها على فقير** لان الهبة للفقير
صدقة والصدقة ينبغي بها وجه الله وهو واحد والفقير
نايب عنه بخلاف الهبة **وهيها دار** **سيرة** **فيل الفقير** متعلق
بهبة **خوز** يعني اذا اشترا دارا فقبل ان يقبضها وهبها الاخر
جاز الهبة لما عرفت ان التصديق في التنازل قبل القبض يجوز
وهيها نصف الدار وسلم في الباقي لم يجز ولو وهبه اي الباقي قبل
التسليم سلم الكل جملة **معت في الكل** لانه اذا سلم الكل جملة صار كانه
وهب الكل جملة بخلاف ما اذا تصرف بالتسليم هبة **دار** **مسترة** قبل
القبض متعلق بهبة **خوز** يعني اذا اشترا دارا فقبل ان يقبضها
وهبها الاخر جاز الهبة لما عرفت ان التصديق في التنازل قبل القبض
يجوز **كذا** اي يجوز هبة **درهم** **صحيح** **لرجلين** لانه هبة مشاع لا يقسم
دائما قال صحيح لانه المعشوش في حكم العروضة كما عرفت فيكون ما يقسم
فلا يصح هبة لرجلين للشوب معه **درهمان** **قال لرجل** **وهب كل درهم**
منها ان استويا اي قد رآهم **خوز** **الاجاز** والغرف ان الهبة في الوجه

الاول تناولت احدها وهو محمول فلا يجوز وفي الثاني **مزدوق** **والله**
تعالى لان يد الولي باقية عليه حكم لقيام يد اهل الدار عليه فمع ظهور
يده عليهم ان دخل فيها ولو وعبه بعد دخوله فيها لم يجوز وقد مر
في باب استيلاء الكفار **وكذا** **القبض** **على النيات** **دون العريضة** **او** **الزينة** **اي**
للمرءوب له الواهب في نفسه وهبة او من قبضه **دونه** **اي** دون
الزينة او **غسل** **فيما عرو** **دونه** **اي** دون الشر **الامر** **اي** الواهب لله
له **المصاد** في الزرع **والهبة** في الزرع لانه المانع للمواري الاستفاد بملك
المواري فاذا اذن المواري في القبض والمصاد والمواري هو المواري له
زال المانع فجاز الهبة فاقسم **بالسيرة** **باب الرجوع** **فيها** **اي**
الرجوع **في** **الرجوع** اراد به محتمل يكن دارهم محرم منه فخرج به من كان دارهم
وليس محرم ومن كان محرم وليس ندي رجوع ولذا قال **تصدق الهبة** **باب**
الرجوع **واحترازه** عن **الرجوع** **للسيرة** **كالآباء** **والامهات** **والا**
والاموات من الرضا **وهو** **الرجوع** **بالصاهرة** **كامصاف** **والرأب** **دار**
البنين **والبنات** **وقال** **الشافعي** **رجوع** **فيها** **القبول** **عليه** **الهبة** **والسلا**
الرجوع **الواهب** **في** **هبة** **الا** **والوالد** **بهيبة** **لولد** **ولنا** **ما** **روى** **من**
قوله **عليه** **الصلاة** **والسلام** **الواهب** **احق** **بهبة** **ما** **لم** **يستب** **منها**
اي **ما** **يعوض** **والمراد** **حق** **الرجوع** **بعد** **التسليم** **لانها** **تكون** **هبة**
حقيقة **قبل** **التسليم** **والمراد** **بما** **روى** **عن** **ابن** **العباس** **في** **الرجوع** **بلا**
قضا **والارض** **الا** **والوالد** **اذا** **احتاج** **اليه** **لك** **فانه** **يتغير** **درا** **لا** **اخذ**
لما **جاءه** **الي** **الاتفاق** **وسمي** **ذلك** **رجوعا** **نظرا** **الي** **الظاهر** **وان** **لم**
يكن **رجوعا** **حقيقة** **عليه** **ان** **هذا** **الحكم** **غير** **مختص** **بالهبة** **بل** **الاب**
اذا **احتاج** **فله** **الاخذ** **من** **مال** **ابنه** **ولو** **عابيا** **كما** **ذكره** **في** **باب**
التقاضي **قال** **صبر** **الشرعي** **وقد** **يقول** **به** **اي** **لا** **ينبغي** **ان** **يرجع**
الا **والد** **فانه** **يملك** **الحاجة** **فتقوم** **بعض** **الناس** **من** **قوله** **ان**
لان **ان** **يرجع** **فيها** **وهب** **لانه** **عندنا** **ايضا** **مطلقا** **وهو** **وهم**

باطل مشا وه الغفلة عن قوله فانه يتكلم بالحاجة فان مراده ما ذكرنا
لو لم يخرج لم يخرج من مالا ابنه فان ما هو مخالف التصريح علما يتكلم
خان وعينه ان قرابة الولاد من جملة الواقع **في الاباء والامهات**
وان علوا والاولاد وان سفلا والاحوة والاحوات واولادهم
وان سفلا والاعمام والعمات والاعوال والحالات فقط فان اولاد
ليسوا محارم واجبة في المحارم وكل عقد افاد مقصوده يلزم وذكر
الثاني بقوله يحصل بها فانها واجبة الاول كما مر في كتاب النكاح
ثم ان مواع الرجوع في الهبة مسبعة ذكر الاول بقوله **ومنعه**
المحرمة بالقرابة ووجه كونها مانعة ان المقصود وهو صلة الرحم
يحصل بها فانها واجبة في المحارم وكل عقد افاد مقصوده يلزم
وذكر الثاني بقوله **وعلى زيادة متصلة** عطفا على قوله المحرمة بالقرابة
كنيا وعريس ومسمى ووجه كونها مانعة ان الرجوع انما يقع في الوعد
والزيادة ليست بموهبة فالحق الرجوع فيها والتصل فيمكن
ليرجع في الاصل لا الزيادة فاستوعب الرجوع اصلا وذكر الثالث بقوله
وسوت اهلها اذا مات الموهوب له فلان الملك قد انتقل الى الورثة
واما اذا مات الواهب فلا ينتقل لغيره بل يرجع حق الرجوع الى الواهب
والوارث ليس بواهب وذكر الرابع بقوله **وعوض** فان حق الرجوع
في الهبة كان بكلا في مقصوده وقد عدم ذلك بموت الموهوب اليه
اصيب النكاح اي الى الهبة بان قل حلت عوضا عن هبتك او بدلها
عنها او بمعا بلها او مكانها فقبض لم يرجع فلو وهب وعوض ولم
يغيب من جمع كل بصفة **مطلقة** اي سواء كان العوض من الموهوب
له او الاجنبى بامر الموهوب له او لا لان العوض له لا استعاط حق
الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع العوض على الموهوب له اذا
كان بغير امره لانه مستبرع وكذا اذا امره الا اذا قال عوض عني
على اني ضامن كذا في الايضاح وذكر الخامس بقوله **وحتر وحل**

ملكه

ملكه فانه يتبدل الملك كتبدل العين وقد يتبدل الملك بتبدل السبب
وذكر السادس بقوله **مطلقة** فانها نظير القرابة المحرمة في التواصل
بدليل ان النوارث يتبعها بلا حجب وبطالة فكان المقصود به
الصلة وقد حصل وقتا **المهر** ولو وهب لامرأة ثم نكحها لانه يرجع
فيها ولو وهب لامرأة ثم ابا نكحها فليس له ان يرجع لعدم العلاقة
بينهما في الاول وقت الهبة ووجود ما في الثاني وقتا وذكر السابع
بقوله **وهذا هو الموهوب** فانه اذا ملك كذا الرجوع فلو ادعى الموهوب
له الهلاك صدقة فلا يملك كذا في الثاني **مضابطا** اي مضابطا للوعود
مع خرقه ما خذ ما قيل وما منع عن الرجوع في الهبة يا صاحبي حرق
دمع خرقه فالد الى الزيادة وسوت احدها والعين القوض والحق
المحروم من الملك والزيادة الزوجية والعطف القرابة والها الملاك
المحرق الطغي والمخارقة السنان فكانت شبه المصح باللسان **وهب**
لاخيه واجبي عيدا **فقط** اي الا في الاجنبى العبد اي للواهب
الرجوع في هبتها **الاخيه** الهبة صحيحة في حق لكون العبد مالا
يقيم ولا مانع من الرجوع بخلاف الاخ فان القرابة فيه مانعة عنه
وهب لرجل شيئا وقبض اياه الرجل **وهبه** اي الرجل لا حرقه **رجع**
الثاني او وعليه فلا فلا **الرجوع** فيه لان الموهوب لما عاد الى الثاني
بالرجوع لا بسبب جديد كان الاول **الرجوع** فيه **والا** **فقد خسر** **الثالث**
على الثاني ان كان فقيرا او ما عليه **منه** ان كان فقيرا لم يرجع **الاول** **او هذا**
ملك جديد لعوده اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا
في هذا الملك فلا يرجع كذا في المحيط **يرجع في استحقاق نصيبها** اي
نصف الهبة والراد الموهوب **ينصف** **عوضها** لانه لم يدفعه اليه
الا لئلا له الموهوب كله فاذا مات بفضه يرجع عليه بقدره كغيره
من المعارضات **لا في استحقاق نصيبها** اي اذا استحق نصف الموهوب لا في
شيء مما بقي من العوض لانه يصح عوضا عن الكلا بتدو بلا استحقاق

ظهوره لا عوض الا هو فيكون غير لان حقه في الرجوع لم يستقط الا لئلا
له كل عوض ولم يسلم فان شاع ما بقي ورجع في الكاوان شاع امسك
ما بقي ولم يرجع بشي بخلاف ما اذا كان العوض مشروطا لانها تتم ببيع
فيوزع البديل على البديل فاذا استحق بعهده يرجع بما يقابل من العوض
كذا في الاسرار **ولو عوض من غير شرط** **فلم يرجع** لان التعويض مانع
فاذا وجد في النقص تمتنع بغيره **ولو باع بغيره** **ادلم** **ببيع** **رجع في**
النقص لان له الرجوع في الكل في البعض اولى ولا يمنع بيع النقص **وقا**
اي الرجوع انما يقع حيث يوجد الوهب من يد الوهب له **بشرط**
من الطرفين **او حتم** **فان** لان الرجوع في العينة يقتضي قبضه من راي
ومنهم من ابي وفي اصله ومالان الواهب ان طالب حقه فالوهب
له تبع ملكه وفي حصول التصود وعدمه خفا اذ من الجائز ان يكون
مراده الثواب والروادفيا هذا الا يرجع له حصول مقصوده ومن
الجائز ان يكون مراده العوض فعلى هذا يرجع فلا بد من الفصل با
لرضا والقضا **ففع** **اعتاق** **الوهب** **ببداي** **اعتاق** **الوهب** له العبد
الوهب بعد الرجوع متعلق بالاعتاق **ففع** **العتاق** **لانه** لا يخرج عن
ملك الوهب له الا بالعتاق **ففع** **اعتاق** **ففع** **لم** **بغير** **اي** **الوهب**
له **ببطلان** **اي** **الوهب** **بعد** **الرجوع** **وقبل** **العتاق** **بعد** **العتاق** **عند** **الواهب**
لقيام ملكه فيه وكذا اذا ملك في يده بعد العتاق لم يضمن لان اصل قبضه
لم يكن موجبا ضمان القروض عليه وهذا دوام عليه واستدامة النفع
معتبر باصله **ولكن** **ضمن** **اي** **ببطلان** **اي** **بعد** **العتاق** **والنفع** **اي** **منه**
بعد العتاق وطلب الواهب فان الوهب حينئذ يكون امانة عند
الوهب له والنفع بعد الطلب يوجب الضمان في الامانة **ومع**
احد **عطف** **على** **قوله** **بشرط** **اي** **الرجوع** **بشرط** **او** **حكم** **فان** **ففع** **لقد**
الهيئة من الاصل او اعادة الملك القديم **لا** **الهيئة** **لواهب** **فلم** **بشرط**
ففع **اي** **قبض** **الواهب** **لان** **القبض** **انما** **يعتبر** **في** **انتقال** **الملك** **لا** **في**

عود الملك القديم **ومع** **اي** **الرجوع** **في** **النفع** **القابل** **للقسمة** **كنصف** **دار**
وهبت **ولو** **كان** **هبة** **لما** **ع** **فيه** **تلف** **الوهب** **في** **يد** **الرجوع** **لقد** **استحق**
فضم **لم** **يرجع** **عيا** **واهبه** **لانها** **عقد** **بترع** **فلا** **يستحق** **فيه** **السلامة** **ففع** **بطلان**
الرجوع **لما** **يعلم** **ان** **المانع** **عاد** **له** **الرجوع** **بيان** **ان** **اداء** **بي** **في** **الدار**
الوهوبه وابطل القاضي رجوع الواهب بسبب البناء فهدم الوهب
له البناء وعاد الدار كما كانت فله ان يرجع فيها بخلاف ما لو اشترع عدا
بالخيار ثلاثة ايام من العبد في مدة الخيار وخاضم المشتري الباسج
في الرد وابطل القاضي حقه في الرد بسبب الهي في مدة الخيار وليس
له ان يرد كما ذكر في المحيط **وي** **بشرط** **الموضع** **هبة** **ان** **هذا** **اذا** **ذكر**
بكله عيا بان يقول وهبت هذا الثوب بعبد العبد لك عيا ان تقوم
هذا الثوب واما اذا ذكره بحرف البان يقول وهبت هذا الثوب
بعبدك هذا او بالف درهم وخيله الاخر يكون بيبا ابتداء وانها بال
بالبيع كذا في شروع الهداية وغيرها **ففع** **ففع** **اي** **العاقبة**
للعوضين **كونه** **كل** **منها** **هبة** **وبطلان** **الرجوع** **كما** **هو** **حكم** **الهيئة**
ولغير **هبة** **الاب** **بالطفل** **بشرط** **ان** **لم** **يجز** **هبة** **به** **وبيع** **اشترى** **ففع** **وب**
بالعيب **وحيا** **البرية** **ففع** **الشفقة** **كما** **هو** **حكم** **البيع** **هذا** **اعتدنا**
وعند **شرع** **والشافعي** **بيح** **ابتداء** **وانتها** **لان** **العبرة** **للمعاني** **ولنا**
انه **اشترى** **عيا** **وجعل** **في** **بيع** **بينهما** **امكن** **علا** **بالشخصين** **فان** **قلت**
الهيئة **تملك** **عني** **بلا** **عوض** **والبيع** **تملك** **عني** **بعوض** **فكيف** **يجمع** **بينها**
وانما **الملك** **لا** **يجري** **فيه** **الشرط** **وكل** **في** **على** **تقيد** **الشرطية** **قلت**
قد **عرفت** **ان** **معنى** **كونها** **تملك** **بلا** **عوض** **لان** **الشرط** **عدم** **العوض**
فلا **يتأني** **كونه** **بيعا** **وقد** **عرفت** **ان** **الشرط** **التالي** **للملك** **شرط**
فيه **معنى** **الربوا** **والوا** **المطلق** **الشرط** **حي** **لوقال** **بعت** **هذا** **امتك** **عيا**
ان **يكون** **ملك** **لك** **مع** **البيع** **فيكون** **ما** **حق** **فيه** **شرط** **ببطلان** **الشرط**
العبارة **حي** **لا** **يصير** **كبيع** **لان** **ما** **قبل** **القبض** **وشرط** **بمعنى** **العوض** **ففع**



اليما يولد اليه حتى توفي عليه احكام البيع حاله البقاء وصح كراياها فقصير الموهوب
له لا يرجع فرق بين هذا وبين الفصل بان في القسامة زيادة متصلة دون
الفصل كذا عندنا في السلم بيد الوهب ببله او جارية عليها الوهب له
القران او الكسبة او نحوها حيث لا يرجع الواهب في هذه الضرر لانه بالاسلام
ونعلم القران والكتابة ونحوها ازيداد الوهب فيبطل الرجوع وكذا ان
وهبه عند ادخيله الوهب له اليه حيث يبطل الرجوع لزيادة متصلة
في قيمة الوهب بنصفه على اي حال لاني بنصفه قد عليك بهذه الدار
وهب لغيره في قال له وهبتك هذه الدار لا يرجع اعتبار اللفظ في السيلة
الاولى والمعنى في الثانية كذا في الثاني **فصل** ومن وهب امه او ابنته
او عياله او غيره ما عليه او يعطيه ان يستولى بها او وهب دارا او نصف دار
بها عياله ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه في الهبة والصدقة شيئا منها
صح اي الهبة لانها لا تبطل بالشروط القاسدة كما هو الذي صرح الله عليه
وسلم اجاز العري وبطل الشرط كما ساقى وبطل الاستيفاء اي استئثار المثل
لانه انما يعمل في المثل الذي يعمل فيه العقد وقد عرفت ان هبة الحمل
لا يجوز فلا يجوز استئثاره ايضا وبطل الشرط لمخالفة مقتضى العقد
وهو ثبوت الملك مطلقا فاذا اعتبرت الشروط المذكورة تعينت
بها وهو بيان في الاطلاق واعترض الربيعي عما قولنا او يعوضه شيئا منها
بان المراد به اما الهبة بشرط العوض ففي الشرط جائز ان فلا يستقيم
قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه منها شيئا من العيني الموهوب
فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله عياله ان يرد عليه شيئا منها اقول اختار
الشق الاول وقوله في الشرط جائز ان يمنع واما يجوز ان اذا
كان العوض معلوما كما عرفت من المناجاة السابقة وصرح به بعض
شرح الهداية وكذا الحال في الصدقة **اعتق حلقا** ووجهها صح
الهبة في الام لا لاجئين لم يبق على ملكه فلم يكن الوهب مشغولا ملك
الواهب **فصل** في التبريعي ويرحمها ووجهها لم تقع الهبة لان الحمل

بقي

بقي على ملكه لا يجوز تعليقه الا بقران الدين بشرط الا يفي اي بشرط كان فلو قال
له يوفيه لدا حقا عند فانت يري منه اي من الدين بطل الا بقران لانه تعليق بشرط
محض ولو قال له يوفيه لدا حقا لدا حقا عليك دين انراك عند وله عليه دين منع
الا بقران لانه تعليق بشرط محض كان ويكون بتجيز اجاز العري لا الربيعي الوهب
ان يجعل داره لآخر مدة عمره ولذا امانات تزده عليه جميع التملك ويبطل
الشرط والربيعي ان يقول ان كنت فيك فملاك فيكون عليك مضافا الي
زمان وهذين الارتقاب وهو الاستطارة وانه يبطل بوجه فلا يقع لعدم التملك
في الحال وقال ابو يوسف تقع الرقبة ايها انما على ان يملك في الحال وا
بشرط الاستعداد او بعد موتك عند فلو قال التراج لفظيا **فصل**
الاجارة لما دفع من مباحث تملك العبيد بلا عوض من شتر في مباحث تملك
المنفعة بعوض فقال **فصل** في الاجارة من اجريها جرمين باب طلب وضرب اسم
للاجرة وهي ما يعطى من كرايا جرمين شرعا **ملك** تقع بعوض وانما عدل
عن قولهم تملك تقع معلوم بموضه كذا لانه ان كان تعريفه للاجارة
الصحيحة لم يكن مانعالتا وله القاسدة بالشرط الفاسد وبالشروع الا
وان كان تعريفه للملك لم يكن تقييد النفع والعوض بالعلومية صحيحة واما
اختيرهما فتعرف البيع كانه كذلك حيث يتناول البيع القاسد **هين** او
او تقع الاولان ظاهران واما الثالث فسياتي توضيحه **وتتقدم** باعتراف
هذه الدار شهرتك او وهبتك منافعها يعني ان الاجارة تتقدم بلفظ العا
حي لو قال لغيره اعركك هذه الدار شهرتك بكذا او قبل الخطاب كانت اجارة
صحيحة اما العارية فلا تتقدم بلفظ العا وحي لو قال لغيره اعركك هذه الدار
بالعوض كانت اجارة قاسدة لا اعارة ولو قال له وهبتك منافع هذه الدار
شهرتك بكذا يجوز ويكون اجارة كذا في الفتاوى الصغرى **والتلف في انقضاء** **دها**
بلغت البيع وذكر شيخ الاسلام ان فيه اختلاف الشايع وقوله اذا قال له الحرفي
بعث نفسي منك شهر العمل كذا فهو اجارة وعن الكرخي ان الاجارة
لا تتقدم كذا في الخلاصة **ويعلم** النفع ببيان المدة طال او قصرت كالسكنى والزراعة

مدة كذا اي سكن الدار والارض او رابعة الارض منه **كذا** **العمل**
المسألة **والصبي** والمخاطبة ونحوها **او الاشارة** عطف على بيان اي يعلم
التنع ايضا بالاشارة **كثقل هذه اليه** فان التنع ليس بمشار اليه لكن
يعلم من الاشارة انه الفعل المخصوص **لا يلزم** **للاجر** **بالعقد** اي لا يملك بنفس
العقد ولا يجب تعليله به عينا كان او دينا لان العقد معاوضة واحد
المؤمنين منفعة تحدث شيئا فشيئا والاضرر لا يقتضي المعاوضة السا
فمن ضرورة التراضي في جانب المنفعة التراضي في جانب البذل **لا ينعجل**
بان يعطيه قبل حلول الاجل فانه يكون هو الواجب بالعقد حتى لا يكون له
حق الاسترداد **او بشرطه** اي بشرط تعجيله لا العقد فانه حينئذ يجب
او الاستيفاء اي استيفاء المنفعة العقود عليها فان الاجر حينئذ يجب
ايضا **او عكسه** منه اي من الاستيفاء **فروع** على هذا بقوله **يجب**
اي الاجر **ان قبضت ولم تسكن** لوجود التمكن من الاستيفاء وتقول
ويسقط اي الاجر **بالقبض** اي اذا غصب ما غاصب من يده يسقط الاجر
للموثر **طلب الاجر** **للدان** **او الاذن** **لكل يوم** **وللدان** **لكل من حلة** **والقيا**
ان يطلب في كل ساعة بحسابه **تعلقا** **للمساواة** كما عرفت لكنه يفتي
الي اخروج اذا يعلم حصة الامتعة فخرج الي ما ذكر **وللمخاطبة** **وقوله**
يعني للموثر طلب الاجر في هذه الصنایع **اذا فزع** اي من العمل لا لكونه
وان عمل في بيت المستاجر حين اذا عمل في بيت المستاجر ولم يفرغ من
العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما في الهداية والتحرير وذكر في
المبسوطين والفوائد الطهريّة والذخيرة وشروح الجامع
الصغير انه اذا خاطب البعض في بيت المستاجر يجب له بحسابه
حتى اذا سرق الثوب بعد ما خاطب بعضه يستحق الاجر بحسابه
والتحرير فيه اي للمخا طلب الاجر للخز في بيت المستاجر بعد اخراجه
من الثوب فان احترق بعدة فله **للاجر** **والاعظم** لما ساقى ان
الاجر والضمان لا يجتمعان وقوله **لا اجر** **ويغرم** قال في الوقاية فان

احترق

احترق بعد ما احترق فله **الاجر** وقوله **لا ولا غرم** فيها **وقال** **صدر** **الشرعة**
اي في الاحتراق قبل الاخراج وبعد الاخراج اقول فيه بحث اما اولاه فانه
مخالف لما في شروح الهداية انه فيما قبل الاخراج غرم اخي قال في غاية
البيان انما قيد بعدم الضمان في صورة الاحتراق بعد الاخراج من الثوب
لانه اذا احترق قبل الاخراج فعليه الضمان في قوله **اصح** **انما جميعا** **واما**
ثانيا **فلانه** مخالف للقاعدة المقررة التي ذكرها من ان الاجر المشترك
يضمن ما تلف بعمله فان قيل وضع السبلة فيها اذا احترق في بيت المستاجر
وذلك يمنع ان يخبره بغيره فيكون اجيرا خاصا وبشي ان ما تلف بعمله
لم يضمن قلنا قد صرح الشراح بان الاجر مشترك حيث قالوا **الاجر** **الواحد**
من وقع العقد في وقت عا مدة بالتحصيل كما ساقى ان المستاجر شهر
المخدمة على ان لا يخدم غيره وما نحن فيه مستاجر على العمل لا بيان المدة ولا محل
للفعل في بيته فكان اجيرا مشتركوا وهذا عبرة العبارة الي ما نرى ومن هذا
الغرض ان صاحب الهداية قال **لو احترق او سقط من يده قبل الاخراج**
فلا جرم له **للهلاك** **قبل التسليم** فان اخرجته ثم احترق من غير فعله فله
الاجر لانه صار مسلما بالوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم يوجد منه الحناية
فجعل صاحب الوقاية قوله **ولا ضمان عليه** متعلقا بما قبل الاخراج ايضا فلزم
ما لم اجد منه ملزم الصواب واليه المرجع والمآب **من عمله** **ان في العين**
كالصانع **والخيار** **والقضاء** **ويقتصر بالنسبة** **وقوله** **قد به** **ليكون** **لعمله** **انروا** **آخر**
به عن غاسل الثوب كما ساقى **بجس** **للعين** **للاجر** **لانه** **المعقود** **عليه** **وصف**
في العمل كان للمحق الجبس لا استيفاء البذل كما في البيع **فلا غرم** **ان صانع** **العين**
بعده **لانه** **امانة** **في يده** **ولا اجر** **لان** **المعقود** **عليه** **ملك** **قبل** **القبض** **ومن**
لا اثر لعمله **كالحال** **والملاح** **وغاسل الثوب** **بغير** **ما ذكر** **الجبس** **له** **اي** **للاجر**
ذكر في النهاية ان القضا اذا لم يكن لعمله اثر الازالة الدورية اختلفوا فيه
والاصح انه حق الجبس على كل حال لان لا يضمن كان مستترا وقد ظهر بفعله
بعد ان كان لها كما باستتار فصار كانه احدثه بالاطهار وعزاه الي الجامع

کلی

لكن الناس سيكونون ايضا قد قضاوا اي الطريق ان بالطول والعصر والعصوبة
والسهولة يعني ان لم يتجاوزوا قلاصدا عليه ان هلك اذا لا ابدية في يقينه حينئذ
او سلوك ما لا يفسدك الناس اي يقين ايضا اذ هلك سلوك طريق لا يفسدك
الناس لصحة التقيد وحصول الخالقة **ومع ذلك في الجرح** اذا امله في الجرح
يحل الناس من اذ انقضى لان الجرح على حدة المردع ان يبا في بالودية في البلا الجرح
وله في الحال الجرح في الصور المذكورة ان لا يبلغ المتزل من الحصول المقصود **فتراجع**
او فالزج مرفوع **رطبة** من ما نقصت لاه الرطبة اعظم ضررا من البر لا تتشرب
عروفا فيها وكثرة الحاجة الي سقيها فكان خلافا الي اشرفه من ما نقصت
بلا الجرح انه صار غاصبا حيث انقل الامر من محض اخر من ما سر به **وتعشوا**
الي حياض الخيط **فقط** بدوهم في الخلة في الجرح النافع ان تالجمه فيه **فوقه**
واخذ القبا **الجرح** منط **ولم يرد** في السير **فيل** سعاد القوطف الدوهود طاق
لانه يستعمل استعمال القيص **وقيل** هو جري على اطلاقه لانها يتقاربان في المنفعة
لانه يشد وسطه **ويقطع** بقتناع جهة القيص ففيه الموافقة والخالف
فيميل الي اي الجهتين شالكنه يجب اجراء المتصور جهة الموافقة ولا يباد
به الدرهم **السي** **عركم** **الاجارة** الفاسدة **دفع** علامه الي حايك **مدة** **معلو**
تعم **الشع** **عليه** **يقطع** **الاستاد** **المولي** **كل** **شهر** **كذا** **اجاز** **ولم** **يسم** **عليه**
اخذ **الجرح** **منجد** **تقله** **خلط** **الاستاد** **ومن** **المولي** **اجاز** **وهو** **منه** **اي** **المولي** **من**
الاستاد **يتطرق** **في** **المنطقة** **الي** **ذلك** **العمل** **ان** **كان** **للطرف** **يشهد** **للاستاذ**
وكذلك **لودع** **ابنه** **ذكره** **قاضي** **خان** **باص** **بعض** **الاصا**
الفاسدة **نقل** **باصور** **ذكره** **الاول** **يقول** **بالش** **والفيل** **لما** **لا** **النافع** **يكون**
لها **قمة** **بالعقد** **وتصير** **به** **ما** **لا** **تعتبر** **الاجاز** **في** **المعاوضة** **المالية** **دون** **ما** **سواها**
من **التكاح** **والخلع** **والصلح** **عن** **دم** **العهد** **ومخوها** **وذلك** **الثاني** **يقول** **والشيوخ** **بان** **يجب**
نفي **من** **دامه** **او** **نفي** **من** **دار** **مشاركة** **من** **في** **شريكه** **وانما** **اخذت** **لان** **القطر**
سما **الانتفاع** **وهو** **امر** **حي** **لا** **يملك** **بالمشاع** **ولا** **يتم** **من** **تسليمه** **فلا** **يجوز**
تخلان **البيع** **لان** **المقصود** **به** **المالك** **وهو** **امر** **حي** **ممكن** **في** **المشاع** **في** **الاصا**

بان يقول ان نرى غنم غيري مع غنمي وهذا ظاهر واخر المدة بان استأجر
ليزعي غنما مساة باجر معلوم شهر فحينئذ يكون اجيرا مستركا واول
الكلام لا يقع العقد على العمل في اوله وقوله شهور في اخر الكلام يحتمل ان
يكون لتفسير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يغير اول كلامه بالاحتمال
ما يصرح بخلافه **والاخص ما هلك في يده او بجماله** اما الاول فلان العين
امانة في يده بالاجماع اما عنده فظاهر واما عندها فلان في يمين الا
الاجير المشترك نوع استحقاقا عندها مساة لاموال الناس لانه يتقبل
الاعمال من خلق كثير طوعا في كثرة الاجرة وقد يجزع عن القيام بها فتمكث
عنده طويلا فيجب عليه القمان اذا هلك بما يمكن الضرر عنه لئلا
يتساهل في حفظها واجير الواحد لا يتقبل الاعمال فاخذ افيدها لئلا
واما الثاني فلان المنافع صارت مملوكة للمستأجر فاذا امروه بالمرور
الي ملكه مع وصار رايها منابه فصار فعله منقول اليه كانه فعله
بنفسه ووقع عليه بقوله **فلا تضمن ظيرو صبي صناع** اي الصبي في
يدها او سرق ما عليه اي على الصبي من اهل بيته او اجير واحد
الاجير بالترديد في العمل نحو ان خطته واريسا فبدرهم وان خطه
روميا فبدرهم **وتماخذ** نحو ان خطته اليوم فبدرهم وان
خطته غدا فبنصفه ومكانه نحو ان سكنت في هذه الدار فبدرهم
او في هذه فبدرهم **والعامل** نحو ان سكن فيه عطارا فبدرهم وان
سكن فيه حدادا فبدرهم **والساقية** نحو ان تذهب الي كوفة ثم
فندهم وان تذهب الي واسطه فبدرهم **والحمل** نحو ان حمل
عليها شعيرا فبدرهم او برافندهم وكذا اذا اجيره بين ثلاثة
اشياء ولو بين اربعة اجز كاف البيع والجامع دفع الحاجة
لكن يجب استئجار احوال البيعين في البيع لا الاجارة لان الاجارة
انما يجب بالمال واذا وجد يصير العقود عليه معلوما وفي البيع
الذي بنفس العقد فيحقق احدها التمتع لا بد تقع التمتع الا بالثمن

الخيار

الخياره **وبحسب اجراما** واحد من الامر من التردد فيها قلنا كان او كثيرا **الذي اذا كان**
اي التردد في الزمان نحو ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فبنصفه
بحسب الاول اي يجب اذا وجد العمل اليوم الاول من اليومين التردد فيها
ما سمي من الاجرة في الثاني اي يجب اذا وجد العمل اليوم الثاني منها
المراد ان لا يحد من ابد على المسمى وعندهما الشرطان انهما يريان وعند من
قامدان لانه ذكر اليوم للتجديد وذكر الغد للترفيه فيجتمع في كل يوم
بدرهم نسبتان والواجب احدهما وهو مجهولة كالوقال خطته اليوم
او نصف درهم ولها ان كل واحد منهما معقود فصار كاختلاق النوعين
كالروحية والفارسية وله ان العقد المضاف الي الغد لم يثبت في الاول فلم
يجتمع في اليوم نسبتان درهم او نصف درهم فيكون الاجر مجهولا وهو يمنع
جواز العقد **في المستأجر يتوهم** او كانونا في الدار **المستأجر** فاحترق هـ
بغير بيوت الجيران او الدار الاضمان عليه مطلقا اي متى ما كان صاحب
الدار ولان هذا انتفاع بظاهر الدار وهو وجه لا يغير منه الباقي الى الغرضان
الا ان يصنع ما لا يصنع الناس من ترك الاخطا في وصته وانقادا رايه
مسلما في التور والكانون كذا في العادة **استأجرهما** الاضمان الطريق ان
علم له لا يجد بعد الطلب **يعني كراعي** قد نشأه من طبيعة فيخاف على الباقي
ان يتبعه كذا في الحائنة **لا يسافر** بعيد موجر للخدمة بلا شرط لان في خذ
السفر زيادة مشقة فلا ينتظمها الاطلاق **لا يرد** مستأجر اجير عمل عبد محجور
يعني اذا استأجر عبد محجور اسما له اعطاه الاجير فليس المستأجر ان
يأخذ منه الاجر لان هذه الاجارة بعد الفراغ صحيحة استمسا نالان
فسادها لرعاية حق المولى فبعد الفراغ رعاية حقه في الصحة ووجب
للاجير له **ولا يضمن** كل غلة عبد عصبه **واجير** هو اي العبد نفسه يعني رجل عقيب
عبد او اجير العبد نفسه وسلم عنه العمل صحت الاجارة لكونه نفعيا في حق
المولى فعينه فان اخذ العبد الاجر فاخذ العاصب الاجر منه فأكلة لا يضمن
عنده اي حنيقة وقالا لا يضمن لانه انفق فلا يضمن ما لا الغير بلا تاويل لان

وبما ان التملك المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان الفاظها وحكمها
في هذه الداية اذ انوي بالهبة وعلى بان الحمل هو الاركان حقيقة
فكون عارية لكنه حمل الهبة وثانيها انما اذا كان التملك العيني حقيقة
والحقيقة تتراد باللفظ بلانية فعند عدم ارادة الهبة لا يحمل على تلك
المنفعة بل على الهبة اما اندفاع الاول فلانه اراد جعل هذه من اللقطين
حقيقة لملك العيني في العارية جعلها حقيقة له عرفا فيكونا نتيجا
مجازين لملك المنفعة عرفا ضرورة واما ان يحمل اطلاق الاركان
جعله حقيقة له فانه فيكون لملك العيني مجازا لانه ضرورة فلا ينافي
واما اندفاع الثاني فلان الحقيقة انما تتراد باللفظ بلانية اذ الميعار
مجاز مستعمل فاذا النية اذا انتقلت كان المعنى العرفي واللفظي المستعمل
مستويين في الارادة فيجب حمل اللفظ على الادنى لئلا يلزم الاعمى بالنكاح
واحد ملك عديد فانه اذن له في الاستيلاء ان يكون عارية **وذلك**
لك **سكني** **و** **دار** **يملك** **عمر** **سكني** فان لفظ سكني محقق في ارادة النفع فيصير
اللام في قوله ملك عن افاة الملك **ويرجع** **العمر** **في** **الان** **النافع**
شيئا فشيئا حسب عدد وثاقها لم توجد لم ملك فضع الرجوع **ولا** **تسقط**
اذا **هلك** **بلا** **تسقط** **لانها** **امانة** **ولا** **توجر** **اي** **العارية** **ولا** **تترد** **لان**
الاعارة **دون** **الاجارة** **والرجوع** **والشي** **لا** **يتضمن** **ما** **فوقه** **فان** **اجر**
او **هذه** **الاستعير** **فملك** **العارية** **فمنه** **العير** **اي** **ضمن** **العير** **الاستعير**
لانها **اذا** **لم** **يتا** **واما** **كانه** **كل** **منها** **عضا** **ولا** **يرجع** **اي** **الاستعير** **في** **احد**
اذا **ظهر** **بالضمان** **انه** **اجرا** **ودنه** **ملك** **نفسه** **او** **ضمن** **المستاجر**
اي **المستاجر** **على** **الرجوع** **دفع** **الضمان** **من** **المفروض** **عنه** **ان** **لم** **يعمل** **في**
عارية **معه** **وان** **علم** **فلا** **يرجع** **لانه** **لم** **يغيره** **فصار** **كالاستاجر** **من** **الفا**
على **الانفس** **وذلك** **اي** **العاري** **والفا** **اي** **مسا** **اختلاف** **استعمال** **الار**
ان **لم** **يسا** **منفعة** **لانها** **كانت** **لملك** **النافع** **مجازا** **ان** **يجوز** **لان** **الملك**
ملك **الملك** **كالاستاجر** **ملك** **ان** **يوجر** **والموصي** **له** **بالخدمة** **ملك** **ان**

يعبر **وبما** **الاختلاف** **السؤال** **ان** **عنه** **اي** **منفعة** **او** **فرض** **على** **قوله**
وتعار **مطلقا** **بقوله** **عن** **استعمال** **اي** **مطلقا** **الحمل** **عليها** **ما** **شأ** **يعبر**
اي **الحمل** **ويترك** **نفسه** **ويترك** **غيره** **دا** **اي** **فعل** **يعين** **ومن** **يعبر** **حق** **لو**
رك **بنفسه** **ليس** **له** **ان** **يركب** **غيره** **اذ** **تعيين** **ركوبه** **ولو** **اركب** **غيره** **ليس**
له **ان** **يركب** **بنفسه** **حي** **لو** **خطه** **ضمن** **وان** **اطلق** **اي** **المعير** **الا** **النافع**
الوقت **والنوع** **المنفعة** **ما** **شأ** **اي** **وقت** **شأ** **لانه** **يتصرف** **في** **ملك** **الغير**
فملك **التصرف** **على** **الوجه** **الذي** **اذن** **له** **فيه** **وان** **في** **ضمن** **اي** **الاستعير**
والخلافا **الى** **من** **تصرف** **التعجيل** **اما** **في** **الوقت** **للا** **النوع** **او** **بالعكس** **او** **في**
فان **عمل** **على** **دفاع** **العير** **فقط** **هو** **ان** **خالف** **الى** **شرطين** **والى** **مثل**
او **خير** **لا** **عارية** **والثاني** **والثاني** **والثاني** **والثاني** **والثاني** **والثاني** **والثاني**
لان **الاعارة** **تلك** **المنفعة** **ولا** **يتنفع** **بمنه** **الامور** **الابستعلا**
عينا **ولا** **يملك** **استهلاكها** **الا** **اذا** **ملكها** **فان** **تنت** **ملك** **عينا**
من **ضرورة** **ذلك** **بالهبة** **او** **القرض** **والقرض** **اذ** **نأ** **ما** **ضمن** **المكونه** **من**
لرد **المثل** **هذا** **اذا** **الميعير** **الجهة** **اما** **اذا** **اعنيها** **كا** **استعارة** **الدرهم** **ليعير**
ها **البران** **او** **يزمن** **بها** **الدكان** **ووجود** **لك** **من** **الانتفاعات** **فمنع** **عارية**
امانة **ليس** **له** **الانتفاع** **بها** **لما** **كان** **تغير** **عارية** **الحمل** **والسيف**
الحمل **او** **فرض** **على** **كونها** **قرضا** **بقوله** **فيضمن** **بها** **لما** **قبل** **الانتفاع** **كما** **هو**
حكم **القرض** **مع** **الاعارة** **اي** **اعارة** **الارض** **للسيد** **والغرس** **لان** **منفعة**
معلومة **ملك** **بالاعارة** **فملك** **بالاعارة** **اي** **للمعير** **ان** **يرجع** **لان** **الاعا**
ليست **بلازمة** **ويطعمه** **طعمها** **اي** **البناء** **والغرس** **لانه** **شأ** **اعل** **ارضه** **بملكه**
فيؤمر **بالنقر** **اي** **الاذا** **شأن** **ان** **ياخذها** **مقمتها** **اذا** **استقرت** **الارض**
بالقلم **فيضم** **اي** **فيضم** **معلوعين** **ويكونا** **ذله** **كملا** **فيلق** **ارضه**
عليه **ويستد** **لانه** **صاحب** **اصل** **واذا** **لم** **يتصرف** **به** **لا** **يجوز** **الترك** **الا**
بما **قفا** **ولا** **يستقر** **الانتفاع** **في** **المنع** **بل** **ايها** **طلب** **اجيب** **ضمن** **رب**
الارض **نقص** **البناء** **والغرس** **بالقلم** **ان** **وقت** **العارية** **لانه** **مفروض**

من جهة حيث وقت له وانما هو الوفا بالعهد فيرجع عليه دفعا للقر
عن نفسه **وكذا** اي الرجوع قبل اي قبل وقت عين لانه في خلق الوعد
ولو اعاد اي ارضه للزراعة **لا توجده** اي الارض **حتى يحصي** اي الزرع اي
جازله ان يحصي **مطلقا** اي سواء وقت اول الان له زمان معلومة وفي
الترك مراعاة الحقين بخلاف الفريسي اذ ليس له زمان معلومة فيقطع
دفعا للضرر عن المالك **واذا كنت بكيت** **قد اطعنتني ارضك لا اعزني**
يعني اذا اعاد ارضنا ايضا لزرعها بكيت المستعير انك اطعنتني ارضك
لا زرعها عند اي حنيفة **وقال** بكيت انك اعزنتي لانه الاعارة هي الزرع
لهذا العقد والكتابة بالموضع اولى **وللان** لفظ الاطعام ادل على
المراد من الاعارة لانها تختص بالزراعة واعارة الارض تارة تكون
للزراعة وتارة للبناء وضربا لفظا **فكانت** الكتابة بلفظ الاطعام
اولي ليعلم ان غرضه الزراعة **مع الوكيل** اي المولى **والغصون** لانه
التم فعلا واجبا **ولو تركه** اي بالرد **لا يحبس** الوكيل على التقليل من يديه
اليه حيث تجده لان الوكيل يضمن ثيابا وعدا ان يبيع على الامر بخلاف
الكيل لانه ضمنه **كالوكيل** **بفحص الدين** فانه اذا امتنع عنه لا يجبر عليه في
المستعير الدابة **متداخلة** قوله الا في تسليم **ولو وصلي** مع عبده
عبد المستعير **واجبه** مساهمة او مشاورة **لا مشاورة** اي متعلق
انظر ما لكها لانفس مالها او المصطف على الدابة **الي دار** مالكة لانفسه
تسلم **خ** اذا هلك لم يضمن **المحسانا** والقياس انه يضمن لانه يرد العا
الي الحنيط والي دار المالك **وهما** يد على مالها ولا يجزى وكيل مالها
ضيقها وجه الاستحسان انه اتي بالتسليم المتعارف لانه رد العارية
الي المربط والي دار المالك **وهما** في يد المالك **حكا** كانه ردهما اليه
المالك **لرد** **هما** مع **عبد** **المربط** **فما** اي تسوا **تجزم** عاداته او اموالهم
او اجبره **لم** **مشاركة** او مساهمة لان المالك راض به عادة **وكان** **السا**
غير نفيس يعني ان جواز رد المستعار الي يد قلام صاحبه او وضعه في دار

او وضعه في داره او اصطبله ان يكون في الاشياء تكون في يد القلام عادة وكذا
غيره واما اذا لم يكن كذلك كعقده لولو ونحوه فاذا رده المستعير الي غلام
صاحبه او وضعه في داره او اصطبله يضمن لولا العادة لم يجبر به وهذا
لودعة المودع الي غلامه يضمن بخلاف **الاخيرة** اي بخلاف ما اذا رده صاحب
الاخيرة فان يضمن بخلاف **م** **بلود** **دعة** **والغصون** **الي دار** **المالك** فانه اذا رده
ردها اليها ولم يسلم اليه من اموال الودعة فلا نفع الحنيط ولم يرض حنيطه عنه
والا لما اودعها عنده واما **الحبس** فلا نفع الواجب عليه البطل فله ذلك بالرد
في المالك **العبد المأذون** **بذلك** **الاعارة** **كذا** في **المطالبة** **والجور** **اذا استعار**
واستعمله **يضمن** **بعد** **الموت** **لا قبل** **الموت** **اي** **الطلاق** **وشرط** **عليه**
الضمان فصح تسليطه وبطل الشرط في **حق** **المطالبة** **عليه** **في** **الجور** **مطلقا**
ستملكه **من** **الثاني** **لحال** **لان** **الجور** **يضمن** **بأن** **لا** **استعار** **ردها** **فقط**
عيا **حرق** **اي** **الذهب** **منه** **وان** **كان** **الصبي** **يقتبط** **ما** **عليه** **لم** **يضمن** **اي** **السيارة**
اي **يبيع** **اذ** **السيارة** **راف** **يبيع** **اللاتين** **لانه** **يضمن** **حيث** **وضعه** **عند** **ميت** **لا**
يقبل حنطه **كذا** في **الحبس** **ومنع** **اي** **المستعير** **العارية** **بين** **يدي** **مضام**
فما **لم** **يضمن** **لو** **كان** **نومه** **حاليا** **لان** **هذا** **مقتطعة** **مادة** **وهي** **لوصان**
مستقيمة **لترك** **الحنط** **واسم** **المطالبة** **فصل** **الحنط** **كذا** في **المطالبة** **واجبه**
الرد **او** **رد** **العارية** **والودعة** **والسيارة** **والجور** **واللوازم** **عليها**
المستعير **الموجر** **والمودع** **والقاضي** **والوصي** **لان** **المنفعة** **حصلت** **لم**
فان **الودعة** **لا** **يضمن** **وجه** **من** **استه** **كتاب** **العارية** **هي** **لغة**
مطلق **الترك** **وشطب** **ان** **انه** **ترك** **الحنط** **اي** **الاعجاب** **من** **الودع** **كا**
ودعته **او** **ما** **ينوب** **من** **حق** **الودعة** **فان** **من** **منع** **نوبه** **بين** **يدي** **مضام**
توا **قال** **هذا** **ودعة** **عندك** **او** **سكت** **ودع** **صاحب** **الثوب** **ثم** **خاف**
الضرر **ترك** **الثوب** **منه** **فما** **صار** **ضامنا** **لان** **هذا** **البيع** **عرف** **صاحب** **به**
فان **البيع** **عطف** **على** **الاعجاب** **حيث** **بان** **يقول** **قلت** **او** **اخذت**
او **ذلك** **او** **عرف** **بان** **يكس** **حين** **يبيع** **الثوب** **ولو** **قال** **الاقل** **الودعة** **ف**

بين يديه وذهب ففعل الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يصير مودعه
بلا قول ذكره فانه كان **وشرطها كون المال قابلا لاثبات العقد عليه** لان
الايدي عقد استعانة وحفظ الشيء دون اثبات اليد عليه محال فادع
الطرف المواد والعبد لا يبق والمال الساقط في البحر صحيح **وحكمه وجوب**
الحفظ على المودع وصحة المال امانة عنده وفزع عليه بقوله **ولا يضمن**
المودع ان يحفظ له **معه** لانه لم يلقه عليه ولم ليس عليه الاستمرار
غير الخاصان والحق الخاص والافعال الخفية ولو وصله **وحدها** اي لم
يسرق مع ما مال المودع وقلا مالك يضمن للتخلف والحق عليه ما نقلنا **الا ان**
اي المودع يحصل اي لم يبين حال المودعة فانه حينئذ يكون متعديا فيضمن
كذا الامانة اي ما كان محلا لاطال الامانة يضمن **للمستوفى** اي احد الغلة
ومات **بمحلا** **وسلطنا** **او** **بعض** **الخاص** **بعض** **الغنية** **وما** **كان**
اي **بلا بيان** **المودع** **وقاضيا** **او** **دع** **مال** **التبسم** **وما** **كان** **محلا** **اي** **بلا بيان** **الرد**
كذا في **الخلافية** **ويستلزم** **معه** **وعيله** **اي** **توجب** **ولده** **وولده**
واجير **و** **يضمن** **ان** **يحفظ** **لغيره** **او** **او** **دعها** **غيره** **لان** **المالك** **رضي**
وبه **دون** **غيره** **فيضمن** **بالتسليم** **اليه** **الا** **اذا** **تم** **فانقسم** **الاجاره** **او**
او **فلك** **اخر** **لا** **يكن** **ان** **يحفظها** **في** **هذه** **الحالة** **الا** **بهذا** **الطريق** **في** **ضار**
ما **ذو** **نافعه** **ولا** **يصدق** **عليه** **الا** **بشيء** **لا** **يصدق** **عليه** **من** **موت** **تسقط** **الصفا**
بعد **تحقق** **سببه** **فصار** **كم** **اذا** **ادعي** **الاذن** **في** **الايداع** **كذا** **اي** **يضمن** **ايضا**
المودع **اذا** **طلب** **رجعا** **اي** **رب** **الوديعة** **فقد** **اي** **المودع** **قادر** **على** **تسليم**
فانه **اذا** **طالبه** **بالرد** **لم** **يكن** **راغيا** **بامساكه** **بعده** **فيكون** **متعديا** **بالبيع**
فيضمن **او** **يضمن** **اي** **المودع** **وقدر** **التعدي** **بقوله** **فليس** **توبها** **او**
دا **استعاد** **او** **انفق** **بعضها** **فان** **المودع** **اذا** **انفق** **بعضها** **ضمن** **ما** **انفق**
منها **ولم** **يضمن** **كلها** **او** **حليط** **مستلم** **ما** **بقي** **فانه** **اذا** **جاء** **بمثل** **ما** **انفق** **فلا**
بالباقي **صار** **منا** **لجميعها** **لانه** **صار** **مستلما** **لكل** **بالخط** **كذا** **اي** **الاف**
او **مجدها** **عنده** **يعني** **اذا** **طلبها** **فجدها** **عنده** **ثم** **احرق** **ولا** **ضمن** **لانه** **المالك**

عزله عن الحفظ حين طالبه بالرد فهو بالاسك بعده فاصب فيضمن **فان**
عاد **الي** **الاقرار** **لم** **يبرأ** **عن** **الضمان** **لان** **العقد** **ارتفع** **فلا** **يعود** **الا** **بالعهد** **يد** **ولم**
يحد **و** **انما** **قال** **عنده** **لانه** **لو** **انكر** **عنده** **غيره** **بان** **قال** **احبني** **اعندك** **ودعيه**
لعل **فقال** **لا** **لا يضمن** **لان** **الحجود** **عند** **غيبه** **المالك** **من** **الحفظ** **لانه** **يتطوع** **بوضع**
الظامعين **عنها** **فلا** **يضمن** **او** **يحفظ** **اي** **الوديعة** **في** **دا** **اي** **مربيه** **او** **يحفظها**
نحو **ها** **اي** **غير** **ذلك** **الدار** **فيضمن** **بما** **لغة** **اسرو** **او** **حليط** **اي** **الوديعة**
بما **لحمي** **لم** **يضمن** **سوا** **حليطها** **عنده** **او** **خلاف** **جنبه** **فان** **الحليط** **استهلا**
عند **اي** **حنيقة** **مطلبا** **وان** **احليط** **اي** **الوديعة** **به** **اي** **بما** **لالمودع** **بلا** **منع**
منه **كما** **اذا** **انفق** **الكيسان** **فاختلط** **الغلت** **ولا** **ضمان** **اذ** **لا** **تغدي** **منه** **وهذا**
اتفاق **وان** **الاول** **التعدي** **يعني** **ان** **الوديعة** **بان** **او** **دعها** **عنده** **غيره** **ثم**
الا **التعدي** **فريها** **الي** **ديه** **والضمان** **يعني** **ان** **الوديعة** **اذا** **صاغت**
بعد **العود** **الي** **ديه** **لم** **يضمن** **خلاف** **للساقي** **هذا** **الذي** **ذكر** **حكم** **الوديعة**
واختلف **في** **سائر** **الامانات** **قال** **في** **العادية** **لو** **استعار** **دابة** **الي** **مكان** **سبي**
فما **وزرها** **الستعير** **الكل** **المسري** **ثم** **عاد** **اليه** **فهو** **ضامن** **الا** **ان** **يرد** **عليه**
المالك **فيل** **هذا** **اذا** **استعارها** **اذا** **ها** **الاجايا** **اما** **اذا** **استعارها** **اذا** **ها**
وجايبا **يبرأ** **وهذا** **القابل** **سوي** **بين** **المودع** **والمستعير** **والمستاجر**
اذا **خالغوا** **ثم** **عادوا** **الي** **العواق** **يبرأ** **عن** **الضمان** **اذا** **كانت** **مئة**
الايداع **والاعارة** **باقية** **ومن** **الشأن** **من** **قال** **في** **العارية** **لا** **يبرأ**
عن **الضمان** **ما** **لم** **يردها** **عليه** **المالك** **سوا** **استعارها** **اذا** **ها** **وجايبا**
وهذا **القابل** **يقول** **ان** **المستعير** **والمستاجر** **اذا** **خالغوا** **ثم** **عادوا**
الي **الوفاق** **لا** **يبرأ** **عن** **الضمان** **بخلاف** **المودع** **اذا** **خالف** **ثم** **عاد**
الوفاق **حيث** **يبرأ** **والقول** **الاول** **امشيه** **والله** **ما** **الشيخ** **الاسلام**
خواهر **زاده** **والاي** **المودع** **البيعه** **اي** **الوديعة** **وان** **كان** **او** **حمل**
وموت **ان** **اي** **الطريق** **بان** **لا** **يقصده** **احد** **غالب** **وان** **قصده**
انكس **دفعه** **بنفسه** **وبز** **فقال** **ولم** **ينه** **اي** **المودع** **عن** **السفر** **فان** **لم**

Copyr

versity

يامن او نفاه **فما عت من اودعه** اودع رجلا من رجلين **فما عت** يعني الكلا
 والعز وفات والعقد يات التقاربه لم يدفع اي الرودع الي احد قسم
حفظه بعتة الاخر ولودع يضمن وقال لا يدفع ولا يضمن الخلاف في
 التليات والغيريات والصحيح انه في التليات فقط ولذا قال **في الترات**
او دعهما ما يقيم **اقصاه** وحفظ كل بنفسه وان كان مما لا يقيم حال
 ان يحفظ احدهما باذن الاخر وذلك لانه رضي بحفظهما ولم يرص لحفظ
 احدهما كذا فان الفعل كالحفظ من اضيق الي اثنين قيا يغيب الترات
 شيئا من البعض دون الكل فيقع التسليم الي الاخر بلا رضا الملك
وضمن دفعه كله لا فاضته لان رودع الرودع لا يضمن عنده **خلاف ما لا**
يقسم فان دفع كله لا يضمن لانه لا دفعهما مع عليه ما متاع اجتماعهما
 ليلا ونهارا وامكنهما التماس الحاية كان راضيا بدفع الكل الي احدهما في
 الاحوال كذا الرهنان والوكيلان بالشر اذا سلم احدهما الي الاخر فم
 حيث يضمن بخلاف ما لا يضمن **ففي** عن الدفع الي عياله فدفع الي من له
 بد اي انفكاك **منه** مع انه من عياله **ففي** ولودع الي من لا يدفع
منه كدفع الدابة الي عبده وما يحفظه الناس الي من ربه لا اي لا يضمن
 اودع رجلا وديعه وقال لا تدفعها الي امرالك وعبدك وامتك
 وذلك واجبرك ولم في عياله فان دفعها الي واحد منهم فملك
 فان كان يجذب من الدفع اليه بان كان له سواه اهل وخدم فهو
 ضامن والا لم يضمن لانه هذا الشرط مغيد فقد يامن الانسان الرجل
 على المال ولا يامن عياله لكن انما يلزمه مراعاة شرطه بقدر الامكان
 فان كان يجذب من الدفع الي من يرض عنه وهو متمكن من حفظها
 على الوجه السامور به فيضمن بحفظها على الوجه النهي عنه وان
 كان لا يجذب احد لا يضمن اذ لا يمكن الحفظ الا به فلم يكن العمل
 مع مراعاة هذا الشرط فلم يعتبر التقييد فبطل فصار حمله
 قال لا يحفظه فصار منافضا لاصله وهذا كما لو اودع دابة وقال لا يدفعها

فصل

الى

إلى غلامك أو نكحها عن الدفع إلى امرأته والوديعة شيء يحفظ على يد
 النسا والرجل من لا يجد بدا منها فهذا شرط ينقض أصله فصار
 باطلا **الحال من حفظها في بيت معين من دار أو حشد أو قاعة فيه**
تحفظ في بيت اخر أي من تلك الدار أو صندوق **اخر** منه أي من
 ذلك مفيد أو العمل به مكان البيت فإنه حينئذ لم يضمن بخلاف **الدار** فإن
 الأصل أن الشرط إنما يقع إذا كان مفيد أو العمل به مكانا والنهي عن الوضع
 في دار اخرى مفيد لأن الدار من حيثها في الأمن والحفظ قطع به
 الشرط وأمكن العمل به وأما البيت فإنه دار واحدة فلو احتلها في
 الحرف والمكان من الأخذ من أحدها يتكمن من الأخذ فصار الشرط غير
 مفيد ونقد العمل بها أيضا فلا يعتبر من الأخذ من أحدها فيمكن من الأخذ
 فصار الشرط مفيد وتعد العمل به أيضا فلا يعتبر وكذا الصندوق
 وقان يتبين الصندوق في هذه الصورة لا يفيد فإن الصندوق وقان
 في بيت واحد لا يتفاوتان **ظاهره** لأن يكون بهما أي بالبيت والصندوق
حلالا من حيثئذ يفيد الشرط ويضمن بالخلاف **أودع الودع فهلك**
من الودع الودع الأول فقط وقال أيضا أيما شأنا من الأخير مرجع
 على الأول **ولو أودع الغاصب من المالك أيا شأنا من الغاصب والودع**
 أما الغاصب فظاهر وأما سوده فلقبضه منه بل لا رضاهما لك ثم أنه
 أن يعلم أنه غاصب مرجع على الغاصب قولا واحدا وإن علم فذلك في
 الظاهر وحكي أبو اليسر أنه يرجع إليه أشارتس الآية كذا في
 القلية **كل في الغاصب وعامة** والغاصب والشئ منه فأن غاصبه
 والشئ منه صار مثله بالتلفي منه امتد العدم إذن المالك فكذا بقا
 معه الغدادي **رجلان** كل منهما **أشبه** (ودعه أياه فكل أحق فهو أي لا
 ألف أحق من ألف آخر بينهم لأن دعوى كل منهم صحت فتوجعت
 البني **بها** أي كل منهما بانقراده لأن كلامهما ادعاه بانقراده
 فالسيلة على أربعة أوجه لأنه إما أن يحلف لها أو يحلف للا ولا ينكح

لثاني او بالعكس او ينكل لها فان خلق لكل واحد منهما فلا شيء لها وان
خلق للاول ونكل الثاني فالالف له يبدله او اقتراره وان عكس فالالف
للاول ولا شيء للثاني وان نكل الثاني ايضا فالالف بينهما لانه اوجب
الحق لكل منهما عليه يبدله او اقتراره وعليه الف اخذ بينهما لان كل واحد
اوجب لكل منهما كل الف كان ليس معه غيره فافاد صفة اليهما قد
متر فتنقضي نصيب هذا الي ذلك وتنقضي ذلك الي هذا فتنقضي ذلك
او مع حرمه المحرم لا فاد منه المحرم ويجوز ان يشبهه **وصانع المودع**
الاول لانه سلطه على اطلاقه وسقط عليه الضمان فمع التسليم وبطل
الشرط في حق الولي **فقط** اي لا يضمن الثاني لان مودع المودع لا يضمن عند
اي حنيقة اذ المضمن بعد **الفتح** رعاية الحق الولي **ولو صانع المودع**
عند ثالث يعني اذا اودع المحرم الثاني عند المحرم الثالث فهلك من
الثالث فلا ضمان عليه بل ودعيه ولو عير به لكان اوضح وان اعتقلا
مودع وهو غير ضامن عند اي حنيقة **وعن المودع الاول بعد عتقه**
لما مر من قوله انه سلطه الي اضره **وعن المالك في الحال** لانه لم
استهلكه بدفعه الي الثالث ومودع المودع يضمن عنه اذا جني والله
كتاب الرهن مناسبه لكتاب الوديعة ان عين الرهن
امانة في يد الرهن كمان في يديك فكالوديعة **هراضة** الحبس مطلقا
وشرعا **حبس المال** احتراز عن رهن الحرو والمدر والمز وبقوا **فان**
يمكن اخذه اي الحق منه اي المال **وهو** اي ذلك الحق الذي حنيقه
وهو دين واجب ظاهر او باطنا او ظاهرا فقط فانه يبيع بثمن عيب
وثمن خل وذبيحة وبدل صلح عن انكاره ان استحق او وجد حلالا
او ميتة او نضادا فان لادني واجب ظاهرا وهو كاف لانه اكد من دين
موجود كاسياني **او هكذا** كالايمان الضمونة بالسؤال والقصة والقوم
يسمون بها الايمان الضمونة بنفسها **وساقي** بيان تحقيق وجه الشبهة
ان شاء الله تعالى **يتعد** حال صونه **غير لادني** لانه يترع كالهبة والصدقة

بالحجاب **وتقول** كافي الهبة **فلما رهن تسليم** **الرجوع** عنه تفريع على قوله
غير لادني **فاذا سلم** اي الراهن الرهن **فحين** اي من قبل الرهن **محرم** اي
مجموعا احتراز عن رهن الثمن على الشيء ورهن الزرع في الارض لان الرهن
لا يجوز **مخرجا** اي عن ملك الراهن وهو احتراز عن عكسه وهو رهن
الشيء دون الشر ورهن الارض دون الزرع **وهو** دار فيجاء متاع الراهن
سيرا احتراز عن رهن المتاع كرهن نفع الدار والعيق كذا في عناية الي
وهذه المعاني هي المناسبة لهذه الالفاظ لا ما قيل ان الاول احتراز عن
رهن المتاع والثالث عن رهن شرعي الشيء دون الشيء كما لا يخفى على
اهل النظر **لما رهن** هو جزاء قوله فاذا سلم **والفحلية** هي اي
رفع المانع من القبض في زمان يمكن فيه **فحين** اي في حكم قبض الرهن
حين اذا وجدت من الراهن بحضرة الرهن ولم ياخذ فضاء من رهن
الرهن فلا وجه لما قلنا الزيلعي بناء على ظاهر المعنى القوي ان الضمان
ان الفحلية تسليم لانه عبارة عن رفع المانع من القبض وهو فعل
للمودع التسليم والقبض فعل التسليم **كالبيع** اي كما ان الفحلية فيه
ايضا قبض اعترض على القوم بان الفحلية ينبغي ان لا تكون في قبض
الرهن اذا قبض منصوص في الرهن بخلاف البيع حتى تستدلوا بما
شرطية القبض في الرهن بقوله تعالى فزها منقبوضة ولا تصل
ان النصوص يراعي وجوده على احوال الجهات اقوال النصوص انما
يراعي وجوده كما ذكرناه التراضي في البيع منصوص عليه بقوله
تعالى الا ان تكون خسارة عن تراض فلو صح ما قال العترة لبطل بيع
المكره ولم يفسد وليس كذلك كاسياني **ولو ملك** اي الرهن اعلم
ان الرهن امانة محضة عند الشافعي حتى لم يجعل مضمونا وعندنا
لانه كمن يد الرهن يد امانة **وتقرر** بالهلاك لانه الاستيفاء
يحصل من المالك دون العين فالاستيفاء بالعين كما ذهب اليه يكون هو
استنبه الاول والرهن مستوف لا مستبدل وانما يحصل الاستيفاء بحس

الحق والبرهان بين الاموال باعتبار صفة المالية دون العين فكان هو اما
في العين كالكيس في حقيقة الاستيفاء ولهذا كان نفقة الرهن على الراهن
في حياته وكفنه بعد مماته وهذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام
عليه غرضه فاذا هلك الرهن **من** اي الرهن بالاقبل يجب تقريعه
باللام لئلا يقوم كون من في قوله **من** فبذلك ومن الدين تفصيلية
وليس كذلك بآيانية والمعنى بالاقبل الذي هو من هذين المذكورين (اي
صكان وقد وقع في نسخ الوقاية متكررا ولو استويا اي الدين وفيه
الرهن **من** اي صاري الرهن منقولا لدينه ولو كانت **قربة**
اي الرهن اكثر من الدين **فالفصل** **اي** لا يملكون بقدر ما يقع به
الاستيفاء وهو بقدر الدين ولو كانت **اقبل** عنه **من** الدين
قد مره **وسر** **رجع** **الرهن** **بالفصل** مثلا اذا رهن ثوبا قيمته عشرة
فهلك عند الرهن سقط دينه فانه كانت قبة الثوب خمسة
الرهن على الراهن خمسة اخرى وان كانت خمسة عشر فالفصل **اي**
ومن اي الرهن **يدعوي** **الهلاك** **بلا** **بينة** يعني اذ ادعى الرهن
هلاك الرهن **من** ان لم يتم البينة عليه **حطفا** **اي** سوا كان من الاموال
الظاهرة كالحيوان والعبيد والعقار او من الاموال الباطنة كال
لغدين والحلي والعروض وقلا ما كانت ضمن في الاموال الباطنة
فقط **اي** الرهن **طلب** **بدينه** **من** **راهنه** لان الرهن لا يسقط
الدين **ولي** **حيث** **اي** الراهن بالدين وان كان الراهن في يده لان
باق بعد الرهن والحبس جزا الظلم فاذا ظهر مظهر عند القاي
خبره دفعا للظلم **وله** **ايضا** **حبس** **من** **رهنه** **بعد** **الفسخ** **من** **بينة**
دينه او ببراءه لان الرهن لا يبطل بفسخ بل يرد على الراهن بطريق
التسليم فانه يبقى معتونا ما بقي الثمن والدين لا يستلزم به اي بالره
عطف على قوله طلب دينه **مطلبا** **اي** لا بالاستخدام ولا سكنى ولا
ولا اجارة ولا عارة سوا كان من الرهن او المراهن **الا** **اي** اذن

الراهن ان كان التسليم الرهن او اذن الرهن ان كان المستفيع الراهن
قلو **فعل** **اي** انتفع بالرهن قبل الاذن **تعدى** **اي** لم يبطل اي الرهن به اي
بالتعدى **واذا** **اطلب** **اي** الرهن **ان** **لم** **يكن** **له** **موتة** **متعلق** **بقوله**
ولو في عين بلد العقد لان قبضه قبض استيفاء فلا وجه لقبض ما لم يمسح
قيام به الاستيفاء لان هلاكه محذور فاذا هلك في يد الرهن تكرر
الاستيفاء **ان** **لم** **يكن** **له** **موتة** **متعلق** **فاذا** **الامكان** **كلها** **في** **حق** **التسليم**
كان واحد في ليس له موتة **فاذا** **احضر** **اي** الرهن الرهن **من**
الراهن **الدين** **م** **الرهن** **الرهن** **لغير** **حق** **الرهن** **م** **تعين** **حق** **الراهن**
محذور الرهن بحقيقة التسوية كما في البيع والتمن يحضر المبيع ثم يعلم
التمن **وان** **كانت** **اي** **لم** **يكن** **موتة** **سلم** **اي** **الراهن** **الدين** **بلا** **احضا** **اي** **الرهن** **اي**
لا يكلف الرهن احضا **اي** الرهن لان الواجب عليه التسليم يعني التخلي
لالتقل من مكان الى مكان ولكن للراهن ان يخلفه بآية ما هلك كذا في
الكافي **موتة** **طلب** **دينه** **لا** **يكلف** **اي** **الرهن** **احضا** **اي** **رهنه** **وموتة**
عند **عدل** **اي** **الرهن** **لكوته** **في** **يد** **الغريب** **اي** **الرهن** **ولا** **يكلف** **ايضا**
الرهن **احضا** **من** **رهنه** **باعت** **الرهن** **بامر** **اي** **امر** **الرهن** **حيث**
يعتد **لانه** **صار** **دينا** **بالامر** **بيع** **الرهن** **فصار** **كان** **الرهن** **رهنه** **وهو**
دين **واذا** **اقبضه** **يكلف** **احضا** **وهو** **لقيام** **البدل** **مقام** **المبدل** **ولا** **يكلف**
ايضا **موتة** **رهنه** **تكتبه** **اي** **يمكن** **الراهن** **من** **بيعه** **اي** **الرهن**
ليقتضيه **دينه** **يعني** **لو** **اراد** **الراهن** **ان** **يبيع** **الرهن** **ليقتضي** **الدين** **بثمنه** **لا** **يجب**
على **الرهن** **ان** **يكنه** **من** **البيع** **لان** **حكم** **الرهن** **الحبس** **الدايم** **الي** **ان** **يقضي**
الدين **فكيف** **يبيع** **القضا** **من** **ثمنه** **ولا** **يكلف** **ايضا** **من** **قبض** **دينه**
تسليم **بعض** **رهنه** **حيث** **يقض** **البقية** **من** **الدين** **لان** **له** **ان** **يحبس** **كل** **الرهن**
من **يستوفي** **البقية** **كلها** **في** **حبس** **المبيع** **ويحفظه** **بثمنه** **وعليه** **كروجه**
وقله **وخادمه** **واجبره** **مشاهدة** **او** **مساهمة** **بسكنون** **معه** **فان**
العبرة **بالساكنة** **لا** **النفقة** **حيث** **ان** **المراة** **لو** **دفعته** **الي** **زوجها** **لا**

دينه ولو في غير بلد العقد امر باحضار
لانه قبضه قبض استيفاء فلا وجه لقبض
مع قيام به الاستيفاء لان هلاكه محذور
هلك في يد الرهن تكرر الاستيفاء

لا يقين ذكره الزيلعي ومن حفظه بفهمه انه ترك الحفظ الواجب
وتعد به ايضاً **ابداً** لا تقدر ان عليه امانة **وجعل** **خام**
الرهن **ويخصه** **الدين** او **السرى** لانه استحوال وجعله في اصبع اخر
حفظ **وتقلد** **مبنى** **الرهن** لانه ايضا استحوال **لا التلاوة** فانه حفظ
فان التلويح ان يتفكر في العادة **لحفظ** **الالتلاوة** **والصيانة** في هذه
الصور **ضمان** **الفصل** **جميع** **القيمة** لان الزيادة على مقدار الدين ايضا
امانة والامانات تضمن باللائق **وفي** **ليس** **خام** **اي** **خام** **الرهن** **في**
احترج **الى** **الاعادة** فان كان من يتحمل بليس خاتمين ضمن والا كان
حافظاً فلا يضمن **عليه** **اي** **على** **الرهن** **موا** **حفظ** **كاحترج** **الحفظ**
واجبر الحافظ فان تمامه على الرهن وان كان قيمة الرهن اكثر من الا
لان وجوبه بسبب الحبس وحق الحبس في الكل ثابت له **واما**
برده **او** **في** **جزء** **منه** **الى** **يد** **مقتسم** **الى** **المضيق** **والا** **لا** **يضمن**
ان مونة رده الى الرهن ان خرج من يد محفل الا بق على الرهن ان
كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا مونة رده جزاً منه الى يد الرهن
كداوان المبرج ان كان قيمته مثل الدين اما اذا كانت اكثر منه فتقسم
على الضمون والامانة فالمضمون على الرهن والامانة على الراهن وكذا
مداوات القروم ومعالجة الامراض والغدا من الجنابة **وعلى** **الرهن**
خراج **الرهن** **ومونة** **تسقيته** **واصلاح** **منه** **فقد** **كنفقة** **الرهن** **وكذا**
واجبر **راعيه** **وتلويح** **اولد** **الرهن** **وفي** **البستان** **والقيام** **باموره** **فان**
لحاصل **ان** **يرجع** **الى** **بقايه** **فهو** **على** **الراهن** **سوا** **كان** **في** **الرهن** **فضل** **الا**
لان **العين** **بقيت** **على** **ملكه** **وكذا** **منافقة** **مملوكة** **له** **وما** **يرجع** **الى**
حفظه **فهو** **على** **الرهن** **اما** **خاصة** **واما** **بالنقص** **كم** **وكما** **ان**
على **احدهما** **من** **الراهن** **او** **الرهن** **فان** **له** **لا** **شرك** **من** **مستحق** **لان** **فقد** **دين**
غيره **فبما** **سره** **الان** **بما** **يرجع** **القائم** **لان** **له** **ولاية** **عامة** **فكان** **صاحب**
امره **به** **بالسبب** **ما** **يصح** **رهنه** **والرهن** **به** **اولاهم** **رهن** **ان**

يعني

يعني الذهب والفضة **والكيل** **والوزن** **لكونها** **محل** **الاستيفاء** **فلور**
التي **كورات** **بخلاف** **جنسها** **فهلك** **هكك** **بقيتها** **كسائر** **الاموال** **وهو**
ظاهر **في** **نور** **هنت** **جنسها** **فهلك** **هكك** **بقيتها** **كسائر** **الاموال** **وهو**
ثمة **في** **القدر** **وهو** **الوزن** **او** **المكيل** **للاجرة** **لجوده** **ولا** **للقيمة**
فان **الدين** **اذا** **كان** **وزنياً** **والرهن** **ايضاً** **كذلك** **فهلك** **فان** **تساوى**
سقط **الدين** **فانه** **كان** **الدين** **زائداً** **اسقط** **قدر** **الرهن** **منه** **وبقي** **الزائد**
في **ذمة** **الراهن** **وان** **عكس** **سقط** **قدر** **الدين** **منه** **والفضل** **للمراهن** **لا**
اي **لا** **يصح** **رهن** **مشاع** **لان** **حكم** **الرهن** **كما** **عرفت** **بثبوت** **الاستيفاء** **وهو**
يقصور **في** **المشاع** **من** **حيث** **انه** **مشاع** **مطلقاً** **اي** **سواء** **كان** **مباح** **محملاً**
القيمة **اولاً** **وسواء** **رهن** **من** **شريكه** **او** **من** **اجني** **والطاري** **كالقارن**
وهو **المصحح** **كذا** **في** **الخلاصة** **وتخرج** **على** **شهر** **دونه** **اي** **دون** **الشهر** **وتخرج**
الارض **او** **تخلها** **اي** **دفع** **الارض** **لان** **الرهون** **متصل** **بالمس** **بمهور**
خلقة **في** **مكان** **في** **معنى** **المشاع** **كذا** **العكس** **وهو** **رهن** **الشجر** **والثمر** **ورهن**
الارض **للاخل** **والزرع** **لان** **الاتصال** **يقوم** **بالطرفين** **فالاصل** **ان** **الرهون**
وحده **ولا** **يصح** **ايضاً** **رهن** **مدر** **ومكان** **وام** **ولده** **ووقت** **وحده**
لان **حكم** **الرهن** **ثبوت** **بد** **الاستيفاء** **ولا** **يثبت** **الاستيفاء** **منه** **العدم** **المالية**
في **المهر** **وعدم** **جواريج** **ما** **سواه** **ولا** **يصح** **ان** **يقام** **بمسلم** **او** **ذمي**
واللام **في** **المسلم** **منقول** **بقوله** **رهن** **مهر** **وارتقا** **فها** **اي** **لا** **يجوز** **للمسلم**
ان **يرهن** **مهر** **او** **مثاله** **او** **يرتقعا** **من** **مسلم** **او** **ذمي** **لتعذر** **الايجاب** **والاستيفاء**
في **حق** **المسلم** **ولا** **يضمن** **له** **اي** **للمسلم** **مرتقعا** **الذمي** **يعني** **اذا** **كان** **الرهن**
ذمي **يضمن** **للمسلم** **لا** **يضمن** **للمسلم** **بالفرض** **منه** **لان** **الذمي** **ليست** **بمال** **في** **حق**
المسلم **وفي** **عكس** **الضمان** **يعني** **اذا** **كان** **الراهن** **ذمي** **والرهن** **مسلم** **يضمن**
المهر **للمهر** **اذا** **اغصبها** **لان** **مال** **الذمي** **ولا** **يصح** **ايضاً** **الامانة** **كالقارن**
والعارف **يقوم** **بالضمان** **والشركة** **لان** **موجب** **الرهن** **ثبوت** **بد** **الاستيفاء**
للمرهن **فكان** **قبض** **الرهن** **مضموناً** **فلا** **بد** **من** **ضمان** **ثابت** **ليقع** **القبض**

مضمونا وثبتت استيفاء الدين منه وقبض الامانات ليس بمضمون ليصح الرهن
بها **وسيج في يد البائع** لما عرفت ان الرهن يجب ان يكون في مقابلته الذي
حقيقته او حكمه والبائع في يد البائع ليس بدين حقيقة وهو ظاهر ولا حكم
لانه يجب ان يكون مضمونا بالمال او القيمة والسج في يده ليس كذلك بل
اذا هلك سقط الثمن وموجب البائع وليس فيه ضمان والقوم يسمون
بالعين الضمونة بغيرها وسياتي بحقيقته ان شاء الله تعالى **وكذلك** تقدير
الرهن بالدرك ان يبيع رجل سلعة ويضرب ثمنها ويبيعها ومثاقفه
المشتري الاستحقاق واخذ بالثمن من البائع رهنا قبل الدرك فانه با
طل حتى لا يملك حبس الرهن حل الدرك او لم يحل واذا هلك الرهن كان
امانة عنده حل الدرك اولا اذا اعتد حيث وقع باطلا كذا في الكافي
واجرة بائنه او مضمونة ومن **خمن** حين لو هلك الرهن لم يكن مضمونا اذا
يقابله شيء مضمون **وكذا لا النفس** لتعذر الاستيفاء **وشفعة** لانه لا يبيع
في مضمون عين المشتري **وعبد جانا او مديونا** لانه غير مضمون على الولي
فانه لو ملك لا يجب عليه شيء **وقصاص** بطلان اي في النفس وما دونها
لتعذر الاستيفاء بخلاف **الخنابة** خطأ لانه استيفاء الارش من الرهن يمكن
وبمع يدين مضمونة بالمال او القيمة كالضرب وبدل الخلع والمهر وبدل
الصلح عن دم العمد اعلم ان الاعيان ثلاثة اقسام احدها عين غير مضمونة
اصلا كالامانات فالضمان عبارة عن رد مثل المالك ان كان مثليا او
قيمة ان كان قيميا فالامانة انه هلك بلا تعد فلا شيء في مقابلته او تعد
فلا تبقى امانة بل تكون مضمونة وثانيها عين مضمونة بنفسها كالنقد
ونحوه والقوم يسمونها الاعيان المضمونة بنفسها ويريدون الامانة
المضمونة في حذر ابقا وجهه ان الضمان كما عرفت عبارة عن رد
مثل المالك او قيمته فالشي اذا كان مثليا او قيميا يكون تحت الوفاء
فحينئذ المال او القيمة فتكون مضمونة في حذر ابقا مع قطع النظر عن
العوارض وثالثها عين ليست بمضمونة ولكنها تشبه المضمونة كبيع

في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن احد بمثل او قيمته لكن الثمن يسقط عن ذمة
المشتري وهو غير المثل او القيمة ففي هذا الاعتبار يسمونه بالعين الضمونة
بغيرها فانه من حيث الشاكلة **وبمع يدين** كما هو الاصل وهو توطئة لقوله
واو مضمون **وكذلك** في يد المرتفق عليه او في الرهن **ما وعد من الدين**
يعني ان رهن ليقضه الف درهم وهلك الرهن في يد المرتفق فعلى عليه
المرتفق بمقابلته الا ان الموعود فيجب عليه تسليم الاصل الى الراهن اذا لم
يكن الدين اكبر من قيمته **والرهن** على ما عرفت او اقلية اذا كان اكثر لم يكن
مضمونا بالدين بل بالقيمة **وبمع** اي **بالمال** **والرهن** **ما وعد من الدين**
القصود ضمان المال والمجانسة تامة في الماتية **يثبت الاستيفاء** من حيث
المال **فانه هلك** اي الرهن برأس المال او من العرق **فانه** اي السلم
والمرضا **واخذ حذبه** اي حذر الموعود من احتوائه على شيء من القبض
حكم **واذا قدر قاضيل** **وذلك** بطلان اي عقد السلم والمصرف لغوات
القبض حقيقة وحكمه **ولما لم تتيان** هذا التفسير في السلم فيه افرده
بالذكر فقال **وبالمسلم** **حيث** **فانه** اي الرهن **عقد** **وصار** اي الرهن
عوضا **للسلم** **فانه** فيصير كانه استوفاه **واو مضمون** اي عقد السلم **وصار**
اي الرهن **عوضا** **للسلم** وهو راس المال فيحسبه فصار كالمضروب اذا
هلك وبه رهن يكون رهنا **فثبت** **وهلك** **وحيث** **فانه** **هلك** **به**
اي بالسلم فيه حتى يجب عليه مثل راس السلم فيه لقبض راس المال لانه
رهنه به وان كان محبوسا بغيره وهو راس المال **وبمع** ايضا **يدني** **عليه**
اي الاب **عند طفله** مغلول الرهن المتعذر لان يملك الاباع وهذا اولى
منه في حق الصبي لان قيام الوعد على تحققه ابلغ حقا من الغرامة
ولهلك يهلك مضمونا او الوديعة لقلاك امانة والوصي كالاب **وعن**
ابو يوسف وزفر انه لا يجوز فيها **وبمع** **ثمن** **عبد** **او حمار** **او ذكوة**
او غنم **او حمار** **او غنم** **او ذكوة** **او حمار** **او غنم** **او ذكوة** **او حمار**
او غنم **او حمار** **او غنم** **او ذكوة** **او حمار** **او غنم** **او ذكوة** **او حمار**

ثم نقادقا على ان الدين والرهن مضمون والاصل في هذه المسائل ما مر
ان وجوب الدين ظاهر ان يفي لصحة الرهن ولا يشترط وجوبه
حقيقة بشرى **صاعدا** ان يرضى **نظرا** او **نقطة** كغيره حال كون الرهن
والكفيل معينين **لثمة** متعلق ببيع **واي** اي المشتري ان يرضى
ما ساء وفيه تقع لاحد المتعاقدين ولانه صفقة في صفقة وهو
منه عنه كما مر وجه الاستدلال انه شرط ملازم للعقد لان الكفالة
والرهن للاستيفان فمع العقد والاول هو بلا يبر وجوب الثمن فاذا
كان الكفيل حاضرا والرهن معينا اعتبر معنى الشرط وهو الاستيفان
فمع العقد والاعتبار معنى الشرط **فقد** ولا **يجوز** اي المشتري
على الوفاء لان عقد الرهن يشترط من جانب الراهن ولا جبر على التبرع
وانما صار حقا من حقوقه اذا وجد ولم يوجد بعد والوعد
بالرهن لا يكون فوق الوهن ولو رهنه لا يلزم ما لم يسلم فلان لا
لا يصير لازما لو وعد **اولي** **فالباب** **فصل في اقسام الرهن** **حالا**
اوقية الرهن **وهي** اي اذا اشترى ولم يجبر على الوفاء جاز للبايع
ان يبيع العقد ان رضاه بالبيع كان بهذا الشرط قيد وانه لا يملك
راضيا واذا لم يتم رضاه كان له ان يبيع او يرضى بترك الرهن الا اذا كان
كما ذكر حصول المقصود حينئذ اذا بيعه لغيره كانا ثابت على العنق وهو
القيمة لان الصيغة ملزمة **والا** اي المشتري **لما يبيع** وقد اعطاه في
البيع **مسلك** **هذه** **امني** **اعطى** **تملك** **كانه** **وهنا** لانه ذكر على الرهن لان
العبرة للمعاني وفيه خلاف في **رهن** **عينة** **من رجلين** **يدني** **لكل**
منها **كل** **رهن** **عنه** **كل** **منها** **لا** **ان** **نصفه** **الاخر** **رهن** **لا** **احدها**
ونصفه للاخر لان الرهن اضيق الى جميع العين بصيغة الاخر
رهن لاحدها ونصفه للاخر لانه الرهن واحدة ولا شيوخ فيه
وموجبه الحبس بالدين وهو لا يتجزئ فصاحبه يوجبها كلها
ولا تنافي فيه كما اذا قيل واحد جماعة فخص احد اوليا القولين

واستوفي يكون مستوفيا لنفسه وللباقي بخلاف الهبة من رجلين
حيث لا يجوز عند اي حنيقة لان المقصود منها ان يجاب الملك
والعين الواحدة لا يتصور كونها ملكا لكل منهما كما فلا بد من الانتفاء
وهو ينافي المقصود **وفي** **بها** **نصفها** **كل** **في** **نصفه** **كالعدل** **في** **حق** **الا**
ولو **ذلك** **من** **كل** **حصة** **اي** **حصة** **دينه** **عند** **الهلاك** **يصير** **كل** **منها**
مستوفيا حصته لان الاستيفان **يجزئ** **كل** **قضي** **دين** **احدها** **فكل** **رهن**
لا **اخر** **لان** **جميع** **العين** **رهن** **في** **كل** **واحد** **منها** **لان** **نقطة** **وهنا** **من**
رجل **وهنا** **دين** **عليها** **مع** **الرهن** **بكله** **اي** **بكل** **الدين** **مسلك** **اي** **الرهن**
القبض **الكل** **اي** **الدين** **لان** **قبض** **الرهن** **يحصل** **في** **الكل** **بلا** **شيوخ** **بطر**
جميع **كل** **تحقق** **انه** **رهنه** **عنده** **وقبضه** **هذه** **مسئلة** **مستقلة** **لا**
تعلق **لها** **بما** **سبق** **يعني** **اذا** **قام** **كل** **واحد** **من** **رجلين** **على** **رجل** **انه** **رهنه**
عنده **الذي** **في** **يده** **وقبضه** **فهو** **باطل** **لان** **كلا** **منها** **اثبت** **ببينة** **م**
انه **رهنه** **كل** **العبه** **ولا** **وجه** **للقضاء** **كل** **منها** **بالكل** **لان** **العبه** **لواحد**
بشخص **كون** **كله** **رهنه** **بهذا** **او** **كله** **رهنه** **بذاك** **في** **حالة** **واحدة** **ولا**
وجه **للقضاء** **بكله** **لواحد** **بعينه** **لعدم** **الاولوية** **والا** **لقضاء** **كل** **واحد** **منها**
بالنصف **للزوم** **الشيوخ** **فتعين** **التحائم** **ولو** **مات** **رهنه** **والرهن**
معها **فترهن** **كل** **ذلك** **بان** **رهنه** **عنده** **وقبضه** **كان** **نصفه** **اي**
نصف **العبد** **مع** **كل** **منها** **وهنا** **حقه** **لان** **حكمه** **في** **الحياة** **الحبس** **والشيوخ**
يقصر **وبعد** **المات** **الاستيفان** **بالبيع** **في** **الدين** **والشيوخ** **لا** **يقصر** **هـ**
باب **رهن** **بوضع** **عنده** **ان** **يسمى** **به** **لعده** **التي** **في** **رغم**
الراهن **والرهن** **وضعا** **اي** **وضع** **الراهن** **والرهن** **الرهن** **عنده**
مع **خلاف** **الملك** **لا** **با** **خذه** **منه** **اي** **الراهن** **من** **العدل** **احدها** **لتعلق**
مع **الرهن** **في** **الحفظ** **بيده** **واما** **لثمة** **وحق** **الرهن** **به** **استيفان** **فلا**
ملك **احدها** **ابطال** **حق** **الاخر** **وهي** **اي** **العدل** **بدفعه** **اليه** **اي** **بيع**
الرهن **الي** **احدها** **لانه** **موضع** **الراهن** **في** **حق** **العين** **وموضع** **الرهن**

في حق المالك واحد من اجتناب عن الاضرار المودع بضم بال دفع الى
في ذلك على الرهن اي ان ملك في يد العدل يملك في ضمان الرهن
لانه يد يد الرهن وكلاهما الرهن او العدل او غيره
بيعه اي بيع الرهن عند حلول الاجل لان التوكيل بيع ماله
شرط على التوكيل في عقد الرهن لا يعتزل بالعدل او موت الر
او الرهن الاموت التوكيل سواء كان التوكيل الرهن او العدل او غيره
سواء كان التوكيل الرهن او العدل او غيره واذا مات التوكيل لا يقو
وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا تجزي فيها الارث ولا
التوكيل فيه بل لا يراه غيره **وله** اي التوكيل بيعة اي الرهن بيع
ورثته اي الراهن كما يبيعه حال حيوته بغيبته وان مات الر
فالتوكيل على وكاله لا ينفذ لا ينفذ بموته ولا موت احدهما **وتجزي**
اي التوكيل على اي البيع ان حل الاجل والراهن غائب لا يتجزي
الرهن وكيفية الاجارة ان يجب الفاضي ايا ما يبيع فان لم ي
فالفاضي يبيعه عليه كوكيل بالخصوص **مغاب** موضع له حيث يجد
لدفع الضرر ولو وكل بالبيع مطلقا نثره عن النسبة لم ينفذ كذا
الكافي ولا يبيعه الراهن او الرهن الا برضى الاخر لان لكل منهما
حق في الرهن للراهن حق الملك والرهن حق الاستيفاء **باعت** اي
الرهن العدل حين خلع من الرهن **والثمن** رهن مقامه **وان لم يقم**
لقيامه مقام القروض فملكه اي ملك الثمن ملك على المودع ليقا
عقد الرهن والثمن لقيامه مقام البيع الرهن كذا في عتبة
قتل اي اذا قتل العبد الرهن **قد دفع به** فانه ايضا يكون رهنا بدل العبد
المقتول **فان ادعى** اي بان باع العدل الرهن فاوفي **ثمنه** اي ثمن الرهن
الرهن فاستحق اي الرهن في المالك اي اذا ملك الرهن في يد
المشتري وقد وقع في يده **اي** في يد المشتري صدر الشريعة بدل المشتري
الرهن فافكانه سهو من الناس **ضمن** المشتري الراهن قيمة الرهن لانه

غاصب في حقه **ومع البيع والقبض** اي قبض الثمن لان الراهن ملكه بادام
الضمان او ضمن المشتري العدل الفية لانه منعه بالبيع والمسلم فهو اي قبض
يكون العدل محيا **ان ملكه** اي الرهن **في** اي الرهن لا ينفذ عليه فخرج عليه
بالحق بالضرر ومن جهته **ومع** اي البيع والقبض لانه ملكه با
لضمان فبين انه باع ملكه نفسه فلا يرجع الرهن على العدل بدونه
او ضمن الرهن ثمنه الذي اذا له ليه اذ بين بالاشهاد **ان** انه لم يخذ
الثن فيرجع لان العدل ملك العبد بالضمان **وهو** اي ذلك الثمن **لما** اي
العدل لانه بدل ملكه وانما اذا مال الرهن في ضمان البيع ملكه الرا
فاذا بين انه ملكه لم يكونا ضاميه **ان** يرجع بدنه عليه **ومع** اي الرهن
عقد **رهنه** **بدنه** لان العدل اذا رجع بطل قبض الرهن للثن فيرجع
الرهن على رهنه بدنه **من** **ورقة** **وفي** **الغاي** **ير** **عطوف** **جا** **قوله** **ففي**
المالك اي اذا كان الراهن قايما في يد المشتري **اخذ** اي المشتري **من** **ه**
شريه لانه وجد عين ماله **ومر** **رجع** **هذا** **اي** **مشتريه** **على** **العدل** **بثمن** **لانه**
العقد **وحقوق** **العقد** **تتعلق** **به** **ثم** **يرجع** **هذا** **اي** **العدل** **على** **الراهن** **به**
اي **ثمنه** **لانه** **الذي** **ادخله** **في** **العقد** **بتوكيل** **فيجب** **عليه** **تخليصه** **واذا**
رجع **عليه** **مع** **قبض** **الرهن** **الغن** **وسلم** **القروض** **له** **او** **يرجع** **العدل** **على** **الراهن**
بثمنه **لان** **العقد** **لما** **انتفى** **بطل** **الغن** **وقد** **قبض** **الرهن** **ثنا** **فاذا** **بطل**
وجب **نقص** **قوته** **من** **ورقة** **ثم** **يرجع** **هو** **اي** **الرهن** **على** **الراهن** **بدنه**
لانه **اذا** **رجع** **عليه** **وانتفض** **قوته** **ما** **حقه** **في** **الدين** **كما** **لا** **يرجع**
به **عليه** **وان** **بشرط** **اي** **التوكيل** **في** **عقد** **الرهن** **عطف** **عليه** **قوله** **فان**
شرط **بلا** **كله** **عدة** **يعني** **ان** **ما** **ذكر** **من** **التفصيل** **انما** **يتي** **اي** **اذا** **شرط**
التوكيل **في** **عقد** **الرهن** **واما** **اذا** **لم** **يشرط** **فيه** **بل** **وكل** **الراهن** **العدل** **بعد**
العقد **في** **الحق** **العدل** **من** **العدة** **رجع** **به** **العدل** **على** **الراهن** **فقط**
الا **على** **الراهن** **لان** **التوكيل** **اذا** **كان** **بعد** **العقد** **لم** **يتعلق** **به** **حق** **الرهن**
فلا **يرجع** **عليه** **كما** **في** **الوكالة** **الجر** **عن** **الراهن** **بان** **وكل** **اشا** **بان** **بان** **بيعه**

Copyri

ersity

أقله منه المرتفع في أخذ مثله أوقيته وكان أي المأخوذ رهن
بدله كما هو المصلحة أي الرهن مرتفعه بامنه أو اعارة
من الراهن أو المرتفع فأن صاحبها أحرق قبضه سقط
أي ضل الرهن خال لا تضافه بين يد العارية ويد الرهن وإن
وصله في الرهن أو أخذت كاف المرتفع أن يسترده الي يده
وخرج عاقله سقط ضامه بقوله **فذلك** أي الرهن مع
مستعيره فليس بامنه كان مستعيره أو مع اجبي إن
كان هو المستعير **فذلك** أي لطوات القبض الضموم وإن
سقط أي من الرهن والمرتفع **وإن** أي ود الرهن المستعار
كما كان لأن الكونه حقا محترما فيه فأن مان الرهن قبل أي
قبل رده إلى المرتفع في صورة الاعارة **فذلك** أي
بالرهن من قضاير الرهن العارية ليست بلازمة والضمان
ليس من لوازم الرهن قطعا فان حكم الرهن ثابت في ولد الرهن
مع أنه غير ضروري بالولاك وإذا بقي الرهن إذا أخذ عاد
الضمان لعود القبض فيعود بصفته **وإن** أي المرتفع
بأن الراهن أو وجبه أو باع **أحدهما** بأن الإحدى من اجبي حيث
عن الرهن فلهذا إذا لا يفتقر إلى إيجاب الراهن قبل الرهن
إلى المرتفع فالرهن أسوة الغروما **فذلك** أي بالرهن حق
لازم بهذه التصرفات فيبطل به حكم الرهن بخلاف الاعارة
حيث لم يتعلق بها حق لازم فأنفق **رهن** عبدا غصبه
أي الرهن ملك لا ينفذ الرهن لا يفتقر إلى إيجاب الراهن
المالك فلا ينفذ بأجارة غيبه ولا يفتقر الدين بهلاكه لأن
ملك الراهن ثبت بعد عقد الرهن بخلاف ما إذا ملك في يد
المرتفع وأختار المالك رهنين الراهن لأنه ملك بالضم
وقت الغيب فكان ملك الراهن سابقا على الرهن كذا في القفا

عده

عده مرتفع أدت باستحقاق أي إذن له الراهن بلا طلب منه فبغير
الاستعارة وإن كان الرهن عارية أو استعارة أي الرهن من
أهله **فذلك** أي الرهن حال العمل في صورة الإذن واللا
ستعارة لم يضمن أي الرهن لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي
مخالفة ليد الرهن فأنشئ العريان وفي طريقه أي قبل العمل وبعد
الغراف منه **فذلك** أي لأن المالك رضي بتعلق دينه المستعير به
وهو يملك ذلك كما يملك أي ضمن المرتفع حرانا كضمان الرهن وهو
معلوم **فذلك** أي لأن المالك رضي بتعلق دينه المستعير
بماله وهو يملك ذلك كما يملك أن يتعلق بدينه بالوكالة وإذا
مع **فذلك** أي المستعير بما شأ من قليل أو كثير فأن الإطلاق واجب إلا
بغير حضوره في الاعارة لأن الجحالة فيها لا تقضي إلى المنازعة
وإن أي العبر فحيد بما عيه من **فذلك** أي فأنه إذا عني قدر الحيوان
لمستعير أن يرهنه بأكثر منه أو أقل لأن التقيد مفيد وهو يفي
الزيادة لأن غرضه الاحتباس بما ينسرد أو ويضي النقصان أيضا
لأن غرض المعير أن يبيع المرتفع مستوفيا للكثر بمقابلته عند الهلاك
يرجع عليه ولورهن بأقل منه يهلك الباقي أمانة فلا يرجع عليه **فذلك**
وإن أي **فذلك** أي كذا ذلك مفيد فليس البعض بالنسبة إلى البعض
وتفاوت الأشخاص في الاعارة والحفظ **فذلك** أي بعد ما اعتبر
التقيد أن خالف المستعير المعير **فذلك** أي المستعير المعير لمخالفته
فذلك أي لأنه ملكه بالضم فثبت أنه رهن ملك نفسه أو
منه المعير المرتفع لأنه أيضا متعده فصار الراهن كالفاسد والرهن
كفاسد الفاسد **وإن** أي الرهن بما ضمن من الزينة **وإن** أي
على الراهن أما رجوعه بالغية فلا لأنه مفروض جهة الراهن وأما
رجوعه بالدين فلا فأنه يتقضى وقاد حقه كما كان **وإن** أي
فأن رهنه بمقدار ما أمر به **وهلك** أي الرهن عند المرتفع استوفى

اي المرتفن كل دينيه او قيمته كالدين او اكثر تمام الاستيفاء بالهلاك
مثل اي مثل الدين للمعسر على المستعير وهو الرهن لانه قضى بذلك
القدر دينه ان كان كله مضمونا والا يضمن قدر المضمون والباقي
امانة **لا القيمة** لانه قد وافق فليس يتبعه وبعض دينه عطف
على كل دينه اي استوفى المرتفن بعض دينه **لو قيندا قبل من الدين وباقي**
اي باقي دينه **على الراهن** المرتفن اذا لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمته
لو افسد المعسر يعني ان المعسر اذا اراده ان يقضي دين المرتفن لغك
ملكه عن الدين ليس المرتفن ان يمتنع عن تسليم الرهن لان المعسر غير
متبرع بقضا الدين لما فيه من تخليص ملكه فصار اذ او كاد الرهن
فيجب المرتفن على القبول **ويرجع على الراهن بما ادنى ان ساوى الله**
القيمة لانه قضى دينه وهو مضطرب فيه فلا يوصف بكونه متبرعا
وانما قال ان ساوى لانه ان كان اكثر من القيمة فلا يجبر يكون في الرهن
على القيمة متبرعا فلا يرجع بذلك القدر وان كان اقل من القيمة فلا
يجبر المرتفن على تسليم الرهن ذكره تاج الشريعة **هلك اي الرهن**
الراهن قبل رهنه او بعد فله فلا يضمن وان وصلية تصرف فيه
من قبل بالاستخدام لم الركوب او خذوك لك لانه امين خالف ثم
الي الوفاق فلا يضمن خلافا للشافعي **جناية الراهن على الرهن**
لانه تقويت حق لازم محتم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك
كالاحبني في حق الضمان **وجناية المرتفن عليه اي الرهن**
تسقط من دينه اي المرتفن بعد رها اي الجناية لانه ابلو
ملك غيره فله ضمانه واذا الزمه وكان الدين قد خلاصة
من الضمان بقدره و لزمه الباقي لان ما زاد على قدر الدين من الضمان
كان امانة وانما ضمنه بالاتفاق لا بعقد الرهن فهو بمنزلة
الوديعة ان قلنا الوعد يلزمه الضمان كذا في غاية البيان
الرهن على ما هو والمراد بالجناية على النفس ما يوجب

المال بان كانت الجناية خطا في النفس او فيادونها واما ما يوجب
القصاص فهو معتبر بالاجماع كذا في النهاية اما كون جناية
على الراهن هدر او فلا فلا جناية المملوك على مالكه وفيما يوجب المال
هدر لانه المستحق ولا يثبت الاستيفاء اقله عليه واما كون جناية على
المرتفن هدر او فلا فان هذه الجناية لو اعتبرناها المرتفن كان عليه النظم
منها لان احصلت في ضمانه فلا يفيده وجوب الضمان مع وجوب هدر
التخليص عليه **وهو عند ابدال الغاء الف رجل فصار دينه قيمته مائة**
فقتل حو ففقد مائة وحمل الجاني احد مرتفنه الذي من حذره **وتسقط**
فله وهو يتسوية لان نقصان لسعر لا يوجب سقوط الدين لانه ما
عن فتور رغبات الناس بخلاف نقصان العين فاذا كانت باقيا ويد
المرتفن يد الاستيفاء صار مستوفيا بالكل من الاخذ **ولو باعه بامر مائة**
اي بلغ المرتفن العبد بامر الراهن بها **وقبضها جميعا بلاني** وهو يتسوية
لان الراهن اذا باعه صار كانه استرده وباعه بنفسه فحينئذ يبطل
الرهن ويبقى الدين لا يقدر ما استوفى فله اهنضا **قتل اي عبد العبد**
الغا سيد عبد مائة فدفع به فان اي الرهن بطل دينه لان العبد المرتفن
يعني رهن رجل رجلا عبدا قيمته الف درهم بالف درهم او اقل منه فقتل
العبد قتيلا **خطا فداه مرتفنه** لان ضمان الجناية على المرتفن والعبد كله
في ضمانه ودينه مستقر فقتل مرتفنه فيقتل المرتفن او العبد من الجناية
فان فداه اصل رهنه وكان دينه على الراهن بحاله والعبد رهن كذا
كان **ويرجع اي على الراهن** بشئ من الغدا لان العبد كله مضمون وجنا
المرتفن جناية الضمان فلو مرجع على الراهن عليه فلا يفيده **ولا بد**
من اي امتنع المرتفن ان يدفعه الي ولي الجناية لانه لا يملك التملك فان
اي يقاتل للراهن دفع العبد واقره بالدية فان دفع او فدي سقط دين
المرتفن واخذ الراهن العبد وبطل الرهن **انما يبيع اي الدين الكثير**

ففيه اي قيمة العبد ولا ينفك الرهن بل يكون مساويا او اقل منها واما اذا كان
الكثير فيسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي **ما تالوا من**
وسيله بالرهن وفيه الدين لانه قائم مقامه فان لم يكن له وصي
اي وصي طبيعي اي بغير الوفاة **وهذه الوصي بعض الشركة** لاني على
عند غيرهم من غير ما ينفق عليه **وهذا الاخرين** ولعمري لانه
ان بعض العتق بالانفاق الحكمي لان موجب عقد الرهن بثبوت يد الا
ستيفاء للرهن حكما فاشبه الاثار بالانفاق الحقيقي **فان قضى**
اي دين ما ير الغرماء قبل الرد اي قبل ان يردده **تعد لزوال اللام**
وهو حق بقرينة الغرماء ولو انفرد الغرماء اي لم يكن للبيت الاقرن
واحد **جاء** هذا الرهن اعتبارا بالانفاق الحقيقي **وسيع في دينه** لانه
يباع فيه قبل الرهن فكذلك بعدة **واذا انقضت** اي الوصي بدني للدين
احترج لانه استيفاء حكما وهو يملك ذلك وفي رهن الوصي تنص
تأني في كتاب الوصايا ان يملك الله تعالى **فصل رهن عتق**
بها اي بعشرة **فصل رهن عتق** اي العتق في رهنها اي
بالعشرة وكان ينبغي ان يعود بالتخليل وهذا اذا اشترى عتقا
قبل القبض لا يسقط البيع لاحبال ميرورته خلا فكذا هذا **وهذه**
كذلك اي قيمتها عشرة بعشرة **فما تبت** بلا دفع قد ربح جلد ما فيه
درهما فهو اي الجلد **رهن** اي يدرم لانه الرهن يتصور بالهلاك
فاذا اصل بعض الجمل يعود حكمه بقدره بخلاف ما اذا مات الشاة
البيعة قبل القبض فذبح جلد ما حيث لا يعود البيع لان البيع ينفك
بالهلاك قبل القبض والمستحق لا يعود قبل ويعود البيع ايضا **فان**
الرهن كونه وولده وموقوفه وشبهه **للرهن** لتولده من ملك
مع اصله لانه تبع له وحق الرهن لازم فيسرى اليه **وهذا**
ان ملك ملك غيري لان الاتباع لا يفسد لها ما يتقابل الاصل
دهولما خلت العقد مقصودا **ان بقي** اي التما **وهذا** الاصل فانه

يقسطه

يقسطه اي اقتك الرهن يقسطه **ببعض الدين على قيمته** اي قيمة التمام
القتل بالغلق والكسر **وبعض الاصل** اي اصل الدين يوم القبض لانه الرهن
يظهر مضمونا بالقبض والزيادة تعبر بمقصود قبضه كذا اذا بقي الرهن
والبيع يتقابل به شي اذا كان مقصود اكله البيع فانه قبل القبض لا يحضر
له من الثمن فاذا قبضه المشتري وعاد ومقصودا بالقبض صار له حصة
من الثمن **ويسقط من الدين حصة الاصل** اي ما اصاب الاصل يسقط
من الدين لانه يتقابل الاصل بمقصود **له** **ببعض التما** اي ما اصاب التما
الملك الراهن به الزيادة **فقد** في الرهن مثال ان يرهن ثوبا بعشرة
يساوي عشرة ثم يرد الرهن ثوبا اخر ليكون مع الاول رهنا بالثمن
الدين مثال ان يقول الراهن لغرمي خسايا يملكها ان يكون العبد
الذي عنده من ثوبها **والخريف** **ان الاصل** المختار بينهما ان الاطلاق
ياصل العتق اما يتصور اذا كان الزيادة في العتق عليه او العتق
فالزيادة في الدين ليست شيئا منها اما لو كان غير مقبوض عليه فقام
واما لو كان غير مقبوض عليه فلو جوده بسببه قبل الرهن بخلاف الرهن
فانه مقبوض عليه لانه لم يكن محبوسا قبل مقبض الرهن ولا يتي بعده
رهن عتقا **العا** **قد** **مثلة** اي عتقا يساوي العا **رهن** **بذلك**
اي الاول **وهذه** **حقوق** **المراد** **من** **في** **الشرقي** **حي** **يخلف**
منه **الاول** **لأن** **الاول** **دخل** **في** **ضمانه** **بالقبض** **والدين** **فلا** **يخرج** **عنه** **ما** **بقيا**
الان **ينفك** **القبض** **فاذا** **كان** **الاول** **في** **ضمانه** **يدخل** **الثاني** **فيه** **لان** **ما**
رضاه **يدخل** **احدهما** **فيه** **فاذا** **زال** **الاول** **دخل** **الثاني** **في** **ضمانه** **ثم** **قبل**
شروط **بما** **القبض** **في** **الدين** **المراد** **في** **الثاني** **يد** **امانة** **وبد** **الرهن**
يد **استيقا** **وضمان** **فلا** **نسب** **عنه** **وقيل** **لا** **يشترط** **لان** **الرهن** **يتبرع** **كالهبة**
وبد **الرهن** **يد** **استيقا** **وعينه** **امانة** **كاعرف** **وقبض** **الامانة** **ينوب**
عن **قبض** **الامانة** **ابن** **المراد** **الراهن** **من** **دينه** **فقبله** **اي** **قبل** **الراهن**
الابن **او** **عبد** **فذلك** **اهن** **في** **يد** **الرهن** **بلا** **منع** **من** **صاحبه** **فلان** **ما**



استحلنا وقال نرفد بغير قيمته للراهن وهو القرض لان القبض وقع
مضمونا في ذلك ما بقي القبض وجه الاستحسان اذ ان ضمان الرهن باعتبار
القبض والدين والحكم الثابت بطلان ذات وصفتين يزول بغيره اذ احره
واحد الورود الرهن سقط الضمان لعدم القبض وان بقي الدين فلهذا اذا
ابراهن الدين سقط الضمان لعدم القبض وان بقي القبض ولو استوفى
اي المرتقن دينه بالتام او بغيره بايعا الراهن او استطوع او سرقه
حيث انه اي بالدين او بغيره عنه اي الدين عليه ان يضمنه من جهة
بدينه على اظهر من ذلك في يد اي المرتقن ذلك بالدين لا نفس الدين لا
يقتطبا لاستيفاء وخوفه لما تضمنه ان الدينون تفضي بامكان الا اذا
لكن الاستيفاء يتعذر لعدم الخافية لا في بعض المطالبات مثلا فاذا
هلك الرهن فمضى الاستيفاء الاول فافتقد الاستيفاء الثاني ويضمن
قبض الي من ادعى في صورة اتي الراهن او استطوع او السرق او الضمان
وبطلت الحوالة وملك الرهن بالدين اذ بالحوالة لا يسقط الدين ولكن
دমে الحال دمة عليه تقوم مقام دمة الخيل ولو لم يوجد اي الدين الى من
المحمل اذا مات المحال عليه مفسدا اذ اي يملك الرهن بالدين في المبيع
المذكورة يهلك به يهلك به ايضا اذا هلك بعد نضاد قها على ان لا
لان الرهن مضمون بالدين او بجهته عند توفهم الوجود كما في الدين
الموعود وقد بقيت الحصة لا احتمال ان يتصادق على قيام الدين بعد
نضاد قها على عدم الدين بخلاف الاصل لانه سقط به كتاب
القضيب اي بوجه عقيب كتاب الرهن لان في الاول حسب شرعا وفي
الثاني حسب غير شرقي من جهة اختلاف الشر من الاخير بالتقلب متقويا
او غير متقوم اذ لا يقال عصب روجه فلان وضرة فلان وشرع
احد مال هو بغيره الجنس متقوم احتراز عن الخبر محرم احراز
عن الخبر في انه عن محترم من يد مالك فلا اذ به احتراز عن اخذه
يد المالك باذنه واساره الى ان ازاله سيد المالك معتبرة في الغصب عند

وعند الشافعي هو اثبات بيد العبد وان عليه وثرة الخلاف تظهر في زوا
القضوب كولد القسوة وثرة البسات فانها ليست بمضمونة عند
لعدم ازالة اليد وعنده مضمونة لاثبات اليد فالأصل ان العتق في
الغصب عند ازالة اليد المحقة واثبات اليد الباطلة وعند الشافعي
المعتبر هو الثاني فقط لا خفية احتراز عن السرقه فاستحسان العبد
والمال الذي له اي وضع الحمل عليه فغصب لوجود ازالة اليد المحقة واثبات
الباطلة فيها لا يلزمه على الباطل لعدم ازالة اليد بالاستيلاء اذ لم يوجد منه
النقل والحوالة والباطل فعمل المالك وقد بقي اثر فعله في الاستيلاء فلم يكن
اخذ من يديه وحكمه لا يخرج من علم انه مال الغني فغصب العبد فامنه طالع
مصلحة وغيره اي لا يخرج من علم الاصول لان من الغني فغصب العبد فامنه طالع
ولا اثم لانه خطأ وهو فرع بالحديث **غصب الشراي كالمكيل والوزون**
والعدي التقارب لقوله تعالى فما عندكم عليكم فاعندوا عليه بمثل
ما اعندكم عليكم الاية السراي كالمكيل ما يوجد له مثله في الاستيلاء فغصب
بين اجزائية يعتد به وما لا يكون كذلك فهو ثم الشراي ويكون مضمونا
حيث تخرجه المنفعة عن الشراي يجعله ناديا بالنسبة الى اصله كالتقوية
والقدر ولا يرتفع فيكون فيما وقد يكون مضمونا حيث لا يخرج به
المنفعة عن الملكية لثبات كثرة وعدم نقاونه كالدرهم المضمون وبه والله
فان انقطع اي الشراي قيمته يوم الخصومة وعند اي يوسف يوم الغيب
وعند محمد يوم الانقطاع لاي يوسف ان لما انقطع الحق بالامثلة فتعتبر
فيه يوم انعقاد السب لانه الوجوب ولمحمد ان الواجب الشراي الدمة
وانما ينقل الى القيمة والانقطاع فتعتبر قيمته يوم الانقطاع ولا حنيفة
ان النقل لا يثبت بمجرد الانقطاع وهذا الوجه الى ان يوجد مثله فله
ذلك وبقيت الغاي ينقل فتعتبر قيمته يوم الخصومة والنقصا
وجب القيمة في الغني كالمروض والحيوان والعدي المتفاوت
بوجوب غصب لانه مطالب بالقيمة حين غصب فيعتبر قيمته عند

ذلك فان ادعى اي الغاصب **العدا** **الحبس** **حي** **يعلم** انه اي الغصوب لو
بني لظهوره **فمن** **فمن** **عليه** **بالبدل** لان حق المالك ثابت في العين ولا يتغير
فوله **حي** **يعلب** **عليه** **انه** **صادق** **كلوا** **ادعي** **المديون** **الا** **قلاس**
برهن **اي** **المالك** **انه** **ان** **عندما** **صبه** **وقلب** **الغاصب** **اي** **برهن**
انه مات عند ما لکه **فبيته** **اي** **بيته** **الغاصب** **اي** **عند** **محمد** **لان** **وجوب**
الضمان بالغصب ثابت **ظهورا** **واثباتا** **الروا** **رض** **والبيته** **لن** **يدعي**
خلاف **الظاهر** **حيث** **ان** **لك** **اول** **عند** **اي** **يوسف** **لان** **حاصل** **الخلا**
في الضمان وفي بيته اثباته **وهو** **اي** **الغصب** **انما** **يحقق** **في** **مقتل**
ويحوله لما عرفت انه اوله المال من ديمالكه باثبات اليد عليه
ولا يمكن تحقيقه الا في المقتول لا العتار **المقتول** **لا** **يقتل** **ولا** **يحول**
فلو **احد** **عتارا** **وهلك** **في** **يده** **بان** **عليه** **السيار** **على** **الارض** **م**
فتعين تحت الماء وغصبه دارا فهدمت بافة سماء وية اوجا
سيل فذهب **البحر** **فمن** **لان** **تعا** **شرطه** **وهو** **الغصب** **فمن** **فان** **فان** **فان**
عماد الدين والاسعد وشي في قصورهما **الاصح** **انه** **يضمن** **بالبيع** **والتم**
في **المجود** **في** **الوديعة** **يعني** **اذا** **كان** **العتار** **وديعة** **عنده** **ففي** **حده** **كان**
ضامنا بالاتفاق **وبالرجوع** **عن** **الشهادة** **بان** **شاهد** **اعيان** **رجل** **بالا**
لم رجعا بعد **الغضا** **حيثما** **وضعت** **فيما** **اي** **العتار** **والمقتول** **ما** **نقص**
مفعول **ضمن** **فمن** **معلق** **بقوله** **نقص** **وبسكناء** **هذا** **بيان** **الضمان**
في العتار **العبارة** **الصادقة** **عن** **الشايخ** **حيثما** **ما** **ذكرنا** **وبين** **شرا**
الهداية وغيره **الفعل** **بالهدم** **والسكن** **بالسكن** **الخصوصية** **وهي** **ان**
يكون معارضة **لعمل** **يقضي** **الي** **الهدم** **ام** **البناء** **كالحد** **اداة** **والقتضائية** **حيث**
قالوا في شرح قوله الهداية **ويدخل** **فيما** **قاله** **اذا** **الهدم** **الدار** **السكناء**
وعمله **انما** **يقتيد** **بعمله** **لانه** **اذا** **انهدمت** **الدار** **بعد** **ما** **غصب** **وسكن**
فيها **لا** **سكناء** **وعمله** **بل** **بافة** **سماوية** **ولا** **ضمان** **عليه** **عند** **اي** **حنيفة**
وعند **اي** **يوسف** **فيظهر** **ان** **مرادهم** **بيان** **سبي** **النقص** **الا** **واما** **الاول**

ابتدا

123
ابتدا وهو الهدم والثاني ما يقضي اليه بالاحزة وهو السكن **الخاصة**
وقد عرفت صاحب الوقاية هذه العبارة فقال **وما** **نقص** **بفعله** **كسكنائه**
فلزم عليه ان السكن ان قيدت **بالعمل** **الوهم** **لم** **يبقى** **للسبب** **الاول**
اعني الهدم **تفرض** **واللازم** **كون** **السكن** **المجردة** **عن** **العمل** **الوهم** **سببا** **للحقا**
وقد عرفت انه الدار مع السكن اذا انهدمت بافة سماء وية ليس فيها
ضمان وعند **نسخة** **منقولة** **من** **حنط** **المنصف** **وكانت** **العبارة**
المكتوبة **فيها** **ولا** **كان** **فيها** **الهداية** **وعتير** **ها** **ثم** **غير** **ها** **لو** **تبعة** **صدور**
الشريعة **والمصواب** **بما** **يوافق** **العدا** **فمن** **فان** **الارض** **الغصوب**
اذا انتقصت **بالزراعة** **تفرض** **النقصان** **لانه** **اقل** **المعنى** **او** **باجارة**
عبد **عصبه** **عطف** **على** **فعله** **وبيان** **للضمان** **في** **المنقول** **اي** **ضمن** **ايضا**
ما نقص باجارة **عبد** **عصبه** **فحصل** **له** **في** **مدة** **الاجارة** **نقص** **بسبب**
استغلاله **فخلق** **البيع** **يعني** **اذا** **انتقص** **شي** **من** **قيمة** **البيع** **في** **يد** **البائع**
بغوات **وصف** **منه** **قبل** **ان** **يقبضه** **المشتري** **لا** **يضمن** **البائع** **شيئا** **النقصان**
حيلا **يسقط** **شي** **من** **الثمن** **وان** **نقص** **النقصان** **وتراجع** **السعر** **اذا** **اد**
في **مكان** **الغصب** **يعني** **اذا** **ارد** **الغاصب** **المغصوب** **الي** **ما** **لكه** **بعد** **نقصان**
السعر **فان** **كان** **الرد** **في** **مكان** **الغصب** **فلا** **ضمان** **عليه** **لان** **ترأجعه**
بغير **الرعاية** **لا** **بغوات** **جزوا** **ان** **لم** **يكن** **فيه** **خير** **المالك** **بين** **احد**
القيمة **وبين** **الانتظار** **الي** **الذهاب** **الي** **ذلك** **المكان** **ليست** **تدعه** **لان**
النقصان **حصل** **من** **قبل** **الغاصب** **بنقله** **الي** **هذا** **المكان** **فكان** **له** **ان**
يلتزم **الضرر** **ويطالبه** **بالقيمة** **وله** **ان** **يستظهر** **بصدق** **باجاره** **عطف**
على **ضمن** **اي** **اذا** **غصب** **عبد** **امثلا** **واجره** **واخذ** **اجرة** **فنتقصه**
بالاستعمال **ومن** **ما** **نقص** **بقصد** **باجاره** **عند** **اي** **حنيفة** **ومحمد**
واصله **ان** **الغلة** **للغاصب** **عند** **اختلاف** **الاشافي** **لان** **النافع** **للمالك**
الا **بعد** **والاعا** **قد** **هو** **الغاصب** **فهو** **الذي** **جعل** **منافعه** **العبد**
ما **لا** **يفقده** **كان** **هو** **اولي** **ببدها** **وبومر** **ان** **يتصدق** **بها** **لان**

الاصلاد الهند وان ضرب المجرى دراهم او دنانير او اذالها لك بلاش
 لان العين باق من كل وجه ومعناه الاصل الثمينة وكونه سوز وناو هما
 باقيان حتى حرم فيه الربا باعتبارهما دفع شاة غيره **طرحا** اي
 ذلك الغير شاة عليه اي الذاهج واخذ فيهما او اخذها اي الشاة
 المذبوحة يعني ان المالك يحرق شاة منته فتمت واسلم الشاة
 اليه وان شاة اخذها وضعت نقصا لانه اتلاف من وجه لغوات
 بعض النافع كالحمل والذر والنسل ونفا بعضا وهو اللحم وان كانت
 الدابة غير مأكولة اللحم فقطع اللحم طرفها بقيته المالك **فقطعت**
 لوجود الاستهلاك من كل وجه **كذا الوصف** فثوب وفوت بعضه
نفعه يعني ان المالك يخوفه ايضا ان شاة من الغاصب كل قيمته
 ثوبه فكان الثوب للغاصب وان شاة اخذ الثوب وضمت النقصا
 لما ذكره **لو فوت كل يقين** اي الغاصب عظمها اي كل القيمة وفي حرق
 ليس ينقصه **بلا نفوذ** يعني منه حين ما اقتضى واخذ من الثوب
 ثوبه لان العين قايمة من كل وجه **بني ارض غيره** او عرس قلعه
 اي البناء والغرس **وربما** لان الارض لا تقب حقيقة فيبقى فيها
 حق المالك كما كان والغاصب جعلها مستغولة فيومر بتغير فيها
 كما لو شغل طرف غيره بطعامه **ولما لك** اي الارض ان يقين له
 اي المالك او للغارس فتمت اي قيمة البناء والغرس ان انقصت
 اي الارض به اي بالبناء والغرس ومع احدها حال كونه مستحق
فيمن الفصل فان قيمة الشجر والبناء المستحق القلع اقل من قيمته مقول
 فقيمة المقلوع اذا انقصت منها اجرة القلع كان الباقي قيمة الشجر
 المستحق فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة
 واجرة القلع درهم ففي تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر تقا
 بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة **هذا الاصل** فله
 الساحة اكثر من قيمة البناء والغرس واذا عكس قلنا للغاصب ان

يقين له قيمة الساحة فيها اخذها اي الساحة كذا في النهاية **حرم الثوب**
 اي الذي غصبه او صغر او انت السويق الذي غصبه **بسن** فالمالك
 بالخيار ان يشاء **اي الثوب** حال كونه **ببعض** يعني اخذ منه قيمة ثوب
 البعض **والمعروف** وسلمه الي الغاصب لا من الثيابات او اخذها
 اي الثوب والسويق **وهي** ما لا يعطى **السويق** لان الصيغ مال متقوم
 كالثوب وغصبه وصيغه لا تنقطع حرم ماله ويجب صيا نتصا
 ما امكن وذا متقوم كالثوب في اعيال يعني مال احدها للبيوت وابقا
 حق الاخر في عين ماله وهو فاقنا من الثمن الا ان اثبت لطيار
 ثوب الثوب لانه صاحب اصل والغاصب طارح **وصف** وان سؤ
 اي الغاصب **فقطعت** اي المالك **ببعض** واخذه **فلاش** للغاصب من اجر
 التسويد لانه نقص **فقطعت** اي الغاصب **ببعض** ففقطعت
ملكه اي الغاصب ملكا **مستند** الي وقت الغصب وقال الشافعي لا يملك
 لان الغصب نقد محض فلا يكون موجبا للملك لانه حكم شرعي
 فيستدعي سببا مشروطا ولذا ان المالك ملك بدل المتعصب
 كماله اي رقبته ويد افرجه ان يخرج المتعصب عنه ملك
 ليلا يجمع البدل والسبدل في ملك شخص واحد ويجب ان
 يدخل في ملك الغاصب والافهم بثبوت الملك للمالك **ومصدق**
 اي الغاصب في ثوبه اي المتعصب **ببعض** **والفهم** يعني المالك **للزنا**
 يعني اذا ادعى المالك زيادة قيمة المتعصب والكسر الغاصب فان برهن
 المالك قبل ولا صدق الغاصب **ببعض** فينتفي الزيادة كما في سائر
 الدعاوي **فان ظهر** اي المتعصب **وهي** اي قيمة **لكن** ما من الغاصب
 وقد ضمن بقوله مع يمينه **اخذ** اي المتعصب **المالك** **وربما**
او ادان اي المالك **المضمان** لان رضاه بهذا القدر لم يتم حيث
 ادعى الزيادة **واما** اخذ **وهذا** لعدم اليقين **اي** ضمن الغاصب
 بقوله **ملكه** او حجة اي حجة ماله او ثوبه **الغاصب** فهو له اي

اي الغاصب **ولا خيار للمالك** لانه من يبيع بالمال بده هذا القدر حيث
ادعي هذا القدر فقط **فقد بيع** غاصب **فمن يبيع بغيره** لا يعتد به
كذلك اي اذا ضمن بعد الاعتاق لم يجز اعتاقه لان الملك الثابت
للفاعب نافذ بشيئونه مستند او الثابت من وجه دون
وجه والمالك الناقص يكفي لتعاذ البيع دون العتق **وقال**
المفسر **بطلان** اي سوا كما تمت صلة كالمسكن والمساكن
كالولد والشريك لا يضمن الا بالغير **ولا** **يؤثر** **الطلب** لان امانه
وحكم هذا **او ما نصبت للمالك** **فلا** **يؤثر** **في** **غيره** **ولا** **يؤثر** **في** **غيره**
اي اذا ولد له من المصونة ولولا كان النقصان مضمونا على
الغاصب فان كان في قيمة الولد وفا به جبر النقصان بالولد
ويستقطض امانه عن الغاصب **ولا** **يستقطض** **حسابه** **في** **بامته**
عصية **فجلبت** **مودة** **فحامل** **فولدت** **فما** **تضمن** **فمنها** **لان**
لم يرد لها كما اخذها ولم ينفق فيها سبب التلف وريها في
ذلك مضار كما اذا جنيبت جنائية في يد الغاصب فقتلت بها
او دفعت بها بعد الرد وانما يرجع بجنيتهما على الغاصب كذا في
خلاف **الحرف** **يعني** **اذا** **لزم** **بجار** **مكرهة** **فجلبت** **فما** **تضمن** **فيها**
فانها لا تضمن بالغصب ليعني عند هذا القول في ضمان الاخذ **وقال**
بها **اي** **بامته** **عصية** **واستولى** **لها** **اي** **جلبت** **منه** **واذ** **عجز** **بنيته**
النسب **بعد** **ارضا** **المالك** **لان** **التضمن** **من** **له** **حق** **التضمن** **او**
بشبهة والنسب ثبت بها كما اذا زفت اليه غير امراته **والا**
رقيق **لان** **الحرية** **لا** **تثبت** **بالسببية** **كذا** **في** **الكافي** **النافع** **كذا**
الدائنة وسكني الدار واستخدم المملوك **والا** **الاتلاف** **مؤثر**
غصب النافع ان يغصب عبدا مثلا ويمسكه شهرا ولا يتا
تتم له على حده ومؤثر الاتلاف النافع ان يستعمل العبد
شهر ويرده على سيده كذا في الكافي **بل** **يضمن** **ما** **ينقص** **بالسنة**

فينت

ينقص النقصان **الا** **النيكوة** **اي** **الغصب** **استثنى** **من** **قوله** **لا** **يضمن** **وحيث**
او **ما** **يضمن** **فان** **ما** **نقص** **تضمن** **كذا** **في** **العادة** **وعبر** **ها** **في** **بعض** **ايها**
عن **المسلم** **والا** **يضمن** **لان** **اسلم** **ديه** **وفي** **يديه** **الحر** **والا** **يضمن** **فان** **نقص**
اخر **لان** **الياس** **يما** **الى** **حق** **المسلم** **خلاف** **ما** **للدعي** **من** **الحر** **والا** **يضمن**
حيث يضمنان بالاتلاف لانها مال في حقه **عصية** **مسل** **فخلها**
بغير **متقوم** **كالنقل** **من** **الظل** **الى** **النفس** **ومن** **ها** **اليه** **او** **جلد** **ميتة**
ورفعه **به** **اي** **بغير** **متقوم** **كالزنا** **والشهر** **احدها** **الملك** **محملة** **اذا**
ليس فيه مال متقوم للغاصب وكان في الدباغة اظفار الدابة والتقوم
فصار كغسل الثوب **ولو** **ان** **تلف** **اخر** **اخر** **لان** **الاتلاف** **ملك** **الغير** **ولو** **خلها**
متقوم **كالمع** **ملك** **اي** **الغاصب** **الخل** **ولا** **شي** **للمالك** **عليه** **اي** **الغاصب**
لان الحر لا يملك متقوما والخل مثلا متقوم فيرجع جانب الغاصب فيكون
له بغير شيء **ولو** **دفع** **به** **اي** **بمتقوم** **كالقرط** **والنقص** **وخوفا** **الجلد**
اخذه **للمالك** **ورد** **ما** **زاد** **للدفع** **بهذا** **الدباغ** **انقل** **بالجلد** **مالا**
متقوم للغاصب كالصبي في الثوب فيرجع جانب الغاصب **ولو**
لغصه **لا** **يضمن** **لانه** **لم** **يتلف** **مالا** **الغير** **من** **مكسر** **مكسر** **وهو** **الالهو**
كربط ومزمار ودف وطبل وطنبور **فمن** **صالح** **الغير** **الطهور** **في**
الطنبور يضمن الخشب النخوة وخوفا البواني **ويضمن** **بامته** **سكن**
وتسكن **وقد** **مر** **معناها** **في** **كتاب** **الاشربة** **فمن** **تلف** **الاشربة** **لان** **المسلم** **منوع**
عن تلك عينه ولو كان ضار جاز وان تلف صليب يضمن اي ضمن قيمة
صليبه لانه مال متقوم في حقه وهو مقرر عليه فلا يجوز التقرض
له **ويضمن** **بغيره** **اي** **بيع** **هذه** **الذكورات** **وقال** **لا** **يضمن** **ولا** **يبيع**
سهما وقيل الخلاف في الدف والطبل اللذين يضمنان لله وهما اما
طبل الغزاة والدف الذي يباح صر به في العرس فيضمنهما بالاتلاف
بخطاف لهما ان هذه الاشياء اعدت للمعصية فيعلم ان تقوم بها المعصية
وله ان الموال لصلاحيتهما لما اجل عن من وجوه الانتفاع وان صلحت

لما لا يحمل ايضا وصار في كرامة المصنعة ونحوها كالكتب النطوع والمحا
الطيارة والديك النفاقل والميد الحصى حيث يجب فيها القيمة
غير صالحة لهذه الامور والفتوى على قولها في الكثرة الفساد في
بين الناس كذا في الكافي حل قيد عبد الغير او حل رباط دامت
اوقفه اصطبلها اي الدابة او فتح قنص طابره فذهبت هذه
المذكورات وفي الدابة والغنم خلاف محم او سبي اليه سلطان
من يورثه ولا يدفع اي يورثه ولا يدفع اليه لو سبي اليه من يفسق ولا
يتبع عن الفسق منه اي نعم الساعي او قال عند سلطان قد يفسق
وقد لا مقول القول قوله انه وجد مالا فغزوه لا يقضي في هذه
الصورة لا انتفا التسيب وتخلل فعل مختار ولو غزم قطعا بغير لحو
التسيب كذا اي يفسق الساعي لو سبي بغير حق عند محم رجوا الدعوى
السفاهة فيه يعني امر عبد غيره بالالف او قال اقتل نفسك فعلا اي
ابق او قتل نفسه **وجب عليه** اي الامر قيمته ولو قال ائتلف مال مولاي
قال قلت لا يقضي لانه يامر بالابق او القتل صار غلما لانه استعمل
في ذلك الفعل اما بالامر باتلاق مال المولى فلا يصير غاصبا ماله ولا
يصير غاصبا للعب والعبد المصوب قائم لم يهلك واما التلغ
فيعمل العبد كذا في العاقبة استعمل عبد الغير نفسه كان يقول له اني
هذه الشجرة لك اكلت وانا وان لم يعلم انه عبد او قال ذلك العبد
حرص من قيمته ان هلك لانه استعمل في منفعته ولو استعمل لغيره كان
يقول ارتقت الشجرة وانتزعت ثمرتها لك اكلت لا اي لا يضمن لانه لا يضمن
به غاصبا كذا في العاقبة **كتاب** **الاكراه** وجب
الناسبة بينه وبين كتاب الغصب ظاهر وهو لغة حمل الفاعل على
امر بركه وشرعها **العبر** فعل اعم من اللغز وعمل سائر الحيل
بالتعلق بالحل وهو اهم من القتل والاتلاف العضو والحبس
والضرب والقيد **يعدم رضاه** اي رضي الغير بذلك الفعل **الاي**

اي لا يعدم اختياره **كذلك** اي ما تقدم الرضا قد يفسده اي الاختيار **وقد لا**
اي لا يفسده فالحاصل انه عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه وال
الاختيار ثابت في جميع صورته لكن في بعض الصور يفسد الاختيار
وفي بعضها لا يفسده **اقول** هذا هو المصطوي في جميع كتب الاصول
والفروع حتى قال مدر الشريعة في التقيع وهو اما ملج بان يكون
بغوت النفس او العضو وهذه اعم من الرضا ومفسد للاختيار واما
غير ملج بان يكون بحبس او قيد او ضرب وهذا اعم من الرضا وغير
للاختيار فلا يصح ما قال في العاقبة هو فعل يوقعه بغيره ويغوت
به رضاه او يفسد اختياره فان فيه جعل قسم التي قسم له كما لا يخفى على
من يفوق معنى القسم والقسم والعقد من ذلك الشرع بعد ما قاله
فيه ذلك قال في شرح الوقاية ثم الاكراه نوعان احدهما ان يكون
مفوتا للرضا وهو ان يكون بالحبس او الضرب والثاني ان يكون مفسدا
للاختيار وهو ان يكون بالقتل او قطع العضو فنوع الرضا اعم من فساد
الاختيار ففي الحبس او الضرب ينفوت الرضا ولكن الاختيار الصحيح باق
وفي القتل لا رضا ولكن له اختيار غير صحيح بل اختيار فاسد ثم قال في الوقاية
الاضرب ما قال والشجرة تنبت عن الثرة **مع** **بنا** **اهله** وعدم سقوط
الخطاب عنه لانه المكره مبتلا والابتلا يحقق الخطاب الا ترى انه متردد
بين فرض وخطر ومن غصة وياغم قال في تحقيقه الى امره ويوجر
اخرى وهو دليل الخطاب وبنا الاهله **ويشترط** اربعة امور الاول
قدرة المظالم على تحقيق ما هدده به سلطانا او غيره يعني لصا او نحو
هذا عنه ما وعند ابي حنيفة لا يتحقق الامن السلطان لان القدرة
لا تكون بلا منعة والمنعة للسلطان قالوا هذا الخلاف عصر ومن ما
لا خلاف حجة وبرهان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من القوة
ما يتحقق به الاكراه فاجاب بنا على ما شاهد وفي زمانها ظهر الفساد
وهنا الاسرائيل كل منقلب فيحقق الاكراه من الكوا والفتوى على قولها كذا في

في الخلاصة والثاني خوف الفاعل وقوه اي وفوق ما هدد به لما
بان يغلب على ظنه انه يفعل ليصير به محمولا على ما دعي اليه من الفعل
والباشرة والثالث كونه اي الفاعل محمولا كونه على ما دعي اليه
لحق نفسه كبيع ماله او اتلافه او اعتاق عبده او حق شخص اخر
كالطلاق مال الغير او حق الشرع كشرب الخمر والزنا ونحوهما الرابع
كونه المكره به من غير نفسه او غيره لو موجب ثم بعد الرضا وهذا
ادنى مراتبه وهو ايضا متناهي ويجب الاستحسان كما ساقى في
اي الاكراه اما ما لم يقصد الا هيبيل لو كان باتلاف نفسه او غيره
واعتبر ملكه لا نفسه او غيره او قتل نفسه او غيره او ضرب نفسه
في البسوط الخ في الحبس الذي هو اكراه ما جحد الاعمال البقية به
وفي الضرب الذي هو اكراه ما جحد منه الام الشديد وليس في ذلك
حد لا يزد عليه ولا ينقص منه لان المقادير لا تكون بالراي ولكنه
على قدر ما يرى الحاكم اذا رفع اليه خلافه جسي يوم او غيره او
قيد يوم او غيره غير شديد فانه لا يكون الاكراه اذا لم يات به
عادة فلا يعدم الرضا الا في حياة يعني انها تكون اكراه لرجل في
وغيره لان ضرره اشد من ضرر الضرب الشديد لغيره فيغيب
به الرضا في الاول يعني الملقى من جنس اقل منه ودم وحر جنس
وشرب صبر لا حزمه هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار وفي
حالة الضرورة مبقاة على اصل الحال بقوله تعالى الا ما اضطررتم
اليه فانه استثنى حالة الضرورة والاستثناء كالم بالباقي بعد التام
والاضطرار يحصل بالاكراه الملقى وبالامر على القتل في هذه
كما في الخمسة لانه لما ابيع كان بالامتناع متناع معا ونال غيره في اهلا
نفسه ومرضه اين انفسه كلفه وقيل مطهر بالامتناع طهرت
حار من يابسر من الله عنه حيث ابتلى به وقال له صلى الله عليه وسلم
وجدت قلبك قال مطهنا بالايان فقال عليه الصلاة والسلام فان عاد

فقد وفيه نزل قوله تعالى الامن اكروه وقلبه مطهر بالايان الا انه
هذا اي القتل في هذه الصورة اخرى صار واجزا ان صبر ولم يطهر
الكفر حتى قتل لان حبس رضى الله عنه صبر على ذلك حتى صلب وسماه
التي في الله عليه وسلم سيد الشهداء او غيره ايضا اطلاقا على كل مسلم لان
اطلاقا مال الغير يتباح للضرورة كما في الخمسة وقد ثبتت ملك صاحب
المال من الجاهل لانه الفاعل المالحا مل في جميع الله والاطلاق من هذا
القبيل بان يلغى عليه في قتل ولا كلام على اطلاق اي لا يرضى قتل
مسلم بل يصير عليا ان يقتل قاتله قتل كما في اطلاق قتل المسلم لا يتباح لضر
لضرورة ما الا ان يعلم انه لو لم يقتله قتلته وبقا في اليد الجاهل
فقد عند ان حليقة دمجه لانه الفاعل يصير الله وقال ابو يوسف
لا يقاتل دكا منها الشبهة وقال من يقاتل الفاعل لانه مباشره
وقال الشافعي رحمه الله فخذ كل منهما الفاعل بالباشرة والما
بالنسب ولا يرضى بالا والاول في الرجل لانه لا يقتل الا وله الرضا
عالك حكم لعدم من يرضى فلا يتباح له في وقت ما كالتقتل ولكن
لا بعد استحقاقه يعني اذا لم يرضى من ناله بالايان مقتضى القصاص
ان يحد لان انتشاء الاله دليل الطواعية ولكن لا يحد استحقاقا فانه
انتشاء الاله لا يدل على الطواعية اذ قد يكون طوعا كما في النائم
والثاني مطف على بالا ولا يرضى بالا كراه غير الملقى الا في الامور
الذكورة ككراهي الثاني من الاكراه السقط الحق في زمانا والاوا
وان لم تكن مكروه فلا اقل من الشبهة كذا في الحاشية لا يراه اي
يستقطر الحد في زمانه لان الاكراه الملقى لم يكن رخصة في حقه
كما كان في حق المرأة حتى يكون غير الملقى بشبهة لينة من الحد
من فان المكروه في كل ما يعني ان الاصل ان التصرفات القولية للمكروه
سواء كان مكروها بالما في غيره من غير الله فاما في البيوع الفاسدة
والعقود الفاسدة يعني فاسد المكروه وما لا يحملة لا يفسخ الا اوله

وهو ما يجزئ الغنم كبيعته وشرائه وإيجارته وصالحه وإبرائه
مدونه أو كغلبه وهبته فإنه إذا أكره عيا واحد منها بأحد نوعي
الأكراه خيرا الفاعل بعد زوال الأكراه انشا أمضاؤه وان شأه
فمنع لأن الأكراه مطلقا لعدم الرضا والرضا شرط صحة هذه
المعقود فتفسد بفواته **والفصل في** فانه حين يحمل الصدق والكل
وانما صار حجة لرجحان حايب الصدق والأكراه دليل على كذبه
فما يقر قاصد الذي دفع الشراء من نفسه **وملكة** أي البيع بالأكراه
المشتري ان فبما كان في سائر البيع القاصصة فيمنع اعتاقه
أي اعتاق المشتري بالوديعة لكونه ملكا **والوجه** أي المشتري فيه
لأنه ألتف ما ملكه بعد فاسد فانه يفسد في البيع المكره
التي أو سلم البيع **الطاع** في ذلك كونه في البيع لوجود الرضا
ولأنه قبضه أي لم يملكه إلا لا ينفذ لعدم الرضا **ورده** أي رد
البائع الثمن الذي قبضه مكرها **أي بقي في يده** **وم يضمنه** أي يضمن
لأن الثمن كان أمضاؤه بعد المكره لأنه أحسنه باذن المشتري والعقد
إذا كان باذنه لم يملك فأنما يجب الضمان إذا قبضه للتملك وهو
يقبضه لكونه مكرها على قبضه فكان إمانه كذا في الكافي **خلاف**
ما إذا أكره على الهبة **بلا شك** **الدفع** **فوجب** **ودفع** حيث يقع
فأسند **بوجوب** **الملك** **بعد القبض** **كالهبة** **الصحيحة** **بناحا**
اصلنا **أن الأكراه** **على الهبة** **أكره** **على الدفع** **والأكراه** **على البيع**
ليس **أكره** **على التسليم** **ملك** **البيع** **في يده** **مشتري غير ملكه**
والبائع **ملكه** **من** **أقر** **المشتري** **فمنع** **البائع** **لأنه** **قبضه** **بما**
عقد **فأسد** **فكان** **مضمونا** **عليه** **كمس** **وله** **أي** **للبيع** **أنه** **قبض**
أي **أسلم** **من** **الحامل** **والمشتري** **كالفاسب** **وعا** **صوب** **الفاسب**
فأكراه **كالفاسب** **والمشتري** **كالفاسب** **الفاسب** **فان** **من** **الحامل**
رجح **على** **المشتري** **بقبضه** **لأنه** **فأيم** **مقام** **البائع** **بأد** **الضمان** **لأن**

الضمان يصير ملكا للضمان وقت سب الضمان وهو الغصب **فان**
من أحد المشتريين وقد تد أولئك أي يدي **بذلك** **شرا** **كان** **بعد**
أي **بعد** **شرا** **لأنه** **ملكه** **بأد** **الضمان** **فظهر** **أنه** **بائع** **ملك** **نفسه**
ولا **ينفذ** **ما** **كان** **قبلا** **لأن** **أشياء** **دو** **بعد** **لأن** **الحام** **مك** **الشر**
الوقت **قبضه** **تخلو** **ما** **الواجب** **المالك** **المكره** **عقد** **أمنها**
حيث **ينفذ** **ما** **كان** **قبلا** **وبعد** **لأن** **الحام** **من** **الضمان** **حقه**
فيعود **الكل** **جائزا** **والثاني** **وهو** **ما** **لا** **يجزئ** **الغنم** **كنكاحه** **وطا**
ومعاقبه **وبما** **يرما** **سأني** **فان** **هذه** **المعقود** **تقع** **عند** **نامع** **الا**
أكراه **في** **سائر** **أعيانها** **مع** **الهنز** **وعند** **الشافعي** **لا** **تقع** **رجح**
أي **الفاعل** **على** **المالك** **تنص** **السري** **في** **الطلاق** **أنه** **يطلق** **وكان** **المهر** **سري**
في **العقد** **وان** **لم** **يسم** **فيه** **يرجع** **بالزوم** **من** **المنفعة** **لأن** **ما** **عليه**
كان **على** **شرف** **السقوط** **بوقوع** **الغرفة** **من** **جهتها** **بعمية**
كالار **بأد** **وتقبيل** **ابن** **الزوج** **وقد** **أكد** **ذلك** **بالطلاق** **فكان**
متلفا **له** **يرجع** **عليه** **تخلو** **ما** **إذا** **دخل** **بها** **لأن** **المهر** **تقرره**
ها **بأد** **الحول** **لأب** **الطلاق** **رجح** **الفاعل** **على** **الحامل** **بقبض** **العبد**
في **الاعتاق** **لأنه** **صلح** **الله** **فيه** **من** **حيث** **الاتلاف** **فيضاف** **إليه**
فله **أن** **يضمنه** **موسرا** **كان** **أو** **معترا** **لكونه** **ضمانا** **اتلاف** **كمس**
ولا **يرجع** **الحامل** **على** **العبد** **بالضمان** **لأنه** **مواحد** **بأتلافه** **ونفذ**
فانه **إذا** **أكره** **على** **التدريج** **وان** **لأنه** **لا** **يجزئ** **الغنم** **فلا** **يعمل** **فيه**
الأكراه **وهو** **من** **اللا** **ي** **هزل** **من** **جد** **ولا** **يرجع** **على** **الحامل** **بأثره**
ألا **مطالبة** **له** **في** **الدنيا** **وبينه** **وطحا** **وحيث** **لا** **يعمل** **فيها**
الأكراه **لعدم** **احتيا** **لها** **الغنم** **ووجهته** **وأيلا** **فيه** **وقبض**
أي **في** **الأبلا** **بالتحان** **بان** **يقول** **فيه** **أي** **فأما** **الاحتياط**
مع **الهنز** **فمنعت** **مع** **الأكراه** **أيضا** **واسلامه** **فانه** **إذا** **أكره** **عليه**
ما **وسلما** **إذا** **وجد** **أحد** **الركنين** **قطعا** **وفي** **الأخر** **احتمال** **فرجحا**

جانب الوجود احتياطاً بلا قتل الزوج يعني اذا ايسر بالاكراه ثم مرجع عنه
لا يغفل تمكن الشبهة لاحتمال عدم الاسلام من الاقتداء فيكون كفره اصلها
كافراً فلا يكون مبرراً **ولا تغيب رده** لانها تتعلق بالافق اعتقاد الآخر
انه لو توفي ان يغير بغيره كذا وان لم ينكح به والاكره زال على عدم تغير
الاعتقاد فلا يبين عرسه لعدم الحكم بالردة **صادره السلطان** اي
طلب منه ما لا ياكراه ولم يعين بيع ماله اي لم يقل بيع ما كنت واعط
شئته **فباعه** اي بعد ذلك البيع لعدم الاكراه بالنظر اليه كذا في الخلاصة
ولم يعين بيع ماله اي قبل بيعه **خوفه الزوج** بالضرر **وهبت مهر**
لم يقع الصفة قدر اي الزوج **على الصفة** لوجود الاكراه **كتاب**
الحجر صولة النع مطلقاً ونشر منع **نقذ التصرف** القول حصص بالآلة
لان الحجر لا يتحقق في افعال الجوارح وسره ان التصرف التولي لا
يوجد في الخارج بل امر بعبوة الشرع كالبيع ونحوه فاذا لم يوجد
في الخارج ان يعتبر عدمه بخلاف التصرف الفعلي الصادر عن
الجوارح فانه لما كان موجوداً خارجياً لم يجز اقتباؤه كغيره كالقمار
وانتلاف المال والا كان سقسطة **وسد الصغر** بان يكون غير بالغ
فان كان غير مميز كان عدم العقل وان كان مميزاً فعلة ناقصة فالف
محتمل فاذا ان له الولي مع نقره لخرج جانب المصلحة **والجنون**
وان عدم الاقامة كان عدم العقل كصبي غير مميز وان وجدت في
بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي عاقل في تصرفاته واما
المعتوه فاختلوا في تفسيره واحسن ما قيل فيه فهو من كان
قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه يضرب ولا يشتم
يفعل الجنون **والرفق** فان الرقيق له اهلية في نفسه لكنه محجور
مرعياً لظن الولي كيلا يظلم ما فاع عبده باجباره نفسه الاخر
ولا تلك رقبته وتعلق الدين به لكن الولي اذا اذن رقبته
حقه **لم يعم طلاق** **وصي** **ومجنون مغلوب** اما المجنون فلم يملك

واما

واما الصبي فغير العاقل كالمجنون والعاقل لا يقف على المصلحة في الطلاق
لعدم الشهوة ولا وفوف الولي بما عدم التوافق باعتبار بلوغه
عد الشهوة ولهذا لا يتوقف طلاقه على اجازته ولا ينفذ ان يباشره
ولم يعم طلاق **فهي** **لنفسه** في الضرر **ولا اعم** **الطلاق** **لغيره** **الا** **باعتبار** **الا** **قوال**
الشرع والافق امر محتمل للصدق والكذب وقيل الشارع شهادة
البعض دون البعض فانك رده فيرد نظراً **وجه طلاق العبد** لانه
امر ويعرف وجه المصلحة فيه وليس فيه ابطال ملك الولي ولا تقوى
ساقية فينفذ **واما** **رده** **في** **نفسه** **لقيام** **اهليته** **لا** **في** **غيره** **مولا**
رعايا لجانبه لان نقاذه لا يجري عن تعلق الدين برقبته او كسبه
ولاهما انتلاف ماله **فانه** **اقر** **مال** **اخر** **الي** **عقبة** **لوجود** **الاهلية** **م**
وزوال المانع ولم يلزمه في الحال لقيام المانع هذا اذا اقر لغير الولي
بالواما اذا اقر له فلا يلزمه شيء بعد عقبة لانه لا تغرر ان الولي لا
يستوجب على عبده مالا **ولا اقر** **نفسه** **او** **غيره** **على** **اي** **الحمد** **والقنود**
اذا عقد **من** **اي** **المجرب** **من** **من** **يعمل** **في** **العمل** **او** **في** **العمل** **او** **في** **العمل**
في **الحمد** **والقنود** **يعمل** **في** **العمل** **او** **في** **العمل** **او** **في** **العمل**
جانب له اجتزأ به عنه الجنون المغلوب والصبي الغير المميز **ولي**
بين الفسخ والامضاء وازاد العقد ما دار بين النع والضرر خلاف
الانقلاب حيث يعم بل اذن الولي وخلاف الطلاق والعناق حيث
لا يصحان وان اذن الولي **والنكاح** **ان** **نفسه** **او** **غيره** **على** **اي** **الحمد** **والقنود**
الا **سما** **صحت** **لما** **مرانه** **لا** **محجزة** **افعال** **الجوارح** **لان** **اعتبار** **الفعل**
لا يتوقف على قصد فانه انما اذا انقلب على مال انسان وانتفع
منه ولو عدم العقد ملكه لا يخاطب بالآلة الا عند القدرة
كالعسر لا يطالب بالدين الا اذا ايسر وكان لا يومر بالآلة الا
اذا استوفى **لا** **محجور** **مكلف** **بفسخه** **هو** **صفة** **تغريم** **الانسان** **هو**
فعله على العمل خلاف موجب الشرع او العقل مع قيام العقل وقد غلب

ولم يوفى الى عقبة لانه موقوف على
اميل الحرية في حق الدم ثم

فان عرف الغصا على ثبته يرئالوا شرافه على خلاف مقتضى الشئ
او العقل **وقيل** وهو عند ابن حنيفة وعندنا وعند الشافعي
يخرج على السفيه واذا طلب حرما الفاسي المحرم عليه حجره القاض
ومنعه من البيع والاقترار وعندهما وعند الشافعي يخرجه على الفاسي
سوقا **وجله** بل **منعت** ما جاز وهو الذي يبيع الناس الخيل **ومنه**
جاء **هل** **ومك** **رغلس** هو الذي يكره الدائق ويأخذ الكري فاذا لم
او ان السفر طهر لا طهر له فانقطع الكري عن الرقعة فان في
حجره **منها** دفع حرما العامة فالغني الاجنبي يبيعه على الناس
دينه والنظيب الجاهل يبيعه لغيره والمكاري الفاسي يبيع ما
كان دونه اذا كانت في الطريق وليس له احزبه ولا يمكنه شرائه
ولا استجار ولو يبي الى اطلاق احوال الناس **عن النع** عن النع
حسنا كافي انما يبيع ليس المراد به حقيقة الحجر وهو الفاسي الشرعي
الذي يمنع نفوذ التصرف الا ترى ان الفاسي لو افنى بعد الحجر واصار
في الفتوى جاز ولو افنى قبل الحجر واخطا اليه كذا الطيب
لو باع الارض بعد الحجر نفذ بيعة في قول ابي حنيفة اذ به الحجر
واما اراد به النع المحسني اي يمنع حرما الثلاثة عن علم حسا
لان المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
الصبي **عنه** **رشد** **المعروف** **عنه** **هو** **المعروف** **في** **المال** **فان** **اذا** **بلغ**
مصلحة المال لا يخرج عليه ولو فاسقا وعند الشافعي في الدنيا ان
لم يبلغ اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة لا روي عن عمر
رضي الله عنه انه قال يفتي في الرجل اذا بلغ حسا وعشرين سنة
ولو وطئ مع امرأته قبله اي لو وطئ في ماله قبل ذلك نفذ بيعه
اي بعد بلوغه حسا وعشرين سنة **يبيع** **ماله** **اليه** **ولو** **بلد** **رشد** **وقال** **ابن**
حي يونس رشده ولا يجوز نكحته فيه بحس القاض المداين
ليبيع **ماله** **لغيره** **لانه** **فيها** **الذي** **واجب** **عليه** **والسائل** **ظلم** **فان**

الحكم دفع الظلم وايضا لا يخو الي مستحقه **وقيل** اي القاض بلا اسوة **دول**
دينه **من** **دله** **لان** **الدين** **ان** **يأخذ** **بيده** **اذا** **ظفر** **بحسن** **حقه** **بلا**
الدين فكان للقاض ان يبيعه ويبيع **وتأبيره** **لديها** **هم** **دينه** **وبالفلس**
والقياس ان لا يجوز كلا الامرين لان الدرهم والدين يترسخا فان جاز
استحسانا ووجهه انما يتخذ ان جنبا في الثنية والدين حتى يبيع
احدهما الى الاخر في الزكاة مختلفان في الصورة حقيقة وحكما اما الاول
فظاهر واما الثاني فلعدم جريان ربي الفضل بينهما لاختلافهما
في النظر الى الاتحاد بين القاض ولانية المضمون بالبيع الى الاختلاف
يسلب عن الدين ولا يلية عملا بالتشبهين **لا** **اي** **لا** **يباع** **القاض** **عنه** **وعنه**
لدرهم دينه لان المقاصد تتعلق بصورها واعيا تها وليس للقاضي
ان ينظر لغرمائه على وجه يلحق به الضم واما الفتوى فوسايل لان
التصود فيها المالية لا القين فانقروا **فليس** **ومعه** **عمر** **من** **شراء** **فليس**
بالدين **اي** **بذن** **بأبيه** **فان** **يبيع** **اسوة** **لغيره** **وان** **كان** **قبل** **القبض**
فلما بيع ان يحبس المتاع حتى يقبض الثمن وكذا اذا قبض المشتري بغير
اذنه كان له ان يسترده ويحسبه بالثمن **حجر** **قاض** **وعنه** **رفع**
اي **قاضي** **احز** **فا** **طلعه** **لثاني** **حاله** **اطلاقه** **وما** **منع** **المحرم** **في**
ماله من بيع وشراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان جازا لان حجر الاول
مختص به فيتوقف على امضا قاض اخر كذا في اخاتية **فصل**
بلوغ **الصبي** **بالا** **اختلاف** **الاحوال** **والانزال** **وبلوغ** **الصبي** **بالا** **اختلاف**
والحبل **والحيض** **الاصل** **ان** **البلوغ** **يكون** **بالانزال** **حقيقة** **ولكن** **غيره**
ما ذكر لا يكون الا مع الانزال فجعل كل واحد علامة على البلوغ **والا** **اي**
واذا لم يوجد شي منها فحق اي لا يحكم بالبلوغ حتى يتم له اي للصبي
ثلاث **عشر** **سنة** **ولها** **اي** **الصبي** **سبع** **عشر** **سنة** **عند** **ابن** **حنيفة**
رحم **الله** **تعالى** **ولا** **تقر** **بوامال** **التي** **الان** **الي** **هي** **احسن** **حتى** **يبلغ** **اشده**
واشد **مال** **الصبي** **على** **ما** **قاله** **ابن** **عباس** **رضي** **الله** **عنهما** **وتبعه** **هـ**

Copyright

University

التي ثمانية عشر سنة وقيل اثنان وعشرون وقيل خمس وعشرون
واقل ما قالوا هو الاول ونوجب ان يدار الحكم عليه للاحتياط الا ان
اسرع ادراكا من الغلام فتقص سنة منه لاشتمالها على القصول
الاربعة التي توافق المزارع **وقالوا فيها بنام خمس عشرة سنة** وهو
رواية عن الامام **وبه** يعني للعامة الخالية اذا العلامات تظهر في
هذه السنة غالباً فجعلوا السنة علامة في حق من لم يظهر له العلامة
وادي مدة اي البلوغ **انما عشرة سنة** لها **شبع** سنين اذ قد
يصل اليها في هذا السن علامة البلوغ **فان راها في اقرب بالبلوغ**
لما كان حاصلاً في هذا السن هذا السن **واخر** اي البلوغ **كان كالبالغ**
حكم لان البلوغ لما كان حاصلاً في هذا السن ولو نادى وكان من يتر
منها كالحصن قبل اقرارها به فتدبر **فانما**
المادة واذن لغة الاعلام وشراً فالتحريم مطلقاً وهو نوعان
احدهما **اذن العبد** وهو فكت الحجر بالرق الناتج شرعاً على العبد
واستقاط الحق اي حق المولى فان الاصل في الانسان كونه
مالاً لا تصرفاته فتعلق حق المولى بعروض الرق صار ماله
لما لكه لها فاذا استقطا المولى حقه يعود الممنوع **فيصرف**
اي اذا كان اذن العبد فكت الحجر واستقاط الحق فيتصرف فيه
لنفسه باهليته فلا يرجع بالعهدة **عليه مولا** فانه اذا اشترى
شيئاً لا يطلب الثمن من المولى لانه مشتري لنفسه والوكيل يطلبه
من الموكل **ولا يتوقف** يعني اذا اذن لعبد يوماً او شهراً كان
ما دوناً اذ ان الحجر عليه لان الاستقطا لا يتوقف **والحق**
بنوع فاذ اذن بنوع عم اذنه الانواع فكذا اذا قال افقد صلباً
فانه اذن بشر ما لا بد منه في هذا العمل **وكذا** اذنه الانواع
فكذا اذا قال افقد **ص** اذا قال اذ الى القلة كل شهر كذا بخلاف
ما اذا اذن بشر شيء معين لانه استخذه **أم لا اذن** **ويثبت** اي الاذن

دلالة اذا اراد المولى بيع عبده ملك الاجنبي احتراز عما اذا اراد
بيع ملك مولا فانه اذا اراد بيع عبده يبيع ملكاً من اعيان المالك
فلم يكتف ذلك اذ ناله كذا في الحائنة **ويشترى** ما اراد **ويملك**
اي المولى يكون اذ ناله في التجارة دفناً للصبر ولا يكون اذ ناله في
بيع ذلك الشيء او شرايه **ص** اذ في الاسترخاء **ويشترى** اقول سره ان
العبد المحبوس انما يصير ما دوناً اذا صدر عنه البيع والشراء في حق
مال الاجنبي كما مرنا في محض من مولا **فان** اذا باع المحبوس بمحض من
مولا ملكاً لغيره وصار ما دوناً لم ان يصير ما دوناً فقبل ان يصير
ما دوناً وهو ظاهر للزوم والبيان فليتا مل فاقه دقيق **ويثبت**
ايضا **ص** اذ في العبد **مطلقاً** بان يقول مولا اذنت لك في
التجارة **ص** **كل** **ص** لانه التجارة اسم عام يتناول الانواع **فبيع**
ويشترى **ص** **او يبيع** **ص** **فاحش** خلافاً لها وبالفن اليسير جازاً اتفاقاً
لغدر الاحتراز عنه **لما** ان البيع بالغبن الفاحش منه بمنزلة التبرع
حين اعتبر من الثلث فلا يتناول ولد الاذن انه تجارة والعبد
تصرف باهليته نفسه فصارت كالمحرور **ص** هذا الخلاف الصبي المأذون
ويقال **ص** لانه قد لا يتفرغ بنفسه **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص**
اي يأخذ ما قبله بالاستيجار والساقاة **ويأخذ** **ص** **ويأخذ** **ص** **ويأخذ** **ص**
ويشترى **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص**
لنفسه **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص**
لانها اي المذكورات من مبيع التجار **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص**
من انواع التجارة اذ لو لم يبيع لم يبيع احد **لغيره** **ص** **ويشترى** **ص**
ويقال **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص**
وهو كالاختلاف في بيع الوكيل منهم ذكره الزيلعي **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص**
ويشترى **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص** **ويشترى** **ص**
فما هو واما الاول فلا ضمان (نفسه ضمان معاً وضمة لانه يملك

فانه يحضر بعد الولادة فيكون الامتلاء دلالة على عاده **لا بالتدبير** اي
المولى **اي** بالامتلاء والتدبير **فمنه** **للفرد** لا لغيره لا تعلق به
حقه اذ بهما يتضح البيع فيه كان يقضي حقوقهم **اي** الماذون **بعد**
حجوه **انما** **مع** **اما** **او** **عقب** **او** **بدن** **عليه** **اقراره** **وتقضي**
ما في يده وقال لا يصح لان صح اقراره ان كان الاذن فقد زال بالحق
انطلق لان ما في يده عليه غير مقبولة وله ان المصحح هو اليد ولهذا
لا يصح اقراره قبل الحجر **اي** اخذه المولى من يده واليد باقية حقيقة
وشربلا بها بالحجر حكما فراغ ما في يده من الاكتساب عن حاجته
واقراره دليل على تحققها **اي** **حاط** **بدينه** **بما** **ورقته** **لم** **يملك** **مولا** **بما**
فلم **يعتق** **عبد** **كسبه** **باعتنا** **مولا** **وقال** **لا** **يملك** **المولى** **فيعتق** **العبد**
وعليه قيمته لو وجد سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته ولها
يملك اعتاقه ووطي الجارية المازونة لها وهو دليل على الملك ولا
ان ملك المولى انما يثبت خلافة عن العبد عند فراقه عن حله
والجارية الدين مشغول بها فلا خلافة فيه والحق وعدمه فرع
ثبوت الملك وعدمه **ومع** **معتق** **ان** **لم** **يحط** **اي** **دينه** **بما** **له** **ورقته**
بلا خلاف اما عندها فظاهر واما عنده فلا نه لا يعبري عن قليل
دين فلو جعل ما نفع لا سند باب الاشتقاق بكتبه فيمثل المقصود
الاذن ويبيع من مولا **بمثل** **القيمة** **لانه** **كالاجني** **عن** **كسبه** **اذا** **كان** **على**
دين ولا يبيع منه بنقصان لانه متم في حقه ككونه مولا **ويبيع** **مولا**
منه **اي** **بمثل** **القيمة** **وبالاقول** **لان** **مولا** **اجني** **عن** **كسبه** **اذا** **كان**
عليه دين كما مر ولا قيمة فيه **وله** **اي** **المولى** **حجسه** **اي** **البيع** **بالثمن**
اي **بمقابلة** **استيفاء** **الثمن** **من** **العبد** **لان** **البيع** **لا** **يزيل** **ملك** **البيد**
يصل **اليه** **الذي** **يبيع** **ملك** **البيد** **المولى** **عالم** **كان** **عليه** **حتى** **يسقط** **الدين** **ولا**
كان اخذ به من سائر الغرماء **ولو** **باع** **المولى** **منه** **بالاكثر** **من** **القيمة** **الواقعة**
العبد **اي** **يوم** **مولا** **بازالة** **الحياة** **او** **فقد** **العقد** **لان** **الزيادة** **تعلق** **بها**

حق الغرماء **ويطرد** **اي** **الثنى** **لوسلم** **اي** **مولا** **البيع** **قبل** **قبضه** **اي** **القبض** **فلا** **يطرد**
العبد بشئ لانه لا سلم البيع مستقط حقه في الحبس ولا يجب له قبل عبده
دين فخرج محالنا **اي** **اعتنا** **اي** **المولى** **العبد** **الماذون** **مدونة** **للقام** **ملك**
ومن **المولى** **للفرد** **الاقل** **من** **دينه** **وقيته** **اي** **اذا** **كان** **الدين** **اقل** **من** **القيمة**
بضمن الدين اذ لا حق له الا في الدين وان عكس ضمن القيمة اذ تعلق حقه
بالرقبة وهو تلفها **واذا** **اي** **الماذون** **ضمن** **فضل** **دينه** **عاقبته** **لان** **الدين**
في ذمته ومالزم المولى لا يقدر ما تلف ضمانا فيبقى الباقي عليه كما كان **بيع**
عبد **ما** **ذون** **له** **محيط** **بدينه** **برقبته** **في** **الشرع** **بعد** **ان** **قبض** **الحجر**
القرع **اي** **خير** **الغرم** **ان** **شأ** **احراز** **بهم** **بيعه** **وله** **عند** **لان** **الحق** **له** **ولا** **حائزة**
اللاحقة كالاذن السابق **او** **ضمن** **الشرعي** **او** **البائع** **قيمة** **لان** **حقه** **تعلق**
بالعبد **حي** **كان** **له** **ان** **يبعه** **الا** **ان** **يقضي** **المولى** **دينه** **والبائع** **متلف** **با**
بيع **والتسليم** **والتسليم** **بالقبض** **والتسليم** **في** **القبض** **فان** **ضمن** **في**
الشرعي **رجع** **اي** **الشرعي** **بالمثل** **على** **البائع** **لان** **اخذ** **القيمة** **منه** **كاخذ**
العين **وان** **ضمن** **البائع** **على** **الشرعي** **بالمثل** **على** **البائع** **لان** **اخذ** **القيمة** **منه** **كاخذ**
بعد **ما** **ضمن** **البائع** **ان** **يبد** **اي** **العبد** **على** **مولا** **يعيب** **رجع** **اي** **مولا** **على**
الغرم **قيمة** **وعا** **حق** **اي** **حق** **الغرم** **في** **العبد** **لا** **ارتفاع** **سبب** **الضمان** **وهو**
البيع **والتسليم** **فصار** **كالغاصب** **اذا** **باع** **وسلم** **ضمن** **القيمة** **ثم** **رد** **عليه**
ببيع **كان** **له** **ان** **يرده** **على** **الملك** **ويسترد** **القيمة** **كذا** **اذا** **كان** **في** **الكافي**
واذا **اختار** **من** **تضمنه** **بري** **الاخر** **حي** **لا** **يرجع** **عليه** **وان** **توث** **القيمة** **عند**
الذي **اختار** **ولان** **المخيرين** **سيسين** **اذا** **اختار** **احدهما** **تقي** **حقه** **فيه**
وليس **له** **ان** **يختار** **الآخر** **ولو** **طهر** **اي** **العبد** **المقيد** **بعد** **التضمن** **اي** **بعد**
ما **اختار** **من** **تضمن** **احدهما** **لا** **يسيل** **اي** **للعزم** **على** **اي** **العبد** **ان** **يقض** **له**
بالقيمة **تسببه** **او** **لكول** **لان** **حقه** **مقو** **الى** **القيمة** **بالقضاء** **وقض** **له** **القيمة**
بقول **الخصم** **ومع** **يمينه** **وقد** **ادعى** **الغرم** **الغرم** **فهو** **بالضمان** **ان** **شاه**
في **القيمة** **او** **ردعا** **واخذ** **العبد** **فبيع** **له** **ان** **لم** **يصل** **اليه** **تمام** **حقه** **برعه**

كذا في النجاسة وان باعه معلما دونه فالعقد مرد ببيعته ان لم يبيع بغيره
ثم انه لا ينفذ اذ لم ينفذ به فان له نقض البيع كيق ما كان وانفذ في غيره
ولا صحابة في البيع الا ان ليس للعقد ان يرد البيع لان حقه قد وصل
اليه حينئذ البيع لزوال المانع والخاصم الغريم مشتريا بغيره انما
بالبعد يعني لو باع الولي عبده الديون وفيه الحكمي ثم عاب
ببائع لا يكون المشتري خصما للعقد ثم اذا انكر المشتري الدين لان
الدعوى تنقض فسخ العقد وهو قائم بالبائع والمشتري فيكون الفسخ
فضا على الفاني وبالحاضر ليس خصم عنه **المشتري عيبه** وما
عن اذنه **ومحرمه** وهو ما دون يعني اذ عيبه اذا قدم مصرا فباع وا
شترى فالسليم على وجهين احدهما ان تخبر ان سواه اذن له
فيصدق الاستحسانا عدا كما اولا والقياس ان لا يصدق
لانه محرم دعوى منه فلا يصدق الاستحسان لقوله صلى الله عليه
وسلم البيعة على المدعي والبرهان على من انكر وجه الاستحسان
ان الناس تعاملوا ذلك واجماع المسلمين محرم يخص بها الاثر
ويترك بها القياس والتطروا ثانيا ان يبيع ويشترى ولا جبر
بشي والقياس فيه ايضا ان لا يثبت الاذن لان السكون محتمل
وفي الاستحسان يثبت لان الظاهر انه ما دون لان امور المسلمين
محمولة على الصلاح ما لم تكن ولا يثبت الجواز الا باذن فوجب ان يحمل
عليه والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات دفعا للضرر عن الناس
ولا يبيع له بغيره الا اذا اقر مولاه باذنه لان الاذن بالبائعية رخص يبيع
رقبة المادون بالدين **واذنه** اي الاذن **المعزوم** يعني ان قال الولي
هو محرم فالقول تمتسكه بالاصل فالبيع الا اذا ثبت الغريم
اذنه فعنده بيع **والنوع الثاني** فيه **اذن العبيد والفقير**
العتق اختلا في العقل حيث غلط كلامه فينبه تارة كلام
العقل فخرى كلام الحائلي وحكم حكم الصبي مع العقل وهو

فك

فك المحرمات في الولاية **الاولى** وتصرفها ان تنفع بالاستسلام والاختصاص
مع بدونه اي بدون الاذن **والثانية** كالطلاق والعتاق **لادان** و **صلية**
اذن به وما تنفع تارة **وعز** اخرى كالبيع والشرع عليه اي بالاذن لان
الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل مميز ويشبه طفلا لا
عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور والمفكر
عليه ولا يفهم الحق بالبالغ في ان دفع المحض وبالطفل في الضار المحض
وفي الدار بينهما بالطفل عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لرجحان
جهة النفع على الضرر ببلالة الاذن وكذا قيل الاذن يكون منعقد ا
موقفا على اجارة الولي لان فيه منفعة لصيرورته معتمد بال
وجوه التجارات في لو بلغ كاجارة فغذ عندنا خلافا لفرقة الله
توقف على اجارة وقد صار وليا بنفسه **وشروط لصحة** اي الاذن
ان يعقل البيع **سأبالمالك** عن البائع **والشرع** **اجاله** اي الملك
الي المشتري **الولي** **الاب** ثم **وصيه** ثم **الحمد** **اب** **الاب** ثم **وصيه** ثم
العم او **وصيه** دون الام او وصيها وقد سبق الاستشارة ليه
في كتاب النكاح في باب الولي **ولو اقر** اي الطي **المقول** **الاستحسان** **ما**
من الكتب والادب يعني اقل ان ما ورثاه من ابيه الغلان
مع في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه لا يصح فباورثه لان
صحته اقراره في كسبه حاجته الي ذلك في التجارات ولا حجة في
الورثة وجه الظاهر انه بانضمام رأي الولي الحق بالبالغ وكل
من المالكين ملكه فيصح اقراره فيها **فما** **الوكالة**
وجه المناسبة بين الكتابين ان في كل من الوكالة والاذن معنى
الرضا بتصرف الغير وهو لغة المنط ومنه الوكيل في اسم الله
فعالي ولهذا قلنا فيمن قال وكلتك في مالي عليك الحفظ فقط وقيل
الوكيل يدل على معنى التعريض والاعتد ومنه التوكيل يقال على
الله توكلنا اي فوضنا امورنا وسلمنا وعيها هذا **التوكيل لغة** تقوي

الامر الى الغير وشرعا تفويض التصرف في امره الى غيره واقامة مقام
والرسالة بتلخيص الكلام الى الغير بلا دخل له في التصرف وشرط جواز
كون الوكيل اهل بالتصرف لم يقل اهل التصرف لئلا يفهم ارادة التصرف الى
كون فانها باطلة لا يستلزمها بطلان توكيل المسلم كافا ببيع
الخير وكونه الوكيل يعقل ان يفعل ان البيع سالب والشرع جالب وفي
الغبن اليسير والفاخر ويقصد به خلو التصرف هارلا لا يقع عن
الامر فخرج عما قوله كون الوكيل اهل بالتصرف بقوله **والخير** اي وقع ايضا
توكيل الحر **البائع والمأذون** عبد كان او صبيًا مثلها فتناول المور
الامر ببيع وصبيًا **عبد** حال كونه **محرور** من لوجود الشرط المذكور
في كل ما ذكر انما لم يقل هذا ويرجع حقوق العقد الى موكلهم لانه
قال في بعد ان لم يكن **محرور** **والتوكيل** عطف على توكيل المسلم **بغير**
يعقده بنفسه فان الانسان قد يعجز عن ان يسهل شرة بنفسه فيحتاج
الى توكيل غيره فلا بد من جوازه دفعا لحاجة نفسه احتراز
عن الوكيل حيث لا يجوز له ان يوكل فيما وكل فيه ولا استفاد التصرف
من غيره وهو مقيد بما امر به حيث لو صرح به ايضا جاز **وبالخص**
عطف على كل في كل حق لانه ليس كل احد يقتضي الى وجوه اخصوية
فيحتاج الى توكيل غيره كما مر **ولم يلزم** اي التوكيل بالخصومة لم يقل ولم
يجز لان الجواز انفا في الخلاف في لزوم **بلا رضى** خصمه المتأخر
اختاروا الفتوى ان القاضي اذا علم من الخصم التفتت في ابا الوكيل لا يكتف
في ذلك وتقبل الوكيل من الموكل وان علم من الموكل القصد الى الاضرار
بصلحه في التوكيل لا تقبل منه التوكيل الا برضا صاحبه وهو الحق
شبه الامة حسي كذا في الكافي **اللوكل مريض او مسافرا** اي
غائب مسافة ثلاثة ايام فصاعدا **او مريدا** للسفر بان ينظر
القاضي في حاله وفي عده فانه لا يخفى عليه هيبته من مسافة
يقبل قوله اي اريد ان اسافر او **محمدا** ربه لم يختر كل حق واسم

لو قضا انما هو
لو قضا انما هو
لو قضا انما هو

الا في حد خود فانه لا يجوز بغيره من كله عن المجلس لانها يستطاع
بالشبهات فلا يستغنى بها يقوم مقام الغير لما فيه من نوع شبهة
قال ابن **وكيل** قتيبي كان وكيل في الحفظ قطع ولو راى حيا من
كان **وكيل** في جميع التصرفات **خ** لا لطلاق **والغنا** وقال في القاي
الصغرى لو راى حيا من **وكيل** في الحفظ والبيع والشرع والبيع
ديونه وحقوقه والهبة والصدقة وغير ذلك لانه فوض اليه
التصرف عما فصار كل لو قال ما صنعت من شيء فهو جاز في ذلك
جميع انواع التصرفات **خ** لو اتفق الوكيل على نفسه جاز لانه
اجاز صنيعة وهذا من صنيعة ثم قال وهذا القليل يقتضي انه
اذا طلق امراته جاز في بيعها **خ** يتبين خلافة حقوق عقد
مستأجره قوله الذي يتعلق به **بصنيعة الوكيل** **الى نفسه** في عرف اهل
العاملة **كبيع واجارة** **وسلم** عن ابي اسامه امثلة للعقد فان الوكيل بالبيع
يقول بعت هذا منك ولا يقول بعت هذا منك من قبل فلان
وكذا الوكيل بالشرع لا يقول بعت هذا منك ولا يقول لا احل فلان
لتعلق اي تلك الحقوق به اي بالوكيل **ان لم يكن** اي لو كان **محرور**
اعتزاز عن الصبي والعبد **المحرور** فان توكيلها جاز لكن حقوق
عقد ما ترجع الى الوكيل ومثل حقوق العقد بقوله **كسليم المبيع**
انوكيل بالبيع **وقبضته** ان وكل بالشرع **وقبضته** اي من يبيع
الطالبة **بثمن** **مستريه** يعني ان الوكيل بالشرع اذا اشترى شيئا بطاله
البائع **بثمن** **والرجوع** به اي بالثمن **عند الاستحقاق** اي استحقاق
ماباع او رجوعه هو بالثمن على بايعه عند استحقاق ما اشترى
والخاصة اي بخاصم وخصام **في شفعة ما بيع** وفي العيب
مردده اي العيب الى البائع لو كان **بيده** وبعد تسليمه الى الوكيل
سروده **لانه** اي ياذن الوكيل **للمشتري** **مبيع** **لانه** من موكل
ببيع يعني اذا وكل رجلا ببيع شيء فباعه ثم الموكل طلب الثمن منه

Copyright

المستعجل له منه لان المشتري اجبر عن المعقود وحقوقه كما بينا
وان دفع المهر الى الوكيل بباطل بايعه يعني الوكيل تاسا لان
المقبوض حقه ولا فائدة في بترعه منه ثم رده اليه وبريت دية
المشتري لوصول الشئ الى مستحقه **والمالك يثبت للموكل اقتد الله**
خلافة عن الوكيل جواب عن سؤالا مقدرا كذا ذكر في النهاية وهو ان
يقال اذا ثبت الملك للموكل ينبغي ان تكون الحقوق راجعة الى الوكيل
لانها تابعة للملك **فاجاب** عنه بهذا وقال نعم الملك يثبت
للموكل ابتداء لكن يثبت له خلافة عن الوكيل وحاصله ان الوكيل
خلق عن الموكل في حق استغادة التصرف والوكيل خلق عن الموكل
في حق الملك كالعبد اذا قبل الهبة يثبت الملك للموكل ابتداء
وقيل الملك يثبت للموكل لا يتغير بل يثبت للموكل بلا مهلة ولا
القول لا يثبت قريب شراء اي الوكيل ولو كان اي المشتري عرسه
يعتد النكاح اما على الاول فظاهر لان المشتري لا يملك واما على
الثاني فلان العتق وفساد النكاح يقتضيان تقرر الملك على
ما ذكر في الزيارات وغيره فاذا لم يوجد لم يحصلوا واعتراض عليه
بانه مخالف لاطلاق قوله عليه الصلاة والسلام من ملك ذاهبا
محرم منه عتق عليه واجيب بان المطلق متصرف الى الكمال
وهو الملك المقتصر والمجتهد غير عاقل وانما فرقها الاكثر
على القول الاول لانه اصح عندهم **وحقوق عقد بفسخه اي الوكيل**
الى الموكل النكاح وخلع وصلة عن النكاح او دم عهده وعتق عياله
وكفاية وهبة وصدقة واعانة وادعاء ورهق وامر
من تتعلق بالموكل وسره ان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السب
لا يها من قبيل الاستقاطات والوكيل اجبر عن الحكم فلا بد من
اضافته العقد الى الوكيل ليكون الحكم مقارنا للسب اما الحكم
فلان الاصل في البضع الحرمة فكان النكاح استقاطا لها وال

قط مثلا فلا يتصور صدور السب عن شخص عا ميل الاصل
ودفع الحكم لغيره فجعل صغيرا ليعتد للمالك السب حتى لو اضاة
النكاح الى نفسه وقع له خلافا للبيع فان حكمه يقبل عن السب
كما في البيع بخيار فجار صدور السب عن شخص اصاله ووقوع
الحكم لغير خلافة واما الخلع فلانه استقاط للنكاح والنكاح المرو
والتكويح المرأة والوكيل امانة ومنها وجه التقدير في
صغيرا محض فلا بد من الاضافة الى الوكيل واما الصلح عن النكاح
فانه ايضا استقاط محض لا يشوبه معاوضة بل قد ايمن في حق
الذي عليه فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الصلح عن دم العتق فانه
استقام محض والوكيل اجبر عن غير فلا بد من الاضافة وكذا الحال
في البواقي هذا ملخص ما ذكره القوم في هذا المقام ويحصل منه ما
قال صدر الشريعة واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن اقرار
او كراهة الاضافة فان زيد اذا اقر اقرارا على عمر ووكيله
على الصلح على المائة فيقول زيد صلحت عن دعوي الدار على
عمر وبالمائة ويقبل الوكيل هذا الصلح فيتم الصلح سواء كان من اقرار
او اقرار من الا انه اذا كان من اقرار يكون كالبيع فتراجع الحقوق الى
الوكيل كما في البيع فتسلم بدل الصلح على الوكيل واذا كان عن انكار
فهو كذا يمين في حق الدعي عليه والوكيل صغير محض فلا ترجع اليه
الحقوق وذلك لانه ان اراد بقوله في الصلح سواء كان عن اقرار او انكار
ان يماه بلا اعتبار اضافة في صورة الاقرار الى الوكيل وفي صورة
الانكار الى الموكل فلا نسلم ذلك فانه عني محض التراجع وان اراد يماه
باعتبار تلك الاضافة كان اعتراضا بصفة كلام القوم فلا وجه
لانكار الفرق والقول بالتسوية وضرع على كون الوكيل في هذه
الصورة صغيرا محضا بقوله **فلا يبطا السب** من قبل المرأة وكيله اي وكيل
الزوج **بالهرو وكيلها يسلمها او يبدل الخلع** لما مر من كون الوكيل

في هذه الصور صغيرا محض التوكيل بالاستعانة باطلا حتى لا يثبت
به الملك لان تقويض التصرف في ملك الغير لا يجوز ونقض التوكيل
بالسرا فانه استيفاء البيع وهو ملك الغير واجيب بان التقويض
في ملك الغير انما لا يجوز اذا لم يكن بعوض وفي التوكيل بالتقويض
فاقتربا لا الرسالة فانها غير باطلة لان تقويض التصرف فيها
لان الرسالة صغير محض وقد مر ان التوكيل بالافاض صحيح لانه
تقويض التصرف في ملك **بلا** **الوكالة بالبيع**
والشرط ان يعمد اي الوكالة جزا للشرط قوله الا في صحة قال في المدة
من وكل بشرط فلا بد من تشبيه جنسه وصحته او جنسه
ومبلغ ثمنه ليضرب العمل الوكالة معلوما يمكنه الا يتار الا ان يوكلة
وكالة عامة فيقول انتع ما ريت لانه فرض الامر الي رايه فاي شئ
يشترطه يكون مستظا او علم بصيغة المجهول اي يكون معلوما
بني الوكيل والوكلة ما وكل بشرطه او جهالة بيسيرة ومجهلة
النوع **صحت** اي الوكالة وان وصلت لم يبيح النش لان الوكيل يتقدم
الامثال وان شرطية جهل اي ما وكل به جهالة فاحشة وهي جهالة
الجنس لا اي ما وكل به وان وصلت بين النش لان الوكيل لا يتقدم
الامثال وان شرطية جهل اي ما وكل به جهالة متوسطة وهي ما بين
النوع والجنس فان بين النوع **او ثمن عني نوعا** صحت لان الوكيل
يتقدم على الامثال لكون جهالة بيسيرة **والا فلا** لان الوكيل جهالة
ايضا لا يتقدم على الامثال لكون جهالة فاحشة **الاول** وهو ما جهل
جهالة بيسيرة كالفرس والبقر والبغل والحصان والثوب والحرير
او المروبي والثاني وهو ما جهل جهالة فاحشة كالثوب والحرير
والرقيق والثالث وهو ما جهل جهالة متوسطة كالعبد والام
والدار **فاد** وكل بشرطه وخو ما ذكره وهو ان لم يبيح النش لانه
من القسم الاول واذا وكل شرعا عبدا وخو ما ذكره وهو ان لم يبيح النوع كالنكاح

او ثمن عني نوعا من انواع العبيد وجعل ما جهل جهالة النوع وان لم
يبح النش **صحت** اي البيع والحق كجهالة العبد لانه من نوع الامثال **واذا**
وكل شرطا **توب** وهو ما لا يبيع **واذا يبيح** اي النش اذا يبيح يبيح
لان تقويض الجهالة التوكيل بشرط طعام يقع على البرود فبيعه يعني دفع
الي اخره **واذا** دالة المشتري طعاما يبيح به البقر ودقيقه والحق
ان يشتري كل مطعوم اعتبارا للمختص به كاني الميالي على الاكل **واذا**
الطعام اسم لما يطعم وجه الاستحسان الطعام اذا ثمن بالبيع
والشرط ان يعمد اي ما ذكرنا عرفا ولا عرف في الاكل فبيح على الوضوع
وجز يقع على البرود **واذا** كثره **والفهرق** فليلك **والحق** في
متوسطة رعاية لتماثل بين النش والحق **وقد** مستند الوضوع
يقع على اخره **مطلقا** يعني قلنت الدرهم او كثرت لدلالة المطلق
وكل بشرط هذا العبد **صحت** اي التوكيل **صحت** يعني اذا كان لرجل على
اخره **الف** فامره ان يشتري بها هذا العبد فاشتره مع ولزمه
الوكلة حتى لو مات ماتت عليه **وان** **مطلق** يعني اذا وكل ان يشتري له
بالنوع **عبد** غير معين فاشترى عبدا كان اي ذلك العبد **للموكلة** **الان**
يقبضه **الموكلة** حتى لو مات قبل قبض الموكلة مات على الوكيل ولو بعد
مات على الموكلة **وقال** لا هو للموكلة في الوجهين اذا قبضه الوكيل
فان الدرهم والدنانير لا يتعينان في المعاوضات **دنيا** كان او
مناخا لو بنا ليعا عتيد من من تضاد قال لا دين لا يبطل العقد
فصار الاطلاق والتقييد في الدين تسوا في بيع التوكيل ولزم
الموكلة وله انها تتعين في الوكالة **ان** حتى لو قيدت الوكالة بالعين
نشا او بالدين منها ثم استملك العين لا يسقط الدين **يا**
سقاط الدين باستقاط مربي الدين عن المدين بطلت الوكالة
واذا **انقبت** كان هذا انكسار الدين فيه من عني من عليه الدين
بالتوكيل يقبضه او كان امرا يدفع شي لا يملكه الموكلة الا بالقبض

وهو الدين وكلامه غير جائز واذا لم يبع التوكيل نفذ الشراء على الوكيل
فيه كمن ماله الا انه يتبعه الموكل في بيعه بالتمام فيجوز
من مال الموكل وكل عبد اشترى نفسه من مولاه له اي للموكل **فان قال له**
يعني نفسي لفلان فباعه فيكون للموكل لان العبد يبيع لان يشتري نفسه
لنفسه ولغيره بالوكالة لكونه اجبا عن ماله والبيع يرد عليه
من حيث ان يبيع لان ماله في يده فاذا اضافه الى الامر فعليه
مثال فيبيع المصلح لاسر وان لم يفعل **فلان** بل قال يعني نفسي لنفس
او قال يعني نفسي ولم يفعل او **فلان عتيق** اما في الاول فلما مر انه يبيع
لنفسه واما في الثاني فلان المطلق يحتمل الرجوع فلا يقع الا
مثال بالاحتمال فيضرب النصف واقفا لنفسه **والثمن على العبد**
اي في الوجهين لا على الامر اما اذا وقع الشراء قطاهروا اما اذا
للامر فلان بالمباشر هو العبد فترجع الحقوق اليه فيطالب
بالثمن لكنه يرجع على امر فان قيل العبد مباح ومحرور وقد مر ان العبد
اذا كان محجورا اعليه لا ترجع الحقوق اليه قلنا زال الحجر بها بالعمد
الذي يشره معتزنا باذن المولي وكل عبد من يشتري نفسه
مولاه اي العبد بالثمن دفع اليه وكيله **فان قال** اي وكيله له اي لولا
اشترى نفسه فباعه عتيق عليه اي عتيق ذلك المالك لان يبيع نفسه
منه عتيق ويشترى العبد نفسه بماله فتولد الاعتياق بيد الموكل
بغير عنه فصار كأنه اشترى بنفسه فله المولى المولى **فان**
يقول وكيله اشترى نفسه لنفسه **كان** اي العبد لو كمل لان اللفظ
للمعاوضة وامكن العمل بها اذا لم يبين فبراعى ذلك تخلفا بشر
العبد نفسه لتعين الميزان فيه **عليه** اي على الوكيل عنه لانه العاق
والالف الذي دفعه العبد للمولى لانه كسب عنه قال اي المامور
بشراء العبد شريفا **عبد الامر** فان اي العبد **وقال** اي المامور
لنفسك فان كان اي العبد مباحا فلو كان حيا فالقول للمامور

129
والا اي لم يكن منقودا ولا ولو ساء **فان قال** اي المامور **فان قال** اي المامور
للمامور **فان لم يكن** منقودا **فلما مر** اي القول له **فان كان** عتيقا
فان العبد غير مباح **فلما** اي القول للمامور **فان كان** اي المامور
فان العبد حيا او ميتا **والا** اي وان لم يكن الشئ منقودا **فلما مر** سوا كان
العبد حيا او ميتا **فان قال** اي الكافي هذه السبيل على ثمانية اوجه لانه اما ان
يكون مامورا بها بشر او عبد بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين اما
ان يكون الشئ منقودا او لا وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا
حين اشترى الوكيل بالشراء او ميتا فان كان مامورا بشر او عبد بعينه فان
اشترى بشرا او عبد بعينه فالقول للمامور بالاجماع منقودا **فان**
الشئ او غير منقود لانه اشترى من امر عليه استيفاءه والمخبر به في التحقيق
والثبوت يستغني عن الاستشهاد فيصدق وان كان العبد ميتا حين
اشترى فقال هلك عندي بعد الشراء انكره الموكل فان كان الشئ غير منقود
فالقول للمامور لانه اشترى من امر عليه استيفاءه وغرضه الرجوع بالثمن والا
منكر وان كان الشئ منقودا فالقول للمامور مع يمينه لان الثمن كان
امانة في يده وقد ادى المخرجه عن عهدة الامانة من الوجه الذي
اسره فكان القول له وان كان العبد بغير عينه فان كان حيا فقال
للمامور اشترى نفسه لك فقال الامر بل هو عبدك فان كان الشئ منقودا
فالقول للمامور لانه اشترى من امر عليه استيفاءه وان لم يكن منقودا
فالقول للمامور عند اي حنيقة وغيرها القول للمامور وان كان
العبد ميتا فان لم يكن الشئ منقودا فالقول للمامور لانه اشترى من امر عليه
ملك استيفاءه وغرضه الرجوع بالثمن والامر منكر وان كان الشئ
منقودا فالقول للمامور لانه اشترى من امر عليه استيفاءه عن عهدة الامانة
فيكون القول قول قال في الهداية من امر جلا بشرا عبد بالثمن
فقال قد فعلت ومات عندي وقال الامر اشترى نفسه لنفسك
فالقول قول الامر فان كان دفع اليه الف فالقول قول المامور

لأنه في الوجه الأول اخترعنا لا يملك استيفاء وهو الرجوع بالشئ على
الامر وهو منكر والقول للمكر وفي الثاني هو ان يدعي الخرج
عن عهدة الامانة فيقبل قوله وقال صدر الشريعة كل واحد من
القبيلين شامل للصورة بغير ظاهري به الخرق اقول الامر ليس كما قال
لأن التعليل الثاني لا يحسم في الصورة الاولى اذ لا يجوز ان يقال
الامر ان يدعي الخرق عن عهدة الامانة لانه انما يكون امر
اذا كان قابضاً للشئ والغرض انه لم يقبض له اي للوكيل بالشرع
بالشئ على امره اذ فعل ما امر به سواء دفعه اي الشئ الى بايعه
اولاً ولا ايضا حبس البيع منه اي من امره لغرض منه وان لم
اي التمس اليه البايع لما تقر من اعتقاد مبادله حكمه ببيعهم واما
اذا اختلف في الشئ بين الفان ويرد الوكيل على الوكيل بالبيع وانما
اي المبيع في يده اي في يد الوكيل قبل القبض على الامر اي ملكه
من ماله ولم يفسد الشئ لان يده كيد الموكل فاذا لم يحبس بغير
الوكلاء قابضاً بيده وله ان يحبس حتى يستوفي الشئ لانه
ووجهه اي حبسه فله اي الامر وسقط اي الشئ لانه
كالبايع منه فكان حبسه لا يستيف الشئ فيمضى بهلاكه كما في
الوكيل والبيع وليس للوكيل من يرضى بعينه بشراؤه لنفسه لانه
يؤدي اليه تقرير الامر حيث اعتد عليه الا انما انكره بغير
ما نسي او بغير التقود او شرعاً غيره بامر بقبضه فحين
يكون المشتري للوكيل الاول لانه خالف امر الوكيل فتعد على
فان حضر اي الوكيل الاول فلا امره اي يكون المشتري للوكيل
لحصول راي وكيله وعدم مخالفة وفي غير عينه اي اذا وكل
بشراؤه غيره معني هو له اي ما شرأه للوكيل لانه لا يملك
اي كون البيع لامره اي اشتريه بالغ مطلق لا تعيين كونه
الموكل لكن نوي الشراؤه فيكون للموكل او اضاف العقد الى

اي

اي الى مال امره بان يقول اشترت بهذا الالف وهو مال الموكل
وان لم يتخذ الثمن منه فان اضافه الى مال نفسه كان لنفسه حلاً
لحاله على ما يحل بشرط حاله او بفعله عادة اذ الشرائع نفسه بائناً
العقد الى مال غيره مستكر شرعاً وعادة **اي التوكيل بعقد البيع**
والاسلام العبارة المذكورة في كتب القدماء عقد الصرف والسلم
قال صاحب الهداية والكافي وسائر المتأخرين المراد الاسلام اي
شرائى بعقد السلم لا اي لا يبيع التوكيل **يقول السلم** لانه توكيل ببيع
الربيع السلم وهو لا يجوز اذ الوكيل يبيع طعاماً في يده منه على ان
يكون الثمن لغيره ولا يظلم في الشرع **العبارة الوكيل في بيع** اي
الصرف والسلم لا مفارقة **الامر** يعني ان فارق الوكيل صاحبه قبل
القبض في العقدين بطلا لوجود الافتراق قبل القبض ولا غيره كفا
الوكلاء لانه ليس بعاقد والمعتبر قبض العاقد وهو الوكيل فيبيع
عقده وان لم تنقل به الحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه
بخلاف الرسول لان الرسالة في العقد لا القبض **قال بعض هذا**
فما عه فانكروا المشتري اي انكروا امر زيد بعد اقراره بقوله لزيد
فان كذبه اي كذب المشتري زيد في انكاره وقال انا امرته **احضره**
اي زيد لان قوله يعني لو يدا اقراره منه بالوكالة فاذا انكر الامر بعده
صار مناقضاً والمناقض لا قول له فيكون للموكل **واما صدقة**
اي صدق المشتري زيد في انكاره لا اي لا يأخذه زيد لانه اقراره
المشتري اذ يدبره **لا يرصده** لان المشتري له لما جحد الامر اوله
بطل اقراره المقر ولزم الشراء المشتري فاذا سلمه واخذه صار
يباع بالتعاطي امر بشر من لم يدبره **فشرى** بمعنى ما يباع
منه لزم الامر من نصفه لانه امره بشر من لم يامر به بشره
الزيادة فيتخذ شراً للموكل والزيادة هي الوكيل وامر
عبد من معينين بل اذكر من فشرى احدها او امر بشر بها بالالف هـ

الوكيل بالمنية او النكول او الافتاد في عيب لا يجد ث مثل الاصل في الوكالة
الخصوص ولقد اقول جعلتك وكيل في مالي صير حافظا لمال فقط
وفي المضاربة العموم ولقد اقول جعلتك مضاربا كان مضاربا في جميع
الانواع فان باع ابي الوكيل نساء فقال امرة امركت لتعذر قال اطلقت
صدف الامر بان يكون التقييد اصلا في الوكالة وفي المضاربة المضارب
شيئا فقال رب المال امرتك امرتك منعته وقال اطلقت صدف
المضارب بناء على كون الاطلاق اصلا فيها وسياتي تحقيقه في آخر كتاب
المضاربة ان شاء الله تعالى لا ينصرف احد الوكيلين وحده لان الوكيل
يرضى برأيي لا برأي احدهما وان كان البديل مقدر الان تعذره لان
استعمال الرأي في الزيادة والنقصان وفي اختيار البائع والشراء
وهو ذلك وهذا في تصرف الامانة فيه عن الاجتماع ويحتاج فيه الى
الرأي ولم يكن توكلها بلفظ واحد ذكر الاول بقوله **ورد ودفع**
وقضا ديني وطلاق وعقود لم يعوضا اذ لا يحتاج في شيء منها الى رأي
بل يقتصر بحضرة وعامة الى احد والثاني سواء اختلف ما اذا قال لهما
طلعاها ان شئتم او قال امرها بايديكما لانه تفويض الى مشيئتهما
فينتصر على المجلس **صاحب الطلاق** والعقود تفويض لانه يحتاج
حينئذ الى الرأي وذكر الثالث بقوله **ولم يكن توكلها بكلام واحد**
بل على التعاقب فحينئذ يجوز لاحدهما ان يتصرف بالتصرف لانه
برأي كل منهما على الافتراء وقت توكلها فلا يتغير ذلك بخلاف
ما اذا وكلها بكلام واحد اذ لا يتصرف به احدهما وان كان احدهما
حرا بالغا عاقلا والاخر عبد او صبيا محجورا عليه لانه رضى
بها وقت توكلها فلا يتغير ذلك فان تصرف احدهما بغير
صاحبه فان كان صاحبه حرا والا فلا ولو كان غائبا فاجاز
لم يجز ذلك له الزبلي **الوكيل يقتضيه الدين لا يوجب عليه** لانه لم يفتن
شيئا بل وعد ان يتبع على الامر بخلاف الكفيل لانه ضمن لا يوكلا

الا باذن امرة او باعمال برأيتك ونحوه كاصنع ماشيت مثلا فان وكلته
اي باذن الامر كان وكيل الامر لا ينعزل موكله او موته ويعتزلان موته
الاول وسياتي تحقيقه في اداب القاضي ان شاء الله تعالى وكذا الوكيل
فلا اذنه اي اذن الوكيل فعند ابي وكيله عنده ام عند الموكل الثاني
او عقد بغيره فلهذا اجاز ابي عنده اذ كان الموكل الاول قد رضى
اما الاولان للان المقصود وهو حضوره به قد حصل في الصورتين
واما الثالث فلان الاحتياج الي الرأي فيه لتقدير الثمن ظاهرا وقد حصل
بخلافه ما اذا وكل وكيلين وقد رضى لانه لما قوض اليهما مع تقدير
الثنى ظهران عرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري كما
فلو قال قوضت اليك امراتي صار وكيلها بالطلاق وتقييد المجلس
فان طلق في المجلس ص والافلا بخلاف قوله وكلتك في امراتي حيث
لا يتقيد بالمجلس فان طلق بعده ص من لا يلي غيره لم يحضر بقصره
في حقه لان صحة التصرف مبنية على الولاية فاذا انتخت الثانية انتخت
الاولى فاذا باع عبدا ومكاتب او ديني مال صغيرة اخر المسلم او شر
واحد منهم به اي بذلك المال لم يحضر لانتفا ولا ينهم عليه كذا تزوج
صغيرة كذلك اي حرة مسلمة حيث لم يحضر لو احدهم انتفا الولاية
وانه اعلم **باب** الوكالة بالخصومة والغرض اعلم ان
الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند الثلاثة خلا فالزفر بناء على ان
القبض غير الخصومة وقد رضى بهادونه ولم ان من ملك شيئا ملك
اتمامه وتتمام الخصومة وانتهى بها بالقبض وقالوا الفتوى اليوم
على قول من فسد الزمان ولهذا قلت **الوكيل بهاد بالتقاضي لا**
ملك القبض وبه يعني لظهور الجناية في الوكلا وقد يؤمن على
الخصومة من لا يؤمن على المال وكذا الوكيل بالتقاضي ملك القبض
على اصل الرواية لانه في معناه وضعا يقال اقتضيت حقني اي قبضته
فانه مطاوع قضي لكن العرف بخلافه وهو قاض على الوضع والفتوى

لغيره

حيث انه ايضا لا يملك والوكيل يقبض الدين **ميكها** اي الخصومة عند اي ختيه
رحمه الله حين لو اقام الدعي عليه البيعة ان الدان قد استوفاه منه او
اياه تقبل بيته والوكيل يقبض الدين لا اي لا يملكها **فولبره** **والمرد**
على الوكيل يقبض **عبدان** الوكيل باعه وقف **الامر** حتى يحضر الغائب
صورته وكل وكيل يقبض عبده وغاب فقام رد الولد البيعة انه اشترى
من وكله بالقبض لم تقبل بيته في اثبات الشراء وتقبل في دفع الخصومة
فيتوقف حتى يحضر الموكل والمعهود او الامة على العتاي على الوكيل **عبد**
ويبعد البيعة **وكذا الطلاق والعنف** يعني اذا اقامت المرأة البيعة
على الطلاق والعبد او الامة على العنف على الوكيل يتعلم من مكاتب
الي مكان لا تقبل هذه البيعة على اثبات العنف والطلاق وتقبل في
قضوية الوكيل حتى يحضر الموكل الغائب **الوكيل** بها اي بالخصومة اذا ابا
اي استع عن الخصومة لا يجب عليها لانه لم يقبل شيئا بل وعد ان يبيع
تخلو الكفيل حيث تجبر عليها لانه ضيق كما مر اذا وكل خصوماه واحد
حقوقه من التمس على ان لا يكون وكيله في يد دعي على الموكل حاز فلو
اثبت المالك اريد الخصم الدفع لا تسع على الوكيل كذا في الفتاوى
الصغرى **مع** **اذا اراد الوكيل بالخصومة** يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالشراء
واقترع على موكله تساوا كان سوكله المدعي فاقترع باستيفاء الحق والمدعي
عليه فاقترع ببثوبه عليه فان كان ذلك **عند القاضي** مع **دون غيره**
اي ان كان اقترعه عند غيره القاضي فشهد به شاهدان عنده
القاضي لا يبيع **وان اقر له به** حتى لا يدفع اليه المال ولو ادعي بعد ذلك
الوكالة واقام بيته لم تسع لانه زعم انه سطل في دعواه **كذا اذا**
اقر او اقره **عنده** يعني اذا استثنى الموكل الاقتران قال وكلت
عني جازا الاقرار واقتر الوكيل عند القاضي لا يبيع لصحة الاستثناء
وكن يخرج عن الوكالة فلا تسع حضومته لا اي لا يبيع **وكيل** **كفيل** **ال**
قبضه صورته كفيل رجل عن رجل بمال فوكله صاحب المال يقبضه

عن

من الغريم لم يبيع لان الوكيل من يعمل غيره ولو صح هذا صار عاملا لنفسه
في ابرادته فانعدم الركن **تخلو الكفيل** **الوكيل** **الامام** **بيع** **الغائب**
والوكيل **بالشراء** **وتج** حتى صح ضامن بالنق والتصر لان كل واحد منهم
سعد ومعه ذكره الزيلعي **الوكيل** **يقبض** **الدين** **عند** **الوكيل** **ويعطى** **الوكيل**
لاد الكفالة اقترع من الوكالة لكونه لازمة فتصلح نسخة له بخلاف
العكس والوكيل **بالبيع** اذا ضمن **الدين** **للبائع** عن **المشتري** لم يجز لانه
لا يصير عاملا لنفسه كما مر ولا يدعي **عنه** **الضمان** **مرد** **لانه**
و **يدونه** **اي** **يدونه** ونحكم الضمان له اي لا يرجع لكونه تبرعا **مصدق**
الوكيل **يقبض** **دينه** **لوعنه** **اي** **مرد** **دفع** **دينه** **الي** **الوكيل** **يعني** **اذا** **ادعي**
انه **وكيل** **فلان** **الغائب** **يقبض** **دينه** **فصدقه** **الغريم** **مرد** **دفع**
اليه لانه اقترع عن نفسه لان ما يدعيه خالص حقه اذ الدعيون
تقضا با مثاله حتى لو ادعي انه وفي الدين الي الدان لا يصدق
اذا ربه الدفع الي الوكيل باقراره ولم يثبت الا بجمرد دعوته
فان حضر الغائب وصدقه بقر الامر **واذا** **كفله** **الغائب** **دفع** **الي**
المصدق **اليه** **اي** **الغائب** **قائما** **اذا** **لم** **يقبض** **الاستيفاء** **للكارة** **الو**
كالة **والقول** **فيه** **قوله** **مع** **يمينه** **في** **عنده** **الا** **او** **يجب** **على** **الوكيل**
ان **يبيع** **في** **يده** **لان** **عوضه** **من** **الدفع** **بذمة** **دعواه** **لم** **يحصل** **قله**
ان **ينقص** **فتبعض** **وان** **ضلع** **اي** **لا** **يرجع** **لانه** **ينصد** **بقطر** **عترف**
انه **محقق** **في** **القبض** **وهو** **مطلوب** **في** **هذا** **الاخذ** **والمطلوب** **لا**
يظلم **غيره** **الا** **اذا** **ضمنه** **اي** **شرط** **في** **مدي** **الوكالة** **الضمان** **عنه**
الدين **اي** **دفع** **ما** **ادعاه** **ولم** **يصدق** **له** **اي** **في** **دعواه** **الوكيل** **ودفع**
عليه **على** **رجاء** **الاحياء** **اي** **اجازة** **الغائب** **فاذا** **انقطع** **رجاءه** **وجع**
عليه **ادفع** **عليه** **مكذبا** **في** **دعواه** **التوكيل** **لانه** **لم** **يكن** **مصدق**
التوكيل **عبد** **عاملا** **مرد** **فصل** **في** **مرد** **الدين** **لانه** **اقترع** **بمال** **غير** **تخلو**
الدين **فانه** **يقبض** **عنه** **كما** **مر** **كذا** **الوادعي** **الشراء** **مصدق** **في** **يعني** **لو** **ادعي**

انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقة الموضع لم يومر بدفعه
اليه لان اقراه على الغير عنه مقبول **واسريه** اي بالدفع **وقال** اي
المدعي **نكاح** اي الوديعة **الموضع** **ميراثا** **يصدق** اي الموضع لان ملكه
قد زال بموته وانتقاله الى مال الوارث فيدفعه اليه **وكل** بصيغة
الجهول اي جعل رجل وكيله بقبض مال وادعى الغريم **قبض** **داينه**
دفع اي الغريم **اليه** اي الي الوكيل يعني يجبر على دفعه اليه لان وكالته
تثبت بقوله اخذته رب المال حيث لم ينكر الوكالة وادعى الايفاء في
صن دعواه اقرار بالدين وبالوكالة واذا كان اقرارا تثبت الوكالة
بزرعه ولم يثبت الايفاء تجرد دعواه فيومر بالدفع اليه **والحق**
اي الغريم **داينه** **عليه** **حده** **حقيقته** لان قبضه يوجب براءة ذمته
فاذا عجز عن اقامة البينة يستأنف **لا الوكيل** **عليه** **عدم** **عليه** **قبض** **الوكيل**
اذ لا يثبت النيابة في الدين **وكله** **تعييب** اي برد البيع بسبب عيب فانه
البائع **ايضا** **المشتري** **لم** **يؤد** اي الوكيل **عليه** اي البائع **حتى** **يحل** اي
البائع **المشتري** **تخلف** مسئلة الدين لان التذكرة لم تكن هناك باسرها
ما قبضه الوكيل اذ اظهر الخطا عند نكوله اي تكول رب الدين وكالته
ذلك في العيب لان القضا بالفسخ نافذ ظاهر وباطن عند ابي
حنيفة فيصح القضاء بالفسخ **ناخذ** ولا يستحق المشتري بعده
لانه لا يغير اذا لم يوزع القضاء وليس في مسئلة الدين قضاء
بل امر بالتسليم فاذا اظهر الخطا فيه امكن تزعمه منه ودفعه
الي الغريم **لا** **نقض** **القضاء** **دفع** **رجل** **الي** **اخر** **عشرة** **لان** **نقض** **فاه**
عليه **فان** **نقض** **عليه** **عشرة** **اخرى** **ففي** **الاستح** **ان** **القيا** **س** **ان**
يكون مستبرئا لانه خالف امره في عشرة على الوكيل وجه الاحتياط
اذ الوكيل بالانفاق وكيل بالشر لان الانفاق لا يكون بدون الشر
فيكون التوكيل فيه توكيلا بالشر لا سيما ان التمسك من مال نفسه
له على الامر **الوصالة** **المحررة** **لا** **تدخل** **حت** **الحكم** **قال** **في** **الصفر**

الوكيل

الوكيل اقامة البينة على الدين لا تقبل بقبض الدين اذا حضر حضا فاقربا
بالتوكيل وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البينة على
الدين لا تقبل واذا ادعى ان فلانا وكله بطلب كل حق له بالوفاء وتقبض
والخصومة فيه وجبا بالبينة على الوكالة والوكيل غائب ولم يحضر الوكيل
احد للوكيل قبله حق فان القاضي لا يسع من شهره حتى يحضر حضا
ياخذ ذلك او مقرابه فحينئذ يسع ويقرر الوكالة فانه احضر بعد
ذلك فتم يدعي عليه حقا للوكيل **ان** **الحج** **الي** **اعادة** **البينة** **ولو** **كان**
يدي انه وكله بطلب كل حق له قبل ان يمان بعبته بشرط حضور
ذلك بعبته ولو انقضت ذلك من ذلك العين ثم حاضرا فحكم اخروا في
عليه حقا **يقيم** **البينة** **على** **الوكالة** **من** **بعد** **اخرى** **ب** **الحكم**
عمل **الوكيل** **بشعر** **يعمل** **الوكيل** **لان** **الوكالة** **خفقه** **فهو** **ان** **يطلبه** **ويجزل**
نفسه **بان** **يقول** **عزلت** **نفسى** **بشرط** **علم** **الاحقر** **فيها** **اي** **في** **الصورة** **ين**
يعني اذا عزل الوكيل بشرط علم الوكيل به وان عزل نفسه بشرط علم
الوكيل به حتما اذا لم يبلغه العزل فهو على وكالة ونصه جاز حتى يعلم
اخر **معلق** **بالعلم** **عدل** **وان** **تجيب** **ولو** **غير** **عدل** **اي** **علم** **ان** **الوكالة** **تثبت**
خبر الواحد حذرا كان او عبدا اعدا لا كان او فاسقا رجلا كان او امرأة
صيا كان او بالفاو كذا العزل عندها وعند ابي حنيفة لا تثبت العزل
الا بالعدد او بالعدالة **ويتعزل** **ايضا** **بموت** **الوكيل** **هكذا** **وقعت** **عبارة**
القدوري **ووقعت** **في** **الكافي** **والوقاية** **هكذا** **بموت** **احدهما**
ولما **يكن** **لذكر** **الوكيل** **هنا** **فا** **دبة** **تركنه** **ويتعزل** **ايضا** **حجبه**
حتم **مطبق** **لان** **قليله** **يمتزلة** **الاغما** **وهو** **شهر** **عند** **ابي** **يوسف**
وحول **كامل** **عند** **محمد** **وهو** **الصحيح** **والعلم** **المعروف** **اي** **لم** **وفق** **احدهما**
بدار **المهر** **معرفة** **ان** **لم** **وقاية** **لا** **يثبت** **الانكاح** **الحكم** **فاذا** **حكم** **به**
بطلت **الوكالة** **بالاجماع** **واما** **قبله** **فموقوف** **عند** **ابي** **حنيفة** **واما**
يتعزل **هذه** **الاشياء** **لان** **الوكالة** **عقد** **عيني** **لازم** **فكان** **لبقا** **به** **حكم**

محفرة

الابتداء في شرط لقيام الامر في كل ساعة ما يشترط للابتداء **وإذا** أي العزل
الوكيل في الصور المذكورة **إذا لم يتعلق به** أي بالوكيل **حق الغير** وأما
إذا تعلق به ذلك فلا ينعزل كما إذا شرطت الوكيل في بيع الرهن
كما مر وجعل امرأته في بيدها ثم جاز الزوج **وينعزل** **بنيته**
نفسه أي تصرف الموكل **في حق الموكل** **عن الامتثال به** كما إذا وكله باعتاد
عنده أو كتابته أو تزويج امرأته أو شرائه أو طلاق أو خلع أو بيع
عنده أو عتق أو كآت أو زوج أو اشتريه أو طلق ثلاثا أو واحد
ومضت عدتها أو خالفها أو باع نفسه فإنه لو فعل واحد منها
بنفسه عجز الوكيل عن ذلك الفعل فتبطل الوكالة من ورقة حتى إن
الموكل إذا أطلقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكيل
لا مكان تنفيذ ما وكل به ولو تزوجها بنفسه وأبناها فإنه لم تكن
للموكل أن يزوجها منه لزوال حاجته بخلاف باقيه **وينعزل الوكيل**
إذا أعاد إليه أي الموكل **قديم ملكه** يعني إذا وكل ببيع عبده ثم أبعده
الموكل ثم رد عليه بغير بيعت كان للموكل أن يبيعه وكذا لو وكل واحد
من رجلين ببيعة فباعه أحدهما ورد عليه بغير فلكل واحد منهما
أن يبيعه ثانيا كذا في الصغير **ولو بقي أثره** أي أثر ملكه كما إذا أطلق
امرأته واحدة وهي في العدة فتصرف الوكيل من غير اعتدال في بيع
الباقى **وينعزل أيضا بافتراق الشريكين** **وإن لم يعلم الشريك** وهذا
يحتل امرئ أحدهما أن يكون الافتراق بهلاك المالين أو مال أحدهما
قبل الشرافة الشريكة تبطل به وتبطل الوكالة التي في ضمنها علم به أو
أولا لأنه عزله حكم إذا لم تكن الوكالة مصرحاً بها عند عقد الشريكة
وثانيم أن أحدهما أو كلاهما لو وكل من يتصرف في المال جازفله
افتراقه فتبطل الوكالة في حق غير الوكيل منها إذا لم يصحها بالاذن
في التوكيل وإنما ذكرنا الوجهين لأن لو يفتراق عياظا هو لم
يصح فلو لم يعلم الشريك إذا لم يصح أن ينعزل بغير اعتدال

نفسه

نفسه الشريكة المستلزمة للوكالة فلا علم صاحبها **وينعزل أيضا بغير موكله**
لو كان الموكل مكاتباً أو مجرماً ولو كان مادوناً لما مر أن بقا الوكالة معتبرة
بابتدائها كونه غير لازمة فيشرط في حاله البقاء قيام الامر في الابتداء
وقد بطل بالجهل فتبطل الوكالة على الوكيل ولا لأن المظان حكم كما مر **والأول**
يعني أن ما ذكره من انقزال وكيل المكاتب بغيره ووكيل المادون بغيره إذا
وكل ذلك الوكيل في العهود والخصومات **والافتقار الدين أو اقتضائه** لأن
العبد مطالب بإيقام ما عليه وله مطالبته لسيده لا وجب به كان يعقده
فإذا بقي حقه بغير وكيله عجز الوكيل كماله وكلمه ابتداء بعد انقضاء العقد **بنيته**
كذا في الصغير **لا ينعزل بغير الولي** وكيل عبده المادون لأنه مجرماً خاص
والأذن في التجارة لا يكون إلا عما فأن العزل باطلا لا تزويج المولا لا يمكن
فهي عن ذلك مع بقا الأذن ذكره الزبلي **قال وكلت بك فلما علم أني من عن**
عزلك فانت وكيله فإنه إذا عزله لم ينعزل بل كان وكيله وهذا ليس توكيلاً
دورياً وإذا اردت بغيره حيث تخرج عن الوكالة **تقول في عزله عزلك**
م عزلك فإنه إذا قال عزلك كان معزولاً نظراً إلى ظاهر اللفظ **وتنعزل**
بوجود الشرط حيث قال مني عزلك فانت وكيل وإذا قال ثم عزلك
بنعزل عن الوكالة الثابتة بهذا اللفظ لأن مني تعيد عموم الأوقات
لأعمال الأفعال ولو قال كلما عزلك فانت وكيل لا يكون معزولاً بل كلما عزل
كان وكيلاً كلما تعيد عموم الأفعال وإذا اراد أن ينعزل **يقول فيعزله**
بغيره عن الوكالة المتعلقة فإذا رجع عنها لا يبقى لها أثر فيما يقول
بغيره **وعزلك عن الوكالة الخاصة** الحاصلة من لفظ كلما فتبطل بغيره
بغيره كما كان الكفالة هي لغة الغنم مطلقاً وشرعاً ضم دمه
أي دمه في مطالبته النفس أو المال أو التليم **قال في الهداية والظاهر**
وعزله هو ضم دمه إلى دمه في المطالبة وقيل في الدين ولا
أصح أقول لا صحة للشأن أصلاً ليكون الأول أصح لخروج الكفالة بال
نفس عن مع الغنم فتسوها بعد التعريف إلى الكفالة بالنفس والمال

ثم ان تقسيم الكفالة الى النفسين يشترط ان يحصر ما فيها مع انهم
ذكروا في اثنا السبايل ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة بتسليم
المالك لمسياني ولهذا اخبرت تعرفنا صحتها متا ولا يجمع الاقسام
صريحاً **و كذا لا يحل** اي الكفيل بقوله كفلت عن فلان لفلان بكذا
والقول اي قبول الطالب وهو المكفول له **و شرط** مطلقاً **كف**
المكفول به نفساً كان او مالا مقدراً **و التسليم** من الكفيل حتى لا يقع الكفالة
بالحدود والقصاص كما سيأتي **وفي الدين** كونه صحيحاً حتى لا يجوز
الكفالة بمثل الكتابية كما سيأتي **و حكمها** لزوم **المطالبة** على الكفيل
بما هو عليه الاصيل نفساً كان او مالا **و اهلها** اهل التزاع بان يكون حراً
مكافاً لا يقع من العبد والصبي والمجنون لكن للعبد بطلب بعد
العقوبة كذا في الخلاصة **و المدي** مكفول له اذ فائدة الكفالة ترجع الى
و المدي عليه مكفول عنه ويسري الاصيل ايضا **و النفس** في الكفالة بالنفس
او المالا في الكفالة بالمال **مكفول** به فالكفول عنه والمكفول له في الكفالة
بالنفس واحد ومن لم يزم عليه **المطالبة** ككفيل فالكفالة اما بالنفس
نقد و اما في الكفالة بالنفس والنفس ايضا الاول ان ياخذ منه كفلاً
ثم والثاني ان تتعدد النفوس المكفولة بها فانه جازي كما يجوز
بالديون الكثيرة **فتقع** بكفلة بنفسه **و بما يعبر به عنها** اي عن النفس
كالراس والوجه والوقية والعنق والجسد والبدن لكفلة براسه
ووجهه الى اخره **و بغير** ما كفلت بنصفه او ثلثه او ربعه
ونفع ايضا **ببصمته** و بعلق فان علق بالزمام فعناه ملتزم بتسليمه
و الي فانه يستعمل في معنى علق **انا به زعيم** فان الزعامة هي الكفالة
او قيل هو بمعنى الزعيم **لانا** فاضاً من المعنى **فانه** لان موجب الكفالة التزام
التسليم وهو ضمن العمل لا التسليم **و اختلف** في انا صان التزاع
او على تعريفه كذا في الخلاصة **و ان** علق **وقت التسليم** احضره
اذا طلب رعاية لما التزمه كذا في احضره ايضا **اذا اطلق** بان فلا

انا كفيل بنفسه اذا طلته اسلمه اليك او ان طلته او حذرك **او هم** بان
قالا انا كفيل بمكلاً او من طلته اسلمه اليك **و ان** **احضره** **معه** **لما** **اكرم**
الكفيل لا متاعه عن ايقاعه لزم عليه كذا لا يجمع اهل عادي لعله
لم يعلم لما اذا دعي **و ان** **عطف** اي المكفول عنه **و علم** **فان** **معه** **احضره** **اي**
الحاكم **الكفيل** **احضره** **و حاضره** **ولما** **احضره** **و لم** **احضره** **حيث** **احضره**
و ان **احضره** **اي** **احضره** **كان** **احضره** **اي** **الكفيل** **اي** **الكفيل** **اي** **الكفيل** **اي** **الكفيل**
وقد صدق الطالب فلان كالمديون اذا اشترى عسلاً و ان اختلفا
فلا الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرفه منظره فلان كان
له حرفة معروفة يخرج الى الوضع المعلوم للنجار في كل وقت
فالقول قول الطالب ويومر الكفيل بالذهاب الى ذلك الوضع لان الظاهر
يشهد للطالب والافاقول قول الكفيل لانه متمسك بالاصل وهو العمل
من كذا ومن المطالبة **و ان** **شرط** **بنيطه** **في مجلس** **الغايه** **سب** **فيه** **و لم**
يذكر **الزبلي** **و غيره** **كفا** **بالنفس** **اي** **شعر** **بطلب** **بها** **لعدة** **يعني** **الوقا**
كفلت لك بنفسك فلان اي شعر فانه لا يطلب بتسليم النفس في
هذا الشعر ويطالب به بعد معنى الشعر قال شمس الاية الطالوي
عز ابدل على خلاف ما يظنه العوام فانهم يقولون اذا قال الرجل
بالفارسية لاحضر من فلان يزيروم نرايايت سالا ان يطالبه
بتسليم النفس في هذه السنة قبل مغيب الاجل ولا يطالبه قبله
لئلا يواحد بتسليمه بعد معنى الاجل قال وليس الامر كما يظنون
بالجواب **اي** **العكس** **الا** **ان** **يزيد** **فا** **فيقولون** **اي** **الكفالة** **اي** **الفارسية**
مرواه كه تخواه يتوسايش فحينئذ يطالبه في السنة وبعدها
صداق الخلاصة وفيه ايضا وكما الخيلة في سقوط المطالبة
ان يزيد الكفيل في كفايته فيقول انا كفيل بنفسك الى كذا من الاجل
لا فوالله انك علي بعد ذلك وانا برب فاذا قال ذلك فانه لا يطلب

في كمال ولا بعد من الاجل **بري الكفيل موته** اي بموت الكفيل لحصول
العمى كذا عن تسليم المطلوب من الكفيل بعد موته وورثته لم يخلوا
بشي وانما يخلعون فيه لانه لا يملك ولا ينفق الكفالة باعتبار تركه
لاستماع استيذان النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال **وبري الكفيل**
بالنفس ايضا **موتها** اي النفس المطلوبة لاستماع التسليم **ولو كان**
النفس المكفول بها **عبد الكفيل** ولما قاله هذا دفعا للقول ان العبد مال
مال فاذا ائتمن تسليمه لم يملكه قيمته فان هذا اذا كان على العبد مال
مطالب وكفل بنفسه رجل وامرأه اذا كان المطالب من قبلة
العبد فيسبغ اليه اولادها وانبتت الحريم وعوام من الكفيل
قيمة لا يملك الكفيل **موت المطالب** اي امرأته او وصيه يطالب
الكفيل **وبري الكفيل** ايضا **تسليم الكفيل** او ما مورثه وكذا كاه او
الطلب او تسليم ذلك اي المطلوب نفسه **اي الطالب** متعلق به
بتسليم حيث **يكف** محاصره متعلق به ايضا يعني اذا سلم الكفيل
من كفاه الي الطالب في موضع يمكن محاصره يري وان لم يقبل اذا
سلمه اليك فانما يري في لوسله في بربه او سواد او سبب
فيه عن الطالب لم يري **قائل** حال من فاعل **سليم الكفيل** طرف
الكفيل في صورة تسليم الامور **تسليم نفسه** اي عن الكفيل
في صورة تسليم الامور نفسه قال القاضى خان المكفول بالنفس
اذا سلم نفسه الي المكفول له وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل
بري الكفيل وان لم يقبل عن الكفيل لا يبري الكفيل وكذا لو امر الكفيل
رجلا ان يسلم نفسه المكفول به الي الطالب ان قال الي امور المطالب
سلمت اليك نفسه عن الكفيل نفسه عن الكفيل بري الكفيل
وبري الكفيل لا يبري الكفيل **موتها** اي مع ما ذكره من قول عن الكفيل
قيل الطالب قال قاضي خاف لو ان رجلا اجنبا ليس بما مورث
المكفول به الي الطالب وقال سلمت عن الكفيل بري الكفيل **وقد**

ضميم

ضميم ان قبل الطالب بري الكفيل وان سكنت الطالب ولم يقبل قبلت لا يبري
الكفيل **فمن نفسه** على انه ان لم يسلمه عند **موتها** من ما عليه من المال
وم يسلمه عند **صحت الكفالة** اي بالنفس والمال يعني رجلا عليه
مائة درهم فكفل احرن بنفسه على الوجه المذكور صحت الكفالة وان
لم يوافق به عند فعله المائة لان علق الكفالة بالمال بعدم الوفاة وهذا
وهذا التعليق صحيح لتعامل الناس بياه وان كان القياس بياه وبالثا
ترك القياس في البيع كما لو اشترى فعلا ان يجده للبايع مع ان يام
امنيق من الكفالة فلا يتركها وبها اوسع لانها من التزعات اولى
واذا لم يوافق به في لزوم المال لا يبري من الكفالة بالنفس لاننا في بين الكفا
ان ما من المطلوب من الكفيل **المالك** حكم الكفالة او مات الكفيل **فوري** **انه**
اي ضمن وارثه او مات **الطالب** **فكف** **اي طلب وارثه او عي**
رجل **انه** **دينا** **ولم يبيحها** **بها** **جيدة** **او ردية** **او شرفيه** **او افرغيه**
لتعم الدعوى **فكفل بنفسه** **اي** **انه** **لم يسلمه** **عند فعله المائة** **صحت**
اي الكفالة **عندها** **وقال محمد** **لم يصح** **اذا لم** **تقع** **الدعوى** **بلا بيان** **فلم**
احضار **النفس** **لعدم** **صحة** **الكفالة** **بها** **فلم** **تقع** **الكفالة** **بالمال** **لا** **بالتبني**
عليها **ولما** **ان** **المال** **ذكر** **معرفا** **فينصر** **في** **الي** **ما** **عليه** **فتقع** **الدعوى**
على **اعتبار** **البيان** **فاذا** **بين** **الحق** **باصول** **الدعوى** **فظهر** **صحة** **الكفالة**
اولي **فتترتب** **عليه** **السانية** **والقول** **له** **اي الكفيل** **في** **البيان** **اذا** **اختلفا**
في **وجوده** **وعده** **لانه** **يدي** **في** **الصحة** **لا** **يجبر** **على** **اعطاء** **الكفيل** **في** **حد**
وقود **مطلقا** **عنده** **وعندها** **يجري** **في** **حد** **القذف** **حق** **العبد** **وفي** **القول**
لانه **خالص** **حق** **العبد** **خلاف** **الحذود** **الحالصة** **له** **نقالي** **ولان** **مبنى**
الكرام **الدعوى** **فلا** **يجب** **فيها** **الحجب** **فيها** **الاستيثاق** **خلاف** **سائر**
الحقوق **لانها** **لا** **تندرج** **في** **السبها** **فيليق** **بها** **الاستيثاق** **ولو**
اعترض **لا** **مكان** **لترتيب** **موجب** **عليه** **وهو** **المطالبة** **بالنفس**
لا **بالنفس** **فيها** **اي** **حد** **وقود** **حيث** **يشهد** **مستورا** **ان** **او** **عدل**

لان الجحش من التهمة وهي تثبت باحد شطري الشهادة اما العدد
او العدالة بخلاف الحبس في الاموال لانه غاية عقوبة فيها فلا
يثبت الا بغيره كما مله **ولا الثانية** اي الكفالة بالمال **فقط ولو جحد التهمة**
به اذا صحت دين الدين الصحيح يعني لا ينفذ الا بالاداء او الا بر الحترز به
عن بدل الكتابة وسياتي بطلان عنه بالف وبالك عليه وبما يدركه
في هذا البيع وهذا يبيض ضمان الدرك وهو ضمان الاستحقاق اي يضمن
المشتري اذا استحق البيع **وبما يبيع فلا ما** اي ما يبيع منه فانه
ضامن لثمنه لا ما اشترته منه فاني ضامن للبيع لان الكفالة
بالبيع لا يجوز كما سياتي وقد مر تمام تحقيقه في كتاب الرهن
او ما ذاب اي ما وجب **لك عليه** وما في هذه الصور شرطية معناه
ان يبيع فلا فاقول في معنى التعليق **او علق** عطف على
دين **بشرط** يعني شرط الشرط والاف في الامثلة السابقة معنى الشرط
ملازم اي مناسب للكفالة بان يكون شرط الموجب الحق **قوله**
استحق المبيع او لا مكانه **الا استحقا** وان قد مر وهو مكفول
او لتعدد الاستحقاق وان عاب **زيد** المكفول عنه **عن المصنف** ان
كلامه مناسب للكفالة كالشروط المفصولة من المفصولة الامثلة
المذكورة فانها اسباب لوجوب المال فتاسب ضم الذمة اليها
لا اي لا تضع الكفالة ان علق **بحوالي** بشرط غير ملازم **قوله**
هبت الخ او حيا المطر قال في الهداية لا يصح التعليق بحوالا
كقوله ان هبت الخ او حيا المطر الا انه تضع الكفالة فوجب المال
حالا لان الكفالة لما صحت تعليقها بالشرط لا تطل بالشرط الغالب
كالطلاق والعناق وتبعه صاحب الكافي وقال الزيلي هذا سحر
الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملازم
كل لو علقه بدخول الدار وخوفه من اليسر بلام ذكره قاضي خان
اقول قوله سهو خطأ لان المذكور في العمارة والاستد

ان الكفالة مما لا تطل بالشرط والفاصلة فالظاهر ان فيه روايتين
يؤيده ان المصدر الشهيد نقل مسنده من ان العبد المادون اذ حقه
دين وخاف صاحب المال ان يفتقه المولى فقتل رجل صاحب المال
اعتقه المولى فانما ضامن له دينك عليه صحت الكفالة بشرط
المسيلة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز
ولا تضع ايها جحد المالك **عنه** وعند **الكفول** له الاول **قوله**
ما ذاب لك عن التماس واحد منهم في الثاني **قوله** **ما ذاب** التماس
او احد منهم **عنه** كذا في العمارة **قوله** **ما ذاب** التماس
مر ان شرط كون المكفول به مقدور التسليم من الكفيل وهذا ان
يسا كذلك وانما قال بنفسه جحد وقضا من احترز عن الكفالة
بنفسه الحد والقضا من فانما يجوز كما مر **قوله** **ما ذاب** التماس
سحابة له عظمة عبد معنى **مسحابة** المحرز عن التسليم لانه
استحق عليه الحمل عا دابة معينة والكفيل الواعظ دابة من عنده
لا يستحق الاجرة لانه اي بعير العقود عليه الفرق ان الموجر
لوجهه على دابة اخرى لا يستحق الاجر فصار عاجزا صراحة
وكذا العبد المخدم بخلاف ما اذا كانت الدابة غير معينة لان
الواجب على الموجر الحمل مطلقا والكفيل يقدر عليه باذنه على
دابة نفسه **ولا بالتمسك للموكل** **قوله** **المال** اي اذا باع رجلا رجلا ثوبا
لمره ثم ضمن الثمن عن المشتري للمراويع المضارب مال المضارب
ثم ضمن الثمن لرب المال لا يصح لان حق القبض للموكل والمضاربة
لهذا لا يبطل بموت الموكل حتى لو مات كان له ان يقبض الثمن وكذا
دفعه الموكل عن قبض الثمن حال حيوته لا يبرأ منه ولو وقع الضمان
صار ضمانا للثمن **قوله** **لا يبرأ** **قوله** **لا يبرأ** **قوله** **لا يبرأ**
اي باع رجلا عن عبد الراسقة واحدة **قوله** **لا يبرأ** **قوله** **لا يبرأ**
عن الثمن بطل الضمان لان الصنعة اذا احدثت فالثمن يجب لها



مشتراك بينهما فلو وقع ضمان احداهما لصاحبه بنصفه شايعا
صامنا لنفسه وهو باطل ولو وقع في نصيب صاحبه خاصة يورث
الي قضية الدين قبل القبض وهو باطل لان القضية تقتضي ان يخرج
كل منهما مقرران في خبر واحد وهو لا يتصور في الدين وان باع
العبد صفتين بان باع كل واحد منهما نصفه بعقد على حدة فمن
احدهما لصاحبه حصه من الثمن لان الصفة اذا تعددت
فما يجب لكل منهما بعقده يكون له خاصة **ولا بالعقد** لانها اسم
مشتراك تقع على الصك القديم والعقد وحقوق العقد والدرج
وحياز الشرط فتعذر العمل بها قبل البيان ولذلك بطل الضمان **ولا**
بأحلاص عند اي حنيقة لان معناه عنده خليف المبيع عن التسليم
تسليمه الي المشتري وهو غير مقدور له ومع عنده لان معناه
عندهما ضمان الثمن ان يخرج عن تسليم العين بورده الاستحقاق
فيكون كالدرك **ولا يبدل الكتاب** لانه في معرض الزوال بالجزء فلا
يكون دينا صحيحا **ولا عن ميت مغلس** يعني اذا مات من عليه دين
ولم يترك شيئا فكفل عنه للغرماء رجل لم يقع عند اي حنيقة لانه
كفل به في حياته وطعن دمه الاصيل لان الدين عبارة عن اشتغال
بدن يجب ادائه لكنه في الحكم مال لانه يورث اليه في المال وقد غم
بنفسه وتخلقه ففوات عاقبة الاستغناء فنقط ضرورة **ولا**
بلا قبول الطالب في المجلس اي مجلس عقد الكفالة الا في مجلس
واحده هي الكفيل **ولرث المريض عنه بغيره** الفرض بان يقول
المريض لورثته او بعضهم تكفلوا عني بما علي من الدين لغرض
به مع غيره فانه جائز استخفافا وان كان القياس لا يجوز
لان الطالب كغايب ولا يتم الضمان الا بقوله وجه الاستدلال
ان هذه وصية منه لورثته بان يتكفلوا دينه واحدا بعد
وان لم يسم المريض الدين وعرفاه لان الجهالة لا تمنع صحة الوعد

ولهذا

ولهذا قالوا لا تقع الا اذا ترك ما لا وصحت اي الكفالة بلا قبول
الطالب **عند اي نوب** مطلقا في رواية وفي اخبر اذا بلغه الخبر
واجاز **وبه يعني** كذا في تاييض الجاهع الكبير وانما كفى في الغلظة وفي
الفتاوى والبرازية **واجموا انه** اي الكفيل اذا قال بطريق **الاخص**
بان يقول انا كفل بالفلان علي فلان **حاز** كذا في الخلاصة **ولا**
ما نأت كالوديعة والمستعار والمستاجر ومال المضاربة والشركة
ولا بالمبيع قبل القبض **والرهون** به والقبض لان من شرط صحة
الكفالة ان يكون المكفول به مضمونا علي الاصيل بحيث لا يمكن ان
يخرج عنه الا بدفعه او دفع بدله ليتحقق معنى الضم فيجب علي
الكفيل والامانات ليست بمضمونة والمبيع قبل القبض ليس
بمضمون بنفسه بل بالثمن كما مر وكذا الرهن ليس بمضمون بنفسه
بل بسقط الدين اذا هلك فلا يمكن ايجاب الضمان علي الكفيل في هذه
الصور لعدم وجوده علي الاصيل **وغرمها** اي الكفالة **تسليمها** اي
تسليم الامانات والمبيع والرهون فان كانت قائمة وجب تسليمها
وان هلك لم تجب علي الكفيل شي كالكفيل بالنفس **وقيل ان وجب**
اي تسليمها علي الاصيل كالعارية والاحارة **حازت** اي الكفالة **به**
اي بتسليمها والا اي وان لم تجب تسليمها عليه كالوديعة فلا اي
لا يجوز الكفالة بتسليمها **وتقع** اي الكفالة بالثمن لانه دين صحيح مضمون
في المشتري والمقصود والمقبوض **علي رسوم الشراء والمبيع** بيعا
فاسدا فانها مضمونة حتي اذا هلكت عنده تجب الضمان عليه
فيمكن ايجابه علي الكفيل **وتقع بالحراج** لانه دين مطالب به من جهة
العباد فضاء كسائر الديون بخلاف الزكاة في الاموال الظاهرة
والباطنة لان الواجب فيها فعل هو عبادة وهو المال محله ولهذا
لا تؤخذ من تركه بعد موته الا بوصية **والنوايب** قيل هي ما يكون
حقا كحجرة الحارس وكري النهر المشترك والمال الموقوف يتجهز

المشرك والمال الموقوف بغير الجش وقد الاسرجه وقيل في ما ليس
بالجشيات التي في زماننا باحدا الظلمة فيرجح فان اريد الاول
جارت الكفالة بها اتفاقا لانه واجب مضمون وان اريد الثاني
ففيه اختلاف الشايع **والغرض** في النوايب الا ان الغرض ما
يكون راتباً والنوايب ليست كذلك وانما يوظفه الامام عند
الحاجة اذ لم يكن في بيت المال شي وقيل في ان يتبع احد الشرايين
من الغنمة بنيه وبينه ما يرضه فيضمنه شخصاً لانها واجبة
والدرك وقد مر بيانها **والشجة** وهي الجراحة والكفالة بها
ان يقول كفلت بموجيها وهو الارش **وقطع الاطراف** اذ لم
سوجه المقاصد بل الدية اذ الواجب حينئذ مال واجب الاداء
قال ادفع اليك او قضيه لا يكون كفالة الا ان يذكر ما يندى عليه
الالتزام او **عقل** قال في الخلاصة وفي فتاوى النسخي لو قال
الدين الدين الذي لك علي فلان انا ادفعه اليك او قضيه لا يكون
كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام بان يقول كفلت او ضمت
او علي اولي امالوقال بغيره يكون كفالة بخوان يقول انا لم يودنا
فانا اودي ببيع **المطالب** **مطالبة الاصيل** مع **الكفيل** لان مقهور
الكفالة وهي ضم دمة ابي دمة في المطالبة يقتضي قيام الدمة لا
لا البراء عنها الا اذا شرط البراءة فيكون اي الكفالة ح حواله
اعتبار للمعني **ان الحواله شرط عدم البراءة** اي براءة المحيل
كفالة وله ايضا **مطالبة احدهما ولو بعد** **مطالب الاخر** لان
مقتضاها الضم لا التملك بخلاف المالك اذا اختار احد الفأ
صبيين حيث يضمن التملك فيه منه اذا قضى العاقل به فلا
يملك التملك من الثاني **كفاليك** عليه اي قال كفلت بمالك
عليه فان يرضه اي الطالب على الفلز **اي الالف الكفيل** لان
الثابت بالبرهان كالثابت بالبيان **ولا اي وان لم يرضه**

العلمية اي الالف الكفيل لان الثابت بالبرهان كالثابت بالبيان
ولا اي وان لم يرضه صدق **الكفيل** **فما يرضه** مع **بينه** لانه منكر
لزيادة **الاصيل** في **الزائد** عليه في حق الكفيل يعني ان اعترف
الاصيل بالزائد على ما افتر به الكفيل لم يصدق على الكفيل لانه اقرار
عليه الغير ولا ولاية له عليه بل يصدق في حق نفسه **كفيل باسمه**
يعني يجوز الكفالة باسم المكفول عنه وبلا اسره لاطلاق قوله عليه
الصلاة والسلام الزعيم غارم فاذا كفل باسمه وادي **رجع** عليه
اي على المكفول عنه **ما ادي اذ الله** **ما صبحه** لانه في دينه باسمه
فيرجع عليه واذ ادي خلافه يرجع بما ضمن لا بما ادين لو كفل بالحياء
وادي الزينوف دية باسمه ويجوز من له الدراهم يرجع على المكفول
عنه بالحياء ولو كفل بالزيف وادي الجهاد يرجع عليه بالزيف
لان رجوع الكفيل على الكفالة وانما يرجع عليه في ملكه بالاداء
كان منفرحاً بما يدخل تحت الكفالة بخلاف الماسورة باذا الدين
فانه يرجع بما ادي اذ لا يجب عليه شيء في ملكه بالاداء لو كان منفرحاً
فيرجع بما ادي **ولا يطالب به** اي الكفيل المكفول عنه بالمال **فصل الاداء**
لبي المكفول له لانه لا يملك ما فيه دمة المكفول عنه قبل الاداء ويملكه
بعده **فيرجع** **يد** **ولم** اي بدون اسره **يرجع** بما ادي لانه يتبرع
فيه وان وصليه **اجاز** اي المكفول عنه بعد العلم لان كل كفالة تتعقد
غير موجبة للرد لا تتقلب موجبة كذا في العناية **قال اضم** **الف**
كفالت على قضن **فادى** لم يرجع عليه **الاداء** **قال** **عز** كاسر في الكفالة
في النفس **فان لزوم** اي لزم الطالب الكفيل المكفول عنه **وان حبس**
ما يصار الكفيل بحبس **حبس** اي هو المكفول عنه اذا لم يملكه بالحق
الان جرحه فيجزي بمثل **اي لا يطالب الاصيل** ان قبل اي الاصيل الا
بما اي الاصيل الكفيل **مما** **واحد** اي الطالب عليه اي الاصيل
فما **لانه الاصيل** والكفيل تابع **بلا عتس** فيها لانفسه

دينه باسمه فيرجع عليه واذ ادي
رجع بما ضمن لا بما اديتم

بتبعة الاصل الفرع **مصرحاً** ولو ابرأه الطالب **الكفيل** فقط **بر**
دائم **فيل** اذ لا ين عليه لحتاج الى القول بل عليه المطالبة وهو يتقسط
بالابراء **لو ذهب الدين له** اي الكفيل ان كان غنياً **او تصدق عليه**
ان كان فقيراً **بشرط القول** كما هو حكم الهبة والصدقة اذ هبة
الدين لغیر من عليه الدين تقع اذا سلب عليه والكفيل سلب على الذي
في الجملة كذا في الكافي **وبعد** **له الرجوع على الاصيل** كذا في التواريخ
صالح **احدهما** من الاصيل او الكفيل **الطالب عن الف على حسنة** **بر** اي
الاصيل والكفيل لان اضاف الصلح الي الالف الذي وهو على الاصيل
عن الحسنة وابرأته توجب براءة الكفيل **وان اداها الكفيل رجع**
الاصيل بها اي تحسنة اداها ان كفلاً **بامر** اذ بالاداء يملك ما في ذمة
الاصيل فاستوجب الرجوع **ولو صالح على جسد** **الرجوع** **بالالف**
مبادله فكذلك ما في ذمة الاصيل فيرجع بكلاً ما عليه **صالح** اي الكفيل
عن موجب الخطأ لم يبرأ الاصيل لان موجبه المطالبة وابرأ الكفيل
عن الا يوجب الا برأ الاصيل **قال الطالب للكفيل يبرئ الى من له**
رجوع على الاصيل لانه اقرب منه بقبض المال من الكفيل لانه اسند البراءة
الي الكفيل وعيهاها الي نفسه بقوله الي والبراءة التي اتت اوها
الي الطالب لا تكون الا بالايضا فكان هذا اقراراً بالقبض منه فخرج
ان كانت الكفيل بامر **و** **في ابرأه** **لكن** **لا يرجع لانه** **ابرأه**
منه بالقبض من الكفيل **واختلق** **في بريت** يعني اذا حال الطالب
للكفيل بريت ولم يقل الي فهو ابرأ عند محمد وعند ابى يوسف
بالقبض هذا كله اذا غاب الطالب **وان كان حاضراً يرجع عليه**
البيان لصدور الاجمال عنه لا يقع تقليق البراءة منها **اي من المكاتب**
بالشرط مثل اذا جاء عند فانت بري منها لان في الابرأ يعني التملك
كالاجر عن الدين وهذا على قول من يقول بثبوت الدين على الكفيل
ظاهر ما على قول من يقول بثبوت المطالبة فقط فلان فيما نيك

المطالبة وهي كالدين لانها وسيلة اليه والتملك لا يقبل التعليق
بالشرط **وقيل** يصح لان الثابت فيها على الكفيل المالك لا الدين في
الصحيح فكان استعاطا محضاً لطلاق والعقاي وقيل اذا كان الشرط
مما لا تنفع فيه للمطالب اصلاحاً اذا حاضراً عند الايجور واذا كان م
ملاياً مستعاراً فاضيه يقع للمطالب بكونه اذا كفل بمال والتسري وقلا
ان واقتك به عندا فانا بري من المال فقبل الطالب فوما للكفيل
في الغد فهو بري من المال كذا في العاقبة ما في الكفيل قبل الاجل **حل**
اي الدين عليه **فان ادي وبرت** **لم يرجع على حوله** لان الكفيل
الترم الدين موحداً فلو رجعوا بالاجل وهو اكثر من المجل في المال
ليكون رخوا **وان مان المطلوب قبل الاجل حل عليه الاجل فقط وان**
ما ادي الكفيل والمكفول عنه **فالطالب ياخذ منه** **اي الترمين** **بشأ**
لان دينه ثابت على كل واحد منهما كفي حال الحياة **لا يبرأ الاصيل**
ما ادي الكفيل ليدفعه الي طالبه **وان لم يعطه طالبه** **اذ تعلق به**
من على احتمال قضايه الدين فلا يجوز الاسترداد ما بقي هذا الاحتمال
كن على **سكانه** **ودفعها الي الساعي** **واي يرجع** اي الكفيل **به**
اي بالمال الذي قبضه الكفيل من المطلوب قبل ان يعطى الطالب **طالبه**
اي للكفيل لانه ملكه بالقبض فكان الرجوع بدل ملكه **وتدب** **وده** اي
الرجوع **على ارضيه** وهو الاصيل **فيما يتعين بالتعيين** كالخطة والشعر
وهذا اذا قضى الاصيل الدين وهو قول ابى حنيفة **فمنه** **انه تصد**
به **وقلا يطيب له الرجوع** وهو رواية عنه **امر كعمله يتبع العينة**
فصل في البيع للكفيل والرجوع الذي حصل للبايع يكون عليه اي
الكفيل لا للاصيل **بريانه** ان الاصيل امر الكفيل **بالعينة** وهو
ان يقول له انك من الناس نوعاً من الاقضية ثم يبعه فيما
رجحه البايع منك وحسوته انت فعلى وهو ياتي الي تاجر
فيطلب منه القرض ويطلب التاجر الرجوع **وتخاف من الربا**

فبيعته الشاخر ثوبا يساوي عشرة مثاقيل عشرة عشرية فبيعه في
السوق بعشرة يحصل له العشرة وتجب عليه للبائع خمسة عشر
الي اجل او يقرضه خمسة عشر درهما ثم يبيعه المقرض ثوبا
يساوي عشرة مثاقيل عشرة عشرية فخذ الدرام التي اقرضه على انها
من الثوب فيبقي عليه خمسة عشر مثقالا فاذ فعل ذلك نفذ
عليه والرخ الذي ربحه الشاخر يلزمه ولا يلزم الامر شيئا منها
من لما خسره كما قاله بعضهم نظرا الي قوله عياقنا للوجوب
فلا يجوز كما اذا قال رجل بالغ في السوق فما خسرت فعلي واما
توكيل بالشرا كما قاله بعضهم نظرا الي الامر به فلا يجوز ايضا لاجل
نوع الثوب ومثله ويسمي هذا النوع من البيع عينة لما فيه من
السلف يقال باعه بعينه اي نسيه ذكره الزيلعي **فعل بما ذاب له**
او قضى له عليه او بالزينة اي كفيل رجل لرجل بما ذاب له عليه
الاصيل يعني المدعي عيا الكفيل ان له عيا الاصيل **كذا ارد** اي لم يقبل
برهانه عيا الكفيل حتى يحضر الغائب فيقضي عليه لان شرطه
وجوب المال عيا الكفيل القضا بالمال عيا الاصيل وهو لم يوجد كونه
غائبا **وهذا ان له عيا زيد الغائب** **كذا اجهد الكفيل حتى عيا الكفيل**
لانه المدعي ههنا مال مطلق فامكن اثباته ابتداء بخلاف ما تقدم
فانه مفيد بكون المال مقضيا به عيا الاصيل **ولو ادعى بامر وقضى**
عليه لان الكفيل بامر بترع ومعاوضة انتها وبعين امر
بترع ابتداء وانتها فلفظا احدهما لا يكون قضا بالآخر فاذا
قضى بامر بالامر ثبت وهو يتضمن الاقرار بالمال فيصير مقضيا
عليه والكفالة بغير امر لا تنسح حابيه لان صحتها تقتضي
قيام الدين في يوم الكفيل فلا تتعدى عنه وفي الكفالة
بالامر يبيع الكفيل بما ادى عيا الامر **فان كان المدعي**
للسبع واقرار منه بان لا يوق له في البيع حتى لا يجوز بعدها

دعوى ملكية كتبت شهادته في **صكك كتب فيه باع ملكة او باع بيعة**
ناقد اما قافانه ايضا تسليم للسبع واقرار منه بان لا يوق له في البيع
لاكتساب شهادته **في صكك بيع مطلق** عن قيد الملكية وكونه نافذا
بانا فانه لا يكون تنسلا بل تنسج بعده دعوى الملكية اذ ليس فيه
ما يدل عيا اقراره بالملك للبائع لان البيع قد يصدر من غير الملك
ولعلم كتب الشهادة ليحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه
مفيد بما ذكر كتبت شهادته **عليه اقرار العاقد** من قافانه ايضا
لا يكون تنسلا اذ لا يتعلق به حكم واما هو مجرد اخبار ولو احب
بان فلانا باع شيئا كان له ان يدعيه قال ضمنه **لك اني شهر**
وقال الطالب حلالا لقول للمضامن يعني اذا قال الكفيل للطالب
ضمنت لك عن فلان العالي شهر فلا تظالم الي الا ان وقال الطالب
هو حال فالتقول للكفيل **وعكس** في لك عيا مائة الي شهر اذا قال
الاضر حلالا والفرق ان الكفيل لم يقرب بالدين اذ لا دين عليه في
الصحيح كما مر مرارا بل اقرار مجرد المطالبة بعد الشهر والطالب
يدعي عليه المطالبة في الحال وهو منكر فالتقول له والمقر اقراره بان
ثم ادعي حقا لنفسه وهو تلخير المطالبة الي شهر فلا تقبل قوله
بلا بينة **لا يوجب ضمان الدرك اذا استحق البيع قبل الغض** **عليه**
بالمثل لان البيع لا ينتقض بمجرد الاستحقاق مالم يقض بالتمن عيا
البائع فلا يجب رد الثمن عيا الاصيل فلا يجس عيا الكفيل **قال لاضر**
هذا الطريق فانه امن فسلكته واحتد ماله لم يضمن ولو قال ان كل
مخوف احتد ماله فانا ضامن وباتي السيلة بما لها ضمن وصار الا
ان الغرور رايا يرجع عيا الغار اذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة
او ضمن الغار صفة السلامة للمغرور نصا حتى لو قال الطالب هو
لصاحب الحنطة في الدلو فخلها في الدلو فذهب من ثمنه ما
كان فيه الي الماء والطحان كان عالما به يضمن لانه صار غارا في ضمن العقد

العقد خلاف السيلة الاولى لانه ثمة ما ضمن السلامة حكم العقد وهذا
العقد يقتضي السلامة كذا في العمادية **فصل في الدين على اخر فكل**
احدهما لصاحبه بنصيب لم يخرجه يعني اذا كفل احد الشريكين لصاحبه
بنصيبه من الدين لم يخر لانه لو انصرف الى نصيبه يكون قسمته الذي
وهو باطل ولو انصرف الى الشايع يكون ضمانا لنفسه فلو قضي الحكم
بحكم الضمان له ان يسرد للاداء بعقد فاسد كمرور او ادي متبرعا
جاز لان التبرع لم يتم الا بالقبض وبه يصير عينها وتبين نصيب شريك
لصيرورته عينيا فعمله كمر كذا في الوجيز شرح الجامع الكبير
وعليهما دين لاخر بان اشترى عبدا بالف وكفل عن الاخر جاز
لعدم المانع ولم يرجع على شريكه الا باادي زايدي **النصف** لان كل منهما
اصيل في النصف وكفيل في النصف فيما يوده ينصرف الى ما عليه
اصالة اذ لا معارضة بين ما عليه اصالة وبين ما عليه كفالة
لان الاول دين ومطلوبة والثاني مطالبة فقط واما الزايدي فيتم
الي ما عليه كفالة ولو انه دفع في النصف عن صاحبه كان لصاحبه
ان يرجع عليه بان يجعل المودي عنه لان المودي فايبه واذا ثابته
كاد آبه فيودي الى الدوم كغلاشي **عن رجل بالثمان وكفل له**
اي بذلك الشيء عن الاخر بامر يعني اذا كان على رجل الف درهم
مثلا فكل عنه رجلا ان كل منهما تجب عليه على الاقرار ان كفل كل منهما
عن صاحبه بما لزمه من الكفالة اذ الكفالة بالكفيل جازة **فما اذا**
اي احدهما رجع بنصفه على شريكه ثم يرجعان على الاصيل **وارجع**
هو بالكل على الاصيل لان ما عليهما مستويان بلا ترجيح اذ الكل كفالة
فيكون المودي شايعا بينهما فيرجع بنصفه على شريكه اذ لا يودي اليه
الدور هذه اذ كفل كل منهما عن صاحبه بالجميع **واما اذا كفل كل منهما**
بالنصف ثم كفل كل عن صاحبه ففي كفتلهم اي بالسيلة الاولى
في الصحيح حتى لا يرجع على شريكه بما ادي ما لم يزد على النصف

وكذا وكفلا عن الاصيل بالجميع معا ثم كفل كل عن صاحبه لانه الذي يتم
عليهما بنصفين فلا يكون عن الاصيل بالجميع اذ كفل كل واحد عن الاصيل
بالجميع متغا فئاته **عن صاحب النصف لما ذكره** من ان الطالقات
المال كله على الاصيل والاخر ككفيل لا يوجب براءة الاصيل بقي
اي الشريكان شركة معا ومنه ولا يرجع حتى يوفى المدين **صان**
لما ذكره في كفاية الرجلين **كتاب** عبده بعقد بان قال كفتل كما
لف الي سنة مثلا وكفل عن صاحبه جاز **استحسانا** والقياس ان لا
يجوز لان فيه كفالة المكاتب والكفالة بيد الكتابية وكل منهما
بانفراذه باطل عند الاجتماع اذ ليس وصار كما اذا تعاقبت كفتلها
فانه باطل ولهذا قال بعقد وجه الاستحسان ان تصرف الانسان
تفجحه بخدر الامكان وقد امكنه ههنا بان يجعل كل المال على كل
منهما في حق نفسه وعمق الولي وحق نفسه وعتق الاخر
معلقا بادايه لان معنى قوله كفتل كما بان ادبنا الف درهم
فاتما حران فكانه قال لكل منهما ان ادبنا الف فانت حر فيكون
عتق كل واحد معلقا باداء الف ولا يحصل عتقه باء انفسه
اذ الشرط يقابل الشروط جملة ولا يقابله اجزا فيطالب الولي
كل منهما بالجميع المال بحكم الاصلالة لا الكفالة فايهما ادي عتق وعتق
الاخر تبعاله كما في ولد المكاتب **فما ادي احدهما رجع على الاخر**
بنصفه قبل ان يودي لشيء **لصاحب** فله ملكه وبر المعتقد من النصف
لانه لم يرض بالمال الا ليكون وسيلة الى العتق ولم يبق وسيلة
فيسقط النصف ويبقى النصف على الاصل لان المال في الحقيقة متقابل
برقيقته حتى يكون موزعا متقسما عليهما وانما جعل على كل منهما بالجميع
الضمان فكان ضروريا لا يتعدى عن موضعهما واذا عتق استغنى
عنه وانتفى الضرورة فاعتبر متقابلا برقيقته فلهذا بينت في

الدين على رجل غلب ثم علم الغائب فقبل صحة الحوالة كذا في الحاشية
وإذا تمت أي الحوالة **برجع المحيل** عن الدين يقول المحال عليه لأنه
الحوالة المتكاملة وهو يقتضي فزع دمة الاصيل لأن من المحال
نفا الشيء الواحد في محلين في زمان واحد **يرجع عليه المحال** لا يفتقر
لأنها مقيدة بسلامة محقه لأنه المقصود فيرجع عند عدم السلامة
ويبين التوهم بقوله **بموت المحال عليه مغلما** وحلفه حال كونه **مكررا**
ولا يبينه عليها لأن العجز عن الوصول إلى حقه يتحقق بكل منعه وهو
التوهم حقيقة وعندها هذا وثالث وهو أن يحكم القاضي بطلا
في حياته **نقص** أي الحوالة **بالدراهم المردوعة** يعني إذا ودع رجلا ألف
درهم وحاله به عليه أخرج لأنه أقدر على التسليم فكانت أول
بالحوار ونقص أيضا بالدراهم **المقصوبة** أي الدراهم التي خصها
المحال عليه من المحيل **وبالدين** الكائن للمحيل على المحال عليه **وتنظر**
أي الحوالة **بهلاك الأول** أي الوديعة لتقيد الحوالة بها لأنه ما
الترم إذا الامتثال **بما يستحقها** لأنها كهلاكها وبير الحكم ما
يخلفها المودع ويعود الدين على المحيل ويتطل أيضا **استحقاقه**
الثانية أي الدراهم المقصوبة لعدم ما يخلفها **وتبطل العاصم** ويعود
الدين **لا يهلكها** أي لا يتطل الحوالة بهلاك الثانية إذا كانت
أي في هلاكه **وفاء** أي ما بقي بمال الحوالة أذ يكون الضمان قائما ما
المقصوبة **فيها** أي في هذه الصور المعدودة لا يطل **المحيل**
المحال عليه بالعين أو الدين الذي قيدت الحوالة به لتعلق حقه
المحال له بها **ولا يقدر المحال** لأن يدفعها إلى المحيل يعني كالأصل
المحيل مطالبة المحال عليه لا يملك المحال عليه أيضا أن يدفعها
إلى المحيل حتى لو دفع صارضا من المحال له لأنه استهلك ما تعلق
به حق المحال له **مع** أي **المحال** أسوة لغرض المحيل بعد موته يعني
أن هذه الأموال إذا تعلق بها حق المحال كان ينبغي أن لا يكون المحال

أسوة لغرض المحيل بعد موته كما في الرهن مع أنه أسوة لغرض المحيل
الذي بيد المحال عليه للمحال والدين الذي له عليه لم يصير ملوكا للمحال
يقعد الحوالة لا يدا وهو ظاهر ولا رغبة لأن الحوالة ما وضعت
للمتلك للمتعامل فتكون بين الغرما وأما الرهن فذلك الرهن
يدأ وحسباً قيسيت له نفع اختصاص بالرهن شرعاً لم يثبت له
فلا يكون لغيره أن يشاركه فيه **خلاف الحوالة المطلقة** أي الحوالة
أما مطلقة أو مقيدة أما المطلقة فيع إن يرسلها ربا لا يقيد
بدين له أي المحال عليه ولا يعين له في يده أو يحيل على رجل ليس له
دين ولا في يده عين له وأما المقيدة فيع أن يكون المحيل مال عند
المحال عليه من وديعة من المال الذي له عليك وقبل المحال حصلت
عليك الطالب بالألف الذي له على علي أن تؤديه من المال الذي
عليك وقبل المحال عليه فلما بين حكم القيدة أراد أن يبين حكم
المطلقة بأنه مخالف له حيث يطل فيها المحيل المحال عليه بالدين
أو الدين ويقدر المحال عليه أن يدفعها إلى المحيل إذا تعلق حق
المحال عليه بما عنده أو عليه بل حقه في دمة المحال عليه وفي دمة
سعة **لا يتطل ما عند من العين** كالمقصوب والوديعة **أو**
من الدين سواء كانت الحوالة مطلقة أو مقيدة أما الأول فلأن الإطلاق
ينافي بتعلق الحق بخصوصيات ما عنده أو عليه والبطل بطلقة
وأما الثاني فلأن المحيل ليس له حق الاحتفاظ المحال فان دفع إليه
المحال عليه فقد دفع ما تعلق به حق المحال فيضمن المحال عليه
لا يقبل قول المحال حصلت دين **أو عليك المحال عليه** إذا طلب مثله
في الحال يعني رجل أحال رجلا على آخر بألف فدفعه المحال عليه إلى المحال
ثم طلب الألف من المحال فقال المحيل حصلت بألف كافي عليك
والمحال عليه أنكره فالقول له لا المحيل ولا يكون الأقرار من المحال عليه
بالحوالة أقرا منه بالدين عليه ولا قبول الحوالة دليلا على أن عليه

ديا لان الحوالة نصح وان لم يكن للمحيل على المحال عليه دين ولا قول **الحال**
للمحيل اذا طلب احلني بدين لي عليك يعني اذا قال المحيل للمحال اعطني
ما قبضته من فلان فاني احللك لغت بضم لي وكنت وكيلي في قبضه فقال
المحال احلنتني بدين لي عليك فالقول للمحيل لان المحال يدعي عليه
الدين وهو منك فالقول للمحلر فلا يكون الاقرار من المحيل بالحوالة
واذا امس عليها اقرار منه بان عليه دين المحال لان لفظ الحوالة
يستعمل في الوكالة **غير المحال** اذا ادعى المحيل **فالمقبل** لاحتمال عود المطالبة
الي المحيل بالتوابع **احال غريبه** على رجل **عيا** ان يعطيه من ثمن داره اي من
دار المحال عليه فقبل **صحت** الحوالة لانه احاله بما يقدر على ايفائه لانه
يملك بيعها ولا **يجوز** على البيع لعدم وجود الادا قبل البيع ولو بلغ **يجوز**
الاداء التحقق الوجوب ولو **احال** عيا ان يعطيه من ثمن دار المحيل اي
لا يصح لانه لا يقدر على بيعها **الا اذا امره** بالبيع فحينئذ يصح لوجود
القدر على البيع **والاداء** باع **مشرط** ان يحيل على المشتري بالثمن غريبه
اي للبايع **بطل** اي البيع لانه بشرط لا يقتضيه العقد اذا الحوالة في
العادة تكون على الاملا والاحسن قضا قضا ركش شرط الجودة **كسر**
السفينة هو بضم السين وفتح التاء واحدة السفن تغريب سفينة
وهي شيء محكم وسري هذا القرض به احكام امره وصورته ان يدفع
الي تاجر مبلغا فترض اليه فعه اليه صديقه في بلد اخر ليتقيد
به بسقوط خطر الطريق **كتاب** **المضاربة** وجه
الناسبة بين الكنا بين ظاهرها وجود معنى نقل المالك الحوالة
والمضاربة في الجملة هي لغة مفاعلة من الضرب في الارض وهو
السير فيها اسم هذا العقد بها لان المضاربة يسير في الارض
غالب لطلب الربح **وشرعا** عقد **شركة** في الربح بمال من رجل **وعمل**
من رجل من اخر **وركنها** **الاجاب** بان يقول ربه المال دفعت هذا
المال اليك مضاربة او معاملة او خذ هذا المال واعمل به عيا ان ما

رزق الله تعالى بيننا مضغان او خذ ذلك من الالفاظ التي نثبت بها
المضاربة **والقول** بان يقول المضارب فقلت **وهي** **انواع** الاول
انها **انواع** اول لان قبض المال بان يقول ما لكه لاعلي وجه المبادلة
والوثيقة بخلاف القروض عيا سوم السوالاته قبضه بدلا وتختلف
الرهن لانه قبضه وثيقه **وتوكيل عند عمله** لانه يتصرف فيه له
مره حين يرجع بما حقه من العهدة عيا وبالمال **وشركة** **لن** **سرخ** لانه
يعمل بالمال والعمل يشتركان فيه **وعقوب** **ان** **حالف** لتعديده عيا مال
غنية فيكون ضمانا **ولو وصلة** **اجاز** **بعد** اي المضارب اذا اشترى
ما في ثمنه ثم باعه وتصرف فيه ثم اجاز ربه المال **بمخر** وكذلك
الشئع **والاجارة** **فاسدة** ان **فسدت** فان الواجب للمضارب فيها
اجر **المثل** كالاجارة الفاسدة وهو بدل عمله لانه لا يستحق السعي
المعنى ولم يرضى بالعمل **فان** **فجبت** **اجرا** **المثل** **فلا** **يرج** **حينئذ** لانه يكون
يكون في المضاربة الصحيحة **ولما** **فسدت** **صارت** **اجارة** **بل** **اجر**
عمله **كما** **هو** **حكم** **الاجارة** **الفاسدة** **مطلقا** اي سواء ربح ام لا **لا** **يلزم** **بإدائه**
على **الشروط** **كما** **هو** **حكم** **الاجارة** **الفاسدة** **وقدم** **ولا** **ضمان** **فصلها**
اي المضاربة الفاسدة **كالصحيحة** لانه امين فلا يكون ضمانا **واما**
دفع **الي** **اي** **احر** **ومشرط** **الربح** **لان** **لك** **فبضاعة** **وشرطه** **للمعامل**
تقوض **واما** **غير** **اسلوب** **الوقاية** **حيث** **لم** **يعد** **البضاعة** **والقرض**
في سلك الاندفاع وغيره لما يرد عليه من قول صدر الشريعة ان
المضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فكيف تكون بضاعة
او قرضا **ومشرطها** **ثلاثة** **الا** **كون** **راس** **المال** **من** **الائمان** **ولا** **يصح** **الا**
بالنفع **به** **الشركة** لانهما تغير شركة بمحصل النفع فلا بد من مال
نفع به الشركة وهو الدرهم والدينار والفلوس النافعة كما ساء
ولو **دفع** **عرضا** **واسر** **بيعته** **وعمل** **مضاربة** **في** **ثمنه** **فقبل** **لانه**
لم ينفق المضاربة الي العرض بل الي ثمنه وهو ما نفع به المضاربة

والإضافة إلى المستقبل يجوز لها وكالة أو ودعية أو اجارة فلا يمنع
شي منها الاضافة اليه والثاني كونه عينا لا دين لان المضارب
امين امتد اذا تصور كونه امينا عليه من الدين فلو قال اعلم
بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجوز تخلف مالوك
له دين عما قال فقال اقتض مال من فلان واعمله مضاربة
حيث يجوز لانه اضاف المضاربة الى زمان القبض والدين في
يصر عينا وهو يصح ان يكون رأس المال والثالث تسليمه الى
المضارب حتى لا يبقى لرب المال فيه بدل لان المال يكون امانة عنده
فلا يتم الا بالتسليم اليه كالودعية بخلاف الشركة لان المال في الشركة
من احد الجانبين والعمل من الجانب الاخر فلا بد ان يحصل المال
للعامل ليتمكن من التصرف فيه واما العمل في الشركة فمن الجانبين
فلو شرط خلوص اليد لاحدهما لم تنفذ الشركة لان مقتضى شرط
وهو العمل منهما **فشرط العمل عيارا في مال لا يفسدها** اي ان يشترط
يعمل المالك مع المضارب فسدت المضاربة لان هذا الشرط يمنع
عن تسليم المال الى المضارب والتخلف بين المال والمضارب شرط
صحة العقد فباياه كان مفسدا ضرورية **والرابع كون رأس**
المال معلوما ليلا يقع في المنازعة **شبهه** بان يعتقد اعلى قدره
معين من مال يقع به الشركة **او اشارة** كما اذا دفع مضاربة الى
رجل درهم لا يعرف قدرها فانه يجوز ويكون القول في قدرها
وصفتها للمضارب مع عيینه والبينة لانه الزم للمالك والخامس
كون نصيب المضارب من الزم معلوما عنده اي عند العقد
لان الزم هو العقود عليه وجهاته توجب فساد العقد **ساد**
نحوه في الزم بينهما بحيث لا يستحق احدهما دراهم سواء قطعه
الشركة في الزم لاحتمال انه لا يحصل من الزم الا قدر ما شرط له واذا
اتفق الشركاء في الزم لا تحقق المضاربة لانها جوزت على خلاف

القياس بالتص بطريق الشركة في الزم فيقتصر على مورد النص **ففسد**
شرط من زيادة قدر معين لاحدهما فله **احرم** لانه لم ير من العمل
مجانا ولا سبيلا الى السبي الشرط للفساد فيصار الى اضرار المتضمن
ومرة والزم لرب المال لانه مما ملكه **لا** اي يفسد المضاربة **شرط**
جهالة الزم كالوقلا لك نصيب الزم او ثلثه او ربعه لما مر ان الزم
هو العقود عليه فجهالة تقصد العقد **وعجزه** لا اي عجز ذلك من
الشرط الفاسدة لا يفسد المضاربة **بل يبطل الشرط** كاشتراطه
الخسران على المضارب لانه جزها لك من المال فلا يجوز ان يلزم
غير رب المال لكنه شرط زائد لا يوجب قطع الشركة في الزم والجهالة
فيه فلا يفسد المضاربة لانها لا تقصد بالشرط الفاسدة كالوكالة
ولان صحتها تتوقف على القبض فلا تبطل بالشرط كالمسألة **واذا**
صح **فله** اي للمضارب **في مطلقها** وهو لم يفسد بمكان او زمان
او نوع من التجارة نحو ان يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة
ولم يزد عليه **البيع مطلقا** اي ينفذ او نسيه لا باجل **للعقد**
الحجار كعشرين سنة وله ايضا **الشرط والتوكيل** اي بالبيع والشرا
والسفر **والا بضع** وهو دفع المال بضاعته ولولرب المال وسياتي
انه لا يبطل المضاربة **والادباع** **والرهن** **والادباعات** **والاستيجار** **ولا**
حيا **اي** قبول الحوالة **بالتن** **مطلقا** اي على الايسر والاعسر لان
كل ذلك من صنيع التجار **لا المضاربة** عطفت على البيع في قوله فله
في مطلقها البيع اي ليس له فيه ان يضارب مع الغني **الا باذنه**
او باعل **برأيه** لانه الشئ لا يستتبع مثله لاستوائهما في القوة كما
كالوكيل لا يملك التوكيل بخلاف المستعير والمكاتب لانها يملكان
الاعارة والكتابة لان الكلام في التصرف نيابة واما يتصرفان
على المالكية لا النيابة اذ المستعير ملك المنفعة والمكاتب صار
خادما والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التصريح به او

او التفرغ العام اليوم والامداع والابضاع دون المضاربة فتشتمل
ولا يفيدون ايمالا دن واعمال برلك في الاقرض **الاستدانة** نحو ان يشتري
بجسارهم الغرض وهو الرخ اما الدفع مضارب يفتن صبيعه وحدا
الشركة والخلط بمال نفسه فيدخل تحت هذا القول وفتح على الاستدانة
بقوله **قلوا اشتري بها مالها** اي المضاربة ثوبا وقصر بالمال او حصل متاع
المضاربة من موضع الى اخر بماله لا بما له **اي يفتن** تلك القول كما هو متعارف
لانه استدانة في حق المالك بلا ادفعه انما قال بالمال لانه اذا قصر بالتشا
فحكمه حكم الصنع وان صبغة امر فشررك بما زاد ودخل في العمل
بما لك انما قال امر لانه ان صبغة اسود لم يدخل تحت عمل برلك
عند امر حبيفة رحمه الله تعالى لما مر ان السواد عيب عنده
تخلاف سائر الالوان **الخلط** اي خلط مال المضاربة بمال نفسه
قلا يفتن اي اذا دخل في عمل برلك لا يفتن المضارب **بما** اي يصنع
امر وبالخلط لانه فعل باذنه **ولم حصه صبغة** ان بيع وجمد
الشوب في مالها يعني يصير المضارب شركا في الثوب للمضارب
الثوب الابيض من مال المضاربة **ولا يفتن** وعطف على قوله لا يفتن
اي ليس له في مطلقها تجارة بلدا وسلعة او وقت او شخص
عينه المالك لانه لم يرد الثوب الا بتقويضه فيتعبد بما فرض اليه
وهذا التقيد مفيد لان التجارة تختلف باختلاف الامكنة والوقت
والاوقات والاشخاص وكذا ليس له ان يدفعه مضاربة الى
من يخرج به من تلك البلدة لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في
هذا المال في غير هذا البلد فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا
فان كان نجارا وان حرم الي عيني ذلك البلد فاشترى او اشترى
سلعة غير ما عينه او في وقت غير ما عينه او باع مع غير ما عينه
من وكان ذلك له وله رحمه **عليه** حسنة لانه يفتن في مال
غيره بغير امره وان لم يتصرف فيه في رده الى البلد الذي عينه

بري من الضمان لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق ورجع المال مضاربا
على حاله لان المال باق في يديه بالعقد السابق **ولا** اي ليس له ايضا **فتح**
من مالها وعن ابو يوسف انه يزوج الامه لانه من الاكساب اذ
يغتني به المهر وسقوط النفقة من مال المضاربة ولها انه
ليس من التجارة والعقد لا يضمن الا التوكيل بالتجارة فلا يملكه
وان كان اكثريا كالكسابة والاعتاق مما مضى فبئس **والضارب** **يفتن**
عرب المال بقرابة او عيني بان قال ان ملكته فهو حر لان المضاربة
اذن تصرف يحصل به الرخ وهذا انما يكون بشرط ان يملك بيعه به
وهذا ليس كذلك **ولا من يفتن** عليه اي المضارب **كان في مال** **الفتح** لان
نفيه يفتن عليه فيفسد نصيب رب المال **فان فعل** اي اشترى من
يفتن على واحد من **ما** اي شراء لنفسه دون المضاربة لان الشر
في وجه نفاذ اعلى الشراء بغيره عليه كالوكيل بالشراء اذا خالف
وان لم يكن **من** **مع** اي شر من يفتن عليه لا انتقا الفسدة **فان ظهر**
اي شر **بريادة** فبئس بعد الشراء **عنى** حفظ اي المضارب من العبد
لانه ملك فريه **ولم يفتن** للمالك شيئا لانه انما عتق عند المالك لا يفتن
منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار فصار كالموورثه مع غيره
بما اشترت امرأة ابن زوجها فماتت وترك هذا الزوج ولها
عتق نصيب الزوج ولا يفتن شيئا الا خيرا لعدم الصنع منه **وسى العبد**
في قيمته نصيب المالك من العبد لا حيا س ما ليته عنده **معه** اي مع
المضارب **الف** بالنصف **فاشترى** به امه فبئس **الف** فوطيها فولدت
ولدا **ساويا** **الف** **ادعاء** حال كونه **موسرا** قبلت قيمته **الف**
وصى به **سوى** للمالك **الف** **وربعة** او **اعتقه** اي ان مال المالك
استسى الغلام في الف وما بين وخمسين وان شأ اعتقه **فان يفتن**
اي المالك **الف** من الغلام **من** المدعي **نصف** قيمته اي قيمته **والا** **فان**
لانه عود المضارب وقعت صحيحة طاهرا فانه يحمل على انه ولده

من النكاح بان زوجها البايع له ثم باعها منه وهي جلي منه حملا لاسره
على الصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط فيها اذ
كل واحد من الجارية وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر الرخ
لما عرف ان مال المضاربة اذ اصار اجناسا مختلفة كل واحد منها
لا يزيد على رأس المال لا يظهر الرخ عندنا لان بعضها ليس باولي
به من البعض فحينئذ يمكن للمضارب نصيب في الامنة ولا في الولد والى
الثابت له بحرق النصف فلا تنفذ دعواه فاذا ارادت قيمته
وصارت الفاوضساية ظهر الرخ فملك للمضارب منه نصف
الزيادة فتعذر دعواه لوجود شرطها وهو الملك بخلاف ما
اذ اعتق الولد ثم ظهر الرخ حيث لا يتعد اعتاقه السابق له
انشا فاذا ابطل لعدم الملك لا يتعد بعده جوده واما الدعوة
فاخبار فاذا ارد في حق نفسه فاذا ملكه بعد ذلك تعذر دعواه
كل اذا اخبر بحرية عبد لغيره يرد اخباره فاذا ملكه بعد ذلك
صار حرا **باب المضارب بلا اذن اي دفع المضارب**
المال الى غيره مضاربة بلا اذن المالك **لم يضمن** بالدفع **مالم يعمل** الثاني
واذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني اولا وهو قوله **مالم يعمل** الثاني
عنه وفي رواية **لم يضمن مالم يربح** وهو رواية الحسن عنه لانه يملك
الابضاع فلا يضمن بالعلم مالم يربح فاذا ربح فقد اثبت له شركة في
المال فيه يخلط ماله بغيره فيجب الضمان وجه ظاهر الرواية
ان الرخ انما يحصل بالعمل فيقام بسبب حصول الرخ مقام حقيقة
حصوله في صورة المال مضمونه وهذا اذا كانت المضاربة الثانية
صححة فان كانت فاسدة تثبت الشركة له بل له اجر مثل علي
المضارب الاول للاول ما شرط له من الرخ **وان اذن اي المالك**
قد دفع بالتكليف ونصرف الثاني وربح وقيل له ما رزق الله فيهما
نصفان يعني بعد ما دفع اليه رب المال مضاربة بالنصف والاول

بان يدفعه اليه فدفعه بالتكليف ونصرف الثاني وربح فان كان
رب المال قال له علي ان ما رزق الله فيهما **نصفان** **فلكل مالك النصف**
والاول السدس والثاني الثلث لان دفع الاول للثاني مضاربة
مع حيث كان باذن المالك الا ان المالك شرط لنفسه نصف
جميع ما رزق الله تعالى جميع الرخ فكان له نصف جميع الرخ فلا
يكون للمضارب الاول ان يوجب شيئا منه ذلك لغيره
بل ما اوجبه للثاني وهو ثلث الرخ ينصرف الى نصيبه خاصة
فيبقى له السدس ويطيّب لهما ذلك لان عمل الثاني وقع له
كن استاجر رجلا على خيالة ثوب بدرهم فاستاجر الخياط
منه بخيطة بنصف درهم طاب الاول الفضل كذا هذا
فوق ما رزق الله فهو نصفان **فلكل مالك الثلث** اي للمضارب الثاني
الثلث والثلثان بين المضارب الاول وبين المالك نصفان لان المالك
ما شرط لنفسه نصف جميع الرخ بل نصف ما يحصل للاول من الرخ فاستحق
الثاني جميع ما شرط له وما ورا ذلك جميع ما حصل للمضارب الاول والا
والمالك شرط لنفسه نصف ذلك ولذا كان الباقي بينهما **ولو قيل ما**
رحت من شي فبيني وبينك نصفان وقد دفع الى غيره بالنصف **فلما في**
نصف واحد اي للاول والمالك **نصف** لان الاول شرط للثاني نصف الرخ
وهو ما دون فيه من حصة المالك فاستحقه والمالك شرط لنفسه
نصف ما ربح الاول ولم يربح الاول الا النصف فكان بينهما ولو قيل ما
رزق الله تعالى في نصفه لا اوقلا ما فضل فيني وبينك نصفان
وقد دفع الى اخر مضاربة بالنصف فنصف للمالك ونصف للثاني
ولا شيء للاول لان المالك شرط لنفسه نصف جميع الرخ فانصرف
شيء للاول الا النصف الثاني الى نصيبه فيكون للثاني بالشرط ولا
ثوب بدرهم فاستاجر الاخير من خيطة له بدرهم فله لايسم للاول

شحيث عقد عا جميع حقه ولو شرط للثاني تملكه اي للمضارب الثاني
ثاني الرخ فلما ملك والمضارب الثاني مضمون المضارب الاول
لثاني السدس من الرخ لانه شرط لثاني شيا هو مستحق للمالك وهو
السدس فلم ينفذ في حق المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية
لانه التزام السلامة فاذا لم يسلم رجع عليه كن استاجر رجلا ليخيط
له ثوبا بدرهم فاستاجر الاجير رجلا اخر ليخيط بدرهم ونصف
فانه يضمن له من زيادة الاجر مع بشرطه للمالك ثلثا ولعبد ابي عبد
المالك ثلثا ليعمل معه اي مع المضارب ونفسه ثلثا لان اشتراط العمل
على العبد يمنع التخليه والتسليم لان للعبد يدا معتبرة خصوصا
اذا كان مازونا له واشتراط العمل اذن له وهذا لا يلي المولى لاخذ
ما او دعه للعبد وان كان محجورا عليه واذا لم يمنع التخليه كان
الصحة ولا كذلك اشتراط العمل على المالك لانه يمنع التخليه في
الصحة واذا صححت كان ثلث الرخ للمضارب لان الشرط له فذا
القدر والثلث للمالك ان لم يكن على العبد دين لان ما شرط للعبد
فلسيده وان كان عليه دين فللمضارب بطل اي المضاربة
احدها اي المالك او المضارب لانها توكيل وموت الوكيل او الموكل
يبطل الوكالة وطوق المالك بد امر الحرب مرتدا وحكم القاضي به
لانه كالوث لا حقوق المضارب بها اي بد امر الحرب لان تصرفاته انما
تؤقت بالنظر الي ملكه ولا ملك له في مال المضارب وله عبارة
اصحمة فلا توقف في ملك المالك فثبتت المضاربة على حالها
ولا تبطل بالدفع الي المالك بضاعة او مضاربة فان قيل ينبغي
ان يكون الاضاع للمالك ففسد العقد لان الرخ حينئذ يكو
للمالك وقد اعتبر في مفهومه الشركة في الرخ وشرطه مشاعا
بينهما فكذلك العقد اذا صرح استدا باعتبار شيوع الرخ بينهما لا يبطل
بتخصيص احدهما بالرخ وعند زفر تبطل ويبطل اي المضارب

كونه م

اي

اي بعزل المالك اياه ان اعزله لانه وكيل من جهته فيشرط على بعزل
كما في الوكالة واذا علموا ان الرخ يبيع ولا ينعزل عنه لان له
في الرخ ولا يظهر ذلك الا بالتقديس له حق البيع ليطهر ذلك
ولا يتصرف في ثمنها لان البيع بعد العزل كان للمضارب مرة ليطهر الرخ
ولا حاجة اليه بعد التقديس والي نقد من جنس راس المال لانه مغر
في حقه ويبدل به خلافة اي اذا عزله والمال نقود لكن من خلاف
جنس راس المال فليس له ان يبيعه بجنس راس المال قياسا ل
التقديس جنس واحد من حيث التسمية وفي الاستحسان له ذلك
لان الواجب على المضارب ان يرد مثل راس المال وانما تحقق ذلك
برد جنسه فكان له يبيعه مرة مرة اقترقا اي المضارب والمالك
وفي المال دين ورخ لزمه اي المضارب بطله لانه كالاجير والرخ كما
لاجرة له وقد سلم له ذلك فيجب عليه اتمام عمله كما في الاجارة المحضة
كاللال فانه يعمل بالاجرة والسما هو الذي تجلب اليه العروق
والحيوانات لبيعها باجر من غير ان يستاجر وهو يقبلا
يعمل بالاجرة ويجعل ذلك بملازمة الاجارة الصحيحة بحكم العادة
فيجبر ان يطلب الثمن ولا رخص لا اي وان لم يكن اي المضارب المالك
به اي بالطلب لان حقوق العقد تتعلق بالعاقبة والمالك ليس
بعا قد فلا يتلن من الطلب الاستوكيله فيومر بالموكيل لاسلام
حقه كذا سائر الوكلاء اي كل وكيل بالبيع اذا امتنع عن التعاقد لا يجبر
عليه بل يجبر على ان يحيل صاحب المال ولا يبيع حقه المالك من الرخ
يعني انه ما ملك من مال المضاربة فهو من الرخ دون راس المال
والهلاك يضر في التبع لا الاصل كما يضر في الهلاك في مال الزكاة
الي المعقولا النصاب فان زاد لم يضمن اي ان زاد الهلاك على الرخ لم
يضمن المضارب لانه امين فلا يكون ضمينا فسم الرخ والعقد في
فهلك المال او بعضه عزاد الرخ لياخذ راس ماله يعني اقتسم الرخ

والمضاربة بها الهائم ملك المال او بعضه تزداد الرخ لياخذ المالك
راس مال له لان الاصل ان القسمة لا تصح يستوفي المالك راس
ماله لان الرخ زيادة على الاصل وهي لا تكون الا بعد سلامة الاصل
فاذا هلك ما في يد المضارب امانة ظهر ان ما اخذه من راس
المال فضمن المضارب ما اخذه لانه اخذه لنفسه وما اخذه
المالك محسوب من راس المال واذا استوفي راس المال فما فضل
يضم بينهما لانه رخ **وما نقص لم يضمن المضارب لانه وان**
اقتسم ايم الرخ وضماها اي المضاربة ثم عقد عقد اخر فملك
المال لم يزد الرخ الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت والثانية
عقد جديد فملك المال الثاني في العقد الثاني لا يوجب
انتقضا لاول كما لو دفع اليه مالا اخر فمقتضى المضاربة في الحضر
منه امن ماله خسر قد وانه فانه اذا مرض كان دواؤه من ماله
سواء كان في السفر والحضر لانه لم يحنس بمال المضاربة فلا
حجب الثقة فيه بل هو ساكن بالسكنى الاصل وجوب الثقة
على الغير بسبب الاحتباس به فلم يؤخذ فكانت في ماله وفي
السفر طعامه وشراؤه وكسوته واخبره خادمه وعسله
والدهن اذا احتيج اليه وركوبه كرا او شرا وعلفه من ماله
اي من مال المضاربة فانه اذا سافر صار محبوسا بالعمل بالمضاربة
فوجب الثقة في ماله لاجل الاحتباس به **بالعرف** اي على
رايد على الحاجة الاصلية ولا ناقص عنها **ضمن الزايد على**
المعروف و**رد الباقي** من الطعام وغيره بعد الاقامة الي مالك
اي مال المضاربة تمام الحاجة وما دون سفره يعد والية
ولا يوجب باهله كالسفر والاقل لان رخ المضارب اخذ
المالك من الرخ قدس الحق اي قدس ما اتفق المضارب من راس
المال حتى يتم راس ماله فان فضل شي قسم بينهما **وان راخ اي باع**

المضارب متاع المضاربة مراوحة **حسب مقتضى** اي ما اتفق على
المتاع من اجرة العمل واجرة القصار والعمل والسيار لان هذه
الاشياء تزداد في القيمة وتعارف النجار الحافض الى راس المال في بيع
المراوحة لا يلاخب **نفقة نفسه** في سفره وتغطية في المال
لانهم لم يتعارفوا ذلك ولا يريد ايضا في قيمة المتاع معه اي مع
المضارب **الف بالتمسك** فاستوى به بواقيا عنه **بالغني** وانفق
بم اي بالغني عبدا او لم يتعد الا لغني **فضاها** اي الا لكانت عنده
اي المضارب **عزم** اي المضارب **حسب** اي المالك الباقي وهو الف
وحسبانية **وربح العبد للمضارب** وباقية وهو ثلاثة ارباع اي
للمضاربة **وليس للمال الغان وحسبانية** لان المال لما صار لغني ظهر
رخ في المال وهو الف فكان بينهما نصفين فنصيب المضارب منه
حسبانية فاذا استرى بالغني عبدا صار العبد مشتركا بينهما فربحه
للمضارب وثلاثة ارباعه للمالك ثم اذا ضاع الاغان قبل التفتد
كان عليها ضمان ثلث العبد على قدر ملكها في العبد فربحه على
المضارب وهو حسبانية وثلاثة ارباعه على المالك وهو الف
وحسبانية فنصيب المضارب حزرع عن المضاربة لانه صار
مضمونا عليه ومال المضاربة امانة وبينهما تقاف ونصيب
المالك على المضاربة لعدم ما بينهما **وراي** **على الغني فقط**
يعني لا يبيع العبد مراوحة الا على الغني لانه استراه بها فلو بيع
العبد بضعفها وهو الا اربعة الاف **فحصة** اي حصة المضارب
ثلاثة الاف فالغان وحسبانية منها راس المال والرخ منها هو
حسبانية بينهما بضمان شري من المالك **فالف** عبدا استراه بضعف
سراخ بضعفه **الاشباع** الاغان لان يبيع من المضارب كبيعته من نفسه
لانه وكيله وان حكم بجوازه لتعلق حق المضارب به فلا يجوز
تبا المراوحة عليه لانها مبنية على الامانة والاحتراز عن شبهة

الجنانية فتبني على ما شره به المالك فيكون المضارب كالوكيل له في بيع
ذكره الزيلعي ولو كان بالعكس يبيع مرابحة بخساسة لان البيع المالك
بيعه كالمعذور لما ذكر فتبني المراجعة على ما اشتراه به المضارب
عنه انه اشتراه له وناول له اياه ببيع شري بالغصا عبدا بعد
الغن فقتل رجل خطأ فامر بالدفن او الغدا فان دفع العبد
انتهت المضاربة لان العبد بالدفن زال عن ملكها فلا بدل وان
فد يا حرم العبد عن المضاربة اما حصنة المضارب فلا ملكه
منه تقرير بالغدا فصا كالقسمة واما حصنة المالك فلا ان العبد
بالجنانية صار كالزاد من ملكها اذ الموجب الاصل هو الدفن وبالغدا
صار كالفحش الشرياء ثم الغدا عليها بالارباع **فربيع الغدا عليه**
اي المضارب **وبالقيته** وهو ثلاثة الارباع **عليه المالك** لان الغدا
موتة المالك فيتقدم بقدره وقد كان الملك بينهما ارباعا لان
المال اذا صار عينا واحدا ظهر الزرع وهو الف بينهما والالف للمالك
براس ماله واذا قد باصر العبد **اهما وخرج عنها** اي المضاربة
فيخدم للمضارب يوما والمالك ثلاثة ايام بقدر حقهما **شري عبدا**
بالغصا وهلك الالف قبل نكته دفع المالك ثمنه ثم وثر اي كما هلك
الالف دفع المالك انصا الغالي ما لا يتناهي وجميع ما دفع راس ماله
في فني هذا وبيني الوكيل بشرا عبدا بعينه بالالف دفع اليه فا
فا شترى فهلك الالف قبل ان يتقدمه للبايع فان له ان يرجع
على الموكل مرة فقط لان المال في يد المضارب امانة لما مر والاستيفاء
انما يكون بقض منضمون فلو حمل فقصه على الاستيفاء صار ضامنا
وهو نيا في الامانة فحمل فقصه ثانيا على جهة الامانة الاستيفاء
فاذا هلك كان الهلاك على المالك بخلاف الوكيل لا مكان حمله
مسوقا لان الضمان لا يتناهي في الوكالة فان الغاصب اذ توكل ببيع
المقصود جازحي اذا هلك في يده بعد ما صار وكيله ضمن فاذا ه

اشترى

اشترى العبد بالالف وجب للبايع على الوكيل الثمن ووجب للوكيل على
الموكل مثله فاذا استوفى حقه من الموكل حمل فقصه على وجه الامانة
الاستيفاء لا الامانة فاذا استوفاه مرة لم يبق الحق اصلا فاذا ه
هلك الغنوض كان الهلاك عليه لا محالة **معه الغن فقتل دفعته**
الغار وبحث الغار قال المالك دفعت الغن او ادعي المضارب
العموم او قال ما عيقت لي بخابرة والمالك ادعي المخصوص يعني في
المورثين الاخيرتين فالقول للمضارب اما في الاول فلا ان حاصل
اختلافهما في مقدار الغنوض والغنوض احق بمعرفة مقدار ولا
استصحابه المال وفي مثله القول للقاضي ضمينا كان او امينا واليهما
برهن بما ادعي من الغن قبل لان راس المال يدعي فضلا في راس
ماله والمضارب فضلا في الزرع والبيان للامانة واما في الاخير
فلان الاصل فيها العموم والقول لمن يمسك بالاصل **ولو ادعي**
كل نوعا قلنا لك اي القول له لاننا قلنا على المخصوص فاختار قول
من يستغاذ الاذن من جهة اولي والبينة للمضارب لاحتياجه
الي في الضمان **كلو قال من معه الف مضاربة زيد** وقد مرخ وقال
زيد بضاعة حيث يصدق زيد مع اليمن لانه ينكر دعوى الزرع
او دعوى تقويم عمل المضارب او كما قال من معه الف هو **وقرره**
وقال من يد بضاعة او ودبعة حيث يصدق زيد مع اليمن
لانه ينكر دعوى التملك **ولو قال قنا وقنا** بان قال رب المال دفعت
اليك في رمضان وقال المضارب دفعت في شوال **فصاحب**
الشركة لا يخفى وجه المناسبة بين الكتابين هي اختلاط شيئين وهما
الشرك بالتخصيص حباله العمد لانه فيه اختلاط بعض حيلة
بالبعض ثم اطلقت على العقد مجازا لكونه سببا له ثم صارت
حقيقة عرفية وهي **اما شركة ملك ودي ان يملك كاعينا يارب او**



او شر او انقلب او استيلا على مال حربي او اختلاط ما له بالاموال
من احد منها او خلطها حتى تغدرا التمييز كالخطة بالخطة هـ
والشعير بالشعير ونحو ذلك وكل اجني في مال صاحبه حتى لا يجوز
له التصرف فيه الا باذنه كمال الاجانب **فبيع له ببيع حظه** اي نصيبه
من المال ولو من غير شركه **بلا اذنه** يعني يجوز بيع احد الشريكين
نصيبه من المال ومن غيره بلا اذن شركته **الا في صورة الخلط**
والاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه والعرف ان خلط الجنس
بالجنس بصفة التعدي بسبب لزوال الملك من الخلوط الى الخلط
واذا حصل بغيره فقد حصل سبب الزوال من وجه دون وجه
فاعتبر بضميمة كل من زالا عن الشريك في حق البيع من غير
الشريك فلا يجوز الا برضا الشريك غير زايلا في حق البيع من
الشريك عملا بالشعير وهذا اولى من عكسه لان التصرف
مع الشريك اسرع نفاذا من التصرف مع الاجنبي بدليل جواز
ملكك معتق البعض للشريك لا الاجنبي وكذا الحارة المساع
من الشريك جابرة **واما شركة عقد** عطف على قوله اما
شركة ملكه **وركنها الانجاب** بان يقول احدها شاركك
في كذا او في عامة التجارة **والقبول** بان يقول الاخر قبلت
فانها عقد من العقود الشرعية فلا بد لها من ركن كسائر
وشروطها كون العقود عليه اي التصرف الذي عقد الشركة
عليه **قابل للوكالة** ليقع ما يحصله كل منها مشتركا بينهما فيحصل
لنفسه بالاصالة ولشريك بالوكالة ولا يملكه ذلك قبل لا يقبل
التوكيل كالاحتطاب ونحوه من الباحات فانه التوكيل لا يقع
فيه بل ما يكتبه يكون له خاصة **وعدم ما يتطعم** اي الشركة
كشرط دراهم مساهمة من الرخ احدى فانه يقطع الشركة في الرخ
لا احتمال انه لا يبقى بعد هذه الدراهم المساهمة ربح مشترك فيه

وهي اي شركة العقد ثلاثة الا ان شركة بالاموال والسالي شركة
بالاعمال وتسمى هذه الشركة اصطلاحا شركة الصنائع وشركة النقل
وشركة الادب ان وجه التسمية ظاهر والثالث شركة الوجوه
قال في الهداية ثم هي على اربعة اوجه اي شركة العقود على اربعة
اوجه معاوضة وعنان وشركة الصنائع وشركة الوجوه وتتبعه
صاحب الكافي فيه وقال في غاية البيان هذا التقسيم فيه نظر لانه
يوهم ان شركة الصنائع وشركة الوجوه معايرتان للمعاوضة هـ
والاولى في التقسيم ما ذكره الشيخان ابو جعفر الطحاوي وابو
الحسن الكرخي في مختصرهما بقولهما الشركة على ثلاثة اوجه شركة
بالاموال وشركة بالوجوه وكل واحدة على وجهين معاوضة
وعنان وفي الهداية اشار الى هذا حيث قال في بيان شركة
الوجوه وانها تقع معاوضة لانه يمكن تحقيق الوكالة والوكالة
في الابدان واذا اطلقت تكون عنانا فلا عثر على هذا اختراعه
وبينه على طبق غاية البيان وقلت **وكل منها ما معاوضة** هي
معنى المساواة في هذا العقد بها الاستراط المساواة فيه من جميع
الوجوه كما سياتي **او عنان** ما خوذ من قولهم عن اي عرض سبي هذا
العقد به كما قاله ابن السكيت كانه عن لها شي واشترك فيه اومن عنان
الفرس كما ذهب اليه الكسائي والاصمعي لان كلاهما جعل عنان النص
في بعض المال الى صاحبه **اما المعاوضة في الشركة بالاموال** فبان
نقضت وكالة اي يكون كل منهما وكيلالاخر ليحقق المقصود وهو
الشركة في الشراء لانه لا يقدر ان يدخله في ملك صاحبه
الا بالوكالة عنه لعدم ولايته عليه لا يقال قد مر ان الوكالة بالمال
للجور فوجب ان لا يقع هذه الشركة لتضمنها الوكالة بالمحصل
الحسن كما اذا وكله بشراؤوب ونحوه فانقول الوكالة بالمحصل لا
يجوز فصدقوا بجور منها كما مر في المضاربة **وكفالة** بان يكون كل

شعرا كفيلا للاخر لتحقيق المساواة بينهما وطلب كل منهما فيها بشره
احدهما لا يقال قد مر ان الكفالة لا تقع الا بقول المكفول له في المجلس
فكيف جازت هناك جهالة لا نأقوله قد مر ايضا ان الفتوى
على صحتها ولو سلم فذلك في الكفيل التقصدي وفيها ضمنى الوكالة
وتساويا اي الشريكان **مالا** يعني مالا تقع به الشركة كما سيبين بخلاف
العروض والعقار حيث لا يضرها التفاضل فيها **وتقرر** فان يقرر
احدهما على جميع ما يقدر عليه الاضرار من التصرفات والافات معناه
المساواة **فلا يقع** تخيير عي قوله وكفالة **بين عبدين وصبيين**
ومكاتبين فانهم ليسوا من اهل الكفالة **ولا بين حر ومملوك وصبي**
وبالغ ومسلم **ودعي** تخيير عي قوله بقرفا فان الحر البالغ يستقل
بالتصرف والكفالة والعبد لا يملك شيئا منها الا باذن مولاه والصبي
لا يملك الكفالة وان اذن له الولي ويملك التصرف باذنه والكافر
اذا استتري حرم الاختير الا بقدر المسلم ان يبيعه ومن شرطها
ان يقدر على بيع ما اشتراه شريكه لكونه وكيله في البيع والشراء
وكذا المسلم لا يقدر على شرائها كما يقدر الكافر عليه ولم يقل ودنيا
كما في سائر الكتب لانه راجح ما يغنيه تحت قوله وبقرفا كما ذكرنا
وهو مغن عنه **ولا بد** في انعقاد شركة المعاوضة من ذكر لفظ
المعاوضة او **بيان** معناه اي معنى ذلك لانه اكثر الناس لا يعرفون
جميع شرائطها فيجعل التصريح بالمعاوضة قايما مقام ذلك كله
وان بيان جميع ما يقتضي المعاوضة صحت اذا العبرة للمعنى لا
لللفظ **فشرى كل لها** اي اذا اذكر اللفظ او بين المعنى ليكون ما
اشتراه كل واحد منهما **مستورا** كالمعنى لان مقتضى المعاوضة
المساواة **لا طعام اهل** **والادام** **وكسوته** اي كسوة اهلها
وكسوته فانها تكون له خاصة استخسانا والقياس ان يكون
على الشركة لانها من عقود التجارة فكان من جنس ما يتناول

عقد الشركة لانها وجه الاستخسان انما مستثناة من مقتضى المعاوضة
اذ كل منهما حين شارك صاحبه كان عالما بحاجته الى ذلك في مدة
المعاوضة ومعلوم ان كلا منهما لم يقصد بالمعاوضة ان تكون
تقنية وتقتضي عياله على شريكه وان لا يتمكن من تحصيل حاجته
الا بالشرا فصار كلا منهما مستثنا من هذا القدر من تصرفه ما هو مقتضى
المعاوضة والاستثناء المعلوم تدلالة الحال كالاستثناء الشرطي
وللبايع ان يطالب بثمن الطعام والكسوة ايها الشريكان **بالا** اي
وصاحبه بالكفالة ويرجع الكفيل على الشريكين ان ادى من مال
الشركة بقدر حصته لانه الثمن كان عليه خاصة وقلق من مال
الشركة **وقدر** **لزم** **احدهما** **بالقسط** **فيه** **الشركة** وسياتي بيانه وهو
احتراز عن لزوم دين بما لا يقع فيه الشركة كالجانية والصلح عن
عمد والنكاح والخلع والنفقة **كالشراء والبيع والاستيجار** **او كفالة**
بمال باسره اي بامر المكفول عنه **ضمنه** اي ذلك الدين الاخر والبايع
فيما يختص بالسوا **ولا امر** **لا** اي لا يضمن شريكه لانها تبرع محض كالكفالة
بالنفس وان كانت بامر كانت معاوضة كما سيأتي **واما العنان**
في الشركة **بالا** **سوال** عطف عي قوله اما المعاوضة **فهو شركة** **في كل**
تجارة او نوع منها كالنزد والطعام وخوها **ويضمن** **الوكالة** لتحقيق
المقصود بالشركة وهو التصرف في مال الغير **فقط** اي دون الكفالة
لانها تثبت في المعاوضة من مرة المساواة التي يقتضيها اللفظ
وهذا اللفظ لا يبين عنه كما مر **وبعض** **بعض** **المال** لان الحاجة ما
ماسته اليه والمساواة ليست شرطا فيه فوجب القول به
بصحته **ومع** **فضل** **مال** **احدهما** **لعدم** **اشتراط** **التساوي** **فيه**
وتساوي **بين** **الدين** **والدين** **بالتساوي** **اي** **بالتساوي** **في** **الدين** **للقوله**
عليه **عليه** **ولم** **الدين** **عليه** **ما** **شرطا** **والو** **ضيقته** **عليه** **قد** **المال**
مطلقا لا فضلا بخلاف شرط كل الدين لاحدهما خروج العقد به



من الشركة **ويصح ايضا يكون احدهما** اي احد المالكين **مدام والآخر** **تأخير**
او من احدهما **دراهم بيض ومن الاخر دراهم سود وبلا خلط** وقال
زمنه والشافعي لا يصح به **ونه لان الذبح فرع المال ولا يتصور وقوع**
الفرع على الشركة لا يثبتون الشركة في الاصل ولا اشتراك بلا خلط
ولنا ان الشركة عقد توكيل من الطرفين يشتري كل منهما بماله على ان
يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتصر على الخلط والذبح يستحق
بالعقد يستحق بالمال ولهذا اسمى العقد شركة وهذه الشركة
مستندة الى العقد حتى جاز شركة الوجوه والتفصيل فاذا استند
الى العقد لم يقتصر فيها المساواة والاتحاد والخلط **وكل مطالب**
ثمن مشريه لا الاخر لما مر انه متضمن للوكالة لا الكفالة والوكيل
هو الاصل في الحقوق ثم يرجع على شركته بحصته منه اي من الثمن
ان اداه من ماله لان مال الشركة لانه وكيل من جفد وحصته
فاذا اداه من مال نفسه رجع عليه **ولا يصح ان** اي الفأوضة
والعنان **والنبر** وهو ذهب غير مضروب **والنقرة** وهي فضة
غير مضروبة **ان تعامل الناس بها** اي بالنبر والنقرة الصبيح
عقد الشركة على الفلوس النافقة بجوارها ككونها مائة
باصطلاح الناس واما النبر فقد جعل في شركة الاصل وفي
الجامع الصغير بمنزلة العروض فلا يصح ان لراس مال
الشركة والخارية وجعله في صوف الاصل كالاثمان والاول
ظاهر المذهب قالوا المعتبر فيه العرف ففي كل بلدة جرى
التعامل بالمبايعة بالنبر فهو كالنقد ولا يتعين بالعقد
ونفع الشركة به ونزله التعامل باستعمال ثمن بمنزلة النبر
المخصوص وفي كل بلدة لم يجز التعامل بها فهو كالعرض يتعين
في العقود لا يقع به الشركة كذا في **الكافي** ولا يصح ان الايمان ذكر
لعروض لكن بعد بيع كل من الشريكين نصف عرضه ينصف عرض

الآخر

150
الآخر يعني لو باع كل منهما نصف ماله من العرض ينصف ما للاخر
صارا شريكين في الثمن شركة ملك حتى لا يجوز لاحدهما ان يتصرف
في نصيب الآخر ثم بالعقد صار شركة عقد حتى جاز لكل منهما ان
يتصرف في نصيب صاحبه وهذه حيلة لمن اراد الشركة في العرض
وان ملك احد الفأوضتين بارت او هبة **ما فيه فيه الشركة** انما
وقض عطف على ملك **صار** الفأوضه **عنا** بالزوال المساواة
الغير في الفأوضه **هلا** مالها او مال احد **فصل الشرايط**
لانها من العقود الجائزة فشرط لدوامه ما شرط لا يتبدل به وهذا
ظاهر في هلاك المالكين وكذا اذا هلك احدهما لانه لم يرض بشركة
صاحبه في ماله الا بشركة في ماله فاذا فاق ذلك لم يكن راضيا
بشركته فيبطل العقد لعدم الغايده وهو اي الهلاك **علي صاحب**
اي صاحب المال **فصل الخلط هلك** في يده او بيد الاخر اما اذا هلك
في يده فظاهر واما اذا هلك في يد الاخر فلكونه امانة عنده
وبعد اي بعد الخلط يهلك عليها **وبعد** لانه لا يتم فيه هلك
من المالكين **وان هلك مال احد** بعد شرا الاخر بماله **فشرية لها**
على ما شرط لان الملك حين وقع مشتركا بينهما لقيام الشركة وقت
الشرا فلا يتغير الحكم بهلاك مال الاخر والشركة عقد حتى ان ايهما
باعه جاز بيعه لان الشركة قد تمت في الشري فلا ينتقض بهلاك
المال بعد تمامها **ورجع على الاخر حصته من ثمنه** لانه اشترى به
نصفه بوكالته وتعد الثمن من مال نفسه فيصح رجوعه كل من
وان هلك قبل اي قبل شرا الاخر فانه **وكله حين الشركة صريحا**
فشرية لها على ما شرط في راس المال لا الذبح مثلا ان كان راس المال
بينهما اثلاثا فالمشترى يكون اثلاثا وان كان انصافا فذلك لان
الشركة ان بطلت فالوكالة المصريح بها قايمة فكان مشتركا في الوكالة
ويكون شركة **ملك** حتى لا يملك احدهما ان يتصرف في نصيب الآخر

والا اى وان لم يوكله صرحا فلا اى لا يكون الشري لها بل للشري
خاصة لان الوقوع على الشركة حكم وكالة تثبت في ضمن الشركة وقد
بطلت الشركة بهلاك مال احدها فيبطل ما في ضمنها من الوكالة
ولم ينعقد بين الشريكين اى المعاوضين وشريك الغان ان يبيع
لانه معتاد في عقد الشركة ويودع لانه عادة التجار ويضارب
اي يدفع المال مضاربة لانها دون الشركة فيجوز ان يتضمنها
بخلاف الشركة لان الشئ لا يتضمّن مثله ويؤكد من تصرف فيه ببيع
وشرائه من عادة التجار والمال في يده اي يد كل من الشريكين
امانة حتى اذا هلك لم يضمنه واما المعاوضة في شركة الصانع
فبان يشترك صانعا نعتسا ويا فيجب فيه المساواة في المفا
وضمة المذكورة وهي المعاوضة في الشركة بالاموال بان يكونان
اهل الكفالة وان يشترطان ان يكون ما رزقا الله تعالى بينهما نصيب
وان يتلفظا بلفظ المعاوضة وقد مر بيان سوي المال لا
لاختصاص المساواة فيه بالمفا وضمة السابقة كصباغين او
خياط وصباغ اشارة الى ان اتحاد الصنعة والمكان ليس شرطا في
شركة الصانع وقيل لا العمل عطف على ان يشترك لاجر بينهما
ليكون كل ما يحصل احدهما من الاجر مشتركا بينهما كما هو حكم المفا
وتضمنت وكالة لا اعتبارها في جميع انواع الشركة وكفالة
تحقيق لمعنى المعاوضة وصحت وان وصليته شرط العمل نصيبين
والمال انلافا استحسننا وفي القياس لا يصح لان الصمان قد
العمل فالزيادة عليه ربح ما لم يضمن فلم يحز العقد لا فضاه
اليه وصار كشركة الوجوه وجه الاستحسن ان ما يأخذه
لا يأخذه ربحا لان الربح عند انحاز الجنس وقد اختلف لانه
رأس المال عمل والربح مال فكان بدل العمل يتقوم بالتقويم
فيتقدر بقدر ما يقوم به فلا يحرم بخلاف شركة الوجوه لما

سجى ان شاء الله تعالى ولم كلا عمل فله احدهما وبطلان الاخر اى كل
منهما وبطل الدافع بدفع اليه واللسب بينهما نصيبان وان عمل احدهما
قياسا واستحسننا لان هذا مقتضى المعاوضة المقتضية للكفالة
واما الغان في شركة الصانع فبان يشترك صانعا نعتسا ويا
فيما ذكر وتضمنت وكالة فقط ويثبت به الاحكام المذكورة استحسننا
والقياس ان لا يثبت لان الشركة وقعت مطلقة عن قيد الكفالة
والاحكام المذكورة من موجباتها وجه الاستحسن ان هذه
الشركة مقتضية لوجوب العمل في ذمة كل منهما وهذا يستحق الاجر
بسبب نفاذ تعمله عليه في غير المعاوضة في ضمان العمل وافقنا
البدل حتى قالوا اذا اقر احدهما بدين من من صابون او اشنان
مستهلك لم يصدق على صاحبه ويلزمه خاصة لان التصحيح على
المعاوضة لم يوجد ونفاذ الاقرار موجب التصريح بها واما المعاوضة
في شركة الوجوه سميت به اذ لا يشترى بالنسبة الامن له وجاهة
عند الناس فبان يشترك متساويا في ذكرا بل مال يشترى به
متعلق بقوله يشترك بوجوهها ويسعى وتضمنت وكالة لما
اذ التصرف على الغير لا يجوز الا بوكالة او ولاية ولاية فتعني الاول
وكفالة تحقيقا لمعنى المعاوضة واما الغان فيها اى في شركة الوجوه
فبان لا يعتبر التساوي فيها اى في الامور المذكورة في المعاوضة
فبان لا يعتبر التساوي وتضمنت وكالة فقط لما مر وان شرطاه
اي الشريكان شركة الوجوه مناصفة للشريكين او مثالثة فالربح
كذلك وشرط الفضل باطل لان الربح لا يستحق الا بالعمل كالمضارب او
بالمالك كالبال او بالضمان كالا ستان الذي لا يقبل العمل من الناس
فيلقيه على التلميذ باقل مما اخذ فيطيب له الفضل بالضم
ولا يستحق بغيرها الا يرب ان من قال لغيره تصرف في مالك على
ان لي بعض ربحه لا يستحق شيئا لعدم هذه المعاني فصل في

في الشركة الفاسدة لا شركة في الاحتطاب والاحتشاش والاصطيا
وسائر المباحات لان الشركة تتضمن التوكيل وهو ثابت ولا ينفك
فيها هو ثابت للتوكيل وهذا المعنى لا يتصور هنا لان التوكيل لا يمكنه
فلا يمكن اقامة الغير مقامه وما حصل احدهما فله لانه اثر عمله
وما حصل له معافاه لانه اثر عمله نصفين تحقيقا للمساواة
وما حصل احدهما باعانه الاخر فله اي للمحصل لانه الاصل في العمل
والاخر اجر مثله بالغاما يبلغ عند محمد ولا يزداد على نصيب مثله
عند ابو يوسف كما هو حكم الاجارة الفاسدة على خلاف بينهما
ولا في الاستعانة بان كان لاحدهما بفعل والاخر رواتبه واستغنى
فالكامل لكونه عاملا وعليه اجر المثل للاخر لانه اجبره
اجارة فاسدة الرخ في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط
القضيل لان الاصل ان الرخ تابع للمال كالربع ولم يعدل عنه الا عند
صحة التسمية ولم يقع فيبطل شرط التفاضل لان استحقاق
بالعقد فيكون فيه تقرير الفساد وهو واجب الرخ ونظر
اي الشركة مطلقا بموت احدهما ولو حكم بان يرتد ويلحق بدار
الحرب وحكم به القاضي لان الوكالة لازمة للشركة والوثيق بطل
الوكالة ومبطل اللازم مبطل الملزوم ولا يترك احدهما مال الاخر
بلا اذنه اي ليس لاحد الشريكين ان يورس زكاة الاخر بلا
اذنه لانه ليس من جنس التجرارة فان اذن كل صاحب
فاديا ولا اي بالتعاقب ضمن الثاني وان جهل بالاول الا ان الله
اي بغير الامور به لانه استغاط القوض عنه ولم يستطع
مخالفا فيضمن علم او لم يعلم لانه صار معزولا بماذا التوكيل
لغوانة الحال وهذا لا يختلف بالعلم والجهل كالتوكيل ببيع العبد اذا
اعتقته التوكيل بغير علم به او لا وان اذنا معا اي اذ كل
واحد بغيرية صاحبه وانفق اذاهما في زمان واحد ولا يعلم

التقدم

106
التقدم والتاخر ضمن كل فسطح الاخر ونقصان فان كان مال احدهما اكثر
يرجع بالزيادة شرب معا ومن امة باذن شركته ليطاها فقوله
مخافة يعني اذ اذن احد الما وصين لصاحبه بشرا امة ليطاها فاشترى
الامور قادي الثمن من مال الشركة فيه له بغير شيء لا يعزم لشركته
شيء عند اي حبيقة وعندها يرجع عليه بنصف الثمن لان الشرا وقع
للامور خاصة فكان الثمن واجبا عليه وقد اداه من مال الشركة
فيرجع عليه بنصف الثمن كما في ثمن الطعام والكسوة وله ان الجارة
تدخل في ملكها حريا عيا مقتضى الشركة ثم لان يتضمن هبة نصيب
لان الوطي لا يحمل الا بالملك فصار كما اذا اشترى هاتين قال احدهما
للاخر اقتصمها لك كان هبة وهبة المشاع فيما لا يتقسم حيا بزه بخلاف
طعام الاهل وكسوتهم لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة كما مر
بيان ولا ضرورة في مسليها واحدا بايع بثمنها اياها الشتر
بالاصالة وصاحبه بالكفالة كما مر في الطعام والكسوة كتاب
المزارعة هي لغة مناعلة من الزرع وشرا عقد على الزرع
بعض الخارج في ولا يقع عند اي حبيقة حديث رافع بن خديج
انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المجاورة وهي مزارعة الارض
على الثلث او الربع من الجبير وهو الاكارل لعاجلة الخبار وهي
الارض الرخوة ولا يها استيجار ارض ببعض ما يخرج من عمل
فكان معنى فقير الطمان والتابعون والصالحون الي يومنا
هذا وبمثله يترك خبر الواحد والقياس ولهذا قالوا وبه
بغني ويقع عند هما لانه صلى الله عليه وسلم دفع خيل الي
اهلها معاملة وارضها مزارعة على نصف ما يخرج من ثمره
ورزع وبه عمل الصحابة والتابعون والصالحون الي يومنا
هذا وبمثله يترك خبر الواحد والقياس ولهذا قالوا وبه بغني
وكيفها الاجاب والقبول كسائر العقود وبشرطها ثمانية

كما مر في الاجارة

امور الاول اهلية العاقدين اذ لا صحة لعقد ما يدونها **والثاني**
صلاحية الارض للزراعة ليحصل المقصود **والثالث بيان مدة**
منع مرقه بان يقول الي سنة او سنتين مثلا لان العقد يرد على
منفعة الارض ان كان البذر من قبل العامل او على منفعة العامل
ان كان البذر من قبل صاحب الارض والمنفعة لا يعرف مقدار
الايام المدة فصارت المدة معيار المنفعة فيجب ان تكون
المدة مما يتمكن فيها من الزراعة حتى اذا بين مدة لا يتمكن
فيها منها ففسدت لعدم حصول المقصود وكذا اذا بين
مدة لا يعيش احدها الي مثلها عادة كذا في الذخيرة **وه**
الرابع بيان رب البذر اي من كان البذر من قبله لان التقو
عليه يختلف باختلاف باختلافه فان البذر ان كان من قبل
العامل فالعقد عليه منفعة الارض وان كان من قبل
صاحب الارض فهو منفعة العامل ولا بد من بيان العقود
عليه لان جهالة نفي نفي النزاع **والخامس بيان جنسه** اي
البذر لا بد من بيان جنس الاجرة وهو لا يعلم الا ببيان
جنس البذر **والسادس بيان حظ الاخر** اي بيان من لانه
من قبله لانه يستحق عوضا بالشرط فلا بد ان يعلم اذا لا يعلم
لا يستحق شرط بالعقد **والسابع التحلية بين صاحب الارض**
والعامل حتى اذا شرط في العقد ما تؤول به التحلية وهو
صاحب الارض مع العامل ففسد **والثامن الشركة في الخراج** عند
حصوله لانه يستحق اجارة ابتداء ويتم شركة انتها وكل شرط
يودي الي قطع الشركة في الخارج يكون مفسد للعقد **وانما**
يقع عندهم اذا كان الارض والبذر لواحد **والبقر والعمل**
للاخر لان رب البذر استأجر الارض بخير معلوم من
الخارج ولو استأجرها باجر معلوم من الدرهم والدنانير

فكذا اذا استأجرها بذلك **اقول الواحد والباقي للاخر** لان
صاحب الارض استأجر العامل ليؤثر باله المستأجر فيجمع كل
استأجرها باجر خياط الخياط بآخرة رب الثوب وانما يقع ايضا
اذا كان ثمنه الزرع عليها **تقدر حقها كاجر احصاء وادفع**
والدوس والثدريه لان الغرم بالغنم حتى لو شرطت لاحدها
فسد العقد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد
التعاقدين **فتفسد ان كانت الارض والبقر لواحد والبذر**
للاخر لان رب البذر استأجر الارض والبقر واستأجر البقر
بخير من الخارج مقصود الا يصح لان منفعة البقر صلاحية تمام
بها العمل فلو لم يجانس لانه لا يمكن جعل البقر تابع لمنفعة الارض ولا
يجوز استحقاق منفعة الارض ولا يجوز مقصودا بالزراعة
كلو كان البقر مسروطا على احدها فقط بخلاف جانب العمل
لان البقرالة العمل جعلت تابعة لمنفعة العامل **او كان البذر**
لاحدهما والباقي للاخر لان الشرع لم يرد به **او كان البذر والبقر**
لواحد والباقي وهو الارض والعمل **للاخر** لان كل واحد من البذر
والبقر لما لم يصح عند الانفرد لم يصح عند الاجتماع **او شرط لا**
لاحدهما فخر ان مسماة فانه ايضا مفسد لاحتمال ان لا يخرج الا
الارض الا هذه القفزان فيكون هذا الشرط قاطعا للشركة **او**
شرط لاحدهما لا يخرج من موضع معين او ما على الماذيات **ان**
وهي اوسع من السواقي او السواقي جمع ساقية وهي البر من الجدول
واصغر من النهر فانه ايضا يفسد لاحتمال ان لا يخرج الا من ذلك
الموضع فيكون الشرط قاطعا للشركة **او شرط اكون ثمنه على**
العامل لما مر انه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين
الباقي **نفع رب البذر** **وه** **او** **نفع خراج الثوب** **وتنصيب**
الباقي حيث يفسد في الصور ثني لاحتمال ان لا يحصل الا ذلك القدر

واما اذا كان خراج مقاسمة نحو الثلث او الربع فيجوز كالمواش
رفع العشر وقسمة الباقي والارض عشرة او شرط رب البذر
عشر الخارج لنفسه او للاخر والباقي بينهما لانه مشاع فلا يورث
الي قطع الشركة او شرط كون التبن لاحدهما **والحب للآخر**
حيث يفسد لانه يقطع الشركة في الحب وهو المقصود او شرط
لا ينصب الحب والتبن لغير رب البذر حيث يفسد لانه شرط
محالف لقتضي العقد وهو يورث الي قطع الشركة اذ ربا يصير
افه فلا يعقد الحب فلا يخرج الا التبن **ولو شرط الحب نصفين**
ولم ينصرهما للتبن او شرط الحب نصفين وجعل له اي التبن
لرب البذر صححت اما الاول فلا لها شرط الشركة فيها هو المقصود
والسكون عن البيع لا يوجب فساد العقد في الاصل واما الثانية
فلانه شرط موافق لحكم العقد لانه تمام ملكه واذا فسدت اي
المزارعة **والخارج لرب البذر** لانه تمام ملكه والفرع يملك بملك
الاصل واما يستحق الاخر بالقسمة فاذا فسدت كان التماكلة لرب
البذر **ولا اخراج عمله او اجر مثله ارضه** يعني اذا كان البذر
الارض فلما اجر مثله وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض
مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل اجر مثله
لا يتراد على المسمى لانه رهن بسقوط الزيادة وكان رب البذر
فلصاحب الارض **اجر مثله ارضه** لا مستيفاً منافع الارض بقية
فانسد فيجب عليه قيمتها اذ لا مثل لها واذا صححت **والشركة**
اي الواجب هو الشروط لصحة الالتزام **ولا شيء للعامل ان لم يجر**
اي الارض شيئاً لانه يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج
العامل ان اي لا رب البذر يعني اذا عقدت المزارعة فادركت
من العمل رب البذر فله ذلك لانه لا يتوصل الي الوفاء بالعقد
الا بتلاف البذر وفيه ضرر يلزمه فلا يجبر عليه كالمواش

اجبر الي عدم داره وفي الكفالة هذا **اجل الغاية** وبعده تجبر وان
امتع اجبره الحالم على العمل لان الوفاء به ممكن بلا ضرر يلحقه فلزمه
العقد كما في سائر الاجارات الا اذا كان له عذر تقصير به الاجارة
كالمرض فتقصر به المزارعة **ولو ابي رب البذر والارض له وقد**
كرب العامل فلا شيء له في عمل الكراب **فقطاً** لان عمله انما يتقوم
بالعقد والعقد يقوم العمل بخروج من الخارج ولا خارج بعد **ويستمرص**
ديانة يعني ان ما ذكر جواب في القضاء فاما فيما بينه وبين ربه فيلزمه
ان يعطي العامل اجر مثله عمله لانه انما اشتغل باقامة هذه الاعمال
ليحصل له نصيب من الخارج فاذا اخذ الارض منه فقد عثره والتفرير
مدفوع فيغني بان يبطل عمله **وتبطل اي المزارعة بموت احدهما**
اي العاقدين كما في الاجارة **فلو دفعها ثلاث سنين فلما نبت في الارض**
الاول مات صاحب الارض قبل ادراكه ترك اي الزرع في يده
الزرع الي ادراكه وقسم على الشوط وبطلت اي المزارعة في
السنين الاجيرتين لان في ابقا العقد في السنة الاولى مراعاة
حق المزارعة والورثة وفي القطع ابطال الحق العامل اصلاً فكانت
الابقا اولي واما في الاخرتين فلا حاجة الي الابقا اذ لم يثبت
الحق للمزارع في شيء بعد فعملنا بالغيا س **منعت المدة قبل**
ادراكه فغير المزارع اجر مثله نصيبه من الارض حتى يدرك الزرع
لانه استوفى منفعة بعض الارض لتربيته حصته فيها
الوقت الادراك **ونفقته اي نفقة الزرع كاجر السقي والحا**
نقة والحصاد والرفاع والروسي والتدريه عليها بقية
موقوفها حتى يدركه كانه نفقة العبد المشترك العاخر عن
الكسب **وفي موت احدهما قبله اي قبل ادراك الزرع ترك**
اي الزرع في مكانه **الي ادراكه ولا شيء على المزارع** لانا بقينا
عقد الاجارة ههنا استحسننا لبقائه مدة الاجارة فامكن

استراد العامل او وارثه عيما كان عليه من العمل اما في الاول فلا
يكن الا بغير انقضاء المدة **اتفق احدهما على الزرع بلا شرط**
او احرقا من فهو متطوع في الاتفاق لان كل واحد منهما غير
مجبور على الاتفاق فصار كالاتفاق المشتركة بينهما اذا استزمت
فاتفق احدهما في مرمتها بلا امر كان متطوعا **وتفسخ الزرع**
لبيدين مخرج الي بيعة اي بيع الارض كما في الاجارة وليس للعا
ان يطالبه بما كسب الارض وحفر الا نهار وسوي المشاهير
اذ لا يجوز ان يطالبه بالمسعى وهو الخارج لانه معدوم ولا
ياجر المثل لانه انما يجب عند فساد العقد ولم يفسد ولو
ثبت اي الزرع لم تبغ اي الارض **فلا يستفسد** اي الزرع لان
في البيع ابطال حق المزارع والتاخير اولى من الابطال فلم يكن
ظلالا **كتاب المساقاة** هي لغة مفاعلة من
السقي وشرعا دفع الشجر الى مصلحة يحزن من ثمرة وهي الزرع
في انها باطلة عند اي حبيفة خلا فالها وان الفتوى على صحة
وشروطها اكثر وطها المكنة ها ها كاهلية العاقدين
وبيان نصيب العامل والخلقة بينه الامتياز والعامل والشجر
في الخارج وما عداها من الشروط المذكورة فيها لا يجري
هنا فتصح بلا ذكر المدة والقباس ان لا تقع لانها اجارة
معنى كالزراعة وتقع استحسانا وتقع على اول من يخرج
اذ لا ذراك الثروة في معين فلما يتفاوت وتفسد انما يخرج
اي في هذه السنة لعدم تناول العقد غير هذه السنة فانما
نصا على ذلك ذكره تاج الشريعة الا اذا دفع استثناء قوله
قتضه بلا ذكر المدة غرا في الارض لم تبلغ اي تلك الفراس
الزرع ان يصلحها فما خرج كان بيدها نصيبه حيث
يفسد ان لم يذكر سبب معلومة ذكره قاضي خان او دفعه

اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يصر الوقت فانها تفسد لان
اصول الرطبة كالفراس بخلاف الرطبة في ارض غارة كسته
اشهر مثلا حيث يجوز قطع على اول جرة اي قطع يكون اي
يصل ذلك الاول لا ما بعده دفع رطبة انتهى جزارها على ان
يقوم عليها حتى يخرج بذرها ويكون اي البذر رطبا نصيبين
جاز بلا ذكر الوقت استحسانا لان ادراك البذر وقتا معلوما
عند الزراعي والبذر انما يحصل بعمل العامل فاشترط المناصفة
فيه يكون صحيحا **والرطبة لستحيا** اذ لا اشرفيه لعمل العامل
ولو شرط تصنيفها ضد لا اشتراكا الشركة فيها هو حاصل قبلها
ة كرمه لا يخرج الثرفيها بان دفع الارض ليعرس فيها الكرم سنة
او سنتين ببعض الخارج فانه يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج الثرفيها
يفسد ها لان المقصود بالمساقاة الشركة في الخارج وهذا
الشرط يمنع القصد فيكون مفسد للعقد وذكر مدة قد يخرج
الثرفيها **وقد لا** اي لا يخرج لا اي لا يفسد ها لعدم العلم بقوات
المقصود بل هو متوهم في كل مزارعة ومساقاة بان يصطط الثرفي
او المرافقة سماوية **فلو خرج** اي الثرفي وقت سبي على الشرط
لصحة العقد **الا** اي وان لم يخرج فيه بل تاخر عنه فسد العقد
اذ تبين انها سببا مدة لا يخرج الثرفيها ولو علم ذلك ابتدا
كان العقد فاسدا فلذا اذا تبين انها اذا فسد فللعامل
اجر المثل كما في الزراعة **تصح** اي المساقاة في الكرم والشجر
والبقول و**اصول البان** **والنخل** ولو وصلت فيه ثمرة
ان لم يدب حتى لو كان مدر كالم بيع العقد اذ لا يكون حينئذ
لعمل العامل اثر كالمزارعة وعند الشافعي لا يجوز المساقاة
الا في النخل والكرم دفع ارض سبب معلومة على ان يفسد
الشجر وتكون هي اي الاشجار والارض بينهما نصيبين فسد

لاستراطها الشركة فيما كان حاصل قبل الشركة لا يعمل وهو الارض
فان غرسها اي العامل الارض عن اسام من عنده فان اخرجت
الارض استاجر العامل ليعمل ارضه بستان بالالات غراسه
مثل عمله لان صاحب الارض استاجر العامل استامن عنده
فان اخرجت غراسا كان المال لصاحب الارض وللغراس عليه قيمة
غراسه واجرم مثل عمله لان صاحب الارض استاجر العامل ليعمل
ارضه بستان بالالات نفسه على ان تكون اجرة نصف البستان الذي
يظهر عمله والاله له فيكون في معنى فقير الطمان انتهى عنه فيكون
قاسدا ثم الغراس ملك للغراس وقد تغذ ردها عليه لانها
بالارض فيجب قيمتها واجرم مثل عمله فانه لا يدخل في قيمة الغراس
لتقومها بنفسها **تتطلب** اي المساقاة **بموت احدها ومضي**
مدتها والمرفق هذا قيد لصورة الموت ومعنى المدته وانما بطلت
لان صاحب الارض استاجر العامل ليبيض الخارج ولو استاجر
بدرام بطلت الاجارة بموت احدهما فكذا اذا استاجرهما
ببعض الخارج **فلو مات صاحب الارض فلهما العمل القيام عليه**
حتى يدرك الثمر وان وصيلة كرهة ورثة صاحب الارض لان
في انتقاض العقد بموته اضرا ابا العامل وابطالها لما كان مستحقا
له بالعقد وهو ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك
واذا انتقض العقد بطل الحذا قبل الادراك وفيه ضرس
عليه واذا جاز انتقض الاجارة لدفع الضرس فلان يجوز ان يبا
بقا وهما لدفعه كان اولى **وان مات العامل فله ورثة القيام**
عليه وان كرهه صاحب الارض لانهم قايمون مقامه وفيه نظر
للمأنيين وان ماتا **فانما خيار في القيام عليه او تركه الى ورثة**
العامل القيام مع معامة وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد
موت صاحب الارض فله ان يكون لورثته بعد موته

وان لم

وان لم يمت احدهما بل انتقض احدهما اي مدة المساقاة **فانما خيار العمل**
ان ساعل عما كان يعمل في بيع الثمر ويكون بينهما على السوا لان في
الامر باخذ اذ قبل الاضرا بها والضرس مدفوع كما مر ولا
تغيب الا بعد كما في الاجارات **ومنه كون العامل اجرا عن العمل**
فانما لو لم تنفس لزمه استجار الاجر فيلحق به ضرس لم يلتزمه
بعقد المساقاة وقد مر ان الضرس مدفوع **او كون العامل ساعلا**
عيا في غرضه اي بشرة السهم **وسقعة** السقف بالتحريك جمع
سقعة وهي غصن النخل كذا في الصحاح **كتاب الدعوى**
اوردها عقيب العيالات لانها تترتب عليها في الوجود وهي
لغة قول يقصد به الاسان اجاب حق على غيره والغها للثا
فلا ينيون وضعها دعوى بغض الو او كفتوي وقتاوي وشرا
مطالبة حق من حقوق العباد عنده من وهو القاضي له **للخلاص**
اي تخلصه من المدعي عليه **اذا ثبت والمدعي من اذا ترك ترك**
اي لا يجرى الخصومة اذا تركها ولما كان هذا متا واللا غالب
من المتنازعين فعلا احتزر عنه بقوله من المتنازعين قوله ولما
كان هذا متا والالمتنازعين في المباحته احتزر عنه بقوله
في الحق اي حق العبد والمدعي عليه خلاصه اي يجبر على الخصومة
اذا تركها فانطبق الحد على المحدود وقد اختلفت عبارات
الشامخ في حده والصحيح ما ذكره هنا قبل المدعي عليه هو
النكر والاخوه المدعي قالوا هذا حد صحيح ولكن الشأن في
معرفة لان العبرة للمعاني دون الصور والباقي فان الكلام
قد يجرى من الشخص في صورة الدعوى وهو انكار معنى ولهذا
كالودع اذا ادعي رد الودعة او هلاكها فانه مدع صورة
ومكر لوجوب الفهم معنى ولهذا يحلفه القاضي اذا ادعي رد
الودعة او هلاكها انه لا يلزمه رد ولا ضمان ولا يحلفه انه ردها

لان اليه ابد يكون على التقى **وركنها** اي الدعوى **اضافة الحق**
الى نفسه ان كان اصيلا او **الى من تات** الدعوى **منا به** كافي الوكيل
واب الصغير ووصيه **عند النزاع** متعلق باضافة الحق **واهلها**
اي الدعوى **العاقلة** خرج به الجنون **العاقلة** خرج به الصبي الغير
المتزوج **قال الاستاذ** وشي في جامع احكام الصغار **الدعوى**
من الصبي المحجور عليه غير صحيحة اما الصبي الماذون له فدعواه
صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعي عليه **فجوابه** ايضا
صحيح و**شرط جوازها** **محلس القاضي** فان الدعوى في مجلس
غيره لا تقع حتى لا يجب على المدعي عليه جوابه **وحكمها وجوب**
الجواب على الخصم وهو المدعي عليه حتى اذا امتنع عنه امر
اجبره القاضي عليه **وانما يقع** اي الدعوى **اذا الزمت** **ببائلي**
الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثا لا يقدم عليه **ما قل** **وعلم**
المدعي عطف على الزمت اي صار ما يدعيه معلوما وبين ذلك
بقوله **فلو كان** ما يدعيه **منقولاً في يد الخصم** ذكر اي مدعيه انه
في يده **بغير حق** فان الشيء قد يكون في يد غير المالك **بحق** كما
له في يد الرهن والبيع في يد البائع لاجل قبض الثمن **قال**
صدر الشريعة هذه العلة تشمل العقار ايضا فلا ادري
ما وجه تخصيص النقول بهذا الحكم اقول **درأته** وجهه
موقوف على مقدمتين مسلمتين احدهما ان دعوى الاثام
لا تقع الا على ذي اليد **قال** في الهداية انما يتصب خصما
اذا كان في يده والثانية ان الشبهة مغنيرة يجب دفعها
لاشبهة الشبهة **قالوا** ان شبهة الربو لا ملحقه بالحقيقة
لاشبهة الشبهة اذا عرفت **قال** فاعلم ان في ثبوت اليد
على العقار شبهة لكونه غير مشاهد بخلاف النقول فان فيه
مشاهدة فوجب دفعها في الملك شبهة الشبهة فلا تقدر

واما

165
واما اليد في النقول فكونه مشاهدا لا يحتاج الى اثباته لكن فيه
شبهة كون اليد لغير المالك فوجب دفعها لنقض الدعوى **الحمد لله**
الحادي الى سوا السبل **وحب الله** ونعم الوكيل **وطلب عطف**
عليه ما ذكر **احضار** اي احضار ما يدعيه **ان امكن** **بشار اليه في**
الدعوى في الشهادة لان الاعلام باقصي ما يمكن شرط وداف في
المنقولات بالاشارة لانها تبلغ اسباب التعريف **في** **قالوا** في
المنقولات التي يتعذر نقلها كالرعي مثلا حضر الحكم عندها
او بعث امينا **وذكر قيمته** **ان تعذر** اي احضاره ليصير المدعي
معلوما لانه الاعيان تتفاوت والشرط ان تكون الدعوى في
معلوم وقد تعذر مشاهدته فوجب ذكر قيمته لانها خلف
عنه **قال الفقيه ابو الليث** فيشرط مع ذكر القيمة ذكر الذكورة
والانوثة **وقال قاضي خان** وصاحب الذخيرة ان كان
العين غائبا وادعي انها في يد المدعي عليه فانكر فان بين
المدعي قيمته وصفتته **تسبع** **دعواه** **وتفعل بيته** **ولو قال**
عصيت من عين كذا **ولا ادري قيمته** **قالوا** **تسبع** **قال في الكافي**
وان لم يبين القيمة **ولو قال** **عصيت من عين كذا** **ولا ادري** **انه**
هاك او قاييم **ولا ادري** **كم كانت** قيمته **ذكر في** **عامته** **الكتب**
انه **تسبع** **دعواه** لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله **فلو**
كف ببيان القيمة **لتضرر** به اقول فابدية صحة الدعوى
مع هذه الجصالة **الفاحشة** توجه اليه **الخصم** اذا انكر
والجبر على البيان اذا اقر ونكل عن البيان فليتأمل **قال** **الكلام**
الكافي لا يكون كافيا **الا بهذا** **الحقيق** **الحمد لله** **على التوفيق** **ولو**
كان **ما يدعي** **فيه** **عقار** **ذكر** **حده** **وده** **الاربعة** **لتعذر** **التعريف** **بالا**
شارة **لانه** **ما لا ينقل** **فصار** **الي** **التحديد** **لان** **العقار** **يعرف** **به**
وتفي الثلاثة **وقال** **زفر** **الا** **لانه** **التعريف** **لم يتم** **ولنا** **ان** **للاكثر** **حكم** **الكل**

الا ان يعلق في الحد الرابع لان المدعي يخلو به بخلاف تركه **كذا الشما**
اي كما يشترط التحديد في الدعوي يشترط في الشهادة وان ذكروا
ثلاثة من الحد وفي الشهادة قلت شهادتهم عندنا خلافا
لزفر وان كان الرجل مشهورا يكتفي بذكره وفي الدار لا بد من
التحديد وان كانت مشهورة عند اي حنيفة وعندهما
لا يشترط لان الشهرة مغنية عنه وله ان قدرها لا يصير
معلوما الا بالتحديد وذكر ايضا انه يطالبه لان المطالبة
حق المدعي فلا بد من طلبه وذكر ايضا انه في يد المدعي عليه لان
انما يصير خصما بكونه في يده وهو ان يكون في يده لا يثبت **بما**
دفعه على انه في يده بل يثبت بالبينة او علم القاضي لاحتمال كون
العقار في يد غيره وقد نواصنا على ذلك بخلاف النقول لان اليد
فيه شاهدكم من في العارية ادعي عياني بيد رجل واراد حضور
في المجلس الحكم فانكر المدعي عليه ان يكون في يده فجا المدعي شاهد
شهادة ان هذه العين كان في يد المدعي عليه قبل هذا التاريخ
بسنة هل تسع وهل تجبر المدعي عليه على احضاره بهذه
البينة ام لا كانت واقعة الغتوب ويبيح ان تقبل لانه ثبت في
في الزمان الماضي ولم يثبت حروجه من يده وقد وقع الشك
في زوال ملك اليد ما يوجد المزبل قال شمس الائمة الحلبي
ومن النقول ان ما لم يكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام
والقطيع من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان شاخص ذلك الم
الموضع كونه يسره ذلك وان لم يتسره الحضور وكان ماذونا
بالاستخلاف بيعت خليفة الى ذلك الموضع وهو نظير اذا
كان القاضي يجلس في داره ووقع الدعوي في جمل ولا يسع باب
داره فانه يخرج الى باب داره او يقر بالبينة حتى يخرج
ليشير اليه الشهود جفنة وفي القدر وري اذا كان المدعي شيا

تتعدى

تتعدى ثقله كالرجي فالحكم فيه بالخيار ان شاخصه وان شابعث **امنا**
كذا في الذخيرة وذكر القاضي الامام طه صبر الدين ان هذا انما
يستقيم ان كان المدعي في المصر اما اذا كان خارج المصر كفي يقضي به
القاضي والمصر شرط لجواز القضا في ظاهر الرواية فطريفة ان
يبيح واحد من اعوانه حتى يسمع الدعوي والبينة ويقضي ثم
بعد ذلك يقضي قضاه **ولو كان ما يدعيه دينا في الذمة ذكر جنسية**
كادرام والدنا بربو البرد والشعير وخوها **وقدره** كاية والف وقغير
وقغير بن وخوها فان الدين لا يعرف الا بذلك وذكر ايضا **مطالبه**
به لما مرانه حقه **واذا صحت** اي الدعوي **سأل القاضي عنها** ليتفحص
الحكم بالاقراء ومعني سوا له ان يقول ان خصمك ادعي عليك كذا اذا
ذا نقول **فان اقر** اي الخصم **لزم** اي القاضي **بموجبه** لم يقبل قضاي او حكم لما قال
في الكافي ان اطلاق لفظ القضا توسع لان الاقرار مرجحة بنفسه ولا
يتوقف على القضا فان الحكم من القاضي الزام بالخروج عن موجب ما
اقر به بخلاف البينة على دعواه لان الاصل في فضل الخصوم قبل البينة
وان اقر اي الخصم **سأل** اي القاضي **المدعي ببينة** لان النبي صلى الله
عليه وسلم قال للمدعي الك بينة فقال لك يمينه سأل ورب اليمين
على عدم البينة فلا بد من السؤال عنها ليتسكن من الاستخلاف **فان اقل**
اي البينة **ففي عليه** لانه نوردعواه بالبينة فف فيعلة من البيان
فانما دلالة واضحة بظهرها الحق من الباطل **والا** اي وان لم يقم
بل عن اقامتها **حلق** اي القاضي **الخصم بطلب** اي طلب المدعي
لان الحلق حقه وهذا اضيف اليه بحرف اللام في الحديث وجه
لونه حقا له ان المنكر قضه انما حقه على منعه بالانكار فمكتة
الشاع من انوا نفسه باليمين الكاذبة وهي الغموس ان كان كاذبا
كما يزعم وهو اعظم من انوال المال ويحصل له الثواب بذكر اسم الله
تعالى وهو صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون النكول في

في مجلس القضا لان الاعتبارين فاطح الخصومة ولا عبية لليمين عند
غيرها وهل يشترط القضا على فور النكول فيه اختلاف ثم اذا خلق
المدعي عليه فالمدعي على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له
ان يجامع ما لم يقر البيعة على وقت دعواه فان وجدها اقامها
وقضي له بها وبعض القضاة من السلق كانوا لا يسمعونها بعد
اليمين ويقولون يتخرج جانب صدقه باليمين فلا تقبل بيعة المدعي
وهذا القول ليس بشي لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل البيعة من المدعي
بعد يمين النكرو وكان يشرح رحمه الله تعالى يقول اليمين العا
الفاجرة احق ان ترد من البيعة العادلة وهل يطهر كذب
النكرو باقامة البيعة والصواب انه لا يطهر حتى لا يعاقب
عقوبة شاهد الزور ذكره الزبلي **فان كل ابي قال لا احلف**
سواء او سكنت بلا افة من طر ش فانه نكول حكم وقضي لان اليمين
واجبة لقوله صيا الله عليه وسلم البيعة على المدعي واليمين على
من انكر ترك هذا الواجب بالنكول دليل انه باذل او مقرولا
لا قدم على اليمين تنصيا عن عهدة الواجب ودفعاً للضرر
عن نفسه ببدل المدعي او الاقرار به والشرع الزم التورع
عن اليمين الكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة فيرجع هذا
الجانب اي جانب البذل او الاقرار به على هذا الجانب النوع
في نكوله وهو اي القضا بعد عرض اليمين اي عرض القاضي اليمين
على الخصم بان يقول ان لم تخلق احكم عليك **فلا تأا حوط لا يمتلأ**
ان يخلق بعد مرة او مرتين ولا عبية بعد القضا لقوله اطلق
لانه ابطال حقه بالنكول فلا يمتنع به القضا ويعتبر بوقوع
قبل الحكم ولو بعد العرض فلا يلائم فانه لا يلزم فيه تقض القضا
ولا فساد اخر ولا يريد اليمين على المدعي **وان نكل حقه** وعند
الشافعي اذا لم يكن للمدعي بينة اصلا وخلق القاضي المدعي عليه

فكل يري اليمين على المدعي فان خلق قضي به والا انقطعت المنازعة بينهما
لان الظاهر صارت شاهد المدعي بنكوله فيعتبر بيمينه كالمدعي عليه
وكذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا وعجز عن اقامة شاهد
اخر فانه يرد عليه اليمين ان يخلق قضي له بما ادعي وان نكل لا يقضي
له بشي لانه صيا الله عليه وسلم قضي شاهد ويمين وعندنا يخلق
المدعي عليه فقط ويقضي عليه بالنكول لقوله صيا الله عليه وسلم
البيعة على المدعي واليمين على من انكر ومطلق التقيس يقتضي
انتقام ساركة كل واحد منهما عن قسم صاحبه فيدخل على ان جنس
الايمان في جانب المدعي عليه ولا يمين في جانب المدعي اذ للامر
في اليمين للاستغراق فن جعل الايمان حجة للمدعي فقد خالف
النص وحديث الشاهد واليمين غريب ومارويتاه مشهور
لغة الامة بالقول حين صار في حين التواتر فلا يعارضه على
ان يحيى بن معين قد رده كذا في الكافي **ولو قال ابي المدعي عليه لا اقر ولا**
انكر حسمه ابي القاضي حتى يقرأ وينكر لانه ظالم فجزاه الحبس او
ادعاه رجل على ما لا فائدا لراي المدعي عليه في اصابته على ان يخلق المدعي
ويبرأ من المال فخلق فاصطلم باطل وهو اي المدعي على دعواه ان اقام
بيعة شتم وان لم يقرأ واستخلفه القاضي لولا ان يولي يمين
الخلق الاول حين الصلح **عنده** فان التخليق عند غير القاضي لا يعتبر
كما ان النكول عند غيره لا يوجب الحق لان الاعتبار بين قاطعة الخصم
واليمين عند غير القاضي غير قاطعة ولو كان الخلق الاول **عنده**
كفي ولا يخلفه ثانيا كذا الواسط لما ان المدعي لو خلق فالحكم ضا
فخلق اي المدعي لم يقضي اي الخصم كذا في القواعد لا يخلق في
نكاح بان ادعى رجل على امرأة او على غلام او على غلام او على غلام
ورجعة بان ادعت عليه او هو عليها بعد العدة **انكر** او غيرها
في العدة وانكر الاخر **في** **الا** بان ادعى الولي عليها او هي عليه

بعد الدة انه قافي الدة وانكر الاخر **استيلا** بان ادعت امة على
سببها انها ولدت منه هذا الولد او ولدت ولدا قد مات او سقطت
سقطا مستبين الخلق وانكر المولي ولا يتاقي من الجانب الاخر
اذ لو ادعي المولي يثبت الاستيلا باقرا به ولا يعتبرا نكاحا
ورق بان ادعي على مجهول النسب انه عبده او ادعي المجهول
انه عبده وانكر الاخر **نسب** بان ادعي على مجهول النسب انه
عبده او ادعي عليه والاخر منكر **دولا** بان ادعي على معروف
الرق انه معتقه او مولاه او ادعي العرف ذلك عليه او كان
ذلك في ولا المولاة والاخر منكر **حد** سوا كان حدا هو خالص
حق الله تعالى كحد الزنا وشربه الخمر وحد السرقة او دابرا بين
الحقين كحد القذف حق ان ادعي على احده قذفه وانكر القاذف
لا يستخلف لان الغالب فيه حق الله تعالى عندنا الحق بالحد وده
الخالص لله تعالى واما في السرقة فان السارق يستخلف لاجل المال
اذا اراد المال اخذ المال لا القطع فيقال له دع ذكر السرقة وادع
تناول مالك فيكون لك عليه يعني قال في النهاية لا يستخلف
في الحد ودبا لاجماع الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبده بالزنا
وقال ان زنت فانت حرة فادعي العبد انه زنا ولا يثبت له عليه
يستخلف المولي حتى اذا نكل يثبت العتق لا الزنا **وللعان** بان تدعي
المرأة القذف بالزنا وجوب اللعان وهو ينكر جميع ما ذكره
قول الجنيبة وقال لا يستخلف فيها كلها الا في الحد واللعان
لان هذه حقوق تثبت بالشبهات فيجري فيها الاستخلاف
كالاموال بخلاف الحدود وهذا لان قاعدة الخلق ظهور الحق
بالنكول اقرا لان الخلق لما وجب فنكره دليل على انه باذل او
مخوف **ان** جعل باذلا لان النكول يعتبر من الماذون والم
وهي لا يكتفى بالبدل فيجعل مغرورا به والا قرا تجري في هذه

الاشيا لكنه اقرا فيه شبهة لانه سكوت في نفسه والسكوت محتمل
فلا يكون حجة فما يسقط بالشبهات واللعان حد الاذواج وان
حد القذف ولنا ان النكول بدل واباحة اذ لو حمل على الاقرار كذا
بناه في الاقرار ولو جعل بدلا قطع الخصومة بلا تكذيب فكاه هذا
اولي صيانة للمسلم عن ان يظن به الكذب وهذه حقوق لا تجري فيها
البدل فلا يقضي فيها بالنكول كالتقصاض في النفس بخلاف الاموال
وذلك لان المرأة لو قالت مثلا لا نكاح بيني وبينك ولكي بدلت نفسي
لك لم يبع كلامها وكذلك سائر الامثلة فالخاص ان كل محل يقبل
الاباحة بالاذن ابتداء يقضي عليه بنكوله وما لا فلا قال قاضي خان
الفتوي بما قولها وقبل يثبت للقاضي ان ينظر الى حال المدعي عليه
فادراه مستغنا جلفه وياخذ بقولها وان كان مظلوما لا يجلفه
اخذ بقوله كذا في الكافي **ويحلف السارق وان نكل ضمن ولم يقطع لانه**
في السرقة يدعي المال والحد وانجاب الحد لان جماعة الشبهة بخلاف
انجاب المال الاول فيثبت فيه كما يثبت بشهادة رجل وامرأتين حيث
لا يثبت القطع ويضمن المال **كذا الزوج اذا دعت طلاقا قبل الدخول**
يعني اذا دعت طلاقا قبل الدخول واستخلف الزوج **فان نكل ضمن**
ضمن نصف مهرها عتدم لان الاستخلاف يجري الطلاق اتفاقا
خصوصا اذا كان المقصود المال لانه دعوى المال حقيقة فيثبت
بنكوله النكاح وكذا **النسب اذا ادعي حقا** يعني يحلف في دعوى
اذا ادعي حقا كارت ونفقة بان ادعي رجل على رجل انه اخوة
مان ابوها وترك مالا في يد المدعي عليه او طلب من القاضي
فرض النفقة على المدعي عليه بسبب الاخوة فانه يستخلف على
النسب بالاجماع فان حلف بزي وان نكل قضى بالمال والنفقة
لا النسب **وجرى للمعتب** بان كان صبي في يد رجل القطة وهو
لا يعبر عن نفسه فلاعت امرأة حرة الاصل انه اخوها تزيد فقري

المتكلم لها من جهة الحضانة و اراد ان يستخلافه فنكل ثبت به
لها حق نقل الصبي الي غيرها ولا يثبت النسب **وعتق بالملك** بان
ادعي عبد علي مولاه انه معتق لانه اخوة واستخلفه فان حلف
بري وان نكل ففني بالعتق لا النسب **وامتناع الرجوع في الصبة**
بان اراد الواهب الرجوع في الصبة فقال الموهوب له انا اخوك
فان المدعي عليه يستخلف علي ما يدعي من النسب بالاجماع **فان**
نكل في الصور المذكورة ثبت الحق يعني الارث والنفقة والحجر
والعتق وامتناع الرجوع **لا النسب ان كان** اي النسب نسب
لا يصح الا قرابة والادعي ان كان نسب يصح الاقرار به **فعلي اطلاق**
يعني يستخلف في النسب المجرى عندها اذا كان نسب يثبت باقراره
بانه ان اقرار الرجل يصح بالاب والابن والزوجة والولي واقرار المرأة
يصح بالاب والزوج والولي ولا يصح بالابن اذ فيه تخيل النسب علي الغير
فكان اقراره علي الغير فلا يصح ولو ادعي رجل انه ابوه وابنه ولم يدع بالا
يستخلف عندها لانه لو اقر به يثبت فيستخلف لرجا النكول الذي هو
اقرار وان ادعي انه اخوه او عمه او خوه ذلك لا يستخلف المدعي عليه
لانه لو اقر به لا يثبت لان فيه تخيل النسب علي الغير **حلي ملك القود**
ادعي اخوه علي غيره فصا في النفس او في ربه فانكر استخلف
اجماع **فان نكل في النفس** لم يقضي بفيل ولا دية **بل حلي حق يقواه**
ويحلف ويهادونها يقضي عند اي حنيفة وعند ما يكره الله
فيها ولا يقضي بالقصاص لان القصاص فيما دون النفس عقوبة
تتدعي بالشبهات ولا يثبت بالنكول كالقصاص في النفس لان
النكول وان كان اقرارا عندها ففيه شبه العدم لانه ان امتنع عن
اليقين يؤمر بها عن اليقين المaddock لا يكون اقرارا بل يكون بطلا
واذا امتنع القود نجية الدية وله ان الطرف محل البذل فيستوفي
بالنكول كالمال فان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال لانها خلقت

وقاية للنفس كالمال فيجري فيها البذل بخلاف الانفس **وتحلف في التعزير**
يعني اذا ادعي علي احراما يوجب التعزير و اراد تخليفه اذا انكر فالتقا
يحلف لانه التعزير يحضر حق العبد ولهذا يملك العبد استغاطته
بالنفق ولا يمنع الصغير وجوبه ومن عليه التعزير اذا ملك صاحب
اخر منه اقامه ولو كان حق الله تعالى فكان هذه الاحكام علي عكس
هذا والاستخلاف تجري في حقوق العبد سواء كانت عقوبة او ما لا
فان نكل عن لان التعزير يثبت بالشبهات فحاز ان يقضي فيه بالنكول
قال اي المدعي **لي بنية حاضرة في المص** واستخلف الخصم **لا يحلف** قيد
بالمصر لانها اذا حضرت في مجلس الحكم لا يحلف انقا فكذا في النهاية **ونكل**
بنفسه ثلاثة ايام لا لا يغيب ويطلب حق المدعي ويجب ان يكون الكفيل
معروف الدار يحصل فائدة التكفل ولا بد للكفيل من قوله لي بنية
حاضرة في المصخر لو قال لا بنية لي او شهودي غيب لا يكفل اذ لا فائدة
فيه **فان ادعي** ان يعطيه كفيل **لازمة** اي دار معه حيث سار حتى لا يغيب
ولازم الغريب ان كان الخصم غريبا **ولا يكفل** اي الغريب **الا الى آخر المجلس**
لان في اخذ الكفيل والملازمة ضرورة علي قدر المجلس اضمارا بالغريب
لمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا القدر ظاهر **والخلق بالله تعالى**
دون غيره لقوله صلى الله عليه وسلم لا تخلفوا يا ايكم ولا بطوا غيب
من كان متكئا فاقبل بحل بالله او وليه **لا اطلاقا والعتق** لما روينا
الا اذا الخ الخصم يعني جاز للقصاص ان يحلفه بالطلاق والعتاق لقلة
المبالاة باليمين بالله تعالى في زماننا **لكن اذا نكل لا يقضي بالنكول**
واذا قضى بنفذه ذكره الزيلعي وشرح الهداية **وتعاطي** اي اليقين **بنيها**
تعالى كان يقول اي القاضي قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة
الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما يعني لغلات هذا
عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه
والحلف ان يزيد في التخليط علي هذا وان ينقض منه لكنه خطا فلا يذكره

بلفظ الواو لا يتكرر عليه اليقين اذ اللازم عليه بين واحدة وله ان يلفظ
وتقول بالله او والله لان المقصود منه النكول واحوال الناس فيه
مختلفة فمن من يمتنع اذا غلط عليه اليقين ونحو سراد الم يلفظ فكا
الراي فيه الي الغاضي ونحو لا يلفظ على المعروف بالصالح ويلفظ على
غيره وقيل يلفظ على الخطير من المال لا الخبير لا اي لا يلفظ بالزمان
و المكان وعند الشافعي يلفظ بها اما الاول فان يكون بعد صلاة العصر
يوم الجمعة واما الثاني فان يكون في المسجد الجامع عند المنبر **ويخلق**
اليهود **ببانه الذي انزل التوراة على موسى والنص في الله الذي انزل**
الاخيل على عيسى والمجوس **بانه الذي خلق النار** فيلفظ على كل واحد
بما يعتقد تغليظ اليقين به ليكون رادعاً له عن الافتراء على اليقين كما
ذنه وعن اي حنيعة انه لا يخلق احداً الا بالله تعالى خالصاً نقاداً
عن شريك الغير معه في التقظيم وذكر الحصاص انه لا يخلق غير الله
والنصري الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لما روي ذكر النار
في اليقين تغليظ النار لان اليقين يشعر به ولا ينبغي ان يغظم النار
بخلاف النوراة والاخيل لان كتب الله تعالى واجبة التقظيم ولا
يخلق **الوثني الا بالله** اذ الكفرة كلهم افتراء ظلم يفترون بالله
تعالى قال الله تعالى ولئن سألتم من خلق السموات والارض
ليقولن الله كذا في الكافي ولا يخلقون في معابدهم لان فيه نظماً
ويخلق على الحاصل في سبب يرتفع كالبيع والنكاح والطلاق
والغصب والتعزير وبين الخلق بقوله بالله ما بينكم بيع قائم
او النكاح قائم الان او ما هي باين منك الان او ما يجب عليك
رده الان او ما يجب عليك حق التعزير الان لا اي لا يخلق على
السبب وبينه بقوله ما بينكم **وخو** اي ما لخصتها وما طلقها
وما عصته وما شته الاصل ان الدعوى اذا وقعت في سبب
يرتفع بعد وقوعه كالبيع ونظايره فان اليقين يكون على

الحاصل

166
الحاصل الا على السبب عند اي حنيعة ومحمد بن ابي ادعى انه ابتاع من هذا
عند ابا الف وخي خلق بالله ما بينكم بيع قائم ولا يخلق بالله ما بينكم
فلعله باع ثم اقال كذا في النكاح وغيره ثم الخلق على الحاصل الا على
هو الاصل عندنا اذا كان سبب يرتفع برفع **الا اذا كان فيه اي في الخلق**
على الحاصل ترك النظر ليدعي فيخلق على السبب اجماعاً لدعوى **شفعة**
بالجوار وبقعة مشبوهة فانه اذا ادعي شفعة بالجوار والمشري من
لا يراها بان كان شافعياً فانه يخلق على السبب اذ لو خلق على الحاصل
بالله ما هو مستحق للشفعة يصدق في يمينه في اعتقاده فينفوت
النظر في حق المدعي وكذا اذا ادعت مشبوهة شفعة والروح من لا
يراه لكونه شافعياً فانه يخلق على السبب اذ لو خلق على الحاصل
بالله ما لها عليك الشفعة يصدق في يمينه في اعتقاده فينفوت
النظر في حق المدعي **ويخلق على سبب لا يرتفع** برفع بعد ثبوته لا على
الحاصل اجماعاً **كعبد مسلم يدعي عتقه** فانه اذا ادعي عتقه على مولاه ونحو
الولي يخلق على السبب بالله ما اعتقه لعدم الضرورة اليه الخلق على
الحاصل اذ لا يجوز ان يعود الرق بعد الفتح **مسلم الخلف الامة والعبد**
الكافر حيث يخلق فيها على الحاصل اي ما هي حرة او ما هو حر في الحال
لما كان تكرار الرق على الامة بالردة والمحاق والسبي على العبد الكافر
ينقض العهد والمحاق ولا يتكرر على العبد **مسلم استعمله حضية**
فقال خلعتي مرة فاقام البينة تقبل بيته يعني ادعي على احرم لا
فانكر فاراد المدعي خليفه فاقام المدعي عليه بينة على ذلك تقبل
ولها اي ان يكون له بينة واستحاجة اي اراد خليف المدعي
جار اي خليفه قال اي المدعي لا بينة ليرهن او لا شهادة ثم شهد
معنى الاول ان يقول المدعي ليس لي بينة على دعوى هذا الحق ثم جا
بالبينة ومعنى الثاني ان يقول الشاهد لا شهادة لفلان عندي
في حق بينة ثم شهد به فيه **روايتان** في رواية لا تقبل الظاهر

التناقض وفي رواية تقبل **والاصح القول** لجواز ان يكون له بنية او شهادة
فسيما ان ذكرها وان كان لا يعلمها ثم عليها قيل **تقبل ان وقت وفاتها**
ذكره في المخطوط **كنا اذا قال لا دفع لي ثم اتي بدفع** اي فيه روايتان
وقيل لا يبع دفعه اتفاقا لان مغناه ليس لي دعوى الدفع ومن قال
لا دعوى لي قبل فلان ثم ادعي عليه لا تنفع كذا ههنا وبعضهم قال
نفع وهو الاصح لان الدفع يحصل بالبنية على الدفع لا بد دعوى م
الدفع فيكون قوله لا دفع لي بمنزلة قوله لا بنية لي كذا في
الحادية **البنية تجري في الاستحلاف** يعني يجوز ان يكون شخص
نايبا عن اخر له حق على غيره في طلب اليقين على الدعي عليه
اذا عجز عن اقامة البينة **لا الحلف** يعني لا يجوز ان يكون شخص نايبا
عن شخص يوجه عليه اليقين ليحلف من قبله وفزع على الاول بقوله
فالوكيل والوصي والتولي و**اب الصغير يستحلف** اي يطالب الحلف
من اخصم ولا يحلف ابي واحد من الوكيل وغيره **الا اذا اصره اقره** اي
اقرار واحد منهم على الاصل **كالوكيل والوصي والتولي بالبيع او الخصم**
في الرد بالعيب فان الوصي اذا اصره في عيب بغير باعه للصغير
لا يستحلف والوكيل بالبيع او الخصومة في الرد بالعيب من جهة
المالك يستحلف لان اليقين لرجاء التناول ولو اقر الوصي صريحا لا يبع
فلهذا الاستحلاف واما الوكيل فاقراره صحيح على الوكيل فكذا انكوله
التحليف على فساد نفسه بكونه على التناقض اي انه ليس كذلك و
الاول ظاهر واما وجه الثاني فلانه لا يعلم ما فعل غيره ظاهرا فلو
حلف على التناقض لا امتنع عن اليقين مع كونه صادقا فيها فيتنضم
فظولب بالعلم فاذا لم يقبل مع الامكان صار باذلا او مغررا هذا اصل
مقرر عند امتي و**كان** الامام فخر الاسلام يريد عليه حلفا
وهو ان التحليف على فعل غيره على العلم **الا اذا كان** اي فعل الغير
متصل به اي بالحلف وفزع عليه بقوله **فاذا ادعي سرقته العبد** اي

تحلف

حلف اي البايع **على التناقض** مع انه فعل الغير يعني مشتري العبد اذا ادعي انه
سارق او ابلق وان ثبت اباقة او سرقته في يد نفسه وادعي انه
اقل او سرقه في يد البايع وادعي التحليف للبايع بالله ما سرق يا
ما سرق بالله ما ابلق في يدي و**هذا التحليف** على فعل الغير وانما
مع **الا يستحلف** اي تسليم البايع المبيع **سليما** عن العيوب **واجب عليه**
اي البايع فالتحليف يرجع الي ما ضمن البايع بنفسه فيكون على البايع
فاذا ادعي سبق الشرائع يرجع على قوله وفعل غيره على العلم يعني اذا
اشترى زيد من عمر وشيئا ثم ادعي بغيره انه اشتراه قبله وعجز
عن البينة **حلف خصمه** وهو يكون **على العلم** اي انه لا يعلم انه اشتراه
قبله لما مر **كذا ادعي دينا او حقا على وارث** اما الاول فيان يقول
رجل الاضراني على مورثك الف درهم فمات وعليه الدين ولما
الثاني فيان يقول ان هذا العبد الذي ورثت من فلان ملكي ويبدك
بغير حق ولا بنية لواحد منها فان الوارث **يحلف على العلم** **الا التناقض**
لما ذكر اذا علم القاضي كونه ميراثا او قربة المدعي لو برهنه اخصم عليه
كذا في الوادية ولو ادعيها اي الدين والعين **الوارث** اي غيره **يحلف** اي
المدعي عليه **على التناقض** لا تعلم لما ذكر **كالهوب له** **والشترى** اي لو
وهب رجل لرجل عبد افتقنه واشترى رجل من رجل عبدا فجار رجل
وزعم ان العبد عنده ولا بنية له فاذا استحقاق المدعي عليه حلف
على التناقض **ادعي** رجل متلوجه الغيرانها منكوحته ولا بنية لا يحلف
اي المدعي الزوج على العلم اي انه لا يعلم انها منكوحته فان حلف انقطع
الشرع وانما حلف **اي المراه** **على التناقض** اي انما البنت امراة
فان تملك فحق بنكاح المدعي كذا في العمارة اعلم ان كل موضع وجب
فيه اليقين على التناقض فحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يعفى عليه
بالتكول ولا يسقط اليقين عنه وكل موضع وجب فيه اليقين على
العلم تحلف على اليقين يعتبر اليقين حتى يسقط اليقين عنه ويضع



القياس عند أبي حنيفة واني يوسف لان البيع سلم المشتري فلا يكون عيبا
على المبيع شيئا فبقي وعوي المبيع على المشتري زيادة الثمن وهو ينكرها
فيكفي خلفه وانما ثبت التحالف بعد القبض بقوله صلى الله عليه وسلم اذا
اختلفا المتبايعان في السلعة فاعية فالحال وترا او بدوا في بيعي المشتري
لانه اقراها الكا ولا نه مطالب او لا بالثمن فيكون هو الباوي بالانكار فيسدا
ببينة لو سلمة بتم أي هذا اذا كانا بيع عوي بوني والا اي وان لم يكن كذلك
بل بيع عوي يعني حتى يكون مقايضة او عتبا بتم حتى يكون صرفا فباينها
شأ اي بدا القاضي ببيي ايها سالا ستي ايها في فائدة القول وصحة
التحالف ان خلف المشتري بالله ما الشراء بالعين وخلف البائع بالله ما باعه
بالق وفسخه القاضي اي فسخ القاضي البيع بينهما بطلب احدهما او طلبها
ولا يفسخ وقيل يفسخ بنفس التحالف والصحيح هو الاول لانها لا طفا
لم ثبت ما ادعاه كل منها فبقي بيعا بتم مجهول وفسخه القاضي قطعا للمنازعة
بينها وقرع عليه ما ذكر في المبسوط بقوله فلو وطى المشتري الحاربة
المبيعة بعد التحالف وقبل الفسخ قبل اي وطوه لانها لم تخرج عن ملكه ما لم يفسخ
القاضي وما لكل من اليمين من المتبايعين لزمه دعوة الآخر بالفسخ لانه صار
مقرا بما يدعيه الآخر او بالذلة لالتحالف في اصل البيع والاجل وشروطها
وقصص بعض الثمن ومكان وقع المسلم فيه وحلف المتكراي منكر البيع ولا
جل وغيرهما لان هذا الاختلاف في غير البيع والثمن فاستبه الاختلاف في الط
والا برفلا في الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الا
ختلاف في القدر ولا بعد هلاك البيع او خروجه عن ملكه او تغيره بالعب
يوني اذ اهلك البيع اخرج عن ملكه او تغير جود في العيب عنده في صار
بحال لا يقدر على رده بالعيب ثم اختلفا في الثمن لا يتحالفان عند أبي حنيفة
واي يوسف بل القول للمشتري وعند محمد والشافعي يتحالفان فيفسخ
البيع على قيمة الهلاك لان كلا منهما يدعي حقا فيكره الآخر فمتحالفان ولها
في التحالف بعد قبض البيع تحالف المقتل فلا يتعدى في حال هلاك السلعة

كذا بفضه اذ اهلك بعض البيع اخرج عن ملكه ثم اختلفا في الثمن لا يتحالفان
الا ان يرضى البائع بترك حصته الهلاك اي عدم اخذ شيء من ثمن الهلاك
وجعل العقد كان لم يكن الاعلى القائم ولا بدل في بدل الكتابة اي والتخالف
انما بين المحدث للكتاب اذ اختلفا في قدر بدل الكتابة لان التحالف يكون
في الماوضات عند فاحد الحقوق اللازمة وبدل الكتابة غير لازم لجواز
الغير واذا تقدم التحالف وجب اعتبارا ولدعوي والانكار فيكون القول
قول الباعع بيمينه لانكاره الزيادة وان اقام البينة فيبينة المولي او لا لانها تثبت
الزيادة ولا في راس المال بعد اقالته اي اذا اقالا عقد السلم واختلفا في راس
المال لم يتحالفوا لو تحالفان ففسخ الا قاله ويعود السلم وهو لا يجوز لان
اقالته اسقاط الدين والساقط لا يعود بل صدق المسلم اليه لو خلف لان
رب السلم يدعي عليه زيادة وهو ينكر ولا يعود السلم لما ذكر ان الساقط
تابع ولا يعود ويختلف البيع يعني اذ اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة
وقبل قبض البيع بحكم ما في الفاء وعاد البيع والفرق ان الفرض من التحالف
فسخ العقد حتى يعود كل منهما الى اصل ماله واليه الاشارة بقوله صلى
الله تعالى عليه وسلم فحالفنا وترا او التحالف في الاقالة في السلم لا يفيد
هذا الفرض لان الاقالة في السلم بعد نفاذها لا تحتمل الفسخ بساير اسباب
الفسخ حتى لو قالوا نقضنا الاقالة لا تنقض ولا تحتمل الفسخ ايضا لما مر ان
الساقط لا يعود واما الاقالة في البيع فيما يحتمل الفسخ بساير اسباب
الفسخ حتى لو قالوا نقضنا الاقالة تنقض فاحتمل الفسخ بالتحالف ايضا
لاننا المانع منها لان ملك العين يحتمل العود هنا اختلفا في قدر
المهر قضى لمن برهن ان اقام البينة لانه نور دعواه بها وهي اسمها
مبينة وان برهنها فلها اي المرأة ان تشهد اي مهر المثل له اي المخرج
بذلكا مثل ما يدعي المخرج اذ قل لان الظاهر يشهد للمخرج وبينة
المرأة تثبت خلاف الظاهر وقضى له اي للمخرج ان تشهد اي مهر
المثل لها اذا كان مثل ما تدعيه او كثر لانها تثبت الخط وهو خلاف



الظاهر واقام يشهد اي مهر المثل لهما اي لو احدى منهما بان كان اقل ما ادعت
واكثر ما ادعاه تهاون اي تساوتا الاستواء ايها في الالباق لان بينهما
ثبت الزيادة وبنيت ثبت الخط فلا يكون احداهما ولي من الاخر وان
عز عن البرهاق في القاي ايها تكل لزمه دعوى الاخر لانه صار مقرا
بما يدعيه خصمه او بادل لا لا يفسخ النكاح لان عيني كل منهما يبطل
ما يدعيه صاحبه من التسمية فيبقى العقد بلا تسمية وهو لا يفسد
النكاح اذ المهر قاب فيه بخلاف البيع فان هدم تسمية الثمن يفسده
كما هو في البيع و يفسخه القاي قطعا لئلا ينعى بينهما بل حكم مهر
المثل اي جعل حكما يقيضي بقوله اي الزوج ولو كان مهر المثل كما
قال او اقل منه ويقضي بقوله لو كان مهر المثل كما قالت او اكثر منه
وبه اي يقضي بمهر المثل لو كان مهر المثل بينهما بان كان اكثر مما قاله واقل مما قالت
اذ لم تثبت الزيادة على مهر المثل ولا الخط عنه للتخالف اختلاف في بدل
الاجارة بان ادعى المجر انه اجره شهر بعشرة دراهم وادعى المستاجر
انه استاجر منه خمسة او المنفعة بان ادعى الموجدانه اجره سهرا وادعى
المستاجر انه استاجر شهرين قبيل قبضها اي قبض المنفعة او
اختلاف بينهما اي في بدل الاجارة والمنفعة مصاحفا لهما وتزاد الم يذكر
الاجل لعدم جريان التخالف فيه بل القول لمنكر الزيادة ذكر في النهاية
وجه التخالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع قبل قبض المبيع
في كون كل واحد من المتعاقدين يدعي على الاخر وهو يدعي منكر ولا
كل من العقد من معاوضة يجري فيها الفسخ فالحقت به واعترض بان
قيام المفعول عليه شرط لصحة التخالف ولا نهامه ومما واجبات
الدار مثلا اقيمت مقام المنفعة في حق ايراد العقد عليها فكانها قامة
مقام المنفعة فقد سار وحلف المستاجر لو لا لو اختلفت في الاجرة وحلف
الموجد لو اختلفت في المنفعة واي تكل ثبت قول الاخر واي برهن قبل
وان برهن في الموجد لو اختلفت في المنفعة لاجرة وحجة المستاجر

او لو اختلفت المنفعة نظر الى زيادة الالباق وحجة كافي زائد عليه
او لو اختلفت فيهما اي الاجرة والمنفعة بان ادعى الموجد شهر بعشرة دراهم
شهرين خمسة فيقتضى شهرين بعشرة ولا تخالف لو اختلف بعد قبض
المنفعة والقول للمستاجر مع عينية لان جريان التخالف لاجل الفسخ
المتافع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد فيها وبعد قبض بعضها اي المنفعة
لما قال فسخت اي الاجارة فيما يقي والقول للمستاجر فيما مضى لان
الاجارة تنقضي ساعة فساعة على حسب عدد واث المنفعة فيصير كل جزء
من المنفعة كالمعقود عليه ابتداء فصار ما بقي من المدة كالمعقود بالعقد
فيتحالفان فيه بخلاف ما اذا اهلكك بعض المبيع لان كل جزء منه ليس
بمعقود عليه عقد ابتداء بل المدة معقودة بعقد واحد فاذا انقضى الفسخ
في بعضه بالهلاك تغدر في كل ضرورة اختلف الزوجان في متاع
البيت سواء قام النكاح بينهما او لا وادعى كل منهما ان المتاع كله له
ولا يثبت لهما فالقول لكل منهما فيما يصح له يعني ان القول فيما يصح للرجال
كالوامنة والقباء والقنوسة والطيلسان والسلاح والمنطقة والكتب
والدرع والقوس والنشاب وخوها قوله الزوج مع عينية بشهادة
الظاهر له وفيما يصح للنساء الدرع والخمار وثياب النساء وجليهن
وخوها قوله الزوج مع عينية لان الظاهر شاهد لهما الا اذا كان كل
منهما ينفق او يبيع ما يصح للاخرى الا ان يكون الرجل صانفا وله
اساور وخواتيم النساء والخم والخلخال فخوها فلا يكون لهما وكذا
اذا كانت المرأة دلالة تباع ثياب الرجال او تاجر تجر في ثياب
رجال والنساء و ثياب الرجال وحدها كذا في شرح الهداية و
القول له اي الرجل فيما يصح لهما كالفراس والامانة والاواني
والرفيق والمزول والمقار والمواشي والنقود لان المرأة وما في يدها
في يد الزوج واذا تنازع اثنا في شيء وهو في يد احدهما
كاف القول له كذا هنا بخلاف ما يخص بها لان لها ظاهرا اخر ظهر من

مطلوع متاع البتة ان ادعى الزوج في ذلك

اليدين وهو يد الاستعمال فجعل القول قولها كرجلان مختلفين في قول أحدهما
للابس والآخر متعلق بكه فالابس أولى وهذا إذا كانا حينئذ فإما أن
أحدهما فالمشكل للشيء مع عينه جراكا أو رقيقا إذا لا يد للميت فبقيت
يد الحي بلا معارض هكذا ذكر في الهداية والجامع الصغير للمصدر الشهيد
وصدر الاسلام وثمس الآية الخلو في وقاض خاف وقال
شمس الآية السرخسي في الجامع الصغير وقع في بعض النسخ للحي منها
وهو سهو في رواية محمد بن الزعفراني الحر منها بالبر لو كان
أحدهما ملوكا فالمتاع للحرف في الحياة لأن يد الحرف قوي والحي في الموت
إذا لا يد للميت قلت يد الحي عن المعارض عن المعارض وهذا عند
أبي حنيفة وقال العبد الماذون والمكاتب كالحرف لأن لها يد مقبلة
في الخصومات حتى لو اختصم الحرف والمكاتب في شيء هو في أيديهما يقضى
بشهما لا يستويان في اليد خلاف ما لو كان محجورا حيث يقضى به الحرف لا
يد له **فصل** فيمن يكون خصما ومن لا يكون قال المدعي عليه هذا
الشيء أو عينه زيد أو جريته أو هيبته أو عاقبته أو غصبته
وبرهن عليه دفعت خصومة المدعي يعني ادعى رجل عبدا في يد رجل
أنه له فقال ذو اليد هو لفلان الغائب أو عينه إلى آخر ما ذكر
لأنه ثبت بينه وأقام على ذلك بينة أو أقام بينة أن المدعي أقر أنه
لفلان اندفع عنه خصومة المدعي لأنه ثبت بينته أنه وصل إليه من جهة
فلان وأقاده ليست يد خصومة وقال ابن شبرمة للخروج من الخصومة
بإقامة البينة لأنه خصم بيده فصار مناقضا في دفع الخصومة عن نفسه
وقال ابن أبي ليلى يخرج منها مجرد قوله بغير بينة إذا لا تهم فيها يقرب به
على نفسه وقال أبو يوسف إذا كان ذو اليد رجلا صالحا تندفع عنه الخصومة
إذا أقام البينة وإذا كان معروفا بالحق لا تندفع رجوع اليد حتى يثبت
بالقضاء وعرف أحوال الناس فقال المحتال من الناس قد يأخذ مال إنسان
غصبا ثم يدفعه سرا إلى سيد أسير يودعهم شهادة الشهود حتى إذا جاء

المالك وأراد أن يثبت ملكه فيه أقام ذو اليد بينة على أن فلانا أو عمي فعل
حقه وقال محمد لا تندفع إذا قالوا عرفه بوجهه لا باسمه ونسبه
وقال أبو حنيفة تندفع أن قال الشهود عرفه باسمه ونسبه وبوجهه
لأن في اليد يحتاج إلى دفع الخصومة عن نفسه فأما تندفع إذا ثبت
أن يده ليست يده ملك وخصومة وقد حصل ذلك لأنه أثبت بينة
أنه ليس خصم لهذا المدعي فأما يعلم أن مودعه ليس هذا المدعي
إذا الشهود يعرفون المودع بوجهه وإذا قالوا أو دعه من لا يعرفه
لا أي لا يكون دفعا لا حقا قال أن يكون المودع هذا المناقح كما قال ذو
اليدين شر بينة من الغائب حيث لا ترفع الخصومة لأنه بتمعه أن يده يد
ملك صان معترف بكونه خصما وقال المدعي غصبته أو سرقة أو سرق
من حيث لا تندفع به الخصومة وإذا كبره من يد المدعي على يد المدعي
أما الأول لأن فلان المدعي إنما صاب خصما بدعوى الفعل عليه لا بيده
ولا تندفع وعواه بأحالة الملك إلى غيره لأنه لم يدع الملك عليه بل ادعى
الفعل عليه وهو الغصب أو السرقة وأما الثالث ففيه خلاف محمد حيث قال
سندفع به لأنه لم يدع الفعل عليه بل ادعى الفعل على مجهول وهو باطل
فالتحقق بالعدم في دعوى الملك ولهما أن هذا كنفية ذو اليد للسرقة
ولو عينه لم يندفع كذا هنا لأن ذكر الفعل يستدعي فاعلا والظاهر
أنه الذي في يده وأنه أبرمه وراه الحمد فتدل ذلك منزلة منزلة يقين
فلا بد غصب مني على البناء المفعول حيث تندفع به الخصومة إذا لا حد
فيه فلا خسر من كشفه ولو قضى عليه ثم حضر الغائب فأقام البينة على
الملك تقبل لأنه لم يصر مقصيا عليه وإنما قضى على ذو اليد فقط ولو
قال الشريفة من زيد وقال ذو اليد هو أي زيد أو دعي دفعت
أي الخصومة بلا حجة لقضاء قضاها على أن أصل الملك فيه لزيد فالظاهر
أن وصوله إلى يد ذي اليد من جهة فلم تكن يده يد خصومة بل يد تبادلة
والدعوى إنما تصح على من يكون له ملك إلا إذا كان بغيره المدعي أن

زيد وكلمه بقبضه فيزيد تصد وعواه لانه ثبت نجاته انه احو الياساكه
فان طلب المدعي عينه على ما ادعى من الابداع خلف على البتات ولو قال
ذو اليد او دعوى وكيله لم يصدق الابنية على ما ادعى لان الوكالة
لا تثبت بقوله **باب** دعوى الرجلين حجة الخارج في الملك
المطلق او في من حجة ذي اليد لان الخارج هو المدعي والبينة بينة
المدعي بالحدث كما هو وفيه خلاف الخ ففي اذا اكل المدعي عليه
نقض بالمال عليه للمدعي خلافا له قيد المطلق احتراز عن المقيّد
بدعوى النساج وعن المقيّد بما اذا ادعى ان ملك من واحد
واحدهما قابض وبما اذا ادعى الشراء من اثنين وقابض احدهما
اسبق فان هذه الصورة تقبل بينة ذي اليد بالاجماع كما سياتي
الا اذا ارجأ ذو اليد اسبق لان للتابع عبقة عند اي حصة في
دعوى مطلق الملك اذا كان من الطرفين وهو قول اي يوسف الاخر
وقول محمد او لا وعلى قول اي يوسف او لا وهو قول عمر الا عبرة
له بل يقض للخارج ادعى ان هذا العبد لي غاب عني منذ شتهب
وقال ذو اليد لي منذ سنة فيقضى للمدعي ولا يلتفت الى بينة
المدعي لان ما ذكر المدعي تابع غيبة العبد عن يده لا تابع
ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا ليعاين التابع وصاحبه اليد
ذكر التابع لكن التابع حالة الافراد لا يعتبر عند اي حقيقه
فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج
فيقضى بينة الخارج برهنا اي الخارج على ما في يد آخر
يعني ادعى انشأ عينا في يد آخر كل منهما ينعى انها له واقاما البينة
ففي به لهما بطريق الاشتراك بينهما لما ادعى ان رجلين اختصا الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة واقام كل منهما البينة فقضى
بها بينهما نصفين وبرهنا على الشراء من اي من آخر فكل نصفه يبدله
وتكره يعني اذا كان عبدي يد رجل ادعى ان ثلثان كل منهما انه اشتراه

123
منه واقاما البينة بلا توقفت كل منهما بالخيار انشا اخذ نصف العبد بنصف
الثلث الذي شهد به ببينة ورجع على البايع بنصف ثمنه ان كان دفعه
لاستقناهما في الدعوى والحجة كما لو كان دعواه في الملك المطلق واقاما
البينة وان شاء ترك لان شرط العقد الذي يدعيه وهو الخا والصقة
قد تغير عليه ولعل مرغبه في تلك الكل فلم يحصل فيده وياخذ كل
الثلث ويترك احدهما بعد القضاء ياخذ الآخر كله يعني اذا قضى القابض
بينهما بنصفين فقال احدهما لا اختار لم يكن للاخر ان ياخذ جميعه
لانه صار مقضيا عليه بالنصف فانفسخ العقد فيه والعقد مني
انفسخ بقضا القاض لا يعود الا بتجديده ولم يوجد وذكر
بعض الثا رجعي ناقلا عن مسنوط شيخ الاسلام خواهر زاده انه
لا خيار وهو الظاهر وهو كذا في النهاية وهو اي ما ادعاه خطأ
للسابق ان ارجأ وان ذكر كل منهما تاخيرا فهو الاول بينهما لانه
اثبت الشرائع ما في لاثباته فيه احد فاندفع الاخر به ولذي اليد
يدان لم يورخا لم يذكر ان ارجأ كذا في يد احدهما فهو اول لان فكه
من قبض يدل على سبق شرائه وحقيقه يتوقف على مقدمته
احدهما ان الحادث يضاف الى اقر بالواقعة والثانية ان ما مع
العبد بعد زمانة فهو بعد اذا انقضى فانقض القابض وشراء
غيره حادثان فيضاف الى اقرب الاوقات فيعلم بشوتهما في الحال
وقبض القابض مبني على شرايه ومناخر عنه ظاهر فكان بعد شرايه
ولينم من ذلك ان يكون شرا غير القابض بعد شرا القابض فكان
شراؤه اقدم تاخره قد تقدم ان التابع مع المقدم اولي ارجأ
احدهما يعني ان المدعي لذي يد ان ارجأ احدهما لان التابع حالة
الافراد غير معتبر كما س فيبيع اليد الدال على سبق الشراء كما عرفت
ولذي وقت ان وقت احدهما فقط لبثت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال
الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقض له بالشك بل لا بد لهما بان كانت

المبيع في يد ثالث يعني اذا ذكر بنية الخارج وقتا فذو اليد اوله بذكر
الوقت لا بذكر احتمال سبق ذي اليد لان تمكنه من قبضه يدل على سبق
شرايه الا ان يشهد شهود الخارج ان شراه قبل شرا صاحب السيد
اذ تنقض بها اليد لان الصريح يتحقق الدلالة وعلى كل حال على قوله على ما في
هذا اخر يعني ان بين كل من الخارجين على ان هذه المرأة تزوجت سقلا
اي البرهانان اقام يورخا واستوي تاريخهما المتقدر القضاية اذ
التكاح لا يقبل الاشتراك فهي لمن صدقته منهما لان التكاح مما يحكم
به بتصادق الزوجين فيرجع الى تصديقهما فيجب اعتبارهما انهما
زوجها الا ان تكون اي المرأة في بيت الاخر او دخل بها فيكون هو الذي
ولا يعتبر قولها لان تمكنه من نقلها او من الدخول بها دليل على سبق
العقد الا ان يبرهن الاخر انه تزوجها قبله فيكون هو الذي لا
الصريح يفوق الدلالة فالخاصل انهما اذا تنازعا في امرأة واقاما
البينة فالتاريخا تابع احدهما اقدم كان او لم يورخا
واستوي تاريخهما فان كان مع احدهما قبض كالمدخول بها ونقلها
الى منزله كان هو الذي واذا لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق
المرأة وان صدقت غير ذي برهان يعني ان ما ذكر كان فيها اذ صدقت
احد البرهتين وان صدقت غير ذي برهان فهي لماعرفت ان التكاح
ثبت بتصادق الزوجين فان برهن الاخر قضى له لان اقرى من القضاة
ثم لا ينقض لغيره اذ لا شيء اقوى من البرهان الا ان ثبت سبقه لان البرهان مع
التابع اقوى من البرهان بدونه كما لا يقضي نحية الخارج على ذي
يد ظاهر التكاح لا باثباته اي باثبات سبق تكاحه على كل حال ذي اليد
الشرا والمهر او من هبة وصدق قد مع قبض يعني ان ادعى احدهما
شرا من شخص وادعى الاخر هبة وقبضا من ذلك الشخص واقاما
البينة والتابع معهما كان الشرا او لم يكن اقرى لكونه معاوضة من
الجانبين ومثبتا للملك بنفسه بخلاف ما اذا اختلف المملكتان لمكان

معها ان يتبع حيث لا يكون الشرا فيه اولا عند اختلاف المملكتين يصير كل منهما
خصما من مملكته لخاصته لا لاثباته الملك له وهما في ذلك سواء وفيما اذا اختلف
المملكتان لا يحتاج الى اثبات الملك لشوتهما تعاقدتهما وانما يحتاج الى اثبات
سبب الملك لانفسهما وفيه يقدم الاقوى وفيما اذا كان معهما تابع
والمملكتان لهما واحد كان لا قدمهما تاريخا لشوتهما ملكة في وقت لا ينافي
فيه احد بخلاف ما اذا كان المملكتان مختلفا حيث لا يقترن به سبق التاريخ
كما سياتي انشاء الله تعالى وكذا الشرا والصدق قد مع القبض في جميع ما ذكر
من الاحكام واما كون المهر او من هبة وصدق قد مع قبض فغناه ان
رجلا ادعى عبد امثله في يد رجل انه و هبه له او تصدق عليه
وقبض وادعى امرأة ان ذي اليد تزوجها على ذلك العبد وقبضته
كان المهر او لانه كالشرا في كل منهما عقد معاوضة ثبتت الملك بنفسه
وبرهن معهما اي مع قبض او من هبه معهما استحقاقا والقياس كون
الهبة او لانه ثبتت الملك والرهن لا يثبت وجه الاستحقاق ان
المقبوض حكم الرهن مضبوط ونظم الهبة غير مضبوط وعقد الضمان اقوى
لان بنية اكثر اثباتا بخلاف الهبة بشرط العوض لانه يبيع مع استنها
والمبيع ولو بوجه اقوى من الرهن برهنه خارجا على مطلق مخرج
او شرا مخرج من واحد ذي يد احترف بهذا عما اذا ابرهنه على ما في
يد اخر كما مر او برهنه خارجا على ملك مطلق مخرج وذو يد على ملك
اقدام تاريخا فالسابق او في لانه ثبت انه اولى المالكين ولا يتلغى الملك
الا من جهته ولو برهنه على الشرا استحقاقا لشوتهما من آخر وقت احدهما
فقط قضى لهما نصفتي في الصورتين اما في الاولى فلا تلاكسهما يثبت الملك لبايعه
وملك بايعه مطلق ولا تابع فيه فصدا كما اذا حضر البايعان فادعى المالك وبلا
تابع فيكون بينهما نصفتي واما في الثانية فلا تقويت احدهما الا يدل على
تقدم المالك نحو ان يكون الاخر قد قدم بخلاف ما اذا كان البايع واحد الا انها
اتفقا على ان الملك لا يتلغى الا من جهته فاذا ثبت احدهما تاريخا لحكم له به

حق يتبين ان غيره تقدم ولم يتبين برهن خارج على الملك وذو يد على
 الشرائع بان كان عبدا متفلا في يد من يدا فاعاه بكن بانه ملكه وبرهن
 عليه وبرهن ذو يد على الشرائع فذو اليد اولى لان الخارج ان ثبت اولى للملك
 فذو اليد يتلقى الملك منه ولا تنا في فيه فصا كما اذا اقر بالملك لم ثم ادعى الشرائع
 كذا ان برهن كل من الخارج وذو اليد على الخارج وخوذه وهو كل سبب
 للملك لا يتكبر فاته في معنى الخارج كالسبب في ثياب لا تنسج الا من كسج
 الشيا ب القطنيه وغزل القطن وحلب اللبن واخذ الحبي والميد
 والمريز في وجه الصوف وهما وان كان سببا يتكبر ولا يكون
 في معنى الخارج فيقبض به الخارج كالمالك المطلق وهو مثل الخنز والنبا
 والفرس ونداعة الخطة والجوب فان اشكل بي جمع الى اهل الذرية
 لانهم اعرف به فان اشكل عليهم قضى به الخارج لان القضا بينه
 هو الاصل والعدول عنه لحد يد الخارج فاذا لم يعلم من يجمع الى الاصل
 ولو كان الخارج وخوذه عند بائعه فان كلا منهما اذا اتلى الملك من
 رجل واقام البينة على سبب ملك عنده لا يتكبر فهو بمنزلة اقامتها
 على ذلك السبب عند نفسه فذو اليد اولى من الخارج لان بينه قامت
 على اولى ملكه فلا يثبت للخارج الا بالمتلقى منه الا اذا ادعى الخارج عليه
 فعلا قال في الذخيرة الحاصل ان بينة ذي اليد على الخارج انما ترجح
 على بينة الخارج على الخارج وعلى مطلق الملك بان ادعى ذو اليد الخارج
 او الخارج الخارج او ادعى الخارج ملكا مطلقا ان لم يدع الخارج
 على ذي اليد فعلا فهو القصب او الوديعة او الاجارة او الرهن او
 الاعارة او غيرها فاما ان ادعى الخارج فاعلام ذلك فبينة الخارج
 اولى وانما قال في رواية ما قال في الهادية بعد نقل كلام الذخيرة
 ذكر الفقيه ابو الليث في باب دعوى الخارج من المبروط ما في الفلكوك
 في الذخيرة فقال دابة في يد رجل اقام اخر بينة انها دابة اجراها
 من ذي اليد او اعانها منه او رهنها اياه وذو اليد اقام بينة انها

هو اولى من غيره
 فان ادعى الخارج
 فانه لا يتكبر
 وانما قال في
 الفلكوك

دابة نتجت عنده فانه يقضى بها لذي اليد لانه يدعى ملكه الخارج والا
 يدعى الاجارة والاعارة والتناج اسبق منها فيقبض لذي اليد وهذا
 خلاف ما نقل عنه ولو برهن احد هاتين الخارج وذو اليد على الملك المطلق
 والاخر على التناج فذو التناج اولى لان برهانه اقام على اولى الملك فلا
 يثبت للاخر الا بالمتلقى منه برهن كل من الخارج وذو اليد على الشرائع من الاخر
 اي صاحبه بلا وقت سقطا وترك في يده عند اي حنيفة واي يوسف
 وعند محمد يقضى بالبينين ويكون للخارج لا مكان العمل بهما باق فيعمل ذوا
 اليد كما نه اشتراه من الاخر وقبض ثم باع لان القبض دليل الشرائع كما مر
 ولا يعكس لان البيع قبل القبض لا يجوز عنده وان كان في القصار
 ولها ان الاقدام على الشرائع اقران منه بالملك فصا لانه كما اذا اقامنا
 على اقرارين وفيها النهايت بالاجماع فكذا هنا وان وقت البينة
 في المقار ولم يثبت قبضا وقت الخارج اسبق يقضى لذي اليد
 عندها فيعمل كان للخارج اشترى او لام ثم باع قبل القبض من ذي اليد
 وهو جاني في المقار عندها وعند محمد يقضى بالخارج اذا لا يصح
 عنده بيعه قبل القبض فيسبى على ملكه وان اشترى قبضا يقضى لذي
 اليد بالاجماع كقول البنتين جاني يتي على القولين وان كانت وقت
 ذي اليد اسبق قضى بالخارج فيحصل كان ذي اليد اشترى وقبض
 ثم باع ولم يسلم او سلم ثم حصل اليد بسبب اخر ولم يرج بكثرة اليهود
 والاعدلية يعني اذا اقام احد المدعيين شاهدين والاخر اربعة مثلاف
 احدهما عدلين والاخر عدلين فهما سوا اما الاول فلان للمفسر في الشاهد
 اصل العدلة الترجيح لا يقع بكثرة العدد حتى لا يتخرج القياس بغير
 اخر وكذا الحديث واما الثاني فلان للمفسر في الشاهد اصل العدلة ولا
 حد للاعدلية فلا يقع الترجيح بها ادعى احد الخارجين نصفه امر
 الاخر كلها يعني اذا كانت دابة في يد رجل ادعاها اثنان احدهما كلها
 الاخر نصفها وبرهنا فالرجح للاول والباقي وهو ثلاثة ارباع للثاني

Copy

ersity

عند اي خيفة فان صاحب النصف لا ينافع الاخر في النصف فسم الروصاوت
من اذ عتقهما في النصف الاخر فينصف بينهما وعندهما اي بينهما اثلاثا فذوي
الجميع ياخذ سهمي ومدعي النصف سهم واحد اقتسم بينهما اثلاثا وان
كانت اي المداير معهما اي في يدهما فهي للشاذي وهو مدعي الكمال لانه
اذا ابرهن كان نصفها له على وجه القضا وهو الذي كان بيد صاحبه
اذا اجتمع فيه بنية الخارج وبنية ذي اليد وبنية الخارج اولى
فمقتضى له بذلك ونصفها الا على وجه القضا وهو الذي كان بيده
لان صاحبه لم يدعه ولا قضا بلاد عوي فيترك في يده برخصا
على نتائج دابة اي تناف عاقي دابة واقام كل منهما البينة انها
تثبت عنده او عند بايعه مطلقا اي سواء كانت في يدهما او في يد
احدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف ذكره الزيلعي واذا خاف
من وافق منها وقتها بشهادة الظاهر واذا اشكل من الدابة
بان لم يوافق التارخين والدابة في يد ثالث او في يدهما والا اي
كانت في يد احدهما فله ان قضى بها الذي اليد لان الامر لا اشكل
سقط التارخان فصا وكانهما لم يوجد خا ذكره الزيلعي واذا خاف
اي سنها الوقتين بطلت البينات لظهور كذب الفريقين فترك في
يد من كانت في يده كذا في الهداية والمخالف قال الزيلعي الامع انهما
لا يبطلان بل يقضى بهما بينهما اذا كانا خارجين او كانت في يديهما وان
كانت في يد احدهما يقضى بها الذي اليد لان اعتبار ذكر الوقت لهما
وحقهما هنا في اسقاط اعتبار لان في اعتبار اسقاط حقهما فلا يقضى
فصا وكل منهما ذكر التنازع من غير قانع وفيه صاحب اليد اولى ان
كانت في يد احدهما والا فلا فهي بينهما كما اذا اشكل في موافقة سنها
احد التارخين وهذا ذكره محمد والاول ذكره الحاكم وهو قول بعض
المناجح وليس بشي ولهذا قلت كانت لهما سني كانت فيهما يقضى بهما
لو كان المدعيان خارجين او ذوي يد ولو في يد احدهما كانت لهما انك

بوفن اودها على غصب شي والآخر على ايداعه نصف اي اذا كان عيني في يد
رجلين فبوفن اودها على الغصب والآخر على الوديعه يقضى بهما بينهما نصفين
لان الوديعه تقصر غصبا بالحج وحق تجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع
الى الوفاق فلاف ما اذا خالف الفتل بلا رجوع ثم عاد الى الوفاق كما تقدم
في موضع ادعي للملك في الحال وشهد الشهود ان هذا العيني كان ملكه
تقبل يعني اذا ادعي للملك في الحال وشهد الشهود ان هذا العيني كان
ملكه تقبل لان شهادتهم تثبت الملك في الحال والماضي وما ثبت في زمان
يتم ببقائه ما لم يوجد المزيل كذا في العاوية نقلا عن المحيط الرازي لان
اولي من اخذ الحمام والكم اي اذا تنازع عاقي دابة احدهما ركبها والآخر
متعلق بلجامها او تنازع عاقي ثوب احدهما لابس والآخر متعلق بكم كان
الراكب واللابس اولى من المتعلق بالجام والكم لان تصرفهما اظهر لا
ختصاص للملك فكانا صاحب يد والمتعلق خارج وذو اليد اولى
ولما اذا اقاما البينة فبنية الخارج اولى لما مر مرارا ومن في المخرج
اولي من رد يده لان ملكه من ذلك الوضع دليل على تقدم يده
فلاف ما اذا كانا ركبين على السرج حيث يكون بينهما الاستواء
في التصرف ولو تعلق احدهما بذنبها والآخر محسك بلجامها كانت
للمحسك اذ لا يمكن الحمام غالبا الا بالذنب فلاف المتعلق بالذنب
وذو حملها اولى من متعلق كوزه اي اذا تنازع عاقي دابة وعليها
حمل احدهما والآخر كوف فالاول اولى لانه اكثر تصرفا فيها وينصف
البساط بين جالس والمتعلق به حكم الاستواء بينهما الا بطريق القضاء
لان الجلوس ليس بيد علم بل اليد تكوفا بكونه في بيته او نقله من
موضع فلاف الركوب والمجلس حيث يكون بينهما غاصبا البتة يده عليه
ولا يصير غاصبا على التقدير على البساط لمن معه اي في يده ثوب وطرفه
مع الاخر حيث ينصف بينهما لان يد كل منهما ثابت فيه وان كان يد احدهما
في الاخر والابن ح لما مر في الترجيح لا يكون بالاكثريه لا هدية بل لا

Copy

University

تكون هذين مع الآخر حتى لو كانت معه لا يوجب التنصيف لأنها ليست بشئ
 لأنها غير مشروطة فلو كان في يده شئ من الثوب فلا يترامح الآخر فلا يترامح
 د أن تنازع فيها حيث لا يقضى بهما بينهما لا بطريق التركة ولا بغيره لأن
 الجلوس لا يدل على الملك الحائض لمن جده عليه أو متصل به اتصال الترتيب
 الاتصال نوعان أحدهما اتصال ملازمة وهو أن يلازم أحد الطرفين
 بالآخر والثاني اتصال ترتيب وهو أن يكون لبنات الحائط المتناسعة
 فيه متداخلة في اتصال لبنات الحائط الذي لا تنازع فيه كان كان الحائط
 من خشب فالترتيب أن يكون أطراف خشبات أحدهما مركبة في الأخرى
 وهذا هو المراد ههنا لأنه من أحد مظاهر لصاحب لأن الظاهر أنه
 هو الذي بناه على حائطه إذا دخلت أنصاف البنات وأطراف
 الخشبات لم تتصور إلا عند بناها الحائط معاً فكان أولى هكذا إذا
 كان لأحد المتنازعين جدر على الحائط كان له لأن صاحب الجدر
 مستعمل الحائط بما وضع له الحائط وهو وضع الجدر عليه لا لمثل
 عليه مرادي وهي خشبات توضع على الجدر ويلقى عليها التراب
 فإنها غير معتبرة وكذا البواري لأنه لم يكن مستولاً له وصفاً الحائط
 لا يبنى لها بل للتنصيف وهو لا يمكن على المرادي والبواري بل يعني
 الجار بينهما لو تنازعا في حائط واحد هما عليه مرادي وليس للآخر
 عليه شئ فهو بينهما ولا يقتصر به صاحب المرادي وذو بيت من دار
 كذا بيوت منها في حق ساحتها يعني إذا كانت بيت من دار فيها بيت
 كثيرة في يد زيد والبيوت الباقية في يد بكر فهي أي الساحة تكون
 بينهما حال كونها نصفيين لا استوائيهما في استئجارها وهو المراد فيها التنازع
 وكسر الحائط ووضع الاستمعة وخود كذا فصارت تظن الطريق خلاف
 الشرف أن اتنازع فيه فإنه بقدر الأرض أي يقسم بينهما بقدر الأرض
 لأن الشرب يحتاج إليه لأجل سقى الأرض فمقد كثر الأرضي فكثر الحاجة
 إليه برهنا أي الخارجان على يد في أرض أي على أن لكل منهما يد فيها

تجوز في وجه القصب

قضى بيديهما أما الأول فليقام الحجة فإن اليد حق مقصود وأما الثاني
 فوجود التصرف والاستعمال فيها صبي يعبر أي يتكلم ويحكم ما يقول
 قال أنا حر فالقول له لأنه إذا كان يعبر عن نفسه فهو في يده نفسه
 فلا تقبل دعوى أحد عليه أنه عبده عند انكاره الابنية كالبالغ
 فإن قال أنا عبد فلان وهو غير ذي اليد قضى لمن معه يعني ذا اليد
 لأنه أقر أنه لا يد له حيث أقر على نفسه بالرق فكان ملكاً لرق يده
 كالمقاسن فإن قيل الأقارب بالرق صار فكأن الواجب أن لا يعبر في
 حق الصبي قلنا الرق لم يثبت بقوله بل بدعوى ذي اليد لعدم المعارض
 لدعوى الحرية لأنه صار في يد المدعي بقى كالمقاسن في يده فيقبل
 أقراره عليه ولو كبر وأدعى الحرية تسمع أي إذا عاوه بالبينة لا يست
 التناقص في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى كما سيأتي حقيقة
 أن شا الله تعالى **باب** دعوى النسب أعلم أن الدعوة نوعان
 أحدهما دعوة الاستيلاء وهو أن يكون العلوق في ملك المدعي
 والثاني دعوة التحريم وهي أن لا يكون العلوق في ملك المدعي والدول
 أولى لأنه أسبق لاستنادها إلى وقت العلوق واقتصار دعوة
 التحريم على الحال وسيأتي توضيحه أنشا الله تعالى **باب** فوادت لأقل
 من ستة أشهر مذ بيعت فادعاه بئس نسبها وقال زفر
 والشافعي لا يثبت لأن بيعه أقر أنه بئس نسبها واستبها وقال زفر
 مناقضا ولنا أن مبيع النسب على الحق فيبقى فيه التناقض كما سيذكر
 فقبل دعوته إذا اتفق بالعلوق في ملكه بالولادة لأقل فادعاه كالبينة القاطن
 في إثبات النسب منه إذا أظهر عدم التنازع منها وأمر النسب على الحق
 فقد يظن المزاد العلوق ليس منه ثم يظهر أنه منه فكان عذر المد
 في إسقاط اعتبار التناقض وإذا أصحت الدعوة استندت إلى وقت
 العلوق فيظهر أنه باع أم ولده فيفسخ البيع لعدم جواز بيع أم الولد
 ويرد الثمن لأن سلامة الثمن مبنية على سلامة البيع بخلاف دعوى أب

سبب الباء في البين
 ونحوها في القصة

Copy University

البائع لعدم انقضاء العلق على ملكه اذ كان له حق التملك على ولده وقد زال
ذلك بالبائع وان ادعاه المشتري قبله ثبت اي نسبة منه ويحل
على انه نكحها واستولدها ثم اشتراها ولو ادعاه معه اي مع البائع
او بعده لا اي لا يثبت نسب المشتري لان دعوة البائع دعوة ابتلاء
لكن اصل العلق في ملكه ودعوة المشتري دعوة خرب اذا اصل
العلق لم يكن في ملكه ودعوة المشتري دعوة خرب اذا اصل
العلق لم يكن في ملكه والاولى اقوى لما سر كذا اي يثبت النسب
من البائع ان ماتت الام فادعاه البائع وقد ولدت للاقل
وياخذه ويسترد المشتري كل الثمن لان الولد هو الاصل في النسب
لانهما تستفيد الحرية منه الايري منه الايري الي قوله صلى
الله عليه وسلم اعتقها ولدها اذا ثبت لها حق الحرية
ولم حقيقته الحرية والحقيقة اقوى من الحق فيستتب الا وفي ولا
يضر فوان التبع خلاف الولد فانه اذا ماتت دون الام فادعاه
البائع وقد ولدت للاقل لم يثبت نسبه لا استغنايه بالموت على
النسب ولم تصر ام ولد لان الاستيلاء فرع النسب ولو ثبت كذا
اصلا وهو باطلا خلاف بيعه فانه اذا باع عبدا ولد عنده
ثم باعه المشتري من اخر ثم ادعاه البائع الاول انه ابنه فهو
ابنه وبطل البيعان لان اتصال العلق في ملكه كالبيعة العامة
والبيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا يحتمل فينقض البيع
لأجله واعتاقها اي اعتاق المشتري الام والولد كونهما حق
حقا لو اعتق الام لا الولد فادعى البائع الولد انه ابنه صح
دعوى فانه ثبت نسبه منه ولو اعتق الولد لا الام لم تصح دعوى
لا في حق الام ولا في حق الولد اما الاداء فلا انها اذا صح بطلان
والعتق بعد وقوعه لا يحتمل البطلان واما الثاني فلا انها بيع له
فاذا لم تصح في حق الاصل لم تصح في حق التبع الضرورة والتدبير

لانه ايضا لا يحتمل النقص بثبوت بعض اثار الحرية كما متنع التملك
لغيره وفيما اذا اعتق المشتري الام او غيرها من البائع على المشتري
حصته من الثمن عندها وعنده يرد كل الثمن في الصحيح كما في الموت
كذا ذكر في الهداية وذكر في البسوط يرد حصته من الثمن
لا حصتها بالاتفاق وحرف على هذا بين الموت والعتق بان القاي
كذب البائع فيما يبيع حيث جعلها معتقة من المشتري فيبطل زعمه
ولم يوجد التذويب في فصل الموت فواخذ بزعمه فيستحق حصتها
ايضا كذا في الكافي ولو ولدت لاكثر من سنتين من وقت البيع لم يصح
دعوة البائع اذ لم يوجد اتصال العلق بملكه يقينا وهو الشاهد
والجدة وصدق المشتري اي صدق المشتري البائع ثبت النسب
اذ عدم بثبوت الحرية حقه واذا صدقته زال ذلك المانع ولم
يبطل بيعه ليجزم بان العلق ليس في ملكه فلا تثبت حقيقة
العتق ولا حقه لانه دعوة خرب وغير المالك ليس من اهله ولا
ام ولده نكاحا هي امة ولدت من زوجها ملكها او امة ملكها
زوجها فولدت فادعى الولد ولو ولدت فيما بين الاقل والاكثر
وصدقه اي المشتري كاف الحكم كالاول يعني ثبت نسبه واميتها
ويصح البيع ويرد الثمن ثم لما بين حكم امة ولدت ولدا بعد ما
باعها ثم ادعاه اذ ادان يبيح حكم ولد ولده بغيره بغيره
المولود عنده فان ادعاه بعد بيعه مستريه ثبت نسبه ويرد بيعه
لان اتصال العلق بملكه كالبيعة كما مر وايضا في حق النقص وماله
من حق الدعوة لا يحتمل فينقض البيع لأجله وكذا لو كاتب المولود
او رهنه او اجره او كاتب الام او رهنها او اجرها ثم زوجها ثم
ادعاه حيث ثبت النسب وترد هذه التصرفات بخلاف الاعتاق
كما مر باع احد قومين وها هو لدا ان بني ولادتهما اقل من ستة اشهر
فيكونان من ماء واحد اذ لا يتصور مر علق الثاني حاد اذا لا

جبل اقل من ستة أشهر والعروق على العروق متقد ولانها اذا جلت
يشد في الرحم واذا كان كذلك فاذا ادعى نسب احدهما ثبت نسبهما
منه لانها لا يتفصلان نسباً فتثبت نسب احدهما يستلزم بثبوت
نسب الاخر على قهرها ولانها عند هـ واعتقه مستحقه ثم ادعى
البائع الاخر ثبت نسبهما منه وبطل عتق المشتري لان الذي عنده
ظهر انه حر الاصل فاقضى كون الاخر ايضا كذلك لاستحالة
كون احدهما حر الاصل والاخر مقيماً قد خلعا من ماء واحد
فكان هذا انقضى الاعتاق باس فوجه وهو حرية الاصل قال
لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال هو مني يصح اذا اقر
بانه ابني فعلق حق المقر والمقر له اما حق المقر له فانه ثبتت نسبته
من رجل معني حتى يتبين كونه مخلوقاً من ماء الزنا فاذا قال ليس هذا
الولد مني لا عليك ابطل حق الولد فاذا اعاد الى التصديق
ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس هو مني لا يصح التبع لان النسب
ثبت واذا ثبت لا يتبع بالتبني وهذا اذا صدق الابن اما بغير التصديق
فلا يثبت النسب لانه اقرار على القهر بانه جز مني لكن اذا لم يصدقه
الابن ثم عاد الى التصديق ثبت النسب لان اقرار الاب لم يبطل هدم
تصديق الابن فيثبت النسب ولو انكر الاب الاقرار فقام الابن لثبوت
ان اقراره بانه يقبل بنوته والاقرار بانه ابني مقبول لانه اقرار
على نفسه بانه جز منه واما الاقرار بانه اخوه لا يقبل لانه اقرار على
غيره كذا في النكاح والى لصبي هو ابني فادعى ثم قال هو ابني لم يكن
ابنه وان وصليته بعد زيد بنوته وهذا عند ابي حنيفة وقال
اذا اخرج زيد بنوته فهو ابن المقر واذا صدقه زيد ولم يرد
نصفه فله ولا نكاح يبه لم يصح دعوة المقر عندهم لم يمان الاقرار
انك برز زيد فصار كافاً لم يكن والاقرار بالنسب يثبت بالرد
واذا لم يحتمل النقص وله ان النسب لا يحتمل النقص بعد بثبوت

والا

والاقرار بعتله لا يثبت بالرد اذا تعلق به حق المقر له حتى صدق بعد
التكذيب يثبت النسب منه وايضا تعلق به حق الولد فلا يرد المقر له
قال له اي لصبي كان في يد مسلم وكافر مسلم هو عبدي وكافر هو ابني
كان ابنا وحراً ان ادعى ما لانه يكون حراً حالاً ومسلماً مالا الظاهر
ولا يل التوحيد لكل عاقل وفي العكس يثبت الاسلام بتعا ولا فصل
له الحريته عن غيرة عن غيرة وان سبق وعوي المسلم كان عبداً
له كذا في النهاية وان ادعى البتة كان ابنا للمسلم لا ستوانتهما
في دعوة البتة فوجب المسلم بالاسلام وهو اولى للصبي لقول
الاسلام له حالاً لانه لا يبيد قال زوج امرأة لصبي معها ابني
من غيرها قالت ابني من غيره فهو ابنها ولو كان غير مبرور والا
اي وان كان معها فهو من صدقه لان كلا منهما اقر بالولد بالنسب
وادعى ما يبطل حق صاحبه فصم اقرارهما له ولا يبطل حق
صاحبه مجرد قوله ولا يترجح احدهما على الاخر لا ستوانتهما فيه
وقيام اديهما عليه وقيام الفرائض بينهما دليل ظاهر على انه منها ادعى
ذات روج بنوة صبي لم يجر حتى تشهد امرأة على الولادة لانها
تدعى تحمیل النسب على الغير فلا تصدق الا بجملة خلاف ادعى الرجل
فان فيه تحمیل النسب على نفسه ثم شهادة القابلة حجة فيها لا ت
الحاجة الى تعيين الولد اذا النسب يثبت بالفرائض القائم وان كانت
معتدة لزوم حجة تامة عند ابي حنيفة وهي رجلان او رجل
واسرة فان الاداة كان هناك رجل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج
وقال لا يكفي في الجميع شهادة امرأة واحدة وقد مر في الطلاق
ولولا النكاح والعدة كاف اثباتها اي اقام تكن ذاة زوج ولا
معتدة يثبت النسب منها بقولها لان فيه التماس على نفسه كذا الرجل
ولدت امته من وجهها رجل على انها حرة او اشترها او اتبها و
استحققت يعني من وطئ امرأة معتدة على مكث عيني او نكاح فولدت

ثم استحققت الولادة غرم الاب قيمة الولد باجماع الصحابة رضي الله عنهم
 عنهم ولان النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد حرا الاصل في
 حق ابيه وحقا في حق مدعيه نظر الهام الولد حاصل في يده بلا
 تعد منه فلا يضمنه الاب بالغ كما في ولد المفصوبة فلذا انقبض قيمته
 يوم خياصم لانه يوم المنع وهو حر لما سانه خلق من ما حر ولم
 يرض الوالد برقبته كما رضي في الامة المنكوحه وان مات فلا شئ
 على ابيه لانعدام المنع ويرتد اي يكون الاب وانما لانه حر الاصل
 في حق ابيه فان ترك يكون ميراثا لاسيه وان قتل ابيه او قتله
 غيره واخذ اي ابيه وبنه غرم اي ابيه قيمته في الصورتين
 اما في الاولى فلتمحق المنع من الاب بقتله واما في الثانية فسلطنة
 الولد له اذ لا يرد له الميراث شرعا فصار الولد سالما له سبلا منها
 في غرم قيمته المستحق كما لو كان حيا ويجمع بها اي بقيمتها التي ضمنها
 كمنها اي كما يجمع بثمان الجارية على بابيه اي بايع الولد ببيع امه
 لانه ضمن له سلامته لانه حر المبيع والبايع يضمن للمشتري سلامة
 المبيع بجمع اجزائه لاني الفرو في ثملها لا بالقراري لا يجمع به
 عليه لانه لزمه باستيفانها وهي ليست من اجزاء المبيع فليكن
 البايع ضامنا لسلامته **فصل** الاستسار والاستهابة
 والاستيداع والاستيجار اي طلب شراي من غيره وطلب هبته
 منه وطلب ايداعه عنده وطلب اجارته له فيجمع دعوي الملك
 للطالب لان كلا منها اقرب بان ذلك الشئ ملك لذي اليد فيكون
 الطلب بعده تناقضا والاستسار في الامة ينعها اي دعوى الملك
 وفي الحرة ينع دعوي الكفاح كذا في مجمع الفتاوي ادعى على اخ
 ما لا فقال الخصم اي المدعى عليه على وجه الدفع ابراي من دعواه
 وبرهن فادعى ثانيا انه اي المدعى عليه اقرب بهذا الامر فلو كان
 قال الخصم ابراي وقبلته او قال صدقت في ذلك لم يصح دفع الدفع

اي قبل الخصومة

يعني دعوى الاقتراف وان لم يكن قال قبلت الابرا مع لانه اذا المد
 يقل ذلك جانبا يكون المال عليه لرواه الامام لانه يريد بالرد
 بخلاف ما اذا قال قبلت الابرا لانه بعد القول لا يرد تدب بالرد
 كذا في الفتاوي الظهيرية ادعى رجل على اخيه الا قال اي الاخر
 ما كان لك على شئ قط معناه في الوجوب عليه في الماضي على
 سبيل الاستسار فبرهن اي المدعى على الف وبرهن المنكر
 على القضا او الابرا قبل هذا اي صار برهان المنكر مقبولا
 وقال زفر لا يقبل لانا لقضا قبل الوجوب وقد انكره فكان
 مناقضا في دعواه ولنا في التوفيق ممكن لان غير الحق قد يفي
 ويصل منه ففما الخصومة الا ان يد اي المدعى عليه بان يقول
 ولا اعرفك او ما اسببه كقول ولا اراك فيك ولا جري بيني وبينك
 فالحال فلا تقبل بنبته على القضا ولا الابرا لتقدر التوفيق اذ قد
 لا يكون بيني اثني اخذ واعطاء قضا واقتضا ومما لا يختلط
 ومعرفة وقيل يقبل به ايضا نقل القدوري عن اصحابنا انه ايضا
 يقبل لان التعقيب والمخدة قد يودي بالمشغب على بابيه فيا مبر
 قيام بعض وكلايه بارضائه ولا يعرفه فكان التوفيق ممكنة الى
 وعلى هذا اذ ان كان المدعى عليه ممن يتولى الافعال بنفسه لا
 تقبل بنبته وقيل تقبل البينة على الابرا في هذا الفعل باتفاق الروايات
 لانه يتحقق بلا معرفة كذا في الفتاوية وقال في الفتاوية المدعى عليه قال
 للمدعي لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبينة ادعى الاتصال لا يسمع قالوا
 ادعى اقرار المدعى عليه بالوصول او الاتصال شفع قالوا احد
 الورثة لا دعوى في التركة لا تبطل دعواه لان ما ثبت شرعا من حق
 لازم لا يسقط بالاسقاط كما لو قال له استأنا انا لا قال انا است
 وادعت فلان ثم ادعى ارضه وبين للجهة صح ما سياتي ان التناقض في
 موضع الخفا لا ينع صحة الدعوى قال ذو اليد ليس هذا هو مفعوه

والصواب المدعى به

Copy

اي ليس ملكي او لاحق بي فيه وهو ذلك ولا منافع ثم ادعاه فقال اي
ذو اليد هو لي صح والقول قولك لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحد
لان الاقرار المجهول باطل والتناقض انما يبطل تضمن ابطال الحق على
احد ولو كان ثمة منافع كان اقراره في رواية وهي رواية الجامع
الصغير وفي اخرى لا وهي رواية دعوي الاصل لكن قالوا القاضي
سأل ذا اليد هو ملك المدعي فان اقرب به امر باستيلاء اليد وان
انكر المدعي باقامة البينة عليه ولو قال له اي قال ليس هذا لي فخرج
الخارج لا يدعي وذكر الشيخ بعده للتناقض وانما لم يخرج ذو اليد
على ما من لقيام اليد كذا في العارية ادعي زيد مالا ولم يثبت
فادعاه على اخر تسمع كذا في القنية اقرار مال لغيره كما ينبغي دعواه
لنفسه عينها اي دعواه لغيره بوكالة او وصاية يعني اذا اقر
رجل بماله انه لفلان ثم ادعاه لنفسه لم يصح وكذا ادعاه بوكالة
انه بوكالة او وصاية انه لو رثه موصيه لان فيه تناقضا لان
للمال الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة بخلاف ابراهيم
جميع الدعوى ثم الدعوى بهما اي بوكالة ووصاية حيث يصح
لعدم التناقض لان ابراهيم الرجل عن جميع الدعوى المتعلقة بماله لا
يقضي صحة دعوى مال لغيره على ذلك الرجل ادعي دار لنفسه
ثم ادعي انها وقف عليه تسمع كدعواها له اي لنفسه ثم دعواها لغيره
ولو عكس اي ادعي انها وقف لفلان ثم ادعي لنفسه لم يجز في رواية
وهي رواية قاضي خان وجاز في رواية اخرى اي وقف وهي
رواية الذخيرة حيث قال فيه ومن ادعي لغيره بوكالة او وصاية
ثم ادعي لنفسه لا يقبل الا ان يوفق فيقول كان لفلان ثم اشترى بتهمة
واقام البينة على ذلك فحينئذ يقبل ادعي العصبية وبني النسب
لخصم ان النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقض به ولا تساقط
للتعارض وعدم الاولية ببرهن ابن عمه ولا بيمين وقته وبرهنت

الرافع انه النسخه لانه فقط او على اقرار الميث به اي انه ابن عمه
لانه فقط كاف وفقا قبل القضا بالاول لا بعده لتاكده بالقضا
خلاف الاول ادعي ميراثا بالعصبية فدفعه ان يدعي خصمه قبل
الحكم اقراره بمفعول يدعي بانه من ذوي الارحام اذ كوفرت
بين كلامه تناقض قال هذا الولد مني ثم قال هذا الولد ليس مني
ثم قال هو مني مع اذ باقراره بانه منه تعلق حق المقر اذ يثبت
نسبه من رجل يعني حتى ينتهي كونه مخلوقا من ماء الزنا فان اقال
ليس هذا الولد مني لا يمكن ابطال حق الولد فاذا عاد الى المصداق
يصح اقول قد وقعت العبارة في الاستدلال وشبهه والعمارة
هكذا قال هذا الولد ليس مني مع اذ باقراره بانه منه لا الظاهر انه
سهو من النسخ الاول يدل على التقليل الذي ذكره لان لا يفتقر ان
يكون ههنا ثلاث عبارات ان تقييد الاول بالثبات البينة والثانية
فيها والثالثة العهد الى الاثبات والذكر فيها العبارة فقط
ولو عكس اي قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح التناقض لان
النسب ثبت واذا ثبت لا يتغير بالنسب برهنت على قول المدعي اذا مبطل
في الدعوى او شهودي كذبة او ليس لي عليه شيء مع المدفع
ولو برهنت على قوله بدفع كواها ذ او م لا اي لا يصح الرفع
اذ لا يلزم منه كذب شهود ياتي بهم الخصم المدعي عليه جاحظ
البراءة يعني اذ ادعي رجل على اخر قد ران المال فان اقرب به المدعي
عليه ثم قال قد ابرأت ذمتي عنه واظهر كتاب الابرا فقال المدعي
ثم كنت ابرأت ذمتك لكتي كنت صبيا وقت الابرا فالحق له
والبينة على خصمه لانه استده الى حالة منافية للزمان والخصم اذا
ثبت بلوغه في ذلك الوقت اندفع كلامه ادعي قيمة جارية
مستهلكة فبرهنت الخصم انها حية وانما هاتي بلد كذا الا قبل الا ان
تجني بها حية كذا في الذخيرة ادعي الاخوة ولم يذكر الاسم الجدد صح

اي لا

خلافة عوي كونه انعمه حيث سيقط ذكر اسم الجد كذا في العادة التناقض
في موضع الحق لا يمنع صحة الدعوى وقيل يمنع ولهذا الاصل في
كثرة ذكر بعضها سابقا وسنذكر بعضها وذكر ههنا واحدا منها
فقال فان ادعى الوصية وانكرها الوارث فاقام الوصي له بينة
فادعى الوارث الرجوع تقبل وهو الصحيح لان هذا تناقض في
طريقه فغا اذا لم يلق الوصي قد اوصى ولم يعلم به الوارث ورجع
الموصي ولم يعلم به الوارث وقيل لا اي لا يقبل لظاهر التناقض
وايضا اذا استأجر دارا من رجل ثم ادعى على الاجر على ان هذه
الدار ملكي لان اي كان اشترها لاجلي في صفري وهي ملكي واقام
البينة تسع ولا تكفي هذه التناقض ما نفاصحة الدعوى لما فيه
من الخفا لا في الالب يتغل بالسرا للصغير ومن الصغير لنفسه ولا
لا علم له بذلك وهذا كما لو كانت المرأة بينة على الطلاق فلا تأ
بعد ما اختلفت نفسها لها ان تستد بدل الخلع وان كانت مناقضة
لا استقلال نزوحها في ايقاع الطلاق عليها من غير علمها ولها نظائر
ذكرت في العادة وعبرها تدنيب الكفيل ينتصب خصما عن الاصيل
بلا عكس اي الاصيل لا ينتصب خصما عن الكفيل لان القضاء على الكفيل
قضاء على الاصيل ليس قضاء عليه صورته كان لرجل على اخالف
درهم وله كفيل بامر المطلوب فلي الطالب الاصيل قبل ان يلقى
الكفيل واقام عليه بينة ان لي عليك كذا وفلان كفيل بامر كذا فانه
يقضي على الاصيل بالف درهم ولا يكون قضاء على الكفيل حتى يلقى
الكفيل ليس له ان ياخذ منه شيئا بلا اعادة البينة عليه ولو لقي
الكفيل او لا وادعى ان لي على فلان الف وانت كفيل بهالي عنه بامر
واقام البينة بثبت المال عليه وعلى الغايب وينتصب الكفيل خصما عن
الاصيل اذا اشترك الدين بين شريكين لاجل هذه الارض فاحدهما
ينتصب خصما عن الآخر عند اي صيغة خلافا ما اذا اشترك بهالين

اذا

اذا اشترك بينهما جهة الارض فاحدهما ينتصب خصما عن الآخر وعند
اي يوسف ينتصب خصما على كل حال قال مهر ما قاله ابو جرح قيس وما
قاله ابو يوسف استحسنوا مهر اخذ بالامستحان كما في يوسف كذا في
المتن ثم على قوله اذا حضر الغايب وصدق الحاضر فيما ادعى كان بالخيار
ان لا يركن المدعي فيما قبض ثم يتبع المطلب وانما يتبع المطلوب
ويأخذ نصيبه كذا في العادة **كتاب الاقرار** ورد
بعد الدعوى لان الدعوى تنقطع به ولا يحتاج بعده الى شيء اخر حتى
اذا لم يوجد خراج الى الشهادة ولهذا عقبه بها هو متن من الاقرار
فهو لغة اتيان ما كان منزلا مضطربا وشرا اخبارا ونحو اخر عليه لا
ايتان له عليه ما ساق وشروطه سيد كرت ايتان الكلام انشا الدتوي
وحكم ظهور المقر به بلا تصديق وقبول من المقر له فانه ملزم على المقر
ما اقر به لوقوعه والا على المقر به لان مدلوله الصدق والكذب اختلا
عقلى كما تقر في موضع الا في نسب الوالد في اقرار رجل بسوق
غلام مجهول النسب مع اقراره وكذا اذا اقر هو وامراه بالولد في
والولد مع ونحوه وهو ان يقر رجل او امرأة بالنسج او المولى حيث
مع وشروط التصديق من هو لا وسياقي قام بيا انه انشا الدتوي ولكن
يرد اي الاقرار برده اي مرد اقرار المقر له الا بعده اي بعد تصديقه
فانه لا يرد حنيفة لا بثبوت ابتدا عطف على قوله ظهور المقر به اي لا
بثبوت المقر به المقر له لانه ليس بنا قل ملكك المقر الى المقر له اقول سره
ان الاقرار اخبار فقبل الكذب فيجوز خلف مدلوله الوضعي علمه فطلاق
الانشا كايح والهمة وخونها لانها ايجاد معنى بل فقط يقارنه في الوجود فيمنع
فيه التخلف وقد فرع على كونه حكم الاقرار ظهور المقر به لا بثبوت ابتدا
او لا بقوله فيصم الاقرار بالخبر فليس حتى يوصى بالتسليم اليه ولو كان عليه
مبتد الماصح وثانيا بقوله لا الاقرار بطلاق وعقوى مكنها اي ليقام دليل
الكذب وهو الامراه ولو كان حكمه بثبوت ما اقر به بان كاف انشا الصم لا ف

مطلب الاقرار

انشاء مع الاكراه يصح عندنا واثبات بقوله ولو ادعاه اي الاقرار ابتدا
 بان يقول انك اقرت في كذا افا دفعه الى او جعله في الاقرار سببا بان
 يقول اني عليك كذا الا انك اقرت في به لم يسمع عند عامة المراجع لان
 نفس الاقرار ليس ناقلا للملك لما عرفت بخلاف دعواه اي الاقرار في
 الدفع فانهم اختلفوا انه هل يقع دعوي الاقرار في طرف الدفع حتى لو اقام
 المدعي عليه البينة اذ المدعي اقر ان لا حق له على المدعي عليه او اقام بينة
 ان المدعي اقرار هذا الذي ملك هذا المدعي عليه هل يقبل قال بعضهم
 لا يقبل وعامتهم ههنا على انه يقبل واجمعوا على انه لو قال هذا الذي
 ملكي واقربه صاحب اليد او قال لي عليه كذا وهكذا اذا اقر به هذا
 المدعي عليه بغير المدعي وسمع البينة على اقراره لانه لم يجعل الاقرار سببا
 للوجوب وفي هذه الصورة لو انكر هل يخلف على عدم اقراره فيه
 خلاف بيني اي يوسف ومحمد وقيل يخلف لانه لو انكر ثبت الاقرار والقوى
 على انه لا يخلف على الاقرار وانما يخلف على المال كذا في الها دية ورايا
بقوله ولو كذب المقر في اقراره بالمال لم يلج الى المقر له اخذ المال الا
بطلب نفسه اي نفس المقر ولو كان حكم البتة على اخذه وهو
اي الاقرار حجة قاصرة اما حجة فلا في البينة على المدعي وسلم
قد رجم ما عزا باقراره على نفسه بالزنا والقامدين باقرارها
فلما جعل الاقرار حجة في الحدود التي تتدرج بالبشاهات فلا بد
تكون في غيرها او لا وعليه انفق اجماع الامة واما فتوى
فلقصور ولانية المقر غير فيقتصر عليهم بخلاف البينة فانها تفسر حجة
بالقضاء فان للقاضي ولانية عامة فيعدي الى الكل اما الاقرار فلا يفتقر
الى القضاء ولانية على نفسه وفي غير فيقتصر عليه حتى لو اقر بجهل
التسبب بالرق لم يلج الى جاز ذلك على نفسه وماله ولم يصدق على ولادة
وامهاتهم ومدرج به وما شابهه اذ ثبت حق الحرية واستحقاقها
لهؤلاء فلا يصدق عليهم اقرار بكونهم ارقا بل بالحق حرا وعبد ما دون له

حجة

معلوم متعلق بما قرع اقرار كل من الحرا والعبد الماذون اما الاول فظاهر
 واما الثاني فلا نه لمحق بالاحرار في حق الاقرار لان المولى اذا اقر له
 فقد رضي بتعلق الدين برقبته فكان مسلطا عليه من جهته مطلقا
 اي سواء كان نصر فالا بشرط لصحة وخفته اعلام ما صادفه ذلك المقر
 او لا كما سياتي بشرط التكليف لان العبيد والمجنون لا يتعلق باقرارهما
 حكم ولو اقر بجهل مع ايضا لان الحق قد يلزمه بجهل بان اتلف
 مالا لا يدري قيمته او جرح جرحا لا يعلم ان شأها لو كان ذلك المقر
نصر فالا بشرط لصحة وخفته اعلام ما صادفه ذلك المقر كما انقصب
والوديعة فان الجهالة لا تمنع تحقق انقصب فان من غصب من رجل
مالا مجهولا في كيس او ادعاه مالا في كيس مع انقصب والوديعة
وثبت حكمه بخلاف ما اشترط له ذلك فان لكل نصر في بشرط لصحة
وخفته اعلام ما صادفه ذلك المقر فالأقرار به مع الجهالة لا
يصح كما تبين والاجابة فان من اقر بانه باع من فلان شيئا او اجر
من فلان شيئا او اشترى من فلان كذا بشيء مالا يصح اقراره ولا خير
المقر على تسليم شيء ولزمه اي المقر بمثل انقصب والوديعة بيان
ما جهل بماله قيمة يعني اذا قال لفلان على شيء او حق لزمه ان
يبينه بماله قيمة لانه اقر عن الوجوب في ذمته وماله قيمة له
للجبر في الذمة فاذا بين بغير ذلك كان رجوعا فلا يصح وصدق
المقر ببينه ان ادعى خصمه اكثر منه ولم يبين فمن يوفي ان المقر
اذا بين المجهول بماله قيمة وادعى المقر اكثر منه فانه يبرهن عليه
حكم به والاصدق يمينه على عدم الزيادة عليه ولم يصح به الاقرار
المجهول اذا اقرت جهالة بان يقول هذا العبد لو اهد من الناس
لان المجهول لا يكون مستقرا اذ لم يفتقر بان اقر بانه نصيب وهذا
العبد من هذا او من هذا فانه لا يصح عند شمس الامة السر خفي
لانه اقرار للمجهول وان لا يفيد وقيل يصح وهو الاصح لانه يفيد

القر

Copy

لان فائدة الجبر على البيان
 ولا خير المقر على البيان

وصول الحق الى المستحق لانها اذا اتفقا على اخذها فلهما حق الاخذ ويقال
 له بغير الجهول لان الاجمال من جهة وبيان الجمل على الجمل فصار كالو
 اعتقاد عبديه واقلم بيبي اجبى القاضى على البيان ايضا الحق
 الى المستحق كذا في الكافي كذا الشارح الى عبد ما ذوقه في قوله
 بكلف حرا وعبد فاذن له بحريته لا لانه لا يملكه فيه كذا وقوله يعني
 اذا اقراره به ويصح لان اقراره عهد موجب تعلق الدين برقبته
 وهي مال المولى فلا يصدر عليه للمهمة وقصور الحجة خلاف المازن
 له لانه مسلط على الاقرار من جهة المولى لان الاخذ بالتجارة اذن
 بما يلقى منها وهو دين التجارة بخلاف الهدى والقود لانه مبني على اصل
 الحرية فيها لانها من خواص الادمية ولهذا لا يصح اقرار المولى
 عليه بالهدى والقود فيؤخذ به الا في ولا يوجب الى العتق وكذا
 يجوز ان يماقيه بتممة كمال نظر الى اصل الادمية فيؤخر الميعق
 رعاية الحق المولى ولزم في على مال درهم يعني لا يصدر في
 اقل منه لانه لا يعقد ما لا عادة ولزم في على مال عظيم نصا في
 مال الزكوة وقد انصا ب قيمة في غيره اي غير مال الزكوة يعني لا
 يصدر في اقل من مائتي درهم في الفضة واقل من عشر في مثقالا
 في الذهب وخلاف من خمس وعشرين في الابل ولا في اقل من
 قدر النصاب قيمة في غير مال الزكوة لان النصاب عظيم حتى صار
 صاحبه به غنيا ولزم في على اموال عظام ثلاثة نصاب من جنسها
 سواء اعتبار الادب في الجمع حتى لو قال من الدرهم كان ستمائة درهم
 وفي درهم ثلاثة اعتبار الادب في الجمع وفي درهم كثيرة عشرة اي
 لا يصدر في اقل منها عند اي حنيفة لانه اقصى ما ينتهي اليه اسم
 الجمع في كذا درهم لزم درهم لانه تفسير لهم كذا في الهداية وقال
 قاض خان لو قال كذا دينار علم دينار لان كذا كناية عن العدد
 واقل العدد اثنان وفي كذا كذا درهم لزم احد عشر درهما اي لم يصدر

في اقل منه لان كذا كناية عن عدد مجهول فقد اقر بعدد من مجهول ليس
 بينهما حرف العطف واقل عدد من كذا من المنس واحد عشر وفي كذا كذا
 لزم احد عشر حرف اعلم يصدر في اقل منه لانه ذكر عدد من بينهما
 حرف العطف واقل كذا من المنس واحد عشر وفي وجوب الاقل في
 الفسدي لتيقننا به والاصل في الذمم المرأة ولو قلت اي قوله كذا بكذا
 واو باف يقول كذا كذا كذا ادبرها فاحد عشر حملا للواحد منها على
 التكرار اذ لم يجمع بين ثلاثة اعلا بلا عطف فلا بد من حمل الواحد على التكرار
 ثم حمل الاثنين على اقل عدد فيقتاد النقيض عنه بذكر عدد من بلا عطف
 وهو احد عشر ومعها اي لو قلت فقط كذا مع الواو فانه واحد
 وعشرون لانه اقل ما يعبر عنه بثلاثة اعداد مع الواو ولو رجع اي
 قوله كذا مع تثنية الواو باف يقول كذا او كذا او كذا او كذا ازيد
 الف على العدد الذي قبله فيلزم الف ومائة واحد وعشرون لانه
 نظيره على قبلي اقرار بالدين يعني اذا قال له على من المال كذا او قبلي
 كان اقرار بالدين لان على كذا يجب والالزام وقبلي يعني عن الضمان
 ويقال قبل فلان عن فلان اي ضمن ويسمى الكفيل قبيل لانه ضمان للمال
 وان وصل به ودية ايمان قال المقر بلا تناسخ وهو دية صدق لان
 المضمون عليه الحفظ والمال محله فقد ذكر الحبل وادب الحال واحتمله
 اللفظ بما ان يصح موصولا لا مفصولا وعندني معي في بيتي في صدق
 وفي كيسي اقرار بالامانة لان اكل اقرار يكون الشيء في يد وذا
 يكون امانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون امانة وهذه اقلها جميع
 مالي او جميع ما املك له هبة لا اقرار لان مال او ما املكه عتق انت
 يكون لآخر في تلك الحال فلا يصح الاقرار فاللفظ في قول الامتلاء فيحمل
 عليه ويكون هبة يقتضى التسليم فان وجد وصحة والا فلا قوله
 ملا على الالف مبتدا اخبره قوله الا في اقرار يعني لو قال له رجل
 لي عليك الف درهم فقال انت له او انتقد او اجلت به او قضيتك

حمل الواحد

او ابرأني منه او تصدقت به على او وهبته لي او اهلكته به على زيد اقرار وبلا
ضمير لا اما كوف الا ربعة الاولى اقرار فلا يصح الرجوع الى الالف المذكورة
وهو موصوف بالوجوب فكانه قال اتزنا او اتقدا او اجل او قضيتك الالف
الواجب كذا على حتى لو لم يذكر الضمير بان قال اتزنا او اتقدا او اجل مثلا
لا يكون اقرارا اذ لا يدل على انصرافه الى المذكور واما الخامسة فلان
دعوى الابن كالتقضا لان الابن اسقاط وهو غايكوف في مال واجب
عليه ولما السادس والسابع فلان هذا دعوى التملك منه وهذا
لأنكوف الابد وجوب المال في ذمته واما الثاني فلان حق بل الدين
من ذمته الى ذمته لا يكون بدو في الوجوب وقوله نعم اقرار يعني
اذا قيل له هل لي عليك كذا فقال نعم اقرار لانه موضوع للجواب
ولا يحتاج الى الرابط لا الا بما برأسه بنم في جواب هل لي عليك كذا
لان الاشارة من الاخرى قايمة مقام الكلام لان غيره اقرار يعني
موجب وقال المقر له حال صدق بيمينه يعني اذا اقر بدين موجب
فصدقه المقر له في الدين وكذبه في التاجيل لزمه الدين حال
لانه اقر بحق على نفسه وادعى لنفسه حقا فيه فيصدقه في الاقرار
بلا حجة وفي الدعوى كالواقر يعبد في يده انه لفلان استاجر
فصدقه المقر له في المالك لا الاجارة ولزم في له على مائة ودرهم درهم
اي اذا قال له على مائة درهم ودرهم ولزم في مائة وتوب توب
وتفسير المائة اي يرجع في تفسير المائة اليد والقياس في مائة درهم
كذلك وهو قول الثاني لانه عطف مفسر على مبهم في الفصلين
والعطف لم يوضع للبيان فثبتت المائة مبهم فيها ولنا ان قوله درهم
بيان للمائة عادة لان التماس استغلو تكرار الدرهم واكتفوا
بذكره مرة وهذا فيما يكثر استعماله وهو عند كثرة الوجوب بكثرة
اسبابه وذا في المقدرات كالمكيلات والموزونات لانها شتت دينا
في الذمة سلم او فرضا وغنا خلا في الثياب وما لا يكال ولا يوزن

فان وجوبها لا يكثر في الذمة لان الثياب لا شئت فيها الا في السلم والتكاح
وذا الاكثر في حق الحقيقة كذا وتعبان اي اذا قال له على مائة وتوب بان
لزم توبان وتفسير المائة وفي الجمع اي اذا قال له على مائة وثلاثة
اقواب كلها ثياب لان ذكر عدد من مبهم يعني مائة وثلاثة
واعقبهما تفسير فانصرف اليها لانها استوفيت الحاجة الى التفسير لا يقال
الاقواب لا تصلح معنى المائة لانها لما اقرت بالثلاثة صار تعدد
واحد ولزم في على نصف درهم ودينار وتوب ونصف هذا العبد
وهذه الجارية نصف كل منهما لان الكلام كله وقع على شيء يغير عنه اف
بینه ونصرف النصف الى الكل لانه قال على نصف هذا ونصف هذا
الح اقر بعشرة درهم ودينار او قيراط كان من القصة لان الاستغناء
بالتفسير الاول شايع عندهم قال تعالى واشتوا في كهفهم فلا غاية
سنتي وان زادوا تسعا يعني من السنين ولو اقر بقر في قوصرة
لزمه اي القرى القوصرة فسر في المستوط بقوله عصيت عراني قوصرة
وجهه اذا القوصرة وعما وظرف له وغضب الله وهو مظروف
لا يتحقق بدو في الظرف فليكن مائة وكذا الطعام في السفينة والخطلة
في الجوارق خلاف ما اذا قال عصيت من قوصرة لان من الملائكة فليكن
اقرارا بنصيب المتزوج ودابة اي اقر بدابة في اصطبل لزمته اي
الدابة فقط اي بلا اصطبل لان غير المنقول لا يضمن بالنقص عند
ظلف المحر كذا الطعام في البيت يعني يلزم الطعام لا البيت الاصل
في جنس هذه المسائل ان الظرف ان امكن ان يحصل ظرفا حقيقة
ينظر فان امكن نقله لزمه ما والالزم المظروف فقط عندها لان
النقص الموجب للضم لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى انه لم ينقل
لم يصدق لانه اقر بنقص قام لانه مطلق فيحمل على الكمال وعند
محررهم اللزوم لزمه جميعا لان غصب غير المنقول مستقر وان
لم يكن جعله ظرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول كقوله درهم في درهم

ولم يلزمه الثاني لانه لا يصح ان يكون ظرفا له واقترافا له خلقة وقص
لان الاسم يشملها واقترافا له بغيره وجعله وحمله لان اسم السيف
يطلق على الكل النص لا بد منه والحق غده والحق جمع الخالصة بكسر الخاء
وهي علامته واقترافا له عيدها وكسوتها لاطلاق الاسم على الكل
عرفا لانها بيت من بيت الثياب والاسرة والسور واقترافا في
ثوب او في منديل لانه ظرف له حقيقة وامكن نقله كما مر
واقترافا في عشرة اوثاق له ثوب عند ابي يوسف وقال محمد عليه
السلام عشر ثوبا لان النفس من الثياب قد يلف في عشرة وامكن جعله
ظرفا لقوله حنط في جوف ولا في يوسف وهو قول ابي حنيفة ولا
لان الفشرة لا تكون ظرفا لواحد عادة والمجتمع عادة كالسيف حقيقة
واقترافا في خمسة بنية الضرب خمسة لان اثر الضرب في كثير
الاجز الا في كثير المال وبنية مع عشرة اي لو قال اردت خمسة مع
خمس لزمته عشرة لان اللفظ يحمله قال اللطفي فادخل في عبادي
قبل مع عبادي فاذا احتمل اللفظ ولو جازا ونواه مع لاسما اذا كان
فيما يشدد على نفسه كما عرف في موضع وفي من درهم الى عشرة
او ما بين درهم الى عشرة تسعة عند ابي حنيفة وقال لا يلزم من عشرة
وقال لا يلزم من ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول
والاخر حدا والحد لا يدخل في الحدود ولها ان الغاية يجب ان
تكون موجودة اذ المعدوم لا يكون فحد الموجود وخروج
بوجوبه فتدخل الغاية ولما ان الغاية لا تدخل في القياس لان
الحد قياس الحدود ولكن هنا لا بد من ادخال الاولى لان الدرهم
الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول فدخلت الغاية الاولى
ضرورة ولا ضرورة في الثانية وفي من درهم ما بين هذا والبطون
لما يطعن بينهما لما ذكر ان الغاية لا تدخل في القياس فدخل في حمل
جارية او حمل ربة مع اقترافه وكذا لانه وجهها صبيها وهو

ان رجلا اوصي به لرجل ومات الوصي فبقوا له الوصي مطلقا اي
سواء بني سببا صالحا او لا ولما اي الحمل مع ايضا لا مطلقا لان بني سببا
صالحا كارت ووصية بان قال مات ابو فريضة او اوصي له به فلان فلا فرق
به معجم لانه بني سببا صالحا لو عايناه حكمنا به فكذا اذا اشتبه باقراره
ثم اذا وجد السبب الصالح فلا بد من وجود المقر له عند الاقرار او محتملا
وذلك بان تضعه لاقل من ستة اشهر من مائة المورث او الوصي
اذا كانت ذات نفع او لاقل من سنتين من وقت الوفاة اذا كانت مستعدة
فان ولدت حيا لاقل من ستة اشهر في الصورة الاولى او من سنتين
في الصورة الثانية فلما اقترافا وجوده في البطن حتى مات المورث
او الوصي او ميتا اي اذ ولدت ميتا فلو وصي والمورث اي مرد المال الى
ورثة الوصي والمورث لان هذا الاقرار في الحقيقة له او انما ينتقل
الى الخلفي بعد ولادته ولم ينتقل فيكون لورثتهما او ولدت حين
فلمها ما اقر نصفين ان كانا ذكرا او اثنتين وان كان احدهما ذكرا
والاخر اثنتي في الوصية كذلك وفي الميراث المذكور مثل حظ الاثني
وان بني بغير سبب صالح للمسيبة كبير واقترافا به بان الحمل باع منه
او اقرضه او وهب له او اهدى له الاقرار ولم يبين سببا صالحا بان قال
على حمل فلا تذكر الا انما الاول فلان بني مستحلا لعدم تصورهما من
الحين لا حقيقة وهو ظاهر ولا حلا لان لا يولي عليه واما الثاني فانه مطلق
الاقرار ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة ولهذا حمل اقرار الماذون واحد
المكشوفين عليه فيصير كما اذا صرح به اشهد اي جعل رجلا من رجلي
عيا في مجلس واشهد رجلا من اخواني في مجلس اخر لزم القات
بني اذا ادار مكا على اليهود فاقترافا عند من يتنزه بالقرابة
ذلك الصك فالواجب ان واحد اتفاقا لان الثاني هو الاول لكونه
مرفقا بالمال الثابت في الصك واذا لم يقيد بالصك بل اقر خضرة ربه
بالفم في مجلس اخر خضرة ربه من يولي بالف بلا بيان السبب فتعد اي حنيفة

فيها وكانت في حكم الشك في الذمة كمن واحد معنى الاستثناء كمن بالباقي
معنى لا صورة ولو استثنى غيرها أي غير ذري وكلمة منها أي من الدراهم
لا أي لا يصح عندنا خلافا للشافعي لم أنها اتخذت جاسا من حيث المالية لنا
أن ذلك القدر لا يفيد الاتحاد الجنسي بل لا بد وصفه النفسية ولو معنى
بما عرفت إذا وصل بأقرارنا استثنى الله ما بطل ما بطل واصله الأقرار لأن
التعليق بعينه الله تعالى بطل عند من بطل قبل انعقاده لكم وتعليق شرط
لا يوقف عليه عند أي يوسف فكان أعلما من الأصل اقرب شرط الخيار بأن
قال فلان على القدر مرفوع على أن بالخيار ثلاثة أيام كزومه المال لصحة
الأقرار لوجود الصيغة المثلثة ومطل شرط لأن الأقرار أخبار
ولا مدخل للخيار في الأخبار لأنه أن كان صدقا فهو واجب العمل به
وإن لم يفي به وإن كان كذبا فهو واجب الرد ولا يتغير باختاره وعلم
اختياره وانما تأخير شرط الخيار في المقود ليتخير من له الخيار بين
فسخه وإضائه اقرب بدار واستثنى بناها بأن قال هذه الدار فلان
الابناء كافا أي الأرض والبناء المقوله ولم يصح استثناءه لأن اسم
الدار لا يتناول البناء مقصود إذ الدار اسم لا يراد به إلا البيت والبناء
يدخل تحت اللفظ ولهذا استثنى البناء قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن
بقابله بل يتخير المشتري والاستثناء إنما يكون مما يتناول الكلام نصا
لأنه تصرف لفظي أقول يريد على ظاهره أن كون البناء من الدار
مما لا يخفى على أحد ولهذا يضمن بالتلفه فيكون كواحد من القسم
فما وجه عدم صحة استثنائه وحقيق معرفة وجهه موقوف على
مقدمة تقر في الكلام والأصول وهو أن الركن قسمان أحدهما
أصل وهو الذي يدخل في مدلول الاسم كمن حيث إذا انتفى لم يصح
إطلاق الاسم على الباقي كواحد من العشرة ورأس من الحيوان فانها
زائدة وهو الذي يدخل في مدلول الاسم كمن إذا انتفى لا يتغير إطلاقه
على الباقي كبدن يدور جلد حتى إذا قال هذا العبد لزيد الأبيه أو جده

على

الجزء وبهذا التحقيق يظهر في ما يرد على ظاهره قوله الأقرار في الأعيان
رغم أن يد بان الركنية تقتضي الدخول والزيادة تقتضي الخروج فكيف
يتم اتفاق وجه الدقة أن الترخيص الدخول بالنظر إلى تناول اللفظ
ظاهر والخروج بالنظر إلى البقية حقيقة فلا منافاة وقص الحاشية في حلة
البناء وطوق الجارية كبناء أي بنا الدار في كونها من متناول
اللفظ تبعا لا لفظا حتى لم يصح استثنائها أيضا خلافا لما إذا قال
الأنثى أو غثا منها لأنه دخل فيه لفظا قصص الاستثناء كذا إذا
قال بنا وهالي وأرضها فلان يعني إذا قال هكذا كانت الأرض
والبناء فلان إذا أقبل بالأرض أقبل بالبناء تبعا لما لا قرار به الدار
ولو قال وعرضها فلان بعد أن قال بنا وهالي كان كما قال لأن
العرض عبارة عن البقية الخالية عن البناء والشجر فكانه قال بياض
هذه الأرض دون البناء فلان وصح أي الأقرار بالف من ثمن
قن عيشه وأنكر قبضه يعني قال له على ألف درهم من ثمن
قن الشريته منه ولم يقبضه وإن ذكر قنا بعينه قيل للمقر له أن
يشت فسلم القن وخذ الألف والألف شي لك فلو سلم الألف
لزمه والألف هذه المسئلة على وجه أحدها هذا وهو أن
يصدق ويسلم القن وجوابه ما ذكرنا لأن ما يشت يتصادقهما
كالثابت عيانا والثاني أن يقول المقر له القن فتك ما يعتد بها
بعينك قنا غيره وفيه المال لازم على المقر لأنه اقرب وجوب
المال عليه عند سلامة القن له وقد سلم حين أقرب واليد بانه
ملكه فليمنه المال والأسباب مطلوبة لأحكامها لا لأعيانها فلا يعتبر
النكاذب في السبب بعد اتفاقهما على وجوب أصل المال والثالث أن
يقول القن قنا ما بعينك وحكمه أن لا يلزم المقر شيء لأنه إنما أقبل
بالمال إذا سلم له القن ولم يسلم له الرابع أن يقول القن قنا ما
بعينه وانما بعينك غيره وحكمه أن يتحالفا لأن كلا منهما منع ونكر

Copy

University

لان المقر يدعى تسليم فن عنه والآخر ينكر والمقر له يدعى على المقر الفا بيع
غير وهو ينكر واذا اتفقا اتفق وعوي كل منهما عن صاحبه فلا يقضي
عليه بشي والعبد سالم لمن في يده هذا اذا اعني القن وان لم يعينه كزم
اي الالف ولغا النكار واي لا يصدق في قوله ما قبضت عند اي حصة
وصل او فصل لانه رجوع عما اقربه والرجوع عن الاقرار باطل
كقول من عن ثمر او خنزير يعني لو قال فلان على الف درهم من ثمر
خنزير خنزير كزمه الالف وصل او فصل لكونه رجوعا بعد الاقرار
وقال ان وصل صدق وان فصل لم يصدق لانه بيان تغيير في
موصولا لا مقصولا كما لا يستثنى والشرط في من ثمن متاع او قرض
وهو زبوع او بنهرجة او سققة او رصاص كزمه الجيد يعني لو
قال له على الف درهم من ثمن متاع او قال اقرضني الف درهم
ثم قال هي زبوع او بنهرجة او سققة او رصاص او قال الا انها
زبوع او قال فلان على الف درهم زبوع من ثمن متاع او قال
المقر له جواد كزمه الجواد عند اي حصة وصل او فصل لما
وقال ان وصل صدق والا فلا لما مر ايضا وفي من غصب او
عطف على قوله وفي من ثمن ان ادعى متعلق بقوله وفي من غصب
احد هذه المذكورات الا يرجع يعني ان قال الف درهم من غصب
او دية الا انها زبوع او بنهرجة صدق اي المدعى وصل او فصل
اذ لا اختصا ص الغصب والدية بالجواد وحق الزبوع لان
الغاصب يغصب ما وجد والودع يودع ما يحتاج الى حفظ فلم يكن
قوله زبوع تغييرا لا لكلام بل هو بيان النوع في موصولا
ومقصولا الا فصلا في الاخير يعني اذا قال له على الف درهم
من غصب او دية الا انها سققة او رصاص فان وصل صدق
وان فصل لا اذا السققة ليست من جنس الدرهم ولهذا لا يجوز
بها التجوز في الصرف والسلم لكن الاسم يتناولها كما كان بيان

نفي دفع موصولا لا مقصولا قال غصب ثوبا وجا غيب صدق بمعيته
ان لم يثبت الغصم سلا مته لان الغصب لا يقتضي السلامة كما في قوله على الف
الا انه يقتضي كذا متصلا كما عرفت ان الاستثناء يصح متصلا لا منفصلا او قال
رجل لا اخرا اخذ منك الف ودية فهلك وقال الاخر بل غصبا ضمن
اي المقر لانه اقرب بسبب الضمان وهو اخذ مال الغير ثم ادعى ما وجب
البراءة عنه وهو الاخذ بالاخذ والآخر ينكر فكان القول قوله مع
بيته الا ان ينكر عن المبيع بلزمه المال فلا قوله غصبه في مرد
قوله اعطيتني ودية اي لو قال المقر اعطيتني الف درهم ودية
فهلك وقال المالك لا بل غصبه مني لا يصح لانه لم يقر بسبب الضمان
وهو ينكر فكان القول قوله قال كان هذا ودية في عندك واخذته
فقال هو لي اخذه يعني اذا اخذ رجل من رجل شيئا فقال اخذ هذا
كان ودية في عندك فاخذته فقال المأخوذ منه هو لي اخذه لا اخذ
منه لان الاخذ اقرب باليد له ثم الاخذ منه وهو سبب الضمان كما في
و ادعى استحقاقه عليه فلا يقبل بل يجب عليه مرد عينه قايما بقيمته هالكا
صدق من قال اجرت فرسي او ثوبي اي فلان اقر كيدا وابسه ومرده الي
وقال فلان كذبت بل القرس والثوب لي وقد اخذتهما مني ظمنا فانقول
للمقر وللآخر البينة او خاطتوني هذا فقبضته اي لو قال خاط فلان
توفي هذا بنصف درهم ثم قبضته وقال فلان التوبك توفي والقول للمقر
انصا قال هذه الالف ودية كذا لا بل ليك والالف لزيد وعلى
المقر مثله ليك لانه لما اقر به لزيد مع اقراره له وصار ملكا له قوله
بعد ذلك لا بل ليك رجوع عنه فلا يقبل قوله في حق زيد وجب
عليه ضمان مثله ليك اقر ليك يا لذي الانبياء ثم قال كنت كاذبا فيه
اي في اقراره بخلاف المقر له على عدم كذبه اي على ان المقر ما كان كاذبا
فيما اقر به واستعطي فيما يدعيه عند اي حصة نوسف وعند
نوسر تسليم المقر به الي المقر له والتقوى على انه خلاف المقر له حجت

العادة بين الناس أنهم يكتبون صك الاقرار ثم يأخذون المال كذا في الكافي
باب اقرار المريض يعني مرض الموت ودين صحته
مطلقا اي سواء علم سببه او علم باقرار فيها ودين مرض موته بسبب
فيما اي مرض معروف كبدل مامله او اهلكه او مهر مثل عرسه وعلم
معانية يقدر ما علم ما اقربه فيه اي في مرضه وعند الرافعي هذا ساقط
الاواني لا يستوي السبب وهو الاقرار ولنا ان المريض يجوز عن الاقرار
بالدين الملم بغيره عن دين الصحة والدين الثابت باقرار المحرور للدين
الدين الثابت بلا حجج كبدل ما كذا ودين اقرب الدين ثم اقرب بالدين
بعد الحجج فالتا في لانواع الاول والكل اي دين الصحة ودين المرض
بسبب قيم معروف ودين المرض الذي لم يعلم بمجرد الاقرار فيه تقدم
على الارض لان قضاء الدين من الحجج الاصلية وحق الورثة يتحقق
بالتركة بشرط الفراغ ولهذا تقدم حاجته في التكفي والحجج تخص
عثرم بقضاء دينه ولا اقراره لورثة سواء اقرب ديني او عني لقوله عليه
الصلاة والسلام ان الله تولى اعطى كل ذي حق حقه الا وصية لوارث
الا يتصدق بقية القية اي بقية القرما او بقية الورثة لان المانع من التخصيص
تعلق حقهم بالتركة فاذا صدقوه من المانع وجاز التخصيص وجاز
اي اقرار المريض لغيره اي غير الوارث لوجود مقتضى وانتفاء المانع
اما الاول فلان تصرف في خالص ملكه ماله وهو يقتضي الجواز اما الثاني
فلان المانع من الجواز كان الارض وقد انتفى ولو وصيلة كان اقراره
بكل ماله لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال اذا اقر الرجل
في مرضه بدين لرجل غير وارث فانه جائز وانما احاطه ذلك بما لا يملك
والقياس ان لا يصح اقراره الا في الثلث لان الثلث مقرر بقصر
علم الثلث وتعلق بالثلث حتى الموتة ولهذا الوجه في جميع ماله
لم ينفذ الا في الثلث فكذا الاقرار وجب ان لا ينفذ الا في الثلث وكن
ترك القياس لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما اقرار اي لا جني بماله ثم

اقر بدينه ثبت نسبه وبطل اقراره او اقر لا جنية ثم نكحها مع اقراره لها
وعند زفر يبطل هذا الاقرار ايضا للتممة ولنا انه اقرار وليس بها
سبب التهمة فلا يبطل بسبب يحدث بعده بخلاف المسئلة الاولى لا بدعوى
النسب تستند الى زمان ما في العلوق فيظهر ان النبوة ثابتة زمانا الاقرار
فلا يصح واما الزوجية فتقتصر على زمان التزوج فلا يظهر ان اقراره
كان لزوجته بخلاف الوصية والهيبة اي خلاف ما لو وهب لها شيئا او
وصي لها بشي ثم تزوجها فانها يبطلان اتفاقا فاذا الوصية غلبت بعد
الموت وهي وارثة حنيفة فلا يصح والهيبة في المرض وصية حتى لا تنفذ
الا من الثلث كما ساق في بيانه في كتاب الوصية وصايا الوصية ولو اقر
بدين لم يطلوها فيه اي في مرض موته فلها الاقل من الادب اي من ثلثها
منه والدين لقيام التهمة بيها العدة وباب الاقرار كان مسدودا
لبقا الزوجية فربما تقدم على الطلاق ليصح اقراره لها بزيادة على
انها لا تنه في اقلها فثبت اقراره بدينه غلام حيث قال هذا
ابني جهل نسبه في مولده وقد مر بيان فاذرة هذا القيد بولد مثله
لمثله وصدقه اي الغلام ذلك المقرب وهو من اهله اي اهل المصروف
ثبت نسبه اي نسب الغلام منه اي من المقرب وشاكره اي الغلام الوارث
شوط جهل النسب لانه لو علم لم يثبت من الغير وان يولد مثله لمثله
ليلا يكون مكرها ظاهرا وان يصدق قد الغلام لان المسئلة في غلام
يعبر عن نفسه فلا بد من تصديق له لانه في يد نفسه حتى اذا كان صغيرا
لا يعبر الا بغيره بقدره ولذا قال وهو من اهله وشاكره الوارثة
لانه لما ثبت نسبه منه صار كالوارث المعروف وصح اقراره اي
الرجل بالولد والوالدين لانه اقراره على نفسه وليس فيه حمل النسب
على الغير والزوج والموت لان موجب اقراره ثبت بينهما تبعا وقرها
بلا اضرار باحد فتصدق وصح اقرارها بالوالدين والتزوج والموت
لان الاصل ان اقراره لا ينساق حجة على نفسه لا على غيره وبالاقرار على

بهؤلاء لا يكون الاقرار على نفسه فيقبل بشرط تصديقهم لان اقرار
غيرهم لا يثبت لهم لان كلا منهم في يد نفسه الا اذا كان المقر لصغير في يد
المقر وهو لا يعبر عن نفسه او عبد له فيثبت نسبه بمجرى الاقرار ولو
كان عبد الغير بشرط تصديق مولاه كما شرط تصديق الزوج في
دعوى المرأة الولد او شهادة امرأة قابلة كانت او غيرها في اقرار
امراة ذات زوج بالولد وعدم العدة في غيرها في اقرار امرأة
غير ذات الزوج يعني اذا لم تكن المرأة ذات زوج ولا معتدة
مع اقرارها بالولد لان فيه التزاما على نفسها دون غيرها فيثبت
عليها ومع التصديق بعد موت المقر الا من التزوج بعد موتها
مقرة يعني مع التصديق في النسب بعد موت المقر لبقا النسب
بعد الموت وان اقر بتكاتها وماتت فصدفته بعد موته يصح حتى
يكون لها مهر المثل والارث لبقا حكم النكاح وهو العدة وان اقر
بنكاح رجل وماتت فصدقها الزوج لم يصح تصديقه عند اي
حينة لانها لما ماتت زال النكاح بفلا يقره حتى يزوج له وان يزوج
أختها واربعها سواها ولا يخل له ان يفسلها فبطل اقرارها فلا
يصح التصديق بعد بطلان الاقرار اقر بنسب من غير ولد كخ
وعلم لا يثبت اي النسب ولا يقبل اقراره في حقه لان فيه تحيل النسب
على الغير فان ادعى بقعة او حضنة فيثبت في حقها ويرثه الا
مع وارت وان بعد يعني ان كان للمقر وارث معروف قريب او
بعيد فهو اقر بالارث من المقر له حتى لو اقر بلخ ولم يمتد او خالة
فالارث للممة والخالة لان نسبه لم يثبت فلا يرث الارث المعروف
مات ابو فاقرب بلخ شاركه في الارث بلا نسب لان مقتضى اقراره
شيان حمل النسب على الغير ولا ولاية له عليه وشركته في الارث
ولم يرد ولاية فيثبت في الارث الا الاول اقر احد ابني ميت لما كان
الميت على اخرون بقبض متعلق باقرابيه منصفه لاشي عليكم والنصف

بقي اذا مات وتكت ابني ولد على رجل الف درهم فاقرا احد الابنين
ان اباه قبض منه نصفه وكذب به الاخر فلا شيء للمقر والمكذب
نصفه لان الاقرار باستيفاء الدين اقرارا لدين على الميت لان قبض
الدين انما يكون بقبض عني مضمون حتى يصير دينا فيقاسان فاذا
كذب به اخوه استغرق الدين نصيبه فلم يقبض جميع الدين لا يثبت
لدين الميراث شيء ولا يرجع المقر على اخيه بنصف ما قبض وات
نصادقا على اشتركا في القبض يشترط لانه لو رجع على اخيه لم يرجع
اخوه على الغريم فيرجع الغريم على المقر بقدر ذلك لان تقاضا للمقاضي
في ذلك القدر وبقيته دينا على الميت والدين مقدم على الارث
فيؤدي الى الدور **فصل** حرة اقرت بدين فكذبها
زوجها مع اي اقرارها في حقه اي حق زوجها عند اي حينة حتى
قبض وتلازم كالدين الثابت بلعائنه بالا يستهلك او المثل
او البينة وعندهما الا لا تصدق في حق زوجها فلا قبض ولا تلازم
لان فيه منع الزوج عن غشيانها اقرارها لا يصح فيما يرجع الي
بطلان حق الزوج مجهولة النسب اقرت بالرق لا ينفك عنها
المقر له وانها زوج واولاد منه اي من الزوج وكذبها اي
الزوج مع في حقها اي حق المرأة حتى اذا علق بعد الاقرار ولد
يكون رقيقا لاحقه وحق الاولاد فخرج على قوله لاحقه بقوله
حتى لا يبطل النكاح وخرج على قوله وحق الاولاد بقوله واولاد
حصلت قبل الاقرار وما في باطنها وقتها اي وقت الاقرار اقر احرارهم
قبل اقرارها بالرق فاما ولد علق بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند
اي يوسف اذ حكم بمرقها وولد الرقيقة رقيق وحر عند عمر لانه
تزوجها بشرط حرية اولاده منها فلا تصدق على ابطال هذا الحق
مجهول النسب حر عبيدهم اقر بالرق لا ينفك عنها وصدق فرج في
حقه حتى صار رقيقا لدونه ابطال الحق حتى بقي ممتقه حرا فان

ما ان العتيق اي العبد الذي اعتقه مجهول النسب بيته وارثه ان كان اياه
وارثا والا اي وان لم يكن له وارث فالمقر له اي بيته المقر له لانه كان
للمقر قد اقر المقر له فان مات المقر ثم العتيق فابترته لعصبة المقر
لانه لما مات اشقل الى الالهة بخلاف ما لو كان حيا قال لي عليك الف
فقال الحق والصدق او البقي او تكراري قال حقا او صدقا او يقينا
او كرري قال الحق الحق او الصدق الصدق او البقي البقي او حقا
حقا او صدقا صدقا او يقينا يقينا او قرني بها البني بان قال البر الحق
او الحق البر الخ كان اقرارا لانه مما تو صف به المدعي في حق الجواب
و يستعمل في التصديق عرفا فانه قال ادعيت الحق الخ ولو قال الحق حق
او الصدق صدق او البقي بقي لا اي لا يكون اقرارا لانه كلام
تام بخلاف ما تقدم لانه لا يصلح للابتداء اقل لامتة يا سارق قد يا
زانية يا مجنونة يا ابقة او قال هذه السارقة فعلت كذا وباعها
فوجد اي المشتري بها اي بالجارية واحدة منها اي من هذه
الاصوب لا ترد اي الامة بعد البيع به اي بواحد من هذه البارات
لان غير الاخير تداء وقصد المنادي اعلام المنادي واحضاده
لا تحقيق الوصف الذي نادوا به ولهدا الو قال لا سارقة يا كافر
لا يفرق بينهما والاصح شيعة بخلاف هذه سارقة او هذه ابقة
او هذه زانية او مجنونة حيث تداء بواحد من هذه البارات
لانه اخبار وهو لتحقيق الوصف بخلاف ما طالع او هذه المظنة
فعلت كذا حيث تطلق امراته لانه ممكن من اتيان هذا الوصف
شرعا فيجعل كلامه اخبارا ليكون صادقا فيما تكلم به و قد لا يتمكن من
اتيان تلك الاوصاف فيها وكاف تداء وشما لا حقيقة ووصفا
كذا في الكافي **كتاب الشهادات** او مرده عقيب
كتاب الاقرار لما سرق الحاجة الى الشهادة بعد عدم الاقرار فيكون
متاخرا عنه في الاعتبار هي الشهادة اجاز الحق للمقر على اخر سوا كان

حق الله تعالى او حق غيره عن يميني اي ما سابع يميني لا عن حسابي ونحوه
والله الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم اذا رايت مثل الشمس
فاشهد والا فادع ولهذا قالوا انها مستنقة من المراهرة التي بمعنى العانة
وشركها العقل الكامل بان يكون عاقلا بالغيا فلا تقبل شهادة المجنون والصبي
والضبط وهو حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء او الولاية
بان يكون حرا فلا تقبل شهادة العن وركنهما الداخلي حقيقة اللفظ
اشهد بمعنى الخبر ومن القسم ذكره النبي صلى الله عليه وسلم ان تقبل
الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القاضي بوجوبها بعد التزكية والقياس
بان يكون لها حجة مكرمة لانه يجب محمل للصدق والكذب وكلمة ترك
بالنصوص والاجماع ويجب اي الشهادة بالطلب اي طلب المدعي في حق
العبد وانما اعتبر طلبه لانها حقه فيشرط طلبه كما في سائر الحقوق
ان لم يوجد بدله ولا يجوز كتمانها لقوله تعالى ولا ياتي بالشهادة اذا
ما دعوا ثم انه انما ياتي اذا علم اذا القاضي يقبل شهادته وتقيب
عليه الاداء اذا علم اذا القاضي لا يقبل شهادته او كاتوا جماعة
فادعي غير من تقبل شهادته فقبلت لا ياتي واذا ادعي غيره ولم تقبل
شهادته ياتي من لم يود اذا كان ممن تقبل شهادته لانه لا امتناعه
يودي الي تضييع الحق وحق الله تعالى فانها يجب فيه بلا طلب كعتق
الامة وطلاق المرأة فان فيها ختم الفرج وتكث الشهادة فيهما
مرضا بالنسق والرضا به فسق وسقها في الحدود افضل لقوله صلى
الله عليه وسلم للذي شهد عنده لو سقرته او سقرته بشوكه كان
خيرا وتلقينه للذين بقوله لعنك المستها او قبلتها اية ظاهرة على حجاز
السرق وقوله في السرقة اخذ لا سرقا اصل الحق المروق منه ورعاية
لجانب السر ونصابها للزنا اربعة رجال لقوله تعالى واللاقي ياتين
الفاحشة من سيئاتكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ولقوله تعالى ياتوا
باربعة شهداء ونصا بها ببقية الحدود والقود من رجال لقوله تعالى

واشهدوا شهدني من رجالكم ولا يقبل فيها شهادة النساء فيها من
شبهة البدنية ونصابها الولادة واستهلال الصبي للصلاة عليه
والبكاره وعيوب النسائي موضع لا يطعم عليه الرجال امرأة واحدة
تقول عليه الصلاة والسلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال
النظر اليه والجمع المحلى باللام يلد به الجنس اذا لم يكن غنة معهود اذا
اكل ليس بمراد قطعا فمراد به الاقل لتيقنه ونصابها لغيرها من الحق
سواء كان مالا او غيره كالحكم وعلاق وحكالة وصية واستهلال
الصبي للامرت رجلان او رجل وامرأتان لما روي ان عمر وعليهما
رضي الله تعن عنهما اجازا شهادة التسامع الرجال في الكفر والفرقة
كما في الاموال وتواضعها وتزم في الكفر من الصور الدعية المذكورة
لقد استشهد المقول حتى لو قال ان هذا علم واستغن لا تقبل شهادته
لان النصوص واردة بهذه اللفظة وجواز الحكم بالشهادة على خلاف
القياس فيقتصر على مورد النص وتزم ايضا هذا الحد وهو كون
صنادق الرجل اكثر من سيانته وهذا يتناول الاجتناب من الكبار
وترك الاصرار على الصغار لان الصغيرة تكو كبرية بالاصرار
على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صغيرة مع الاصرار
ولا كبيرة مع الاستغفار لوجوبه اي لوجوب القبول لقوله تعالى
واشهدوا ذوي عدل منكم ولان الخبر يميل الصدق والكذب والحي
هو الخبر الصدق وبالعادلة يتخرج الخبر الصدق ان كان كذب
غير الكذب من المحظورات بل كذب الكذب ايضا وفيه اسئلة الى ان
العادلة شرط العمل بالشهادة لا شرط اهلية الشهادة لان الفاسق
اهل للولاية والقضا والسلطنة والامامة والشهادة عندنا
وعند ابي يوسف ان الفاسق اذا كان ذميا في الزمان وامرورة تقبل
شهادته والاصح ان شهادته لا تقبل الا ان القاضي لو قضى بشهادة
يجمع عندنا كذا في الكافي وهي اي الشهادة لو كانت على حاضر في الاشان

اي اسان الشاهد الى ثلاثة مواضع اعني النصيب المدعي والمدعي عليه
والشهود به لو كان عينا احتراز عن الدين ولو كانت على غائب او
ميت فسموه ونسوه الى ابيه فقط بان قالوا على فلان بن فلان لا تقبل
حق بنسبه الى جده ولا بنسبه صناعته اي ان ذكرها اسمه واسم
ابيه وصناعته لا يكفي الا اذا كان معروف فابها بان لا يكون في يده
شرايين له في تلك الصناعة ولو ذكرها اسمه واسم ابيه وقيلته
وحرفته ولم يكن في يده رجل اخر بهذا الاسم وهذه الحرفة
بكني وان كان اخر مثله لا يكفي حتى يذكر شي اخر يفيد التميز ولو
ذكرها اسمه واسم ابيه وفخذه وصناعته ولم يذكرها الجدة تقبل
فقط التبريد ذكر ثلاثة اشياء في هذا لو ذكر لقبه واسمه واسم
ابيه قبل يكني والصحيح انه لا يكفي وفي اشراط ذكر الجدة اختلاف ولو
قضي بلا ذكر الجدة نفذ كذا في القواعد ولا يستل عن شاهد بلا طعن
الخصم يعني ان القاضي يقتصر على ظاهرها هذا في المسئلة ولا يستل
ولا يتحقق ان الشاهد عدل او لا اذ لم يطعن فيه الخصم واذا طعن
سال القاضي عنه في السر وتري في العلانية الا في حد وقوله ذات
سائل في السر وتري في العلانية فيها بالاجماع طعن الخصم او لا لانه
يحتاج للاستقاطهما في شرط الاستقصا فيها وعندنا يسأل في اكل
سرا وعلتا وان لم يطعن الخصم لان بنا القضا على الوجه وهي شهادة
العدل فيعرف عن العدالة به يفتي في التزكية في السرا في بعض قطعة
قرطاس كتب فيها اسم الشهود وحليتهم ولياتهم من التزكية ترفيع
حالمهم والتزكية في العلانية ان يجمع القاضي بين التزكية والشهود
في مجلس القضا في التزكية عن الشهود تحضرة الشهود اهل ولا عدل
يقبلوا الشهادة كمن كبرهم او خرمهم وفيه الاكتفاء بين كبر السرا
في زماننا لان التزكية العلانية بلا فتنه اذ الشهود والمدعي يقابلون
الخارج بالاذني والاضرار به وكفي للتزكية ان يقول المذكي اي يكتب

في ذلك القسط اسما هو عدل ومن عرفه بالفسق لا يكتب شيئا
اكثر من ان يكتب الله اعلم وان لم يقل جانب الشهادة قال
في الكافي ثم لا بد ان يقول العدل هو عدل جانب الشهادة اذا بعد
او المحدث في قذف اذا اتى بدين عدل والاصح انه يكتب بقوله هو
عدل ليقوت الحرية بالاداء قول فيه اشكال لان المحدث في القذف
التائب قد يكون مودعا كما ذكره فلا بد من قوله جانب الشهادة لغيره
وهذا الامر على عبارة الهداية اذ لم يذكر فيها المحدث في القذف
لكن لا بد فيه ايضا من اعتبار هذا القيد ليجرح في لا يكون الاكتفاء
بقوله هو عدل ليعم ولا يصح تعدل الخصم هكذا قال ابو حنيفة يعني
ان تعدل المدرعي عليه الشهود ولا يصح لان من زعم المدرعي وشهوده
ان المدرعي عليه ظالم كاذب في الزكارة وتزكية الكاذب القاسق لا يصح
وعندهما يصح ان كان من اهل باق كاذب عدل لا تكن عندهم لا بد من
ضم الخبر اليه لعدم جواز تعدل الواحد او بوجوب جوزه كاسياني
والمراد بتعدله ان يكتب بقوله هم عدول لكنهم اخطوا او نسوا وهم عدول
ولم يزد على هذا ما لو قال هم عدول ولم يثبت عليه حيث لا يلزم شؤلاهم
مع كونهم عدولا لاجود منهم الكيسان والمطافلا يلزم من كونهم عدولا ان يكون
كل واحد صوابا كفي واحد للتركيب ولترجمة الى ههنا والرسالة الى المربي
لان التركيب من امور الدين فلا يشترط فيها الا العدالة حتى يثبت تركبه
العدل والمرأة والاعمى والمحدث في القذف التائب لان خبره مقبول
في الامور الدينية والاحوط اثنان لان فيه زيادة طمينة هذا كلف
تركيب السرا ما تركبه العلانية فيشترط فيها جميع ما يشترط في الشهادة
من الحرية والبصر وغيرهما سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة
فيها اظهر ولهذا اختص مجلس القاضي لسماع اي يجوز لسماع ما
يتعلق بالاقوال كالباع باق سمع قول الباع بعت وقول المشتري اشتريت
والاقراسان سمع قول المقر فلان على كذا او راي ما يتعلق بالافعال

صدقوا او عدوا صدقة
فقط لزم الحكم لانه اقران
منه بشؤون الحكم فلا خلاف
ما لو قال هم

حكم

كقاضي او غصب او قتل ان يشهد فاعل قوله يجوز المقدر في قوله لسان
وان لم يشهد عليه ويقول اشهد انه باع او اقر لانه عاين السبيح
عليه الشهادة به كعاين وهذا اذا كان الباع بالعدل ظاهر وان كان
وان كان بالتعاطي فكذلك لان حقيقة الباع مبادلة المال بالمال وقد وجد
وقيل لا يشهدون على الباع بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكمي لا حقيقي
ويقول اشهد لا يشهد في كيلة يكون كاذبا ولا يصح الشهادة بسماعة
من وراجاب اي لو سمع الشاهد صوت من يشهد عليه من وراجاب
لا يصح ان يشهد لاحتمال ان يكون غيره اذا التفت شبهة التفتة الا اذا
تقيا القابل بان يكون في البيت وحده وعلم الشاهد انه ليس فيه
غيره ثم جلس على المسكن وليس فيه مسكن غيره فسمع اقرار الداخل
ولم يزد اخراج يحصل به العلم لكن ينبغي للقاضي ان لا يقبله اذا فسر له
او ليس من ضرورة جواز الشهادة القبول عند التفسير فاست
الشهادة بالتسامع تقبل في بعض الفوائد لكن اذا صرح به لم تقبل
كاسياني او يري شخص القابلة ويشهد عنده اثنان انها فلا نه
ثبت فلان بن فلان قال الفقيه ابو الكشي اذا اقر امرأة من وراجاب
حجاب وشهد عنده اثنان انها فلا نه ثبت فلان بن فلان لا يجوز
لن سمع اقرارها بشرط روية شخصها لا مروية وجهها قال ابو
بكر الاسكاف المرأة اذا صرحت عن وجهها فقالت انا فلانة ثبت
فلان بن فلان وقد وهبت لزوجي مهري فان الشهود لا يحتاجون
الى شهادة عدلين انها فلا نه ثبت فلان بن فلان ما دامت حية
اذ يمكن للشاهد ان يشيخ اليها فان ماتت فيحتاج الشهود الى الشهادة
عدلين انها فلا نه ثبت فلان بن فلان كذا في المادية ولا يشهد على
الشهادة ما لم يشهد عليها لانه تصرف على الاصل بان الذم والائنة في
تقيد قوله على الشهود عليه وان الذم والائنة الثابتة للغير ضرر عليه
فلا بد من الاثابة والتحصيل منه ولا يشهد ايضا من راي عظم الذي

Copy

ثبت فيه شهادة ولم يذكرها أي شهادة كذا القاضي يعني إذا وجد
في ديوانه اقرار رجل حق أو شهادة شهود شهدوا الرجل على رجل
حق وهو لا يذكره لا يحكم به ولا ينفذه حتى يتذكره وكذا الراوي
يعني إذا لم يتذكر لا يحل له الرواية لأن كلا منهما لا يحل إلا عن علم ولا علم
هنا لأن الخط شبه الخط ولا بالتسامح إلا في النسب والموت والكناح
والدخول ولأنه القاضي وأصل الوقف فإن الشهادة بالتسامح
جائزة فيها إذا أخبر بها رجلان أو رجل وامرأتان عدولاً أو ثلثاً
أن لا يجوز إلا بعلم كالمس ولا يحصل العلم إلا بالمشاهدة والعيان أو
بأخبار المتواترة ولم يوجد قصاص كالباع والجار بل لا في حكم
المال أسهل من حكم الكناح وجه الاستحسان أن هذه الأمور تخص
بمعانيه أسبابها خواص من الناس ويتعلق بها أحكام يتبع على انقضاء
القرض وانقراض الأعصار فلو لم تقبل فيها الشهادة بالتسامح
أدعى إلى الخرج وتعطل تلك الأحكام بخلاف البيع والهبة والجاراة
وخفوها لأنه كلام يسمعه كل واحد وأما جواز أن يشهد بالتسامح
إذا حصل له بالتواتر أو بالأشهاد أو بأخبار من يثق به ويشترط
أن يخبره رجلان عدولاً أو رجل وامرأتان لأنه أقل نصاً بغير
العلم الذي ينبغي عليه الحكم في المعاملات وقيل يكفي في الموت أخبار
واحد واحدة لأن الناس يكرهون شاهدة تلك الحالة فلا يخفى
غالباً إلا واحداً واحدة بخلاف النسب والكناح وينبغي أن يطلق
أو الشهادة بأن يقول أشهد أن فلان ابن فلان مات ولا ينفس
حتى لو فسره للقاضي أنه شهد بالتسامح لم تقبل شهادته وهو الصحيح
وأما قال أصل الوقف لأنه يبقى على أنقاض القرص فدو في شرائط
لأن أصل الوقف يشترط فاما شرائط التي شرطها الواقف فلا تشترط
وقال الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني لا بد من بيان الجهة
بأن يشهد وأن هذا وقف على هذا المسجد أو المقبرة وخوفاً من

للم يذكر وإذا كان في شاهد منهم لا تقبل شهادتهم وقاد بل قولهم لا تقبل شهادتهم
على شرائط الوقف إذا بعد ما ذكرنا هذا وقف على كذا إلا ينبغي لهم أن يشهدوا
أنه يبداً من غلته فيصرف إلى كذا ولو قالوا ذلك في شاهد
لا تقبل شهادتهم كذا في الكافي وشهد رأي جالس مجلس القضاة
أما الخصوم أنما قاض وأقام يعاين تقليد الإمام أياه وشهد أيضاً
رأي رجل وامرأة يسكنان بيتاً بينهما أنبساط الأنف من أنهار سه
كالرأي عينا في يد غيره فلا بظاهر الحال وشهد أيضاً رأي شريك
الرفيق المعبر فإن غير المعبر حكمه حكم العوض في يده متعلق بالرأي
المقدر منصرف كالمالك أي كما يتصرف المالك أنه لم يتعلق بشهادة القدر
صورته رجل رأي عينا في يد إنسان ثم رأي ذلك العينا في يد آخر
والأول يدعى الملك وسمعه أن يشهد بأنه المدعى لأن الملك في الاستيلاء
لا يعرف بغير ظاهر فاليد بلا منازعة دليل الملك ظاهر إذا شهد
به أي بأنه ملكه فلا فاف وقع في قلبه أنه ملك الغير لا يحل له الشهادة
بملكه لأن الأصل اعتبار اليقين في جواز الشهادة لما من قوله
صلى الله عليه وسلم إذا علمت مثل الشمس فاشهدوا ولا فدرع
فإذا انقصر عن نصار ما يشهد به القلب فاف ففسر أي إلى أحد
القاضي شهادة بالتسامح في الصورة الأولى أو حكم اليد في الصورة
الآخر بطلت فاف إذا أطلق وقع في قلب الواقف صدقه فيكون
شهادة منه على علم ولا كذا كذا فاف ففسر وقال سمعت كذا وعلى هذا
كان المراسيل من الأخبار أقوى من المسانيد كذا في الكافية إلا في الوقف
فإن الاهدن إذا فسرها شهدا بها بالتسامح تقبل ذكره في التهادية شهد
أنه شهد أي حضر دفن زيد وصلى عليه فهو معانية حتى لو فسرها
القاضي يقبل إذا لا بد من الأمانة ولا يصح إلا بعلم الشهادة بالإيجاب
شهادة بالقبول في المعاصيات كالباع والكناح والجاراة وخوفاً من
لو شهد وأعلى تزوج الأب فقط أي بلا ذكر القبول تقبل أي الشهادة

فان قطع المص و خيانة الابوين لا توجب قدحا في العدالة و قيل عمر بن الخطاب
قال في شهادة علقمة الخصى بني و الخصى اما رجل او امرأة و شهادة الخصى
مقبولة ثم ان كان لم يكن مشكلا فلا اشكال فيه وان كان مشكلا فيجعل امرأة
في قول الشهادة احتياطا و العتيق للمفق و بالعكس لعدم التهمة و قد ثبت ان قبول
شهادة علي رضي الله عنه عند شريح فقبل شهادته و هو كاف عتيق علي رضي
الله عنه و الحال المراد عمال السلطان عند عامة الشايخ لان نفس الرجل ليس
ينسب الا اذا كانوا على الظلم قالوا هذا كاذب فزعموا انهم لان انساب عليهم كصالح
فاما الذين في زماننا فلا تقبل شهادتهم لقلبة ظلمهم كذا في الكافي و تقبل
الشهادة لاجنه و عمه و من حرم رضاعا او مصاهرة كام امرأة و
بنتها و زوج بنته و امرأة ابيه و ابنته لان الاملاك بينهم متفقة
والا لذي مخيرة و لا بسوط لبعضهم في مال البعض فلا تحقق التهمة
فخلاف شهادة قه لقرابته و لاداء او شهادة احد ان زوجي بالآخر
و قبل من كافر على عبد كافر مولاة مسلم او على حر كافر مولاة مسلم
هي خوز شهادة الكافر على عبد كافر مولاة مسلم وعلى وكيل كافر
مولاة مسلم بلا عكس اي لا يجوز شهادة الكافر على عبد مسلم مولاة
كافر وعلى وكيل مسلم مولاة كافر فان مسلما اذا كان له عبد
كافر اخذ له بالبيع و الشرا فشهد عليه شاهدان كافران
شرا و بيع جائز شهادتهما علم لان هذه شهادة كافر
قلت على اثبات امر على كافر قصد او نكر منه الحكم على المولى
المسلم فثبت ان لو كان المولى كافرا و العبد مسلما و لا تقبل شهادة
الكافر عليه لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على المسلم
قصد و لو كان مسلما و كل كافر اشرا و بيع فشهد على الوكيل شاهدان
كافران على شرا و بيع جائز شهادتهما علم لانها قامت لاثبات
امر على الكافر و لو ان كافر و كل مسلما بشرا و بيع لا تقبل شهادتهما
عليه لانها شهادة كافر قامت لاثبات امر قامت على المسلم قصد

مطلوب
تقبل الشهادة تالمع و غير

Copy

University

كذا في شرح السعدي لتلخيص الجلال الكبير لا من كان على سبيل عطف على قوله تقبل
من اهل الاقوال الا في الوصاية والنسب اذا ادعى حقان قبل الميت على خاتم حاضر
يعني اذا ادعى الاتصاف من نصري واقام شاهدين نصرانيين على ختم مسلم وادعى ان
فلا دين فلا يصح في ما ذكر وهو وارثه واحضر مسلما للميت عليه وبن
واقام شاهدين نصرانيين على نسبه تقبل وهذا استحسان والقاس
انه لا تقبل وجه الاستحسان ان المسلمين لا يحضرون موت النصراني
والوصاية تكون عند الموت غالبا وسبب ثبوت النسب التكليف
لا يحضرون تكاثرهم فلم تقبل شهادة النصراني على المسلم اثبات
الاتصاف الذي بناؤه على الموت والنسب الذي بناؤه على التكليف اذ
الى ضياع الحقوق المتعلقة بالاتصاف قبلت ضرورة كما قبلت شهادة
القبالة للضرورة ولا من اعلم لان الاداء ينفي الى التمييز بين الخصمي
والشهود به ان كان متقولا ولا يحل الا على الابانة وقيد شبهة
يمكن التحرز عنها بخمس الشهود ومن ادعى الشهادة من بابي الولاية
ولا ولاية له على احد فلا تقبل مشاهدته على احد ولو على كافر ومجوس
وصبي اذ لا ولاية لهما على انفسهما فعلى غيرها اولى الا ان يتجلا ابي
الشهادة في الرق والصفر واديا بعد الحرية والبلوغ في تقبل الاداء
العمل بالمعاشية او السماع وهي الالتماس فيا قوما وعند الاداء هما من
اهل الشهادة ومحدود في قدق وان تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم
شهادة ابدا الا ان يجدوا كافرا فيسلم فان الكافر اذا احدى في القذف
لم جاز شهادته على اهل الذم لان له شهادة على جنسه فتد
تامة لحده فان اسلم قبل شهادته عليهم وعلى المسلمي لان هذه
شهادة استفادها بالاسلام ولم يلحقها رد وهي الشهادة على اهل
الاسلام لانهم لم تكن ثابتة من ما في الرد والحد فلما جازت شهادة
على اهل الاسلام جازت شهادته على الكفار ضرورة بخلاف ما بعد
اذا احدى بالقذف ثم عتق حيث ترد شهادته او لا شهادة للبعد

حال مرة فتوقف الرد على حدوته فاذ احدى كان رد شهادته
بعد العتق من تمام حده ومسجوف في عاونة السجوني اذ احدث
بين اهل السجوني عاونة في السجن واراد بعضهم ان يشهد في تلك الحالة
لم تقبل كونهم متهمين كذا في الجامع الكبير واصله وفرعه وزوج وعرس
وسيد لعبد ومكاتبه الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة
الولد لوالده ولا الوالد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لاسرته
ولا العبد لسيده ولا المولى لعبده ولا الاجير لمن استاجر والمراجم والاجير
على قول المسائخ التلمذة الخاص الذي بعد ضرب استاذة ضرر نفسه
ونفقه نفقه نفسه وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يشهادة
الغاني بآهل البيت قيل هو الاجير مسانفة او مشاهرة لانه يستوجب
للاجير منافع فاذ شهد له في مدة الاجارة فكانه استاجر عليها
وشريكه فيما يشتركان فيه لانها شهادة لنفسه من وجه فلو شهد في الا
شتركان فيه تقبل لعدم التهمة ونحو تقبل الردى لا صراحه على النطق
واما من في كلامه كمن وفي اعضائه تكسر ولم يشهر بشي من الاصل
الردية فلا ترد شهادته وتاخي ومغنية لا تكاثرها المحرم صما
في المال والمراد بالناحية التي تتفرع في مصيبة غيرها واخذته
مكسبا والغنى لله حرام في جميع الاديان خصوصها اذا كان من
المرأة فان نفس ربح الصوق منها حرام فضلا عن ضم الغنى اليه
ولهذا لم يقيد ههنا بقوله للناس وقيد به فيما سياتي ويدرس
الشرب اي شرب الا شربة الحرمة فان او مان شرب غيرها لا يسقط
الشهادة مالم يسكر على المهر شرط الادمان ليكون ظاهرا منه
فان من شرب الخمر سرا ولا يظهر ذلك لا يخرج من كونه عند لا
فان كان شرب الخمر كسيرا وانما تسقط عدالتا اذا كان يظهر كذا
او يخرج سكرانا ويلعب بداصبيان اذ لا مروءة لمثل ولا يترز
عن الكذب عادة كذا في الكافي وعدو سبب الدنيا قال في المحيط

لا يجوز شهادة رجل على رجل بينهما عداوة في شئ من امور الدنيا وقال
الزاهد ما ذكر في الخط اخيارا والمناخوف واما الرعاية التصويت
فبغلا فانه اذا كان عدلا تقبل شهادته قال الواحد وهو الصحيح
وعليه الا عتاد ومن يلعب بالطيور كعدة غفلة واصرا على نوع
لهو لان الغالب ان ينظر الى التورات في السطوح وغيرها وفوق
فاما اذا امسك الحمام للاستنباس ولا يعطى فلا قول عدل التلذذ اسكاه
في البيوت بلح او الطيور لانه من الله هو يفتي للناس لانه
نصر على نوع فسق وتجهيم على ارتكاب كبيرة ولا يتبع عادة عن المجازفة
والكذب واذا كان لا يسمع غيره وكان يسمع نفسه لانه الوحي
فلا يقرح في الشهادة او يكتب ما يحبه اي باقي نوعا من الكليات الوحي
لوجود تعاطيه في خلاف اعتقاده وذاو ليل قلته ويا نته فلعلي يحيى
على الشهادته وذل كذا اذا كان في اقول ظاهر هذا الخالفنا قلنا نعم
في شرب الخمر سر الكذب التوفيق بينهما ان المراد بان تكاب ما يحبه ليس
ارتكاب ما من شأنه ان يخرجه بل ارتكاب ما يحبه بالتفعل والذبح
فكان الا باظهاره واطلاعه الشهود او يدخل الحمام بل ان اراد ان
كشف حرام ومع ذلك يدل على عدم المبالة او بكل الرب لانه فاسق
وشرط في البسوط ان يكون مشهورا بكل الرب لان التجار قد يتخلصون
عن الاسباب المفسدة للعقد وكل ذلك ربا ولا بد من الاشتهار او
يلعب بخر او مقام شطرنج او يترك به اي بالشطرنج الصلاة لان
كل منها كبيرة تدل على الدانة فاما مجرد اللعب بالشطرنج بدون قمار
وترك صلاة فليس يفسق مانع للشهادة واذ كان مكروها عندنا
لان الاجتهاد فيه مما غاكت به مباحا عندنا في واما من يلعب بالنرد
فهو مردود الشهادة مطلقا فيجعل او يكمل على الطريق فيد لها
او يظهر سب السلف وهم الصابنة واعمال المجتهد في مرضي الله
لان هذه الافعال تدل على قصور عقله وسوء نيته ومن لم يتبع منها

لعب الشطرنج

لا يمنع عن الكذب خلاف من لا يتركها شهدا اي ابنا الميت اذا اباها
او صلي اليه اي جعل هذا الشخص وصيا وهو اي ذكرا الشخص بدعيه
اي كونه وصيا صحت شهادتهما استحقاقا فاذا انكر الوصي ذكرا لم تقبل
والقياس ان لا تقبل وان ادعى كشهادة ابني الميت اي غريمي لها على
البتة وثنا ومد يوتي اي غريمي الميت عليها وني والموصي لها اي
رجلين او صلي لها الميت وصيه على الا تصد اي نصب الوصي اي
نصب الوصي وهو متعلق بقوله كشهادة وكان القياس ان لا تقبل
شهادة هؤلاء لانهما يخرجان الى انفسهما مفتا بشهادتهما غير ذلك لان
الوارثين قصد انهما نصب من يتصرف لهما ويقوم باحيا حقوقهما
الغريمي قصد نصب من يستوفيان حقهما او يبرأ بالرفع اليه الوصي
قصد ان نصب من يعينه على التصرف في مال الميت والموصي لهما قصد نصب
من يدفع اليهما حقهما وجه الاستحسان انها ليست بشهادة حقيقة لانها
توجب على القاضي ما لا يمكن منه بدونها وهذه ليست كذلك لانه
من نصب الوصي اذا رضي الوصي والموت مقرر في حفظ الاموال للناس
من الضياع كان عليه ان يتامل في صلاحية من ينصبه وهو اهله وهو لا
شهادتهم كقوة مونة التعيين ولم يشترط بها شيئا فصارت كالقرعة
في كونها ليست نجحة بل واقعة مونة تعيين القاضي ولو شهدا ان اباها
القاضي وكله يقبض دينة مردت اي شهادتهما سواء ادعى اي الوكيل
او كانا او لا تكون الشبهة في شهادتهما لانها يشهدا ان لا يبرها وقد
مربطان كاشهادة على جرح محرم وهو ما يفسق الشاهد ولا يجب عليه
حق الشرح او العبد فانها لا تقبل كفا سق او كل الربا وانه استاجر
او فخذ كذا سياقي لانها انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم وفيه وسيع
القاضي الزامه والفسق ليس كذلك لانه يدفعه بالتوبة لا يستجار
وان كان اسرا فادعى الجرح كان لا خصم في ابانة اذ لا تعلق بالاجرة
حق الواقام المدعى عليه البينة او المدعى استاجرهم بكذا واعطاهم ذكرا

Copy

من مالي الذي عنده تقبل كما سياتي قال صدر الشريعة اذا اقام البينة على الحالة
فاقام الخصم البينة على الجرح ان كان الجرح جرحا مجرد لا يقتضي دأغا
قلت ان صورة المسئلة هذه الانه ان لم يقع البينة على العدالة فاجبر
بغيره الشهود فساق او اكله الربوا فان الحكم لا يوجد قبل ثبوت
العدالة لا سيما اذا اختلف الشهود فساق او اكله الربوا فان الحكم لا يوجد قبل ثبوت
قبل التعديل وفيه شهادة قبل ثبوتها وهي من باب الدياناة وانما
قبل فيه الواحد كما مر في كتاب الكراهية والاستحسان وبعد التعديل
ترفع الشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد
الجرح المعتبر من القواعد المقررة ان الرفع اسهل من الرفع
وهو السرف في كون الجرح الجرح مقبولا قبل التعديل ولو من واحد
مقبول بعده بل يحتاج الى تصابي الشهادة في اثبات حق الشرع او
انصدناه فعمل بهذا التحقيق ما اعترض عليه بعض المتصنفين بلاشعور
على سداد القابل ومع ذلك فاهل من القواعد وغافل حيث قال انما
فيه نظرا الى الفرض ان مثل هذه الشهادة لا تقبل سواها قبل
تقبل الشهود او بعده فلا علم الى ما ذكره من الصورة المقررة ولذلك
قلت بعد التعديل لا تقبل وقيل قلت مثل ان تشهد واعلى ان
شهود المدعي فسقة او ثرارة او اكله الربوا او شرب الخمر او على اثر
انهم شهدوا بالزور او على اقرارهم انهم جرحوا هذه الشهادة اقل
اقرارهم ان المدعي مبطل في هذه الدعوى وان لا شهادة لهم على المدعي
عليه في هذه الحالة وانما تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان
العدالة بعد ما ثبتت لا تنفع الا باثبات حق الشرع او العبد كما عرفت
وليس في شيء مما ذكرنا اثبات بالواحد منها خلاف ما اذا وجدت قبل
التعديل فانها كافية في الرفع كما مر قبلت على اقرار المدعي بنفسه
او اقراره بشهادتهم بزور او بانه استأجرهم على هذه الشهادة
اقراره بانه لا حول في دعواه او قبلت ايضا على انهم اي الشهود

او بعد ووقف في القذف او انهم زفوا او وصفوا بان زنا او سرقوا مني
كذا او شربوا الخمر ولم يتقدم العهد بان لم ينل التبع في الجرح لم يعض
شهر في الباقي قيد بعدم التقادم او لو كان متقادما لا تقبل لعدم اتمام
الحق لان الشهادة تحقق متقادما من دة او شركا المدعي والمدعي
مالهم يشتركون فيه او قذفه والمقذوف يدعيه او انه استأجرهم كذا
واعطاهم اياه اي الاجرم كما في عنده او اخذوا حقه على كذا او دفعت
اليهم على ان لا يشهدوا على زور وشهدوا زورا فاما اطلبها
اعنيهم وانما قبلت في هذه الصورة لان في بعضها حق الدقوة وفي
بعضها حق القيد والحاجة ماسة الى اعيان هذه الحقوق من اي شاهد
مروه قاض في جادتها لم تقبل شهادته فيها ليس الاخرى قاض
غيره قبول فيها لان الظاهر ان رد الاول لوجه شرعي فلا يخفى فبالله
النافذ شهادة قاصرة بتمها غير تقبل في مثل ان تشهد ابا الداء
بلا ذكر انها في يد الخصم فتشهد به اخرا فانها يقبلان لان الحاجة
الى الشهادة لا تباقي يد المدعي عليه حتى يصير خصما في اثبات الملك
للمدعي ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كذا الخميني شهادة فريوق واحد
او فر يقين ثم اذا اشهد انها في يد المدعي عليهم سالهم القاضي
اعني سأل تشهد وت انها في يده او عن معاينة لانهم ربما سمعوا
اقراره انها في يده وظنوا ان ذلك يطابق لهم الشهادة كذا في العادة
وان شهد ابا الملك في الحدود واخرا بالحدود حيث تقبلان لما ذكر
وان شهد واعلى الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فلهذا اخرج
المدعي به اي بذكر الاسم وسياق نظايرها تشهد عدل فقال اوقف
بعض شهادتي لم يضرها يعني بعد ما تشهد بذكر لفظا تذكر في شهادة
فذكره يقبل ان لم يكن فيه مناقضة واطلوق الجان الصغير والمجرب
انه اذا لم يربح عن مكانه جاز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم
المنافضة وان شرط حسن ذكره الزاهدي بينة الموق من الجرح او

من بينة الموت بعد البت يعني رجل جرح انسانا وما قد الجرح فاقام
اولياؤه بينة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بينة انه لم يمت
بعد عشرة ايام فبينة اوليا المقتول او ولي بينة القتي اولي من بينة
كون القيمة مثل القتي يعني ان وصيا باع كرم الصبي وبلغ الصبي
وادعي غنبا واقام بينة واقام المشتري بينة ان قيمة الكرم في ذلك
الوقت مثل الثمن فبينة القتي اولي لانها تثبت امر انا ايد اولي
بينة الفساد ايج من بينة الصحة و بينة كون المصروف عاقلا او
من بينة كونه مخلوقا العقل او مجنونا يعني ان امة اقامت بينة ان مو لاها
وغيرها في مرض موته وهو عاقل واقامت الورثة انه كان مخلوقا
العقل فبينة الامة او ولي كذا اذا خلع امراته ثم اقام الترخيع بينة انه
كان مجنونا وقت الخلع واقامت بينة على كونه عاقلا حسنة او كان مجنونا
وقت الخصومة واقام وليه بينة انه كان مجنونا والمرأة على انه كان
عاقلا فبينة المرأة او ولي في الفصلتي و بينة الاكراه اولي من بينة
الطوع يعني لو اثبت امر انا انسان بشئ طائعا فاقام المدعي عليه
بينة ان كنت مكرها في ذلك الاقرار فبينة الاكراه اولي لانها تثبت خلاف
الظاهر **باب الاختلاف في الشهادة** اعلم ان مبنى الباب على ما
مقدرة منها اذا الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى من احد
لان حقوقهم تتوقف على مطالبتهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق
الدنوة حيث لا شرط فيها الادعي لان اقامة حقوقه تعالى واجبة
على كل احد فكل احد خصم في اثباتها فصاد كان الادعي موجودا
منها ان الشهود اذا شهدوا باكثر من المدعي كان المدعي كاذبا ومنع
شهادتهم واذا شهدوا بالاقول تقبل للاتفاق فيه ومنها ان المالك المظان
ان يد من القيد لثبوته من الاصل والملك بالسبب يقتصر على وقت
السبب ومنها ان الاختلاف بين اليا هديني ليس كالاختلاف بين الادعي
والشهادة لان شهادة الواحد ينيغي انه تكون كل منهما مطابقة

في المعنى وفي لفظ لا يوجب اختلاف المعنى اما المطابقة بين المعنى والشهادة
فيعني ان يكون في المعنى فقط ولا عبرة في اللفظ كذا في الفصول وسياق
زيادة توحيه لم يوجب علم ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث قال
شرط موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق اليا هديني لفظا ومعنى ولهذا
قلت يجب مطابقة الشهادة للدعوى لا لفظا ومعنى معا بل معنى فقط
فلو ادعي ملكا مطلقا فشهدا بملك بسبب كدعوى الدار بالادري مثله
قبلت لانهم شهدوا باقل مما ادعي وذلك لا يمنع قبول الشهادة لفظا
معنى كما س ويحكيه اي لو ادعي ملكا بسبب وشهدا بملك لا اي لا
تقبل لانها شهدا باكثر مما ادعي فتبطل كما س ويجب تطابق الشهادة
في المعنى واللفظ لا يوجب اختلافه اي اختلاف المعنى بان يطابق
لفظها على القاعدة المعنى بطريق الوضع لا التضمن وعندكم كذا الاتفاق
في المعنى حتى اذا ادعي رجل مائة درهم فشهد شاهد برهم واخر
برهمي واخر بثلاثة واخر باربعة واخر بخمسة لم تقبل عنده لعدم
المطابقة لفظا وعندكم يقضي باربعة لاتفاق اليا هديني الاخرين فيها
معنى فلو شهد احدهما بالكتاب والاخر بالشرع وج قبلت الاتفاقيهما
كذا الهبة والعطية وخفيها ولو شهد احدهما بالالف والاخر بالالفين
او مائة ومائتين او مائة وثلثين او ثلث مائة لا اختلاف في المعنى
كما اذا ادعي غصبا او قتل فشهد احدهما به والاخر بالاقارب
حيث لا تقبل خلاف ما اذا شهد ابا الاقرار حيث تقبل وقبلت على الف
في الف ومائة اي في شهادة احدهما مائة بالالف والاخر بالالف
ومائة ان ادعي المدعي الاكثر وهو الف ومائة لاتفاقهما في الالف
وتقد احدهما بزيادة خلاف ما اذا كان يدعي النفاق حيث لا تقبل لاي
المدعي كذب من شهد بالزيادة هذا الذي ذكرنا هو في الدين وفي
المعنى تقبل على الواحد كما لو شهد واحد ان هذا بين العبد بزمه واخر ان
هذا قبلت على العبد الواحد الذي اتفقا عليه بالاجماع كذا في باب

الشهادة في الشرب من الخمر في العقد لا أي لا تقبل مطلقا أي سواء كانت
على الأقل أو الأكثر أو كان المدعي هو البائع أو المشتري فلو شهد واحد
بشرا عبد أو كتابته بالثبوت وآخر بالثبوت وخمسائة ردت لأن المقصود
إثبات السبب وهو العقد فالباع بالثبوت غير الباع بالثبوت بالثبوت
وخمسائة فاختلاف الشهود به لا اختلاف الثمن فلم ينعكس النصاب
على واحد منهما لأن المدعي تكذب أحد شاهدين كذا العتق على
والصالحين قود والرهن والخلع إذا ادعى العبد في الصورة الأولى
والثانية والثالثة والمرتهن في الثالثة والرابعة لأن
هو لا يقصد إثبات المال بل إثبات العتق وهو مختلف لما
عرفت فإن ادعى الآخر بأن قال مولى العبد اعتقك على ألف
وخمسائة والعبد يدعي الألف أو قال لي القصاص صاحبك على ألف
وخمسائة والقاتل يدعي الألف وكذا الباقيات فكل دعوى المدعي في وجوب
إذا اثبت العتق والطلاق بالعتق فصاحب الحق يثبتي الدعوى في
الدين كذا في الهداية والمدعي في الرهن إذا كان المرتهن كاذبا
في الدين بلا خفا لأن الرهن لا يكون إلا بعد تقديم الدين فتقبل
أبينة في حق بثبوت الدين كما في سائر الدعوى وثبت الرهن بالألف
ضمنا وبثبوت الدين كذا في الكفاية قال صدد الشريعة ليس هذا كذا
الدين لأن الدين يثبت بأقرار المدعي فيمكن أن يقر أحد الشاهدين
بالثبوت وعند الآخر بأكثر ويمكن أيضا أن يكون الحق هو الأكثر لكنه فني
الزائد على الألف أي عن عند أحد الشاهدين ومن الآخر فالتوفيق
بينهما يمكن أما ههنا فالمال يثبت بتبعية العقد والعقد بالألف غير العقد
بالأكثر فيبقى كل واحدة شهادة فرد فلا تقبل كما في الطرف الآخر قول
جوابه أن الميثم لا يجب أن يكون في حكم الميثم به جميع الوجوه بل المراد
بكونه كدعوى الدين أن الشاهدين إذا كانا مختلفين لفظا لا تقبل عند
أي حنفية فإن كانا متفقين فإن ادعى المدعي الأقل لا تقبل شهادة الشاهد

بالأكثر وإن ادعى الأكثر قبل على الأقل وإنما كان كذلك لأن المال في
هذه الصور لا يبيع وإن كان ثابتا بالعقد حتى العقد وقابله لكن
الامر صواب بالعكس حتى الدعوى لما عرفت أن صاحب الحق إذا
اعترف بالعتق والطلاق والطلاق والمدعي في الرهن إذا كان هو
المرتهن كان الدعوى في الدين ولا يقبل العقد وإن اعتبر اعتبر
بالباع للدين كما هو في الرهن فظهر أن قوله فالمال يثبت بتبعية العقد
إنما يشاعن عدم التفرقة بين بثبوت العقد وثر والدفتدوين والجار
كالبيع في أول المدة للحاجة إلى إثبات العقد وكما للدين بعدهما المدعي
هو الوجه إذا للحاجة هنا إلى إثبات العقد والنكاح يصح بالأقل
مطلقا أي سواء كان الدعوى من الزوج أو المرأة والمدعي
يدعي الأقل أو الأكثر وعندهما تبطل الشهادة ولا يقضى بشئ
كما في البيع لأن المقصود من الجانبين إثبات السبب والنكاح بالثبوت
غير النكاح بالثبوت وخمسائة وله إذا المال في النكاح تابع ولهذا
يصح بلا تسمية المهر ومن حكم التابع أن لا يغير الأصل أنه لا
يبطل بنفسه ولا يفسد بفساده وكذا لا يختلف باختلاف إذا انقضا
على ما هو الأصل وهو الملك والحل فوجب القضاء به وإذا وجب
في المهر ما لا منفرد فوجب القضاء ما قل المقدار يثبتي كما في المال
المنفرد شهد بألف وقال أحدهما قضى خمسمائة قبلت بألف
لأنهما اتفقا عليه كما إذا شهدا بقرض ألف وقال أحدهما قضاؤه أي
فكان القرض قبلت الشهادة على القرض لا تفاهما عليه ورد قوله
قضى كذا أي قضى خمسمائة في الأول وقضى القرض في الثاني لأنه
شهادة فرد إلا إذا شهد معه آخر إذ حينئذ يوجد نصا بالشهادة
ولا يشهد من علم أي القضاء في الصور يثبتي حتى يقر المدعي بما قبض
لأنه يكون أعانة على الظلم شهدا بقتل زيد يوم كذا بمكة وشهد
آخران بقتله فيدي في ذلك اليوم بكوفة مردنا يعني أن أربعة

ان حال اجتماع عند قاض فشهد اثنتان منهم بما ذكر او لا والاخر
بما ذكر فانيارد شهادتهما الا في احدى الطائفتين كاذبة بيقين
فان قضى باحديهما ردت الاخرى لان حلف الاخرى بالسبق شهدا
بسرقة بقره واختلفا في كونها بان قال احدهما كانت بيضاء وقال
الاخر كانت سودى او قال احدهما كانت صفراء والاخر كانت حمرا
قطع ولا لا يقطع لانها اختلفا في المهود به فمتنع به القبول
كما اذا اختلفا في الذكورة والانوثة او اختلفا في الموتى في القبر
بل او في الاثبات بالنصب ضايف لا يسقط بالشهادتين والثابت هنا
حد يسقط بهما ولد انهما اختلفا فيما ليس من صلب الشهادة ولهذا
لو سكتا عن ذكر الموت تقبل شهادتهما والتوفيق ممكن لان الموتى
قد يتعارفان يكون احد شقيقا السود والاخر ابيض ويرى احد
الشاهد من احد طرفيها والاخر الاخر خلاف الذكورة والانوثة
لانه لا يعرف الا بالقرب منهم وعند القرب لا يقع الاشتباه فلا يشغل
بالتوقيف وخلاف القصب لانه يقع في النهار غالبا فيمكن ان يميز
من القرب من الغاصب فيتأمل في جميع احوال القصب فلا يشغل بالثبوت
ملك الموت لا يقضى لوارثه بل لاجل ان هذين وبني معنى ليرى بقوله ما
مات وترك لدا وادى ملكه او في يده اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة بالمر
هل تحتاج الى الجرح والنقل وهو ان يقول ما ذكر في المتن اولا قال ابو
حنيفة ومحمد لا بد منه خلافا لابي يوسف وهو يقول ان ملك الموت
هو ملك الوارث لكن الوارثة خلافه ولهذا سار بالعب وروى عليه
به فصارت الشهادة بالملك الموت شهادة به الوارث وهو يقول
ملك الوارث يتجوز في حق المعنى وهذا يجب عليه الاستمرار في الوجود
ففي الوارث المعنى ما كان صدقة على الموتى انفقوا في المعجزة فنفذ
الى النقل لئلا يكون استصواب الحال متباكنا كمن يكتفي بالشهادة على قيام
ملك الموت وقت الموت لثبوت الانتقال حينئذ ضرورة وكذا الشهادة

على قيام يده لاق الا يدي عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان
اذ الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يسوي اسبابه ويبين
ما كان بيده من المقتضوب والودائع فاذا لم يبين فانظروا من حاله
ان ما في يده ملك فحمل اليد عند الموت دليل الملك كذا في الجرح
افادة فابدية قوله اي الى هذين كذا اي ما يدعيه هذا الوارث
لابيه اعارة او دية او جرح فطال يدعي اذا مات رجل فاقام
وارثه بنية على دار انها كانت لابيه اعارة او دية او جرح او احد
الذي هو في يده فانه يأخذها ولا يكلف البينة انه مات وتركها
او قاله بالاتفاق اما عند ابي يوسف فانه لا يوجب الجرح الشهادة
واما عندنا فلا في قيام اليد عند الموت يفي عن الجرح وقد وجد
لان يد المستقيم والودع يد المغير والودع شهدا بيدي من
كذا ردت يعني اذا كانت دار في يد رجل فادعى اخر انها لواقام
بينة انها كانت في يده مذ شهر او سنة لم تقبل وعن ابي
يوسف انها تقبل لان الثابت بالبينة انها كانت في يده والثابت
بافراد الخصم ولو اقر المدعى عليه به ودفع الى المدعى اتفاقا ولما
ان هذه شهادة قامت على مجهول وهو اليد فانها الآن منقطعة
وخجل انها كانت يد ملك او دية او جرح او غصب ولا يخفى
باعدتها لئلا اذا يقول اي الى هذان وانما يدعى المدعى عليه
احد يد يدقيه فيعصى لمدعى المدعى باليد ويؤمر اي المدعى عليه
بالسليم اليه اي المدعى لكن لا يصيب اي المدعى عليه به اي بنزول
المدعى عنه مقضا عليه حتى لو بين اي المدعى عليه بعدد على انه ملك
تقبل كذا في التهادية وان اقر المدعى عليه به اي يكون في يد المدعى
او شهد انه اي المدعى عليه اخذه من يده اي المدعى دفع الى المدعى
كذا في الكافي **باب الشهادة على الشهادة** اعلم ان حوائجها
استحسان والقياس لا يقتضيه لان ادائها عبادة بدنية كزمت الاصل

لا حق للشهود لم تقدم الاجبار والاثابة للقرين في العبادات ابدنية
 لكنهم استحقوا جوازها في كل حق لا يسقط بشبهة لشدة الحاجة اليها
 لان الاصل قد يخرج عن ادائها لكونه او سفره وخوذه في كل حال لا ي
 المضاعف كثير من الحقوق ولهذا جاز في اكثر اعلى الشهادة على
 شهادة الفرع ثم ثم لم تكن فيها شبهة البدلية لان ابدال ما لا يصلح
 اليه الا بعد الجرح عن الاصل وهذه كذلك والاقبل فيما يسقط اليها
 كشهادة التسامع الرجال وقيل فيما لا يسقط بشبهة بشرط تقرر حضور
 الاصل اي اصل الشاهد على القضية بموت او مرض اي يكون مريضا
 مرضا لا يستطيع به حضور مجلس الحاكم او سفر اي يكون غائبا
 مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فان جوازها للحاجة وانما عسر عند جرح
 الاصل ويهذه الاشياء يتحقق الجرح بلا منية وعن اي يوسف انه
 اذا كان في مكان فلو غدا الاد الشهادة لا تقدر ان يبيت باهل صح
 الا شهاد احياء حقوق الناس قالوا الاول احسن والثاني ارفق
 وبه اخذ ابو الليث وشرط شهادة عدد عن كل اصل لقول علي رضي
 الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الاستهادة رجلين وان لم
 يغاير في عاها يعني لا يجب ان يكون لكل شاهد شهادتان
 متغايرتين عاها بل يكفي شهادة واحد من كل اصل ثم بين كيفية
 الشهادة على الشهادة بقوله بان يقول الاصل مخاطبا للفرع اشهد
 على شهادتي بذلك اني لا بد من شهادة الفرع وذكر شهادة الاصل
 وذكر التخييل والعبارة المذكورة تنبذ ككروهي وسطى العبارات
 ولها عند الاد الفظا طول من هذا وهو ان يقول الفرع عند القاضي اشهد
 ان فلانا شهد عندي ان فلانا على فلان كذا من المال واشهد في
 على شهادته يا مريخا ان اشهد على شهادته وان اشهد على شهادته
 بذلك الان فذلك ثمان سنين واقصر منه وهو ان يقول الفرع عند
 القاضي اشهد على شهادة فلان بكذا وفيه شيئا في الاحتياج الى زيادة

اني اشهد بكذا اي وان
 فلان ابن فلان القلا في
 اقر عندي كذا املا
 وبقول الفرع اشهد
 ان فلانا اشهد في
 على شهادته بكذا اي
 قال فلانا اشهد على
 شهادتي بذلك

شيء وهو اختيار الفقيه ابو الليث واستاده اي جعفر كذا في العناية
 مع تعديل الفرع الاصل لانه ان كان عدلا يصلح للتركية والام يصلح
 للشهادة لا يقال هو منهم لان شهادة نفسه لا تصح الا بعد طه لا في
 بقوله العدل لا يتهم بمثل كمالا يتهم في شهادة نفسه لا تصح الا بعد طه لا في
 شهد ليصير مقبول القول كاحد اي كما يصح تعديل احد الشاهدين
 للآخر كما ذكرنا انه ان كان عدلا لا يخاف وان سكت اي الفرع عن تعديل
 الاصل مع نقلها اي نقل شهادة الاصل وان كان مستورا كذا في
 الخط وعلو اي يتعرف القاضي الذي يسمع شهادة الفرع
 عدالة الاصل من هو اصل للتركية كما اذا حضر وا وشهدوا
 فان ثبت عدالتهم حكم والا فلا انكر الاصل بشهادته بطلان شهادة
 الفرع قال في الكافي معنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه
 الحادثة وما نقول او غابوا ثم جاء الفرع يشهد وقد علم شهادتهم
 بهذه الحادثة امام حضرتهم فلا يلتفت الى شهادة الفرع وان
 لم ينكروا وهذا لان التخييل شرط وقد فات المتعارض بين الجنبين
 يعني تغاير الاصل وخبر الفرع وقال النبي صلى الله عليه وآله
 شهرو الاصل لم تشهد ثم على شهادتنا فاقوا او غابوا ثم جاء الفرع
 وشهدوا عند الحاكم لم يقبل شهادتهم لان التخييل شرط وقد فات
 المتعارض بين جنب الاصول وخبر الفرع لان الاصول لا يثبت
 كونه صادقين ولا يثبت التخييل مع الاحتمال اقول قد وقعت العبارة
 في الهداية وشرح وسائر النسخات هكذا وان انكر شهرو الاصل
 الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على احد مغايرة الاشهاد للشهاد
 فكيف يصح تفسيرها به ولعل منشأ غلطه قولهم لان التخييل لم يثبت المتعارض
 فان معنى التخييل هو الا شهادة وخفي عليه ان التخييل لا يثبت انما اذا انكر
 اصل الشهادة بل هذا يبلغ من انكار الاشهاد لانه كتابية وفيه ابلغ من
 الفرع شهدا عن اثنين على فلانة ثبت فلان القلانبة وقالوا خبرنا خبرنا

لم يثبت

للتعارض

وجاء المدعي بأمرأة لم يعرفها انتهى قيل أي للمدعي هاتين هذين أنها
هي لأن التعريف بالنسبة قد حقق بشهادتهما والمدعي يدعي أن تلك
النسبة الخاصة وحتم أن يكون لغيرها فلا بد من اثباتها الخاصة
فهذا من قبيل ما مر من شهادة قاصرة بغيرها غير كذا الكتاب
الحكي يعني أن القاضي إذا كتب إلى قاض آخر أن فلانا وفلانة شهد
عندي بكذا من المال على أن فلانة بنت فلان الفلانية واحضر المدعي
أمرأة عند القاضي المكتوب اليه وأنكرت المرأة أن تكون هي النسوبة
بتلك النسبة فلا بد من شهادتين أخريين يشهدان أنها هي النسوبة
بتلك النسبة ولو قال أي الناهذين فيها أي في المسيلتين المذكورتين
ليبان النسبة القوية لم يخف حتى ينسبها إلى فخذها يسكون إلى القبيلة
الخاصة أو جدها فلا بد من التعريف وهو لا يحصل بالنسبة إلى العامة
والنسبة إلى بني يقيم عامة إذا لا يخص عدد وخلاف النسبة إلى الفرد
لأنها خاصة حتى أن ذكره يقوم مقام ذكر الجد لأنه اسم الجد الأعلى
فقام مقام الجد الأدنى شهادة أي الأصل على شهادة ثم نهى أي الزيادة
عنها أي عن الشهادة على شهادة ثم يصح أي نهيه كما قرأنا شهدا
على شهادة مسلمي كافر على كافر لم تقبل كذا شهدا وتهما على القضا
كما قرأنا كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة أبيه وعلى قضا
أبيه في الصحيح هذه المسائل الأربع من الخاتمة من ظهور أنه شهد
زوجه بأذنه على نفسه أنه شهد زوجه أو شهد بقتل رجل أو بغيره
فأحيا أو شهد بربوبية الهلال قضى ثلاثون يوما وليس بالتأعلة
ولم ير الهلال وهو ذلك عزربا بالشهير قال في الكافي أعلم أن زهد
الزور يبرز أجماعا اتصل بقضا بشهادة أو لا لأنه إذا تكلم بكسرة
اتصل ضررها بالمسلمين وليس فيها حد مقدور فيعذر رجله وتكلم
الأنهم اغتلفوا في كفيته فقال أبو حنيفة قريبه بالشهير فقط وقال
يضره ويحس وهو قول أبي لندر وي عن عمر رضي الله عنه أنه ضرب

نفي شاهد الشرع

شاهد الزور المدعي سوطا وسنم وجهه ولما ان شرفا كان شهيد ولا
يضر به فيبعثه إلى سوقه أن كان سوطا والي قومه أن كان غير سوق بعد
الضر في أجمع ما كانوا ويقول أنا وجدنا هذا شاهدا زور فاحذروه
وحذروه الناس وشيعة كان قاضيا في زمن الصمانيه ومثل هذا
التشهير لا يخفى على الصمانيه رضي الله عنهم ولم ينكر عليهم أحد منهم
فلما عمل الأجماع والندوة أعلم **باب الرجوع عنها** وهو
أن يقول كنت مبطلا فيها أي الشهادة وخوفه كان يقول رجعت عما شهدت
به أو شهدت بزور فيما شهدت فلا يكون انكارها رجوعا لأن
الرجوع عنها يقتضي سبق وجودها لا يصح أي الرجوع إلا عند القاضي
توكان هو الأول أو غيره لأن الرجوع عنها توبة والتوبة على
سبب الخيانة فالس بالسر والاعلان بالأعلاء وشهادة الزور
بغاية في مجلس الحكم والتوبة عنها تنقيد به وإذا لم يصح الرجوع في غير
مجلس القاضي فإذا ادعى الشهود عليه رجوعها وأقام عليه بينة
أو عجز عنها وأراد خليفا شاهدا لم يقاض بينة عليها ولا خليفها
لأن البينة واليمين يتب بقاء على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع
في غير مجلس القاضي باطلت حتى لو أقام البينة أنه رجع عند قاضي
فلاذ وصحبه المال قبلت بينته لصحت السبب وحكم بعد القضا
وقبض المال القريب والتضيي اما التعزيب فلما مر وأما التعزيب
أي تعزيب ما ألقاه بشهادتهما فلا قرارهما على أنفسهما بسبب الضمان
وهو الشهادة الباطلة والتناقض لا يمنع حكم إقراره على نفسه
وأما قال وقبض المال لأن القاضي إذا قضى ولم يقبض المدعي
ما ادعاه لا يجب الضمان لعدم الاتفاق ولم يتحقق أي القضا لأنه
كما يتحقق بالكلام التناقض لا يتحقق بالكلام التناقض وحكم قبله
أي قبل القضا التعزيب فقط وقد مر العجز عن حق الضمان البلى
لأن الرجوع هذا هو الأصل وقد فرغ عليه بقوله فأت رجع أحدهما

ضمن النصف اذ بشهادة كل منهما تقوم نصف الحجة فيبقي احداهما على الشهادة
يتبقى في النصف فيجب على الراعي ضمان ما لم يتبق الحجة فيه وهو النصف
ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتدا ببعض الحجة ثم يتبع ببعضها لعدم
كابتداء بعض الحول لا ينفقد على بعض النصاب و يبقى متقدما ببقاء
بعض النصاب وان رجع احد الثلاثة لم يضمن اي الراعي اذ يتبقى
من يبقى بشهادة كل الحق وان رجع اخر ضمنا اي الراعي ان النصف
اذ بقي على الشهادة من يبقى به نصف المال لان نصف نصاب الشهادة
باق وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمنه الربع اذ ابقى على الشهادة
من يبقى به ثلاثة الارباع وان رجعتا ضمنته للنصف لبقا من يبقى
به النصف وان رجعت ثمان رجال من رجل وعشرة من نسوة فلا
ضمان لبقا من يبقى بشهادة كل المال وهو رجل وامرأتان فان رجعت
اخرى ضمنته التسع الربع لبقا من يبقى به ثلاثة ارباع الحق والنصف
يتبقى بالرجل والربع بالباقي وان رجع الكل اي الرجل والنساء
فعليه السدس عند اي حنيفة والنصف عندهما وما بقي وهو خمسة
الاسداس في الاول والى والنصف في الثانية عليهن على القولين لهما ان
النساء ان كثر في الشهادة لم يفتقر الا مقام رجل واحد ولهذا لا
تقبل شهادتي اثنين الا بانضمام رجل وكان الثابت بشهادة نصف
المال وبشهادتي نصفه ولذا ان كل امرأتين تقومان مقام رجل
واحد ف عشرة نسوة خمسة من الرجال فصاد كالمشهد به ستة
رجال ثم رجعوا فان الضمان يكون عليهم اسداسا وان رجعت
اي النسوة عشرة فقط بقي رجل والنصف فاقا اما عندهما فظاهر
لان الثابت بشهادتهن نصف المال وكذا عنده ان بقي من يبقى
به نصف المال فصاد كالمشهد به ستة رجال ثم رجع خمسة ضمن
رجلتي شهد به امرأة فرجعوا اي الكل لان المرأة الواحدة ليست
بشهادة اذ المرأتان كشاهد واحد فكانت الواحدة بمفضل

فكان

فكان القضاء مستندا الى شهادة رجلين بلا امرأة ولا يضمن راجع في الكتاب
سما مطلقا اي سواء شهدا عليها او عليه الاصل ان الشهود به ان لم يكن
ما الا بان كان قصاصا او ككاحا او خولا او يضمن الشهود عند اختلاف
المشافي وان كان مالا فان كان الا تلاف بعوض بعد له فلا ضمان على الشاهد
لان الا تلاف بعوض كالا تلاف وان كان بعوض لا يعاد له فيقدر الحق
لا ضمان بل فيما يراه وان كان الا تلاف بلا عوض أصلا وجب ضمانات
الكل اذ اتفقت هذا فتقولا اذ ادعى رجل على امرأة تكاحا وفي واحدة
واقام البينة عليه بنية فقصى بالكتاب ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن
لها شيئا سواء كان المسمى مهر مثلها او اقل او اكثر لانها وان اتلفا
البضع عليها بعوض لا يعدل ولكن البضع لا يتقوم على المتلف وانما يتقوم
على المتكامل ضرورة التملك فان ضمان الا تلاف يقدر بالمثل والامثلة
بين البضع والمال فاما عند دخول في ملك الزوج فقد صار متقوما
اظهار الخطر لا ما زاد على مهر مثلها يعني كان مهر مثلها مثل المسمى
او اكثر لم يضمن شيئا لانها اوجبا المهر عليه بعوض يعدله او يزيد
عليه وهو البضع لان عند الدخول في ملك الزوج متقوم وقد بينا
ان الا تلاف بعوض يعدله لا يوجب الضمان وان كان مهر مثلها اقل من
المسمى ضمنه الزيادة للزوج لانها اتلفا عليه بقوله الزيادة بلا
عوض ولا يضمن ايضا راجع في البيع الا ما نقص من قيمة البيع ان ادعى
المشتري بان يقول اشترت هذا العبد من هذا الرجل بالثمن وهو يساوي
النفق فانكر المندعي عليه فشهد شأ هذا ان رجعا يضمنان البايع
الغا لانها اتلفاه عليه ولا يضمن ايضا راجع في البيع الا ما زاد
على القيمة من الثمن اذ ادعى البايع بان يقول ان المشتري اشترى هذا العبد
بكذا وعليه الثمن وانكره المشتري فشهد شأ هذا انه اشترى العبد
بالثمن وهو يساوي الثمن ثم رجعا يضمنان للمشتري اتقا لانها اتلفاه
عليه ولا يضمن ايضا راجع في الطلاق قبل الوطء الا نصف مهرها يعني

إذا شهد بالطلاق قبل الوطى ثم رجعا فثبتان نصف المهر بخلاف ما إذا شهد
بالطلاق بعد الدخول لأن المهر تأكد بالدخول فلا التلاق وضمن خيب
العتق القيمة يعني إذا شهدا على عتق عبيد ثم رجعا فثبتا قيمة العبد
وضمن في القصاص الدية يعني إذا شهدا أن زيدا قتل بكرا فاقضى فيه
ثم رجعا ثبت الدية عليها عندنا لأن القصاص لأنه جزأ مباشرة القتل
ولم يوجد منهما ذلك وعند القاضي يقتصر ويضمن الفرع برجوعه لأن
الحكم أضيف إلى إذا شهدا أنه في مجلس القاضي فكأن التلف مضى فالله
فضمن لا بقوله بعد الحكم كذب شهود الأصل أو غلطوا في شهادتهم
لأنهم لم يرجعوا عن شهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالرجوع والابتناء
إلى قولهم لأن القضا المقتضى لا يقتض بقولهم كما لا يقتض برجوعهم كما
في الكافي ولا أصل بقوله ما أسهده به يعني أن الأصول إذا رجعا بعد
الحكم قالوا لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا لم يضمنوا إذا لم يوجد
من جهتهم سبب موجب للضمان لأنكارهم سبب الاتلاف وهو الأشهاد
على شهادتهم ولا يبطل القضا المتعارضين الخبرين فصار كرجوع الشاهد
بخلاف ما قبل القضا لأنهم أنكروا التحميل ولا بد منه أو بقوله أسهده
وغلطت يعني إذا قال الأصول أسهده فاهم كذا غلطنا فأنهم لا يضمنون
عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأن القضا لم يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة
الفرع وعند عمر ضمنوا لأن الفرع نقلوا شهادة الأصول فأنهم
حصرها وشهدوا ثم حصرها ورجعوا ولو رجع الكل أي الأصول
والفرع ضمنوا الفرع فقط عندنا لأن سبب الاتلاف الشهادة القضا
في مجلس القاضي وقد وجد من الفرع وعند عمر المشهود عليه مخبر
بني قضى الفرع وقضى الأصول لأن القضا وقع بشهادة
الفرع من حيث أن القاضي عاني شهادتهم ووقع بشهادة
الأصول من حيث أن الفرع نأيدون عنهم نقلوا شهادتهم
بأسهم وضمن المزي بالرجوع يعني أن المزي أن يرجع عن الترتيب

ضمن

من عند أبي حنيفة لأن الحكم إنما يضاف إلى الشهادة والشهادة إنما هي حجة
بالعدالة وهي إنما تثبت بالتركية فصارت في المعنى علة العلة كما نرى في
فأنه سبب لمضى المهر في المهر وهو سبب الوصول إلى المهر المبرور
سبب الرجوع وهو سبب ترداد المهر وهو سبب الموت في أضيف الموت
إلى المهر الذي هو العلة الأولى حتى يجب عليه أحكام القتل من القصاص
والدية والكفارة وعندنا لا يضمنون لأنهم استأنوا على المشهود
فصار ركنا استأنوا على المشهود عليه بأن شهدوا بأحصائه كذا
شاهدوا الأحصان يعني لو شهدوا بالأحصان ثم رجعوا لم يضمنوا
لأنه شرط محض كما ضمن به أي بالرجوع شاهد المهر لا الشرط يعني
إذا شهد شاهدان باليمين وقال أنه قال لعبدته أن دخلت الدار
فأنت حرة أو قال لا مراة أن دخلت الدار فانت طالق وهي غير
مدخول بها وشهد آخر بوجود الشرط أو دخول الدار ورجع
الفرعان بعد الحكم فالضمان على شهود اليمين لا وجود الشرط
وهو قيمة العبد ونصف المهر لأنهم شهدوا العلة أن التلف
انما حصل بالاتفاق والتطابق وهم الذين استأنوا تلك العلة والتعلق
بالشرط كان مانعا فعند وجود الشرط أضيف التلف إلى علة النزول
لأنه مانع **كتاب الصلح** أو دعه ههنا لأنه إنما يصاد
البدن إذا لم يكن من المدعى عليه أقرا به ولا للمدعى شاهد فأنما سبب
أن يورد بعد الأقارب والشهادة هو لغة اسم بمعنى المصالحة وهو
خلاف المخاصمة وأصله من الصلح بمعنى استقامة الحال وشرعا
عقد بين التزاع وركنه الاتفاق والقبول بأن يقول المدعى عليه
صالحك من كذا على كذا ومن دعواك كذا على كذا ويقول الآخر
قبلت أو رضيت أو ما يدل على رضاه وقبوله وشرطه العقل وهو
شرط في جميع التصرفات الشرعية فلا يصح صلح المجنون وسببه لا يقبل إلا
البرع فصح من الصبي المأذون أن ينع أو عري عن ضرر يتي يعني

اذا ادعى الصبي الماذون على انسان دينا فصالحه على بعض حقه فان لم يكن
له بنية جاز الصلح اذ عند انقضاء امها لا حق له الا الخصومة والخلف والمال
انفع له منها وان كانت له جز لان الخط تباع وهو لا يملكه وان اخرج
الدين جاز سواء كان له بنية او لا لانه من اعمال التجارة والصبي
الماذون في التجارات كالبائع والحرية يعني ان حرية المصلح ليست
بشرط ايضا قطع اي الصلح من العبد الماذون اذ كان فيه منفعة
لكنه لا يملك الصلح على خط بعض الحق اذ كان له عليه بنية ويملك
التاجيل مطلقا وخط بعض الثمن المغيب لما ذكره لو صالحه البائنة على
خط بعض الثمن جاز لما ذكر في الصبي الماذون ومن المكاتب فانه
نظر العبد الماذون في جميع ما ذكر لا انه عبد ما بقي عليه من ان عجز
المكاتب فادعى رجل عليه دينا فاصطلى ان ياخذ بعضه ويؤخر بعضه
وان لم يكن له عليه بنية لم يجز لان لما عجز صاير محجورا فلا يصح صلحه
وشروطه ايضا كوف المصلح عنه حقا المصلح ثابتا في الحل لا حقا للدين
فرفع على قوله ان يكون المصلح عنه حقا المصلح بقوله فلو ادعت
بطلقة على زوجها ان صبيها في يده ابتها منه ومجد فصالح من
النسب على شئ بطل لان النسب حق الصبي لا حقه فلا يملك الاعتراض
عن حق غيرها ورفع على قوله ثابتا في الحل بقوله ولو صالح المغيب المثل
على مال على ان يبيع به من الكفالة بطل لان الثابت للمطالب قبل الكفيل
بالنفس حق المطالبة بتسليم نفس المقول بنفسه وذكر عبارة عن
ولاية المطالبة وانها صفة الوالي فلا يجوز الصلح عنها بخلاف الصلح
عن القصاص لان الحل هناك يصيب مملوكا في حوال الاستيفاء كما ذكره
ثابتا في الحل فيملك الاعتراض عنه بالصلح كذا الصلح من الشفعة يعني
اذ اصالح الشفع من الشفعة التي وجبت له على شئ على ان يسلم الدار للشرع
فاصلح باطل اذ لا حق للشفيع في الحل سوى حق التملك وهو ليس باس
ثابت في الحل بل هو عبارة عن الولاية كما مر ورفع على قوله لاحقا

لله تعالى بقوله ولو صالح عن حد بطل يعني لا يجوز ان يكون المصلح عنه حقا
للمدين سواء كان مالا عينا او دينا او حقا ليس بالحق لا يصح الصلح عن
حد الزنا والسرقة وشرب الخمر باذ اخذ زائنا او سارقا من غيره او ساربا
لغيره فصالحه على مال على ان لا يبرقه الي ولي الاس لانه حق الدين والدين
الصلح من حقوق الدين لان الصلح بالصلح يتصرف في حق نفسه اما باستن
كي حقه او استيفاء بعضه واستقاط الباقي او بالمعاوضة وكل ذلك يجوز
في غير حقه وكذا اذ اصالح من على حد القذف بان قذف رجلا فصالحه
على مال على ان يعفو عنه لانه واذا كان المصد فيه حق فالغالب حق الله
نفاه والمغلوب ملحق بالمعد ثم شرعا فخلق التفرق حيث يصح الصلح
عنه لانه حق العبد والقصاص في النفس وماد ونه لانه ايضا
حق العبد وشرطه ايضا كوف العبد مالا الاصل في هذا الفصل ان
الصلح يجب حمله على اقرب العقود اليه واشبهها رقة ما لم يصح بقرق
العامل بقدر الامكان فاذا كان عن مال بآل كان في معنى البيع فلا
يصح الصلح عن الخمر والحيثية والدم وصيد الحرم والحرم وخز ذلك
لان في الصلح معنى المعاوضة فيما لا يصح المعوض في البيع لا يصح معاوضا
في الصلح معلوما ان اوجب الي قبضه والام يشترط معلومته وان
من ادعى حقا في دار فادعى المدا على عليم قبله حقا في حانوته
فصالحا على ان يتك كل واحد منها وعونه قبل صاحبه وواف
لم يبيح كل منهما مقدار حقه لان جهالة الساقط لا تقضي الى المنازعة
كذا في الكافي او منقته باذ صالحه على خذ مئة عبد بعينه او كوب
دابة بعينها او زراعة ارضا او سكنى دار وقتا معلوما جاز الصلح
وكوف في معنى الاجارة لانه تملك الشفعة بعوض وقد وجد حله
وتفع البراءة عن الدعوى كما مر انه عقدي في التراجع وهو اي الصلح
اما باقراد من المدا على عليم او سكوت منه بان لا يقر ولا ينكره ان كان
سكوت كان جائزا لقولته و الصلح خبي شره باللام فالظاهر العموم

الاول اي الصلح باقتدار كبير في احكامه لو وقع عن مال عال لان حقيقة البيع
 مساوية مال عال كما سق في فقهه اي في هذا الصلح احكامه اي احكام البيع
 وهي الشفعة والرد بعيب واختيار روية وشرط والفساد بغيره لا يبدل
 لانها هي المقضية الى المتابعة ووقف جهالة المصلحة عنه لانه يسقط والسا
 لا يقضى اليها وان استحق المدعي او بعضه رجع المدعي عليه على المدعي بالبدل
 في الصورة الاولى على الف وفي الثانية على خمسة انة واستحققت الدار كلها
 او بعضها رجع كبر على زيد في الاول بالف وفي الثاني خمسة انة وان استحق
 البديل او بعضه رجع المدعي وهو زيد على المدعي عليه وهو بكر بالمدعي
 وهو الدار او بعضها لان كلا منهما عوض عن الآخر فايدما اخذ منه بالاد
 رجع بما دفع ان كلا فبالكل وان بعضا فبالبعض كما هو حكم المعاوضة
 وكما جاز عطف على قوله كبير لو وقع الصلح عن مال بمنفعة لانا الفرق
 للمعاينة والاجارة فكلين المنفعة بعض وهذا الصلح كذلك فشرط التولية
 فيه وبطل بوقت احدهما في المرة كما هو في حكم الاجارة وقد سبوا الا
 خيرا في اي الصلح بالسكوت والا ككالمعاوضة في حق المدعي لانه ياخذه
 عوضا عن حقه في زعمه و قد اعني وقطع نزاع في حق الاخذ لولا
 لبقى النزاع ونزاع التولية وهذا في الانكار ظاهر واما في السكوت فانه
 في حق الاقرار والا ككالمعاوضة في حق المدعي عوضا في حقه بالشك في انه
 حمله على الانكار وحي لان فيه دعوى تفريع الذمة وهو الاصل فلا شفعة
 في صلح عند ارجع احدهما يعني اذا ادعى رجل على اخر حارة فسكت الاخر وانكر
 فصالح عنها بدفع شئ لم يجز الشفعة لانه نبيم انما يستتبع الدار المملوكة لله
 على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصومة المدعي عن نفسه لا ان يشترط
 وفي المدعي لا يلزمه وجوب اي الشفعة لو وقع الصلح عليها اي على الدار
 باذنته لا باحد هما اي الانكار او السكوت لان المدعي ياخذها عوضا عن حقه
 في زعمه فيعامل بنزعه والاقرار ههنا مثلها وان استحق المدعي
 او بعضه في صورة الصلح او انكار زيد المدعي البديل اي بدل

او بعضه في الثانية يعني اذا
 ادعى زيد على بكر ان اراد
 بعضا منه او صلح بكر في
 الاولى

للمدعي او بعضه وفيما صرح المستحق لان المدعي عليه لم يدفع عوض الا ليدفع
 فخصومته عن نفسه ويبقى المدعي في يده بلا خصومة احد فاذا استحق
 لم يحصل له مقصوده ويظهر ايضا ان المدعي لم يظهر له خصومة احد
 فان استحق لم يحصل له مقصوده ويظهر ايضا ان المدعي لم يظهر له خصومة احد
 عليه وان استحق البديل او بعضه رجع الى المدعي في كل ان استحق
 كل عوض او بعضه ان استحق بعضه لان المدعي لم يتك في الدعوى
 الا ليلزم له البديل فاذا لم يسلم له رجع بالبديل هلاك البديل قبل
 التسليم الى المدعي كما استحقاقه في الفصلين اي في فصل الاقرار
 وفصل السكوت والانكار فان كان عن اقتدار رجع بغير الهلاك
 الى المدعي وان كان عن انكار رجع بالمدعي صالح عن بعض مسا
 يدعيه لم يصح بيقا اذا ادعى رجل على اخر اذ افسد له على قطعة
 منها لم يصح الصلح وهو على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على
 بعض المدعي كان استيفا البعض الحق واستقاطا للبعض والاستقاط لا
 يد على باقي بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات واحد وترك ثلثا
 فورا بعض الورثة عن نصيبه لم يخسر كونه بل عن الاعيان لا عن ابدان
 شئ في البديل والابرار عن دعوى الباقي هذا اما قالوا من الخيلة
 في جواز الصلح عن بعض المدعي وهو ان يبيد على بدل الصلح
 درهما مثلا مستوفيا ببعض حصته واخذ العوض عن البعض
 او يلحق به ذكر المرأة عن دعوى الباقي لان الابرا عن دعوى
 الباقي جازي ص اي الصلح عن دعوى المال لانه في معنى ما جاز
 يبيع جازي صلح وعن دعوى المنفعة كان يدعي في دار سكن سنة
 وصية عن صاحبها في دار واحدة او اخر فصالحه على مال او منفعة
 فان كان اخذ العوض عنها بالاجارة جازي فكذلك الصلح لكن انما جازي
 الصلح عن المنفعة على المنفعة اذا كانتا مختلفتي الجنس وان يصالح في ثمن
 السكنى على خدمة العبد مثلا واما اذا اخذ جنسهما او اصله عن

Copy

versity

السكنى على السكنى مثلا فلا يجوز وقد مر في كتاب الاجارة وعن دعوى
الرقاى اذا ادعى على مجهول الحال انه عبده فصالحه المردى عليه على مال
جاز وكان عتقا على مطلقا اي في حق المردى والمردى عليه حتى يثبت
الاولا لو وقع الصلح باقرار من المردى عليه والاى واخام يكن باقرار
فقط نزاع في زعم المردى عليه وعتق على في زعم المردى حتى لا يثبت
الاولا الا ان يقيم المردى البينة فتقبل و يثبت الاول و عن دعوى
الزوج النكاح وكان خلعاً يعني صح الصلح ان كان الرجل هو المردى
والمرأة تنكر لا مكانا اعتبار الصحة فيه بان جعل في حقة في معنى الخلع
لان المال عن ترك البضع خلعه الصلح يجب خلع على اقرب عقود اليه
كما مر في حقها لا فتد البين وقطع الخصومة لا عن دعواها النكاح
اي لا يجوز الصلح ان كان المردى المرأة بان تدعى نكاحا على رجل فصال
على بشئ وانما لم يجب لانه بدل لها لتترك الدعوى فان جعل ترك
الدعوى منها فرة فلا عوض على الزوج في الفرة كما اذا امكنت
ابن زوجها وان لم يجعل فرة فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى
لان الفرة لم لم توجد كانت دعواها على حالها لبقاء النكاح في رزقها
فلم يكن ثمة شي يقابل له العوض فكان رشوة وقيل يجوز لانه جعل لانه
زاد في مهرها ثم خالفها على اصل المهر لا ان زيادة فسقط الاصل
لا ان زيادة ولا عن دعوى حد لما عرفت ان الصلح لا يجري في حق
الدخول ودعوى نسب لان الصلح اما اسقاط او معاوضة والنسب
لا يخالفها ولا اذا قتل ما دون رجل عمدا و صلح عن نفسه لان
نفسه ليست من كسبه فلا يجوز له التصرف فيها ثم صلح العبد الماذون
واخام يصح كذا ليس لولي القتل ان يقتله بعد الصلح لانه اذا
قد عفا عنه ببذل قيمه المفقود ولم يجب البذل في حق المولى بل تاخر
الى بعد العتق لان صلح عن نفسه صحيح كونه صحيحا مكافا له
في حق المولى فصالحه كانه صالح عن بدل موجد لو اخذ به بعد

العتق ولو فعل ذلك جاز الصلح ولم يكن له ان يقتله فكذا اكد ان
العقوبة ومع اي الصلح يعني صلح المولى عن نفسه بعد كذا اي القتل بعد
لان عبده من كسبه فيجوز التصرف فيه واستقلاله ومع صلح المكاتب عن
نفسه لانه كالحرة وجهه عن يد المولى وهذا ان ادعى احد رقبته فانه
يكونا خصما فيه واذا جنى عليه كان الارش له واذا قتل لا يكون قيمة
المولى بل لو رشته فصالحه كالحرة فيجوز صلح عن نفسه ولا كذا ان عبدا
اذا ذون ذكره ان يبيع ومع الصلح عن مضمون تلف باكثر من قيمته
او عرض يعني ان من غصب ثوبا او عبدا قيمته الف واستهلكه
فصالحه على القتي او عرض جاز وعندها لا يجوز ان كان بقيت
فاحسن لان حقه في القيمة فان ابيع عليها ربحا وله ان حقه في
المالك باق ما لم يقيم القاضي بالقضاء حتى اذا ترك التضييع بقي العبد
هالكا على ملكه حتى يكون الكفر عليه باعياضه باكثر من قيمته لا يكون
ربوا اذا ائتمن ائتمن على امانة يكون في مقابلة الصورة امانة قيمة حلال القيمة
ففي رضى القاضي بالقيمة ثم صالحا على الاكثر لم يجز لان الحق فلا تسقط
بالفصل الى القيمة وكذا الصلح بغير من صح وان كان قيمته اكثر من قيمة
مضمون تلف لعدم الربو اصح في اليد باكثر من الدية والارش وفي الخطا
لان الدية في الخطا مقدرة و الزيادة عليها تكون ربحا فيبطل
والواجب في اليد هو القصاص وهو ليس بمال فلا يتحقق فيه الربو فلا
يبطل الفضل هذا اذا صلح على احد مقادير الدية فان صلح على غيرها
مع لانه مبادلة بها كمن بشرط القصاص في المجلس ليجر عن ان يكون
دنيا بدني كذا في الكافي كما في مؤسس اعنى نصفه و صلح عن باقية
باكثر من نصف قيمته يعني عبد بني رجلين اعتقه احدهما وهو مؤسس
فصلح عن باقية باكثر من نصف قيمته بطل الفضل اتفاقا لان القيمة
في العتق منصوص عليه كما في بابيه وقد بينا الشئ ليس اوفي
من تقدير القاضي فلا يجوز ان زيادة عليه ولو صلح عن باقية

بعضه مطلقا اي وان كان قيمته اكثر من قيمة نصف العبد لان القفل
لا يظهر عند اختلاف الجنس وكل بالصالح عن دم عمل او على بعض دين
يدعيه من المكيلات او ان تزونا فان لم يدره الوكيل وذا الوكيل
لاننا اسقاط بعض فكان الوكيل سفيرا بعضا فلا ضمان عليه كالوكيل بالوكالة
الا ان يضمن اي الوكيل البديل فان خرج بكوف من اخذ بالضمان لا بالصالح
وفيما هو كبيع وهو اذا كان الصالح عن مال بالانتم وكسبه لان الحقوق
تخرج الى الوكيل هذا اذا كان الصالح عن اقتراض اما اذا كان عن كفارة
فلا يجب البديل على الوكيل كذا في الكفاية صالحة وقصوي وضمن البديل
او اضاف الى ماله باق قال على انفي هذا واسألني فقد او عرض بلائب
الى نفسه بان قال على هذا الا ان قال على هذا العبد او اطلق بان قال
على نفسه ونقد اي سماع اي الصالح في هذه الصورة وصار اي الصالح
مستحقا هذا اي في الصورة الرابعة لا انه فعله بلا اذ المدعي عليه وان لم
ينقد اي لم يسلم القضي البديل وقت اي صار الصالح موقفا على الاجازة
فان اجازته المدعي عليه صم اي الصالح وكسبه البديل والاي كان له الجارة
رده اي الصالح هذه صور خمس لان القضي اما ان يضمن المال او لا فان
لم يضمن فاما ان يضيف العقد الى ماله او لا فان لم يضيف الى ماله فاما
ان يشيخ الى نقد او عرض او لا فان لم يشيخ فاما ان يسلم العرض او لا فان لم
جانب في الوجه كلها الا الوجه الاخير وهو ما اذا لم يضمن البديل ولم
يضيفه الى ماله ولم يشيخه ولم يسلمه الى المدعي حيث لا يحكم بخوازه بل يكون
موقفا على الاجازة اذا لم يسلم المدعي عوض فلم يستقل حقه بما شا
لعدم رضاه فان اجازته المدعي عليه جان وكسبه الشرط لا التزمه
باختياره وان رده بطل بخلاف سائب الوجه فانها جانبية اما الاول
فلان الما صل للمدعي عليه البراءة وفي حقها الاجنبى والمدعي عليه
ويجوز ان يكون القضي اصيلا اذا ضمن كالقضي بالخلع اذا ضمن
البديل واما الثاني فلانه اذا اضاف الى نفسه فقد التزم تسليمه

الصالح واما الثاني فلانه اذا اضمنه للتسليم فقد شرط سلامة القضي فصاحب
العقد تاما بقوله ولو استحق هذا العبد او وجد به عيبا فريده او وجده
حرا او مدبرا او مكاتبه فلا يسيل له على المصالح وكذا يدعيه في دعواه
لان المصالح لم يضمن واما السرير فلان دلالة التسليم رضي المارعي فوق ذلك
الضمان والاضافة الى نفسه على رضاه واما الخامس لما لم يكن كباقي الوجه
لم يندمحه الصالح **باب الصلح** في الدين الصلح على جنس
ماله عليه اي اذا كان بدل الصلح من جنس ما يستحقه المدعي على المارعي عليه
بقدر ما ائتمت جرت بينهما فالصلح اخذ ببعض حقه واخذ بعضا بما فيه لا ب
نصف العاقل البائع يصح ما لم يكن ولا يمكن نصيبه معاوضة لما فيه
من الربو فصح اي الصلح عن الف على خمسمية وعن الف حال على الف
موجب ان لا لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدرام بالدرام شبيهة لا
بحرف فلا بد من حمل على تأخير فيه معنى الاستقاط وعن الف جيل
على خمسمية ز يوفق جعل حط لبعض في المسئلة الاولى والبعض في
في الثانية لان عني هذه الخمسة كانت مستحقة بذلك العقد الذي الداني
به وعن عشرة دراهم وعشرة دنانير على خمسة دراهم حاله ان موجهة اذ
يتمر حط الدنانير كلها وبعض الدرام واثابيل لبعض لا معاوضة
لان معنى الاستقاط لان في الصلح فاذا امكن ان يجعل حط او اسقاطا
لم يغير معاوضة لان دراهم على دنانير موجهة لان الدنانير غير مستحقة
بعقد الدانية فلا يمكن حمله على تأخير حقه فيجعل على المعاوضة وبيع
الدراهم بالدنانير شبيهة لا خوف ولا عن الف موجب على نصفه حاله ان
العمل غير مستحق بعقد الدانية اذا المستحق به هو الموجه والمجل خير منه فقد
وقع الصلح على ما لم يكن مستحقا بعقد الدانية فصاحب معاوضة والا جيل
كأنه هو المديون وقه تركه بان ما حط عنه من الدين فكان اعتياضا عن
العمل وهو حرام الا يري ان يقول النسيئة حرام لشيء مبادلة المال بالاجل
فلان جرم حقيقة او لا عن القسود على نصقه بيضا لان البيض غير مستحق

بمقدار ثمانية لان من له السود لا يستحق البيض فقد صالح على ما لا يستحق
بمقدار ثمانية فكان معاوضة الالف خمسمائة وزيادة وصف الجدة فكان
ربوا لا عند دين على جنس غيره بغير عيب لان الصلح على غير جنس الخول يكون
الامعاضة وجهالة البدل بتطاعها صالح عن كرخطة على عشرة دراهم
فان قبض اي عشرة في المجلس جاز اي الصلح لما عرفت ان الصلح في صورة
اختلاف الجنس في معنى البيع فبعض قبض احد الوضعتين في المجلس والا
فلا اي ان لم يقبض عشرة فلا يصح الصلح لانه لا يكون بيع الدين
بالدين وهو باطل واذا قبض وبقي خمسة فتنقض فصح في النصف
فقط لوجود المصح في ذلك العذر كذا العكس يعني لو صالح عن
عشرة عليه على مكمل او موزون فان قبض في المجلس جاز والا
فلا لما عرفت قال او في الخمسة غدا على انك بريء من الباقي فان
وقع غدا بريء والا فلا اي ان لم يدفع لم يبرأ عند اي حنيفة
ومهر وعند اي يوسف يبرأ لان الابرا حصل مطلقا فثبت
البراءة مطلقا لو بدلا بالابرا كما سياتي وكما انه ابرأ مقيد
بالشرط والمقيد به يفوت عند فواته وذكر ان له بدلا بادا
خمسمائة في الفدر وان يصلي غرضا حذار فلا سه او توسلا الى
خاتمة ادفع فصيح ان يكون شرط الحسب المعنى وكلمة على وان كانت
للمعاوضة لكنها قد تكون بمعنى الشرط في قولنق بيا يعنك على ان
لا يشركن بالله شيئا وقد قلنا العمل بمعنى المعاوضة فحل على الشرط
تصحيحا لتصرفه وهذه المسئلة على وجوه احدها ما ذكره والثاني
ما ذكره بقوله ولو قال صالحتك اي عن الف على خمسمائة لانه
الى غدا وانت بريء من الفضل على انك ان لم تدفعها غدا فلكل
عليك فان الاسر كما قال يعني ان قبل وادي بريء عن الباقي والا
فانك عليك كما في الوجه الاول وهذا بالايجاع لانه ان بصريح القيد
فاذا لم يوجد بطل والثالث ما ذكره بقوله واذا قال ابرأ لك على خمسمائة

على ان تقطعني خمسمائة غدا بريء وان وصليت لم يعطها لانه اطلق
الابرا واذا اخصماني غدا الا يصلي عوضا ويصل شرط مع الشك في
تقييده بالشرط فلا تنقيد بالشك بخلاف ما اذا بدلا بادا خمسمائة
لان الابرا حصل مقرونا به فذحيث انه لا يصلي عوضا يقع مطلقا
وبين حيث انه يصلي شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك
فافرقا وذكر الرابع بقوله واذا لم يوقت اي لم يذكر فقط غدا
بل قال او في الخمسة على انك بريء من الباقي ببي لانه لم يوقت
للا د او قتالم يكن الادا غرضا صحيحا لانه واجب عليه في كل زمان
فلم ينقيد بل حمل على المعاوضة ولا يصلي عوضا بخلاف ما س لانا اذا
في الفدر فيه غرض صحيح كما س وذكر الخامس بقوله وان علق مقيدا
صريحه لم يصح يعني اذا قال ان ادبت الي اي متى او اذا فانت بريء
لم يصح الا تبرأ لانه علقه بالشرط صريحا وهو باطل لما س في بيان
ما يبطل بالشرط وما لا يبطل قال اي المديون من الدائنين لا اقر
كذلك ما كان حتى فخره عنى او خط قفصل اي التاخير او الخط
مع اي التاخير والخط لانه ليس بمكروه عليه اي الدائنين حتى انه
بعد التاخير لا يتمكن من مطالبة في الحال وفي الخط لا يتمكن من
مطالبته بما حط ابداه او اعلم اي ما قاله س اخذ الان اي اخذ
المال من المقر في الحال بلا تاخير وخط الدين المشترك اذا قبض
احدهما شيئا منه شاركه الاخر فيه هذا اصل كل يتفرع عليه
فروع يعني اذا كان لرجلين دين على آخر فقبض احدهما شيئا منه
ملكه مشاعا كاملا فلصاحبه ان يشاركه في المقبوض لانه وان
ان داد بالقبض اذ ماليتها الدين باعتبار عاقبة القبض لكن هذه
الزيادة مراجعة الى اصل الحق فتبصر كزيادة الثمرة والولد فحق
المشاركين لكنه قبل المشاركة باق على ملكه اتفاقا لان الدين غير
الدين حقيقة وقد قبضم بدلا عن حقه فملكه حتى ينفذ تصرفه فيضمن

لشريك حصته والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب متعد كمن المبيع
اذا اقد نصفه وعن المال المشترك ونحو ذلك وجبا على الفرع
بالباقى لان المقبوض اذا كان مشتركا بينهما فلا بد ان يكون الباقي كذلك
وقد عرفت على الاصل المذكور بقوله فلو صالح احدهما عن نصيبه على
اخذ الشريك الاخر نصفه اي نصف الدين من غير ان كان عليه
ولم يسبق فيه فبقى في ذمته او اخذ نصف الثوب من شريكه لان الاصل
وقع عن نصف الدين وهو مفاع لان قسمة الدين حال كونه في الذمة
لا يصح وحق الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على اجازته
واخذ النصف والى على اجازة القدر فيصح ذلك لان الاق يقض
اي شريك لم يرجع الدين لان حقه فيه لو لم يصلح احدهما بالاشترى
بنصفه اي بنصف الدين شيئا ضمنه اي ضمن احدهما الاخر المرجع
اي مرجع الدين لانه صار قابضا حقه بالمقاصة بلا حط لان مبني
اتبع على المماثلة فصار كقبض نصف الدين فيكون لشريكه ان يرجع
عليه بالرجع بخلاف الصلح لان مبناه على الخط والاعتراض ولهذا لا يكره
بيع من اخذ فكان المصلح بالصلح ابراء عن بعض نصيبه وقبض بقية
فان كان مبناه وقع في دينه تضرر به المصلح لانه لم يسبق قام
بنصف الدين فلذا اختارناه وفي الاصل عن حصته اي اذا ابرأ
الشريكين المديون عن حصته وفي المقاصة بدني سبق اذا كان الطلق
على احد الطرفين بسبب قتل اي يجب لها عليه فصار قصاصا
لم يرجع الشريك على المديون بخصته في الصورتين اما في الاولى فلا
البراءة اطلاقا وليس يقبض فلم يزد نصيب المشتري بالبراءة فلم يرجع
عليه واما في الثانية فلا نه قضى وينا كان عليه ولم يقبض لان الاصل
في الدينين اذا التقيا قضا ان يصيب الاول مقصبا بالثاني والمساكنة
انما تثبت في الاقتضا وفي بعضها قسم الباقي على سهامه اي لو ابراء
عن بعض حصته كان قسمة الباقي على ما بقي من السهام لان الحق عاد

لا هذا التقدر حتى لو كان لهما على المديون عشرة درهما فابراة
احد الشريكين عن نصف نصيبه كان له المطالبة بالخمسة والمساكنة
المطالبة بال عشرة صالح عن عيب فظهر عنه انه ان كان بطل الصلح
قال في العادبة او عا عيبا في جارية اشترىها او اشترى البائع فاصطفا
على مال على ان يبرئ المشتري البائع من ذكرك العيب ثم ظهر انه
يكن بهما عيبا او كان ولكن قد زال فللبائع ان يسرد بدل
الصلح صالح احد زني السلم عن نصيبه على ما وقع فان اجاز
الاخر فقد عليم او رد رد يعني ان السلم رجلان الى اخره
طعام م صالح احدهما مع السلم اليه على ان ياخذ نصيبه من رأس
المال ويقسم عقد السلم في نصيبه لم يرد عند ابي حنيفة وهم الا باطراف
الاخر فان اجاز جاز وكان المقبوض من رأس المال مشتركا بينهما
انصاف وان لم يجر فالصلح باطل قال ابو يوسف جاز اعتبار
سائر المديون فان احد الدينين اذا صالح المديون تمت
نصيبه على بدل جاز فكان الاخر مخيرا بين ان يشارك في المقبوض
وبين ان يرجع على المديون بنصيبه كذلك هيمن الله الله ابو
جاز فاما ان يجوز في نصيبه خاصة او في النصف من النصيبين فظهر
الاول انهم قسمة الدين قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر
الا بالتميز والتمييز الا بالقسمة وقد تقدم بطلانها وان كان الزني
فلا بد من اجازة الاخر لانه فسخ على شريكه عقده فيفتق الى رضاه
اخرج احد الورثة عن عرض او عقار عال او خرج عن ذهب
بفضة او بالعكس اي عن فضة بذهب او عن نقدين بهما اي بالنقدين
بان كان في التركة وراهم ودنانير و بدل انصاف وراهم وحقاير
مع اي الصلح صرفا الجنس الى خلافة كافي البيع قل بدله او لا اي لا يبرئ
في التقديرات السواء بل يقبض المتقاضي في المجلس لانه صرف فان وجد صح
والا فلا وفي التقديرات وغيرها باحد التقديرات لا اي اذا كانت التركة ذهبا



وفضة وغير ذلك فصالحه على ذهب او فضة لم يخف لاحتمال الربا الا اذا
كان المصالح له اكثر من حصته من ذلك الجنس ليكون حصته بنسبه
والزيادة بمقابلته حقه من بقية التركة صونا عن المبالغة بعد
من التقابل فيها يقابل حصته من الذهب والفضة لانه صرف
في هذا القدر و بطل ان شرط لهم الدين من التركة يعني اذا كانت
في التركة من على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا
المصالح عنه ويكون الدين لهم بطل الصلح لانه يصير ملكا حصته
من الدين لسائر الورثة بما يتخذ منهم من العتيق وتلك الدين
من غير من عليه الدين باطل و اذا كان بعوض و اذا بطل في حصة
الدين بطل في الكل الا اذا شرطوا براءة القرض منه اي من الدين
ولا يبيع عليهم بنصيب المصالح فينشد يصح الصلح لا ندح يكون عليك
الدين من عليه الدين او قرضوا بنصيب المصالح فينشد يصح الصلح منه
اي من الدين ببيع عام بصالحه عما بقي من التركة فان جوزه الخفي
ما فيها من ضرب بقية الورثة فالاولى ما ذكره بقوله او قرضوا
اي المصالح قد رد حصته منه اي من الدين وصالحه عن غير ما حال
اي احوال المصالح الورثة بالتقاضي الذي اخذوه منهم على القرض
الحوالة واختلف في صحة الصلح عن تركة مجهولة لا دين فيها قوله
على مكمل او موزون متعلق بالصلح يعني اذ لم يكن في التركة دين
واعيانها غير معلومة وان يد بالصلح على مكمل او موزون وقيل لا
يصح لاحتمال ان يكون في التركة مكمل او موزون وان كان فيتملك
ان يكون نصيبه اقل من بدل الصلح فكان القول بعدم الجواز مودعا
الى اعتبار شبهة الشبهة ولا عيب بها وصح في الاصح عن تركة
مجهولة في يد البقية من الورثة عيب المكمل والموزون لانه
يفضي الى المنازعة لقيام المصالح عنه في يد البقية من الورثة
وقيل لا يصح لانه يبيع اذا المصالح عنه عتيق مع الجهالة لا يصح البيع

كتاب القضاء

فتاح اليه اذ لم يكن بين المتقاضين صلح هو لغة الاحكام وشرعا
الزام الغير بيمين او قرار او تكول لان حقيقته فصل الخصومة
وهو انما يكون به واهل اهل الشهادة لان كلامها من باب
الولاية لا نه تنقيد القول على الغير ولان كلامها الزام اذ
الشهادة ملزمة على القاضي والقضا ملزم على الخصم فيشرط
لاهلية الشهادة بشرط لاهلية القضاء بشرط اهليتها بشرط
اهليته وقد س ذكر في كتاب الشهادة والقاسق اهليتها يكون
اهل لكنه لا يقدر اذ لا يؤمن عليه لقلة مبالغة بواسطة
فسقه حتى لو قلدر كان للمقدر انما يصح قبول شهادته لوجود
اهل الاهلية ولا تقبل لما ذكره حتى لو قبل القاضي وحكم بها
كاذبا انما لكنه ينفذ وفي الفتاوى القاعدة بهذا اذا اطلب على ظنه
صدقه وهو ما يحفظ اختلف في كونه المصالح شرط لنفاذه وكونه النسبة
من اعمال المصالح شرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر
ليس بشرط وكثير من مشايخنا اخذوا برواية النوادر باعتبار
الحاجة ولو امر رجلا بالقسم في الرضا جاز باتفاق الروايات
لان القسم ليست من اعمال القضاء وكذا اذا خرج الى القرى
ونصب قضايا في امور الصفار او الوقت او كالح الصفار كذا
حكى في فتاوى ظهير الدين المرغيناني لانه ليس بقضا ولا نه من
اعمال القضاء قال في الفصل الحادي والثلاثين من مشاهدات
الحيط ان هذا مشكل عندي لان القاضي انما يفعل ذلك بولاية القضاء
الايري انه لو لم يوزن له بذلك لم يمكن وكان من جملة القضاء
اخذ القضاير من لا ينفذ حكمه قال في الهادية اذا اخذ القضاء
برسوة هل يصير قاضيا اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يصير
قاضيا لو قضى لا ينفذ قضاؤه وان كان عدلا ففسق باخذها

يستحق الغزل لوجود سبب الاستحقاق وقيل ينزل لان المقلد اعتقد
عدالة فلم يرض بقضائه بدونهما وقال قاضي خاف اجمعوا على
انه اذا ارشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارشى فيه وينبغي ان يكون موافقا
به في عفافه وهو الاحتراز عن الحرام وعقله وصلاحه وقهره
وعلمه بالسنة وهي ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم والافان
وهو ما يروي عن اصحاب رضي الله توبه عنهم وجوه الفقه
اي مسائل متعلقة باحكام الوقايح والاجتهاد شرط الاولوية
لا الجواز كذا المفق يعنى ينبغي ان يكون موصوفا بالصفات المذكورة
ولا يشترط فيه ايضا الاجتهاد ولا يطلب القضاء اي بالقبول والابال
اي باللسان لقول صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء وكل
الى نفسه من اجبت عليه نزل عليه ملك سيده اي يلهيه الرشد
وتوفيقه للصواب وخيار الاقتداء الاولى اي ينبغي للمقلد ان يختار
للقضاء هو اقدروا ولي به ولا يكون قضا غليظا جارا عندنا
لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القضاء قال عليه
الصلاة والسلام من قبله غير علمه غير عيته من هو اولى به
فقد خاف الله ورسوله وخاف جماعة المسلمين وعمل القضاة من
اهل الامور واعمال المسلمين ويكره المقلد اي اخذ القضاة من
خاف الخيف اي الظلم والجور على غيره واذا امن منه لا يكره وقيل
يكره بلا كراه لقول صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء فاما
دفع بغير سكين وقيل قد اذ ذراه بعض القضاة وقال كيف يكون
هكذا ثم دعي في مجلسه بمن يسوي شرفه فجعل الخلاق خلق بعض
اشعاره فنه فطس فاصاب الموصي خلقه والى راسه بغيره
كذا في الكافي وجوز فقلده من الجانب كاجوز من العادل لان
الصحابه رضوا ان الله توبه عليهم اجمعين تقلدوا القضاة من معاوية
بعد ان اظهر الخلاق لعلى رضي الله توبه عنه مع ان الحق كان مع

على

على تقلدوا من ين يد مع فسقه وجوره والتابعين تقلدوا من الخراج
مع كونه اعظم اهل زمانه ومن اهل البقي قال في العاوية التقلد من
اهل البقي يصح وعجز استبلاء الباغي لا ينفذ قضاة العدل ويصح
غزل الباغي لهم حتى لو انهزم الباغي بعد ذلك لا ينفذ قضاياهم
بعده ما لم يقلده السلطان العدل فان تقلد طلب ديوانه قاض قبله
وهي الخرايط التي فيها نسخ السجلات والصكوك فيحق ذلك لان
القاضي يكتب نسختين احدهما تكون في يد الخصم والاخرى في ديوان
القاضي اذ سر عما يختلج بقلبي من المعاني وما في يد الخصم لا يوثق
عليه من الزيادة والنقصان ثم الورق الذي كتب عليه القاضي
المقول هذه النسخ ان كان من بيت المال نجس على دفعه لانه
انما كان في يده لعله وقد صار اليه لغيره وكذا ان كان من ماله
ومال الخصم في الصحيح لانه ما اخذه للقول بل للتدبير وكذا الخصوم
تسكروا في يده في عمله وقد انقل العمل لغيره والزم به سائر
اقرخق او قام عليه بنية يعني نظري حال المحو سببا لانه
نصب ناظر المسلمين من اقرخق او انكر فقامت عليه بنية الذم
اباه ولا يقبل قول المقول عليه الا بنية لانه صار كواحد من الرعايا
وشهادة الواحد ليست بحجة خصوصا اذا كانت بفعل نفسه والا اي
وان لم يقب ولم يقع عليه بنية زاهي عليه اي لم يعمل بتخلية حتى
ينادي عليه اي يامر ساديا ينادي كل يوم اذ اجلس من كان يطالب
فلا في البقي والحق في الحق فليحضر حتى يجمع بينهما فاذا لم
يظهر خصم اخذ منه كفيلا بنفسه وخلاه اي اطلقه ونظر فيه
الودائع وخلاف الوقف التي وصفها المقول في ايدي الامنا
وعمل بالبنية لو اقرخق واليد لان كل ذلك حجة لا يقول المقول
شامر الا اقرخق واليد بالنسبة منه اذ ثبت باقراره ان اليد
كانت للقاضي فيصح اقرار القاضي كانه في يده في الحال لا من يده

مال اذا اقربه لانساف يقبل اقراره وجلس الحكم في مسجد ولما خرج اول
لانه اشهر من ارض البلدة او جلس في داره واذا في الناس بالدخول
فيها وجلس معه من كان يجلس قبله لان الجلوس في داره وحده
يؤثر في التهمة وروي لم يقبل هدية لان قبولها يوجب اليأس وان
المهدي الا من ذي رحم محرم او من اعتاد مهاد انه اي لا يرسلها
قدرا عهد اي عرفت عادة قبل القضا بها وانه لا في الاول
صلة المرحم والثاني ليس للقضاء بل جري على العادة اذ لم يكن
لها خصوصية اذ لو كانت كذلك اطلاقا بقضائه وشهد الخيانة لان
من حقوق المسلم على المسلم لا الدعوة الخاصة وهي ما لو علم الضيف
ان القاضي لا يخرها لا يتخذها لان الخاصة لا جل القضاء في خلاف العامة
ويجوز من ايضا لانه ايضا من جملة الحقوق وسوي بين الخصم من جلوس
واقبل لا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليس
بينهم في المجلس الاشارة والنظر لا يسار احدهما ولا شيء اليه
ولا يلقنه حجة التهمة ولا يضحك في وجهه لانه اغرا على خصمه
ولا يخرج مطلقا اي لا يمازحها ولا واحد اسمها ولا غيرها
لانه يزيل مهابة القضاء وهذا احسن مما قيل في الوقاية ولا عثرة
معه ولا مع غيره ولا يلقن الشاهد شهادة بان يقول له اشهد
بكذا لانه اعانته لاحد الخصمين فيكون كالتقنين الخصم واستحسنه
ابو يوسف فيما لا يتم فيه لان الشاهد قد خصص مهابة المجلس
فكان تلقينه لاحيا حقه الحق غير انه احضار الخصم والكفيل واذا ثبت
الحق على الخصم باقراره او بيينة امه اي القاضي المقر بدفعه
اي دفع الحق فان اي امتنع عن الرق فحسبه شرطا الا بالبعد
امه ولم يفرق بين ما اذا ثبت عليه بيينة او اقراره وفوقه
في الهداية فقال اذا ثبت بالبيينة فحسبه كما ثبت بظهور المصل
بانكاره وان ثبت باقراره لم يعمل بحسبه اذ لم يعرف كونه ما اطل

في اول الوجهة فظهر طبع في الامهال فلم يستصحب المال فاذا امتنع بعد ذلك
حسبه لظهور مطلقه ومثله حكم عن الصدر الشهيد والحكم عن شمس الامية
عكسه لانه اذا ثبت بالبيينة يقدر ويقول ما علمت ان له على ديت
الا الساعة فاذا علمت قضيت ولا يتناقض ذلك في الاقرار والاحسن ما
ذكره ههنا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ما يري اخلف في فديس مدقه ليس
واليعني انه موقوف الى مري القاضي لان الجس لا يذا واحوال الناس
فيه متفاوتة بطلب ذي الحق متعلق بقوله حسبه وكذا قوله فان لم يمت
بد لا عن مال حصل له كمن بيع وقرض او التزمه بفقد كالمهر المحل
الكفالة لان المال اذا حصل في بيته ثبت غناؤه به واقدامه على التزاه
باختياره ولعل يساره وفي غيرها من المديون لا اي لا تجس ان ادعى
الفقر لا دليل على اليسار الا ان ثبت غريه غناؤه فحسبه قد
ما يره كما مر لان دليل اليسار اذ لم يوجد كاف القول لمن عليه
الدين وعلى المدعي اثبات غناؤه فحسبه ثم يسأل عنه وان لم يظهر
له مال اطلقه فنظرة الى مسرق حسبه بعده يكون ظاهرا لم يمنع غناؤه
عنه لان ثبوت حقه عليه لا يمنع طلب الاخر حقه منه ولا تقبل بيينة
على اقله قبل حسبه لانها بيينة على النفي فم يقبل ما لم يتايد بغيره
وهو الجس وبعده تقبل على بسيل الاحتياط وبيينة اليسار لا يقضي
اذا قام المدعي بيينة على اليسار والمدعي عليه على الاعسار فبيينة اليسار
لا يلا نه عارض والبيينة للاتباق وايد جيس الموييس لان الجس
من الظلم فاذا امتنع من ادا الحق مع القدرة عليه ظهر ظلمه فيجوز
بتايد جيسه ولا يجس لفقة ماضية كزوجته وولده لانها
نسقط بعضها ان ما وان لم تستقط بان حكم الى اكم بها او صطل الزوجان
عليها فلا يجس ايضا لانها ليست بيد من مال ولا انتمه بفقد على
ما ذكرنا بل يجس في الاتفاق عليها اذ اني عن الاتفاق لان الفقه
لحاجة الوقت وفي تركه قصد اهلا كما فيجس ارفع هلاكها تقضي

الحكم ودين

المارة في غير حد وقود لما مر ان القضاء يستقي من الشهادة وشهادتها
جائز في غير ما ذكرنا قضاء وهما فيه ولا يجوز فيها من الشهادة البدلية
ولا يستخلف قاضي اي لا ينصب نائبا الا في المفوض اليه القضاء لا التقليد
ولا يتصرف في غير ما فوض اليه كالوكيل لا يوكّل بلا اذن الموكل الا اذا فوض
اي الاستخلاف اليه بان قيل له من قبل السلطان ول من شئت
خلاف الامور باقامة الجمعة وهو الخطيب فانه يستخلف في الصلوة
للضرورة لكونها على شرف القوائم فلو لم يجز لقائت الجمعة من سماع الخطبة
مفعول يستخلف وقد مر تحقيقه باب صلاة الجمعة وفتح على قوله الا اذا
فوض اليه بقوله فتايب القاضي المفوض اليه نائب عن الاصل يعني
السلطان فلا يعزله اي اذا كان نائبا عن الاصل لا يعزله القاضي الا اذا فوض
اليه بان قيل له من قبل السلطان استبدل من شئت في جواز العزل
ولا ينفي لاي نائب القاضي خرج وجه اي القاضي عن القضاء هذا ايضا
تفريع على ما قبله ونائب غيره اي غير المفوض اليه ان قضى عنده
او اجازة اي لم يقض عنده لكنه سمع انه قضى في عيبه واجازة مع قضاء
لان المقصود حضور رأي الاول وقد وجد عيبه حكم قاضي آخر
يعني اذا رفع اليه حكم قاض امضاه اذا كان مجتهدا فيه الا ما خالف
الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع اذا لا منه لاجد الاجتهاد
على الاخر وقد تأيد الاول بانصاف القضاء به فلا ينقض بما هو
دونه فلو قضى قاض بشاهد قبيح المدعي او بثبوت حل الوطى
نجم النكاح في مطلقة التلث او جواز بيع مترك التسمية عندك
نجواز بيع درهم بدرهمي لا ينفذ اما الاول فلما لفته الكتاب لانه فلي
قال واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل
واحد قان ومثل هذا انما يذكر لقصر الحكم عليه ولان قال تعالى
ذلك اذني الانب قاجوا ولا مزيد على الاول واما الثاني
فانه يخالف الحديث المشهور وهو حديث العسيلة واما الثالث

لانه يخالف لما اتفقوا عليه في الصدر الاول فكان قضاءه بخلاف الاجماع
واما الرابع فلا خلاف فيه منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما
فقد اكر عليه الصحابة رضي الله عنهم فلا يعتبر خلافة كذا في الكتاب
وقد فرغ على قوله يعني حكم قاض آخر بقوله فان امضي جزاء هذا الشرط
قوله الا في نقد قضاء من حد في قد ف وثاب او قضاء الاعمي او قضاء
امارة قوله نخذ او قود متعلق بقوله قضا او قضا قاض لا امراته
وقاض بشهادة المحدث المتايب وبشهادة الاعمي وقاض لامرأة
بشهادة زوجها وقاض بخد او قود بشهادتها اي بشهادة امرأة
نفذ لان كلا مجتهد فيه ولم يخالف ما ذكر حتى لو ابطاله فان نفذ
ثالث لان الاجتهاد الاول كالثاني والاول تأيد بانصاف
القضا به فلا ينقض باجتهاد لم يتايد به لانه دونه والقضا حق
الشرع يجب صيانتها ومن صيانتها ان يلزم ولا يعرض عليه
واما قضي عبد وصبي مطلقا اي سواء كان على مسلم او كافر وقضاء
كافر على مسلم فلا ينفذ ابدا لاننا اهل السنة الشهادة فيهم عليهم بوي م
الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل يعني اذا ادعى رجل
ان اباه مات في يوم كذا او قضى به وادعت امرأة ان الميت تزوجها
بعد ذلك اليوم تسمع ويقضي بالنكاح ولو ادعى قتله فيه
وقضى به لم تسمع وعواها النكاح بعده كذا اذا ادعى ان فلانا
مات وترك هذا اميرا قالا لا وي مات وتركته ميراثا في قضي
له بالبنية فقال المدعي عليه ان امك التي تدعى الارب عنها
ماتت قبل فلان الذي تدعى انه مات او لا واقام البنية فقال
المدعي عليه ان امك التي تدعى لم يصح الدف وسواء ان القضاء
بالبنية عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت
ليس نظر للنزاع ليرفع بانباته بخلاف القتل فانه من حيث هو
موت على النزاع كما لا يخفى القضاء حل او حرمة بشهادة زور ينفذ

ظاهر و باطنا اذا ادعاه بسبب معنى يعنى العقود كالبيع والشر والاجارة
والكراج والنسوخ كالاقالة والفرقة بطلاق وخوة فانه ينفذ فيها
عند اي حنفية رحمه الله تعالى ظاهر و باطنا وعند الباقيين ينفذ ظاهر
لا باطنا بخلاف الاملاك المرسلة وهي التي لم يذكر فيها سبب معنى فانهم
اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهر لا باطنا لان الملك لا بد له من سبب وليس
يقض الا لسبب او لي من البعض لئلا يحتمل ان يكون اثبات السبب سابقا على
القضا بطريق الاقتضا في الكراج والشر يقدم الكراج والشر نصحا
للقضا وفي الكهنة والصدقة روايتان عن اي حنفية والمراد بالنفاذ
ظاهر ان يسلم القاضي المرأة نفسها الى الرجل ويقول سلمي نفسك اليه
فانه زوجان وبالنفاذ باطنا ان يخل به وطبها ويخل بها المكين
فيما بينهما وبني الله تعالى لهم اق شهادة الزوجة ظاهر لا باطنا
فينفذ القضا كذلك لان القضا ينفذ بقدر الحجج والبراهين وان
رجلا ادعى على امرأة نكاحا بين يدي على رضي الله عنه وقام
في هدي وقضى بالنكاح بينهما فقالت اقم يكن بدا يا امي المنيق
فزوجني منه فقال على رضي تعالى عنه شاهدان زوجان ولو لم
ينفذ العقد بينهما بقضائه لما امتنع من جديد النكاح عند طلبها
ورغبة الزوج وقد كان قد ذكر خصنها من الزنا وكان الشهود
زواجا يد ليل القسم القضا في يمينه الباقي قوله بخلاف رايه
متعلق بالقضا والمراد بخلاف الراي خلاف اصل المذهب كالحنفي اذا
حكم على مذهب الثاني او خوة او بالعكس واما اذا حكم للحق بما
ذهب اليه ابو يوسف او محمد او خوة من اصحاب الامام وليس
حكما بخلاف رايه او كان القضا فاسيا مذموم نفذ عند اي حنفية
ولو عامدا فقيم روايتان وجه النفاذ انه ليس خطأ بيقين وقد
لا ينفذ في الوجهين لانه قضا بما هو خطأ عنده قيل عليه الفتوى
قوله في الهداية وقيل الفتوى على النفاذ فيهما في الفتاوى الصغرى

مظن ينفذ الكراج بشهادة الزور

اذا قضى في محل الاجتهاد وهو لا يبري ذلك بل يبري خلافه ينفذ عند اي
حنفية وعليه الفتوى كذلك الكافي لا يقضى على غائب ولا له لقوله صلى
الله عليه وسلم على رضي الله عنه لا تقض لاحد الخصمين حتى يسمع
الاخر فان كان اذا سمعت كلم الاخر علمت كيف تقضى رواه احمد وابوداود
والترمذي ولا في القضا لقطع المنازعة ولا منازعة هنا لعدم الاكاد
فلا يصح القضا الا خصوص ما بينه حنفية كوكيل او وصي او شرا
وكي القاضي او حكما بان يكون ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على
الحاضر فينصب الحاضر خصما عن الغائب ويصير القضا عليه كالقضا
على الغائب كما اذا برهن على ذي اليد انه اشترى المدعى من فلان
الغائب فحكم على الحاضر كالحكم على الغائب يعني اذا ادعى عينا في يد
غيره انه اشترىها من فلان الغائب واقام البينة على ذي اليد وقضى به ثم
حضر الغائب وانكر ذلك لا يلتفت الى انكاره وللخروج الى اعادة البينة
لانها صار مقضا عليه فان المدعى لا يتوسل الى اثبات حقه على الحاضر
الا باثباته على الغائب ولو كان ما يدعيه على الغائب شرطا لما دعيه
على الحاضر لا اي لا يكون الحكم على الحاضر حكما على الغائب اذا كانت
بينة ابطال حق الغائب كمن قال لا امراته ان طلق فلان امراته
فان طلق فقامت زوجة الخالف بينة ان فلا ناطق امراته
ورفع الطلاق على لا تقبل بينة في الاصح لان قدر ضربا على
الغائب لا يبطال نكاحه بخلاف ما لو لم يتضمن ضربا كالو على طلاقها
بدخول فلان الدار فانه يقبل لعدم تضمنه ابطال حق الغائب
وههنا ياروق تفصيل ذكرتها في المسئلة من ارادها فليشر فيها
واما اذا قضى عليه اي على الغائب متعلق بقوله لا يقضى على
غائب فقبل ينفذ وقيل لا قال في العاوية الحكم على الغائب ينفذ
عند ان في رضي الله عنه وعندنا ينفذ في احدي الروايتين
الركعة اذا استقرت بالدين فولا يبر البيع للقاضي لا لغيره اذ لا يمكن

للموت فيها فلا يكون خالفاً ولا يثبت البيع بقرض أي القاضى مال الوصى
والقايى واليتم و يكتب أي الصدق لا كالحق لا الأب والوصى أي
لا يقضى الأب مال ابنه والوصى مال اليتيم والفرق أن في الاقتراض
لبقا الاموال بحفوفة مضمونة والقاضى يقدر على التوصل بخلاف الأب
والوصى قضى بالجور منورا أو قرضه فالقرض عليه في ماله ولو قضى
بالجور سقطا فعلى المقضى له كذا في التنازعانية والواقعات للصدق الشهيد
حكم أي جعل الخصمان بينهما حكما من صلح قاضيا أي لم يتصف بما ينافي القضا
حكم بينهما بينة لو اقرار معنى الحكم بالبنية رفع تنزع بينهما بها معنى الحكم
بالاقرار الا لزام على المقر بوجبه ذكره في النهاية أو تكول في غير
حد أو قود أو دية على العاقلة ورضيا فحكمه صحت الاصل أن حكم
الحكم بنزلة الصلح فيما يجوز استحقاقه في الصلح يجوز الحكم فيه وما
قلا واستيفاء الحد والقود والمدينة لا يجوز بالصلح فلا يجوز الحكم
فيها ولا يفتى به أي بصحته في غير ما ذكر ليلا يتجاسر العوام في
كذا أي صح اخباره باقرار أحد الخصمين و بعدالة شهد حاله
أي بقا عليهم أي لا يصح اخباره حكمه لا نقضا ولا بينة كالفقاه
انفرد إذا قال قضيت عليكم بكذا وكذا منها الرجوع قبل حكمه
لا نه محكم من جهتهما فتوقف حكمه على رضاها فان قبل الحكم
باتفاقها ينبغي أن لا يصح الاخراج الا باتفاقها قلنا شرط وجود
لا يجب أن يكون بجميع أجزائه شرطا لمعاد كذا التي كافي البنية
لا بعده أي لا يصح الرجوع بعد حكمه لا نه صدر عن ولا يثبتها
كالتقاضي إذا قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه لا يصح حكمه لا بوجه
وبالده وفي وجهه كالمقاضي المولى إذا لا يقبل شهادته لهم
للمتعة فالأولى أن لا يصح قضاؤه لهم بخلاف حكمها أي المولى
والحكم عليهم حيث يجوز لعدم اكتماله فيه وفي حكمه جليته ولا يثبت
من اجتماعهما حتى لو حكم أحدهما بدون الآخر لم يجز لانه امر يحتاج

فيه إلى الرأي والرضي برأي المشتري فيما يحتاج فيه إلى الرأي لا
يكون رضا برأي الواحد كما في البيع والخلع ونحوهما رفع
حكمه إلى المولى أن وافق مذهبه أمضاه إذا لا فائدة في
نقضه ثم في أحكامه والآي أن خالف أبطله فرق بين
هذه أو بين ما إذا رفع إلى القاضى قضية قاض آخر
فانه لا يبره وإن خالف رأيه إذا كان ذلك في فصل مجتهد فيه
ووجهه أن الحكم له ولاية على المحكمين دون غيرها والقاضى
الذي رفع اليه حكمه غيرهما فلا يكون حجة عليه وكان كالصلح
فله أن يبره إذا خالف رأيه وأما القاضى فله ولاية على
كل الناس فكأن قضاؤه حجة في حق الكل فلا يكون لهذا القاضى
أن يبره إذا صادف القضا محله بأن يكون فصلا مجتهدا فيه
فأبدا إذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع القاضى البينة عليه
أو غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعديل أو
مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة قبل لا يقضى وقيل يقضى
وقال شمس الأئمة وهذا ارفق بالناس ولو اقر المدعى عليه
ثم غاب يقضى عليه باقراره في قولهم جميعا وإن غاب الوكيل
ومات بعد ما اقيمت عليه البينة ثم حضر الموكل يقضى عليه
بتلك البينة وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضى
عليه بتلك البينة وكذا لو مات المدعى عليه بعد ما اقيمت
عليه البينة يقضى بها على الوارث وكذا لو اقيمت البينة
على أحد الورثة ثم غاب يقضى بها على الوارث الآخر وكذا
لو اقيمت البينة على نائيب الصغير يقضى بها عليه ولا يكلف
إعادة البينة كذا في الخاصة **باب كتاب القاضى**
قال في الهداية باب كتاب القاضى إلى القاضى ثم قال فافت
شهادا على خصم حكم بالشهادة لوجود الحجة وكسنته وهو

ان دعوا سجلا وقال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب
او المسخر الذي جعله وكلا لا يثبت الحق ولو كان المراد بالخصم
هو المدعى عليه لما اوجب الى كتاب قاض اخر لان حكم القاضي قد
تم على الاول لا يخفى ما فيه من التكلف والاحسن ان يقال
ان قوله فان شهد واعلى خصم ليس بمقصود بالذات في هذا الباب
بل توطئة لقوله وان شهد واغير خصم لم يحكم ونظايره كثيرة
وترك ههنا قوله الى القاضي لان هذا الباب غير مختص به
بل بيني وبين السجل والمجسر والصك والوثيق شهدا على خصم
حاضر حكم اي القاضي بها اي بشهادتها وكتب حكمه وهو
السجل في المقرب السجل كتاب الحاكم وقد سجل عليه القاضي
والسجل كتاب قاض ذكر حكمه فيه سواء كان منه الى قاض اخر
او لا الثاني ظاهر الاول يكون في صورة الاستحقاق فان المدعي
عليه اذا كان يحاكم عليه واراد الرجوع على بائعه وهو في بلدة
اخرى وطلب من القاضي ان يكتب حكمه الى قاضي تلك البلدة
لمحصل حقه بكتبته القاضي ويكون مسجلا لتضمنه الحكم او سجلا
على خصم غائب لم يحكم بذلك الشهادة لما مر ان القضا على الغائب
لا يصح وكتب بها اي بتلك الشهادة الى قاض يكون الخصم في ولايته
الحكم المكتوب اليد وهو المكتوب الكتاب الحكمي سمي به لان المقصود
به حكم المكتوب اليد وكتاب القاضي الى القاضي هو نقل الشهادة
حقيقة لان مضمونه ذكره ويقبل فيما لا يسقط بشبهة احترام
عن الحد والقود كما سياتي كالمدني فانه يعرف بالقدر والوصف
والاحتياج فيه الى اشارة والعقد فانه يعرف بالتعدي
والاحتياج فيه الى اشارة والتكاح بان ادعى رجل نكاحا
على امرأة او بالعكس واراد كتاب القاضي بذلك الى قاض
اخر والطلاق بان ادعت طلاقا على زوجها والعتاق

919
والوصية والنسب من الحي والميت والمقصود والامانة والمضاربة
الحقوق والشفعة والوكالة والوقا والعتق اذا كان موجبه
المالك لما سياتي انه لا يقبل في القود والوراثه فان ذلك بمنزلة
الدين وكما تقول في المختار انما قال في المختار لما قيل انه لا يقبل
في الاعيان المنقولة كالثياب والعبيد والامام وغيرها للحاجة
الى الاشارة فيما ينقل عند الدعوي والشهادة وقال في المختار
رجع ابو يوسف عن القول الاول وقال انه يقبل في العبيد
لا الامنة لان الاباق يقبل في العبيد دون الاما وعنه ايضا انه يقبل
فيها بشرائطه وعن عمر انه يقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون
وقال القاضي لا سيما في عياني وعليه الفتوي كذا في الكافي لاني حشد
قودي لا يقبل فيها لان شبهة البدلية عن الشهادة ولان
سماها على الاستقاط وفي قوله سفي اثباتها وذكر عطف على
قوله كتب بها اسمه اي اسم القاضي الكاتب ونسبه واسم الكاتب
المكتوب اليد ونسبه واسم الشهود واسما بهم وان كل واحد
سهم شهد غيب الدعوي الصادر عن فلان بن فلان ولا يصح
الاختصار على قوله غيب الدعوي ولا يكفي ان يكتب عن له ذلك
غيب الاستشهاد حتى اذا شهد شاهد قبل الاستشهاد لا يقبل
شهادة صحبة متفقة اللفظ والمعنى قدمت في كتاب الشهادة بيان
للرأى بالاتفاق لفظا ومعنى وقراه اي القاضي الكاتب على من
شهد لم يعرفوا ما فيه او يعلم به ان لم يقرأ عليهم اذا لا شهادة
لا علم وكتب اسماهم واسما بهم اي اسما شهود الطريق واسما بهم
غير اي في الكتاب الحكمي فان كوت كتاب القاضي لا يثبت بمجرد شهودهم
بل في الكتابة كذا في الخلاصة وكتب قاضي الكتاب ولو لم يكتب فيه
تاريخ لا يقبله وان كتب ينظر هل هو كان قاضيا في ذلك التاريخ
اولا ولا يكتب بالشهادة اذا لم يكن مكتوبا وختمه عندئذ وسماه

اليوم ليلا يتوهم التقى وهذا عند أي حنية ومحل إذ غير ما علم الشهود
بما في الكتاب شرط جواز القضاء وأبو يوسف لم يشترط ذكر اسم المكتوب
اليه وسنه بل جواز ان يكتب ابتداء الى كل من يصل اليه كتابي هذان
القضاة ولا القراءة عليهم وختمه فسهل في ذلك حتى ابتلى بالقضا
وليس الخبر كالمعانيه وعليه المتأخرون توسعة على الناس فالحال
ان سهّل القاضي لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضي الى القاضي الذي
هو نقل الشهادة لا يكون الا قبل الحكم ويشترط ان يكون الكتاب
من معلوم الى معلوم في معلوم أي المدعي للمعلوم أي المدعي على معلوم
أي المدعي عليه والقياس ياتي جواز العمل بكتاب القاضي لا كتاب
لا يكون اقوى من خطابه ولو حضر بنفسه مجلس القاضي المكتوب
اليه وعي بلسانه ما في الكتاب لم يعمل به القاضي لانه صار واحدا
من الراعي فاذا كتب اليه ككاتب جوف فيما يشهد بالشهادته حاجة
الناس اليه اذ قد يكون الذي هو المراد على حقه في بلدة وحضره في
بلدة اخرى فيستعذر عليه الجمع بينهما ولا يمكن من ان يشهد على شهادته
اذا اكثر الناس يعجزون عن ادائها الشهادة على الشهادة على وجه
فحتاج الى نقل الشهادة بالكتاب الى مجلس ذكر القاضي لا يقبل
اي نقل الشهادة الا من قاض مولي من قبل السلطان احتراز عن الحكم
بذلك الجملة اي بقدر على اقامة الجملة فلا تقبل من قاضي رستاق ولا
جوز كون شهود الطريق كفار ولو كان المدعي عليه كافرا لان شهادته
ملزمة للحكم على القاضي فيكون حجة عليه ولا عبرة بالختم ادعى على غيره
مالا واراد بيعت وكيلة لتصله استخلفه أي المدعي القاضي بان
ما قبضته كالا وبعضا وما ابرأت ذمته وما يقبل ان رسول الله
لكن قبض منه لان ذلك الغائب يحمل ان يدعى بعد وصول الكتاب
اليه ان ادعى ذلك المال اليه ولا يكون له بيمينه يتوجه اليه
على المدعي فاذا اختلف قيل بغيره وذكر وتقصير المسافة فان القطع

الشهود أي شهود الطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى
المكتوب اليه وجروا الخضم في ولايته قاض اخر اشهد على شهادته
رجلين آخرين كما في الشهادة على الشهادة وكتبها على طريقها أي
الشهادة على الشهادة بدليهما أي بدل الشهادتين الاصلين وانها أي ما
كتب بدليهما الى من انتهى اليه الاصل أي اصل المكتوب ان كان الخضم في بلدته
او في قاض اخر ان لم يكن فيه ثم الى اخره ثم الى اخره ان يصل الى من
يكون الخضم تحت ولايته لما فيه من بيان الاحكام المتعلقة بخاتبة
القاضي الكاتب شرع في بيان الاحكام المتعلقة بخاتبة المكتوب
اليه فقال ثم انه أي من كان الخضم في ولايته سواء كان ابتداء أو انتهاء
لا يقبله أي نقل الشهادة الاخصو والخضم لانه بمنزلة ادائها الشهادة على
الشهادة اذ الكاتب ينقل الفاظ الشهود بكتابه الى المكتوب اليه
كما ان شاهد القمع ينقل شهادته شهود الاصل بهيمنة وكالا
نعم الشهادة على الشهادة الاخصو الخضم فكذا لا يقع الكتاب الاخصو
الخضم خلاف سماع القاضي الكتاب الشهادة لانه للنقل لا الحكم قيل ولم يشترطه
ايضا ابو يوسف قال في شرح الاقطع قال ابو يوسف يقبل من غير حضور
الخضم لان الكتاب يخص بالمكتوب اليه فكاف له ان يقبله والحكم بعد
ذلك يقع بما عدا من الكتاب فاعتبر حضور الخضم عند الحكم به كذا في غاية
البيان ولا يقبله ايضا الا بشهادة رجلين أو رجل واحد امرأتين لا في
كتاب قد نزل في راد الخط يشبه الخط والخاتم يشبه الخاتم فلا يشهد
الاشجة تامة وايضا كتاب القاضي ملزم اذ يجب على المكتوب اليه
ان ينظر فيه ويعمل به ولا الزام الا بيمينه فاذا شهد عنه أي
شاهد الطريق عند القاضي المكتوب اليه انه كتابي القاضي
فلا ينبغي خلافه وعده واقفه قال في الكافي الصحيح انه انما يفسخ
الكتاب بعد اثبوت الهد التوف بما يحتاج الى زيادة الشهود
واداء الشهادة انما يمكن بعد تمام الختم وقراه على الخضم والزمه

بما فيه ان بقي كاتبة قاضيا فيبطل اي كتاب القاضي ان زال عن القضا
يكون او عزل او نزل او اهلية القضاء عنه قبل وصوله اي الكتاب
المذلل الاصل ان خبر الواحد لا يقبل وانما قبلوه باعتبار الولاية
الشرعية فان لم يبق عاد الامر الى الاصل ولهذا التوقيف والاضيق
في عمل احدهما او في مصر ليس من عملها فقال احدهما لاخر قد ثبت
عندي كذا او اعلم به لم يقبل لان نقل الولاية كذا زال المكتوب اليه
عند اي عن القضاء كذا من الاسباب فانه ايضا سبب بطلان كتاب
القاضي الكاتب الا اذا كتب بعد اسمه واسم المكتوب اليه والى من
يصل اليه من قضاة المسلمين فانه لما عرف في الاول صحة كتاب
القاضي اليه فحصل غيره بتعاليه ولم من شيء ثبت بتعاليه لا يثبت
قصد او ان كتبه اي قوله الى من يصل اليه من قضاة المسلمين
ابتدأ اي بلا تسمية القاضي المكتوب اليه جوزه ابو يوسف
فانه توسع بعد ما ابتلى بالقضا فان قال الخصم بعد وصول الكتاب
لست الذي كتبه فيه فظلي المدعي ابتائه باقامة البينة على انه هو
او طعن اي الخصم عند هذا القاضي في القاضي الذي كتب او في
الشهود الذين شهدوا عليه بالحق عند القاضي الذي كتب
الكتاب وقال لهذا القاضي اني استكن بما اوضح به هذا عندك
او قال له سل عن ذلك فانك جده على ما قلت لكن او قال فيهم
ما يسقط عن التهم بان قال ان الشهود الذين شهدوا عند
القاضي عليه بالحق عبيد او محرودون في قذف او من اهل
الذمة سمع القاضي هذا الطعن فان اقام على ذلك شاهدان لم
يقبل القاضي ذلك الكتاب لان هذه الاشياء ليست تخرج مجرد
فلا يمنع قبول الشهادة عليها وبه يتبين ان ما ذكره في شرح
الجامع الصغير في كتاب القضاء انه قيل ان الخصم اذا ذكر ان الشهادة
على الوجه المجرى مقبول غير صحيح لان هذه الاشياء ليست تخرج مجرد

هذا

هذا اذا اقام شاهدان وان شأها واحدا ذكر في الكتاب ان هذه
شبهة يعني انه تمكنت التهمة بشهادة الواحد فتمنع البينة في القضاء
والقضاة مع الشبهة لا يجوز فيفحص فان وجد الامر على ما قاله
هذا الواحد فلا يقضي بالكتاب كذا في شرح ادب القاضي للخصم
وان مات اي الخصم نفذه اي القاضي الكتاب على وارثه او وصيه
لقيامهم مقامه جاز نقل شهادة شاهد واحد يعني اذا كان
لرجل على اخيه في بلدة اخرى دعوى وله شاهد واحد في بلدة
واخرى في بلدة المدعي عليه وان نقل شاهد من في بلدة
ويدعي على ذلك الشخص ويمسك بكتاب الشهادة وشاهد
هناك جاز وجاز كتب توكيل غائب يعني اذا كان لرجل على
اخرى في بلدة اخرى دعوى وان كان توكيل رجل في تلك
البلدة لخصم من جانبه مع ذلك الرجل جاز ايضا واختلاف في حكمه
اي القاضي بهما قالوا ان محمدا اعتبر علم القاضي حتى قال اذا
علم القاضي ان زيدا غصب شيئا من المدعي ياخذه من زيد ويدفع
الى المدعي وهذا جواب رواية الاصول وروى سماعة عنه
ان القاضي لا يقضي بعلمه وان استفاد العلم في حالة القضا حتى
يشهد مع شاهد واحد قال لعل القاضي يكون غالطا فيما يقول
فيشرط مع علم شاهد اخر حتى يكون علمه مع شهادة شاهد اخر
يعني شاهدان كذا في الهاديات ثم لما منع عن ذكر السجل وبيان
نقل الشهادة شرع في بيان المحضر وما اعتبر فيه وفي السجل من
تمام البينة وبيان الصك والختم والوثيقة فقال والمحضر ما كتب
في حضور المتخاصمين عند القاضي وما جرى به من الاقرار
من المدعي عليه او انكار منه والحكم بعد انكاره بالبينة من المدعي
او النكول عن البينة من المدعي عليه على وجه لا يشبه
وكذا السجل قال في المحيط البرهان ان الاشارة في الدعوى والمحضر

ولفظ الشهادة من أهم ما يحتاج اليه وانما كانت أهم قطعا للاحتلال لا
المدعى بدعواه يسبق المدعى به على المدعى عليه والشهود بشهادتهم
يتوقف استحقاقه ولا يثبت الاستحقاق مع الاحتمال كذا في السجلات
لا بد من الاشارة حتى قالوا اذا كتبت في الدعوى حضر فلان مجلس
الحكم واحضر مع نفسه فلان فادعي هذا الذي حضر عليه لا يفتى بصحة
الحضر ينبغي ان يكتب فادي هذا الذي حضر على هذا الذي حضره
اذ بدو منه يوم انه احضر هذا وادعي على غيره وكذا عند ذكر
المدعى والمدعى عليه في اثنا الحضر فلا بد من ذكر هذا فيكتب المدعى
هذا والمدعى عليه هذا لان بعض المتأخرين كانوا لا يفتون بالصحة
بدونه وكذلك قالوا في السجلات اذا كتبت وقضيت لمح هذا
على احمد هذا لا بد ان يكتب وقضيت لمح هذا المدعى على احمد هذا
عليه وكذلك قالوا اذا كتبت في الحضر عند ذكر شهادة الشهود
واشاروا الى المدعى لا يفتى بصحته لان الاشارة المعتبرة هي
الاشارة عند الحاجة اليها في موضعها ولعلهم اشاروا الى المدعى عليه
عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى وأشاروا عند الحاجة الى المدعى
عليه ويكون ذلك اشارة الى المتداعيين ولا تكون معتبرة فلا بد من بيان
ذلك بابلج الوجود قطعا للوهم والصحة ما كتب فيه البيع والرهن
والاقرار وخوها في الغرب الصك كتاب الاقرار بالمال وغيره
مهرب والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة يفتى السجل والحضر الصك
لان في كل منها الحجة والوثيقة مسائل شتى جمع شئت بعني متفرقة
ولا يتبدد وسفل فيه اي في السفل ولا يتقب كوة اي طاقه بلا رضى
ذي العلوي يعني اذا كان على رجل وسفل لآخر فليس لصاحب السفل
ان يتد فيه وقد اولا ان يتقب فيه كوة بل مدعى ذي العلوي عند اب
حقيقة ستوكا في مضر لذي العلوي فلا قال لا يصح فيه ما لا يضر بالعلوي
وعلى هذا الخلاف ان اراد صاحب العلوي ان يبني في العلوي بيتا او يضع

جدوه

جدوه او يحدد كنفان ايفة مستطيلة تشعب عنها ايفة غير
نافذة لا يفتح أهل الاولى من حائط دارهم بابا في الثانية لان
نقطة المروء وليس لهم حق المروء في الزايفة السفلى بل هو
مختص بأهلها لانها جميع اجزاها ملك لا ربابها حتى بيع فيها
دار لا يكون لأهل الاولى حق الشفعة فاذا اراد واحد ان يفتح
بابا فقدر ان يتخذ طريقا في ملك الغير يحدث لنفسه حق الشفعة
فيها فيمنع من ذلك خلاف النافذة لان حق المروء فيها للعامة
خلاف زائفة مستديرة لزق طرفها حيث جوت له ان يفتح بابا
في حائطه في جانب شاة لان هذه سكة واحدة وهي غير سكة
مشتركة في دار وكل واحد منهم حق المروء في كلها وهذا الوجه
دار فيها كانت الشفعة لكل على السواء فيفتح الباب لا يحدث لنفسه
حقا فلا يمنع ادعى هبة في وقت قبيل بنية فبرهن على الشراء بعد وقت
الهبة قبل وقت لا يعني ادعى دار في يد رجل انه وهبها له وسلمها
اليه في وقت كذا فساله القاضي البنية فقال انه يجادل في الهبة فاشترتها
منه وادعى وقتا بعد وقت الهبة وبرهن عليه يقبل ولو ادعى وقتا
قبل وقت الهبة فبرهن عليه لا يقبل والفرق ان التوفيق في الوجه
الاول ممكن فلا يتحقق التناقض لجواز ان يقول وهب لي منذ شهر
ثم جادل في الهبة فاشترتها منه منذ اسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن
التوفيق فيحقق التناقض قال رجل لآخر اشترت مني هذه الحادية
فانكر ابي الاخر الشراء للمقابل اي جادل قال اشترت وطلتها وكانت
الظاهر ان لا خوف لاقداره على ان يفرق ترك اي البائع الخصومة
لان المشتري لما جدد كان قسحا من جهته اذ القسح يثبت به فاذا
ترك البائع الخصومة ثم القسح باقتران الفعل به وهو اساك
الحادية ونقلها اقرب قبض عشرة دراهم ثم ادعى انها في يوف
او بنهر جرة صدق مع يمينه وفي السوقة لا اي لا يصدق لانت

Copy

ersity

اسم الدرهم يقع على الجياد والزيوف والبنهرجة وفي السوقة
ولهذا يجوز التجوز في الصرف والسلم بالزيوف والبنهرجة لا
بالسوقة والقبض لا يقتض بالجياد فلا يتناقض بين دعوى
الزيادة والبنهرجة وبين الاقرار بقبض الدرهم فيقبل
كن اقر بقبض الجياد او حقه او الثمن او بالاستيفاء اما الاقرار
بالثلاثة الاول فظاهر واما الاقرار بالاستيفاء فلا فانه عبارة
عن القبض بوصف التمام فكان عبارة عن قبض حقه الزيوف
ما يرد به بيت المال والبنهرجة ما يرد به التجار والسوقة
ما غلب عليه الفس قال رجل لآخر كن على القف فده اي قال
ليس لي عليك شيء ثم صدقه اي قال في يجلسه بل لي عليك الف
لما قصد بقاء حجة اي لا يكون على المقر شيء لان المقر اذا اقر
لا شيء لي عليك فقد رد اقراره والمقر لم ينفرد برد الاقرار فكل
ابطاله بنفسه فاذا بطل برده الحق بالقدم فاذا ادعى بغيره فلا بد
من الحجة او تصديق خصمه ادعى خمسة دنانير فقال المدعي عليه
او فيسكنها في اشهود يشهدون انه دفع اليه خمسة دنانير فكننا
لا ندري انها من هذا الدين او غيره جاز شهادتهم وبراء المدعي
عليه كذا في العادة اقام البينة على شراء راد الرد فيصير رد
بينة بايعه على براءة من كل غير بعد انكاره بعه يعني اذا ادعى
على رجل انه اشترى منه هذه الامنة واقر المدعي عليه البيع فبرهن المدعي
عليه ثم وجد بها عيبا قد عاينها وادرد بها فبين هذا البائع انه براء
الدين من كل عيب لم يقبل للتناقض بين الكلامين اذ شرط البراءة من
العيب تصرف في القدر بتغيير عن اقتضا صفة السلامة الى غيرها
وتغيير العقد من وصف الى وصف بلا عقد محال واذا بطل التوفيق
ظهر التناقض وعن اي يوسف انه يقبل اعتبار بقض الدين
قلها اقر الدين قد يقضى واذا كان باطلا كما مر ولا كذلك هنا

بطل صك كبت ان شاء الله في اخره اي اذا كتب رجل اقراره بدينه
في صك ثم كتب في اخره ومن قام بهذا الذكر فهو ركن ما فيه يعني
من اخرج هذا الصك وطلب ما فيه من الحق فله ولديه ذلك
ان شاء الله تعالى بطل الذكر كله عند الامام وعند من ينظر الاستثنا
الى قوله من قام الى اخره وقوله استثنى لان الاصل ان يصرف
الاستثنا الى ما يليه لان الذكر للاستثنا ولو صرف الى الكفايكون
للابطال ولما اذا الكفايكون واحد حكم العطف فيصرف الى الكفايكون
المطوفا كقوله عبد حر من امة طلق وعليه المثل الى بيت الله
ان شاء الله تعالى ولو تركت فرجة قالوا لا يلتحق به ويصير كفاصل
السكوت ما قد في فقالت عرس اسلمت بعد موته وقال ورثته بل
قبله صدق لان الاسلام ثابت في الحال والحال تدل على ما قبلها
كما في سيلة الطاحونة اذا اختلف الموجر والمستاجر في جريبات
فجر باق الماء وانقطاعه حيث حكم الحال ويستدل بها على الماضي
وهذا ظاهر يعتبر للدفع وان لم يعتبر للاستحقاق كما في سلم ما قد قالت
عرسه اسلمت قبل موته وقالوا بعده فان القول للورثة ايضا
لانها تدعى امر احاد وان الاصل في الحوادث ان يضاف حدوثها
الى اقرب الاوقات قال هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيره
دفعها اليه يعني من مات ولدي به رجل مائة درهم وديعة فقال
لزوج لرجل اخر هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيره فالتقاضي
يقضي بدفع الوديعة اليه لانه اقر ان ما في يده حق الوارث بطريق
الظلمة فصا د كما لو اقر انه حق المورث وهو حي بطريق الاصل
وان اقر بان اخر لم يقبل اذ كذب الاول بل يكون المال كله الاول
لان هذه شهادة على الاول بعد انقطاع يده عن المال فلا يقبل
كالوكاف الاول انما مر وفاتت كذا قسمت بين الورثة او الفرما
بشهود لم يقولوا لانهم لم يروا او غير ما اخر لم يكفوا اي لم يؤخذ

منهم كقيل بالنفس عند الامام وقال ابوخذ لان القاضي نصب داخل
 للغيب والموت قد يقع بغيره فلا يمكن له بيان كل الورثة او الغرما
 وجوز ان يكون وادى غايب او غريم غايب فوجب على القاضي
 الاحتياط بالتكفيل بما لفته في الاحياء وتغاديا عن الاتواوله
 ان الجهالة المكفول له تبطل الكفالة كما مر في كتابها ادعى دارا
 في يد رجل لنفسه ولاخيه الغايب وبرهن عليه اخذ نصف
 المدي وترك باقية مع ذي اليد بلا تكفيله بخلاف دعواه اولاد
 اذا جحد هاذو اليد اخذها القاضي منه وجعلها في يد امي
 حتى يقوم الغايب ثم جحد ترك النصف الاخر في يده حتى يقدم
 الاخر لان الجاحد خائن فيؤخذ منه والمقر فيترك في يده وله
 ان اليد الثابتة لا تنزع بلا ضرورة ولا ضرورة لان القضاء
 يقع الميت بالكل لان الوارث قال هذا ميراث ولا وارث الا بشئ
 الملك المورث واحتمال كونه مختار الميت ثابت فلا تنقض يده
 كما لو كان مقرا وبطل جوده بقضا القاضي والظاهر انه لا يحدد
 فيما يستقبل لان الحادثة صادرة معلومة للقاضي ولذي اليد
 وجوز وباعتبار استبانه الامر عليه وقد رآه المتقول في الاصم
 اي اذا كانت الدعوى في المنقول فقيل يؤخذ منه اتفاقا لا احتياجا
 المنقول الى الحفظ والتمتع في يده يبلغ في الحفظ كيلا يتلفه واما القاب
 محفوظ بنفسه وقيل المنقول على الخلاف ايضا يعني يترك النصف في
 يده في اليد وهذا اصح لانه يحتاج الى الحفظ والتمتع في يده يبلغ
 في الحفظ لان المال في يد الضمني اسد حفظا وبالاكثر صار ضامنا
 ولو وضع يد عدل كان امينا فيد ولو تلف لم يضمن وانما لا يؤخذ
 الكفيل لانه انشا خصومة والقاضي وضع قطعها لا لانها يها قضيه
 مثلك ما لم تقع على كل شئ واذا قال مالي او ما املك صدقة يقع على مال
 الزكوة والقياس فيها واحد وهو قول زفر لان اسم المال عام فيلزم

التصدق بكل ماله كاف الوصية ولنا ان اجاب القيد معتبرا بايجاب المدين ثم ما
 اوجبه المدين من الصدقة المضافة الى مال مطلق لقوله تعالى خذ من اموالهم
 صدقة انصرف الى الفضول لا الى الكل المال فكذا ما يوجبه القيد على نفسه في
 الوصية لانها اخذ الميراث كونه خلافة كالوارث والاميرت تجري في جميع
 الاشياء الوصية فاذ لم تجد غيري في غير مال الزكوة امسك منه قوته
 فاذا امكن تصدق بقدره لان حاجته مقدمة ثم ان كانت صاحبه حرة يسك
 قوة يوم وان كان صاحب دور وجوانيت يسك قوت شهر فان كان
 صاحب ضيعة يسك قوة سنة وان كان تاجر يسك مقدار ما يتصل
 اليه ماله مع الا يتصل به علم الوصي لا التوكيل بعلم الوكيل يعني ان الوصي
 رجل الى اخره لم يعلم الوصي حتى يباع شيئا من التركة فهو وصي ببيع
 جانب ولا يبيع بيع الوكيل حتى يعلم والفرق ان الوصية استتلاف
 بعد انقطاع ولانية الوصي فلا يتوقف على العلم كتصرف الوارث
 والتوكيل اثبات ولانية التصرف في ماله لا استتلاف بعد انقطاع
 ولانية لبقاء ولانية التوب عنه فلا يبيع بلا علم من ثبت له الولاية
 فلو علم الوكيل ولو من فاسق صح تصرفه لان الا اعلام بالوكالة اثبات
 حق الوكيل يستوفيه انشا وليس فيه الغرام ليشترط شرائط الا التزام بشرط
 لغرض غير عدل او مستور في علم السيد جنانية عبده والشقيع
 بالبيع والبيع بالبيع والبيع بالبيع لم يهاج بالشرائح لان الخبر بهذه
 الجملة يشبه التوكيل من حيث ان المتصرف فيه يتصرف في ملكه ويشبه
 الاتومات لما فيه من ضرر يلزم الاخر من حيث منعه عن التصرف
 فوجب ان يشترط احد شرطى الشهادة وهو العدد والعدالة وقيل
 على الشبهة حقها باع القاضي او امينه عبد القهار واخذ المال
 فضاء واستحق القيد من يد المشتري لم يضمن اي القاضي او امينه
 غرض الامام فانهم يحتاجون الى امثال هذا كثيرا لوجوب الحقوق
 اليهم لتقاعدها عن اقامتها فتختل مصالح الناس ومنع المشتري على

قوله يعني من ينفذ القود الى
 ذلك فلهذا قلنا انما

الفرق لانه عقد لم ترجع عهدته على العاقل صيا او عبد المحرمين وقد
توكلنا عن غيرها يا بيع فان الحقوق ترجع الى الموكل وان باع الوصي لهم اي
الفرق باس القاضي وقبض شئ وضاع من يده واستحق القيد او ما
قبل قبضه اي المقتضى الرجوع على الوصي لان الرجوع بالثمن
من حقوق القيد وحقوقه ترجع الى الها قد وهو الوصي نيابة
عن الميت لانه وان نصبه ليكون قايما مقام الميت لا يكون قايما
مقام القاضي وحقوق القيد ترجع اليه لو باشره في حياته وكذا
ترجع الى من قام مقامه وهو الوصي عليهم اي يرجع على القايما
لانه باع لهم فكان عاملا لهم ومن عمل لغيره عملا وحقوقه في ضمان
يرجع على من وقع له الهول ولو ظهر بعده للميت مال مرجع الفرم
فيه بدنيه لانه لم يصل اليه وقيل لا يرجع ايضا باعهم الوصي
من الثمن لان الضمان واجب عليهم بفعله لان قبض القاضي كقبضه
لما لا يصح انه يرجع لانه قضى ذلك وهو مضطر فيه كذا في
القاضي اخرج الثالث للفقهاء لم يعطهم اياه حتى يفكر كان من
مالهم اي الفقهاء والثلاث الورثة كذا في الواقعات وجهه باس
اسكت قاضي عالم عدل بجرم او قطع او ضرب قضى به على شخص
وسمك ففعله قال محررا لا يقبل قوله حتى يعانى الجدة لان قول
القاضي في قتل الغلط والتدرك لا يمكن وكثير من من تخنا
أخذوا به وقالوا ما احسن هذا في زماننا لان القضاة قد فسدوا
فلا يوثقون على نفوس الناس وما ينهم واموالهم الا في كتاب
القاضي الى القاضي فانهم اخذوا فيه بظاهر الرواية الضرورية
وجم ظاهر الرواية في الاول ان القاضي امتي فيما فوض اليه وحين
اس فباطا عا ولا فطاعته في قصد بقة وقبول قوله
وقال الشيخ ابو منصور ان كان القاضي عالما عاد لا يجب قبول
قوله لظاهر الامر وعدم كتمه لخطا وخيانة وصدق عدل

جاهل سئل فاحسن تفسيره بان يقول في الزنا ان استفسرت المقرجه
كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالرجم ويقول في حد السرقة انه ثبت
عندي بالجملة انه اخذ نصبا من حرز لا شبهة فيه وفي القصاص
انه قتل عمدا بلا شبهة فينذ جب قصديقه وقبول قوله لا يقبل
قوله غيرها وهو جاهل فاسق لتهمة الخطا بالجهل والخيانة بالنسب
الا ان يعانى سبب الحكم يعني سبب اشرا عيا يقبل قوله لا تنقل التهمة
صدق معقول قال الزيد اخذت منك الفاقضيت به ليكره دفعت
اليه او قال قضيت بقطع يدك في حق وادي زيد اخذه وقطعه ظاهرا
وافراي زيد يكونه في قضائه يعني اذا قال قاضي مغرول الرجل
اخذت منك الفدرهم ودفعته الى زيد وقضيت له لم عليك
فقال الرجل اخذت ظاهرا والقول للقاضي بلايين وكذا الوال قضيت بقطع
يدك في حق وقال فعلته ظاهرا والقاضي يصدق بكل حال اذا كان الماخوذ منه
مالا المتقطع يده مقر يكونه حال قضائه لانه لما اقر به صار
مقر بشهادة الظاهر للقاضي لان فعل القاضي على سبيل القضا
لا يجب عليه انضاد فجعل القول قوله بلا عيني اذا لم يمه اليه من صار
فصار وقضا الخصم لا ينفذ ولو انكر كونه قاضيا بوسيد وقال فعلته قبل
التقليد او بعد الغزل فالقول قوله القاضي ايضا في الصحيح لانه
اذا عرف انه كاف قاضيا صحت اضافة الاخذ الى حاله القضا لانها
معهودة وهي منافية للضمان فضاف بالاضافة الى تلك الحالة متكررا
للضمان فكان القول قوله كما لو قال اطلقت او عتقت وانا مجنون
وجنونه كان معهودا **كتاب القسمة** لا يخفى وجه المناسبة
بين كتاب القضا وكتاب القسمة هي لغة اسم للاقتسام كالقود
للاقتدا وشرعا تبيين بين الحقوق الشائعة بين القاسمين وارتكها
فعل يحصل بها التميز بين الانصبا كالكيل والوزن والعدد والذبح في
الكيل والوزن والهددي والذبح وسيبها طلب الشرا واحد

الانتفاع بخصته حتى لو لم يوجد منهم المطلب لم تقع القسمة وشرطها
عدم فوت المنفعة فانها افران مال لكل واحد قبل القسمة من الملك
والمنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقي المرفق على ملكات قبل الا فران
بأصله ومباذله واما اذا تبدل فيكون تبدلا لا افران وحكمها
تقيني نصيب كل على حدة لانه الاثر المتبقي عليها ولا تقري مطلقا
اي سواء كانت في المثليات او القيميات عن معنى افران هو اخذ
عني حقه ومعنى مبادلة هي اخذ عوض عنه اي عن حقه اذا ما
من جز ومعنى الا وهو متقل على النصيب فكان ما ياخذها منها
نصف ملكه ولم يستفد من صاحبه وكان افران او النصف الاخر كان لصاحبه
فكان له عوضا فصار له عوضا عما في يد صاحبه فكان مبادلة وان
وصلية غلب الاولى اي معنى الافران والتمييز في المثليات وفي
الملكيات والحرز ونات والعدديات المتقاربة لان ما ياخذها مثل
حقه صورة ومعنى فامكن ان يجعل عني حقه وان غلب الثاني اي
معنى المبادلة في غيرها يعني الحيوانات والعروض لوجود التقاوت
بين ابعاضها فلا يمكن ان يجعل كان اخذ حقه وفرع على ما ذكر بقوله
فياخذ شر كذا حصص ههنا صاحبه في الاول لكنه عن حقه الثاني
لكونه غير حقه والمعنى الافران تجرى عليها في متحد الجنس من غير
المثليات فقط عند طلب احدهم يعني ان المبادلة لما كانت غالبية
في القيميات كالحيوانات والعروض كان ينبغي ان لا تجرى على القسمة
فيها لكن تجرى عليها لما فيها من معنى الافران فان اخذهم بطلبه
القسمة يسأل القاضي ان يخصه بالانتفاع بنصيبه وينبغي الاخر عن
الانتفاع بملكه فيجب على القاضي اجابته وان كان اجناسا مختلفة
لا تجرى القاضي على قسمتها لتقدر المبادلة باعتبار جنس التقاوت
في المقاصد ولو توافقوا جاز لان الحق لهم ويستحب نصيب قاسم في
من بيت المال لان الاصح ان القسمة من جنس على القضا تمام قطع

المشاور

للمنازعة بها فاشبه رزق القاضي وضع نصبه باجر على عدد الروس اي
روس المتقاسمي عند الامام لان النفع لهم على الخصوص وعندها على قدر
الانصاف لانه مونة الملك فيقدر بقدره وانما الاجر مقابل بالتميز
وانه لا يتفاوت وربما يصعب الحساب بالنظر الى القليل وقد ينكس
فتعذر اعتباره فيتعلق الحكم بأصل التميز ثم اذا الاجر هو اجر المثل ليس
له قدر معني فان باشر القاضي بنفسه القسمة فعلى رواية كوت
القسمة من جنس على القاضي القضا لا يجوز له اخذ الاجر وعلي
رواية عدم كونها منه جاز ويجب كونه عدلا عالما بها
اي بالقسمة لانه اذا كان من جنس على القضا فلا بد من القدرة وهي
بالعلم ومن الاعتماد على قوله وهو بالعدالة ولا يعني واحد لها اذ لو
تقينا حكم بالزيادة على اجر مثله ولا يشترك القسامة للمنازعة
على مغلالات الاجر فيؤدي الى الاضرار بالناس وصحت بوضا
الشركاء ولا يقيم على انفسهم واموالهم الا عند صغر احوالهم
لا يصح بل يحتاج الى امر القاضي لقصور ولا يقيم عن قسم تقليا
ادعوا رته وعقار ادعوا شرا او ملكه مطلقا ولو ادعوا
ادته عن زيد لا اي لا يقسم حتى يبين ههنا على مونة وعدد
ورشته لا اختلاف في الاول لي وفي هذا خلاف الامامي لهما انه
في ايديهم وهو دليل الملك والافران امارق الصدق ولا منازعة
لهم فيقسمه بينهم كما في المنقول الموروث والعقار المشتري والبينة
لا تفيد لانها على المنكرو لا منكر ههنا لكنه يذكر في صدك القسمة انه
قسمها باقرانهم ليقتصر عليهم ولا يكون قضا على شريك اخر لهم
وله ان الميت يصيب مقضا عليه بقسمة القاضي وقول الشركاء ليس
نخبة عليه فلا بد لهم من اقامة البينة اثبت بها القضا على الميت وان
التركة قبل القسمة مبقاة على مكان الميت بدليل بثبوت حقه
في الزايد كاولاده ملكه وان باعه حتى تقضى منه ديونه

Copy

University

وتنفذ وصاياه وبالقسم ينقطع من الميت عن الزكاة حتى لا يثبت حقه
فيما يحدث بعده من الزوائد فكان هذا اقتضا على الميت يقطع حقه فلا بد من
البينة ويصير بعضهم حينئذ مدعي البعض خصما وان كان مقرا
ولا ان يبرهن انه اي العقار معها حتى يبرهن انه لها يعني ثابت
ادعوا في الملك في العقار ولم يذكر وكيف انتقل اليهم لم يقسمها
حتى يقيم البينة انه لها لاحتمال ان يكون لغيرها ثم قيل هذا قول
ابي حنيفة خاصة وقيل هو قول الكل وهو الاصح لان القسمة شران
حق الملك تكليلا للمنفعة ولحق اليد سميما للحفظ وامتنع الاول
هنا لعدم الملك وكذا الثاني للاستقناع لانه محفوظ بنفسه
كذا في الكافي برهننا على الموت وعدد الورثة وهو في العقار
معهم وفيهم صغير وغائب قسم ونصب قاض لها وهو وصي
عن الطفل وكيل عن الغائب لان في هذا النص ينظر الغائب
والصغير ولا بد من اقامة البينة على اصل الميراث في هذه الصورة
عنده ايضا بل اولى لان في هذه القسمة قضا على الغائب والصغير
بقولهم وعندهم يقسم بينهم باقرارهم وقيل حق القاييد والصغير
ويشهد انه قسمها بينهم باقرار الكبار الخصود وان الغائب
او الصغير على جهة وان برهن واحد من الورثة او شراي الشرا
وغائب اقدم وكافي العقار مع الوارث الصغير والغائب
او كان معه شيء من اي من العقار لا اي لا يجوز القسمة اما الاول
وهو عدم جواز القسمة ان يبرهن واحد فانه ليس معه خصم
نفسه وهو ان كان خصما عن نفسه فليس احد خصما عن الميت
وعن الغائب وان كان خصما عنهما فليس احد لخاصة عن نفسه
ليقيم البينة عليهم لجلال مالوكا الحاضر من الورثة اشني حيث
تكون القسمة قضا خضرة المتقاسمي واما الثاني وهو عدم
جواز القسمة او شرا وغاب اقدم فلفظ في الابد والشرا

فان ملك الوارث ملك خلا فتدعي يد بالغيب على بايع الورث ويد عليه
بالغيب ويصير مقرا بشر الوارث حتى لو وطى امته اشترها مودة
فولدت فاستحققت مرجع الوارث على بايع مورثته بثمنها وقيمة الولد
المورث من جهته فان نصب احد من خصما عن الميت فما في يده والاخر
عن نفسه فصارت القسمة قضا خضرة المتقاسمي واما الملك الثابت
الشراي واحد منهم فلكان جدي بسبب باشره في نصيبه ولهذا الامر
بالغيب على بايع بايعه فلا ينصب الحاضر خصما عن الغائب فيكون البينة
في حق الغائب قاعة بلا خصم فلا تقبل واما ان لا وهو علم جواز
القسمة اذا كان العقار مع الوارث الصغير او الغائب او شرا منه
وان هذه القسمة قضا على الغائب او الصغير الحاضر باخراج شيء
ما كان في يده عن يده بلا خصم حاضر عنها وقسم بطلب اقدم ان
الشفع كل خصته و يطلب ذوا الكثير فقط ان لم يتفع الاخر لقلته حصته
يعني ان الشفع كل من الشرا بنصيبه قسم بطلب اقدم لان في القسمة
تكمل المنفعة وكانت حقا لان ما فيما بينهما اذا اطلب اقدم وان الشفع
اقدم بنصيبه اذا قسم وتضرر الاخر لقلته نصيبه فان طلب صاحب
الكثير قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم كذا ذكر الخصاص وذكر الجصاص
عكس وذكر الحاكم في مختصر ان ايها طلب القسمة قسم القاضي قال في الحاشية
بها اختيار الشيخ الامام المرحوم في غير ما مراده وعليه الفتوى وقال
في الكافي ما ذكره الخصاص اصح وفي الدخيرة وعليه الفتوى لا اي لا
يقسم ان تضرر كل للقلته الا بطلبهم لان الجبر على القسمة لتكامل
المنفعة وفي هذا فتوى فيها فيعود على موضعها بالنقص وجوز
بالراض لان الحق لهم ولا الجبر بها لئلا يدخل يوفى لا يقسم الجسني
باوخال بعضهم في بعض باذ اعطى احد المتقاسمي بغير الاخر
شراي مثلا جاعلا بعض هذا في مقابلة ذاك ان لا اختلاطين
جسني فلا تقع القسمة يتميز بل تقع معاوضة فتعذر الرضا ووالجبر

لا ولاية الاجبار للقاضي تثبت بمعنى التميز لا المعاوضة ولا الرقيق يعني
اذ كان الرقيق وهو العبد والاماني اثنين وطلب احدهما القسمة فلا
يخلو اما ان يكون مع الرقيق شيء اخر تصح فيه القسمة جبر كالفم واليشاب
اولا فان كان تصح القسمة في قولهم جميعا على الاظهر اما عندنا فظاهر
واما عندنا في حنفية فيجعل الذي مع الرقيق اصلا في التسمية جبر فيجعل
الرقيق تابع له في القسمة وقد ثبت الحكم بشيئ بغيره وان لم يثبت قصد
كالشرب في البيع والمنقولات في الوقف وان لم يكن وان كان فاذ كان
واذا قام يقسم الارض ضاهما وان كان فاذ كان لا يقسم القاضي
بينهما عند ابي حنيفة ولا يجبرهما على ذلك وقال لا يجبرهما عليها
لا لحاد الجنس كما في الابل والغنم وله ان التفاوت في الادوية فاش
لتفاوت المعاني الباطنة كالذهن والكياسة وغورها فلا يكون ذلك
قسمة وانما اختلف ساب الحوانات فان التفاوت فيها يقل عند
اخذ الجنس الايري اذ الذكر والانثى من بني ادم جنسان ومن
سائر الحيوانات جنس واحد لا الجواهر قيل اذ اختلف الجنس
كاللادي والواقية لا يقسم لان الجنس لما اختلف لم يتحقق معنى القسمة
وهو تكيل المنفعة وقيل لا يقسم الكبار منها فالحش القفاوت وقسم
الصغار لقلة التفاوت وقيل الجواهر تجري على اطلاقه لان
جهالة الجواهر فالحش من جهالة الرقيق ولهذا وترفع او
خالع على عبد يصح فاعلم ان لا يجبر على القسمة ولا الحمام والبر
والبحي الا برضاها وكذا الحائطي بين الدارين لان القسمة لتكميل
المنفعة فاذا لم يكن كل نصيب مستغما به انتفاعا مقصودا لا يتحقق
معنى القسمة فلا يقسم القاضي بخلاف التراضي لا لتراسم الضرر ود
مشاركة او دار في ضيعة او دار وحانوت قسم كل واحد منهما
او بثلثة الدار والبيوت والمنازل فالدار متلازمة كانت او
متفرقة لا تقسم عندنا قسمة واحدة الا بالتراضي والبيوت تقسم بطلاق

لقا

تعار بها في معنى السكنى والمنازل اذ كانت مجمعة في دار واحدة
والا فلا لان المنزل فوق البيت ودون الدار فالحق للمنزل
بالبيوت اذ كانت متلازمة بالدار اذ كانت متباينة وقال لا يقسم
كلها ينظر القاضي الى اعدل الوجوه ويعض على ذلك واما الدار
والضيعة والدار والحانوت فيقسم كل منها وحده لا اختلا للجنس
لما فرغ من بيان القسمة وبيان ما يقسم وما لا يقسم شرع في بيان
كيفية القسمة فقال ويصور القاسم ما يقسم اي ينبغي القاسم ان
يصور ما يقسمه على القسط اس لم يكن حفظه بعد له اي يسويه
على سهام القسمة ويذكره يعرف قدره ويقوم بناءه اذ يحتاج
بالاخيرة ويفرز كل قسم اي يميزه عن الباقي بطريقة وشدة لئلا
يكون لنصيب بعضهم تغلب بنصيب الاخر فيتحقق معنى التميز فلا يفرز
على الكمال فاذا كان اي ما يقسم بين جماعة لهم سدس وثلث ونصف
مثلا يجعل اي جعل ما يقسم ستة اسهم وثلث الاول بالسهم
الاول وما يليه بالثاني والثالث الى السادس وثلث اسامهم
ويجعلها قرعة فنخرج اسمه او الاقلهم السهم الاول اذ
كان صاحب النصف اخذه والذين يليه لا يدخل واسم
ليس من التركة في القسمة الا برضاها صورته دار بين جماعة
فارادوا قسمتها في احدي الجانبين فضل بنا فاراد احد
الشركاء ان يكون عوض البناء ارض وان الاخر ان يكون عوض
من الارض فانه جعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي
وقع البناء نصيبه ان يرد بان البناء من الدراهم الا اذا تقدر
في القاضي ذلك لان القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة
بينهم في الدار لاني الدراهم فلا يجوز قسمة مال بين مشتركين فان
وقع مسيل قسم هذا امر بطل بطله وفرد كل قسم بطريقة
وشدة وما بينهما من مميزات الاول او طريقة في قسم الاخر بلا شرط

Copy

versity

فيها اي في القسمة صرف اي السيل او الطريق عنه الى القسم الاول ان امكن
لحصول معنى القسمة وهو قطع الشركة وتكميل المنفعة بلا ضرر ولا
فسخ اي القسمة لان المقصود وهو ما ذكرنا ان يحصل فيفسخ ويتناقد
على وجه يمكن لكل منهما ان يفعل سبيل او طريق جاز شهادته القاسمي عند
اختلاف التقاسمي في القسمة عند اي حنية و اي يوسف وعند مهر
والثاني لا يجوز لانها شهادة على فعل انفسهما ولما انها شهادة
على فعل غيرهما باستيفاء حقهما سفل ذو علو وسفل وعلو مجرد ان
عن العلو والسفل قوم كل واحد وقسم بهما اي بالقيمة لان السفل يصل
لما لا يصل له العلو كالبر والسرداب والا صطل وغير ذلك فصار
كالجنس فلا يمكن التعديل الا بالقيمة اقرا احد المتقاسمين بالاستيفاء
ثم ادعى الغلط في القسمة وادعى ان بعضهما اصابه في يد صاحبه
وقد كان اشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق الا في حق لان القسمة بعد
تمامها عقد لازم فدعى الغلط يدعى لنفسه حق الفسخ بعد لزوم سبب
ظهور العقد فلا يقبل الا في حق فان لم يوجد استخلف الشركاء لانهم لو افروا
لن منهم وادانوا وحلفوا عليهم لرجاء النكول فاحلف منهم فخلص ومن
كل جمع بين نصيبه ونصيب المدعى فيقسم بينهما على قدر نصيبهما لان
التاكيل كالمقر واقرا حجة عليه ودفعت عنه قالوا ينبغي ان لا يسمع
دعواه اصلا للتناقض واجيب بان التقاسم امي وهو عقد
على قوله فاقدم لما تامل حق التامل ظهور الغلط في فعله فلا يواخذ
بذلك الاقرار عند ظهور الحق وادى قال اي احد الشريكين قبض
اي نصيبه واخذ شريكه بعضه وانكر اي شريكه حلف لانه يدعي
عليه الغصب وهو منكر والقول المنكر مع اليمين وان قال
قبل اقراره بالاستيفاء اصابني من كذا الي كذا ولم يسلمه الى مخالفين
اي القسمة لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فصار يظهر
الاختلاف في مقدار البيع كما ذكر في احكام الخالف في الدعوي ولو اختلفا

في التقديم لم يلتفت اليه لانه دعوي القين ولا اعتبار به في البيع
فكذلك القسمة لوجود التراضي الا اذا كانت القسمة بغضا للقاضي والقين
فاحس لان تصرفه مقيد بالعدل ولو اقسما دارا واصاب كلا طائفة
فادعى احدهما بيتا في يد الاخراته من نصيبه وانكر الاخر فعليه
البينة لانه خارج ان استحق بعض من نصيبه لا نفي القسمة
اتفاقا في استحقاق بعض شايخ في الكا فيفسخ اي القسمة اتفاقا وفي
استحقاق بعض شايخ من نصيبه لا نفي عند اي حنية اي لا نفي
لكنه ولانية الفسخ بل يجمع في نصيب شريكه خلا لا في يوسف
فانه يقول تنقض القسمة وما بقي في ايديها يكون بينهما نصفين
وقول كل مضطرب والاصح ان دعوى حنية كذا ان الكا فيظهر
دين في التركة المقسومة تقسم اي القسمة الا اذا قضوه اي الورثة
او اريد الفرما على ذم الورثة ان بقي منها ما يفي به اي بالدين يسري
اذا اقسمت التركة بين الورثة ثم ظهر دين يخط قبل الورثة
اقضوه فان قضوه صححت القسمة والا فسخت لان الدين مقدم
على الارث فيجمع وقوع المكرك لهم فيها الا اذا قضوا الدين او ابرأ
الفرما ذمهم في قسم القسمة لئلا يمانع فلذا اذا لم يكن محسنا
يتعلق حق الفرما بها الا اذا بقي منها ما يفي بالدين فيفسخ لعدم
الاحتياج اليه ولو ظهر دين فاحس في القسمة بالقضا بطل عند الكل
لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد وان كانت بالتراضي
له ان يبطل القسمة فقد قيل لا يلتفت الى قول من يدعيه لانه
دعوي القين ولا اعتبار به في البيع فكذلك القسمة لوجود التراضي
وقيل تقسم وهو الصحيح كذا في الكا في ادعى احد المتقاسمين
دين في التركة صح حتى اذا قام البينة لادان فينقض القسمة
ولم تكن قسمة ابرأ من الدين لان القسمة تصادق الصورة وحق
الفرم يتعلق بالمعنى ولو ادعى عينا لا اي لا يصح لوجود التناقض

اذا الاقدام على القسمة اقر من ان المقسوم مشترك وصحت المهاييات
وهي لغة مفاعلة من الهيئة وفي الحالة الظاهرة للمترى الشئ والتهاييات
تفاعل منها وهي ان يتواضعوا على من فيتراضوا به وحقيقته ان
كل منهم رضي بهيمة واحدة وتختارها وشرا عاقبة المنافع والقول
ان لا يجوز لانها مبادلة المنفعة بخسها لكنها جازت بالاجماع في
سكون هذا بعضا من دار وذاك بعضا وسكون هذا علوا
وذاك سفلا وفي خدمة عبد بان يخدم العبد هذا الشريك
وذاك الشريك يوما كسكنى بيت صغير بان يسكنه هذا الشريك
يوما وذاك الشريك يوما وخدمة عبد بان يخدم زيد هذا
العبد ويخدم بكر العبد الاخر اذا كانت المهايية في المكان كانت
افرادا من كل وجه ولهذا لا يشترط فيها التاقية وجاز لكل
شخص ان يشغل ما اصابه بالنهاية شرط ذكره في العقد والحدوث
المنافع على ملكه ولا كذلك العارية والاجارة وفي المهايية
في الزمان افراد من كل وجه ويحصل كالمستقرض لنصيب شريكه
فكان مبادلة من وجه وانما قلنا ذلك لان معنى الافراد يتحقق
في المهايية في المكان وقت الزمان وكذا الوتاهات في الزمان
في عبد واحد لانها متعينة فيه لتقدير التهاي في المكان والبيت
الصغير كالعبد لاني غلة عبد او عبدتي او غلة بفل او بفلين
او ركوب بفل او بفلين او غرة شجرة او لبني شاة اي لا يجوز
المهايية في هذه الاشياء اما في عبد واحد او بفل واحد فلا
النصيب يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر التغير في الحيوان فتوق
التماد لاجل المهاييات في استقلال دار واحدة حيث يجوز
في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغير في العقار فافترا
واما في عبدتي او بفلين فلا التهاي في الخدمة جواز للضرورة
لا امتناع قسمتها ولا ضرورة في الغلة لانها تقسم اما في الركوب

بفل او بفلين فلا الركوب يتفاوت بتفاوت الركبين فلا يتحقق التوبة
فلا يجب القاضي عليه واما في غرة شجرة او لبني شاة وجوه فلا
التهايي يختص بالمنافع فلا يوجد في الاعيان والضرورة تتحقق
في المنافع لا امتناع قسمتها بعد وجودها بسرعة فتاها **كتاب**
الوصايا وجد ايراد هذا الكتاب في اخر الكتاب ظاهرا لان اخر
احوال الادمي في الدنيا الموت والوصية معاملته وقت الموت ولعل
زيادة اختصاص بكتاب القسمة لان القسمة بين الورثة يكون
بعد الموت والوصية اسم بمعنى المصدر ثم سمي الموصي به والوصية
لغة طلب شئ من غيره ليفعله في غيبته حال حياته وبعد وفاته
وشرا يستعمل تارة باللام يقال اوصي فلان بكذا اوصي ملكه
له بعد موته ويستعمل اخرى بالي يقال اوصي فلان بفلان بمعنى جعله
وصيا له يتصرف في ماله واطفاله بعد موته والقوم لم يقرضوا الورثة
بنها وبان كل منها بالاستقلال بل ذكر في اثنا تقرب الساقيل
وقد بين ههنا كل منها با دخال او القسمة بينهما فقال بانقاده ولما
استع تعريف اللفظ المشترك به المعنيين بمفهوم واحد عرف كل منها
با دخال او القسمة بينهما فقال ايضا جعل الغير ما كالماله بعد
موته او تقرب بعض المتصرف في ماله وصالح اطفاله الي غيره بعد
موته فههنا با بان لبيان المعنيين الاول في بيان الوصية بالمال
ووجهه في المنفعة فاذا الوصية قد تكون بالمنفعة كما سياتي ركنها قبل
وصيت بكذا فلان ووجهه من الالفاظ المتقاربة فيها وشرطها كون
الموصي اهلا للملك فلا يجوز من المملوك ولو مكاتب والصغير
لجوز وعدم استغراقه بالدين لانه مقدم على الوصية كما سياتي
فكون الموصي له حياة وقتها اذ لو لم يكن حيا لبطلت الوصية
وكونه غير وارث ولا قابلا لاسياني من عدم جواز الوصية
لوارث والقاتل وكون الموصي به قابلا للملك بعد موته

لانه اعم للاجتهاد فان فرض الوصية بتبع الا ان يب به الغرما فم تقع
لولا الملائكة وصحة الوصية بالكل اي بكل ماله عند عدم وارثه لان مانع
من الصحة تعلق حق الوارث فاذا اتفق بقص وصية لملوكه بثلث ماله
للخلة وصية للعبد بعين من اعيان ماله لا بقص اما الوارث
بثلث ماله لمطلقا يصح وتكون وصية الحق فاذا اخرج من الثلث
قيمة العبد عتق كله بغير سعاية وان خرج بعضه عتق وسوي بقيته
قيمة ولو اوصى له بشي من الدراهم او الدنانير لمصلحة قال الامام
النسي الاصح انها لا تصح كالوصية بالعتق وقال في المنية لو اوصى
لعبد العتق او لامة القنة جائز الوصية وهذا يخالف لما في خلاصة
فاما ان يعيد هذا بما سوى العتق او يطلق او يحل على غير الاصح
وفي الثانية لو اوصى لعبد العتق او لامة القنة ثم مات جازت
الوصية في كلهم الا ان عند اي ضيق في الوصية للعن يفتق ثلثه بما يوليه
ثلاث قيمته ولم تترك ماله من سائر التركة فيقاسان ويتركه او الفضل
وعند صاحبه يعق العبد ونصرف الوصية او لا الى العتق فان فضل من
الثلث شي كاف الفضل للعبد وصحت العمل بان يقول اوصيت لفلان
كذا وهاو به اي بالعمل ايضا بان يقول اوصيت لفلان بعتق هذه المدة
فاذا الوصيتي تصح لان الوصية اخذ الميراث والارث جري في
الصورتين فتصح الوصية ايضا لكن الثانية انما تصح بان ولد اي
الحل لا قل من ستة اشهر من وقتها اي وقت الوصية فان صحة
الحل موقوفة على وجوده وانما يتحقق بوجوده اذ اولى هذه المدة
وبالامة الاجلها فانها ايضا تصح لان الاصل ان ما يصح افراده بالقد
يصح استثنائه وما لا فلا كما في البيع ويصح افراد العمل بالوصية
فيصح استثنائه ومن المسلم المذموم وبالعكس فالاول القول بان لا
ينهاكم الله عن الذين لم يبقا ناكم في الدين الانية والثاني يعقد الذمة
ساوي المسلم في المعاملة حتى جاز التبرع من الجانبين في الحياة فكذا

الموصي ما لا كان او متفعة وحكمها كوف الموصي به ملكا جديا للموصي له لا قامة
الموصي اياه مقام نفسه حقا وجب الاستبراء على الجارية الموصي بها جازت
بالثلث للاجنبي واذا لم ينف الوارثة لقوله صلى الله عليه وسلم ان
الله يقدر ق عليكم بثلث اموالكم في ارض اعماركم من زيادة لكم في اعمالكم فمضوا
حيث يشتم وعليهم الاجماع ويهيئ كونه وارثا او غير وارث وقد يكون
لا وقت الوصية لا عليك مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر وقت
التكليف حتى اذا اوصى لاجنيه وهو وارث ثم ولد له ابن صححت
الوصية للاخ ولو عكس بان اوصى لاجنيه ولم يكن ثم مات الابن
قبل موت الموصي بطلت الوصية لما ذكرنا لا الزيادة عليه اي على الثلث
لان حق الوارثة تعلق بماله لا بفقد سبب نزل المائيم وهو استقنا
عن المال لكن الشارع جوزه في حق الاجانب بقدر الثلث لتدارك
نقصه كما سرفح جوزه في حق الوارثة لئلا يتأذى بعضهم بابتداء
البعض الا اذا خيروا من ثلثه بعده اي بعد موته وهم كبار لان
الامتناع حقهم وهم استقنوه ولا تقبض اجازتهم حال حياته لانها
قبل ثبوت الحق فليس لهم ان يرجعوا عنه لان الساقط لا يعود وندبت
باقل منه اي من الثلث عند غنى ورثته واستغنايهم تخصمهم
لانه يتردد بين الصدقة على الاجنبي والهمة للمريض والاولى
اولى لقوله عليه الصلوة والسلام اذ يتبغى بهما في الدقة ولو لا
اي لولا غناهم ولا استغناهم فخصمهم فالترك اولى لان ترك
الوصية صدقة على القريب بقدر الوصية والوصية تصدق على
الاجنبي فالاولى اولى لقوله عليه الصلوة والسلام افضل الصدقة
على ذي الرحم الكاشح كتركها مع احدهما اي اذ لم تكن الورثة اغنيا
او لا يستغنون فخصمهم من التركة وترك الوصية اولى وجبانه
كان عليه حق الدقة كالزكاة والحب لانه لما قصر سنة في حياته وجب
عليه التدارك بعد ماته فليتم لذمته وتوخر اي الوصية عن الدين

Copy

versity

في المات لا خرج في داره في الجامع الصغير الوصية الحرة
بوصلة وقد تهيأ عن ب من بقا قلنا القول تعالى انما بينهما الله
عن انذني قاتلوكم في الدين واخرجكم من دياركم الآية وفي السير الكبير
ما يدل على الجواز ووجه التوفيق انه لا ينبغي ان يفعل وان فعل جاز
كذا في الكافي والنهاية اقول لا يخفى بعده بل وجه التوفيق ما يدل
عليه قول الجامع الصغير وهو في دارهم فانه احتراز عن حرق ليس
في دارهم وهو المستامن فان الحرق ما دام في دار الحرب من قبائلنا
خلاف المستامن فانه ليس كذلك وهو المراد ما ذكر في السير الكبير ولا
لوارثه لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وقائله مباشر
سواء كان عامدا او خطأ لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لقاتل
ولانه قصد الاستيصال بفعل محظور ففوق بالحرمان عن مقصوده
وهو الارث وقوله مباشرة احتراز عن التسبب كوضع الحجر غير مكره
الا باجازه ودفنه وهم كبار الاستثنا متعلق بالميلتي او كوفالقال
صبي ذكره في الاسرار ولا من صبي صبي لانه تباع وهو ليس من
اهل الا في جهته واسدقته فانه يجوز عندنا استحسانا حتى اذا لم يكن
من اهل الجحيم اضلا وان وصية مات بعد الادراك متعلق بقوله
ولا من صبي صبي يعني اذا اوصى ثم مات بعد الادراك لم يخرج لاهله
وقت المباشرة او اضافها اليه باي قال اذا ادركت فتلك لفلاذ وصية
فانه لا يجوز لقصور الولاية فلا يملك تجهيز او تقليقا كما في الطلاق
والعتاق ولا من عبد لانه ليس من اهل التبرع ومكاتب وان ترك
وقا لانه ايضا ليس من اهل التبرع وقيل عندهما تضمين صورة
ترك الوفا الا اذا اضافها اي اضاف العبد والمكاتب الوصية
الى الصبي تضمين لان اهله ما تامة والمات حق الوصي فيضم ايضا قتلها
الى حال استقاطه ولا من معتقل اللسان بالارث ولا اعلم ان اي الة
وكتابتها كالبياض خلاف معتقل اللسان في وصية وكالح وبيع

وطلاق وشروط وقود والفرق ان الاشارة انما تقوم مقام العيان
اذا كانت مفهومة وذكر في الاخرس دون معتقل اللسان حتى
لو امتد ذلك وصارت لداشارة مفهومة كان معتزلة الاخرس
وقد الامتداد بسنة وقيل اذا ادانت العقله الى الموت خوف
اقراره بالاشارة ويجوز الشهادة عليه لانه يخرج عن النطق بمقتضى
لا يبرحى نرواله فكان كالآخرس قالوا وعلم الفتوى ذكره في البيع
بقولها بعد موته اي بقول الوصية لا يعتبر الا بعد الموت الوصية
لان اواف بنوت حكمها بعد الموت فيبطل بقولها وردد ما قبلها اي
قبل الموت كما اذا قال لامرأته انت طالق غدا على وريهم فافروها
وقولها باطل قبل العقد كما سوي به اي بالقبول فيكون الوصي به اي
بعده ولا يملك قبله لان الوصية اثبات مكرن جديدة ولهذا لا يرد
الموصي له بالعبث ولا يمكن احدا اثبات الملك لغيره بلا اختيار بخلاف
الميراث فانه خلافة حتى تثبت هذه الاحكام جبر من الشارع
بلا قبول لولاية علم الا اذا مات موصيه ثم هوى اي الموصي له بلا قبول
فهو اي الموصي به لو تته اي ورثة الموصي له استحسانا والقياس
ان يبطل ما ذكرنا الملك موقوف على القبول فصار كوقت الميراث قبل
قبوله بعد ايجاب المبيع وجم الا استحسانا ان الوصية من جانب الموصي
فثبت بونه تماما لا يلحقه انفس من جهته وانما توقفت حق الوصي
له اذا مات دخل في ملكه كما في بيع وشرط فيه الخيار المشرى اذا مات
قبل الاجازة وله اي يجوز للموصي الرجوع عنها اي الوصية بقول
صرح في مرجعت عما وصيت لانه تباع لم يتم فصار كالهبة وفل يقطع
حق المالك عن المصوب كقطع الثوب وخياطته او يبيد في الوصي به
ما منع تسليمه بدونه كالبناء او يبيد ملكه كما لبيع فاذا كل تصرفا وجب نفي
ملك الموصي كما في رجوعا كما اذا باع الموصي به ثم اشتراه او وصيه ثم مرجع فان
الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا انزل عنه كان رجوعا ونزع النشاة الموصي

بها رجوع لانه للصرف الى حاجته عادة فصار هذا المعنى اصلا ايضا
خلاف غسل ثوب او صبي به فان لا يكون رجوعا لان من اراد ان يعطي
ثوبه غيره بنفسه عادة فكان نفيرا للرجوع ليس برجوع لان الرجوع
ايات في الماضي ونفي في الحال والوجود نفي في الماضي والحال فيهما
تناف وتعارض الا يكون رجوع التكاليف فقة كذا وصية او صيت بها
حرام او نكاحا فانه ايضا ليس برجوع لان وصف الحرمة والبروية
يقتضي بقاء الاصل فلا يتحقق الرجوع وقوله كل وصية او صيت بها
اخرتها خلاف تركتها فان الاول ليس برجوع والثاني رجوع لان
ترك الشئ اسقاط والتاخير ليس باسقاط فان الدائم اذا قال
ملايحه تركت تركه تركا كافيا لو قال اتركه اتركه عنك لا يكون
ابدا كذا في المحيط وخلاف كل وصية او صيتها فهي باطله فانه ايضا
رجوع لان الباطل ذاهب متلاشي لا اصل له او الذي او صيت به
كثير فهو لغو او لغات وان في كاف كلا منهما يكون رجوعا
لان اللفظ يدل على قطع الشركة وايات التخصيص لا تقتضي
رجوعا عن الاول ثم الورثة باختيار ان يشاءوا اجازوا وان
شاؤا ردوا وخلاف ما اذا اوصى به لآخر ايضا فانه لا يكون
رجوعا لان اللفظ صالح للشركة والمحل يقبلها فيكون العهد شركا
بينهما ولو كان فلا ميتا وقتها فالاولي من الوصيتين في الحال ان
تطلعا الاول من ضرورات الايات الثاني فان لم يشأه فهو
للاول ولو كان حيا وقتها مات قبل الوصي فهو لورثة الوصي
بطلان الوصيتين لانه لما ثبت الثاني كان رجوعا عن الاول فبطلت
في حق الاول صحة في حق الثاني ثم بطلت بموته قبل موت الوصي
تطلعت الوصية المبررة وصية لمن نكحها بعد ما اوصى به الوصية الوصية
الاصلي في هذا الفصل ان يكون الوصي له وارثا او غير وارث لخوان
الوصية وفسادها يعتبر يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقل

يعتبر كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار لجوازه وفساده
فاذا اوصى المريض لاسرة بشئ او وهب لها شيئا ثم وجها ثم مات
بطلت الوصية والهبة اما الوصية فلا انها اجاب بضاف الى ما بعد الموت
وهو وارثان والوصية للوارث باطله واما الهبة وان كانت متخرفة
صورة فهي كالمضافة الى ما بعد الموت حكم الا انها وقعت من قبل الوصايا
لانها تتبع بغير حكم عند الموت فخلاف اقراره فان المريض اذا ا
اقر لاسرة بدني ثم وجها ثم مات جاز اقراره لما هو في المصنف
فيكون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار فاما اجنبية
فهي وتطل وصيته وهبته واقراره لا ينفذ كقول ابن عبد الوكيل
ان اسلم او عتق بعد ذلك اي بعد الوصية والهبة وغيرهما اما الوصية
والهبة فلما ساءت المصير فيها حال الموت واما الاقرار فانه وان
كان بمن ما بنفسه لكن بسبب الارث وهو التوبة قائم وقت الاقرار
فيورث ثمة الايات فصلا باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا لا ينفذ
وهو الخارج عن الشئ لدا في رجلية والمفوض الغلام ايعزب
نصف البدن فيمنعه عن الحس والحركة الا مراد به الاستلزام وهو
الذي في يده او تعاض وحركة والسلول وهو الذي يكون له علة
السل وهو فيج يكون في الرية ان طال مدة سنة كالصحيح
والا فكمريض يوفي ان هذه امراض من مدة من عرض له واحد
ننها ونصرف بشئ من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مشتملة على
الفصول الاربعة كان المرض مرض الموت فتعتبر بقراءته من الثلث
وان مات بعد تمامها لم يكن مرض موت لانه اذا اسلم في الفصول
التي كانت منها مظنة الهلاك صارت المرض بمنزلة طبع من طابعه
خرج صاحبه من احكام المرض حتى لا يستقل بالتداوي اجتمع الوصايا
وكا في بعضها فرضا وبعضها نفلا وضاف الثلث في الفرض
والنقل قدم الفرض سوا قدمه الوصي واخره كالج والركون والكفارات

لأن الأصل أن يقدر الأهم وأن تساوت في القوة قدم ما قدم أي الوصي
في الذكر لأن الظاهر من حال الإنسان أن يبدأ بأهل الأهل عنده
الثابت بالظاهر كالنائب بالنص ولو نص على تقديم ما بعده لزمنا
تقدمه كذا هنا وصي خرج عنه ركنان بلده أن كفي نفقته
لأن الواجب إيج من بلده ولهذا يعتبر فيه من المال ما يكفي من بلده
والوصية لأدائها كان واجبا عليه وخرج ركنها إذا لا ينفذ مانع
ما شأنا نصف البدل على الوجه الذي وجب عليه والآي واث
لم يكف من حيث يكفي والقياس أن لا يخرج عنه لأنه وصي بالحق بصفة
وقد عدت وجه الاستيفان أن أعلم أن غرضهم تنفيذ الوصية فتستفد
ما أمكن ما تخرج في طريقه وأوصي به أي بأن يخرج عنه كذا
أي من بلده أن كفي نفقته والآي حيث تكفي وقالوا وهو قول آخر
خرج عنه من حيث يبلغ وعلى هذا الخلاف إذا مات الطالع عن غيره
في الطريق وأما من لا وطن له فيخرج عنه من حيث مات بالاجماع ذكره
الشيخ أبي الوصي بأن يخرج عنه بهذه المائة فهلك منها درهم خرج عنه
بما بقي من حيث يبلغ استيفان أن لم يهلك شي أخرج بها فان بقي منه شيء
رد على الوارث لأن الزكاة حق الورثة إلا ما استعمل في الوصية فإلا
الوصية باعتبار عقد عنده أي بهذه المائة فهلك منها درهم حيث
لم ينفق بالباقي لأن الوصية إذا أوجبت لم يصح تنفيذها لغيره هنا
أوصي بالعتق لعبد يشترى بما صمى فلم يصح تنفيذها في عبد يشترى
بأقل منه لأنه غير الأول فكان فيه تنفيذ الوصية لغير الوصي له وفي
الاجتزأ أوصي بأن يشترى بكل ماله عبد فيعتق عنه ولم تجز الورثة
بطلت لما مر أن العبد المشتري بكل ماله مفسد لما يشترى بالثلث كذا
إذا أوصي بأن يشترى له عبد يالك درهم ونحوه إلا أن على الثلث
لغير التقاسم بينهما أيضا **باب الوصية بالثلث** أوصي بالثلث
والآخر بثلثه فإن أجاز الورثة قلهما الثلثان ولهما الثلث وإن لم

تجزأ أي الورثة فالثلث بينهما نصفين لأنهما استويا في سبب الاستيفان
فثبت بأن في الاستيفان والثلث يضيّق عندهما فيكون بينهما ولو
أوصي له بثلثه والآخر بثلثه ولم يجز ذلك عند أبي حنيفة أي الثلث
ينصف بينهما وعندهما بيع أي يجعل أربعة أسهم ثلاثة للوصي لثلاثة بالكل
وأحد للوصي له بالثلث لأن الزائد على الثلث أغا يبطل بمعنى أن
الوصي له لا يستحقه عقا على الوارث لكن يعتبر في أن الوصي له يأخذ
من الثلث خاصة ذلك الزائد إذا لا موجب لا يبطل هذا المعنى فخرج
الثلث ثلاثة فالثلث واحد والكل ثلاثة صارت أربعة فيقسم الثلث
بهذه السهام ولو لم يثلثة والآخر بنصفه ولم يجز ذلك فالثلث بينهما
نصفان عنده وعندهما على خمسة أسهم سهمان لصاحب الثلث لاث
يُجعل كل سدس بينهما وثلاثة أسهم لصاحب النصف لأنه إلى فضل الأقرب
ولو لم يثلثة والآخر بالسدس فالثلث بينهما ثلثا عند أبي حنيفة
ثم قد اختلفا مبنى على خلاف مقدر بينهما ذكره بقوله ولا يضرب
أبو حنيفة للوصي له بما زاد على الثلث قال في العناية أي لا يجعل من ضرب
من ماله سهما أي جعله ومفولا لا يضرب بخلاف أي لا يضرب شيئا
وقال صدر الشريعة المراد بالضرب الضرب المصطلح بين الحساب فإذا أوصي
بالثلث والكل فعتق أي حنيفة سهام الوصية اثنتان لكل واحد نصف
يضرب النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو
السدس فكل سدس من المال وعندهما سهام الوصية أربعة والواحد
من الأربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون
ربع الثلث ثم لصاحب الكل ثلاثة من الأربعة وهي ثلاثة أسباع الثلث
فيضرب ثلاثة الأسباع في الثلث يعني ثلاثة أسباع الثلث ولصاحب
الثلث واحد من الأربعة فيضرب الواحد في الثلث وهو الربع
يعني ربع الثلث إلا في الجأزة صوابها عبدان لرجل قيمة أحدهما
الف ومائة وقيمة الآخر ستمائة وأوصي بأن يباع أحدهما الف

تجزأ

بماية والآخر لفلان بماية فان الحاقان حصلت لاحدهما الف والآخر خمسمائة
والكل وصية في حال المرض فان لم يكن لغيرها والآخر الورثة جازت
الحاقان بقدر الثلث فيكون بينهما اثلاثا فاضرب الوصي له بالف حسب وصيته
وهو الف والوصي له الآخر حسب وصيته وهي خمسمائة فلو كان هذا
كسابق الوصايا على قوله اني حنيفة وجب ان لا يضرب الوصي له بالف
في اكثر من خمسمائة والسعانية صورتها ان يوصي بعقوب عبد بن قيمة
اخذها الف وقيمة الآخر الفان ولا مال له غيرها ان اجازت الورثة
عتقا جميعا وان لم يجز واعتقا من الثلث وثلث ماله الف والآخر بينهما
على قدر وصيتهما ثلث الف الذي لذي قيمة الفان ويسعى في الباقي والثلث
لذي قيمة الف ويسعى في الباقي والدرهم المرسل اي المطلقة عن
كونها ثلثا او نصف او نحوها صورتها ان يوصي لرجل بالفين
في الآخر بالف وثلث ماله الف ولم تجز الورثة فانه يكون بينهما
اثلاثا كل واحد منهما يضرب بجميع وصيته لان الوصية في غيرها ضيقة
لجواز ان يكون له مال اخر يخرج هذا القدر من الثلث ووجه
فرق الامام بين هذه الصور اثلاثا وبين غيرها ان الوصية اذا
كانت مقدرة بما زاد على الثلث صرحا كالنصف والثلثين ونحوهما
والشرع ابطال الوصية في التايد يكون ذكره لغوا فلا يعتبر في حق
الضرب خلاف ما اذا لم تكن مقدرة حيث لا يكون في العيان ما يكون
بطلان الوصية كما اذا اوصي بخمسين درهم او اتفق ان ماله مائة
درهم فالوصية غير باطلة بالكلية لا مكافاة ان يظهر له مال فوق المائة
واذا لم تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب ولو اوصي بنصيب
ابنه بطل لان الوصية بما هو حق الابن لا يقع لغيره ولو اوصي
بثلثي اي مثل نصيب ابنه لا اي لا تبطل اذا لا ملقة منه ولو اوصي
بشهم وجزء اي لو قال اوصيت بشهم من مالي او جزء منه له
بين وارثه اي قبل الوارث اعط ما شئت لانه مجهول والجهالة

لا تمنع صفة الوصية فالبيان في الوارث هذا ما اختاره المشايخ بناء على الفرق
ان السهم كالجزء واما اصل الرواية فتجلا فوهو المذكور في
الوقاية ولو اوصي بسدس ماله ثم بثلثه واجيز له ثلثه اي يكون
السدس واخلط في الثلث قال صدر الشريعة فان قلت قوله ثلث
مالي له ان كاف اجازت فكاذب وان كانه اشتاغب ان يكون النصف
عند اجازة الورثة وان كاف في السدس اجازت وفي الثلث اشتا
فهذا اممق ايضا ورد هذا السؤال ولم يجب عنه اقول ويبد الله
التوفيق ختار له انشاء وانما يجب له النصف عند الاجازة
لو كان النصف مدلول اللفظ وليس كذلك فان السدس والثلث
في كلامه شايع وضم الشايع الي الشايح لا يفيد ازدياد بل
بلا تعيين الاكثر مقدما كاف او موخر ولهذا قال الجمهور في تقليل
لان الثلث متضمن للسدس فاني التضمن لا يتصور الا في الشايح وضم
السدس الشايح الي الثلث الشايح لا يفيد زيادة في القدر فلا تساوي
اكثر من الثلث وقاعدة الاجازة انما تظهر فيما يكون متساويا للفظ
والاكاف بل مستانقا لا اجازة ويقرب من هذا اقول اهل المعقول
انضم الكلي الي الكلي لا يفيد الجزئية وفي سدس مالي مكرره
سدس يعني اذا قال سدس مالي له ثم قال في ذلك المجلس او مجلس
اخر سدس مالي له كاف له سدس واحد لان المرفقة اعيدت معرفة
وبثلث درهم او غنمه وهلك ثلثاه له ما بقي يعني اذا اوصي بثلث
درهم او ثلث غنمه فهلك ثلثا كل منهما وبقي ثلثه وهو يخرج من
ثلث ما بقي من ماله فلو وصي له جميع ما بقي وقال تسفر له ما بقي لان
كل واحد منهما مشترك بين الورثة والوصي له والمال المشترك
يتويج ما توي منه على الشركة ويبقى ما بقي منه عليها وصار كما اذا
كانت الشركة اجناسا مختلفة ولنا ان في الجنس الواحد يمكن جمع حق
احدهم في الواحد ولهذا يجري فيه الجبر على القسمة واذا المكن الجمع

مع حق الوصي له فيه ابقى بقدر ما الوصية على الارث لاف الوصي جعل حاجته
في هذا الحق مقدم على حقه ورثته بقدر الوصي به فكان حق الورثة
كالبيع وحق الوصي له كالاصل والاصل فيما اشتمل على اصل وبيع اذا اهلك
شي من ان جعل المالك من البيع كما في مال الزكوة حيث يصرف المالك
الى الفقراء لا ثم الى بضاعه بليه ثم وحق الوصي بثلث رقيقه اذا
تبا به مختلفة او زوجه لداي الوصي له ثلث ما بقى لان الظاهر منها
التفاوت بين افرادها فيكون اجناسا مختلفة فلا يمكن جمع حق
احدهم ولو اوصي بالثمن وله اى الوصي نقد ودين على الغير من
جنس الالف هو اى الالف الوصي به نقد ان خرج اى الالف من ثلثه
اى ثلث النقد لا مكان انما هو اى حق حقه بثلثه خمس فيصا الى ولا
فثلث النقد وثلث الماخوذ من الدين يعنى كلما خرج شئ من الدين
اخذ ثلثه حتى يستوفى الالف لاف الوصي له شرك في الوارث وفي
خصيصه بالدين العتي خمس في حق الورثة لان العتي او الميراث
الدين ولو اوصي بثلثه لزيد وبكران ميت كاف لزيد مطلقا
اى سواء علم موت بكر او لا لان الميت ليس باهل للوصية فلا يراحم الى
اذا ي هو من اهلها كما اذا اوصي لزيد وجدار وعن ابي يوسف
انه اذا لم يعلم الوصي موته فله نصف الثلث لان الوصية صحيحة عنده
بكر فم يرص الى الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم موته لان الوصية
بكر فهو كاف راضيا بكل الثلث لزيد وكذا الوصي له اى لزيد ولو لم يكن
كاف في هذا البيت ولا احد فيه كان الثلث لزيد لان المعلوم لا ينفق
مالا اوصي له اى لزيد ولعقبه كاف الثلث لزيد لان العقب من
يعقب بعد موته فيكون بعد ما في الحال او لداي لزيد ولو ولد
بكر فاف ولده قبل موت الوصي او لم يولد لفقرا ولدا او لم يولد
من ولده وفات شرطه عند موت الوصي فالثلث كله لزيد في هذه
لان المعلوم او الميت لا يستحق شيئا فلا تثبت المراجعة لزيد فصارت اذا

اوصي لزيد وجدار وان قال ثلث مالي بينهما اى بين زيدا وبكرا بكر
ميت فنصفه اى نصف الثلث لزيد لان مقتضى هذا اللفظ ان يكون
كل منهما نصف الثلث اوصي لزيد مثلا بثلثه وهو اى الوصي فقير له
اى الوصي له ثلث ماله اى الوصي عند موته لان الوصية عند استلامه
مضاف الى ما بعد الموت وثبت حكم بعده فيشرط وجود الثلث عند الموت
لا قبله وكذا اذا كان له مال فهلك ثم اكتسب ولو اوصي بثلثه غنمه
ولا غنم له او هلك قبل موته بطل اى الا يقصا لما ذكر ان اوصي بصد
الموت فيعبر بيا مع فان هذه الوصية تعلقت بالحق فيبطل بقاؤه عند
الموت وان لم يكن له غنم فاستفاده ثم مات فالصحيح ان الوصية تقع كذا
بشاة من غنم ولا غنم له فان الوصية باهله لانه لما اضاف الى الغنم ثلثا
من اده عني الى حيث جعله جزا من الغنم وفي قوله اوصي بشاة من
مالي لم يمتها من ماله لانه لما قال من مالي دل على ان غرض الوصية بالمال انما
و اوصي بثلث ماله لا ماله او لاده وهن ثلاث والفقر والمساكين
الباقيات من ثلاثة الاخماس بالمناصفة هذا عند ما وعند ما يقسم
الثلث على سبعة اسهم ثلاثة منها لامهات الاولاد ولان المذكور
في الفقر والمساكين لفظ الجمع واقله في الميراث اثنا عشر الوصية
اقت الميراث ولهما ان الجمع الجلى بالهم يلد به الجنس وينظر به الجمعية
كقوله لا يخل لك النساء فراد به الواحد فيقسم على خمسة ولهن ثلاثة
منها ولو اوصي بثلثه لزيد وللفقرا نصف بينهما عند ما وعند ما يقسم
الثلث اثلاثا ولو اوصي بمائة لزيد ومائة لبكر او اوصي بمائة بمائة
لزيد وخمسة لبكران اشرك اخرعهما اى قال لآخر اشركتك معهما
فلا يلد لك الاخر قلت كل مائة في الاول لان نصيب زيدا وبكرا
فيه وقد اشرك اخرعهما فيكون شريكا لكل منهما فله ما كل منهما وهو
ثلث المائة ونصف ما كل منهما في الثاني لان تحقيق المساواة بينهما
غير ممكن لتفاوت المال بينهما ولابد من العمل بمفهوم لفظ الاشراك فمحلنا

الثلث اى الثلث
الاجناس

Copy

ersity

على مساواته لكل واحد منها هو وجه القياس على ما للفظ بقدر المكان
وقوله على دين فصدقوه صدق الى الثلث يعني اذا كان المريض يخاطب
لورثة فلاق على دين فصدقوه فيما قال صدق فلاق الى الثلث والقياس
ان لا يصدق لانه امرهم بخلاف حكم الشرع وهو تصديق المدعي بلانهم
لا يقر له لقله على دين اقرار بجهول وهو ان كان صحيحا لكن
لا يحكم به الا باياد قد فات وجه الاستحسان انه يسلم على مال بما
اوصى به وهو يملك هذا التسليط بمقدار الثلث بان يوصيه له ابتداء فيصير
تسليط ايضا بالاقراء له بدني مجهول والمرقد خلت الى ذلك بان
يقرب اصل الحق ولا يعرف قدره فيسعى في تكاثر رقبته بهذا الطريق
فيجعل وصيته في حق التقيد واذا كان ديني في حق المستحق وجعل المقدم
ينها الى الوصي له فلهذا يصدق في الثلث لا الزيادة فاف او هي بالثلث
مع أي مع المقدم الاول بلا رجوع عنه فمثل اي الثلث لهما اي المقدم
له في الوصي له والباقي وهو الثلثان الورقة لان ميراثهم معلوم
وكذا الوصايا معلومة وهذا مجهول فلانهم فيقدم عزل العلوم فيقال
اي بعد ما عزل يقال لكل من اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما
يشتم وما بقي من الثلث فلا مصاب الوصايا لا يشتركون فيه صاحب الدين
في الفل فائدة اخرى وهي ان احدي الفريقي قد يكون اعرف بمقدار
هذا الحق والبصر به والآخر الدو والآخر بما في ثلثي في الفصل اذا اداء
الحصم فاذا عزلنا قلنا علمنا ان في التركة مائة بياض ياتي كل التركة فاب
اصحاب الوصايا والورثة ببيانها واذا اتيوا شيئا يؤخذ اهلها ب
الثلث بثلث ما اقرت والباقي لهم ويؤخذ الورثة بثلث ما اقرت
به كغير اقرت كل فريضة على قدر حقه وخلف كل اي كل فريضة منهم على
الطلاق وعوي الزيادة اي اذا ادعى المقر له زيادة على ذلك لان في
على ما جري بينه وبين غيره وفي ما لف لوارث واجبي له نصفه والباقي
الوارث يعني ان اوصى لوارثه واجبي فلا جني نصف الوصية

وصية الوارث لانه اوصى بما يملك الاتصا به بما لا يمكن فتيحه فب
الاول لا الثاني وفي الحق والبيت لكل الحق لان البيت ليس بالوصية
فلا يصح من اوصى بكونه لكل الحق والوارث من اهلها ولهذا يصح بالوصية
الوارث لكنه حرم لها رضى وثلثة الورثة متفاوتة بكل الحق لان
ضلع ثوب ولم يدري هو الورثة تقول لكل ثوب في حقه بطلت
بها اذا كان له ثوب جيد ردي وسقطا وهي بكل واحد
لرجل وضلع ثوب ولا يدري ايها هو الورثة تقول لكل واحد
نهم الثوب الذي هو حقه قد ضاع وكان المستحق مجهول وهو الله
تتم صحة القضاء وفصل المقصود فبطلت الوصية كما اوصى لغيره في
الرجلين الا ان يسلم الورثة الثوبين الباقيين وان سلم الباقيين
باللغة وهو الجود وصحت الوصية اخذ في الجيد وفي الردي
ثاني الردي وفي الوسط ثلث كل من الجيد والردي لان الثوبين
انما يقسمان بين الثلاثة على هذا الوجه وهو ان يأخذ كل واحد منهم
ثلثي الثوب وانما تقسم حق صاحب الجيد في الجيد اذا لا حق له في الردي
بقيت وحتم ان يكون حقه الجيد بان يكون هذا الجيد الاصل وحتم
ان يكون حقه في الضام بان يكون الردي في مكان تقيد وصيته
في محل يكون حقه او في ثوب انما يقسم حق صاحب الردي اذا لا حق له في
الجيد ببقية وحتم ان يكون حقه في الضام بان يكون الردي فكاف
تقيد وصيته في محل يكون حقه او في ثوب انما يقسم حق الاخر في ثلث كل
من الثوبين لان صاحب الجيد لما اخذ ثلثي الجيد وصاحب الردي ثلثي
الردي الا ثلث كل واحد منهما فقد بقي حقه في ذلك ضرورة كذا في
الكافي وبيت مومن من دار مشتركة تقسم فان اوصى اي البيت المصني
لوصي فهو لوصي له والا يوصى له اوصى فله قدره يعني اذا كانت
دار بين رجلين فوصى احدهما لرجل بيت منها بعينه وانها تقسم
فان وقع البيت في نصيب الوصي فهو لوصي له عندها وعند من نصفه

هو الاجود
في الردي

Copy

versity

لوصي له وان وقع في نصيب الاخر فلو صلي له مثل ذراع البيت فيما اصاب
الموصي عندهما وعند غيره مثل ذراع نصف البيت كافي الاقرار يعني اذا كان
مكان الوصية اقرار فالحكم كذلك قيل بالاجماع وقيل فيه خلاف وهو خلاف
معنى من ماله تريد له الاجازة بعد موت الموصي والمنع بعدها يعني اذا
وصي من ماله رجل اخر يعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصي
فاق دفعه اليه جاز فلما ان منع لانه يتبع بمال القيرقيتوقد علي
اجازته فاق اجاز كان بترعائمه ايضا فلما ان منع من التسليم لانه لم يتم
بعد فاشبه الهبة قبل التسليم بخلاف ما اذا اوصي بالن زيادة على الثلث
واجازت الورثة لان الوصية في مخرجها صحيحة لمصادفتها لمكان
نفسه والامتناع حتى الورثة فاذا اجازوها سقطت عنهم نفقة
من جهته الموصي اقرار احد الابن بعد القسمة بوصية ابيه وقيل
نصيبه لانه اقرار لم يثبث شاي في التركة وهي في ايديها فيكون
مقبول بثلث ما في يده بخلاف ما اذا اقرار احد ابني لغيره لانه الذي
مقدم على الميت فيكون مقرا بتقدمه عليه اما الموصي له
بالثلث فشرى بكن الوارث فلا يسلم له شئ الا ان يسلم الوصية مثله
ولدت الموصي بها لن بعد موت الموصي وقيل القسمة وقبول
الموصي له فيها لم اذ خرجا من الثلث والاخذ الثلث متهاثم منه
يعني اذا اوصي لرجل بامته فولدت بعد موت الموصي ولدا قبل
القسمة وكلما خرج جاز من ثلث ماله قهر الموصي له لان الام دخلت
في الوصية اصالتا والولد يتقارن لا اتصالا بالام فاذا ولدت ولدا
قبل القسمة والتركة قبلها سبقة على حكم ملك الميت بدليل انه تنفذ
وصاياه منه وتنفذ ويؤنه دخل في الوصية كانه اوصى فيها الوصية
فكان الموصي له وان لم يخرج من الثلث تنفذ وصيته او لا من الام ثم
من الولد هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصي له
ولدت بغيرها اي بعد القبول وبعد القسمة فهو الموصي له لان التركة بالقسمة

خرج

خرجت عن حكم ملك الميت فحدثت الزيادة على خالص ملك الموصي له ولو
ولدت بعد القبول وقبلها اي قبل القسمة ذكر القدر ويرى انه لا يكون
موصي به ولا يعتبر خروج من الثلث وكان الموصي له من جميع المال كالموصي
ولدت بعد القسمة وشاينا فالوا يصير موصي به حتى يعتبر خروج من
الثلث كالموصي ولدت قبل القبول وهو ولدت قبل موت الموصي
لم يدخل تحت الوصية بل بقي على حكم ملكه اي ملك الميت لانه لم يخرج
الوصية قصدا ولا سرية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا اخرج
الكافي **باب** الفتوى في المرض الاعتاق في المرض من انواع
الوصية لكن لما كان له احكام مخصوصة اقره بباي على حدة واخره
عن صريح الوصية لان الصريح هو الاصل المعتبر حال الفقد في تصرف
الاشياء فيه معنى التبرع اذ ان عن تصرف اخباري فانه اذا اقر
بالدين في المرض نفذ من كل المال وكذا التلاح فيه بمهر المثل نفذ في كل
المال ولو كان ذلك التصرف الانشائي في الصحة فن اي يثبت من كل
ماله والاقت تلتة بخلاف الاخبار بمو مالم يس بتبع فانه ليس كذلك
والمعتبر حال الموت في الاضافة اليه فيكون كذا التصرف الانشائي من
ثلثه مطلقا سواء كان في الصحة او المرض ان كان مضطرا فالي الموت
اذا مات لوجود المضاف اليه ومن صحيح منه كالصحة لان حق الوارث
او الغريم انما يتعلق بماله في مرض الموت وبالبر طهرانه ليس كذلك
وامتانه اي المرض ومجاوبته وهبته وضمانه من الثلث لانها في
حكم الوصية كونه في المرض فان هاتي فاعتق فهي المجاباة احق من
العتق وهي اي المجاباة والعتق في عكسه اي اذا اعتق بها اي سواء
صورة المجاباة ثم الاعتاق بما اذا ابرع عبدا قيمته ما شاء غاية
اعتق عبدا قيمته مائة ولا مال له سواها يصرف الثلث في المجاباة
ويسمى العبد في كل قيمته وصورة العكس اعتق العبد الذي قيمته
مائة ثم باع العبد الذي قيمته مائة في يده يقسم الثلث وهو لثاينة

Copy

versity

بينهما نصفين فالعبد المعتق يفتق نصفه بحياة وسي في نصف قيمته
وصاحب الحياة يأخذ العبد الآخر بناية وخمسين وعندها عتقه
او غيرهما ان لا يلحقه الغنى ولم ان الحياة اقوي لانه في ضمان
المعاوضة لكن اذا وجد العتق او لا وهو لا يحمل الرقع نياحم
الحياة ففي عتقه بين الحياة بين نصف من النصف الاول من الحياة بين
ونصف للآخر بين يفتق العتق والحياة الثانية لان العتق يتقدم
عليها فيستويان وفي عكس يفتق اذا اعتق ثم حاي ثم اعتق لها اي
للحياة نصف ولها اي للمعتق نصف يفتق بقسم الثلث بين
العتق الاول والحياة وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق
الثاني تبطل اي الوصية بعتق عبده ان عني بعد موته وقدم
يفتق اذا اوصي بعتق عبده ثم مات ففتق العبد جناية ودفع بها
بطلت الوصية لان الدفع قد صرح لان حق وحي الجناية مقدم على
حق الموصي وحق الموصي له لانه يتلقى المالك من جهته الا ان ملكه
فيه باق وانما ينحل بالدفع فاذا اخرج به عن ملكه بطلت الوصية
كما اذا باعه الموصي او وارثه بعد موته بان ظهر على المتدين
وقد اوصي بعتق العبد بيع العبد بدنيه وان قدي لا اي ان
فداه الورثة كان القدي ما لهم لانهم هم الذين استرموه وازان
الوصية لان العبد ظهر عن الجناية بالقد كانه لم يفتق فتقذ الوصية
او وصي لم يذ بثلث ماله وترك عبدا فادعي زيد عتقه في صفة
والوارث في سضم يفتق اذا اوصي رجل له وارث لم يذ بثلث
ماله وترك عبدا فاقرب كل من الوارث وزيد انه عتقه لكن
ادعي زيد عتاقه في صفة ليل يكون وصية تنفذ من الثلث
وادعي الوارث عتاقه في سضم يكون وصية صدق الوارث
وحرام زيد لان الموصي لم يدعي استحقاق ثلث ما بقي من التركة
بعد العتق لان العتاق في الصفة ليس بوصية ولهذا انفذ من جميع

المال والوارث ينكره لان مدعاه العتق في المرض وهو وصية ايضا
لكنه مقدم على الوصية بثلث المال فكان منكرا والقول للمتكبر البين الا
ان يفضل من ثلثه شيء على قيمة العبد اذ لا مزاحم او يبرقني زيد على دعواه
ان العتاق في الصفة فله المال لان الثابت بالبيعة كالثابت عيانا وهو
فهم في اقامتها لاثبات حقه ادعي زيد ديني على ميت وادعي عبده
اعتاقه في صفة وصدقه ما وادعي سبي العبد في قيمته وتذرع ان تلك
القيمة الى الغرم وقال لا يفتق ولا يسي في شيء لان العتق والدين ظهر انما
بصدقة الوارث في كلام واحد فصار كانهما اثباتا بالبيعة ومن اعتق عبدا
في صفة فادعي عليه دين ولم يسع العبد له في شيء فهذا مثله ولم ان
الاقرار بالدين اقوي لهذا يعتبر من كل المال في جميع الاحوال وهو
ايس بوصية من المرض والاقرار بالعتق في المرض يعتبر الوصية حتى
اغتر من الثلث والاقوي يدفع الادعي فقتضاه ان يبطل العتق فضلا
لكن بطل الوقوع لا يحمل الانتقاض فقتضاه معنى بالاجاب السماعية
مات وترك ابا الف درهم فقال رجل لي عليه الف درهم وقال رجل
آخر الف المترك ودفع لي وصدقه ما اي الابن الذي والوديعه
قبل الوديعه عنده اقوي وعندها سوا هذا اختار صاحب الهذاية
وقيل الف بيتهما نصفان عنده وعندهما الوديعه او في هذا اختار
صاحب الكافي باب الوصية للاقارب وغيرهم اقارب هذا
وما عطف عليه مبتدأ خبره قوله الذي محرماه فصاعدا واقرباوه
وذو قرابة وذو و انسابه محرماه فصاعدا من ذواتهم
الاقرب فالاقرب يفتق اذا اوصي لواحد ما ذكره في عتداي
خليفة الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه سوي الوالد من
والولد اذ لا يطلق عليها اسم القريب ومن سمي والده فربما كان
عاقا لان القريب في العرف من يتقرب اليه غيره بواسطة القرب والتقرب
الولد والولد بنفسهما لا بغيرهما ويدخل فيه الجد والجدة وولد الولد



في ظاهر الرواية ما ذكره وانما اعتبر الاقربية لان الوصية اخت الميراث
وهي تقتضي الميراث فكذا فيها والجمع المذكور في الميراث اثنا وكذا
في الوصية وانما اعتبر القرابة لان المقصود من الوصية صلة القريب
فيختص بها من يستحق الصلة من من قرابة ويستوي فيه الصغير
والكبير والحر والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر وعندها
يخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الاب او الام الى اقصى اب
في الاسلام ويستوي فيه الاقرب والابعد والواحد والجمع والكافر
والمسلم واختلف في اشراط اسلام اقصى الاب وقربى على قوله
الاقرب فالاقرب بقوله فلوله عمات وخالات فهو اي الموصي به
لغيره يعني اذا وصي لاقربه ولم عمان وخالات فالوصي به لغيره
لان مقتضى الاقرب فالاقرب كما في الارث وعندنا يقسم بينهما اربابا
لان اسم القريب يتناولهم ولا يقتصر الاقربية وفي عم وخالات
نصف بينه وبينها لان نصف الموصي به للمعم ونصفه لعمه لان
اللفظ جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمعية وهو الاثنان في الوصية
كما عرف فيضم الى العم الخالات ليصير جمعا فيأخذ هو النصف لانه
اقرب وياخذ ان النصف لعدم من يتقدم عليها فيرث خلاف ما اذا
وصي كذا في قرابته حيث يكون جميع الوصية للمعم لانه لفظ مفرد
فيجمع جميع الوصية لانه الاقرب وفي عم له نصف كما ذكر من اعتبار
معنى الجمعية واخذ النصف وفي عم وعمه استويا لان قرابتهما مستوية
ومعنى الجمع قد حقق بهما فاستحقاه وجيرانه ملاصقوه عندنا
حقيقة وترفعوه هو القياس لان الجار عند الاطلاق انما يتناول
الجار الملاصق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الجار احق بقبلة
اي بقربه والمراد منه هو الملاصق وفي الاستحسان هو من سكن في
محلة الموصي ويجمعهم مسجد محلة لان الكل يسمى جيرانا عرفا واصهارا
كل ذي رحم محرم من امراته لانه صلى الله عليه وسلم لما تزوج

صفية اخرج كل من مكنت من ذي رحم محرم منها اكل ما لها وكانوا يسمون
اصهار النبي صلى الله عليه وسلم واختاته زوج كل ذات رحم محرم منه
كانت خارج البنات والاخوان والعمات والخالات وكذا كل ذي رحم محرم
من ان خارج هؤلاء قيل هذا في عرفهم وما في عرفنا فلا يتناول الا زوج
المحرم ويستوي فيه الحر والعبد والاقرب والابعد لان اللفظ يشمل
الكل واهله امراته لانها المراد به لغة وعرفا قال الله تعالى اذ قال لاهله
اي لاهله يقال تاهل اي تزوج وعندنا من كان في عياله ونفقته
اعتبار للعرق قال الله تعالى فغيثاه واهله الامراته والمراد من كان
في عياله والاهل بيته لانه الاول القبيلة التي ينسب اليها فيدخل فيه
كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصى اب له في الاسلام الاقرب والابعد
والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير وابوه وجده
منهم لان الاب اهل البيت وكذا الجد وجنسه اهل بيت ابية ووجه
لان الانسان يتجنس بابيه فلا في قرابته حيث تكون من جانب الاب والام
واهل بيته وجنسه يعني اذا وصت امرأة لاهل بيتها او جنسها لا يتناول
ولدها الا اذا كان من قوم ابها كذا في الكافر ولد زيد يتناول
الذكر والانثى لوجود مبدء الاشتقاق فيها وفي عمة بنته الذكر
كانثين يعني اذا وصي لورثة فلا في بيهم للذكر مثل حظ الانثيين
لانه لما نص على لفظ الورثة علم ان قصده التفضيل كما في الميراث
وابتام بني فلان وعميهم وبناتهم وانما يتناول فقيرهم وشبههم
وذكرهم وانما هم ان احصوا اذا امكن تحقيق التمييز في حقهم والوصية تليكن
والا اي وان لم يخصصوا فلفظهم لان المقصود من الوصية القرية فهي في
سد الخلة وفي الجرم وهذه الاسامي تشرع بتحقيق الحاجة فياخذ جملة
على التفرع خلاف ما اذا وصي لميثاق بني فلان وهم لا يوصون ولا يوصون
فلا فيهم لا يوصون حيث يبطل الوصية اذ ليس في اللفظ ما يبيح عن الحاجة
ولا يكتفي بصحة تليكن في حق الكل لجهالة الغاشية لما نفعه من الصرف

اليهم في الوصية للفرا والمساكني جب الصرف الى اثنين منهم اعتبار المعنى الخ
واقله اثنان في الوصايا كما في بنو فلان فنص بذكرهم قال في الهداية
ولو اقر ي بئني فلان يدخل فيه الاثنا في قول اي حنيفة او قول وهو قول
لا في جميع المذكور يتناول الاثنا ثم يرجع وقال يتناول المذكور خاصة لان
حنيفة الاسم للذكر وتنتظمه الاثنا في حق والكلام لحقيقته وقال في
الكافي لو اقر ي بئني فلان فهو على المذكور لا غير عند اي يوسف وهو
قول اي حنيفة اخر اعتبار الحقيقة وقال محمد بن زيد في الاثنا وهو قول
اي حنيفة او لا وقال في الوقاية وفي بني فلان الاثنا منهم اقول لم يظهر
في سرائر صاحب الوقاية القول الذي يرجع عنه الامام ووافقه ابو
يوسف في رواية الا اذا كان اسم قبيلة او اخذ الفخذ في العشائر قل
من البطن او لها الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم النجاة ثم البطن ثم الفخذ
كذا في الصحيح فتناول الاثنا ومولي الفتاة والمولاة وخلقائهم
او المراد بها اعيانها بل مجرد الانتساب كبني ادم ولهذا يدخل فيه
مولي الفتاة والمولاة وخلقائهم او صي من لم يعقون ومعتقون
موااليه بطلت لان المولي لفظ مشترك بين معنيين احدهما مولي التوبة
والآخر من علم ولا يتطهر لفظ واحد في موضع الاثنا بخلاف
ما اذا حلف لا يكلم مولي فلان حيث يتناول الاعلى والاسفل لانه
مقام النفي ولا تناقيا فيه الا ان يبين في حياته قال في الكافي في جب
النكاح حتى يقوم البيان ولم يوجد فبطل ضرورة ويدخل فيه
اي في المولي من اعتقه في صحته ورضه لتناول اللفظ اياهم لا بدرك
وامهات او لادله لان عتقهم يحصل بعد الموت والوصية تضاف الى حاله
لموت فلا بد من تحقق الاسم قبله عن اي يوسف انهم يدخلون لان سبب
الاستحقاق لانهم في حقهم فيطلق اسم المولي عليهم باب
الوصية بالخدمة والسكنى والفرع مع الوصية بخدمة عبدي سكنى دار
منه معيته وايدا لان المتابع يعم غلبها في حال الحياة ببدل وبدونه فكذا

المالك
يعمل

المالك حاجة كما في الاعيان ويكون مجوسا على ملكه في حق المنفعة حتى يملكها
الموصي على ملك الموصي كما يستوفى الموقوف عليه منافع الوقف على حكم ملك
الواقف وجوز موافقا ومودا كما في العارية فانها غلبت على اصلها
خلاف الميراث فانه خلافه فيما يملكه المورث وهو في بعض تنقيح
عرض لا ينبغي حتى ان الموصي له بالخيار متى اذا اقامت لا تورث عنه بطلتها
اي صحت الوصية بقلعة عبد وخلة دار لانها بدل المنفعة فاخذت
حليها فان خرجت رقبتهما اي رقبته العبد والدار سلمت اليه اي الموصي
له اي الوصية لان حق الموصي له في الثلث لا ينال وجه الورثة والاى
وان لم يخرج رقبتهما من الثلث نهى ابو العبد اي خذ مولى الورثة
يومي والموصي له في مال الاثنا حقه في الثلث وحقهم في الثلث كما في
الوصية بالهبة ولا يمكن قسمة العبد اجزا لانه لا يجري قصره
الى النهاية ايضا المحققين وتقسيم الدار اثنا ثلثا يعني اذا الموصي سكنى
الدار ولم تكن خرج من الثلث تقسم عني الدار اثنا ثلثا لان
لا مكان القسمة بالاجزاء وهو عدل للتسوية بينهما ما اذا وخرقا
وفي النهاية تقديم احدهما زما او مهياة اي اقتسم الدار
مهياة من حيث الزمان لان الحق اهم الا اذا الاول اولى وليس
للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها اي الدار وعن اي يوسف ان
لهم ذكر لانه خالص ملكهم وجم الظاهر ان حق الموصي له ثابت
في سكنى جميع الدار بان يظهر البيت مال اخر وكذا الحق المزاجنة
فيما في ايديهم اذا خرب ما في يده والبيع يتضمن ابطال ذكره ففوا
عنه وبتطلي الوصية بموته اي بموت الموصي لم يخل حياة موصيه
لما تقر ان اجاب الوصية يكون بعد الموت فان امانة الموصي له
لم يصح الاجابة كما لا يصح اجاب البايع للمشتري بعد موته وبعد
موته اي موت الموصي لم يعود اي الموصي به الى الورثة لان الوصية
ان جيب الحق للموصي لم يستوفى المتلف على حكم ملكه فلو انتقل الي

Copy

ersity

وإذا توفي الموصي لم يستحقها ابتداء من ملك الموصي بل مرضاه وهو غير جائز
وليس الموصي له بالخدمة والسكنى أو بوجع العبد أو الدار لأن المنفعة
ليست بل على أصلنا وفي غلبتها بالمال أحدان صفة لما لينة فيها حقيقة
للمساواة في عقد العتق فأنما ثبتت هذه الأولاد لمن يملكها بملكها ملك
الرقبة أو لمن يملكها بعقد المعاوضة حتى يكون مملوكا لها بالصفة التي
تملكها بها ما أن يملكها مقصودة بغير عوض ثم ملكها بعوض كانت
ملكها أكثر مما تملكه معنى وهو لا يجوز ولا للموصي بالعتق استخدام
أي العبد أو سكنها أي الدار في الأصح لأنه أوصي له بالعتق وهي
درهم أو دنانير وهذا استيفاء المنفعة لنفسها ولا شك أنها متفان
ويشأن في حق الورثة فأنه لو ظهر من يملكهم أداه من العتق
بأسر أو هاتمه بعد استقلالها بخلاف ما إذا استوفى المنفعة نفسها
ولا أن يخرج العبد من البلدة إلا أن يكون هو وأهله في غير هاتين
لخدمته أن يخرج من الثلث لأن الوصية تنفذ على ما يفرق من مقصود
الموصي فإذا كان الموصي له وأهله في موضع آخر مقصوده أن يدخل العبد
إلى أهله لخدمته وإذا كان في مصر مقصوده أن يملكه من خدمة
العبد من غير أن يملكه مشقة السفر فلا يكون له أن يخرج من بلده
والأى لم يخرج من الثلث فلا أي للخروج العبد لخدمته إلا بالذوق
الورثة لبقا حقهم في أوصي لرجل خذمة عبده سنة ولا يخرج
نسيان ولم يخرج أي الورثة خذمة أي العبد الورثة سنة أيام خدم
الموصي لهما ثلاثة أيام يوما لصاحبه السنة وفي ما لصاحب السنة
حتى يضي تسع سنين لأن عني العبد لا تقسم فيقسم بالنهاية ما إذا
توفر الحقوقهم أو عني بهذا العبد لفلان وخدمته لا يخرج
من الثلث مع أي الأوصياء لأنه واجب لكل منهما شيئا معلوما وأوجب
لكل منهما في كل الوصية بالتفاد فلا يتحقق بينهما مشاركة فيما أوجب لكل
منهما إذا أصح الوصية لصاحب الخدمة فلم يوص بالرقبة لأن شأن آخر

لأن

لأن الوصية كالميراث في كوف الملك يثبت بعد الموت وأوصي لرجل بتمرة يثاب
فأف أي الموصي وفيه تمرة تكون له أي الموصي له هذه التمرة فقط لا ما
يجد بعدها وأوصي أي الموصي ابتداء قال تمرة يستأني له ابتداء
معها أي التمرة الأولى ما وجدت بعدها مطلقا في غلة بستانه يعني
إذا أوصي بغلة بستانه فله الغلة القائمة وغلته فيما يستعمل وأف
لم يقل ابتداء الفرق أن التمرة اسم الموجود عرفا فلا يتناول المعلوم
والمعروف كما يذكر وإن لم يكن شيئا أما الغلة فيتناول الموجود
وما هو بغير ضية الموجود مرة بعد أخرى عرفا يقال فلان يملك من
غلة بستانه ومن غلة أرضه أداه فان أطلقت شيئا ولها بستان
توقف على دلالة أخرى بخلاف التمرة إذا أطلقت حيث لا يراد به
الوجود فلهذا انفتقر عنه إلى دليل زائد وأف صي بصوف
غنية ولدها ولبنها له ما في وقت موته ضم ابتداء ولا يعني
إذا أوصي بصوف غنية وبأولادها أو ببناتها مات فلان ما في
بطونها من الولد وما في ضرر عنها من اللبن وما على ظهرها
من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال ابتداء أو لم يقل لأنه
الحاج عند الموت فيعتبر قيام هذه الأشياء في ميته بخلاف ما
تقدم على الأبد والفرق أن القياس يأتي عليك المعلوم إلا أن
في التمرة والغلة المعلوم من جأ الشرح بوجوه العتق عليها
كالمعاملة والأجارة فاقضى ذلك بجواز الوصية بطريق الأولى
لأن بابها أوسع أما الولد المعلوم والصوف المعلوم واللبن
المعروف فلا يجوز ابتداء العتق عليها أصلا ولا يستحق بعقد ما
فقد الأبد خلافت الوصية بخلاف الموجود منها لأنه يجوز استحقاقها
بعقد البيع بتعاو بعقد الخلع مقصودا فكذا الوصية أو صي فجعل
داره مسجدا ولم يخرج من الثلث وأجاز وأي الورثة يحصل
مسجدا لأن المانع من الجواز قل حقهم فإذا أجاز وأبطل المانع

والعلم في حق وجعل ثلثها مسجداً رعايته جانب الوارث والوصية وأوصي
بظهر مركبة في سبيل الله تعالى بطلت أي الوصية عند أي حقيقة لا في
وقف المتقول غير جائز فكذلك الوصية وعند ما يجوز أن أوصي بشي
للمعدم فحينئذ لا يقول يتفق عليه لأنه ليس بأهل للتملك والوصية
تلكم وذكر المتفقة بمنزلة الوقف على مصلحه وعند ما يجوز على
الأمن والصرف إلى مصلحه تصويها للكلام قال أوصيت بثلثي مالي
لفلان أو فلان بطلت عند أي حقيقة لجهة الوصي له وعند أي
يوسف له ما أن يصطلي على أخذ الثلث كما لو قال لفلان أو فلان على ألف
ومن ثم يجوز الورثة فإنها ساءوا أعطوا القياس مقامه كذا في كافي
فصل وصايا النبي على أربعة أوجه لأنها إما بعصية عندنا وعندهم
كالغنيات والثلاثيات فتصم لو كانت تقوم معنيهاً بثلثي ما منهم
للمتقين أو جاز عليهم والآي وإن لم يكونوا معنيهاً فلا أي لا تصح أصلاً
أما بثلثي فلان التملك للجهول لا يصح وأما قرينة فلا إنها بعصية عند الكل
فكيف تصح قرينة وأما بعصية عندهم وقربة عندنا فجعل دار
مسجداً أو الأسراج في المساجد فلا تصح اتفاقاً واعتباراً للاعتقاد
لأننا فعل بهم بد يا أشتم إلا أن يكون يقوم بأعيانهم في تصم بثلثي ما
منهم وذكر الجهة مشهورة وأما بقربة عندنا وعندهم فجعل
ثلثه للفقراء أو عتق الرقبة أو الأسراج في بيت المقدس فتص اتفاقاً
لأن الديانة متفقة من الكل وأما بقربة عندهم وعصية عندنا
فجعل داره بيعة لليهود أو كنيسة للتصاريح أو بيت ناز للنجس
فتص مطلقاً أي سوا عني قوماً ولا وعند ما لا أي لا تصح إلا أن يوصي
لمعني لها أنه وصية بالعصية وفي تنفيذها فتنس المعصية والسبيل
في المعصية مردها لا تنفيذها ولما كان المعتبر يا أشتم في حقهم لا فلا
أمن فإنا نتركهم وما يدنوون وهي قرينة عندهم فتص وتورث
أي البيعة والكنيسة وبيت النار إن صنعت في الصية يعني إذا صنع

يهودي

يهودي بيعة أو نصراً في كنيسة أو مجوس بيت ناز في صحته ثم مات
فهو ميراث لأن هذا بمنزلة الوقف عند أي حقيقة والوقف عنده
يورث ولا يلزم ما لم يسجل فكذا هذا وأما عند ما ولا إنها بعصية فلا
تصح وقد هو أي من يتبع هو في نفسه ميلاً إلى المبدع كما كفر
أي حكم بكفره كما بقية منهم يقولون لعلي رضي الله عنه أنت
الأب الأكبر فكالمرتد فيكون على الخلاف المعروف في تصرفاته
بني الإمام وصاحبيه وفي المرتدة الأصغر أن تصح وصاياه لأنها
تبقى على المرتدة خلاف المرتد لأنه يقتل أو يسل أو لا أي لا تصح بغير
فكالمسلم في وصاياه لأنها من باب إنشاء الأحكام على الظاهر تنبيه
لما كان ههنا مسائل مهمة فتمت مما سبق فحينئذ يجب حفظها
والاهتمام بها أصالة لكثرة وقوعها وغفلة كثير من الناس
منها أو مردها ههنا وعند ما بالتنبيه إشارة إلى ما ذكرنا الوصية
المطلقة بأن يقول مثلاً هذا القدر من مالي أو ثلث مالي وصية
أو وصيت هذا القدر من مالي أو ثلث مالي لا يخل للمعني لا إنها صفة
وهي على الفنى حرام وإن وصليته سمحت بأن يقول الوصي ياكل منها
الفقر والغنى لأن كل الفنى من الوصية لا يصح إلا بطريق التملك
والتملك لا يصح إلا للمعني والغنى لا يعني فلا يخصى فإذا خصت
أي الوصية بغنى بأن يقول مثلاً هذا القدر من مالي أو وصية كزيد
وهو غنى أو يقوم أغنياً محصوراً هل هل لهم لصحة التملك
لهم لتعنيهم كذا الحال في الوقف يعني أن الوقف المطلق مختص بالفقراء
لا يخل للمعني وإن عم وإذا خص في معنى أو يقوم محصوراً هل
هل لهم ويكون منافعه لا عينه حتى إذا ماتوا انتفع عيشهم ملك
الواقف أو وارثه وإذا ماتوا يكون للفقراء **الباب الثاني**
الثاني في الأوصياء يعني جعل الفقير وصياً أو وصي إلى زيد
أي جعله وصياً وقبل عنده فإن رد عنده مرد لأنه يتبع في ذلك

Copy ersity

فان ساد ام عليه وان شارجع اذ ليس الوصي ولاية التام التصرف
على القبر وليس في الرجوع تقرب اذ يمكنه ان يوصي غيره والا اي
وان لم يرد عنده سوارده عند غيره او بعد مائة فلا اي لاي لانه
لما قبل في وجهه اعتمد الوصي على قبوله فلم يوص الى غيره فلو جوزنا
رده في حياته او بعد مائة تصار الميث مفردا وذلك باطل
وان سكت اي لم يقبل ولم يرد فان الوصي فله رده وقبوله لانه
متبع في التصرف في الغير فلا يلزم ذلك بقبوله كالوكالة ولا تقرب
ههنا الا الوصي هو الذي اغتصب حيث لم يتصرف عن حاله انه يقبل الوصاية
ام لا واخرى في قبيل صم الا اذا نفذ رده الى الوصي اليه اذ لم يقبل
عن مات الوصي ثم قال لا اقبل صم اذ لم يكن القاضي اخرج حين
قال لا اقبل لاني لا تصلا لا يبطل بخرم قوله لا اقبل لان في ابطاله
ضرر بالميت والضرب واجب النفع وان كان القاضي اخرج عن الايصا
حين قال لا اقبل فاذا قبل بعده لا يصح لان اخرج قد صم لانه
موضع الاجتهاد اذ ارد صم عنده عند رده وتزم اي الايصا
يسم على شئ من التركة وان جهل اي الوصي به يكونه وصيا لوجوه
وليل القول اذ الله صود هو التصرف وهو معتبر بعد الموت لان
اوان ولايته بعده ونفذ البيع تصدونه عن الوصي وان لم يعلم
كونه وصيا خلافا لما لو وكله برجل بائع قبايع شيئا من متاعه وهو
لا يعلم بوكالته حيث لا ينفذ لان الايصا اثبات خلافة لثبوتها وان
انقضى ولايته واذا كان استخلافا صم بغير علم كالوكالة فاما
التوكيل فاثبات الولاية وليس باستخلاف لثبوتها في حال قيام الوكيل
فلا يصح بغير علم من حيث ثبتت عليه كاثبات الملك بطريق البيع والهبة
واوصي الى عبد لغيره او كافرا فاسوق بطلان القاضي بغير هذا اللفظ
يشي الى صحة الوصية لان الاخراج المفهوم من التبدل انما يكون
بعد ثبوت الايصا وذكر في الاصل ان الوصية باطله قبل مفناه سيطر

في جميع هذه الصور وقبل في البعد مفناه باطل لعدم ولايته وعدم
استداده في غيره مفناه سيطر وفي الكاف باطل ايضا لانه لا ولاية
له على المسلم ووجه الصحة في الاخراج ان الايصا الى الغير اخرج في
شرع اليتم به نظر الوصي لنفسه ولا ولا لاده وبالايصا الى هو لا
لا يتم معنى النظر وان وجد اهل النظر ككون العبد اهل التصرف
ليس بمولى عليه من جهة من يتصرف عليه ككون الفاسق من اهل
الولاية والخلافة اذ انما تصرفا حتى لو تصرف نفذ تصرفه وثبوت
ولاية الكافر في الخلافة حتى نفذ شرائه عبد امسلا وانما قال لا يتم
معنى النظر لوقوف ولاية العبد على اجازة سيده وتكلم من
الحر بعد هوان اشتغال من فدية المولى فيقوم التقصير في استيفاء حقوق
الميت وتقوم الخيانة من الكافر للمعاداة الدينية ومن الفاسق لنفسه
فيخرج القاضي من الوصاية ويجعل مكانه وصيا اخر سمي بالنظر
واوصي الى عبده صم لو ورثته صفار يعني لو كان فيهم كبير ربح
عنده وعند ما لا يصح مطلقا لان فيه اثبات الولاية له لو كان على
الملك وهو قلب المشرع ولم اذنه اوصي الى من هو اهل ربح
كما لو اوصي الى مكاتب نفسه او مكاتب غيره هذه الالة مكلف مستند
بالتصرف مثله بل لا ولاية فان الصفار وان كان املا لا كذا لما
اقامه ابوهم مقام نفسه صار مستندا بالتصرف مثله بل لا ولاية لهم عليه
فخلاف عبد الغير فانه مولى عليه وخلاف ما اذا كان فيهم كبير لانه
يسم نصيبه او ينعم فيخرج الوصي عن الاداء جفقه فامتنع الحواز واوصي
الى عاجز عن القيام بها اي بالوصاية لم يفر له القاضي بل ضم اليه غيره
لان في الضم رعاية الحقين حق الوصي وحق الولية فان تكمل
النظر حصل به لان النظر يتم باعانة غيره ولو ملك الوصي اليه
ذلك فلا حرجه حتى يعرفه كز حقيقة لان ان كان قد يكون كذا حقيقة
على نفسه ولو ظهر القاضي بخرم اصلا استبدل به غيره برعاية النظر

من الجانبين ويبقى على الوصاية أمي بقدر أي لا خوف للقاضي إخراج
لأنه اختار غيره كما قد وانه لأنه مختار الميت الأب أي أنه يقدم
على أب الميت مع كمال شفقتة فلا بد تقديم على غيره أحق وأصح إلى اثنين
لا يتفرع أحدهما بالتصرف بدو الآخر ولو وصية أي ولو كانت
أيضا على كل منهما بالانفراد عند أحد حصة ومهر الأخت أو شيا
بشئها وقال أبو يوسف تصرف كل في جميع لأذا أيضا من باب الولاية
وهي إذا ثبتت للأثنين شرعا ثبتت لكل واحد على الانفراد كالأخوين
في ولاية النكاح فكذا إذا ثبت شرط فاد لا تخفى الجعري كونها عارة
عن القدرة الشرعية والقدرة لا تجعري ولها أن الوصي لهما رضي
بما اتفقا لا لشي أحدهما لفرق بينهما بخلاف الأخوين في النكاح لأن
النسب من الأخوة وهي قايمة بكل منهما على الكمال والنسب ههنا
للا أيضا وهو اليك لا إلى كل منهما ثم استثنى من قوله لا يتفرع أحدهما
بقوله لا يشتر كفته وجهه فإذ لا يثبت على الولاية ويرى
يكون أحدهما غائبا في اشتراط اجتماعهما فساد الميت ولو فعله
عند الضرورة جبرانه جاز والخصومة في حقوقه لأنها لا تخفى
عليه عبادة ولو اجتمع لم يتكلم إلا أحدهما غالبا وشر أحدهما لطفل
لأن في آخره خوف خوف الضربة والالتهاب كما في قبول اللمة
للطفل فإنه ليس من باب الولاية وهذا غلظ الام ومن في
عياله واعتاق عبد معني ورد ودية وتنفيد وصية ميتي
لعدم الاحتياج إلى الرأي وبيع ما يخاف تلفه وجمع أموال الضامة
لأن فيه ضرورة وإن مات أحدهما فإن الوصي إلى الآخر أو إلى آخر
فلا يملك الوصي الميراث سواء كان إلى آخر التصرف في التركة
وحده ولا يحتاج إلى نصب القاضي وصيا أو إلى الوصي
الوصي ضم أي القاضي اليه غيره لأن الوصي قصد أن خليفة وصياني
فيتصرف في حقوقه وأمكن تحقيقه وينصب وصيا آخر نصب القاضي

بيني

وصيا أسيا كما قيام بفعله لأنه اشتغال بما لا يفيد إلا أن لا يكون
عدلا ففعله وينصب عدلا ولو عد لا غير كاف ضم الميراثا فيكون
بفعله قبل قاله الميراث في في عارته وينفذه به أيضا أي بفعله
العدل الكافي واستبعد استبعده ظهري الدين المرغينا فإنه يقدم
على القاضي لأنه مختار الميت فإذا انفرد وصيا الميت كان عدلا
كافيا فكيف وصي القاضي وصي الوصي وصي لهما يعني إذا مات الوصي
ووصي إلى آخر فهو وصي من تركته وتكون الميت الأولى إذا الوصي
يتصرف بولاية منتقلة اليه فيكمل أيضا إلى غيره كالجدة وقسمة أي
قسمة الوصي ما يباين ودية غيب مع الوصي له يصح يعني إذا مات
رجل له ورثة غيبه ووصي إلى زيد وليك ببيع حياز زيد
الوصي أن يقسم تركته بين ورثته الغيب وبين بكر الوصي له
بأن يأخذ الورثة ويسلم الباقي إلى الوصي له لأن الوارث خليفة
الميت حتى يرد بالغيب ويرد عليه به ويصرف مفرودا بشر المورث
حتى يكون الولد حراد الوصي خليفة الميت أيضا فتكون خصما
للعاقبة إذا كان غائبا فصحت قسمة عليه فلا بد جعري أي
الورثة عليه أي على الوصي له أن ضاع قسطهم أي حصص الورثة
مع أي مع الوصي لأن الملاك بعد تمام القسمة يكون على من وقع
الهلاك في قسمة وقسمته أي الوصي من الوصي له القاييم معهم أي
مع الورثة لا أي لا تصح لأن الوصي له ليس خليفة عن الميت من كل
وجه لأنه مكن بسببه جديدا حتى لا يرد ولا يرد عليه ولا يصير
بشر الوصي فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته فيجمع أي
الوصي له أن ضاع قسطهم مع الوصي بذلك ما بقي لأنه شريك
الوارث فتقوى ما بقي من المال المشترك على التركة ويبقى ما بقي
عليه وللقاضي قسمتها وأخذ قسطه أي يجوز للقاضي أن يقسم
التركة عن الوصي له القاييم مع الورثة وأخذ قسط الوصي له لأن

وصيا

القاضي نصب باظر الاسما في الموتي والغيب ومن النظر في ان قسط القاي
وقية نفقة ذلك وصح لو حضر القايين وقد ضاع المقتوض لم يكن له
على الورثة نصيب سبيل قاسمهم اي الوصي كالموت في الوصية في
واحد الوصي المال فهلك المال في يده او يد من تحت عن الموصي ج بلك
بأنقى من التركة لان القسمة لا تزداد لئلا تهازل كقصودها وهي قادية
الحج في يمين دونه فصاها اذا هلك قبل القسمة مع بيعه اي الوصي
بعد امن التركة بقبيلة القرباء لان الوصي قائم مقامه وسره اذ حق
القربا تعلق بالمالية لا بالصورة وهي باقية ببقا الثمن بلع اي الوصي
ما اراد يبيعهم وقصد بتمم فاستحق اي البيع بعد هلاك ثمنه
مع اي مع الوصي ضمن اي لانه انما قد فتكون القهدة عليه وهن
العهد لان المشتري منه ما رضي بيدل الثمن الا ليس له العهد ولم يسل
فقد اخذ الوصي ابايع مال الغير بل ارضاه فوجب عليه رده ورجع
في التركة لانه عامل له في بيعه عليه كالوكيل كوصي باع حصته الصغير
وهلك ثمنه مع اي مع الوصي فاستحق اي العهد فانه اي الوصي
يبيع في مال له اي مال الصغير لانه عامل له وهو اي الصغير
على الورثة تخصه لا تقتاض القسمة باستحقاق ما اصابه
ولم اي الوصي ان يسافر بال الصغرى ويدفع مضاربة ومضام
وكل بيع وشرا واستجار ويودع ماله ويكاتب قته وينضم
امتد لاقته ويصنع ماله بدنيه وبدني نفسه فلو هلك ضمن
قد راكودي هن دينة ولدان فعل به مضاربة وينبغي ان يشهد
عليه ابتداء الا صدق ديانة ويكون المشتري كمال النصيب وقضا
وما تله الاب في ذلك كله وليس الاب يخرق قته ولو بال ولا ان
يطلب ماله ولو بوض كذا في الهادية ولما اي الوصي التجارة بال
اليتم اليتم لا لنفسه به اي لا يجوز له التجارة لنفسه بمال اليتيم سوا
وغيره من ابيه او مثله بوجم اخر فلا مال الميت فان فعل وخرج من راس

المال

المال وتصدق بالبيع عند اي حينة ومحد عند اي يوسف يسلم له المخرج
ولا يصدق بشي كذا في الخاتمة وخيال اي يقبل المواتر على الاملا لا على
لما فيه من الضرر ولا يقرض اي الوصي مال اليتيم لانه يتبع وهو جاز
عن استعماله بخلاف القاضي فانه قادر عليه ولذا انه ان يقرضه من مال
الوقف والغايب ولا يبيع ولا يشتري الا بما يتغلبه الناس لان تصرفه
نظري ولا نظري الغنى الفاضل بخلاف الغنى اليسير فلا يمكن
الخرز عند في اعتباره انسداد باب البيع وبيع على الكبير القايين
الا الفقار لان الاب يلى ما سواه ولا يليه فكذا او صيد وكان القايين
ان لا يليه الوصي اذ لا يملكه الاب على الكبير لانهم استحقوه لانه
ما يتسارع اليه الفساد فيحتاج الى الحفظ وحفظ الثمن اليتم
وهو عيان الحفظ بخلاف الفقار فانه محض بنفسه اذ لم يكن يدين
في الفتاوي الظهيرة عدم جواز بيع الفقار الوصي اذ لم يكن
على الميت دين واما اذا كان في ملكه بقدر الدين وبيعه اي الوصي
الفقار وان لم يكن دين بضعف قيمته او الدين كما نقضنا عن الظهيرة
او النفقة اي نفقة الصغير قال في الهادية في اخر باب النفقة الاب
اذ باع الفقار وانتقل على الصغير جار كمال الولانية في لدا ان
ياخذ منه نفقته لانه جنس حقه او وصية من سلة اي مطلقة باب
يقول ذلك مالي او رقة مثلا وصية في جوب بيع الفقار اذ كان
في المال او زيادة خرج على غلته او اشرا فله اي قد به الى الخراب
يعني اذ لم يبيع كان خرابا فله هذه اعدا رسته لا يجوز اقراره
اي الوصي بدني على الميت ولا يثنى من التركة ان لم يكن لكونه
اقرار على الغير لان يكون المقدار لا يبيع في حصته لانه
اقرار على نفسه او راي الوصي يعني لاخره اذ على انه الصغير لا يسمع
كذا في الهادية تشهد وصيان ان الميت وصي الى زيد منعه او
ابنات او اباها او وصي الى زيد بطلت اي شهادتهم لانهم يترحمون

Copy University

اما الوصية فلا تباينها لانفسها معينا الا ان يدعي المشهود له فيقبل
استحقاقا لا تملكه القاضي ولاية نصب الوصي ابتداء ولاية ضم آخر
اليها فاما استعظام الوصية التقييني عن القاضي واما الابناء فلم يرضوا
لانفسها نفقا بنصب حافظ للتركة كذا استهادتها للصغير بمال سواء
انقل اليه من الميت او غيره او كبير بمال الميت فانها ايضا باطله اما
الاولي قلنا ان تصرف في مال الصغير الوصي سواء كانت التركة اولا
واما الثانية قلنا مال الكبير ان كان من التركة فلا يجوز شهادة الوصي
عند اي حنفية لان له ولاية الحفظ ولا يبيع ان كان الكبير
غائبا وصحة اي الشهادة في مال غيره اي غير الميت فان مال الكبير
ان لم يكن من التركة فلا تصرف الوصي فيه فجوز شهادة وصحة
شهادة رجلين اخرين يبلغونني على الميت والاخرين الاولين
بغير خلاف الشهادة بوصية الف هذا قولهما وقال ابو يوسف ان
تقبل في الدين ايضا لان الدين بالموت يتعلق بالتركة اذ المذمة
خرجت بالموت وهكذا استوفى احداهما حقه من التركة بشاركة
بالاخر فيه فكانت الشهادة مثبتة حق الشركة فتحققت التهمة ولم
يحق الدين بغيره في الذمة وهي قابلة لحقوق شتى فلا شركة فلهذا
يبيع اجنبى بقضاء ديني احدهما ليس للاخر حق المراكبة بخلاف
الوصية لان الحق فيه لا يثبت في المزد متبيل في العيني قصدا والمال مشترك
بينهم فاولى شبهة او شهادة الاولي بدين بعد والاخر بدين
ثالث مال حيث لم يصح ايضا لان الشهادة توجب شركة في الشهود
به اضعف الوصيتين مبتدأ خبره قوله الا في كافي الوصيتين هو
وصي الامى الاخرين الا في كافي الحالي وهو حال صغر الوصية
كافي الوصيتين وهو وصي الاب والجد والقاضي في اضعف
الحالين وهو حال كبر الوصية لان الوصي انما يستفيد التصرف
من الوصي فيكون تصرفه على مقدار تصرف موصيه فوصي الام حال

صغر الوصية كوصي الاب حال كبر الوصي لا اضعف كوصي الام مثلا يبيع المتقول
وغيره نقضا الدين عند فقد الاقوي للضرورة ولا يشترى ارب
الاضعف الا ما لا بد للصغير منه من نفقة او كسوة ولا يتصرف سلفا
فيما استفاد الصغير من غير ابيه لما مر ان تصرفه على مقدار تصرف
موصيه وصي الاب او جد من الجد لان وصيه قائم مقامه وهو اولى
من الجد فكذا اختياره ولان اختياره وجود الجد يدل على ان تصرفه
انفع لبيته من تصرف ابيه وهو الجد وان لم يوص اي ان لم ينصب وصيا
فالجد مثلا اي مثل الاب وقائم مقامه في التصرفات حتى يمكن الكل
دون الوصي وههنا مسائل مهمة نقلناها من الخاتمة منها رجل
مات وترك وصية وبلغت اذ اباها وصي بوصايا ولا يعلق ما
اوصي فقالوا قد اجرنا ما اوصي به ذكر في المتن انه انما يجوز اذا
اجاز واحد العلم وفي المتن اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ
فاشهد اليتيم انه قد قبض بجميع تركة والده فلم يبق له من تركة
والده عنده من قليل وكثير الا قد استوفاه ثم ادعى شيئا في يد الوصي
وقال هو من تركة ابي واقام البينة قبلت بينته وكذا الواقع الواقع
انه قد استوفى جميع ما تركت والده من الدين على الناس ثم ادعى
دينا على رجل سمع دعواه ومنها وصي انفذ الوصية من مال نفسه
قالوا ان كان هذا الوصي وارثا الميت يبيع في تركة الميت والا فلا
وقيل ان كانت الوصية للعباد يبيع لان لها مطالبا من جهة العباد
فكان نقضا الدين وان كانت للوصية لله فحق لا يبيع وقيل له ان
يبيع على حال وعليم الفتوي وهو كالوكيل بالشر اذا ادعى الثمن
من مال نفسه فكان له ان يبيع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة
للصغير واشترى ما يتفق عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا ولو
قضى دين الميت من مال نفسه بغير من الوارث واشهد على ذلك فانه
للميت متطوعا وكذلك بعض الوصية اذا قضى دين الميت او كفى

الميت من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير طعنا او كسوة للصغير من
مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت وكذا
لو اشترى اذا ادى غرض اليتيم او عشرة من مال نفسه لا يكون
متطوعا ولو كفن وصي الميت من مال نفسه فقبل قوله في ذلك ومنها
وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باكر مما باع فان القاضي يبيع
الى اهل البصر اخره اثنا من اهل البصر والامانة انه
باع بغيره واذا قيمته فذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يرد
واذا كان في الزيادة يشتري باكر وفي السوق باقل لا ينقص
بيعه الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصر والامانة
فان اجتمع رجلان منهم على شئ يؤخذ بقولهما وهذا قولهم واما
على قولهما فنقول الواحد يكفي كما في التركة وعلى هذا اقيم الوقف
اذا اجر مستقل الوقف ثم جاء اخر فبيد في الاجر **ومنها**
وصي باع تركه الميت لا تغادر وصيته فخذ المشتري خلف الوصي
فخلف الوصي يعلم انه كان كاد باق عينه فان القاضي يقول
للوحي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينهما فمحو ذلك وان
كان نقيضا بالخطأ او اغا حجاج الى فسح الحاكم لان الوصي لو غرم
على ترك الخصومة كان فسحها بتركه الا قاله فليتم الوصي كما لو تبالا
حقيقة فاذا فسح القاضي لم يكن اقاله فلا يلزم الوصي هذا **اخر**
ما من الله تعالى على بلطفه من شرح غرض الاحكام **المسمى بدر**
الحكام حيث وفقني لجمع وحريره **و** على احسن الصور تصويده
حاج بالملامات خلف عنها الكتب المشهورة **و** ان كانت في بعض
المعتبرات مسطوره **و** لقد بذلت مجهودي في التفسير والتفهم
والجهد في التوضيح وبتت اقوال الائمة الكرام **و** استطلاع
اراء فضلاء الامة العظام **حتى** عرفت على ما صدر عن بعض الاقوال
من الغشابات على مقتضى البشرية **و** وقفت على ما وقع من بعض الامثال

ما من لالت ليس نفس الانسان عنها عريه **و** لانت فان سائر العلوم
النسبة الى هذا العلم كنسبة القطرة الى البحر المتلاطم بالامواج **لا يغوص**
على فنيه كل غواص قوي فضلا عن الزجاج **و** لانت في العلم
الناظرين مع كمالهم في الفنون الالهيه **و** تصنيهم فيها كتبنا معتبره
بالجهد وحوال هذا العلم ولم يصنفوا فيه **و** لو رسالة فخته في هذا
العهد الفقير الى الله تعالى الفتي مع مطا رحته معهم في تصانيفهم
فيما انتسبوا اليه ومعارضة ايام في مؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه
حيث قبلها على العصر فضلا الذي امتاز منهم بكتب هذا المذنب
اللطيف المشهور بانواعه **و** الترحم الشريف المملوك بالفر ايد
الحجر للذي يهدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
واعاننا عليه **و** ما كنا نقدر عليه لولا ان اعاننا الله عليه ليس الغرض
الاصيل **ف** هذه الكلمات الترحم بل الامتاز بما يفهم من قوله توبه وامتاز
بنعمة ربك في **و** الحمد لله على التمام والصلوة والسلام على خير
الانام **و** قد وقع الغلغلة من تاليفه نهار السنة الثاني من جمادى الاولى
سنة ثلاث وثمانين وثمانمائة وقد كان البداية في يوم السبت الثاني
عشر من ذي القعدة سنة سبع وسبعين وثمانمائة ووقع الفراغ من
كتابة هذه النسخة المباركة بنهاى الالحاد اليوم الخامس والعشرين
من شهر محرم الحرام سنة اربع و ثلاثين ومائة والف على يد اضعف
العباد واحوجهم الى الله الوهاب السيد عبد الوهاب ابن الشيخ عبد
الرزاق ابن الشيخ عبد الرحمن خطيب تعة ومثق الشام غفر الله له
و لوالديه ولجميع المسلمين اجمعين آمين وصلى الله على محمد
على من لا نبي بعده **وعلى**
الروضة وسلم تسليما

بكر الى يوم الدين
يا قاري الخط اعلم ان في خطا وسد بالسر ما ياتي من الخطي **و** لا تسبني ان كنت ذا كرم
فاني لست معصوما من الزلالي